مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)

التنمية العربية

الواقع الراهن والمستقبل

عادل حسين
نادر فرجاني
علي خليفة الكواري
يوسف صايغ

مجيد مسعود
محمد السيد سعيد
نادية رمسيس

اسماعيل صبري عبدالله
ابراهيم العيسوي
هنري عزام
عبد الوهاب حميد رشيد

التنمية العربية

الواقع الراهن والمستقبل

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)

التنمية العربية
الواقع الراهن والمستقبل

عادل حسين
نادر فرجاني
علي خليفة الكواري
يوسف صايغ
مجيد مسعود
محمد السيد سعيد
نادية رمسيس
اسماعيل صبري عبدالله
ابراهيم العيسوي
هنري عزام
عبد الوهاب حميد رشيد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الاولى: بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤
الطبعة الثانية: بيروت: تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥

المحتويات

مقدمـــــــــة . . . . عادل حسين ٧

القسم الاول

التنمية العربية: دراسات نظرية

الفصل الاول : عن غياب التنمية في الوطن العربي . . . . د. نادر فرجاني ٣١

الفصل الثاني : نحو فهم افضل للتنمية
باعتبارها عملية حضارية . . . د. علي خليفة الكواري ٦٩

الفصل الثالث : التنمية العربية والمثلث الحرج . . . . . . د. يوسف صايغ ٩٩

الفصل الرابع : حول القانون الاقتصادي الاساسي للتطور
الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي . . د. مجيد مسعود ١١٧

الفصل الخامس : نظرية التبعية وتفسير تخلّف
الاقتصاديات العربية . . . . . د. محمد السيد سعيد ١٣٣

الفصل السادس : النظرية الغربية والتنمية العربية . . . . . د. نادية رمسيس ١٦٧

القسم الثاني

التخطيط ومؤشرات التنمية

الفصل السابع : نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث ... د. اسماعيل صبري عبدالله ١٩٥

الفصل الثامن : مؤشرات قطرية للتنمية العربية .. د. ابراهيم العيسوي ٢١٩

القسم الثالث

التنمية العربية : دراسات تطبيقية

الفصل التاسع : ازمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية .... د. يوسف صايغ ٢٧٥

الفصل العاشر : التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي: انماطه واشكال ترابطه.. د. هنري عزّام ٢٩٥

الفصل الحادي عشر : العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ... د. عبد الوهاب حميد رشيد ٣١٥

فهرس عام ٣٤١

مقدّمة

عادل حسين

هذا هو الكتاب الثاني الذي يصدر ضمن « سلسلة كتب المستقبل العربي » ليعالج قضايا التنمية العربية . والدراسات المنشورة هنا ـ شأنها شأن ما نشر في الكتاب الأول ـ تعبر عن فكر نقدي ، من اتجاهات مختلفة ، وفي مستويات متباينة[1] .

ويشمل القسم الأول من الكتاب عدداً من الدراسات النظرية عن مفاهيم التنمية العربية وعن أزمتها وكيف نشأت وتطورت ، وهي تخلص ـ بدرجة أو أخرى ـ الى تحديد نظرة مستقبلية ، وقد روعي في ترتيب هذا القسم أن الفصول الثلاثة الأولى منه تمثل منهجاً نظرياً مخالفاً للفصول الثلاثة التالية . ويمثل القسم الثاني من الكتاب معبراً من النظر الى الممارسة في موضوعات التنمية العربية . والقسم الأخير يعرض متابعة نقدية لما تحقق على مستوى بعض القطاعات ذات الأهمية الخاصة والدلالة .

وحيث أن الدراسات المختارة غير تقليدية ـ في أغلبها ـ فإن نشرها هنا هو بمثابة دعوة مفتوحة للحوار . . ولم يكن ممكناً أن أقاوم إغراء أن اكون البادىء بهذا الحوار ، منتهزاً فرصة قيامي بالعرض والتقديم .

الفصل الأول (نادر فرجاني ، **عن غياب التنمية في الوطن العربي**) يعبر عنوانه عن نتيجة العرض التحليلي ، الشامل والمركّز ، الذي يقدمه الباحث . وهي نتيجة يلخصها في أن « التشدق بالتنمية أصبح بديلاً عنها ، بل مرِّرت تحت عباءة (التنمية) اجراءات وأفعال هي في النهاية ضد التنمية » . ولم يقتصر العرض على نتائج الممارسة العملية ، إذ أن جانباً مهماً من ازمة

---

(١) صدرت الطبعة الأولى من الكتاب الأول تحت عنوان : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت : مركز دراسات ا لوحدة العربية ، ١٩٨٢) . ويتألف الكتابان من دراسات مختارة سبق نشرها في مجلة المستقبل العربي، في أعداد متفرقة.

التنمية أو غيابها ـ كما يقول ـ يعود الى قصور مفهوم التنمية الذي ساد ، والى غياب نموذج عربي مستقل للتنمية . ولذا امتد البحث الى نقد الفكر الغربي في مجال التنمية ، باعتباره أصل ما ساد عندنا من مفاهيم ، وارتبط هذا النقد الموضوعي العميق باحتفاء الباحث بالتصورات الجديدة والاصيلة التي أبدعها عدد من المفكرين العرب في السنوات الاخيرة ، وهو يقف مع هؤلاء داخل اطارهم العام ، ولكنه يوجه عدداً من الملاحظات يدخل فيها أن هذه المحاولات لا زالت فردية مبعثرة ، وهذا صحيح . ويدخل فيها أيضاً أن المصطلحات المستخدمة (مثل البُعد الحضاري) لا زالت قلقة وغير محددة المضمون ، وهي ملاحظة صائبة تعكس تخلف الحوار الذي تتطلبه بلورة مدرسة فكرية متكاملة . ولكنني أختلف مع تقويمه النهائي رغم ذلك ، فما وصلنا اليه يتجاوز مجرد انعدام الثقة في الفكر التنموي الغربي ، وليس صحيحاً اننا لم نتوصل « الى اطار مرجعي جديد له نفس التكامل والقوة » ، فما نملكه من وضوح نظري (رغم أننا نطمح للمزيد) يزيد كثيراً عن مستوى الوضوح الذي بدأت منه أية تجربة تنموية ناجحة ، بدءاً من انكلترا وانتهاءً بالاتحاد السوفياتي ومروراً باليابان . صحيح أن ما وصلنا اليه من أفكار أصيلة لا يسود الساحة ، ولكن هذه مشكلة سياسية وليست فكرية ، فمن قوانين الاجتماع أن يسود فكر الطبقة الحاكمة ونخبها السياسية ، بل ويفرض بشكل أو آخر .

ويصل بحث نادر فرجاني الى ذروته حين يقدم تصوره الخاص لمعالم نموذج عربي للتنمية ، فهو يقدم هذه المعالم وفق مفهومه النظري الخاص للتنمية المستقلة ، وفي ضوء الملاحظات التي قدمها عن الأطروحات السابقة . « وحتمي أن يتم تطوير النموذج العربي للتنمية من منظور الأجل الطويل » ، ويتضمن ذلك مراحل متتالية قصيرة الأجل تشتق أهدافها من غايات نهائية . وهو محق في ظني حين يقول « ان المطلوب في التنمية ليس تغيير ما حولنا فقط ، ولكن ابتداع ما هو غير قائم أو حتى متصور . وهذه ليست دعوة للخيالية ، ولكن لإعمال الخيال ، ولقدر من المثالية ، فلا يمكن تخليق مستقبل أفضل بدون هذين » . وبالنسبة للتوجهات الاستراتيجية التي يتطلبها تحقيق هذا النموذج ركز فرجاني على تنمية « الهوية العربية المستقلة » ، وقد عالج هنا شروط تفاعل النسق مع البيئة الخارجية ، وهي نقطة محورية تتطلب مزيداً من التعمق . وفي كل الاحوال ، فإن الحديث عن شروط التفاعل لا ينعزل عن هدفه ، أي عن هدف تنمية الهوية العربية ، فما هي هذه الهوية ؟ لقد عاب فرجاني على من سبقوه أنهم تركوا مفهوم الحضارة الخاصة كعلامة استفهام كبيرة ، ويبدو أنه أجفل بدوره عن محاولة الاجابة ، رغم اهمية المحاولة . ولكنه في المقابل ، كان محدداً في تناول البعد السياسي (الذي انتقد ايضاً بعض الاقتصاديين الذين تجاهلوه) ، فأوضح أن « اعتماد الهوية العربية المستقلة يعني حرباً مستعرة ضد القوى المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي (. . .) ويعني تأكيد الهوية الحضارية المستقلة أولوية للسياسة في بعدها الخارجي » . وأوضح أيضاً ـ في المجال الداخلي ـ ان

التنمية « لا تتحقق الا بنضال سياسي من القوى صاحبة المصلحة في التغيير (. . . .) هذا النضال لا يكون محققاً للتنمية الا بوصول سلطة ممثلة لعموم الناس تمثيلاً صادقاً الى سدة الحكم » .

و . . بقي أن ننوه بالسطور الاخيرة من هذا البحث القيم ، « فلكي ينجح المثقفون العرب في المهمة التاريخية لتخليق نموذج عربي للتنمية ، والنضال من أجل تحقيقه ، عليهم أن يكونوا قادة ، لا حكاماً . ويعني هذا أن يستخدموا معاً امكاناتهم لخدمة الناس ، وليس للتوصل للنفوذ وخدمة أغراضهم الخاصة » . ما أحوجنا الى تذكّر ذلك .

الفصل الثاني (علي خليفة الكواري ، **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**) يدخل بجرأة في دائرة الاسهامات الاصيلة التي أشار اليها نادر فرجاني . وهو يعالج عديداً من أوجه العملية التنموية ، ووفق مفهوم محوري يقضي بأن التنمية الشاملة (أي كعملية حضارية) هي عملية تنبعث من داخل الأمة . وهو يتقدم بتحليله هذا في ضوء « ما أدت اليه التجارب العرجاء من تشويه في بنية الكثير من دول العالم الثالث ، ومسخ لشخصيتها القومية وتراثها الثقافي ، نتيجة لتزايد تبعيتها وتطفلها على حضارة المجتمعات المتقدمة صناعياً » . وأعتقد أن الجانب الأهم في دراسة الكواري يتعلق بتحديد آليات التخلف وآليات التقدم في المجتمع : كيف تشكلت تاريخياً ، وكيف تتفاعل معاً ، لكي تحدث التنمية أو لا تحدثها . وهو يتناول التنمية كعملية شاملة ، ويتناول مكوناتها المختلفة بقدر أو آخر من التفصيل ، ولكن تناوله للآليات الاجتماعية يستحق تنويهاً خاصاً . لقد أشار الى العناصر التالية : أثر التدخل الغربي في ادخال متغيرات جوهرية في مجتمع راكد ـ الصدمة الحضارية التي أورثت ضياع الهوية ـ تزايد الوعي بالواقع والقدرة على مقاومة تزييف الوعي ـ القلق الموضوعي ـ الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير ـ الارادة المجتمعية للتنمية . ولا شك أن ما طرح في هذه العناصر ، وفي الدراسة كلها ، يفتح باباً للنقاش ، وللاتفاق والاختلاف بالتالي (وهذا شأن الفكر الابداعي) . ولا شك أيضاً في أن الكواري قدم عدداً من المفاهيم الجديدة ، وسكّ لها مصطلحات ملائمة . وقد نثير هنا عدداً من الملاحظات : **الملاحظة الأولى** انه لم يبذل جهداً كافياً لتحديد المضمون الحضاري المستهدف ، صحيح أنه قال « ان امكانية التجدد الحضاري القادر على انتشال أي أمة من براثن التخلف والتبعية ، متوقفة على حيوية تلك الامة وقدرتها على تأصيل نظرتها وأسلوبها في الحياة » ؛ وإن الأمر يتطلب « ادراكها لعناصر القوة التي تتيحها ثقافتها وتاريخها ومجمل مقومات تراثها الحضاري (. . .) وفي الوقت نفسه يتوجب على تلك الامة أن تدرك متطلبات الزمان الذي تعيش فيه » .

لقد قال هذا ، وهو صحيح عند مستوى عالٍ من التجريد ، ولكن اذا تكلمنا عن المنطقة العربية تحديداً ، فإن هذا الكلام لا يكفي لتعريفنا بمعالم خصوصيتنا المحددة . ومن ناحيتي ، فإنني أعتقد أن الحديث عن الهوية العربية ، أو الاستقلال الحضاري العربي ،

بمعزل عن الاساس الاسلامي بجرد الحديث من عمقه التاريخي والروحي ، ويسقط مشروعيته بالتالي . لن نستطيع أن نحدد الملامح الخاصة لحاضرنا ومستقبلنا الا اذا درسنا الاسلام (كأصول وتاريخ) بإيمان واعتزاز . ولا أعتقد أن الكواري يختلف في هذا . ولكن الافصاح عن المفاهيم المحددة تحديداً صحيحاً كان من شأنه اثراء التحليل الذي قدمه لاثبات الفعل الاجتماعي المستهدف ، وكان من شأنه أن يؤثر على المحتوى الاقتصادي .

والملاحظة الثانية تتعلق بقضية التبعية ، فكاتب المقدمة ممن يعيبون تجاهل أثر العوامل الداخلية في تشكيل علاقات التبعية ، والأمر المؤكد هو ان مفكرينا هم المسؤولون عن تحليل هذه العوامل لكي نتمكن من معالجتها اذا كنا نستهدف نهضة مستقلة (ودراسة الكواري مساهمة مهمة في هذا الاتجاه) ، ولكن لا ينبغي - مع ذلك - ان يغفل التحليل لحظة عن دور التدخل الخارجي - وهو صاحب الاثر الرئيسي - في تشكيل البنية (الثقافية - الاجتماعية - الاقتصادية) التابعة ، وفي إعادة انتاجها . وأخشى أن تكون الدراسة قد فعلت ذلك . أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بدور النخب (أو الطلائع) السياسية الفكرية . نعم لا بد من « ارادة مجتمعية » كما يقول ، ولكن لا بد من نخبة أو طليعة تشكلها أو تقودها . وحتى بالنسبة لخلق « طلب مجتمعي فعّال للتنمية » ، فإن النسق الاحتكاري (الشركات الكبرى) جعل « العرض » يتحكم الى حدٍ كبير في تحديد نمط الطلب الفعّال ، وليس العكس . أي اصبحت مجموعة المنتجين هي التي تتحكم الى حد كبير في نمط الاستهلاك ، ولم تعد طلبات المستهلكين هي التي تحدد نمط الانتاج (كما في فروض النموذج التنافسي) . واذا جازت المقارنة ، فإن النسق المجتمعي أشبه بالنمط الاحتكاري في المجال الاقتصادي . وعلى هذا لا مجال لافتراض ان عملية التنمية « تتطلب ان يصبح في قدرة الارادة الاجتماعية توجيه الارادة السياسية ، بدلاً من أن تسيطر الثانية على المجتمع » . فالوضع الطبيعي هو أن تسيطر الارادة السياسية ، والارادة السياسية هي المطالبة بتشكيل « الطلب المجتمعي الفعّال » . قد يقصد الباحث امكانية الضغط على السلطة السياسية القائمة في أقطارنا العربية - من خلال ما اسماه الارادة المجتمعية - بهدف تعديلها أو تعديل افكارها وسلوكها ، وقد اشار فعلاً الى ذلك ، وهذا امر مقبول ، ويتطلب دوراً للمثقفين (أو لفريق منهم) من قبيل الدور الذي تحدث عنه نادر فرجاني في ختام دراسته . ولعلّ ظروف الخليج تسمح بمجال اوسع لمثل هذا التصور .

والفصل الثالث (يوسف صايغ ، التنمية العربية والمثلث الحرج) ، هو أيضاً في دائرة الفكر التنموي المستقل (وقد أشارت اليه دراسة نادر فرجاني - الفصل الأول) . ويوسف صايغ له دراسات عديدة في هذا الاتجاه . وهو يبدأ هنا بالحديث عن المفارقات البارزة في عمليتي النمو والتنمية :(١) المفارقة الأولى امكانية تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع تعثر عملية التنمية في الوقت نفسه ؛ (٢) المفارقة الثانية

امكان تحقيق ارتفاع مرض في مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد ؛ (٣) المفارقة الثالثة هي تقلص المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاقتصادي وتحمل مسؤ ولياته ؛ (٤) تفاقم تبعية الاقتصادات العربية لاقتصاد العالم الصناعي في ظل ما يحدث من نمو ؛ (٥) المفارقة الأخيرة هي قطرية المسيرة التنموية ـ بعد هذا التحليل ، وفي ضوئه ، يطرح يوسف صايغ المعالم المحددة لبديله التنموي المقترح .

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنهض في الاحوال كلها على قواعد اقتصادية سليمة ، ولكن ما هي وجهة هذا الجهد ؟ هنا يقدم البحث المحددات الثلاثة ، أو « زوايا المثلث الحرج » : الحرية ـ العدالة الاجتماعية الاقتصادية ـ الوحدة . حيث تعني الحرية « التعبير الديمقراطي عن الارادة العامة وقدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية » ، وينتقد صايغ من يرون (وكان ضمنهم كما يقول) أن « المواطنين لا يمكن أن يمارسوا الديمقراطية السياسية ويتمتعوا بها إن لم يسبقها بشوط طويل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية » . وهو يؤكد أن الجوانب الثلاثة (الحرية ـ العدالة الاجتماعية الاقتصادية ـ الوحدة) متكاملة ومطلوبة ومتفاعلة ، وهي عملية نضالية تستحق كل تضحيات وآلام تبذل . وفكرة « المثلث الحرج » صاحبت الفكر القومي المشرقي منذ الستينات ، وكان المثلث أيامها مؤلفاً من الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة (مع اختلاف في ترتيب الزوايا بين المدارس المختلفة) ، ويبدو أن يوسف صايغ يهدف هنا الى تطوير مضمون هذه الزوايا .

ويتمثل التطوير المقترح في نقطتين جوهريتين : النقطة الأولى تتعلق بالحرية حيث قصد بها في الستينات مفهوم الاستقلال السياسي ، ويعطيها صايغ الآن مضمون الديمقراطية وحقوق المشاركة السياسية الجماهيرية . والنقطة الثانية تتعلق بمصطلح الاشتراكية حيث استبدله بمصطلح « العدالة الاجتماعية الاقتصادية»، وأحسب أنني أتفق معه في التصويب الأخير حيث أنه أكثر رحابة ، وأكثر تحديداً في الوقت نفسه ، للدلالة على المضمون الاجتماعي الاقتصادي في اطار الأوضاع الخاصة للنسق العربي المستهدف . ولكن يلاحظ في العرض اجمالاً أن ثقل القيود الخارجية المفروضة على القرار العربي (أو آليات التبعية التي تفرضها قيادة النظام الدولي) ليست محل اهتمام كاف ، وهي ملاحظة أوردناها عند عرض دراسة الكواري ايضاً . والسؤال ببساطة هو : هل ينحصر نضالنا في مواجهة القوى المحلية التي ترفض الاختيارات الصحيحة (زوايا المثلث) بسبب مصالحها أو جهلها ؟ ام أن النضال يشمل بالضرورة أيضاً ، بل في المقام الأول ، مواجهة قيادات النظام الدولي التي تتدخل يومياً بأشكال عديدة ومتشابكة لضمان استمرار الاوضاع الحالية ، واستمرار الاختيارات الخاطئة (من منظور قومي مستقل) ، والتي تملك حزمة هائلة من أدوات القوة تستخدم في مساندة القوى المحلية التي تستفيد من علاقات التبعية

وتهدر مستقبل الامة ومشروعها القومي ؟ ان اجابة مثل هذا السؤال (وما يتفرع عنه) تجعلنا نتصور مدى صعوبة ما ينتظرنا اذا ما أردنا أن نلتزم « بزوايا المثلث » . فالالتزام بهذه الزوايا ليس مجرد قرار رشيد ، ولكنه تمرد على النظام الدولي ومصالح أقطابه . والاستعداد لمثل هذه المواجهة يتطلب من السلطة العربية التي تعتزم اقتحام الحرب ، أن تدرك الآليات المختلفة التي تستخدم لفرض التبعية ، ويتطلب الامر ان تستخدم بكفاءة الآليات المتشابكة المضادة التي تفضي الى دعم الارادة المستقلة ، وتحكم المسار القتالي لهذا النسق التنموي المستهدف . اذا كان هذا صحيحاً ، فإنه قد يفضي (اذا احتفظنا بصيغة المثلث) الى استبدال مصطلح الحرية (الذي كان مستخدماً في الستينات) بمصطلح الاستقلال، مع مراعاة ان مفهومه أكثر تركيباً من مفهوم الستينات الذي كاد أن يقصره على الاستقلال السياسي . وقد تدخل الحرية بالمفهوم الذي استخدمه يوسف صايغ في مفهوم العدالة الذي ينبغي أن يتسع للمشاركة السياسية الى جانب المشاركة الاقتصادية الاجتماعية . واختصاراً ، فإنني اقترح أن يتشكل « المثلث الحرج » من الاستقلال ـ العدالة الاقتصادية الاجتماعية السياسية ـ الوحدة ، مع ملاحظة عدم التقيد بترتيب نمطي . فلو تحققت وحدة جزئية قبل استقلال حقيقي (وهذا ممكن) . . لا بأس .

اذا انتقلنا الى الفصول الثلاثة التالية ، فإنها بدورها دراسات تنقد جذرياً التوجهات النظرية السائدة في مجال التنمية ، الا أن روحها النقدية لم تمتد الى عدد من المفاهيم والتصورات النظرية التي قيدت نفسها بها منذ البداية ، وكان طبيعياً ان ينعكس ذلك ـ في ظني ـ على رؤيتها للحقائق وتحليلها ، وعلى تحديد المستهدف وكيفية تحقيقه . فالمفاهيم والتصورات النظرية تتوسّط المسافة بين العقل الباحث وبين الواقع ، وهي في ذلك تشبه العدسة بالنسبة للعين . فاذا كانت المفاهيم (أو العدسة) رائقة ومضبوطة أصبحت اداة عظيمة الفائدة لاستيعاب الصورة ، واذا كانت مغبّرة أو غير محكمة استحالت الى اداة تؤدي الى مفارقات غريبة وقد تفضي الى كارثة .

يتناول الفصل الرابع (مجيد مسعود، **حول القانون الاقتصادي الاساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي**) قضية مهمة كما يتضح من العنوان ، ولكنه اعتمد اعتماداً مطلقاً على الاساس النظري الذي قدمه أوسكار لانكه ، وكان هذا بدوره شارحاً مجتهداً لماركس ، فبعد عرض الباحث لتقسيمات لانكه المختلفة للقوانين الاقتصادية ، وصل الى مقولة القانون الاقتصادي الاساسي ، وقد أوضح لانكه أن « القانون الاقتصادي الاساسي لنظام اجتماعي معين يقرر فعل جميع القوانين الاقتصادية الاخرى الخاصة بذلك النظام » . وهذا التعريف ـ في حد ذاته ـ مقبول عندنا (بغض النظر عمّا قبله أو بعده) ، ولكن الباحث اضاف في ضوء ما سبق، اننا بصدد قانون اقتصادي اساسي للتشكيلة الرأسمالية يقوم على ملكية الرأسماليين لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية بحيث

أصبح دافعهم هو تعظيم الربح المتأتي من فائض القيمة ، ورسملته (اي باضافة الجزء الأكبر منه للتراكم الرأسمالي) . وفي مقابل ذلك ـ كما يقول ـ نجد القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية يقوم على ملكية المجتمع بأسره لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية ، بحيث يصبح الدافع الاساسي المحرك لعملية الانتاج ، هو تحقيق اشباع حاجات المجتمع والافراد أكمل فأكمل باستمرار . . والواقع أن صياغة هذين « القانونين » للرأسمالية والاشتراكية نجدها شائعة في الكتابات الاقتصادية للدول الاشتراكية الأوروبية ، وقد اعتمد الباحث هذه الصياغة ـ دون أي تمحيص نقدي ـ اطاراً مرجعياً يحتكم اليه عند محاولة تحديد القانون الاقتصادي الاساسي في الوطن العربي ، مع أن أية نظرة نقدية تكشف مغالطات وتحيزات واضحة . فقد ركزت صياغة القانون الأول (الرأسمالية) على ابراز الوسائل او الدوافع بينما ركزت الصياغة الثانية (الاشتراكية) على هدف النظام . والمقارنة العلمية الصحيحة تتطلب الاحتكام الى معيار واحد . فاذا حاكمنا الرأسمالية وفق هدفها وليس وفق وسائلها ، فإنه حتى في زمن الاقتصاد الكلاسيكي كان التنظير للمنافسة الحرة يتصور ان الحصاد النهائي والتلقائي ، وعبر الدوافع المتقاطعة للأفراد المتنافسين ، سينتهي الى منفعة اجتماعية عامة ، ومع سيادة مفاهيم اقتصاد الرفاه وممارساته أصبح الهدف هو الاشباع المتزايد لحاجات المجتمع والافراد ـ واذا حاكمنا الاقتصاد الاشتراكي وفق وسائله وليس وفق أهدافه ، فإنه يستخدم أيضاً « تعظيم الربح المتأتي من فائض القيمة ، ورسملته » ، باعتبار أن هذا هو السبيل لزيادة القدرة على اشباع الحاجات ، وهو التبرير نفسه الذي يقدمه منظرو الرأسمالية لتعظيم الربح . هل يعني ذلك انه لا فارق بين النظامين ؟ لا هناك فوارق بطبيعة الحال ، ولكن هذه الفوارق لا تعبر عنها الصياغات المعتمدة من الباحث على هيئة قانونين أساسيين للرأسمالية والاشتراكية ، ويعني هذا ضرورة اخضاع كثير مما يعتبره البعض « مسلمات » للمراجعة النقدية .

وقد رأى الباحث على أي حال أن أياً من « القانونين » لا يعبر عن حالنا الراهن ، فهل استنتج من ذلك ضرورة أن يبتدع صيغة أخرى جديدة ؟ كلا ، فبما ان المفاهيم المعتمدة لديه قد حصرت الخيار بين هذين « القانونين » ، وبما أننا لا نخضع لأي منهما ، فإننا نكون في ظل قانون انتقالي . هذا هو قانوننا الاساسي كما يقول . انتقال من أية حالة وإلى أية وجهة ؟ بالنسبة للوجهة قد تكون ـ كما يقول ـ نحو الاشتراكية (وقانونها الاساسي المعتمد) ، وقد تكون نحو الرأسمالية (وقانونها الاساسي المعتمد) ، وفي الحالة الاخيرة ستتعمق تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وترد هنا الاسئلة التالية : هل احتمال التبعية قاصر على حالة الوصول الى نظام رأسمالي أم انه ممكن ايضاً في حالة الوصول الى نظام اشتراكي ؟ والسؤال الثاني هو : هل حالة التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي يمكن أن تزيد أو تتعمق عمّا نحن فيه فعلاً ؟ ! وهل في حالة التبعية للنظام الاشتراكي

الدولي أو للنظام الرأسمالي الدولي ستكون « القوانين » الاساسية المعتمدة (رغم كل ما ذكرناه من تحفظات حول صياغاتها) سارية المفعول عندنا كما هي مفترضة السريان في دول المركز ؟ الرأي عندي أن الخضوع للتعريفات الحادة لنموذج الرأسمالية ونموذج الاشتراكية كما ترد في الكتب المدرسية والكلاسيكية ، لا يفيدنا كثيراً في تحديد موقعنا الحالي أو في تحديد وجهتنا المستهدفة .

ولا بد من التذكير هنا بحقيقتين أساسيتين : الحقيقة الأولى أن الرأسمالية أو البرجوازية هي نسق حضاري متكامل نشأ وتطور بقيادة طبقة اجتماعية معينة ، وهذا الدور التاريخي البارز جعل من حق هذه الطبقة أن تطلق اسمها على النسق في مجمله . وأصبح اسم البرجوازية مرادفاً لانجاز تاريخي باهر . إن البرجوازية ليست مجرد طبقة رجال أعمال ترتبط بنخب سياسية فكرية . إنها ذلك كله ولكن في لحظة ابداع معينة ، وفي ظل ظروف تاريخية ودولية معينة ، تمكنت هذه الطبقة البرجوازية من انشاء وتنمية نسق مجتمعي متكامل متمحور حول نفسه ، وهي تجربة يبدو ـ في رأي أغلبنا على الاقل ـ انها غير قابلة للتكرار . واذا كان هذا صحيحاً ، فما هي دلالة اطلاق اسم البرجوازية والرأسمالية على اية مجموعة من رجال الاعمال تظهر عندنا ، أو اية مجموعة من المثقفين درست في مغاهد الغرب وارتدت البدلة والقبعة ؟ ما هي دلالة ذلك الا مجرد المباهاة الكاذبة بأننا أصبحنا مثلهم ؟ والأمر الخطير هو أننا مع استخدام المقارنات الجزئية والشكلية ، نبتلع وهم وحدة التاريخ العالمي ، ووحدة مراحله ، ووحدة قواه الفاعلة في كل مرحلة . وواقع الحال أن تاريخ كل أمة يختلف عن تاريخ الأمة الاخرى ، مؤسساته تختلف ، وظروفه البيئية والدولية تختلف ، وقواه الفاعلة تختلف . إن استعارة تاريخ غيرنا تثير نتائج تحليلية في منتهى الغرابة والطرافة ، فنحن بعد أن نطلق على رجال أعمالنا اسم برجوازية نبدأ في محاسبتهم باعتبارهم برجوازية فعلاً ، ونبدأ في التساؤل لماذا فعلوا كذا ولم يفعلوا كيت وفق السيناريو المتوقع ، أي السيناريو الغربي ! وحين يصيبنا الاحباط ، نبدأ في استخدام أوصاف اضافية لتحديد صفة رجال الاعمال هؤلاء ، فهم أحياناً « برجوازية عميلة » وأحياناً « برجوازية رثة » وأحياناً « برجوازية طفيلية » . . الخ . وهذه النعوت كلها مركبة تركيباً غير منطقي ، فأنت حين تطلق على شخص صفة أو تشبيهاً ما ، تقصد الدلالة على مضمون معين ، فاذا خلعت عليه صفة الاسد فأنت تقصد الدلالة على شجاعته مثلاً ، واذا ثبت بعد ذلك أنه ضعيف أو جبان ، فلن تقول انه اسد جبان ، ولكن ستنزع عنه صفة الاسد أصلاً . ستقول أنه فأر أو تصفه مباشرة بما يستحقه . والأمر نفسه ينطبق على رجال الاعمال ، فاذا كان متوقعاً (وفقاً لدراسة الواقع المحدد) أن هذه الطبقة ونخبتها السياسية الفكرية قادرة على تحقيق مهمة تاريخية تشبه ما حققه رجال الاعمال الغربيون جاز اطلاق اسم برجوازية على هذه الطبقة ، وجازت محاسبتها وفق المنطق العام للنسق البرجوازي ،

واذا كان هذا الأمر غير وارد كان طبيعياً أن نتعامل مع هذه الطبقة الاجتماعية وفق تقسيماتها وعلاقاتها الفعلية ، ووفق فاعليتها المتوقعة ، ومن دون مصطلحات توحي بمفاهيم مضللة . وأود أن أؤكد أن ضبط المصطلحات في هذا الموضوع بالذات ، على صلة وثيقة بضبط المفاهيم ، وأن المسألة ليست شكلية ، فهي تؤثر في كفاءة تحليلنا لتاريخنا ، وتؤثر في قدرتنا على اكتشاف طريقنا الخاص للنهضة ، وطريقنا الخاص للتصنيع ، فالنسق المحقق لكل ذلك ليس بالضرورة أن يكون على الطريقة البرجوازية . وسنلمس شيئاً من ذلك عند تعرضنا لما جاء في الفصلين الخامس والسادس .

الحقيقة الأخرى التي أود أن أذكّر بها تتعلق بمفهوم الاشتراكية ، والاشتراكية « العلمية » تحديداً . فماركس تكلم عن الاشتراكية باعتبارها مرحلة حتمية في التطور البشري ، وفق قانونه العام (عند مستوى عالٍ من التجريد) عن التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . وقد أكد ماركس هذه النتيجة حين ركز دراسته على المجتمع الرأسمالي ، وحلل آلياته العميقة ووجهة تطوره ، في عمله العملاق (رأس المال) . ووفق النموذج المصمم في هذا المؤلف ، فإن حتمية الاشتراكية تتولد من بلوغ النظام الرأسمالي وبنيته الصناعية درجة عالية من التقدم ، ولذا كانت عين ماركس ، وعين أتباعه من بعده ، ترنو الى غرب أوروبا ، وانحصر السؤال في أي من دول الغرب تبدأ العملية . وحتى روسيا لم تكن واردة في البال . ولكن حدث أن نشبت ثورة اكتوبر وذاع وصفها بالماركسية وبالاشتراكية ، ووفق نموذج مشابه نجحت بعد ذلك ثورات في يوغوسلافيا ثم الصين ثم فيتنام . . الخ ويعلق بعض الماركسيين على هذا المسار بأنه من مفارقات التاريخ ، حيث قامت الاشتراكية في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً والتي لم تشهد تطوراً رأسمالياً عالياً بدلاً من قيامها في موطنها الطبيعي . ويعكس مثل هذا التعليق تعصباً بعيداً عن أي روح علمية ، فهو يعني أن التاريخ هو الذي أخطأ لأنه لم يتبع ماركس ، وليس ماركس هو الذي أخطأ لأنه لم يفهم حركة التاريخ ووجهته ! على أي حال ، ما يعنينا هنا هو أن مفهوم الاشتراكية كما مارسته هذه المجتمعات لم يكن حل تناقضات النمو الصناعي في ظل الرأسمالية (وهو مفهوم ماركس) ، ولكن تحقيق تنمية شاملة بمعدلات عالية . أي حققت هذه الثورات مضمون ما حققته البرجوازية بشروط تختلف كثيراً عن شروط التنمية البرجوازية . وهو انجاز تاريخي يماثل في عظمته ما أنجزته البرجوازية في دولها ، ومن حق أصحاب هذا الانجاز أن يطلقوا عليه ما شاؤا من أسماء ، ولكن من واجبنا نحن أيضاً أن نتنبه الى أن وصف هذه التجارب بالاشتراكية لا يعني أنها انتصار لاكتشافات ماركس في مجال العلوم الاجتماعية ، ولمفهومه في الاشتراكية العلمية بالتالي . إن التذكير بهذه الحقيقة ، يضبط المفاهيم النظرية الكامنة خلف المصطلحات المتداولة ، ويجعلنا أكثر وعياً بحقيقة ما يجري حولنا من تطورات ، وأكثر ادراكاً لحقيقة التباين بين الانظمة الاقتصادية ـ

الاجتماعية المختلفة ، ولمنشأ هذا التباين . وهو تباين لا يعبر عنه بأي حال القـانونـان الاساسيان كما طرحهما الباحث .

بعد كل هذا الاستطراد ، أقول انني أحدد « القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في الوطن العربي » (وهو السؤال الذي طرحه مجيد مسعود) ، بأنه قانون التبعية للدول الرأسمالية ، وهي حالة قائمة بذاتها ، قد يصيبها التطور والتحسين ولكن من خلال الاطار نفسه . وهي حالة ينبغي ان ندرس آلياتها ، كي نحدد أسلوب الفكاك منها عبر تنمية مستقلة تتطلب ابداعاً لتحديد مسارها المحتمل . إن وضعنا الحالي لا يؤدي استمراره الى نظام رأسمالي برجوازي بالمعنى الذي عرفه الغرب (أياً كان تحديدنا للقانون الاساسي الذي يحكم هذا النظام المتمحور حول نفسه ، بل هذا التحديد مهمة نظرية لا تقع في دائرة إختصاصنا) . وكذلك فان كسر المسار الحالي للتبعيـة ، لن يؤدي الى تنمية بـرجوازيـة مستقلة تخضع لقانونها الاساسي . وكسر المسار الحالي ، لن يؤدي أيضاً الى تنمية اشتراكية كما عرفتها الصين أو كما عرفها الاتحاد السوفياتي ، طالما ان هذه الاشتراكية لم تعد نسقاً حتمياً ماركسياً ، ولكن حلاً واقعياً لمشاكل التنمية المستقلة في ظروف تختلف عن ظروفنا .

وينقلنـا هذا الحـديث عن التبعية الى الفصلين التـاليين ، وهمـا متكامـلان ، بل متـداخلان . الفصـل الخامس (محمـد السيد سعيـد ، **نظريـة التبعية وتفسـير تخلف الاقتصاديات العربية**) ، يناقش « مكـان نظريـة التبعية في علم التنميـة » ، وقد عـرَّف التخلف بأنه « عجز النظام (أو تشكيلة اقتصادية اجتماعية ما) عن توفير مصادر تغيير دينامية على درجة مناسبة من القوة والانتظام بحيث تمكن من اشباع حاجات اجتماعية متزايدة من حيث الاتساع والعمق » .
وركّز الباحث على فروض نظرية التبعية عن نشأة التخلف ، فرفض الاتجاه الذي يجعل التخلف والتبعية صنوين ، ورفض تفسير التخلف بأنه مجرد حالة نشـأت عن التبعية ، « فعملية التخلف عملية تاريخية معقدة لا تشكل التبعية غير أحد شروطها العامة » . ونحن نتفق معه في أن بعض المجتمعات أصابها الركود فعلاً ، أو التخلف في التنمية الاقتصاديـة ، بسبب عوامل داخلية ، وبعيداً عن أي تدخل خارجي ، بل كانت هذه الحالة من حوافز التدخل الخارجي لفرض التبعية . الا أن هذا الوصف لا ينطبق على المجتمعات كلها . ففي كثير من الحالات أجهضت محاولات النهضة والتنمية المستقلة بالقوة المسلحة ، وفرض التخلف مع فرض التبعية .

وقد انتقل الباحث بعد ذلك الى دراسة « بـذور التخلف في الاقطار العـربية » ، ووضع هذه الاقطار جميعاً في سلة المجموعة الأولى ، أي في سلة المجتمعات التي لم يكن الاستعمار الغربي مسؤولاً عن تخلفها . وقد حاول أن يثبت ذلك من خـلال اشارة الى الدولة العثمانية التي أورثتنا تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية مارست استغلالاً استعمارياً

مستبداً شديد الوطأة على الاقطار العربية ، وهذه التركة المتخلفة كانت سابقة على الاستعمار الأوروبي ، وبالتالي لم تكن التبعية لأوروبا مسؤولة عنها . وهذا الحكم ليس جديداً فأغلبنا يحفظه عن ظهر قلب ، وأصبحنا نردده كمسلمة لا تحتاج عناء الاثبات ، ولا تحتاج عودة الى المراجع . وكنت أرجو لو ان الباحث لم يكرر مسلكنا المعيب طالما انه يتطوع لمهمة بحثية جريئة تستهدف استخلاص منطق التاريخ وتنتهي بتقديم دليل نظري لأمتنا . ولكن حدث للأسف انه اعتمد على مراجع محدودة العدد (رغم انه يتحدث عن مرحلة غطت مساحة هائلة من الارض وعاشت قروناً طويلة) ، وأخطر من ذلك أن مراجعه متحيّزة . لست أزعم أن الحكم (أو الانطباع) السائد بالنسبة للدولة العثمانية مصيب أو غير مصيب ، فدراستي لهذا الموضوع لا تؤهلني بعد لمثل ذلك ، ولكن يبدو لي أن التاريخ الطويل لهذه الدولة لم يكن مساراً خطياً بسيطاً ، وأزعم أن مشروعية هذا الكيان السياسي (كمشروعية دولة المماليك قبله) استمدت من قدرته على رد الغزاة الخارجيين ، بحيث ظلت المنطقة الاسلامية قروناً متعاقبة بمثابة حاجز منيع يفصل أوروبا عن مناطق علاقاتها وتوسعها في آسيا وأفريقيا . وهذه القدرة على الاحتفاظ بتوازن القوى لا ترجح ـ في ظني ـ أن الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية كانت ـ على طول الفترة ـ بهذا الشكل البشع الذي ألفنا قراءته . في ضوء هذه التحفظات أخشى أن يكون الباحث قد تورط في اسقاط احكام مسبقة بسبب اتساقها مع مقولة « النمط الآسيوي » الذي حكم عليه ماركس بالجمود الابدي . وأخشى أيضاً من ارتباط ذلك بحكم مسبق آخر ضد التراث الحضاري لمنطقتنا .

ونشير هنا الى نقدنا الاساسي لبحث محمد السيد سعيد الذي ينصب حقيقة على ما جاء في مقدمته ، فقد أنبأنا بأن « الافكار السوقية لمدرسة التبعية قد أسيء استخدامها في الوطن العربي عن طريق توجيهها كسلاح ايديولوجي في يد السلفية السياسية التي لا تكتفي بادانة السياسات الامبريالية ، بل تصل الى ادانة أسس التفكير العلمية لكونها سائدة في الغرب ، وتقدم تعريفاً واسعاً للغرب لكي يشمل أيضاً الكتلة الاشتراكية والحركات الثورية النقدية في العالم الرأسمالي » . وأوضح الباحث « ان حركة التحرر العربية لا تستطيع أن تستغني عن العقل » . والملاحظة الأولى حول هذا الكلام أن الباحث قد اعتمد فيما يبدو على كلام سمعه ، أو على انطباعات متسرعة ، والا أين هي المصادر التي اعتمد عليها ؟ لقد فعل الشيء نفسه بالنسبة للدولة العثمانية . ولكن قضية الدولة العثمانية وتشكيلاتها الاجتماعية ليست في جدول أعمالنا العاجل ، أما الحوار مع المفكرين العرب اصحاب المفهوم الخاص عن التبعية ، (أو المفهوم السوقي حسب وصفه) فلا يمكن أن يكون بهذه الخفة ، فالحوار ينبغي أن يكون جاداً . وتبدأ الجدية بقراءة ما يكتب . إن الحوار حول هذا الموضوع هو حوار حول قضية محورية مباشرة تتصل بتحديد الوجهة التنموية لأمتنا . وفي حدود علمي لم اسمع عن مفكرين عرب أدانوا أسلوب التفكير

العلمي ، أو طالبوا بالاستغناء عن العقل . ولكنني سمعت ـ للأمانة ـ من يطالبون بتشغيل عقولنا نحن لحل مشاكلنا ، بدلاً من استخدام عقول الغرب لهذا الغرض .

وقد بدأ الفصل السادس أيضاً (نادية رمسيس ، **النظرية الغربية والتنمية الغربية**) بالاشارة الى ما يثار حول « قضية الأصالة والمعاصرة ، أو التراث والوافد كما يسميه البعض على صعيد الهوية القومية والثقافية » ، وقالت الباحثة ان هذا البعض وصل الى حد « رفض دراسة واستقراء أي تجارب للدول الأخرى حتى العالم الثالث » ، ورغم وصول الأمر الى هذا الحد ، تركتنا الباحثة ـ كما فعل محمد السيد سعيد ـ في حيرة من أمرنا ، فنحن لا نعرف من هم هذا البعض ، وماذا قالوا بالدقة ، وأين نشروا هذا الكلام العجيب ، وليتها بصّرتنا بهذه المعلومات حتى نتمكن من الوقوف معها في حربها ضد هؤلاء .

بعد هذا التحذير من الاشباح التي تسكن معنا بيتنا الفكري ، عالج الفصل مساحة بالغة الاتساع بدأت بمناقشة نظريات التنمية الاقتصادية ثم خصائص الاقتصادات العربية في ظل الدولة العثمانية ثم خصائص هذه الاقتصادات في ظل الاستعمار الغربي ثم الاستقلال وتجربة احلال الواردات . ولا اعتراض لي ـ من حيث المبدأ ـ على معالجة هذه الموضوعات كلها في بحث صغير ، ولكن بشرط أن يكون ذلك تتويجاً لجهد مسحي جبار (قد يأخذ من الباحث أكثر سنوات عمره) يمكن من بلورة رؤ ية جديدة . ولكن أخشى أن يكون هذا الفصل مثلاً لمدى الضرر الذي يحدثه استخدام مفاهيم جاهزة خاطئة (أو لم تخضع للمراجعة النقدية بشكل كاف) في فهم التاريخ والواقع .

قالت نادية رمسيس وهي تعرض رؤ يتها عن نظريات التنمية الاقتصادية ان هذه النظريات « تعتمد كلها على فروض أساسية بني عليها علم الاقتصاد الحديث ولا خلاف عليها مهما تفاوتت الانظمة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة » . وقد أشارت الباحثة هنا الى فرض فصل دراسة النشاط الاقتصادي عن مجال دراسة الاخلاق والدين . وهي محقة في أن هذا الفرض كان ضمن الفروض الاساسية التي بني عليها علم الاقتصاد الغربي . ولكن هل هو ـ مع ذلك ـ فرض مقدس ؟ لماذا نقبل كمسلمة ان الاقتصاد لا يعتبر علماً الا اذا اقتصر على دراسة آليات النشاط الاقتصادي وتجاهل تماماً هدف هذا النشاط ؟ ومع هذا فإن علم الاقتصاد الغربي (والعلوم الاخرى) يعلن صراحة أو ضمناً ان له هدفاً ، وهو تعظيم المنفعة عبر الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة ، وعلم الاقتصاد الماركسي قدم الكثير في اتجاه ضبط التوزيع الاجتماعي لهذه المنفعة ، ولكن تركّزت المنفعة (الهدف) عندهم على المفهوم الحسي والفردي ، فهل اذا اتسع الهدف لضوابط اخلاقية ودينية (الى جانب المنفعة المادية) لا يكون الاقتصاد علماً ؟ ان القيود الدينية الاخلاقية تؤثر بالضرورة في آليات النشاط الاقتصادي ، ولكن هذا لا يعني انه سيتعذر ابداع آليات مناسبة في اطار الهدف

الجديد ، أي ابداع مدرسة اقتصادية تختلف عن المدرسة الغربية . لم لا ؟ المسألة تستحق بعض التأمل على الاقل . .

عند تناول خصائص الاقتصادات العربية في ظل الدولة العثمانية ، سجلت الباحثة ـ مثل محمد السيد سعيد ـ نهب هذه الدولة للموارد العربية ، وأشارت الى نقل الصناع والحرفيين الى الآستانة (وبالمناسبة فإن هـذه فريَّـة استقرت في مـوقع الحقيقـة من كثرة تكرارها ، فقد تمت اعادة الصناع والحرفيين الى بلادهم بعد عام واحد ، وهذا مجرد مثال بسيط لمدى علمنا ـ أو جهلنا ـ بوقائع التاريخ التي نقيم تعميمنا على أساسها) . والمهم أن الدراسة لاحظت « ان البيروقراطية هي الجهاز الاساسي الذي يتم بواسطته تنـظيم وادارة الاقتصاد العربي (. . .) ويبدو هذا الأمر مخالفاً لتطور النظام الاقتصادي الاوروبي ، حيث أدى التطور الرأسمالي الى الفصل بين الدولة والاقتصاد » ، بينما أدى الدور المركزي عندنا الى منع الملكية الخاصة في الارض ومنع ظهور طبقة رأسمالية تجارية أو صناعية مستقلة ، فهل وصلت الباحثة من ذلك الى أن طريق التنمية الخاص بنا سيكون من خلال البيروقراطية ودورها المركزي ؟ انها لم تصل الى هذه النتيجة ـ ولو كمجرد احتمال ـ رغم انها أدانت « محاولة استخلاص بعض المبادىء من التجربة الرأسمالية ورفعها الى مستوى القوانين الطبيعية » . فقد منعتها من الوصول الى هذه النتيجة المقولات الماركسية عن « نمط الانتاج الآسيوي » والتي تتضمن كما قلنا حكماً مطلقاً بجمود هذا النمط وعجزه عن احداث تنمية . وماركس كان له بعض العـذر في اصدار هذا الحكم الخاطىء بسبب نقص المعلومات والخبرات في عصره ، ولكن ما هي حجة من يصرون على هذا التصور بعد التجارب اليابانية والروسية والصينية ؟ إن تشبث الباحثة بمفاهيم نظرية خاطئة جعلها لا ترى دلالة تجربة محمد علي حيث انها تجربة تنموية رائعة من خلال « نمط الانتاج الآسيوي » أي من خلال بث الديناميكية في دور البيروقراطية المركزية . وحين تحطمت التجربة لم تتمكن من رؤ ية التحالف الاوروبي وضربته العسكرية فقد « انهارت التجربة ببساطة ويسر اذ لم يكن هناك من يدافع عنها » بمعنى أن النظام « أخفق في تطوير الملكية الخاصة مع رسملة الاقتصاد ، وعدم نضج حركة فلاحية عمالية » (!) هل ضـرب الجيش المصري وتصفيته في قتال عنيف يعني أن التجربة صفيت ببساطة ويسر ؟ وهل وجود الطبقة الرأسمالية كان في حد ذاته يمنع الهزيمة العسكرية ونتائجها ؟ إن هذا الموقف يعني اصراراً من الباحثة على أن السيناريو الأوروبي هو السيناريو الوحيد ، حتى ولـو قالت في بعض عباراتها ـ على نحو ما ألمحنا ـ ما يخالف ذلك . وقد حللت التجربة الناصرية من المنظور نفسه « فنظام عبد الناصر يماثل نظام محمد علي ، فكلاهما حاول اتباع طريق تنمية مستقل من خلال نموذج رأسمالية الدولة (. . .) ويكمن الفشل الاساسي في عدم تطوير القوى الاجتماعية بحيث تصبح كفيلة بالحفاظ والدفاع عن مصالحها من خلال مؤ سساتها السياسية ، وبالتالي تم ضرب نظام محمد علي ونظام عبد الناصر بسهولة ويسر شديدين » .

إن التشبث بـالسيناريـو الاوروبي بما تضمنـه من مراحـل ، ومن أدوار للطبقات الاجتماعية المختلفة ، يفضي الى تجاهل مصادر الفعل الاجتماعي القادر على احـداث تنميـة مستقلة (وفق سيناريـو مغـايـر) كـما تشكلت تـاريخيـاً في واقعنـا الاقتصـادي ـ الاجتماعي . وهو يفضي ـ كما قلنا ـ الى خلع صفات أوروبية على قوى محلية لا تمت بصلة الى أصحاب هذه الصفات ، فبأية مشروعية نعتبر الشريف حسين وحـركته معبـراً عن ملامح الثورة البرجوازية كما تقول الدراسة ؟! ثم نبتئس حين نسجل « ان البرجوازيات العربية فشلت في القيام بمهمتها في تطوير المجتمع وتنميته (. . .) كذلك لم تغير البرجوازية بطريقة جذرية نوعية العلاقات الاجتماعية فظل النسق السياسي هو النسق المهيمن على الاقتصاد ومساره » ! اذا كان هذا صحيحاً (وهو صحيح في ظني) فإنه يعني أن هذه القوى ليست برجوازية ، وبالتالي فليس هناك أي شذوذ في انها لم تحقق ما حققته البرجوازية . والشيء نفسه ينطبق على « رأسمالية الدولة » ، فنحن هنا أيضاً نخلع المصطلح وما يحمله من مفهوم محدد على غير صاحبه ، ويدهشنا ان يتصرف الشخص (الطبيعي أو المعنوي) حسب تكوينه الحقيقي ، وليس حسب الصفة التي خلعناها عليه . ان رأسمالية الدولة مصطلح استخدم في الغرب للدلالة على دور الدولة (المباشر وغير المباشر) في خدمة الاقتصاد الرأسمالي ، وهو دور يباشر في اطار سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وما حدث في مصر (في تجربة محمد علي وتجربة عبد الناصر) هو ان الدولة لم تحصر نفسها في هذا الاطار ، فالقطاع الخاص كان هامشياً ومحكوماً ، وبتعبير آخر فإن التوازن الاقتصادي ـ الاجتماعي بين القطاعين كان يختلف في الحالة المصرية اختلافاً جذرياً عن الحالة الاوروبية ، فكيف نطلق على دور الدولة هنا ودور الدولة هناك المصطلح نفسه ، دون ان نتورط في أخطاء مفهومية ؟ والحاصل في هذا البحث هو أن نادية رمسيس اعتمدت المصطلح بمفهومه الاوروبي باعتباره الاصل . وكما خاب الظن في « البرجوازية العربية » لأنها لم تحقق دور البرجوازيـة الاوروبية ، خـابت أيضاً الآمال المعلقة على رأسمالية الدولة ، فهذه أيضاً كان مفروضاً ان تعمل في اطار بحر من القطاع الخاص كما فعلت رأسمالية الدولة في اوروبا ، وحيث انها لم تفعل ذلك ، اذن كان ضرورياً أن تنهار « بيسر وبساطة » .

ننتقل بعد هذا الى القسم الثاني من الكتاب عن التخطيط ومؤشرات التنمية ، وهو يقدم تصويبات أساسية في ضوء المفاهيم الجديدة للتنمية المستقلة، وفي ضوء ما تجمع من خبرات عربية مريرة خلال العقود السابقة .

الفصل السابع (اسماعيل صبري عبد الله ، **نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث**) . إن هذا البحث يقدم توصيات للمستقبل في ضوء نقد جذري لما تحقق عربياً في مجال التخطيط . ويرتبط النقد وترتبط التوصيات بالتصورات

النظرية العامة التي يحملها الباحث ، فاسماعيل صبري عبد الله من المفكرين أصحاب الاسهامات البارزة في اطار المدرسة التنموية العربية الجديدة ، والتي قدمنا بعضاً من انتاجها في الفصول الثلاثة الأولى . يبدأ الفصل باشارات مركزة لمعالم التطور في الفكر الاقتصادي توضح حداثة مفهوم التخطيط كمفهوم اقتصادي . وقد أوضح اسماعيل صبري أن نموذج الثورة الروسية الذي أنشأ ملكية الدولة لوسائل الانتاج مكنها من « تخطيط الاقتصاد القومي تخطيطاً شاملاً وملزماً بما يستهدف تحقيق بناء القاعدة المادية للاشتراكية » . الا أن الاقرار بهذه الحقيقة يثير تساؤ لاً مشروعاً في ضوء التجربة التاريخية . فملكية الدولة لوسائل الانتاج كافة يمكّن فعلاً من التخطيط الشامل الملزم . ولكن يبدو أن قدراً أقل من احتكار الدولة لوسائل الانتاج ، وقدراً أقل من الزام التخطيط وشموله ، يؤدي الى تقييد لصلاحيات البيروقراطية المركزية ، وتترتب على ذلك نتائج ايجابية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) من منظور التنمية الشاملة . قد تتطلب الظروف قيام ملكية عامة لوسائل الانتاج كافة أو ما يقرب من ذلك ، ولكن فارق بين أن يكون الأمر ضرورة ، وبين أن يكون هدفاً مستحباً يسعى اليه . وفي حالتنا العربية - على سبيل المثال - لا أعتقد أن ثمة ضرورة تدعونا الى مثل هذا النسق الخانق من منظور تنمية قومية مستقلة . وأختلف من ناحية أخرى مع اسماعيل صبري حين يقول إن تعبير التخطيط الشامل والملزم لا ينطبق على أمرين : العمل والاستهلاك ، فالتوجيه هنا من خلال الحوافز والأسعار ، ولا وجه للخلاف اذا كان المقصود تعيين الاسلوب الأمثل الذي نرجوه ، ولكن بدا لي أنه يقصد وصف التخطيط كما مورس فعلاً في الدول الاشتراكية . وأعتقد أن التجارب الاشتراكية استخدمت مزيجاً من التدخل الاداري المباشر والحوافز السعرية ، وتحت تأثير الضرورة (أساساً) كانت الغلبة في استخدام المكوّن الأول (الاداري) ، وخاصة في المراحل الصعبة من التنمية . وقد نضطر نحن أيضاً الى شيء من ذلك بدرجة أقل ، ومع وعي دائم بأهمية أن نتجاوز هذه المرحلة في أقصر وقت زمني ممكن .

انتقل الفصل بعد ذلك الى بحث الغاية من التخطيط في بلدان العالم الثالث . وقد حدد هذه الغاية بأنها التنمية . وهذه « التنمية تكون شاملة أو لا تكون أصلاً . والتنمية حقاً مشروع مجتمعي ينبع من أعماق الشعب بقصد تجديد حضارته وليس لنبذها بدعوى التحديث (. . .) وأصحاب المصلحة في استمرار الوضع الراهن وفي مقدمتهم الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تساندها سيقاومون بالضرورة التنمية الحقة والشاملة في اقطار العالم الثالث » . في ضوء هذا التصور العام قرر أن نقطة البدء في التخطيط هي الاستراتيجية ، أي تحديد الغايات المجتمعية في الامد الطويل ، وهذا التحديد يتولاه السياسي في المقام الأول ، ولكن مستنداً في هذا التحديد الى ما يقدمه المخطط الفني . ويبدأ بعد ذلك الاقتراب نحو الغايات الاستراتيجية عبر أهداف مرحلية متسقة . وهذا النهج لم يتبع بطبيعة الحال في الاقطار العربية . وقد بلغ

البحث ذروته حين تناول اسماعيل صبري اسلوب التخطيط في صياغة مركزة وملاحظات حادة ، فنقد هذا التوجه للتعلم من الغرب الذي لم يتعلم التخطيط أصلاً ، وما تفرع عن ذلك من استخدام النماذج الرياضية الغربية استخداماً غير نقدي لا يراعي طبيعة المتغيرات والمعلمات ، بل وطبيعة البيانات المتاحة . تناول كذلك قاعدة البيانات وطالب بمراجعة بعض المؤشرات التي تستمد من المحاسبة القومية ، وباقتراح مؤشرات بديلة أكثر جدوى . وفي ختام الدراسة أشار الى أهمية البعد القومي في التنمية القطرية ، واقترح كخطوة اولى توافر البيانات عن كل قطر وتداولها بين الاقطار ، واقترح أيضاً التفاهم حول توحيد سنوات الخطة في الاقطار العربية المختلفة .

الفصل الثامن (ابراهيم العيسوي ، **مؤشرات قطرية للتنمية العربية**) يعتبر دراسة عربية رائدة وشاملة في هذا المجال . فمع اعادة النظر في معنى التنمية ـ كما يقول ـ كان لا بد من اعادة النظر في المقاييس التي تواضع الاقتصاديون على استخدامها في تقويم جهود التنمية ، فلم يعد مستساغاً الاعتماد على الناتج القومي ومشتقاته . وقد عاب الباحث على محاولات اعادة النظر التي ظلت أسيرة لفكرة المقياس الواحد أو المؤشر الواحد للتنمية ، فمع المفاهيم الجديدة للتنمية ، أصبح تركيب مقياس واحد يعكس التغير الحادث أو المستهدف في عديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية أمراً تعترضه صعوبات منهجية وعملية جمة ، ولذا فهو مع استخدام تشكيلة واسعة من المؤشرات ، وهو يتفق في ذلك مع ما انتهت اليه الآن معظم المنظمات الدولية والاقليمية . وقد أوضح العيسوي الفارق بين مفهوم المؤشرات وبين الاحصاءات ، فالمؤشرات أكثر ثراء من حيث كمية المعلومات التي تتضمنها ، وهي تشتق من الاحصاءات ولكنها ترتبط في الوقت نفسه بأهداف أو معايير ذات صلة بالأحداث موضع الاهتمام ، وهي أيضاً أوسع نطاقاً في الدلالة ، وأعزّ شأناً فيما يتعلق بالتخطيط . وهو يسلم بالصعوبات المتوقعة في مجال القياس وجمع البيانات ، ولكن هذه الصعوبات لا ينبغي أن تصرفنا ـ كما يقول بحق ـ عن المهمة الجوهرية ، ألا وهي التوصل الى المؤشرات الصحيحة أو المناسبة ، وينبغي تجاوز مفاهيمنا التقليدية للاحصاءات بحيث تصبح في خدمة التنمية .

وقد استرشد البحث بالمفاهيم الواردة في استراتيجية العمل العربي لاقتصادي المشترك (الوفاء بالحاجات الاساسية ـ المشاركة في التنمية ـ تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات قطرياً ـ الاعتماد على الذات قومياً ، وعبر عنه العيسوي بالتعاون العربي ـ دعائم التنمية الذاتية المتواصلة ، وعبر عنها الباحث بالأداء الاقتصادي) . وقد أضاف البحث مفاهيم اضافية : الأمن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة ـ صيانة البيئة ـ التطورات السكانية ـ تطوير قاعدة المعلومات ـ قضايا تنموية أخرى . تحت كل من هذه البنود ، أو المؤشرات

العامة ، طرحت مؤشرات تفصيلية (قطاعية أو اقليمية ـ قطرية أو قومية ـ مؤشرات وقائع أو مؤشرات رأي ، حسب الحالة) .

ويثير هذا الجهد الكبير عدداً من التساؤلات والملاحظات ، وهذا طبيعي . فقد يتساءل المرء مثلا عن الغرض الكامن خلف هذه المؤشرات كلها : هل هو فرض استمرار الأوضاع السياسية الحاكمة على حالها ، أو هو فرض حدوث تغير ما في هذه الأوضاع ؟ فبعض المؤشرات المقترحة يبدو مستحيل التنفيذ اذا استمرت الاوضاع على حالها ، والبعض الآخر يبدو ممكناً ، وفرز هذا عن ذاك ، أو طرح تشكيلتين من المؤشرات وفق سيناريوهين محتملين ، كان يفضي في تقديري الى عرض أكثر تحديداً واتساقاً . وقد أوضح الباحث أن المؤشرات المقترحة لا تشكل في مجموعها نظاماً أو نسقاً كاملاً بالمعنى الدقيق ، الا انه قد روعي في تصميمها أن تكوّن مجموعة متكاملة ، والأخذ بها كأجزاء منفصلة يؤدي الى نتائج غير سليمة ، أو مضللة . وبالفعل كانت مراعاة التكامل بين المؤشرات واضحة ، ولكن ألم يكن ممكناً تحديد هدف رئيسي للجهد التنموي في مجمله ، يحكم اتجاه المؤشرات المختلفة وعلاقاتها بدرجة أعلى من الإحكام ؟ أعتقد أن تحديد هذا الهدف مثلاً بالاستقلال (وهو يرتبط بالضرورة بالوحدة) كان من شأنه أن يضيف عدداً من المؤشرات ، ويعدل صياغة بعض المؤشرات الأخرى ، حتى في اطار أن المؤشرات المقترحة هي مؤشرات قطرية . ويدخل في هذا الاطار أنني لم أتفق مع الباحث في استبعاده لبحث مؤشرات الامن العسكري بسبب صعوبات الحصول على بيانات بشأنه ، اذ ليست مهمتنا أن نحصل على بيانات ، ولكن أن نساعد الجهة التي تملك البيانات على استخدام مؤشرات ملائمة في اطار التصور العام للأمن القومي . ومع علمي بأن البحث لم يقصد التعرض لصياغة مجموعة مؤشرات قومية للتنمية العربية ، الا أن تنمية العلاقات بين الاقطار العربية في القطاعات المختلفة كانت تتطلب في تقديري مزيداً من الاهتمام ، ينعكس في مؤشرات اضافية في القطاعات المختلفة . ولكن ما يقلقني بشكل خاص هو طبيعة المؤشرات التي يستند اليها في المجال الثقافي (بالمفهوم الواسع) فنحن نتفق مع ابراهيم العيسوي في صعوبة اخضاع هذا المجال للقياس الكمي وحده ، ولكن علينا أن نفكر معاً في مؤشرات كيفية ما . فهذا المجال الحاكم لا يمكن أن يترك الجهد فيه بلا تقويم متكامل .

القسم الثالث يقدم تحليلاً نقدياً للتطور الحادث في قطاع النفط ذي الأهمية الكبيرة في الاقتصادات العربية ، وفي التنمية . وهو يقدم في دراسة أخرى تحليلاً لبؤرة رئيسية في التشوه المجتمعي ممثلة في نمط النمو الحضري ، وتتناول الدراسة الأخيرة تقويماً لتجربة المشروعات العربية المشتركة .

الفصل التاسع (يوسف صايغ ، **أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية**) يتابع التطورات في هذه الجبهة المحورية ، وقد تولى المهمة يوسف صايغ باقتدار ، فأمسك أبعادها المتشابكة كلها ليطل من خلال ذلك على المستقبل . فمنذ بداية الثمانينات حدث ـ كما نعلم ـ تحول في سوق النفط من سوق يهيمن عليه البائعون الى سوق يسيطر عليه المشترون . وهذا يمثل أزمة بالنسبة للمنتجين بقدر ما يمثل تطوراً مرحباً به من المستهلكين . ولقد كان وقع الأزمة شديداً على كل أعضاء « أوبك » ولكن الاعضاء العرب كانوا الأكثر معاناة . لماذا الأزمة ؟ أو كيف وصل المستهلكون الى موقع السيطرة ؟ أوضح البحث كيف تم التخطيط الغربي للانقضاض على أوبك منذ أن تسلمت الحكومات صلاحية اصدار القرار في اسعار المنتج وحجمه ، بدءاً من ردود الفعل السياسية والعسكرية الى ردود الفعل الاقتصادية والتكنولوجية ، وميّز هنا بين اجراءات الأجل القصير واجراءات الأجل الطويل وخاصة انشاء الوكالة الدولية للطاقة ، والتي لم تكن ـ كما قال بحق ـ مجرد رد فعل اقتصادي للتعديلات السعرية ، ولكن رد فعل مؤسسي وسياسي لقوة دول أوبك . بعد ذلك انتقل صايغ الى « واقع الأزمة على الاقتصادات العربية » . وهو وقع يتناسب مع مجمل ما خلفه السلوك العربي المعيب في سنوات « الرخاء » . لقد تناول العرض التحليلي النتائج التنموية المشوهة والعاجزة ، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتناول ما وجه كل ذلك من مفاهيم شكّلها الانبهار بعائدات النفط وحجمها الهائل بعد ١٩٧٣ .

في ضوء هذا العرض نظر الى عقد الثمانينات ، وقدم سيناريوهين أساسيين : يقوم السيناريو الأول على أساس استمرار النظرة والسياسات نفسها التي سادت في المرحلة السابقة . ويترتب على ذلك أن يتجه صاحب القرار الى البحث عن مسكنات مؤقتة ، انتظاراً لفرصة ارتفاع يعتد به في الطلب على النفط ، ويؤدي ذلك ـ حال حدوثه ـ الى خطر الوقوع مرة أخرى في نفس المصيدة ، خطر تبديد النفط من اجل المال ، وخطر الاستمرار في النمط الاستهلاكي ـ الاستثماري نفسه . وهو يرى في ضوء التحليل الذي قدمه صعوبة الخروج عن هذا المسار . ومع ذلك يظل ممكناً أن يطرح سيناريو آخر يقوم على الاستفادة من دروس الأزمة . ويتطلب ذلك اعادة فحص العلاقة بين الاستهلاك ـ التنمية ـ المساعدات ، ولا بد من سياسات متشابكة في نسق يحدد الوضع الامثل . والأمر المحوري هنا هو عدم التضخيم (أو الاقلال) من دور قطاع النفط في الاقتصادات العربية وتنميتها ، ويرتبط بذلك دخول الاقطار النفطية في علاقات تكاملية مع الاقطار العربية الأخرى . وقد وصل في النهاية الى أنه « بالقطع يكاد يكون من المؤكد أن أياً من السيناريوهين لن يتجلى في صورته المثالية » ، وقال إن « المفارقة هنا أن نفحة الأمل الوحيدة تكمن في توقع أن تكون آثار الازمة من السوء والتخبط بحيث تفرض ضرورة اعادة التقدير والتصحيح نفسها على وعي القيادات السياسية وغير السياسية » ، ولا يبدو لي أنه محق في هذا

التشاؤم ، فثمة ظواهر سياسية جديدة تنبىء بامكان تجاوز مرحلة الترهّل والاسترخاء السابقة بارادة سياسية واعية .

الفصل العاشر (هنري عزام ، **التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي : أنماطه وأشكال ترابطه**) يعالج جانباً من تطور الصورة الاجتماعية، أعتقد أنه يعكس بجلاء كامل مدى التشوه الذي أورثته لنا تلك الجهود التي قيل انها جهود تنموية ، فالوطن العربي أصبح يمثل أشد المناطق حضرية بين مجموعة البلدان الأقل نمواً . عدد سكان الحضر كان ٣٢ بالمائة من مجموع السكان (١٩٦٠) وصار ٤٤ بالمائة (١٩٧٥) ووصل الى ٤٨ بالمائة (١٩٨٠) . متوسط الزيادة السنوية لمجموع السكان كان ٣,٨ بالمائة ومتوسط الزيادة السنوية في القطاع الحضري كان ٨,٧ بالمائة (في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠) وكانت أعلى المعدلات في السعودية يتلوها لبنان والامارات العربية وليبيا والجزائر والعراق واليمن . ويلاحظ أن هذا التوسع الحضري يتم اساساً على صعيد المدن الكبيرة . وقد انتقلت الدراسة الى معاينة النمو الاقتصادي الحادث وهيكل القوة العاملة كي تبحث وجه الارتباط بين التطور الحضري والتنمية الاقتصادية . وثابت أن التوسع كان محدوداً في القطاع الصناعي ، وثابت أيضاً اتباع تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في الصناعات المقامة حديثاً ، ناهيك عن الحال في الصناعة النفطية . ويعني ذلك أن الفجوة واسعة بين زيادة سكان الحضر وبين زيادة فرص الاستخدام في الصناعة المنظمة . ويذهب الفارق الى القطاع الثالث ، والى القطاع الحضري غير المنظم الذي يولد أكثر من ربع فرص العمل في هذه المدن . « إن تضخم القطاعات الثالثة التي نجم أساساً عن التضارب الواسع بين معدلات نمو التحضر والتصنيع (. . .) يمكنه الاضرار بعملية التنمية في المنطقة ، ولا يقتصر الأمر على مواجهة القطاعات الثالثة بمشاكل البطالة شبه الكاملة أو نقص استخدام الموارد ، ولكن التضخم المفرط في القطاعات الثالثة يفرض بدوره ضغطاً على الاسعار في قطاعات الانتاج بسبب ما يولده من افراط في الطلب » . وأعتقد أن هذا الحديث عن الاثر التضخمي يصح بشكل خاص في الاقطار غير النفطية .

إن الاحساس الكامل بخطورة هذا الاتجاه ، ينخفض حالياً (في أكثر الاقطار اصابة بالظاهرة) بسبب المال النفطي . حيث عدد الممارسين « للبطالة المرهفة » - حسب مصطلح علي الكواري - كبير ، سواء أكانت هذه البطالة سافرة أم مقنعة . إنهم يذهبون الى المدن كمستهلكين وليس كمنتجين . وقد أشارت الدراسة الى الانخفاض النسبي في معدلات التوسع في الاستخدام الصناعي ، ولكن لا بد من مراعاة أن الصورة أكثر قتامة اذا كان المقصود مجال الاستخدام في الصناعة التحويلية ، فأغلب الزيادة فيما يسمى الاستخدام الصناعي تتجه الى الانشاءات ، وهذه بدورها لا تقيم منشآت انتاجية جديدة لأهل الحضر ، وانما تقيم انشاءات خدمية استهلاكية .

وهنري عزام محق حين يخلص من دراسته الى أنه « اذا ما كان لعملية التحضر أن تواصل خطاها في سنوات العقد الحالي ، فإن المنطقة جديرة بأن تشهد اختلالاً أوسع في هيكل قوتها العاملة ، كما ستزيد حالات البطالة الكاملة أو شبه الكاملة ، فضلاً عن أن مجموعة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالتحضر ستبقى مستعصية على الحل » .

الفصل الحادي عشر (عبد الوهاب حميد رشيد ، **العوامل المؤثرة في المشروعات العربية المشتركة**) يتابع هذا القطاع النامي وما يعترضه من عقبات ، ويبدأ البحث بتحديد مفهوم المشروعات العربية المشتركة ، وقد استبعد من هذا المفهوم المشروعات التي تقوم بمساهمة عربية ـ أجنبية ، والمشروعات التي تقوم خارج الوطن العربي . وحدد الباحث المشروعات التي يرى أنها يمكن أن تشكل أكثر المجالات أهمية من منظور التنمية العربية ، ثم تطرق الى الاطار المؤسسي الملائم ، وناقش متطلبات النجاح في مرحلة الاعداد (فكرة المشروع ـ الشكل القانوني ـ معايير الاختيار ـ مبادىء التوطن) ثم في مرحلة التنفيذ ومرحلة التشغيل .

بعد هذا العرض النظري ، انتقل الباحث الى متابعة نقدية لما صادف هذه المشروعات من عقبات في أرض الواقع ، فلاحظ طول فترة نضوجها بسبب الاجراءات البطيئة والمعقدة ، ومن الظواهر الأخرى ضعف الاهتمام بالمشروعات الاساسية ذات الآثار الواسعة في الاقتصاد العربي ، وغياب المشروعات المتعلقة بالتنمية البشرية . وفي مرحلة التشغيل لاحظ في مسألة التمويل أنه لم يكن هناك تناسب بين الموارد الاقتصادية للمشروع وبين أغراضه المنصوص عليها ، وكانت هناك فجوة واسعة بين رأس المال الاسمي (على قلته) وبين رأس المال الفعلي للمشروع . كذلك تضمنت اتفاقات المشروعات ربطاً مباشراً بين الملكية والادارة مع انه لا يشترط ان تجتمع القدرة المالية مع القدرة الادارية ، وارتبط بذلك ان انشاء هذه المشروعات لم يرتبط بمهمة توفير الكفاءات المطلوبة والمستقرة . وقد تضمنت اتفاقات هذه المشروعات عدداً من الامتيازات لتسهيل عملها ، ولاحظ الباحث تعثر تحقيق ذلك . ولاحظ أن أعضاء مجلس الادارة يتقاضون جزءاً من الارباح في صورة مكافآت بغض النظر عمّا اذا كان الربح محققاً من قيام المشروع بمهامه الانتاجية ، أو من خلال توظيف أمواله في البنوك الخارجية (وهذه هي الحالة الغالبة) ، بل ويستمر صرف المكافآت حتى في حالة خسارة المشروع . وبالنسبة للمعلومات والبيانات والاحصاءات فإنه لا يوجد دليل موحد يتضمن أسس اعداد وتحديد المشروعات العربية المشتركة ، والمحاولات التي تمت في هذا الاتجاه كانت مبعثرة ولم تكتمل . ويرتبط بذلك التباين في تنظيم التقارير السنوية لهذه المشروعات وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية، وفي كل الاحوال تفتعل المشروعات سرية تضر بها نشاطها بحيث يصعب الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بها .

وقد أضاف الباحث الى هذه النواقص في بنية المشروعات المشتركة وفي أدائها ، نقداً الى « البيئة المحيطة » والتي تحد من دائرة انتشارها ، فمشروعات التمويل العربية تشكو في معظمها من عدم وضوح مجالات الاستثمار في الاقطار العربية المضيفة ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومات المعنية لم تكتف بالتقتير على هذه المشروعات من حيث الامكانيات المقدمة ، فلقد بادرت الى انشاء مشروعات قطرية مماثلة أيضاً ، وربما بحجوم أكبر من المشروعات التي أنشأتها بصورة مشتركة . والى جانب ذلك يلاحظ أن المشروعات العربية الدولية المشتركة تنتشر على نحو أسرع من المشروعات العربية ، ولا زالت الخلافات السياسية بين الاقطار العربية ترتبط بالاسراع الى تصفية المشروعات المشتركة أو تجميدها .

. ألا ما أبعد الفارق بين الطموحات الواردة في الفصول الأولى من الكتاب ، وبين وقائع التعثر والتدهور المتضمنة في هذا القسم الأخير !

القسم الأول

التنمية العربيّة: دراسات نظريّة

الفصل الأول

عن غياب التنمية في الوطن العربي(*)

د. نادر فرجاني

اولاً : تمهيد

ثلاث حقائق تصدم العربي المتأمل، في الثمانينات، في تطور الوطن في النصف الثاني من القرن العشرين : ان الانسان العربي يعيش واقعاً متردياً ، وان هذا التردي يزداد ، وان استمرار التردي يدفع بالعرب الى هوة سحيقة قد تجعل منهم اكثر شعوب البسيطة تخلفاً في مطلع القرن الحادي والعشرين .

ورب قائل : **أليس هذا حال شعوب العالم الثالث عامة ؟** ونرد بأن لا ، ان تردي الواقع العربي مطلق ونسبي . مطلق بمعنى ان اشباع بعض الحاجات الانسانية الاساسية ما زال أملاً لغالبية العرب ، وفي هذا نشترك مع اكثرية شعوب العالم الثالث . اما في المنظور النسبي ، فلسنا في مصافّ المتقدمين في العالم الثالث . ولو اعتبرنا التطور التاريخي نجد ان الوطن العربي قد تدهور في جوانب متعددة بالمقارنة بالهند والصين مثلاً . وقد اخترنا الهند والصين لأن كلاً منهما بلد كبير ينتمي الى حضارة عريقة تعرضت للاضمحلال عهوداً ، ويمكن القول ان كليهما كان اسوأ حالاً من الوطن العربي على إجماله في منتصف القرن الحالي . ولكن في الثمانينات الاولى نرى الهند تكتفي ذاتياً في الغذاء وتتقدم في مضمار القدرة التكنولوجية الذاتية ، والصين ما زالت المثل على الانجاز في إشباع الحاجات الانسانية لربع البشرية وبناء القدرة الذاتية بدءاً من اوضاع غاية في التدني .

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٦٠ (شباط / فبراير ١٩٨٤) ، ص ٦ - ٣٤ .

ولا تعني هذه الاشارة إعجابنا بكل ما جرى ويجري في اي من الهند او الصين، او الرغبة في احتذاء ايّ منها مثلاً . ولا شك ان للفروق في التطور التاريخي بينها وبين الوطن العربي اسباباً ليس اقلها اهمية ان كلاً من الهند والصين دولة موحدة والعرب كيانات متفرقة . ولكن هذا هو ، بالتحديد ، احد المعالم الجوهرية للتردي العربي الذي ينتظم حول التاءات الثلاث ، التخلف والتجزئة والتبعية . وعلى اي حال نحن لسنا في معرض التسبيب لهذه الفروق هنا . وانما فقط نريد ان نشير في هذا السياق الى ان جذوات الامل التي اتقدت قليلاً بعد نيل الاستقلال الوطني في الوطن العربي تبدو الآن وكأنها لم تكن الا سراباً ، وقد تكون في المنظور التاريخي ، دعمت الخسوف الذي حل بالامة منذ قرون ، ولم ينجلِ بعد .

ولقد قُدِّمت « التنمية » للوطن العربي في الحقبة الزمنية نفسها ، اي بعد الاستقلال ، من الغرب ومن النخب الاجتماعية المسيطرة ، وارتكب العديد من الجرائم ، في الفكر والواقع ، باسم « التنمية » هذه ، بعفوية في كثير من الاحيان ، ولكن عن قصد في احايين . ونتيجة لهذا ، نجم عن خبرة « التنمية » في الوطن العربي واقع مسخ لا يخفي قبحه كل مساحيق التجميل التي تهيلها عليه النخب المسيطرة ومثقفوها المنتمون اليها عضوياً .

لقد اصبح التشدق بالتنمية بديلاً عنها ، بل مُرِّرت تحت عباءة « التنمية » اجراءات وأفعال هي ، في النهاية ، ضد التنمية . اما على المستوى المعرفي ، فقد ابتذلت لفظة التنمية ، بحيث صار واجباً إعادة الاحترام لها .

ولذا نحن نفرّق في هذه الدراسة بين « التنمية » بين فاصلتين ، والتنمية . نستعمل الاولى للدلالة على المفهوم الذي ساد ، والواقع الذي ترتب عليه في الوطن العربي ، اما الثانية فنستعملها من منظور معياري ، نتطرق اليه فيها بعد ، ويعيد ، في تقديرنا ، الى المفهوم احترامه المفقود .

ونتعرض في الدراسة لبعدي التنمية في الوطن العربي ، المفهوم والواقع . ولكننا لم نتوقف كثيراً عند الاخير . فتوصيف الواقع العربي صار من قبيل البكاء على الاطلال ، مثبطاً اذا طال . ولذا ، فقد اقتصرنا على رصد ما نعتقد انه السمات الجوهرية للواقع العربي ، على حين صرفنا جل الجهد في محاولة للإسهام في تخليق مفهوم عربي للتنمية . حيث أن هذا في تقديرنا هو العمل الاجدى في هذه المرحلة .

وحريّ بنا أن نشير الى أن الدراسة التالية تدور في فلك الوطن العربي كوحدة حضارية ، اقتصادية ـ سياسية ، تمتد على رقعة جغرافية متصلة ، ولهذا كله توفر امكانية

للتنمية لا تقوم في وحدة أصغر . وعلى وجه الخصوص ، لا يرقى أي قطر عربي لأن يكون اطاراً انسانياً للدراسة التالية ، وبخاصة في الشق المفهومي . اما تحقق امكانية التنمية في الوطن العربي فرهن بالنضال من اجله .

ثانياً : في الواقــع

في دراسة سابقة وسمنا الموقف العربي في بداية الثمانينات بـ « هدر الامكانية » ، وخلصنا الى ان « العمل العربي متراخٍ على محاوره الثلاثة [الدولي والقومي والقطري]. . . وان تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد ، والتعاون بينهم يتدهور ، ولا تحقق قضايا التنمية ، والمشاركة الشعبية على وجه الخصوص ، تقدماً محسوساً إن لم تكن تراجعت . وينعكس هذا طبعاً على تدني مستوى تحقق الغايات العربية النهائية ، مما ادى الى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات الاسعد حظاً من البشرية . وقد كان النصف الثاني من السبعينات حاسماً في تأكيده ردة سياسية اجتاحت الوطن العربي على المحاور الدولية والقومية والقطرية . ولكن، وهو الاهم ، ينطوي استمرار التراخي في العمل العربي على مخاطر مستقبلية جسيمة تتمثل في تباعد الشعب العربي عن غاياته المنشودة ، واتساع الفجوة اكثر ، بينه وبين المتقدمين »(١) . ولا داعي هنا للدخول في التفاصيل الموثقة في هذا العمل .

ورغم ان هذا الاستخلاص قد دمغ كثيراً بالتشاؤم ، فقد جاءت السنوات الثلاث التالية له بأسوأ من اوخم التوقعات التي كان يمكن تحسبها وقت كتابته . فغزو لبنان ؛ وتمزق المقاومة الفلسطينية تحت ضربات العدو ، والاهل معاً ؛ والارتماء أمام الهيمنة الامريكية والعربدة الاسرائيلية ، والعجز العربي ، الرسمي والشعبي ، تجاه كل هذا ؛ ما كان يمكن حتى تصوره حينئذٍ .

ولقد تواترت الكتابات موثقة سلبيات الواقع العربي ، والمخاطر الكامنة في استمرار الاوضاع الراهنة ، اوتأدبا ، « التحديات » التي يواجهها العمل العربي المشترك . ونذكر على سبيل المثال دراسة د. محمد لبيب شقير(٢) يقدم فيها تحت عنوان « اوضاع وتحديات التخلف في الوطن العربي » قائمة تتضمن : تدني اشباع الحاجات الانسانية الاساسية ، مع انتشار الاستهلاكية التفاخرية ؛ وتعميق الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي والتبعية للغرب المصنّع خاصة في مجال التكنولوجيا ؛ وضعف الترابط بين الاقطار

---

(١) نادر فرجاني ، هدر الامكانية : **بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٥ والفصل ٣ .

(٢) محمد لبيب شقير ، « مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها ، » في : **التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨١) ، ص ١٧٦ - ١٩٤ .

العربية وتعميق الشعور القطري ؛ وتفاقم العجز الغذائي ، واحتمال نشوء مشكلة خطيرة في حقل الطاقة .

وتحت عنواني « مرحلة التبعثر » و« تحديات الثمانينات » يقدم لنا جميل مطر(٣) بعض معالم النظام الاقليمي العربي في الثمانينات ، وإن كانت جذورها تمتد للمرحلة السابقة ، وتشمل : الخلافات بين الاقطار العربية ، وتفكك تحالفاتها ، مع قيام تجمع فرعي قد يهدد ما بقي من « جامعة » الدول العربية ؛ وتزايد المديونية الخارجية واستمرار اتساع الفجوة الغذائية ؛ وازدياد ازمة الحريات واشتداد مشكلة الطائفية ؛ بل و« انهيار » الثقافة العربية .

واخيراً ، يقدم لنا الامين العام لجامعة الدول العربية(٤) ، شهادة اخرى على تردي الواقع العربي الذي اشرنا اليه في التمهيد .

يؤرخ الامين العام لنهاية **عقد السكرة النفطية** بالقول « . . . إن بداية الثمانينات شهدت الثمرة الأولى لنجاح الدول الصناعية المتقدمة في سلب الدول النفطية مكتسباتها . حيث استطاعت اعادة إخضاع السوق النفطية لمصالحها »(٥) . وبعد التعرض للأوضاع الاقتصادية في الغرب والشرق المصنعين ، يقرر انه « كان طبيعياً أن تتأثر جميع اقطار الوطن العربي بالازمة الاقتصادية الراهنة بأشكال متفاوتة ، وأحياناً مضاعفة ، بحكم الطبيعة التصديرية لاقتصادياتها الوحيدة الجانب ، وضعف مرونة جهازها الانتاجي ، فضلاً عن سياستها الانفتاحية التي تجعلها أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية ، من خلال الآليات والعلاقات التجارية والمالية والتقنية »(٦) .

ويشير تقرير الامين العام الى اهم المؤشرات التي « تتصدر سجل الاقتصاد العربي لعام ١٩٨٢ »(٧) ، ومنها :

ـ انخفاض « الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية في عام ١٩٨٢ بمقدار ٧,٨ بالمائة عن العام السابق ، بسبب تدهور الانتاج النفطي وتراجع اسعاره ، وانخفاض اسعار الصرف العربية مقابل الدولار ، وقد كانت اكثر البلدان العربية تأثراً مجموعة الاقطار الاقل نمواً » .

---

(٣) جميل مطر ، « الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات ، » المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ١٣٤ ـ ١٤٠ .

(٤) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ (الشارقة : دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر ، [د . ت .]) .

(٥) أخبار جامعة الدول العربية (تونس) ، العدد ١٢٠ (٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣) ، ص ٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٥ ـ ٦ .

ـ انخفاض « معدلات النمو في القطاعات السلعية » .

ـ انخفاض « تكوين رأس المال الثابت من ١٩,٥ بالمائة في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ الى ٨,٦ بالمائة في عام ١٩٨٢ » .

ـ انخفاض « معدل الاكتفاء الذاتي العربي للغذاء من ٦٩ بالمائة في النصف الثاني من عقد السبعينات الى اقل من ٥٠ بالمائة في بداية عقد الثمانينات » .

ـ ارتفاع « حجم التداين الخارجي العربي حيث بلغت الديون المتراكمة ٥٢ مليار دولار في عام ١٩٨٢ » .

وجليّ ان « سجل الاقتصاد العربي لعام ١٩٨٢ » ليس بمشجع على الاطلاق . وليست السلبيات المذكورة اعلاه اموراً طارئة ، وانما تمتد مسبباتها الى البنية الاقتصادية ـ السياسية العربية ، وهي بنية هشة ومشوهة وتابعة . ويمكن الاستمرار ، حتى الغثيان ، في تعداد وتوثيق نواقص البنية الاقتصادية ـ السياسية العربية ، وانعكاسها على تدني رفاه المواطن العربي ، مادياً ومعنوياً ، ولكن لا يقدم مثل هذا العمل هنا ، في تقديرنا ، إضافة تذكر .

ونحن ندّعي ان ازمة التنمية في الوطن العربي ، او بالاصح غيابها ، يعود في جانب مهم منه الى قصور مفهوم التنمية الذي ساد ، وما زال ، في العمل العربي ، والى غياب نموذج عربي للتنمية . وهاتان قضيتان فكريتان على جانب كبير من الصعوبة والاهمية في آن . ولنتقدم خطوة تجاه تطوير نموذج عربي للتنمية .

ثالثاً : في الفكــر

١ ـ التوق لتصور جديد للتنمية

شهد منتصف السبعينات بداية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها كرد فعل لأزمة جهود « التنمية » في العالم الثالث التي فضحت قصور الابنية النظرية والتنفيذية لبرامج « التنمية » . ونسعى في هذا القسم من الدراسة لتقديم عرض سريع لبعض المحاولات العربية في هذا المجال تمهيداً لاستخلاص اهم سماتها . وقد تعمدنا ان نقدم الاعمال المختارة مرتبة تاريخياً حتى يمكن تتبع الخيط الفكري لمفهوم التنمية في الكتابات العربية الحديثة .

من اولى المساهمات في هذه الحملة تساؤل جلال امين : هل هي تنمية ام تبعية

اقتصادية وثقافية ؟[٨] ، ثم حمل الينا العدد الثالث من مجلة « المستقبل العربي »[٩]، اثنتين من الاضافات القيّمة في نقد تصورات التنمية القائمة ، لأنور عبد الملك واسماعيل صبري عبدالله .

يعتمد انور عبد الملك مفهوم « النهضة » في مقاله : « تنمية ام نهضة حضارية » . ويشجب « التحديث » لأنه عملية « تقليد للغرب دون بناء القوة الابداعيـة ، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الانتاجية والعلمية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد »[١٠] . بينما تعني التنمية الحضارية[١١] « اول ما تعني الاعتماد على النفس وتعبئة الامكانات والطاقات والقوى الوطنية كافة » . وتقوم النهضة الحضارية « على اساس تحديد مشروع حضاري يهدف الى الاجابة عن إشكالية المدينة الفاضلة والانسان الكامل من رؤية عربية ، تجمع بين الخصوصية الاصيلة وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي متقدم »[١٢] .

وفي واحدة من اكثر الدراسات نفاذاً وبلاغة في هذا المجال ، يرى اسماعيل صبري عبدالله ان « التنمية » تجعل « شعوبنا تجري وراء سراب لن تلحق به . واذا فرضنا جـدلاً امكان اللحاق فإن ثمنه سيكون إمّحاء الشخصية الحضارية المتميزة »[١٣] . وان « كل نمو اقتصادي (زيادة في الناتج القومي الاجمالي) او تنمية اقتصادية (تغير في بنية الاقتصاد اساساً عن طريق التصنيع) تتم في اطر النظام العالمي الحالي ، توثق الارتباط به وتؤكد التبعية والاستغلال وتكون ايضاً تنمية معوجّة ، او شكلاً من التخلف اكثر تعقيداً من الاشكال التقليدية المعروفة »[١٤] .

ومن تحليل لتجربة النهضة الاوروبية يستخلص الكاتب ان « التنمية الشاملة[١٥] عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي الى مولد حضارة جديدة ، او مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري » و«للتنمية اساس مادي وآخر فكري . . . والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث

---

(٨) جلال أحمد أمين ، « تنمية . . أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ » مصر المعاصرة ، السنة ٦٧ ، العدد ٣٦٦ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦) .

(٩) أنور عبد الملك ، « تنمية أم نهضة حضارية ؟ » المستقبل العربي ، العدد ٣ (أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، واسماعيل صبري عبد الله ، « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، » المستقبل العربي ، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) . وقد تم نشر هذين المقالين ضمن كتاب : أنور عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

(١٠) عبد الملك ، « تنمية أم نهضة حضارية ؟ » في : عبد الملك وآخرون ، المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(١١) لاحظ التعبير .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(١٣) اسماعيل صبري عبد الله ، « التنمية الاقتصادية العربية : إطارها الدولي ومنحاها القومي ، » في : عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ٤٦ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(١٥) لاحظ التعبير .

يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته » ، وأنها « لا تستعار وإنما هي في الاساس عملية ابداع » وأن « مولد حضارة جديدة او تجديد شباب حضارة عريقة جهد يفوق طاقات اي قطر منفرد »[١٦] . ويهيب بشعوب العالم الثالث ان تدرك انها « لا تملك الا عمل ابنائها وما تحت يدها من موارد ، وأن عليها ان تحرر كلا منها من ابنية السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتصوغ تفاعلها بالصيغة التي تجعل ثماره تبقى في الداخل وتتوزع بين ابنائه التوزيع العادل وتؤكد لهم في الوقت نفسه ، الشخصية الحضارية المتميزة وتطلق ما هو مكبوت لديهم من طاقات التجديد والابداع »[١٧] ، وعلى وجه الخصوص فإن « التنمية الشاملة تعني في حالة العرب حركة احياء حضاري ترد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح امامه الابداع » .

ويوالي اسماعيل صبري عبدالله تطوير هذا الخط الفكري في تعقيبه على تقرير اللجنة الثلاثية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فيقرر ان « التنمية بطبيعتها عملية شاملة ، يشكل النمو الاقتصادي عمودها الفقري[١٨] ولكنه لا يستوعبها كاملة ، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء مجتمع دينامي ذي حضارة محددة المعالم والقيم ، وبناء مجتمع عربي جديد عملية متشعبة ومتشابكة العوامل والتأثيرات ، تستغرق بضعة عقود من الزمن »[١٩] . وان المقياس الوحيد في نظره للعمل العربي المشترك هو « التنمية القومية الشاملة المستقلة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية ، والقادرة على ايقاظ قوى الابداع والتحرر في مجتمعاتنا »[٢٠] . ويؤكد ان « القومية العربية ليست مجرد قضية قناعة سياسية ولكنها ضرورة تنموية ، لأنها توفر الاساس الصلب لهذا الاعتماد الجماعي على النفس . . . ان الخيار الحقيقي المطروح على الاقطار العربية ليس خياراً بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، وإنما هو خيار بين تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وتكامل التكافؤ مع الاقطار العربية الاخرى »[٢١] .

وفي مناقشته للأزمة الراهنة في الفكر التنموي يلخص لنا رمزي زكي مثالب « اقتصاديات التخلف والتنمية » في العجز عن تفسير التخلف ، واهمال خصوصية البلدان النامية ، والصياغة الخاطئة لعملية التنمية[٢٢] .

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .
(١٨) لاحظ الدور الجوهري للنمو الاقتصادي .
(١٩) اسماعيل صبري عبد الله ، « ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك ، » في : عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ١٩٠ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
(٢٢) رمزي زكي ، « الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ، » ورقة قدّمت الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٤ ، القاهرة ، أيار / مايو ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

وفي دراسة مهمة يقترح محمد لبيب شقير ان « التنمية العربية[٢٣] التي تستطيع بالفعل ان تواجه مشكلات التخلف في الوطن العربي . . . يجب ان يتوفر فيها عدد من الخصائص الرئيسية وهي :

١ ـ ان تكون عملية تطوير حضاري شامل .

٢ ـ ان تكون تنمية حقيقية ترقى فعلاً بحياة البشر .

٣ ـ ان تحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية .

٤ ـ ان تواجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات .

٥ ـ ان تتوفر لها عوامل الاستقرار »[٢٤] .

وتعني هذه الخصائص ، من بين ما تعني ، « اعادة صياغة الهيكل المادي للاقتصادات العربية في ضوء الوفاء بحاجات السكان »و « إقامة التنمية في كل الاقطار العربية من خلال عملية تكامل إنمائي تجمعها جميعاً . . . فالتكامل الاقتصادي العربي يفرض نفسه ليس فقط لأنه مطلب قومي ولكن لأنه ، قبل كل شيء ، مطلب تنموي »[٢٥] .

وبمناسبة حصول يوسف صايغ على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال الاقتصاد والعلوم الاجتماعية على مستوى الوطن العربي ، ألقى محاضرته الشهيرة عن « التنمية العربية والمثلث الحرج » التي يقول فيها بأن عملية التنمية « تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي ، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية »[٢٦] . وانها « تتطلب تداخل عدد من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية ضمن آلية معقدة »[٢٧] . ثم يعرض الكاتب

---

(٢٣) لاحظ التعبير .

(٢٤) شقير ، « مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها ، » ص ١٩٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .

(٢٦) ترجع أصول هذه الصياغة لأعمال سابقة للكاتب ، وبخاصة الجزء الثاني من كتابه ، المرجع :
Yusif A. Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, vol. 2 (New York: St. Martin's Press, 1978).
وهي ملخصة في كتابه الأخير (بالانكليزية أيضاً) :
The Arab Economiy: Past Performance and Future Prospects (Oxford: Oxford University Press, 1982),
والذي ظهر بالعربية فيما بعد ، انظر : يوسف عبد الله صايغ ، **الاقتصاد العربي : انجازات الماضي واحتمالات المستقبل** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) . لكننا نرى أن الصياغة الحالية أكثر نضجاً مما جاء بهذا الكتاب . ويلاحظ أن الكاتب هنا يقتبس من شومبيتر . وجدير بالذكر أن شومبيتر كان يقصد مفهوم « التطور الاقتصادي » (انظر القسم التالي من الدراسة) . بالنسبة لمحاضرة د . يوسف صايغ حول « التنمية العربية والمثلث الحرج » ، انظر : يوسف عبد الله صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) .

(٢٧) Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, p. 7 .

لما سمّاه بمفارقات ، مثل إمكان تحقيق نمو سريع في مستوى الدخل الفردي الحقيقي مع تباطؤ عملية « التنمية » او تعثرها ، ومع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد ؛ وتحقيق النمو ، بل وتحقيق بعض جوانب « التنمية » ، الى جانب وجود بطالة مكشوفة وبطالة مستترة او مقنعة كبيرة الحجم ؛ وتقلص المشاركة الشعبية في بلورة القرار السياسي الاقتصادي وتحمل مسؤولياته ؛ وتفاقم تبعية الاقتصادات العربية لاقتصاد العالم الصناعي ؛ وان مسيرة « التنمية » العربية الراهنة ، على خللها ، قطرية التصور والاهداف والنتائج الى حد بعيد(٢٨) .

ويطالب يوسف صايغ بأن تقوم التنمية الاقتصادية(٢٩) على قواعد اقتصادية سليمة تتطلبها عملية النمو المتصل، وان تنطلق اضافة من «ركائز ثلاث هي زوايا المثلث الحرج. . . الحرية والعدالة والوحدة»(٣٠). ويتساءل في نهاية المقال: «هل يمكن تصحيح مسار التنمية العربية؟» ويجيب «في اعتقادي ان تصحيح المسار ممكن، ولكنه عملية توجب اجراء تصحيحات جذرية لا هامشية تجميلية، كما انه عملية نضالية طويلة وشاقة تتطلب تضحيات ذات كلفة مرتفعة»(٣١) .

وفي عمل قصير قيم يجسّد عادل حسين الهدف الحضاري للتنمية فيقدم ان « حضارة المجتمع المعني تنتج لافراده ما يشبع الحاجات المادية على النحو الذي يتفق ومتطلبات البيئة . . . واهم من ذلك ان المنتجات المادية للحضارة المعنية تتشكل ايضاً على نحو يتلاءم مع اساليب الانتاج التي ابدعتها او استخدمتها الحضارة نفسها ، ومع العلاقات الاجتماعية التي انشأتها او تبنتها الحضارة نفسها ، ومع النظم السياسية والقانونية اللازمة لادارة المجتمع وحمايته ، ومع البنية الثقافية التي تشمل المعتقدات المختلفة (علمية ولا علمية) بكل ما تفرزه هذه المعتقدات من قيم موجهة للسلوك الفردي والجمعي »(٣٢) .

ويقرر الكاتب انه « معلوم ان حضارة امتنا التي تشكلت وتراكمت تاريخياً في المساحة الارضية التي تسكنها من المحيط الى الخليج ، هي الحضارة العربية الاسلامية التي تفاعلت مكوناتها عندنا على نحو خاص ، وبكثافة خاصة ، بفضل التجاور والاتصال ، وبفضل وسط مؤات للتفاعل والانتشار وهو اللغة

---

(٢٨) نحن لا نرى في هذه العوارض أي مفارقة ، بل هي خصائص عضوية لنمط التطور الاقتصادي ـ السياسي المشوه السائد في بلدان الوطن العربي ، ونحجب عن هذا التطور لفظة التنمية التي هي كل لا يتجزأ . انظر : المصدر نفسه ، ص ٨ ـ ١٢ .

(٢٩) لاحظ التعبير .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٣١) لاحظ التحليل : هناك مسيرة للتنمية تشوبها عيوب . العيوب صحيح جوهرية ولكن المسيرة قائمة ، وتصحيح مسارها ممكن . ونحن لا نوافق على هذا . المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٣٢) عادل حسين ، « المقدمة ، » في : عبد الملك وآخرون ،دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ١٩ .

العربية . ومفهوم الاستقلال الحضاري عندنا ، الذي يرتبط بالتجدد الذاتي ، هو حديث عن نهضة الحضارة العربية الاسلامية »(٣٣) .

كما يتقدم عادل حسين خطوة اخرى في بلورة مفهوم التنمية المستقلة الذي « يعكس اكتشاف مفهوم اعمق لمضمون التنمية الاقتصادية(٣٤) المستهدفة بحيث تتأكد روابطها العضوية مع الاستقلال الحضاري والوحدة »(٣٥) ، وحيث ان « الهيكل الاقتصادي الموروث يحتم على اي قطر ان يعتمد اعتماداً اساسياً على علاقاته الخارجية في اشباع الحاجات الاساسية لمواطنيه ولتنميته . وهذا هو الاساس الموضوعي لاستمرار التبعية ، والذي لا ينفيه مجرد تغير في ملكية مفاتيح الاقتصاد » فالمفتاح على مستوى قطري هو ان « يعتمد هذا القطر على الكتلة الاخرى (الكتلة الشرقية او الاشتراكية) [بدلاً من الغرب المصنع] في حل مشاكل هيكله الاقتصادي المشوه والعاجز » . وعلى هذا فإن « مفهوم التنمية المستقلة اوسع من مفهوم التنمية الاشتراكية »(٣٦) .

ويقدم لنا علي خليفة الكواري ، في مقال مطول بعنوان « نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية » ، وصفاً لماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة(٣٧) باعتبارها عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة انتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الاساسية ، وموفراً لضمانات الامن الفردي والاجتماعي والقومي(٣٨) . ويرى « تردي محاولات التنمية في الوطن العربي ، وفي كل قطر من اقطاره ، كنتيجة منطقية لعدم ادراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية الحضارية المعقدة ، وعجزنا عن خلق الطلب المجتمعي الفعّال النابع من إرادة اجتماعية تعرف غايات التطور ؛ وتملك سبل تحقيقها ضمن استعدادها لدفع ثمن هذا التغيير من عرق وتضحيات »(٣٩) .

ويطرح الكاتب تصوراً « للمسار الحرج . . . للعمل في سبيل ايجاد ارادة مجتمعية للتنمية مستمرة ومتجددة [يتضمن] ١ ـ بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد ؛ ٢ ـ الصدمة الحضارية ؛

---

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣٤) لاحظ التعبير .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٣٧) لاحظ التعبير ، خاصة أن « الشاملة » تجب « الاقتصادية ـ الاجتماعية » الى جانب غيرها من الأوصاف .

(٣٨) علي خليفة الكواري ، « نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، » المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٩ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ٥ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٧ .

٣ ـ تزايد الوعي بالواقع ؛ ٤ ـ مقاومة محاولات تزييف الواقع ؛ ٥ ـ القلق الموضوعي ؛ ٦ ـ الادراك المؤسس لمتطلبات التغيير ؛ ٧ ـ الارادة المجتمعية للتنمية : الارادة الاجتماعية ، الطلب الفعال ، الارادة السياسية »(٤٠) . وبالتغلب على « معضلة التنمية » عن طريق تحقق الارادة المجتمعية « يصبح ايجاد المرتكزات الاخرى مشكلات ذات طبيعة فنية(٤١) . . . وهذه المرتكزات الاخرى تتمثل في التالي : ١ ـ ادارة التنمية ؛ ٢ ـ آلية التنمية(٤٢) ؛ ٣ ـ التحولات الهيكلية في البناء الاجتماعي والتقني والمادي للقاعدة الاجتماعية(٤٣) ؛ ٤ ـ التنمية المدعمة ذاتياً »(٤٤) .

لقد قدمنا اعلاه ما نعتقد انه الحصاد الاساسي للجهد الفكري العربي الهادف لتكوين تصور جديد للتنمية في السنوات الاخيرة . وترد على هذه الحصيلة الفكرية في تقديرنا الملاحظات الآتية :

اولاً : يتسم الانتاج الفكري العربي عن مفهوم التنمية بالتبعثر وقلة التعاضد التراكمي(٤٥) .

على المستوى اللفظي نجد مصطلحات متعددة تتداول في الوقت نفسه ، وتضم القائمة : « التنمية الاقتصادية » ، و « التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، و« التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية » ، و« التنمية الشاملة » ، و« التنمية الحضارية » ، و« التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة » . وهذا التناثر اللفظي تعبير عن قلق وعدم تماسك فكري من ناحية ، ولكنه ايضاً مؤشر على غموض الشيء المسمى من ناحية اخرى .

ونحن نفضل لفظة التنمية **بدون اوصاف** . فالتنمية عندنا مرادف للنهضة ، والفارق الاساسي بينهما هو ان التنمية ، كما نتصورها ، هي جهد قصدي ، بينما النهضة هي طور مجتمعي ينشأ في مجتمع ما نتيجة لتفاعل ظروف موضوعية تلقائياً . أما التنمية فهي عملية انهاض ، اذا شئنا .

---

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤١) لاحظ قَصْر الجوانب السياسية على « ايجاد ارادة مجتمعية للتنمية » .

(٤٢) « محصلة السلوكية المجتمعية الناتجة عن حركة ألافراد والمنشآت في المجتمع نتيجة لوجود عدد من التوجهات والمنطلقات والحوافز المتمكنة في خلق تلقائية العمل في المجتمع تحقيقاً لاستراتيجية التنمية » . المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٤٣) وتشمل تكييف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري ، وتعبئة الموارد البشرية واعدادها واستيعاب التقنية والقدرة على استنباطها ، والتراكم الكمي والتحسن النوعي لرأس المال . المصدر نفسه ، ص ٢ ـ ٢٤ .

(٤٤) « الوضع الذي تصبح فيه القاعدة الانتاجية مرتكزة على مقومات ، ومؤسسات ومعطيات محلية ومتطورة ممكنة من استمرار التطور في المدى المتطور بموجب قدرات ذاتية متجددة » . المصدر نفسه ، ص ١٩ و ٢٤ .

(٤٥) لاحظ أن الغالبية العظمى من المساهمات نشرت في المجلة ذاتها .

اما على المستوى المعرفي ، فنجد تفاوتاً كبيراً بين مساهمات تركز على الاطار الاجتماعي ـ السياسي ، وان توقف جلها عند العموميات ، واخرى هي في جوهرها فنية وإن أدخلت البنية الاجتماعية ـ السياسية في الاعتبار كواجهة شكلية او خلفية باهتة . وسنتعرض لهذه النقطة تفصيلاً فيها بعد . ولكن يمكن للقارىء ان يتعرف على امثلة نموذجية لهذين النوعين من المساهمات في تلك التي عرضنا لها اعلاه .

ثانياً : بروز الصفة الحضارية للتنمية وبخاصة في كتابات اسماعيل صبري عبدالله وانور عبد الملك وجلال امين وعادل حسين ، ووجود قبول واسع لها في الكتابات الاخرى بما في ذلك التشدق بالصفة الحضارية بلا مضمون احياناً .

ولكن هذه الكتابات لم تعط محتوى محدداً للوعاء الحضاري للتنمية ، ولعل مساهمة عادل حسين المشار اليها سابقاً هي الاكثر تحديداً بالنص على الحضارة العربية الاسلامية. إلا ان هذا لا ينهي الموضوع . فإشكالية « الاصالة والمعاصرة » لم تحسم بعد . وفي كلمات محمد عابد الجابري تعبير ثاقب عن هذه الازمة الفكرية اذ يرى ان الخطاب العربي « المبشر بـ « النهضة » و« الثورة » و« الاصالة » و« المعاصرة » خطاب توفيقي متناقض ، محكوم بـ « سلف » » . وان « نحن العرب جميعاً لا نستطيع . . . ان نشيد حلماً للنهضة . . . ما دمنا محكومين بسلطة النموذج ـ السلف سواء أكان التراث او الفكر المعاصر او شيئاً منهما »[46] . اما ما يجب البدء به فهو « معرفة الذات اولاً ،هو فك إسارها من قبضة النموذج ـ السلف، حتى تستطيع التعامل مع كل النماذج تعاملاً نقدياً ، وذلك عن طريق الاصالة والمعاصرة معاً»[47]. وذلك هو السبيل الوحيد ، في تقديرنا ، لخلق نموذج .

ثالثاً : غياب البعد السياسي الداخلي في صياغات مفهوم التنمية . وقد يعود هذا الى بدايات الفكر التنموي في علم الاقتصاد . ولكن « تطهير » الحديث عن التنمية من السياسة يعود في تقديرنا إما الى عدم تقدير الكاتب للبعد السياسي في اي عملية تغيير مجتمعية ، او الى ابتعاد من يعرف عن المحاذير . ويدلل على هذا ، جزئياً ، ان البعد السياسي الخارجي للتنمية يظهر الآن في كل الكتابات تقريباً بمعنى التخلص من التبعية للغرب المُصنّع ، وللشرق المصنّع ايضاً[48] . على حين تبقى معالجة البعد السياسي

---

(٤٦) تجدر الاشارة الى ان التراث هنا يعني العرب وأوروبا بينما يقتصر الفكر المعاصر على الفكر الغربي .

(٤٧) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر : دراسات تحليلية نقدية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢) ، ص ٥٥ ـ ٥٧ .

(٤٨) وان كان هذا لا يمنع من ظهور مقولات مثل « ان التنمية مع التبعية ممكنة كما أن التنمية المستقلة ممكنة أيضاً . بل ان التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الاجل القصير في بعض الاحيان » . سعد الدين ابراهيم ، « حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ، » في : عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ٩٤ . ويلاحظ النص على « التنمية » وليس « التنمية الاقتصادية » .

الداخلي لعملية التنمية غير مطروقة تقريباً ، وإن طرقت فعلى سبيل المطالبة ، اللفظية ، بالحرية والديمقراطية والعدالة والمشاركة ، هذا ناهيك عن مشجب « الارادة السياسية » ، وليس في صورة معالجة عملية التغيير المجتمعي في اطار نموذج اجتماعي ـ سياسي متماسك . بل ان بعض الكتابات تصر على عدم تسييس التنمية(٤٩) وإن تعرضت للسياسة لفظاً . وابعاد السياسة عن التنمية يشكل في تقديرنا خللاً جوهرياً في مفهوم التنمية يفرّغ باقي ابعادها من أيّ مضمون .

رابعاً : نتفق مع تقويم محمد لبيب شقير الصائب بأنّ « الوضع الراهن للفكر التنموي . . . يتمثل في . . . انعدام الثقة في الفكر التنموي التقليدي الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانيةوحتى منتصف الستينات ، وعدم التوصل الى اقامة بديل نظري متكامل يحل محل هذا الفكر التنموي التقليدي ، ويصلح لأن يلعب بقوة وكفاءة الدور الذي كان يلعبه هذا الاخير كإطار مرجعي »(٥٠) .

بعبارة اخرى ، لقد عبّر الفكر العربي عن رفض للتصور التقليدي للتنمية ، القائم على بدايات غربية ، وتوق لتصور جديد في محاولات اجتهدت في الفكاك من إسار النموذج القديم . ولكن هذه المحاولات لم تنجح في الوصول الى التصور الجديد بمعنى حدوث قطيعة معرفية مع القديم(٥١) . وفي كثير من الاحيان كان النموذج القديم ينجح في فرض تبعاته على محاولات تخليق التصور الجديد(٥٢) .

ولدينا ان إنجاز هذه القطيعة المعرفية ، بالتوصل الى تصور جديد للتنمية هو المهمة

---

(٤٩) « ولعله من المفيد هنا التأكيد على أن الارادة السياسية التي يتوجب ايجادها لا تعني بالضرورة تغييراً في القيادة السياسية القائمة ، وانما قد يكون من الافضل ـ اذا كان ذلك ممكناً ـ ايجادها عن طريق تطوير فكر تلك القيادة القائمة لتكون إرادتها أكثر تعبيراً عن الارادة الاجتماعية . فليس المهم تغيير الحكام ، وانما تغيير الفكر السياسي للحكام ليكونوا أكثر تعبيراً عن تطلعات المجتمع » . انظر : الكواري ، « نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، » ص ١٨ . ويلاحظ التركيز على « فكر » و « ارادة » الحكام عوضاً عن القوى الاقتصادية ـ السياسية الموضوعية التي تتفاعل في تشكيل مسار المجتمع .

(٥٠) شقير ، « مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها ، » ص ١٤٩ .

(٥١) تكون القطيعة « على مستوى الاشكالية النظرية . . . بين نظامين معرفيين متمايزين . . . ولا تكون حدثاً لحظياً فورياً ، وانما هي حدث له تراكماته ، وهذا يعني أن النظرية الجديدة تبلغ مرحلة من التطور تكتشف فيها انها قد دهبت بعيداً ، وعلى حد تعبير الفيلسوف الفرنسي ألتوسير ، عندما تبلغ « نقطة اللارجوع » ، تكتشف النظرية الجديدة انها تنتمي الى مناخ معرفي مختلف . . . وانها تصوغ بالفعل إشكالية جديدة » انظر : « بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر ، نماذج : مقابلة مع د . سعيد بنسعيد ، » اجرى الحوار فرحان صالح ، المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٥٢) لاحظ مثلاً الدور المركزي للنمو الاقتصادي في : عبد الله ، « التنمية الاقتصادية العربية : اطارها الدولي ومنحاها القومي ، » و« الاقتصادوية » الغالبة على مفارقات يوسف صايغ في : « التنمية العربية والمثلث الحرج ، » و « التنمية الاقتصادية » وفي مساهمة عادل حسين ، « المقدمة ، » .

الفكرية الاولى الجديرة بالرعاية من المثقفين العرب. ونؤكد ان المطلوب ليس مجرد تطوير للنسق المعرفي القديم، ولكن نبذه تماماً لمصلحة نسق معرفي جديد. فهذا القديم قائم على « . . . مفاهيم لم تعرّب(٥٣) ولم يبذل من اجل تبيئتها وتحيينها وجعلها، من خلال تحليل الواقع، مطابقة، اي معبرة عن هذا الواقع وقادرة، بالتالي، على امداد العمل العربي بالجهاز النظري الضروري لتحقيق التغيير وبناء النهضة»(٥٤).

إن التصور القديم، اي « التنمية »، قد اضرّ بالتطور الاقتصادي ـ السياسي لبلدان العالم الثالث عموماً، والوطن العربي خاصة، بل اضر بامكانية التنمية في هذه البلدان. ولقد صدق طاغور عندما قال، منذ اكثر من خمسين عاماً، « لقد نثرت الرياح القادمة من الغرب بذور التفرق الاجتماعي على العالم، فقضت بذلك لا على السلام والسعادة فحسب، ولكن على لب الحياة ذاتها »(٥٥).

ولنوال البحث في نشأة وتطور نماذج « التنمية » في الفكر العربي وتقويمها، فقد استقت الكتابات العربية عن « التنمية » مصادرها من الفكر الاقتصادي الغربي، ونرى من المفيد ان نتحرى عن بدايات وتطور هذا المفهوم من منبعه.

٢ ـ التنمية في الفكر الغربي

أ ـ مصطلح « التنمية الاقتصادية » ومدلولاته

نلاحظ بداية ان عبارة economic development تحمل معنيين في اللغة الانكليزية، معنى « التطور الاقتصادي » حين يكون التغير الاقتصادي ذاتياً، ومعنى « التنمية الاقتصادية » حين يكون التغير الاقتصادي تغييراً عمدياً او قصدياً. وسنعتمد هذه التفرقة، التي تمكننا منها اللغة العربية بدون لبس، من الآن فصاعداً كلما امكن. اما في حالة غموض الاشارة في الكتابات الانكليزية فإن الترجمة الواجبة لكلمة development تكون « تطور / تنمية ».

ولم ينشغل الفكر الاقتصادي الغربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، بموضوع التنمية الاقتصادية بالمعنى الذي تواتر فيها يتعلق بالبلدان « المتخلفة » بعد الحرب. وحتى على مستوى المصطلح، لم تستعمل عبارة economic development الا استثناء.

---

(٥٣) ليس المقصود المعنى اللغوي.

(٥٤) الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دارسة تحليلية نقدية، ص ٧.

(٥٥) مقتطف من: A. Bose, «Urban Islands in a Rural Sea : Some Issues in the Quality of the Urban Environment,» *CEGET,* no. 45 (October 1981), p. 469.

فالمصطلحان اللذان استخدما في الكتابات الاقتصادية الغربية للدلالة على « التطور الاقتصادي » ، منذ عصر آدم سميث ، في الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانا « التقدم المادي » material progress او « التقدم الاقتصادي » economic progress . وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصادات في اوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي « التحديث » modernization او « التغريب » westernization او « التصنيع » industrialization(٥٦) .

إلا ان هناك استثناءين اساسيين على هذا التقليد . الاول هو استخدام شومبيتر في كتابه **نظرية التطور الاقتصادي**(٥٧) ، وله جذور ماركسية . والثاني هو استخدام المؤرخين الاقتصاديين ، في العقود الاربعة الاولى من القرن العشرين ، لاصطلاح « التنمية الاقتصادية » للتعبير عن التدخل الامبريالي لتطوير الاقتصادات المستعمرة لمصلحة القوى الاستعمارية المسيطرة(٥٨) . وجلي ان الاستخدام الاخير يختلف نوعياً عن مفهوم التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث .

ويبدو ان اول استخدام لكلمة development بمعنى « التطور الاقتصادي » يعود الى كارل ماركس في « رأس المال »(٥٩) وخاصة الى مقولته المشهورة في المقدمة أن « البلد الاكثر تطوراً صناعياً ، يظهر لذلك الاقل تطوراً ، صورة مستقبله » . فقد استخدم ماركس كلمة « تطور » بمعنى يجعلها المفهوم المفتاح لتفسيره الاقتصادي للتاريخ . وقد اوضح شومبيتر هذا بقوله ان « التطور كان [في فكر كارل ماركس] الموضوع الاساسي . وقد ركّز قواه التحليلية لمهمة اظهار كيف تقوم العملية الاقتصادية ، من خلال تغيير ذاتها ، وتبعاً لمنطقها الكامن ، بتغيير الاطار الاجتماعي باستمرار ، بل هي في الواقع تغير كل المجتمع »(٦٠) .

ويُرجَع التحليل الماركسي هذا الى اصول هيغلية ، إذ رأى هيغل ان مبدأ التطور يعني وجود بذرة ، او إمكانية كامنة تناضل لتتحقق ، وان تاريخ العالم هو عملية تطور تختلف في طبيعتها عن مجرد النمو(٦١) . ولكن ماركس اعطى هذه الاصول مضموناً

---

(٥٦) H. W. Arndt, «Economic Development : A Semantic History,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 29, no. 3 (April 1981), pp. 457-458.

(٥٧) ظهر بالالمانية عام ١٩١١ وطبع بالانكليزية عام ١٩٣٤ .

(٥٨) Arndt, Ibid., p. 458 .

(٥٩) نشرت ترجمته الى الانكليزية لأول مرة عام ١٨٨٧ .

(٦٠) Arndt, Ibid., p. 459, and Joseph Alois Schumpeter, *History of Economic Analysis,* ed. from manuscript by Elizabeth Boody (New York: Oxford University Press, 1954), p. 573.

(٦١) Arndt, Ibid., p. 459, and George Wilhelm Friedrich Hegel, *The Philosophy of History* (New York: Dover Publications, 1956), pp. 64-55.

اقتصادياً واضحاً . ومرة اخرى ، نرى ان هذه المعاني تختلف نوعياً عن التنمية كجهد قصدي واعٍ في بلدان العالم الثالث .

اذن في تحليل شومبيتر ، بأصوله السالف الاشارة اليها ، يتطور النسق الاقتصادي او المجتمع ذاتياً ، بينما في المعنى الذي استخدمه مؤرخو الامبريالية ، فإن موارد المستعمرات تُطور لخدمة المستعمر . وبالتالي لا تتمشى هذه الاستخدامات مع مفهومنا الراهن للتنمية . ومما يذكر في هذا المجال ان الرعيل الاول من الاقتصاديين العرب كان دقيقاً في استخدام المصطلح الملائم ، فنرى اصطلاح « التطور الاقتصادي » مستخدماً حتى منتصف الستينات ، بدون اللجوء لتعبير « التنمية »(٦٢) . ولكن ، في السبعينات ، لما ضاق بعض الاقتصاديين العرب بالمفهوم الاقتصادي الضيّق لـ « التنمية الاقتصادية » تعلقوا بشومبيتر ، باعتباره اقتصادياً غربياً ، غير ماركسي ، افسح مجالاً للاطار الاجتماعي ـ السياسي في شرح تطور النظام الرأسمالي في اوروبا الغربية .

اما اول استعمال لكلمة تنمية بالمعنى المعاصر فيمكن ارجاعه الى اقتراح يوجين ستيلي لـ « خطة تنمية للعالم » في ١٩٣٩(٦٣) . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كان مصطلح « التنمية الاقتصادية » يعني تقريباً نمو الناتج للفرد في البلدان الاقل نمواً . فأعلن آرثر لويس ، في ١٩٤٤ ، ان هدف برنامج للتنمية الاقتصادية السريعة هو « تضييق الفجوة » في الدخل للفرد بين البلدان الغنية والفقيرة(٦٤) .

الا ان احدى اولى وثائق الامم المتحدة أعلنت في ١٩٤٧ ان « الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان »(٦٥) مما اضفى على المفهوم اتساعاً واضحاً . وفي ١٩٥٧ اكد غونار ميردال هذا التحول عن الناتج بتعريف التنمية الاقتصادية على انها « ارتفاع مستويات المعيشة للناس العاديين » ، وتبعه آخرون(٦٦) .

---

(٦٢) قارن : زكريا نصر ، التطور الاقتصادي : عرض لبعض النماذج التحليلية (القاهرة ، ١٩٥٢) ؛ جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير (القاهرة ، ١٩٥٥) ، ومحمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق : التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ (صيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٦٥) .

(٦٣) Eugene Staley, *World Economy in Transition: Technology vs. Politics, Laissez faire vs. Planning, Power vs. Welfare* (New York: Council on Foreign Relations, 1939), p. 68.

(٦٤) Arndt,«Economic Development: A Semantic History,» pp. 464 - 465, and W. A. Lewis, «An Economic Plan for Jamaica,» *Agenda*, no. 4 (November 1944), p. 156.

(٦٥) United Nations[U.N.], *Economic Development in Selected Countries: Plans Programs and Agencies* (New York: U.N., 1947), p. xv.

(٦٦) Arndt, «Economic Development : A Semantic History, p. 465, and Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Under-Developed Regions* (London: G. Duckworth, 1957), p. 80.

ولكن هذا الاتجاه الشمولي في تعريف التنمية الاقتصادية لم يقدر لـه ان يستمر ، فبدأت بعض الكتابات ، في منتصف الستينات ، تخلط بين مفاهيم « النمو الاقتصادي » من ناحية ، و« التطور الاقتصادي » او « التنمية الاقتصادية » من ناحية اخرى . فيقرر بالدوين مثلاً ان المصطلحين ، بالانكليزية ، « سيستخدمان للدلالة على زيادة مطردة في الدخل للفرد »(٦٧) .

وقد تفاقم الخلط بين هذه المفاهيم في الفكر الاقتصادي الغربي ، وبالتالي في العالم الثالث ، بحيث وصل الى المساواة بينهما على طرف ، بينما يتسع المجال على طرف آخر للتفرقة بين النمو والتنمية / التطور على اسس مختلفة ، مثل درجة غنى المجتمع المعني ، او حجم الزيادة في الناتج ، او درجة استمراريتها ، او درجة توسع الطاقة الانتاجية ، او إمكانية النمو المتصاعد في الناتج ، او مصدر الحافز على زيادة الناتج (داخلي او خارجي)(٦٨) . ويلاحظ ان كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول زيادة الناتج .

الا ان تفرقة اساسية بين النمو والتطور / التنمية نشأت في الفكر الغربي ، ولقيت رواجاً متزايداً في السبعينات ، مؤداها ان الفارق بين المفهومين هو في درجة التغير الهيكلي في الاقتصاد المعني ، بمعنى ان التطور / التنمية تتضمن تحولاً هيكلياً في الاقتصاد لا يتطلبه النمو ، ولا يعنيه بالضرورة . ويشدد اغلب الاقتصاديين الذين تبنوا هذه التفرقة على ان التغير الهيكلي يضم جوانب اجتماعية ـ سياسية بالاضافة الى العناصر الاقتصادية(٦٩) . ونشدد على ان ادخال التغير الهيكلي ، بالمضمون الاجتماعي ـ السياسي ، ينصرف هنا الى التطور الاقتصادي ولا يقتصر على التنمية الاقتصادية . وقد تبنى كثير من الاقتصاديين العرب هذه التفرقة ، ولكن في سياق « التنمية الاقتصادية »(٧٠) .

ب ـ الغرب يعترف بفساد نموذجه

قام نموذج « التنمية » في العالم الثالث على تقليد الغرب المصنع ومحاولة اللحاق به . وقد صار فشل هذا النموذج موثقاً بما يجعل الخوض في الموضوع من قبيل التكرار الممل . في الغرب وصل هذا التقويم الى الجرائد السيارة ، فتطالعنا مقالة في احدى

---

(٦٧) Arndt, Ibid., p. 466, and David A. Baldwin, *Economic Development and American Foreign Policy, 1943-62* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 1.

(٦٨) Robert A. Flammang, «Economic Growth and Economic Development : Counterparts or Competitors ? » *Economic Development and Cultural Change*, vol. 28, no. 1 (October 1979), pp. 47 - 49.

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٧٠) انظر على سبيل المثال مساهمات اسماعيل صبري عبد الله ويوسف صايغ المشار اليها سابقاً .

المجلات الامريكية حديثا بالعنوان : « الفقراء لا يستطيعون أكل النظريات » ، حيث يرى الكاتب انه بينما يزداد المنظرون لـ « التنمية » شحماً وتتعقد افكارهم اكثر يزداد الناس الذين يعانون التخلف جوعاً ، وان الوصفات الفارغة لـ « التنمية » تفتح شهية المحتاجين في العالم الى الحلول النابعة محلياً(٧١) .

وما يعنينا هنا هو محاولة تفسير فشل النموذج الغربي في تنمية العالم الثالث . وهناك اولاً حقيقة ان النموذج معيب في الجوهر ، بمعنى انه حتى بالنسبة للغرب المصنع ، لا يقدم هذا النموذج اي جنة ارضية . لقد بهتت الانماط الثقافية لبلدان الغرب في ثقافة واحدة تقريباً تقوم على الاستهلاكية والتسلح(٧٢).. وإن كان النموذج الغربي قد نجح في توفير الرفاه المادي للناس في البلدان الغربية المصنعة ، الا ان ذلك استتبع آثاراً مدمرة في المجالات البيئية والاجتماعية والنفسانية(٧٣) . وهذا ما دعا إريك فروم الى القول بأن « الملكية الاكثر تحول دون الكينونة الاكمل للانسان »(٧٤) . ولنا نحن ان نتساءل ، مع غاندي ، « إذا كان مستقبل حضارة التصنيع قاتماً بالنسبة للغرب ، ألن يكون اكثر قتامة بالنسبة لنا ؟ »(٧٥) .

اما بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فالنموذج كان غير مطابق ، وبالتالي قاصر ، معرفياً مما يجعله غير صالح للتطبيق في بلدان العالم الثالث . فمنذ الستينات الاولى نجد احد كبار الاقتصاديين البريطانيين يستخلص ان « حالة البلدان الراغبة في الانماء تظهر ان التحليل التقليدي المحدث neo-classical الساكن لتخصيص الموارد المتاحة ، والتحليل الكينزي قصير الأجل لكيفية استخدام الموارد ا لمتاحة ، قاصران . إنّ ما نحتاجه هو تحليل ديناميكي طويل الأجل لكيف يمكن زيادة الموارد »(٧٦) . ويضيف أن نظرية كينز « لا تقدم ، بطريقة مباشرة ، الا القليل للبلدان الأقل نمواً ، اذ أن النظرية صيغت تماماً في سياق مجتمع صناعي متقدم ، به مؤسسات مالية متطورة جداً ، وطبقة رجال اعمال ناجحة . . والبطالة التي اهتم بها كينز يرافقها نقص استخدام لطاقة انتاجية قائمة فعلاً ، نشأت عن انخفاض في الطلب الفعّال . أما البطالة في البلدان الأقل نمواً ،

---

(٧١) V. T. Vittachi, «The Poor Can't Eat Theories,» *Newsweek*, (19 September 1983).

(٧٢) A. Ventura, «Culture and Technology: A Non-Neutral Approach,» *Development*, no. 314 (1981), p. 60.

(٧٣) تجدر الاشارة الى أن الشرق المصنع ، الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية ، لم ينجح في تكوين صورة حضارية للانسان « الإشتراكي » تختلف نوعياً عن النمط الغربي .

(٧٤) E. Fromm, *To Have or to Be?* (New York: Harper and Row, 1976), and D. Goulet, «Obstacles to World Development : An Ethical Reflection,» *World Development*, vol. 11, no. 7 (1983), pp. 613-614.

(٧٥) مقتطف من : Bose, «Urban Islands in a Rural Sea : Some Issues in the Quality of the Urban Environment,» p. 469.

(٧٦) J. Robinson, *Economic Philosophy* (1962), p. 94.

فتنشأ من ان الطاقة الانتاجية والطلب الفعّال ، كليهما لم يكن أبداً كبيراً بما يكفي »(٧٧) .

وفي الشهر الماضي صدر في انكلترا كتاب بعنوان فقر اقتصاديات التنمية يعترف فيه الكاتب بأن « النظرية الاقتصادية غير قادرة على تقديم مقاربة دقيقة لعملية التطور / التنمية ، تلك الجوانب الديناميكية التي يهتم بها القائلون بـ « الادارة » بشدة ، ولكن هؤلاء ايضاً لم ينجحوا في تقديم اطار نظري بديل لدراسة هذه العملية الديناميكية والتأثير فيها »(٧٨) . وينهي الكاتب خاتمة كتابه بالرأي التالي : « إن « وفاة » « اقتصادات التنمية » . . . يمكن ان يؤدي لصحة علم الاقتصاد واقتصادات البلدان النامية في آن واحد »(٧٩) .

وفي مساهمة حديثة اخرى من احد كبار الاقتصاديين الفرنسيين ، يعترف بأن « قلة من الاقتصاديين [الغربيين] على دراية بالظروف الفعلية في البلدان النامية »(٨٠) . وان « كلمة « العامة » في عناوين اعمال النظرية الاقتصادية [في الغرب] لهي مضللة . انها نظريات لحالات خاصة جداً ، وحتى في هذه الحالات ، فهي مطابقة تحت ظروف ، يتضح بقليل من التفكير ، انها مقيدة الى ابعد حد . . . إن هذه النظريات ذات فائدة قليلة جداً في تفسير نمط التغير في البلدان النامية ، وفي قيادة سياساتها الاقتصادية »(٨١) .

ولكن ، إضافة الى التفارق المعرفي بين منطلقات النظريات الغربية المسيطرة وظروف البلدان النامية ، فإن هذه النظريات قد طوّرت لكي تخدم اغراض مبدعيها من مثقفين منتمين الى انظمة اجتماعية ـ سياسية في الغرب . وبما ان هناك تعارضاً في المصالح بين الغرب المصنّع وبلدان العالم الثالث، في حدود التنظيم الاقتصادي ـ السياسي الراهن للعالم ، فإن خدمة اغراض العالم الاول تنطوي على عداء سافر للبلدان النامية(٨٢) ، والى مزيد من الاعترافات .

أكدت جوان روبنسون ، منذ اكثر من عشرين عاماً ، على ان الاقتصاديين البريطانيين التقليديين كانوا « في جانب » التجارة الحرة « لأنها كانت في مصلحة بريطانيا العظمى

---

(٧٧) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(٧٨) D. Lal, *The Poverty of «Development Economics»* (London: Institute of Economic Affairs, 1983), p. 106.

يتبنى الكتاب وجهة النظر التقليدية المحدثة مدافعاً عن آلية السوق الحر ، ومهاجماً لدعوى التدخل الحكومي في ادارة الاقتصاد .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٨٠) F. Perroux, *A New Concept of Development : Basic Tenets* (London : Croom Helm and UNESCO, 1983), p. 60 .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٨٢) انظر : عادل حسين، « النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، » في : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٣) .

وليس لأنها لفائدة العالم »(٨٣) . ولكن فرانسوا بيرو يضع النقاط فوق الحروف مباشرة على النحو التالي « ان النظرية الاقتصادية العامة المسيطرة بنيت على خبرة البلدان المتقدمة ، وفي استجابة للضغوط الخفية من طبقاتها الحاكمة ، بواسطة كتاب يتكلمون لغة « انكلترا » ويكتبون هنا(٨٤) ، وهي التي تعتمد في رفاهها على التجارة الخارجية والتمويل . هذه النظرية العامة ، وهي في العديد من جوانبها معيارية حتماً ، تخدم اغراض البلد الذي نشأت فيه بواسطة منطلقاتها وبنائها ، واذا طبقت في البلدان النامية بدون نظرة نقدية ، تكون قاتلة . اذ ان السوق الذي ستخضع له هذه البلدان سيكون واحداً يشاركون فيه على ارضية من عدم المساواة العميقة الجذور والغالبة والدائمة »(٨٥) .

ومع ذلك ، فقد صدَّرت اوروبا والولايات المتحدة هذه النظريات ، كأساس لنموذج للتنمية في مجتمعات العالم الثالث ، على حين لم تكن هذه المجتمعات متقبلة لها نفسانيا او اجتماعياً او سياسياً او حضارياً . ولم يظهر الغربيون حتى حساسية لوجود هذه الفروق(٨٦) . بل لقد طوّر الغرب مؤسسات ضخمة ، في اطار النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، لمواصلة فرض هذه النماذج غير الملائمة والمعادية على العالم الثالث . ويندر ان نجد في الكتابات الغربية مثل الاعتراف النادم بفظاظة الغرب الفكرية الذي تُضمنه جوان روبنسون مقدمة كتابها **جوانب للتنمية والتخلف** حيث تقول إن « هناك نوعاً من الارتياح في تدريس الاقتصاد . وهو مضلل حتى في مواطنه [الغرب]، وخادع بقسوة عندما ينقل الى العالم الثالث »(٨٧) .

ج ـ تباشير تصور جديد للتنمية

يرى احد المفكرين الغربيين ان ازمة إبداع تحل بالعالم وتعيق التوصل لنموذج جديد للتنمية ، ويقارن الحقبة الحالية من تاريخ العالم بنهاية مجد العصر الفيكتوري في انكلترا الذي وصفه ماثيو ارنولد بالتأرجح بين عالمين « واحد ميت والثاني عاجز عن ان يولد »(٨٨) .

ولكننا نجد في تراث السنوات الاخيرة ، على مستوى الصياغات اللفظية ، نبتاً فكرياً جديداً يشق الارض في الغرب ويعبر عن نموذج جديد ليس فقط للتنمية في العالم الثالث ، ولكن ايضاً لاعادة توجيه التطور في الغرب المصنع بحيث يتقدم البشر الى حالة

---

(٨٣) Robinson, *Economic Philosophy*, p. 117.

(٨٤) ليس المقصود ، بالطبع ، اللغة حرفاً ، وانكلترا ، البلد ، قصراً .

(٨٥) Perroux, *A New Concept of Development: Basic Tenets*, p. 60 .

(٨٦) Goulet, «Obstacles to World Development : An Ethical Reflection,» p. 613 .

(٨٧) Robinson, *Economic Philosophy* .

(٨٨) Goulet, Ibid., p. 614 .

إيجابية من الرفاه الانساني . وتنطوي هذه الصياغات على رفض للتطور الاقتصادي بالمعنى الضيق ، وتعطي اهمية جوهرية للإطار الاجتماعي - السياسي لحركة المجتمعات البشرية .

وقد ساعد عاملان على إعادة النظر في المفاهيم والنماذج التقليدية . الاول ، المعاناة الانسانية المتزايدة من النمط المادي للتطور السائد في بلدان الغرب المصنعة . والثاني ، هو تحقق العالم الثالث من ان بلدانه قد « خُدعت الى قبول افكار وصياغات واستراتيجيات لم يُتوصل اليها على اساس خبراتهم الذاتية ، ولكن طُورت في الغرب لكي تخدم اغراضه »[٨٩] . ثم تعبير بعض قطاعات العالم الثالث عن رفضها لهذه النماذج بأشكال شتى .

وعلى المستوى الكلي نجد الآن صياغات مثل : « إن المحاولات الحديثة لتعريف التنمية تحدد غايتها النهائية ، ومعيارها ، تحقق الذات لكل فرد عن طريق حياة ذات معنى وهانئة »[٩٠] . و« التنمية الجديدة تسعى لأن تكون شاملة global ومتكاملة integrated ومتوطنة endogenous » . وان « تنمية الانسان ككل، وكل البشر ، هدف يجب ان يقبل بالاجماع »[٩١] . وأنه « بصورة متزايدة ، يُنظر الى التنمية على انها انبعاث لروح المجتمع ذاتها »[٩٢] . اما على مستوى التفاصيل فيوجد ارهاصات كثيرة ، سنشير اليها في موضعها المناسب في القسم التالي .

الا أننا نشدد على ان الطموحات التنموية التي تعكسها هذه البدايات ما زالت قاصرة عن تكوين نظرية تفسر التغير المجتمعي في بلدان العالم الثالث وتصلح أساساً للتغيير في عملية التنمية .

٣ - نحو نموذج عربي للتنمية

خلصنا من القسمين السابقين الى تسجيل إشهار إفلاس الفكر الغربي الذي سيطر على فكر وجهود « التنمية » في العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، والى ان التوق الى تصور جديد للتنمية لم يتمخض عن نموذج متكامل على المستوى الفكري في العالم ، او في الوطن العربي . وتقديرنا ان العجز عن تطوير هذا النموذج مرتبط بالقاعدة المعرفية الاساسية اللازمة له والتي تتمثل في بناء نظري متكامل ومتماسك يمكن أن يفسر التغير

---

(٨٩) Perroux, *A New Concept of Development : Basic Tenets,* p. 15 .

(٩٠) I. Sachs, « Development , Maldevelopment and Industrialization of Third World Countries,» *Development and Change,* vol. 10, no. 4 (October 1979), p. 635.

(٩١) Perroux, Ibid., pp. 14 - 15 .

(٩٢) اليونسكو ، « الخطة متوسطة الأجل ، ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ، » في : المصدر نفسه ، الفقرة ٣١٠٦ ، ص ١٢٤

المجتمعي في العالم الثالث عموماً ، وفي الوطن العربي على وجه الخصوص ، بحيث يمكن ، بالتالي ، ان يكون هذا البناء النظري مرتكزاً على تصميم اسلوب للتغير المجتمعي الذي هو عماد التنمية ، او ما يمكن ان نطلق عليه نموذجاً للتنمية . ونحن نرى من خلال هذا الموقف الحاجة الملحة للعمل على تطوير نموذج عربي للتنمية .

وقبل ان نتقدم أبعد من ذلك ، نؤكد اننا نرى ان صفة « عربي » التي اتبعنا كلمة نموذج » بها ليست ضرباً على طبل اجوف او تشدقاً لفظياً فارغاً .

تكاد تجمع الآراء على ان لا إمكانية للتنمية في البقعة التي يشغلها العرب من العالم الا في الاطار القومي ، وقد أشرنا لهذا الموقف الذي استقر في الكتابات العربية مراراً عند استعراض الفكر التنموي العربي ، والتوثيق لهذا الموقف اكثر من ان يذكر تفصيلاً . ولذلك اعتمدنا الوطن العربي وحدة في التحليل كما اشرنا في التمهيد ، واي كيان قطري قائم حالياً لا ينهض كمرشح للتنمية وحده .

والوطن العربي ، إضافة ، هو كيان اجتماعي - اقتصادي له مقومات خاصة لا تتوفر في اي بقعة اخرى مماثلة في العالم . ولعل وحدة الهوية الحضارية ، وقيام المشروع الصهيوني في وسطه ، والثروة النفطية واستخداماتها ، وموقعه الاستراتيجي ، مما يرشحه للتدخل المستمر من القوتين العظميين ، هي من اهم هذه المقومات . واذا كان التوجه في المحاولات الفكرية لتخليق تصور جديد للتنمية يركز على الوعاء الحضاري ، فلا بدّ من قيام خصوصية واضحة للفكر التنموي في الوطن العربي ، وإلا كان الكلام عن الوعاء الحضاري للتنمية مفرغاً من اي مضمون .

ولكن يجب ألا تفسر هذه الخصوصية على انها تعني الاستقلال التام عن تصورات التنمية التي تنشأ في اماكن اخرى من العالم . فوحدة المعرفة الانسانية تحتم التفاعل بين الانساق المعرفية الفرعية . لكن هذا التفاعل لا بد من ان يكون على اساس النقد الواعي ، بمحك المواءمة العربية ، وليس النقل المقلّد .

كذلك تجدر الاشارة الى ان تطوير نموذج عربي للتنمية ، وإن كان يعني بالضرورة نظم نواحٍ معيارية في اطار منطقي متماسك ، الا انه يكتمل معرفياً فقط بقيام نظرية لفهم وتفسير التغير الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي . فالعالم لا بد من ان يُفهم لكي يُغير . ولا يعني ذلك ، بالطبع ، إيقاف كل عمل حتى يتم الفهم ، فالعمل على التغيير لا ينتظر . ويمكن حتى القول ان التغيير يؤدي ايضاً الى الفهم . وبالتالي يقوم تفاعل جدلي متصاعد بين التغير المجتمعي وفهمه ، بشرط الانكباب على دراسة التغير وتحليله .

والخلاصة ان تطوير نموذج عربي للتنمية مهمة شاقة ، طويلة ، وتراكمية ، وتتفاعل

جدلياً مع فهم التغيير المجتمعي في الوطن العربي من ناحية ، ومع العمل على التغيير من ناحية اخرى . وهذا يرتب مهمات جساماً للمثقفين العرب القادرين على المساهمة في هذا المشروع التاريخي .

وحتمي ان يتم تطوير النموذج العربي للتنمية من **منظور الاجل الطويل** لأن التنمية ، بطبيعتها ، هي عملية تغيير مجتمعي طويلة الاجل ، تتوخى تحقيق غايات نهائية بعيدة المدى . ولكن جهود « التنمية » قوربت عادة من منظور السياسة اليومية ، او قصيرة الاجل على ابعد تقدير ، في البلدان النامية .

وبالطبع يمكن أن يتضمن المنظور طويل الاجل مراحل متتالية كل منها قصير الاجل . ولكن هذه المهمات قصيرة الاجل المتتالية تكون مختلفة ، نوعياً ، عن مهمات جزئية تعمم لتحقيق اهداف قصيرة الاجل لا تكون مشتقة من غاية نهائية بعيدة المدى ، ولا تتعارض تراكمياً للوصول الى هذه الغاية . بل يمكن ان تؤدي مثل هذه المهمات الجزئية المنفصلة الى صرف الجهود عن الغاية النهائية وتقلل من حشد الجهود، تراكمياً ، من اجل تحقيقها . هي ايضاً يمكن ان تعطي احساساً كاذباً بالعمل في حين تكون النتيجة هي اهدار المستقبل .

وليست الواقعية افضل المنطلقات الفكرية للمنظور طويل الاجل ، الا في الاعتراف بنقطة البدء . ان المطلوب في التنمية ليس فقط تغيير ما حولنا ، ولكن ابتداع ما هو غير قائم أو حتى متصور ، وهذه ليست دعوة للخيالية ، ولكن لإعمال الخيال ، ولقدر من المثالية ، فلا يمكن تخليق مستقبل أفضل بدون هذين .

ونقدم فيما تبقى من هذه الدراسة **محاولة اولية** لنظم بعض المكونات المعيارية ، والمشتقة من مراجعة فكر التنمية في الوطن العربي والغرب التي قدمناها اعلاه ، في هيكل منطقي يتلمس بداية للطريق الى نموذج عربي للتنمية .

يتكون الهيكل المقترح من **غايات وممكِّنات** من تحقيق هذه الغايات . وعادة يكون ظهور هاتين الفئتين المنطقيتين مدعاة لقيام جدل ، يميل لأن يكون سفسطائياً ، حول اذا ما كان بعض ما صنِّف كغايات هو ، في حقيقة الامر ، ممكِّنات ، او العكس . وإحدى الطرق لحصر هذا الجدل في حدود معقولة ، هو وضع معيار اجرائي للتفرقة بين الغايات والممكِّنات . ونقترح ان تكون الغاية تعبيراً عن **حالة** مرغوبة تتحقق في نقطة زمنية ما (ولا نقول نقطة زمنية معينة بالضرورة) ، بينما يكون الممكِّن **عملية** مستمرة في الزمن .

ونقترح غاية نهائية للنموذج العربي للتنمية : **تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاه**

المادي والمعنوي في الوطن العربي؛ مع إعطاء اولوية للوفاء بالحاجات الانسانية الاساسية لكل العرب ، في اطار خصوصية حضارية عربية مغنية .

ونلاحظ بداية وجود شق مادي وآخر معنوي للرفاه الانساني في التحديد السابق ، وان الخصوصية العربية توجب ان ينطلق تحديد مكونات الرفاه ، وأساليب الوفاء بها ، من الحضارة العربية ، وليس من اي نمط مستعار ، او مفروض ، من الخارج .

ويمكن تفصيل الغاية النهائية المقدمة أعلاه في تطوير النموذج العربي للتنمية على مستويات متتالية من التدقيق . فبداية يمكن تحديد مجالات الحاجات الاساسية ، ونقترح ان تضم الغذاء والصحة والملبس والمسكن والتعليم والعمل . بعد ذلك لا بد من التوصل لمعايير لاشباع هذه الحاجات في اطار حضاري عربي . وهنا نلاحظ ان الأمر يتعقد بدخوله في مسألة اختيار اجتماعي لا بد من ايجاد طريقة لحسمه من ناحية ، وأن انجاز هذه المهمة يتطلب دراسة وافية وبرمجة زمنية ، تقتضي نسق اولويات واضحاً (وهذه ايضاً مسألة اختيار اجتماعي) من ناحية اخرى .

ونود ان نؤكد ان الاولوية المعطاة لاشباع الحاجات الاساسية لا يجب ان تعني اسبقية زمنية مطلقة ، بمعنى تأخير كل ما عدا ذلك لحين اشباع الحاجات الاساسية على مستوى مقبول . وإنما الاولوية المقصودة هي في اطار تصور استراتيجي لتحقيق الغاية النهائية إجمالاً ، فقد يقتضي تحقيق بعض عناصر الرفاه المجتمعي ، في الجانب المعنوي مثلاً ، عملاً شاقاً وطويلاً لا بد من البدء فيه حتى قبل إشباع الحاجات الاساسية ، هذه واحدة . كما قد تكون بعض العناصر المعنوية ذاتها مطلوبة لاشباع الحاجات الاساسية المادية مما يوجب توفرها بداية . الا انه من المقبول ان يعطى اشباع الحاجات الاساسية اولوية في اطار الشق المادي من الرفاه الانساني .

كذلك يمكن تحديد مجالات الرفاه المعنوي ، ونقترح ان تشمل المساواة والامن (الفردي والجمعي) ، وحرية التعبير والابداع ، والتمتع بالجمال . ومرة اخرى ، يمكن التوصل لتحديد اوضح لما يعنيه تحقيق مستوى مناسب من الرفاه المعنوي في مدى زمني معين ، وهكذا .

ونلاحظ الآن ان محاولة تعميق هذا التحديد الاولي للغاية النهائية يثير من الاسئلة الكثير مما لا يمكن الاجابة عنه في نقاش عفوي ، وإنما يحتاج دراسة معمقة من ناحية ، واختياراً مجتمعياً من ناحية اخرى . اي اننا بحاجة لدراسة جادة من جانب ، وقرار سياسي من جانب آخر ، للاتفاق على غاية نهائية للتنمية .

وتشكل الممكِّنات محاور العمل الاساسية في النموذج المقترح ، ونصنفها في مستويين اساسيين لسلّم ممكنات . يضم الاول توجهات استراتيجية بينما يتكون الثاني من ادوات للتغيير المجتمعي . ومرة اخرى ، قد يثور جدل حول الفصل بين هذين المستويين . ولدينا ان الفارق يتمثل في كون اي من التوجهات الاستراتيجية مُوجِّهات للعمل في كل ادوات التغيير المجتمعي .

وتنتظم كل الممكِّنات حول مبدأ اساسي هو التعددية والتماسك والكفاية ، بحيث يكون هذا هو المبدأ الناظم للممكِّنات في نسق قصدي (purposive) يستهدف تحقيق غاية التنمية .

لقد اتسمت نماذج « التنمية » بنوع من الواحدية في توجهاتها الاستراتيجية وادواتها ، سواء على مستوى الخطاب او الفعل . فنجد التصنيع ، واحياناً سياسة معينة للتصنيع (احلال الواردات مثلاً ، والآن ، التصنيع للتصدير كما توصي المؤسسات الدولية) ، او احدث ما في العصر من تكنولوجيا ، الى آخر ذلك من وصفات . ونرى انه يبدو واضحاً الآن انه يستحيل اقتطاع بعد واحد من التغير المجتمعي والاعتماد عليه في جرّ باقي الكيان المجتمعي في عملية التنمية إعتماداً على مفهوم « الانتشار » . فلا يمكن إهمال الزراعة لحساب التصنيع ، وفي التصنيع لا يمكن اعتماد سياسة واحدة ، ولا يجب التركيز على التكنولوجيا الحديثة فقط ، وهكذا .

ولكن ، اذا كنا سنتعامل مع اكثر من بعد مجتمعي ، يثور منطقياً التساؤل : ماذا ستكون العلاقة بين هذه الابعاد؟ ما هي العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ؟ وكيف تنتظم سياسات التصنيع المختلِفة لتحقيق إشباع الحاجات الاساسية وبناء القدرة الذاتية؟ وكيف تتعايش التكنولوجيا الحديثة مع التقليدية ؟

وهنا تظهر اهمية شق التماسك والكفاية من المبدأ الناظم ، ويعني ان تلتئم الممكنات في شبكة منطقية متسقة منطقياً ومتعاضدة في تأثيرها من جانب ، وكافية لتغطية كم حرج من ابعاد النسق المجتمعي بما يضمن ان يكفي العمل على هذه الممكِّنات لتغيير المجتمع في الاتجاه المطلوب ، وبما يلزم ، لتحقيق غايات التنمية من جانب آخر .

ونقدم فيما يلي صياغة للممكِّنات التي نرى أن يضمها النموذج المقترح ، وتبريراً لاختيارها ، وبعض ملامح مضمونها . وسنعطي وزناً اكبر للتوجهات الاستراتيجية ، نظراً لأهميتها الحرجة ، وسنسعى لأن نشير الى مواطن التلاحم الواضحة والمساعدة على زيادة تماسك الممكنات .

أ ـ التوجهات الاستراتيجية

(١) الهوية العربية المستقلة

استقر في الكتابات التنموية في الوطن العربي ، وفي العالم عموماً ، ان « التنمية » لم تكن محايدة حضارياً ، او ثقافياً ، وان التنمية لا يمكن ان تكون كذلك .

لقد كانت « التنمية » معول هدم للثقافة السائدة في بلدان العالم الثالث ، وليس الوطن العربي استثناء ، بل ربما كان من ابرز الامثلة . فقد قام الجانب الانتاجي من نموذج « التنمية » على مفهوم النمو الاقتصادي ، واعتبر النمو الاقتصادي مكافئاً للتصنيع ، وهذا الاخير تمثل في محاكاة نمط التصنيع في الغرب (مصانع كبيرة الحجم ، وتكنولوجيا حديثة كثيفة رأس المال ، قليلة التشغيل ، ومتمركزة حول المدن) وفي الحدود المسموح بها في اطار التقسيم الدولي للعمل الذي يتحكم فيه الغرب لمصلحته ، مما ادى الى اعاقة نمو ، او حتى اندثار ، الفنون الانتاجية التقليدية . اما في الجانب الاستهلاكي ، فقد تحولت بلدان العالم الثالث الى مجرد اسواق للسلع المنتجة في الغرب ، وان كانت غير متوائمة مع متطلبات اشباع الحاجات الاساسية للناس ، وتخدم فئة محددة من الاغنياء الذين يتبنون نمط الاستهلاك الغربي . وقد أدى ادخال هذه المنتجات ، و « الرسائل » الثقافية التي تحملها ، الى تعديل انماط الاستهلاك ، والقيم والتطلعات ، بحيث تتبنى النخب الاجتماعية المسيطرة ، وقطاعات أخرى تتزايد اتساعاً ، نمط حياة يعاني منه الغرب ذاته من جانب[٩٣] ، ولا يمكن التوصل اليه الا لقسم محدود من السكان من جانب آخر[٩٤] .

وبهذا ترتب على « التنمية » تعديل الروابط الاجتماعية التقليدية في بلدان العالم الثالث ، لمصلحة نسق قيم مادي يقوم على التنافس لتحقيق أعلى رفاه فردي ممكن في اطار الاستهلاكية السائدة في الغرب والتي تتسلل كالمرض الخبيث الى النسيج المجتمعي لبلدان العالم الثالث . وقد عنى هذا طمس بعض معالم الثقافة التقليدية وإحلال قشرة مادية هشة للثقافة الغربية المعاصرة محلها . وعلى هذا يمكن اعتبار أن « التنمية » كانت ، في الجوهر آلية لتغليب الثقافة الغربية على الثقافة التقليدية . أي ان « التنمية » قامت في العقود الثلاثة الأخيرة بالدور الذي قام به الاستعمار المباشر في

---

(٩٣) سميت هذه الظاهرة في الغرب بـ « أثر المحاكاة » وهي تسمية تميل لابقاء المسؤولية عن النتائج المترتبة على هذا النوع من الامتصاص الثقافي على المجتمعات التابعة .

(٩٤) J. C. Sanchez Arnau, «The Cultural Dimension Development,» *Development*, no. 314(1984).

القرن الماضي وحتى بدايات القرن الحالي[٩٥] . ولا شك أن التقدم الهائل في التكنولوجيا ، وبخاصة في وسائل الاتصال والاعلام ، سيزيد نوعياً من وقع هذا الغزو الحضاري في المستقبل اذا لم يواجه بحسم في العالم الثالث .

وتبرز فقرة يختتم بها شارل عيساوي كتابه الأخير ، التناقض الجوهري بين الارتباط العضوي بالخارج وتعزيز الهوية الحضارية المستقلة والاعتماد على النفس من جانب ، وقصور الاطار الفكري الغربي عن استيعاب امكانية أي تجربة بديلة من جانب آخر ، حين يقول « يواجه [الشرق الاوسط وشمال افريقيا] بعض التناقضات الاساسية التي تكاد تجزم بأن العقود القادمة ستكون حقاً عاصفة . وعلى وجه الخصوص ، فإن شعوب المنطقة . . . تسعى لتحقيق غايات متضاربة : نمو اقتصادي ، مستويات معيشة أعلى ، قوة قومية ، مساواة ، احساس أعمق بالهوية الحضارية والانتماء المجتمعي ، الحرية السياسية . ويمكن اعطاء بعض الامثلة على التناقضات المترتبة على هذا . يميل النمو لدعم القوة القومية ولرفع مستويات المعيشة ، ولو بعد فترة ؛ ولكن النمو أيضاً يميل ، في البداية ، الى زيادة عدم المساواة ، وعن طريق فتح الباب للفن الانتاجي الأجنبي والخبراء الأجانب ، الى تهديد الحس المجتمعي والهوية ، مما يثير رفضاً شعبياً . والمساواة ، ربما ليس بالضرورة ، ولكن دائماً تقريباً في الممارسة ، تميل الى اعاقة النمو وبالتالي منع ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة القوة القومية . ويميل التشديد الزائد على الهوية المجتمعية أو القومية أو الحضارية أو الدينية لاعاقة آليات النمو عن طريق إعاقة تدفق الفن الانتاجي الأجنبي والخبرات الأجنبية ، وأيضاً لاعاقة تطور الحرية السياسية . والحرية قد ، وقد لا ، تدعم النمو ، ولكنها تميل للعمل ضد المساواة والى تسهيل ادخال الافكار والاساليب الأجنبية التي يُنظر اليها كخطر على المجتمع والهوية القومية ، وهكذا . . . »[٩٦] .

ولذا فإن التأكيد على الوعاء الحضاري للتنمية يمكن اعتباره صحوة ترتبت على التحقق من طبيعة الغزو الثقافي الذي بطّن « التنمية » وهو يتضمن بالضرورة ، على الصعيد الثقافي ، مقاومة لهذا الغزو ، وتأكيداً للذات الثقافية المتميزة تحقيقاً للغاية النهائية للتنمية .

وتعني مقاومة الغزو الثقافي الغربي ، ضرورة ، الانفصال عن بلدان الغرب المصنعة لتفادي مجالات الارتباط التي تجر معها الغزو . والسؤال هو : الى أي مدى ، وكيف ؟ أن الانغلاق التام عن العالم الخارجي غير مطلوب . فكل الانساق المغلقة يزداد فيها التجانس وتفتقد التمايز ، مما يؤدي الى قلة تنوع السلوك والاتجاهات

---

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) C. Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).

والمعتقدات ، ويكوّن قيداً شديداً على الابداع والتطور . ويقتضي تعظيم التمايز ، المحفِز للابداع ، إن يكون النسق مفتوحاً للتفاعل مع البيئة الخارجية ومضبوطاً لتحقيق غايته(٩٧) . وهذه هي الحالة التي يجب أن نسعى لتحقيقها في الوطن العربي .

ولكن يجب الاشارة ، أولاً ، الى أن العالم ليس الغرب المصنِّع ، ولا يعني هذا ، على وجه التخصيص ، دعوة للخروج من تبعية متزايدة للغرب المصنع الى الدخول في تبعية مماثلة للكتلة الشرقية . فالموقف المقدم هنا هو تأكيد هويتنا الحضارية المستقلة ، ولكن المعنى المقصود من عدم اقتصار العالم على الغرب هو أن هناك امكانيات للتفاعل مع الكتلة الشرقية وبلدان العالم الثالث يمكن ، ويجب أن تقوّى .

وقد يكون الانقطاع التام والفوري عن الغرب مستحيلاً بسبب اتساع وقوة شبكة العلاقات القائمة . ولكن التوصل الى انقطاع شبه تام عن الغرب في مدى زمني مناسب ، واستمراره لفترة ، هو في نظرنا مطلوب لكي يمكن فطام النسق العربي من التبعية العضوية للغرب المصنع . ولا شك انه سيترتب على هذه الحالة متاعب اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية لفترة ما . ولكن العائد في مجال بناء القدرة العربية الذاتية هائل مما يستحق هذه التضحية ، وبعد التوصل للتحرر من هذه التبعية العضوية ، وبناء القدرة الذاتية ، على الاقل في مجال إشباع الحاجات الاساسية ، يمكن ان تعود العلاقات مع الغرب على مستوى من التكافؤ يحفظ من التردي في التبعية العضوية مرة أخرى . وهذا هو منظور الأجل الطويل الذي أشرنا اليه . وقد يكون هذا هو الدرس الاساسي من انفتاح الصين على الغرب مؤخراً . فشتان بين انفتاح الصين ، وانفتاح مصر على الغرب مثلاً ، وكلاهما تم في الفترة الزمنية نفسها . وهنا يظهر بعد آخر ، يتعلق بالتوجه الاستراتيجي الثاني ، وهو أن سلطة سياسية تتصدى لمثل هذه المهمات التاريخية الصعبة لا بد من أن يكون لها شرعية شعبية غالبة .

ويعني تأكيد الذات الحضارية المتميزة والمستقلة ، بالضرورة ، تبني الاعتماد على النفس للوفاء بالحاجات الاساسية للناس في الوطن العربي ، والمقررة في اطار حضاري عربي ، وعن طريق نسق انتاجي ذاتي ، يوالي الارتفاع بالرفاه الانساني باطراد . ويكون هذا هو التعبير الايجابي عن الانفصال عن الغرب مع العمل على رفع الرفاه الانساني في المنطقة بدون توقف . ولكي يكون الاعتماد على النفس توجهاً استراتيجياً

---

(٩٧) Alfred Kuhn, *The Logic of Social Systems* (San Fransisco, Calif.: Jossey-Bass, 1974), pp. 434 - 436.

حقاً ، فلا بد من أن يتخلل النسيج المجتمعي العربي على المستويات المحلية والقطرية والقومية .

وننهي هذا القسم بالاشارة الى أن اعتماد الهوية العربية المستقلة يعني حرباً مستعرة ضد القوى المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي ، والذي تندمج فيه الاقتصادات العربية حالياً . فلن تتخلى هذه القوى المسيطرة ، طواعية ، عن الميزات الكبرى التي تحصل عليها من اخضاع الوطن العربي لهيمنتها . فالتنمية اذاً تعني نضالاً سياسياً خارجياً ، ويعني تأكيد الهوية الحضارية المستقلة أولوية للسياسة في بعدها الخارجي ، ولكن ماذا عن السياسة في الداخل ؟ هذا هو التوجه الاستراتيجي الثاني .

(٢) أولوية السياسة في الداخل

ان التخلف ، واستمراره ، و« التنمية » ظواهر سياسية بامتياز على الصعيدين الخارجي والداخلي في العالم الثالث . وعلى هذا فإن نقيض هذه الظواهر ، اي التنمية ، لا يتحقق الا بنضال سياسي من القوى صاحبة المصلحة في التغيير ، ضد القوى السياسية صاحبة المصلحة في استمرار الاوضاع القائمة . وغياب ، او تغييب ، هذه الحقيقة من الفكر والعمل التنموي لا يؤدي الا الى التعثر والاحباط ، وزيادة المقهورين بؤساً .

ولكن ، كما أشرنا سابقاً ، هناك غياب واضح للبعد السياسي الداخلي لعملية التنمية في الكتابات العربية والعالمية . وليس هذا في تقديرنا الا جهلاً ، أو ممالأة من منظّري التنمية للنخب الاجتماعية المسيطرة في العالم الثالث ، او اتقاء للشر . وفي كل هذه الحالات يكون منظرو التنمية متقاعسين عن دورهم التاريخي .

ان التنمية تتطلب نضالاً ضد النخب الاجتماعية المسيطرة داخلياً ، والمستفيدة من استمرار الاوضاع القائمة ، نضالاً ضد ما سماه احد علماء الاجتماع المكسيكيين بـ « الاستعمار الداخلي » الذي ترجع جذوره الى حركة التحرر الكبرى في المستعمرات القديمة . فباختفاء السيطرة المباشرة للاجانب على المواطنين تدعّم مفهوم سيطرة واستغلال المواطنين بواسطة المواطنين[٩٨] . إن ما يحدث من قهر واستغلال في عهد الاستقلال الوطني ما كان يتصور تحت الاستعمار المباشر ، وإن كان يتم في اغلب الاحوال في اطار تبعية واضحة للغرب الرأسمالي .

إن بدائل التنمية التي تلبي احتياجات الفقراء وتجعل البسطاء أسياداً في العالم الثالث

---

(٩٨) بابلو غونزاليس كازانوفا ، في :
Goulet, «Obstacles to World Development : An Ethical Reflection,» p. 617.

تغتاب مصالح النخب الاجتماعية المهيمنة في ارتباطها بمركز النظام الرأسمالي العالمي . ان هذه النخب المهيمنة ، مهما تشدقت بمصالح الفقراء ، لا تقوم الا بحماية وتدعيم منافعها الخاصة في صوغها لاستراتيجيات التنمية المفلسة ، والتي يتبنونها لأنها تصون مكاسبهم وتزيدها . هذه القوى لن تتخلى عن مكاسب « التنمية » ، التي تحصل هي عليها ، طواعية . فالتغير المجتمعي التاريخي لا تقوده اماني او اعتبارات اخلاقية ، وإنما يتوصل الناس للتنمية عن طريق صراع مجتمعي بين قوى سياسية متضادة . وليس حتمياً ان يكون الصراع عنيفاً ، الا اذا كانت النخب المسيطرة من الشراسة بحيث لا تترك بديلاً آخر للقوى المعارضة والراغبة في التغيير . ومن اسف ان الأوضاع في كثير من بلدان العالم الثالث تقترب من هذه الصورة المؤلمة .

ولا نود الدخول في تفاصيل طبيعة النضال السياسي من اجل التنمية ، ولكن فقط نريد الاشارة الى ان هذا النضال يكون محققاً للتنمية فقط بوصول سلطة ممثلة لعموم الناس تمثيلاً صادقاً الى سدة الحكم . فهذه هي السلطة التي يمكن ان تكون مؤهلة لخوض معارك التنمية ، تؤازرها قوة الجماهير التي لا تنفد ، مما يمكنها من ان تعبىء طاقات المجتمع في مشروع كفء للتنمية .

وعلى هذا يعني المشروع التنموي بالضرورة توجيهاً مركزياً للمجتمع . وهذه نقطة خلافية . فالتوجيه المركزي ليس هدفاً بحد ذاته . هو وسيلة لتعبئة طاقات المجتمع بكفاءة وتوجيهها لتحقيق غايات التنمية . ولكن طبيعة وحدود هذا التوجيه ليسا واضحين .

من ناحية ، هناك اتفاق واسع ، حتى في الفكر الاقتصادي الغربي ، على عدم كفاية « آلية السوق » او « الاقتصاد الحر » للادارة الكفء لاقتصاد متقدم ، ناهيك عن مهمة انجاز التنمية في مجتمع متخلف[٩٩] .

ولكن ، من ناحية اخرى ، هناك وجهة نظر تقول بأن الخبرة الفعلية لتدخل الحكومة

---

(٩٩) في الستينات الأولى قالت جوان روبنسون « لا يمكن في وقتنا هذا الدفاع عن [الاقتصاد الرأسمالي] على الطريقة التقليدية المحدثة ، كآلية دقيقة تنظم نفسها ، وتنتج اعظم اشباع للجميع تلقائياً اذا ما تركت وحدها فقط » ، انظر : Robinson, *Economic Philosophy*, p. 130.

ويرى بيرو أن هناك « فئة قليلة ، ومتناقضة ، من الاقتصاديين الاكفاء في الوقت الحاضر يقولون بأن قوى السوق غير المحكومة يمكن ، بذاتها ، أن تنتج اقتصاداً يعمل بكفاءة » ، انظر : Perroux, *A New Concept of Development : Basic Tenets*, p. 125.

وحتى كينز ، اعترف ، في النظرية العامة ، بأنه « لا يوجد دليل واضح من الخبرة على أن سياسة الاستثمار المفيدة احتماعياً تتطابق مع تلك الأكثر ربحية » ، انظر : كينز ، في : Robinson, Ibid., pp. 124 and 378-379.

في الاقتصاد في البلدان النامية قد نجم عنها خسائر اجتماعية ضخمة نتيجة اخطاء في تصميم سياسات التدخل وتنفيذها . فيرى احد دعاة عدم تدخل الحكومة « رغم انه في حالات كثيرة كان يمكن ان تكون بعض اشكال « الادارة » dirigisme مفيدة اذا امكن تنفيذها ، فإن سياسات « الادارة » التي تم تبنيها ، كثيراً ما ادت الى نتائج ربما كانت اسوأ من « آلية السوق » بمعايير اقتصاديات الرفاه القائمة على مفهوم الافضلية من الدرجة الثانية »(١٠٠) . وان « اكثر التشوهات خطورة في اقتصادات كثير من البلدان النامية لا تنبع من عدم الكمال ، الحتمي ، لجهاز السوق ، ولكنها ناجمة عن السياسات ، وهي بهذا ليست حتمية ، وانما خلقتها « الادارة » غير العقلانية »(١٠١) .

ولا ريب ان لهذا الرأي وجاهته ، ولكن النتيجة المشاهدة ، كما يقر الكاتب ، ليست حتمية . وتقديرنا انها تعود لعاملين اساسيين . الاول سياسي ، ومؤداه ان الحكومات في العالم الثالث لا تعبر بالضرورة عن مصالح الناس بشفافية ولا تحرص على تحقيقها بفعالية . وهذا امر ينتفي في حال قيام السلطة المحققة للتنمية . ولكن يبقى عامل فني مؤسسي يعود لتخلف إمكانيات الادارة الحكومية ، والمؤسسات الاجتماعية عموماً في العالم الثالث . فكثيراً ما عجز بعض من اهم الاجراءات الاقتصادية ـ السياسية عن تحقيق اغراضه نتيجة لتخلف ، او عدم قيام ، البنية المؤسسية المطلوبة لذلك . والحالة المثال على ذلك هي برامج الاصلاح الزراعي . ويبقى تطوير هذا البنيان المؤسسي احد المهمات الجوهرية في مشروع للتنمية .

والضمان الوحيد لأن تكون السلطة السياسية معبرة عن الناس بشفافية وان تعمل على تحقيق مصالحهم بفعالية ، وان تضمن تعبئة طاقات الامة وبخاصة الطاقة البشرية وهي اهمها قاطبة ، وصولاً للغايات النهائية للتنمية ، هو ان تقوم السلطة على مشاركة شعبية فاعلة . ولم نقل ديمقراطية توخياً للبعد عن المفاهيم الغربية ، وان كانت الديمقراطية تعني في الاساس حكم الشعب ، وهذا هو المضمون الاساسي للمشاركة الشعبية الفاعلة . ولكن كنه المشاركة بحاجة لتحديد يتعدى الاساسيات التي نشير اليها فيما يلي .

تعني المشاركة الشعبية في المقام الاول اعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع ، او امكانية اتخاذ القرار ، بحيث يكون للناس في الوحدات الانتاجية وعلى المستويات المحلية

---

(١٠٠) في الاطار التحليلي لاقتصادات الرفاه ، ونتيجة لوجود تكلفة اجتماعية للتدخل لتصحيح مساوىء آلية السوق ، يكون الهدف الاقتصادي في حالة تدخل الحكومة تعظيم المكسب الصافي الناتج عن التدخل (أي مكسب التدخل مطروحاً منه تكلفته) . وهذه « افضلية من الدرجة الثانية » بالمقارنة بـ « افضلية باريتو » المطلقة التي تحققها آلية السوق تحت شروط مثالية (لا تتحقق في الواقع) ، انظر : Lal, *The Poverty of «Development Economics,»* p. 16.

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

والقطرية والقومية ، نصيب يتناسب مع الوزن النسبي في التكوين الاجتماعي وتطوره ، ويكون لكل مستوى من هذه المستويات شكله التنظيمي ومؤهلات الانضمام اليه ومجالات اتخاذ القرار فيه ، وتنتظم كل هذه المكونات في نسق تنظيم اجتماعي ـ سياسي مترابط .

من الناحيـة التنظيمية ، تبدأ المشاركة على مستوى قاعدي ما ، قد يكـون وحدة انتاجية او مجتمع صغير (قرية او حتى في مدينة مثلاً) . وتكون مجالات اتخاذ القرارات الاساسية هي تسيير العملية الانتاجية وتطويرها في الحالة الاولى ، وفي الثانية تحديد مشاكل المجتمع المحلي والعمل على حلها وتطوير نوعية الحياة فيه . ثم هناك حاجة لصوغ هذه الوحدات القاعدية بشكل متسلسل وديمقراطي ليصب في اتخاذ القرار في قمة المجتمع . ويعني هـذا ضـرورة تـدفق المعلومـات والقـرارات بـين المستـويـات المختلفـة للتنـظيم الاجتماعي ـ السياسي بما يؤدي الى تفاعل ديمقراطي في هذا التنظيم .

وإن كانت المشاركة الشعبية الفاعلة تعني توزيعاً عادلاً للقوة ، فإن ذلـك يضمن مشاركة عادلة في ثمار النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي المادية والمعنوية .

إن سلطة سيـاسية جمـاهيريـة كالمـوصوفـة اعلاه يمكنهـا ان تخوض غمـار التغيير الاجتماعي ـ السياسي الجذري الذي يشكل لب عملية التنمية ، بما في ذلك تأكيد الهوية العربية المستقلة . ويكون في تفاعل الهوية العربية المستقلة مع اولوية الفعل السياسي في الداخل ، الموجه الاساسي للعمل في الشريحة الثانية من الممكنـات في النموذج العـربي للتنمية .

ب ـ الادوات

(١) البشـــر

لا شك ان تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع للتنمية في اي مجتمع ، ولكنها تكتسب اهمية خاصة في الوطن العربي ،اذ على خلاف الافكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي ، ليست المنطقة العربية غنية ، في الاجل الطويل ، الا بالبشر ، وفقط اذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع للتنمية(١٠٢) .

ويعني بناء البشر في المقام الاول تثوير نسق التعليم في المجتمع بمركباته : النظامي (في المدارس والمعاهد العلمية والجامعات) وغـير النظامي (في بـرامج التـدريب المهني والوظيفي) واللانظامي (عن طريق وسائل الاتصـال والاعلام والتنـظيم الاجتماعي ـ

---

(١٠٢) فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، الفصل ٢ .

السياسي) . وبحيث يكون الهدف النهائي للنسق التعليمي هو تزويد البشر ، بلا تفرقة ، بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة ، بفعالية وابداع ، في تطوير المعرفة وعمليات التنظيم والانتاج في المجتمع ، وبصورة مستمرة ومتطورة ، قائمة على تأكيد الهوية الحضارية من ناحية ، واعتماد العلم الحديث اساساً لاتخاذ القرارات من ناحية اخرى .

ويستهدف مثل هذا التعليم ، على وجه الخصوص ، القضاء على الامية الابجدية والوظيفية والسياسية ، عن طريق عمل تنظيمي سياسي غير تقليدي ، ويولي اهتماماً خاصاً لطفل ما قبل المدرسة ، ويطور ملكات النقد والتعبير والابداع .

ولكي ينجح نسق التعليم في هذه المهمات، لا بد من ان يكون للعلم والتعليم الممكن للتنمية مكانة مرتفعة في نسق الحوافز المجتمعي .

ويُكمل التعليم ، في بناء البشر ، رفع المستوى الصحي للبشر من منظور ايجابي متكامل ، يقوم على توفير الغذاء الصحي ، وعلى الوقاية اكثر من العلاج ، والعمل على اشباع باقي الحاجات الاساسية المحققة لكرامة الانسان ، وللكفاءة الانتاجية في الوقت نفسه ، في مجالات السكن والملبس الملائم للجميع .

ولا محل للاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في مجتمع ما الا بقيام نسق من التنظيم الاجتماعي للمشاركة الفاعلة للناس في تسيير امور المجتمع ودفع عملية التنمية على النحو الذي اشرنا اليه عند مناقشة اولوية السياسة في الداخل..

(٢) القدرة التكنولوجية

التكنولوجيا هي اساليب الوفاء بحاجات الناس في مجتمع ما ، وهي عموماً تعبير عن التشكيلة الاجتماعية المسيطرة واهدافها . ويكاد تحكم الغرب المصنع في التكنولوجيا الحديثة يكون مطلقاً . فالقاعدة التكنولوجية « متوطنة » في الغرب بينما هي « خارجية » في البلدان النامية(١٠٣) . والتحكم التكنولوجي هو احدى الادوات الرئيسية للهيمنة التي تمارسها البلدان الغربية المصنعة على مقدرات النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث . والمتوقع ان تزداد قبضة المراكز المسيطرة على التكنولوجيا العالمية إحكاماً في السنوات القادمة استجابة لـ « الموجة الثالثة » من التطور التكنولوجي في مجالات المعلوماتية والهندسة الوراثية وغيرها ، مما يجعل التبعية التكنولوجية اصعب المجالات في السعي للتحرر .

وليست التكنولوجيا الغربية متوائمة مع اشباع الحاجات الاساسية للناس في العالم

---

(١٠٣) F. R. Sagasti, «Towards Endogenous Science and Technology for another Development,» *Development Dialogue*, no. 1 (1979), p. 16 .

الثالث . وبالتالي يعني اعتماد النسق الانتاجي في بلدان العالم الثالث عليها توجه هذا النسق لاشباع حاجات فئات متميزة طبقاً لنمط استهلاك تغريبي ، بما يعنيه ذلك من اغتياب القيم الحضارية الاصيلة وتقوية اشكال شتى من التبعية .

ولهذا كله ، فإن الحديث عن نموذج للتنمية يستهدف اشباع الحاجات الاساسية لعموم الناس في اطار خصوصية حضارية ، ويقوم على التحرر من التبعية والاعتماد على الذات ، يستدعي حتماً ان تكون احدى ادوات هذا النموذج التحرر من هيمنة الغرب على التكنولوجيا المستخدمة في العالم الثالث وبناء قدرة تكنولوجية ذاتية .

ويتطلب انجاز هذا الهدف العمل في ثلاثة اتجاهات تتعاضد لتطوير قدرة ذاتية في العلم والتكنولوجيا وتتمحور حول الوفاء بحاجات التنمية في المجتمع . وهذه الاتجاهات هي :

- انتشال وتطوير الفنون الانتاجية التقليدية والتي قد تكون قد تعرضت للانقراض او الاهمال بسبب الغزو التكنولوجي الغربي في اطار « التنمية » . وهذه عادة ما تكون صغيرة الحجم وذات توجه ريفي وحرفي .

- التوصل الى التكنولوجيات المتصلة بالانتاج الحديث في الصناعات الاساسية اللازمة للبنية التحتية للتطور التكنولوجي والصناعي ولخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بما في ذلك قطاع الانتاج الصغير القائم على تطوير التكنولوجيا التقليدية .

- دعم البحث والتطوير في مجال العلم الحديث والتكنولوجيا ، مع التركيز على بعض الميادين التي يتوقع لها ان تكون رائدة في التطور الانساني ككل ، وان يكون لها اهمية حاسمة في الصراع التكنولوجي مستقبلاً ، مثل الالكترونيات الدقيقة والمعلوماتية ، وبما يخدم تطوير التكنولوجيا التقليدية والحديثة ودمجها في بناء تكنولوجي متميز .

ويثير هذا التصور مشاكل متعددة مثل كيفية ادارة التعايش بين التكنولوجيا التقليدية والحديثة خاصة في المراحل الاولى قبل دمجها في كيان عضوي ، اذ سيكون هناك حاجة لقيام ترتيبات مجتمعية تضمن عدم هزيمة التكنولوجيات التقليدية امام بعض التكنولوجيات الحديثة مرتفعة الانتاج والقائمة في المجتمع والمتماثلة منتجاتها مع تلك التقليدية، اذا سادت مفاهيم الكفاءة الاقتصادية الضيقة. فتطوير القدرة الذاتية هدف تنموي يجب ان تتضاءل امامه الاعتبارات الاقتصادية المحدودة في المراحل الاولى لبناء القدرة التكنولوجية[١٠٤]

---

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ٢١ ، و

A. Parathasarathi, «Technological Bridge, Heads for Self-Reliant Development,» *Development Dialogue*, no. 1 (1979), pp. 35 -37.

(٣) القدرة الانتاجية

إن مجتمعاً يسعى لتأكيد هوية حضارية مستقلة ، وبالتالي للتحرر والاعتماد على النفس ، لا بد له من ان ينتج ما يكفي لاشباع الحاجات الاساسية للناس فيه . ويتضمن هذا ، السعي لأن تعرّف الحاجات في السياق الثقافي الاصيل ، وان يكون إشباعها باستخدام الموارد الذاتية على كل المستويات في المجتمع . والواقع ان هناك تفاعلاً وتعاضداً قوياً بين تأكيد الهوية الحضارية والتركيز على اشباع الحاجات الاساسية بالمعنى المقدم سابقاً[١٠٥] .

ويقتضي العمل على اشباع الحاجات الاساسية ، في اطار الاعتماد على النفس ، تحوير النسق الانتاجي القائم حالياً في الوطن العربي ليتوجه ، في الزراعة والصناعة والخدمات ، وبالتفاعل مع بناء القدرة التكنولوجية الذاتية ، لانتاج « قيم الاستعمال » المطلوبة للوفاء بالحاجات الاساسية للناس وبالتركيز على الاستهلاك الجماعي بدلاً من الفردي ، وذلك عوضاً عن نمط الاستهلاك المقلد للغرب والذي يقوم على تنوع كبير في السلع المصممة لمجموعات الدخل العليا ، ويتطلب استيراداً واسع النطاق للتكنولوجيا المجسدة في السلع والمعدات . وواضح ان هذا التوجه يؤدي بدوره لدعم التحرر من التبعية التكنولوجية ، وتطوير القدرة الذاتية في التكنولوجيا[١٠٦] .

إن إعادة الاهتمام للزراعة ، والتركيز على اساليب الانتاج التقليدية ، مع تطويرها ، يمكن ان يتفادى الكثير من الخسائر الاجتماعية التي ترتبت على نمط التصنيع الذي قام في ظل « التنمية » واعتبر الخلاص الاساسي، لدرجة اهمال كل ما عداه . وتشمل قائمة الخسائر هذه قلة فرص العمل المتحققة ، واعتماد تكنولوجيا طورت في بلاد الغرب المصنعة التي يختلف فيها توزيع عناصر الانتاج جوهرياً عن العالم الثالث ، والمساهمة في تحريف نسق توزيع الدخل لمصلحة النخب البرجوازية والادارية والفنية وحتى عمال الصناعة (بالمقارنة بالفلاحين والفقراء في الحضر) بينما لم يحقق هذا التصنيع الاستقلال الاقتصادي بالدرجة المرغوبة ، بل تسبب احياناً في قيام اختناقات في النقد الاجنبي نظراً للحاجة الى استيراد المواد الخام والوسيطة وقطع الغيار[١٠٧] .

ولا يعني هذا بالقطع استبعاد الصناعة الكبيرة ، وانما فقط ان تكون احد اعمدة

---

(١٠٥) R. Preiswerk, «Cultural Identity and Self-Reliance and Basic Needs,» *Development*, no. 314 (1981).

(١٠٦) Sagasti, «Towards Endogenous Science and Technology for another Development,» p. 19 .

(١٠٧) Sachs, «Development, Maldevelopment and Industrialization of Third World Countries,» pp. 640 - 642.

الانتاج ، واحد مكونات قطاع الصناعة . فالصناعات الصغيرة ، بالاضافة الى الصناعة الاساسية ، تعد من افضل التوجهات الصناعية في تحقيق التحرر من التبعية(١٠٨) ، ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد . فالصناعات الصغيرة تدعم التوجه التكنولوجي القائم على تطوير التكنولوجيا التقليدية وبالتالي تساهم في بناء القدرة التكنولوجية الذاتية . وفي النهاية ، فإن إدماج اعداد كبيرة من الناس في الانشطة الانتاجية المصممة لاشباع الحاجات الاساسية والمستخدمة للتكنولوجيا المتوطنة ، مع التوزيع العادل لثمار هذا النشاط ، له اثر هائل في زرع الكرامة والانتماء . وهذه امور لها اهمية حاسمة في مشروع للتنمية .

خاتمـة

لقد ساهمت شرائح عريضة من المثقفين العرب في تبني نموذج « التنمية » الغربي . كما لا يساهم المثقفون العرب حالياً ، في تقديرنا ، بدرجة كافية في قيام مشروع للتنمية في الوطن العربي .

ولا شك ان الصياغة الاولية التي قدمناها اعلاه كنموذج عربي للتنمية تثير الكثير من التساؤلات ، وتفتح الباب للبحث والنقاش الى آفاق غير محدودة مما يقتضي جهداً علمياً وفكرياً مضنياً . ولهذا نود ان نؤكد في هذه الخاتمة على الدور الرائد الذي يجب ان يلعبه المثقفون العرب في تخليق نموذج عربي للتنمية .

وتتطلب هذه المهمة عملاً علمياً معمقاً ونضالاً فكرياً سيطول ، خاصة وان جزءاً جوهرياً من هذا النموذج لا بد من أن يتصل بالعمل السياسي داخل الوطن العربي وصولاً للتنمية . ولكي يكون هذا العمل الفكري فعلاً فلا بد من أن يتضمن تواصلاً مستمراً مع الجماهير العربية بهدف تجلية الوعي ، وطرد الصورة المستضعفة التي تستبطنها الجماهير المقهورة ، وإحلال صورة أخرى للنفس تضفي على الانسان احساساً بالقيمة الذاتية ، وتطابق بين طموحات الناس الى حياة كريمة والتغييرات المجتمعية المطلوبة .

ولكن التواصل مع الجماهير له جانب آخر . فلكي ينجح المثقفون العرب في

---

(١٠٨) Michael Roemer, «Dependence and Industrialization Strategies,» *World Development*, vol. 9, no. 5 (1981).

ويقترح الكاتب أيضاً الصناعة للتصدير ، ويعود هذا لأنه يأخذ الاستقلال بمعنى توسيع البدائل المتاحة للتصرف في الاقتصاد ، ولكننا نرى أن هذا الاستخلاص مردود عليه بـ « اغلوطة التكوين Fallacy of Composition » ، والتي تبين « المعجزة » في « التنمية » طبقاً للنمط الغربي (تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، وسنغافورة) . انظر :
William R. Cline, «Can the East Asian Model of Development Be Generalized?» *World Development*, vol. 10, no. 2 (1982).

المهمة التاريخية لتخليق نموذج عربي للتنمية والنضال من اجل تحقيقه ، فعليهم ان يكونوا « قادة » وليس « حكاماً »[١٠٩] . ويعني هذا أن يستخدموا امكانياتهم لخدمة الناس وليس للتوصل للنفوذ وخدمة اغراضهم الخاصة ، وان يتحلوا بتواضع اصيل يصححون بمقتضاه مواقفهم على أساس وعي الجماهير[١١٠] .

---

(١٠٩) عن باولو فيريري في : المصدر نفسه .

(١١٠) عن ماوتسي تونغ في : Goulet, «Obstacles to World Development : An Ethical Reflection,».

الفصل الثاني

نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية (*)

د. علي خليفة الكواري (**)

يتميز عصرنا بتزايد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية . وعلى الرغم من تزايد هذا الاهتمام ومشروعية الغايات التي ينبثق عنها ، الا ان هناك غموضاً في الوقت الحاضر حول مفهوم التنمية ، مما اصبح يهدد بتمييع قضية التنمية نفسها . ولقد ساهم في تزايد هذا الغموض ما آل اليه كثير من الطموحات التنموية المعاصرة من فشل ، وما أدت اليه التجارب العرجاء من تشويه في بنية الكثير من دول العالم الثالث ، ومسخ لشخصيتها القومية وتراثها الثقافي ، نتيجة لتزايد تبعيتها وتطفلها على حضارة المجتمعات المتقدمة صناعياً .

ولعل السبب في هذا الفشل ، وما نتج عنه من احباط ، يعود بالدرجة الاولى الى عاملين داخليين ، اضافة لما للعوامل الخارجية من تأثير . ويتمثل العامل الداخلي الاول في

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٩ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ٤ ـ ٢٧ .

(* *) يسجل الباحث شكره وامتنانه للزملاء الذين تفضلوا بقراءة مسودة هذه الورقة وأبدوا ملاحظات قيّمة عليها ، وأخص بالشكر الاساتذة د. خليفة الوقيان ، ود. فتح الله خليف ود. قحطان الناصري ، ود. محمد رياض ، ود. محمد محمود . واشكر كذلك الاستاذ حسن توفيق لقيامه بتحرير الورقة ، والسيد اسماعيل احمد عبدالله الذي تحمل عناء طباعتها ، وغني عن البيان انني وحدي المتحمل اي نقص او ضعف في اطروحات الورقة وفكرتها . ولا يفوتني ان اشكر مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة اكسفورد لما اتاحه لي من تسهيلات اكاديمية خلال فترة كتابة هذه الورقة خلال صيف عام ١٩٨٢ .

وبالاضافة الى ما سيذكر من مصادر ، فإنني مدين لعدد من الكتّاب والمفكرين العرب الذين اتيح لي الاطلاع على بعض اطروحاتهم خلال كتابة هذه الورقة . واخص بالذكر منهم الاساتذة : احمد كمال ابو المجد ، امين هويدي ، حسين جميل ، زكي نجيب محمود ، عبدالله عبد الدائم ، عادل حسين ، عبدالله بن ابراهيم ، عبدالله العروي ، فؤاد زكريا ، محمد حسنين هيكل ، محمد سيد احمد ، محمود عبد الفضيل ، منح الصلح ويوسف خليفة الكواري .

ضعف المرتكز الحضاري لكثير من التجارب التنموية المعاصرة ، نتيجة للفصل التعسفي بين التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وبين التطور الحضاري . بينما يتمثل العامل الثاني في غياب ارادة مجتمعية للتنمية ، مما اثر على مجتمعية غايات التنمية ، كما أضعف فاعلية وسائلها .

ومساهمة في الجهود المبذولة من اجل ايجاد فهم افضل لعملية التنمية ، ستحاول هذه الورقة تحديد ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، باعتبارها عملية يجب ان تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتطور الحضاري لاي مجتمع توجد فيه . وتتطلب هذه المحاولة اول ما تتطلب اعادة تعريف التنمية باعتبارها غاية الى جانب كونها وسيلة ، وبالتالي فإن مؤشراتها : الكمية والنوعية ، يجب ان تُعنى بقياس مدى تحقيق الغايات بقدر عنايتها بقياس مدى بناء القدرات . كما ستحاول هذه الورقة التركيز على مناقشة مكانة ارادة التنمية ، وبيان الشروط التي ينبغي أن تتحقق ، لكي تتبلور هذه الارادة ، والتي تمثل ـ بحق ـ العامل الحاسم في امكانية بدء عملية التنمية الحقيقية ، باعتبارها عملية حضارية يجب أن ترتكز على ارادة واعية مصممة ، وقادرة على تحمل تبعات التغيير . وتذهب هذه الورقة الى أن ضعف ارادة التنمية ، وتمزقها في اقطار الوطن العربي ، يمثل سبباً رئيسياً في تعثر التجارب التنموية . وسيتم تناول الموضوع في ثلاثة اقسام ، القسم الاول : يتناول ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة ، اما الثاني فإنه يحلل الارادة المجتمعية للتنمية ويتتبع الشروط اللازمة لتبلورها ، بينما يقوم القسم الثالث : بتوصيف عملية التنمية ويبين ديناميتها بشكل موجز .

اولاً : ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

« التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الاساسية ، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي » .

وعملية التنمية ـ بهذا المعنى ـ تختلف جوهرياً عن عملية النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه « العملية الهادفة الى خلق طاقة ، تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن »(١) . فالنمو الاقتصادي جزء من مكونات عملية التنمية ، يسبقه الكثير من

---

(١) علي خليفة الكواري ، « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٢٧ (ايار / مايو ١٩٨١) ، ص ٣٥ ـ ٣٧ .

التوجه والاستعداد المجتمعي والتحولات الهيكلية ، ويصاحبه توجه اجتماعي يحرص على وجود علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية ، وتربطها عضوياً بعملية التطور الحضاري .

إن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لايجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء ، وتؤكد استقلاليته ، وتقلل باستمرار احتمالات سقوطه في براثن التبعية بجميع أشكالها ، وذلك من اجل تأمين متطلبات وجوده الحيوي ومواصلة تطوره الحضاري وأداء رسالته الانسانية . لذلك كله ، فإن عملية التنمية يجب أن تكون ذات اتجاه محدد وغايات مجتمعية واضحة . ومثل هذه الغايات ذات البعد الحضاري يتطلب وجودها ارادة مجتمعية حرة وناضجة ذات أفق حضاري ، متمكنة من التعرف على غايات المجتمع ، وتوجيه مسيرته من خلال ادراك مؤسسات هذا المجتمع لضرورات التغيير ، وامتلاكها لوسائل قادرة على تحقيق التزام الارادة السياسية بعملية التنمية . ان التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة هي عملية يجب أن ترتكز على ارادة اجتماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة ، تستجيب لها ارادة سياسية ملتزمة ومتفاعلة ، تستهدف ايجاد قدرات مجتمعية متمكنة من ضمان الوجود الحيوي للافراد والجماعات ، وتمكين المجتمع من مواصلة تطوره الحضاري .

ولعله من المفيد أن أشير ـ بايجاز ـ الى العناصر التي تضمنها تعريف التنمية كما ورد في البداية :

١ ـ التنمية عملية وليست حالة ، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة ، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها .

٢ ـ التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد .

٣ ـ التنمية عملية واعية، وهذا يعني انها ليست عملية عشوائية، وانما عملية محددة الغايات ، ذات استراتيجيةطويلة المدى ، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج .

٤ ـ التنمية عملية موجهة بموجب ادارة للتنمية ، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها ، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع انتاجاً وتوزيعاً بموجب اسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع .

٥ ـ ايجاد تحولات هيكلية ، وهذا يمثل احدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي . وهذه التحولات ـ بالضرورة ـ تحولات في الاطار

السياسي والاجتماعي ، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الانتاجية . ويؤكد د . **يوسف صايغ** هذه الخاصية بقوله ان:

« النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة . . . الا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق الا بفضل تبدلات ايجابية واسعة : نوعية لا كمية فحسب ، في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها »(٢) .

٦ ـ **بناء قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية** ، وهذا يتطلب من عملية التنمية ان تبني قاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة قبلاً . وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية ، متنوعة ، ومتشابكة ، ومتكاملة ، ونامية ، وقادرة على مواجهة التغييرات في ترتيب اهمية العناصر المكونة لها على ان يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم ، والقدرة المؤسسية الراسخة ، والموارد البشرية المدربة والحافزة ، والقدرة التقنية الذاتية ، والتراكم الرأسمالي : الكمي والنوعي الكافي .

٧ ـ **تحقيق تزايد منتظم** ، بمعنى أنه ينبغي ان يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنية طويلة ، وقادراً على الاستمرار في المدى المنظور ، وذلك تعبيراً عن تراكم الامكانيات واستمرارية تزايد القدرات واطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الاداء المجتمعي ؛ وليس تعبيراً عن تغييرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب .

٨ ـ **زيادة في متوسط انتاجية الفرد** . وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف « تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد » إذا ما أخذ بمعناه الصحيح ، واذا ما توفرت له امكانية القياس الصحيح . ومما هو جدير بالذكر ، ان هذا المؤشر لو طبق ـ بشكل صحيح ـ عبر فترة معقولة من الزمن (٢٠ سنة) على حالة اي بلد عربي ـ بما فيها الاقطار المنتجة للنفط ـ لاتضح لنا تأرجحه وعدم انتظامه ، مما يؤكد ان المسيرة الحالية للاقطار العربية ليست عملية تنمية ، ولا حتى عملية نمو اقتصادي بالمعنى الاقتصادي الصحيح، وانما هي تغييرات اقتصادية اجتماعية متأرجحة(٣) .

٩ ـ **تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة** لبلوغ غاياته . وهذا التزايد الذي يجب ان يكون متصاعداً ، يجب في الوقت نفسه أن يكون **بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الاخرى** .

---

(٢) يوسف عبدالله صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج ، » المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٧ .

(٣) الكواري ، « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ، » ص ٣٤ ـ ٣٧ .

١٠ ـ الاطار الاجتماعي ـ السياسي ، ويتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره . ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على اساس الربط بين الجهد والمكافأة ، اضافة الى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع ، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للافراد والجماعات ، وللمجتمع نفسه . فهذه الجوانب ، بالاضافة الى كونها تمثل اهداف التنمية ، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة ادائها .

من خلال العرض السابق لعناصر عملية التنمية الشاملة ومقوماتها يتضح لنا الفرق بين عملية التنمية المنشودة ، وما هو واقع في الوطن العربي ككل ، وفي كل قطر من اقطاره على حدة. ان ما يسمى بالتنمية في الاقطار العربية وما يسميه بعضنا بالنمو الاقتصادي ليس ـ في حقيقة الامر ـ تنمية ولا حتى نمواً اقتصادياً ، وانما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة ، لم يتحدد بعد اتجاهها ، ولم تتوفر لها بعد القاعدة الانتاجية القادرة على استمرارها . ولو طبقنا المؤشرات المتعلقة بتحسن نوعية الحياة ، ومؤشرات التبعية ومؤشرات التغييرات الهيكلية ، وحتى مؤشر تزايد الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن ، لفشلت الاقطار العربية ـ مجتمعة او منفردة ـ في ان تبرهن على وجود انتظام لعملية التنمية او عملية نمو اقتصادي بالمعنى المتعارف عليه اقتصادياً(٤) . ان الواقع الحالي يشير الى تخلف القاعدة الانتاجية في كل بلد عربي ، ويشير الى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع ، وانه لولا الاثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط ، والموارد الطبيعية الناضبة الاخرى في الوطن العربي واستمرار تصديرها الى الخارج واستخدام عائداتها من اجل تمويل الاستهلاك الجاري ، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الانتاجية في جميع الاقطار العربية ، حيث تحطمت القاعدة الانتاجية التقليدية ، ولم تستبدل بعد بغيرها .

إن هذه الحقيقة المرة تبرهن لنا تردي محاولات التنمية في الوطن العربي ، وفي كل قطر من اقطاره ، كنتيجة منطقية لعدم ادراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية الحضارية المعقدة ، وعجزنا عن خلق الطلب المجتمعي الفعال النابع من ارادة جماعية تعرف غايات التطور ، وتمتلك سبل تحقيقها ضمن استعدادها لدفع ثمن هذا التغيير من عرق وتضحيات(٥) .

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤ ـ ٣٧ ، و
Morris D. Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index* (New York: Pergamon Press, 1979).

(٥) اسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢) ، ص ٢٤ .

ثانياً : الارادة المجتمعية للتنمية الشاملة

تمثل التنمية الشاملة ـ كما عرفناها ـ عملية جوهرية عضوية في مسار التطور الحضاري لاي امة من الامم . وهي عملية يتم بمقتضاها اعادة تشكيل هياكل البناء الاجتماعي والمادي لتلك الامة ، تمكيناً لها من تجاوز وضع التخلف وبدء مسارها السليم على درب الرقي الانساني . وعملية التنمية بهذا المعنى تعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها خلق الادوات والآليات ، وايجاد المؤسسات والنظم المؤدية الى بدء عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية واستمرارها من اجل تصاعد كفاءة الاداء في قطاعات المجتمع كافة ، ولدى فئاته كافة من اجل تحقيق اهداف وغايات التطور الحضاري . لذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ليست مسألة عادية ، يمكن أن تبرز ضمن معطيات المجتمع المتخلف ومؤسساته ، كما أنها ليست قناعاً يمكن الصاقه على وجه هذا المجتمع لتجميل مظهره ، بل هي عملية جراحية ابداعية ، تتجه اول ما تتجه الى احشاء المجتمع المتخلف من اجل استئصال عوامل تخلفه . وهذا ما لا يتحقق بغير العمل المتصل من اجل بلورة ارادة جماعية تدرك ضرورات التغيير وتعرف مساره ، وأهم من ذلك ان تكون مستعدة لدفع ثمن هذا التغيير المنشود . لذلك فإن التنمية الشاملة بهذا المعنى هي عملية نضالية بحق ، اذ « لا توجد طريق مختصرة « قادومية » لبلوغ الهدف المجتمعي المنشود وأنه لا بد من المقاربة النضالية اليه »(٦) .

والمقاربة هذه ـ كما يوضح مسارها الشكل رقم (١) ـ يجب أن تتجه أول ما تتجه بجهودها نحو بلورة ارادة مجتمعية للتنمية . وهذا يتطلب ايجاد ارادة اجتماعية تعي معطيات واقعها ، وتعاني من نتائجه ، تقلق على وجود الوطن ومستقبل الاجيال وتدرك اسباب الخلل وتعرف سبل اصلاحه . كما تستمد فاعليتها من وضوح رؤ يتها ، وادراكها المؤسسي لضرورات التغيير ، وقدرتها على ايجاد الطلب المجتمعي الفعال الذي يستطيع تحقيق التزام الارادة السياسية بعملية التنمية . ان الارادة المجتمعية للتنمية تكتمل فاعليتها عندما تكون شرعية وجود القيادة السياسية مستمدة من التزامها بعملية التنمية ، وعندما يصبح في مقدور الارادة الاجتماعية ضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها .

ولايضاح المسار الحرج (انظر الشكل رقم (١))للعمل في سبيل ايجاد ارادة مجتمعية للتنمية مستمرة ومتجددة ، فإنني سأتناول ببعض التفصيل المسالك الرئيسية في هذا المسار من خلال النقاط التالية : **١ ـ بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد ؛ ٢ ـ الصدمة**

---

(٦) صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج ، » ص ١٩ .

شكل رقم (١)

ديناميكية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة

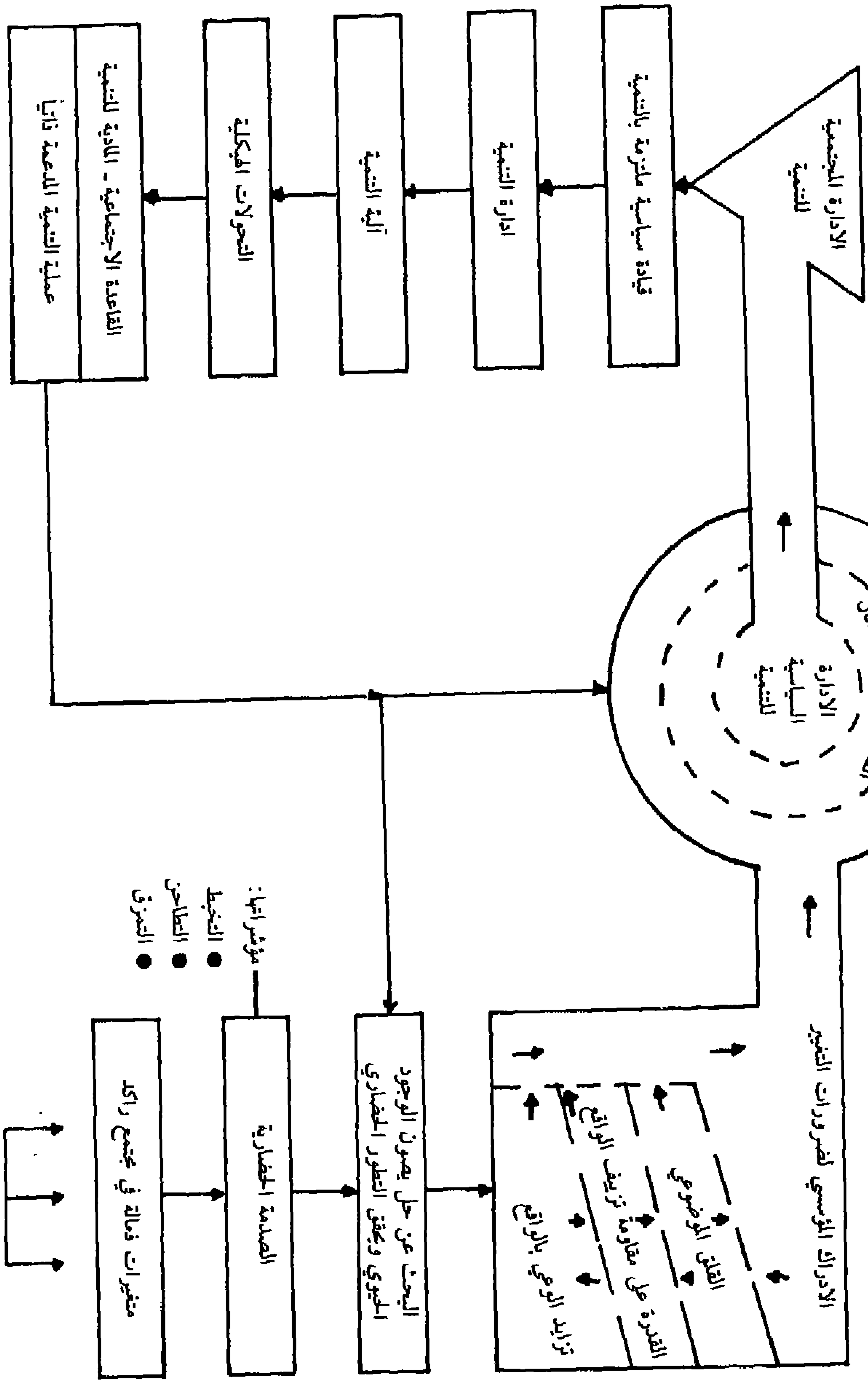

الحضارية ؛ ٣ ـ تزايد الوعي بالواقع ؛ ٤ ـ مقاومة محاولات تزييف الواقع ؛ ٥ ـ القلق الموضوعي ؛ ٦ ـ الادراك المؤسسي لمتطلبات التغيير ؛ ٧ ـ الارادة المجتمعية للتنمية : الارادة الاجتماعية / الطلب الفعّال / الارادة السياسية .

وغني عن البيان ان هذه الجوانب متداخلة البدايات ومتفاعلة العناصر ، يؤثر كل منها في الآخر ، ويتأثر به . وما الارادة المجتمعية للتنمية سوى محصلة تكامل هذه العناصر ، وقوة اثرها ، وتفاعلها الايجابي .

١ ـ بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد

إن عملية التنمية وفقاً لتصورنا الراهن لها تعد مفهوماً حديثاً افرزته الحضارة الغربية المعاصرة ، والمسيطرة على مقدرات العالم . وقد اكتسب هذا المفهوم ابعاده منذ أن استطاع الانسان أن يزيد من سيطرته على الطبيعة ويزيد من قدرته على تحديد مصيره ومستقبله ، بعد ان تحرر من الاطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت قبل عصر التنوير والثورة الصناعية ، والاكتشافات العلمية وما صاحبها من تقدم تقني . وهكذا اصبحت المجتمعات الراكدة في عالمنا المعاصر ذات نمط الانتاج والتقنية والتنظيم الاجتماعي التقليدي ، عرضة لمتغيرات غريبة على نمط حياتها واسلوب تنظيمها تتسم مواجهتها بأنها فوق طاقة البناء الحضاري لتلك المجتمعات . ولقد أدى هذا الامر الى حدوث هزات عنيفة في بناء اي مجتمع تقليدي ، مما اصاب توازنه السكوني بخلل مشبع بالتخبط والتناحر الاعمى ، وبالاضطراب المهدد للوجود ، وفرض التبعية على ذلك المجتمع في وضعه المتحرك الجديد .

وهذه المتغيرات متعددة في اشكالها ، ومتنوعة في آثارها وابعاد مخاطرها على هوية اي مجتمع ، وتأتي الحروب والغزوات ـ التي قام بها الاستعمار الغربي ـ في مقدمة هذه المتغيرات . وما الحملة الفرنسية على مصر واحتلال فرنسا وبريطانيا وايطاليا لمعظم اجزاء الوطن العربي ، الا مثالاً على هذه المتغيرات ، التي هزت كيان المنطقة العربية ، وتعتبر الاكتشافات الفكرية والعلمية والاختراعات التقنية الحاسمة ، الى جانب اكتشاف الموارد الطبيعية النادرة والاكتشافات الجغرافية الجديدة ،من بين المتغيرات الجوهرية التي اخرجت كثيراً من المجتمعات التقليدية من ركودها ، واصابتها بخلل هيكلي عبر عن نفسه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وتقنياً .

٢ ـ الصدمة الحضارية

أحدثت المتغيرات الجوهرية ، التي أثرت على بناء المجتمعات التقليدية الراكدة ، صدمة حضارية لتلك المجتمعات . والصدمة الحضارية ، مثل أي صدمة تتوقف ردة

الفعل تجاهها على حيوية المتلقي لها ، كما أن خروجه منها حياً يتوقف على مدى اصابتها منه مذبحاً . والصدمة الحضارية التي أصابت المجتمعات التقليدية منذ أن اشتد بأس الحضارة الغربية المعاصرة ، أدت الى انقراض بعض الشعوب ، وأدت الى ضياع هوية بعض آخر منها ، كما تسلطت على ارادة شعوب أخرى ، مما جعل علامات الوهن تبدو واضحة على ارادتها ، فضلاً عن مسخ شخصياتها بالتشويه والتبعية . وعلى الرغم من ذلك ، وبخاصة بعد أن تكشفت مطامع الحضارة السائدة ، فإن دعوات التجديد الحضاري والنهوض فيما يتعلق بكثير من الامم بدأت تكتسب ابعادها ، وبدأ البحث المضني عن الذات من اجل ضمان متطلبات الوجود الحيوي ، وبدء مسيرة التطور الحضاري . ومما لا شك فيه ، أن امكانية التجديد الحضاري القادر على انتشال أي أمة من براثن التخلف والتبعية ، متوقفة على حيوية تلك الامة وقدرتها على تأصيل نظرتها وأسلوبها في الحياة ، حيث تعني الاصالة أن الامة تعي متطلبات العصر ، الذي تعيش فيه ، وتستوعب ما حققته الانسانية من معرفة مكنت الانسان من السيطرة على الطبيعة وتوجيه مسار مستقبله ، دون أن تعطي ظهرها لتراثها وتجربتها الحضارية في الماضي . إن التجديد الحضاري لأي أمة يقتضي الربط العضوي بين معطيات المكان الذي توجد فيه الامة ، انطلاقاً من ادراكها لعناصر القوة التي تتيحها ثقافتها وتاريخها ومجمل مقومات تراثها الحضاري ، التي تتشكل منها النظرة الفلسفية لانسانها . وفي الوقت نفسه وبالأهمية نفسها فإنه يتوجب على تلك الامة أن تدرك متطلبات الزمان الذي تعيش فيه ، وتشارك فيه غيرها من الامم الصديقة والعدوة . ان القدرة على الربط العضوي بين معطيات المكان ومتطلبات الزمان ، تمثل المخرج العملي من ازمة التخلف والمدخل السليم لعملية التجديد الحضاري . فالتجديد الحضاري ما هو الا الاصالة كما يطرحها د. احسان عباس باعتبارها العملية التي يتم بواسطتها تحديد «مدى صلاحية الماضي للاستمرار في تفاعله مع الحاضر، وما ينجم عن هذا التفاعل من تجديد في الاشكال الثقافية بعامة» ، حيث «ان الاصالة هي الشكل الذي تتولد منه الاشياء ، فقدرتها على التولد لا تنفصل عن كونها مرتكزاً أصيلاً له»(7) . ان هذا المفهوم الصحيح للاصالة هو المفهوم الذي يجب أن يعتمد عليه في السعي من اجل صياغة المنطلقات الفكرية اللازمة لعملية التجديد الحضاري .

٣ ـ تزايد الوعي بالواقع

ولعل تزايد وعي افراد المجتمع بواقعهم الجديد يعتبر اول المؤشرات الدالة على

(٧) احسان عباس ، «الاصالة في الثقافة العربية المعاصرة ،» ورقة قدّمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ .

استفاقتهم من الصدمة الحضارية . يلي ذلك البحث المضني من اجل صياغة منطلقات فكر اصيل قادر على انتشال المجتمع من تخلفه ، وأزمته الحضارية . وفي هذه الفترة ، فضلاً عن وطأة السيطرة التي يفرضها المستفيدون من الوضع المتخبط ، فإن الصراع العنيف يشتد بين اصحاب الفكر التقليدي ، واصحاب الفكر الحديث في المجتمع المعني . فالاولون يضربون باجتهاداتهم في اعماق الماضي : من تاريخ وتراث وعقائد ، للبحث عن حلول جاهزة سبق ان جربت في الماضي لواقع جديد ذي مشكلات مختلفة نوعياً عن الماضي . ويسلخ كثيرون من اصحاب الفكر الحديث انفسهم ومنطلقات فلسفتهم عن المكان الذي يوجدون فيه والمجتمع الذي يتصدون لحل مشكلاته ، رافضين معطيات تاريخه وتراثه وعقائده ، مستعيرين فلسفات تأصلت لمجتمع بشري ذي تاريخ ونظرة وتراث تختلف عن مجتمعهم هم . وبين حدة الصراع الاعمى لهذين التيارين ، وتحت وطأتها الفكرية يبرز التوفيقيون باجتهاداتهم التي يعجز تأثيرها عن تأصيل الفكر في مجتمعهم ، ليصبح قادراً على لمس مشاعر الانسان وحسه التاريخي من ناحية ، فضلاً عن تزويده بالوسائل وتبصيره بالآفاق التي اتاحتها المعرفة الانسانية المتجددة لمواجهة العصر باسلوبه وادواته من ناحية اخرى .

وفي البلاد العربية بقيت محاولات التأصيل محاولات فردية مبتورة يغلب عليها الطابع الخام غير الشمولي ، تحول بعضها الى محاولات توفيق غير واقعي . ولم تستطع هذه المحاولات ـ على الرغم من كثرتها وجدية بعضها ـ ان تخلق مدرسة فكرية متفاعلة ونامية ، قادرة على ايجاد فكر عربي يتمكن من تحرير العمل العربي من ضياعه ، وعجزه الراهن(٨) .

٤ ـ القدرة على مقاومة تزييف الوعي

إن الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع ـ وحده ـ ان يقدم دليلاً لمسيرة المجتمع ، فلا بد لمثل هذا الوعي كي نتبلور وينضج من أن يتصاعد حتى يصبح قادراً على الوصول الى وعي وضمير قطاعات المجتمع وقواه الفاعلة . واذا لم يتسنّ لهذا الوعي ، ان يصبح وعياً جماعياً قادراً على خلق معاناة ، ومؤدياً الى قلق جماعي يصبح معه الواقع المتخلف هماً يجب ازاحته ، لا تستلذ الحياة مع وجود اسبابه ، ولا يُطمأنّ الى المستقبل مع استمرار وجوده ، فإنه لا يخلق ـ في مثل هذه الحالة ـ الضغط الكافي لعملية التغيير المنشود .

---

(٨) انظر الدراسات الهامة التالية المتعلقة بتاريخ المحاولات الفكرية والاتجاهات السياسية في المشرق العربي : Albert H. Hourani, *Arab Thought in the Liberal Age, 1798 -1939* (London : Oxford University Press, 1982); مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في الوطن العربي (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٦٢) ، ومحمد جابر الانصاري ، تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي ، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٢ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١) .

ومّا نود التأكيد عليه في هذا الصدد ان الوعي الفردي لا يترك لتصاعده سبيل ، بل يخنق في المهد ويُسفّه ، ويحل محله في الغالب وعي زائف بديل تتاح له الوسائل والامكانيات ويتلقى الدعم والتعضيد . فهناك من يستفيد من الواقع المتخلف ، وما يسببه من تخبط في المجتمع فيحاول تثبيته ، بل يفرضه بالوسائل المشروعة وغير المشروعة من اجل تشويه وتزييف وعي الافراد ، تمكيناً من السيطرة والسيادة عليهم .

وإذا أخذنا المنطقة العربية - على سبيل المثال - فإننا نجد أن التجزئة التي رسخت جذورها منذ مطلع القرن العشرين والهويات التي بدأت تنمو على اساسها ، أثرت في تزييف الوعي القومي العربي الذي كانت بشائره تلوح في الافق . لقد حلت النظرة الضيقة محل النظرة القومية ، واصبحت اساس التفكير والعمل لدى أغلب القوى الوطنية ، واصبح حتى دعاة القومية في البلاد العربية ينطلقون احياناً في اطروحاتهم من منطلقات قطرية متناقضة . إننا كثيراً ما نصادف بعضاً من المؤمنين بالمشاركة القومية فيما يتعلق بالحقوق ، دون أن يكون ايمانهم بالدرجة نفسها فيما يتعلق بواجباتهم القومية .

وتبرز عملية تزييف الوعي القومي في مجال تأصيل النظرة العربية من اجل ايجاد فلسفة عربية مرتبطة بالمكان والزمان . فتنشط حملات التشكيك ، ويشتد الارهاب الفكري لتخنق كل بادرة في مهدها . وفي الوقت نفسه نجد التغاضي والتشجيع ، واحياناً الدعم للتيارات الفكرية البديلة ، يستوي في ذلك الغريب عن المكان او البعيد عن الزمان ، فكلها وسائل نافعة في تزييف الوعي المطلوب لمسيرة التغير القادرة على بلورة ارادة جماعية ناضجة وفاعلة .

وفوق كل ذلك نجد محاولات تشويه الواقع وتزييف الوعي في المنطقة العربية ، تمتد لتحول كل التنوعات الى تناقضات متناحرة ، وظيفتها الوقوف في طريق اي فرصة ، يمكن ان تتاح لبلورة الارادة الجماعية المنشودة . ومن هذا المنطلق يتم وضع العروبة في موقع النقيض للاسلام ، كما يتضح التركيز على المذهبية واطلاق عقالها ، وصب الزيت على نار الطائفية حيثما وجدت ، وتدعيم العنصرية وما تبقى لها من جذور شعوبية ، فتعطى الاشكال المختلفة ويركز عليها ، على الرغم من ضخامة الوهم الذي يقوم على اساسه وجودها ، الا وهو عنصرية العرب . حيث يؤكد الواقع ان « الخلائط الانثولوجية العربية خلائط ثقافية أكثر مما هي خلائط عرقية »[9] .

وعلينا ألا ننسى اخيراً وليس آخراً ، محاولات تزييف الوعي حول مفهوم العدو

---

(٩) شاكر مصطفى ، « الامة العربية في منظور التاريخ ، » في : المعهد العربي للتخطيط ، التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) ، ج١ ، ص ١٩ .

والصديق ، الثروة والدخل ، التنمية والتغيير العشوائي ، الانتاج والاستنضاب ، اضافة الى تشويه الواقع وطمس حقائقه . ولقد ساعد على تسهيل عملية تزييف الواقع ما يتميز به عصرنا الراهن من قدرة على توظيف علم النفس ـ وما نتج عنه من تكنولوجيا السلوك ـ توظيفاً يؤكد السيطرة المستمرة على شعوب العالم الثالث . . هذا فضلاً عن الامكانيات الضخمة ، التي اتاحتها وسائل الاعلام الواسعة الانتشار التي اصبحت جزءاً من حياة كل رجل وامرأة ، بل اخطر من ذلك اصبحت جزءاً من حياة كل طفل لم يتكون وعيه بعد . فكل هذه الوسائل الفتاكة تكالبت على الوعي الفردي ، بما يؤدي لخنقه في المهد ، وتشويه وعي المجتمع وتزييفه ، كي لا يبرز القلق الموضوعي في المجتمع وكي لا يدرك الافراد واقعهم المرير او يعرفوا سبل الخروج منه .

٥ ـ القلـق الموضوعـي

إن الادراك الحقيقي المتزايد من قبل افراد المجتمع وجماعاته لواقع التخلف ، وما يعنيه هذا التخلف من اخطار على الوجود الحيوي للانسان ومجتمعه ، يمثل المصدر الذي ينبع منه القلق الموضوعي وينتشر على اتساع المجتمع . ان مثل هذا القلق قائم على حقائق يمكن أن يلمسها الانسان ويدرك مخاطرها ، الامر الذي يجعل من انتشار القلق الموضوعي امكانية حقيقية تقوم على مرتكزات صلبة مستمدة من الواقع المعاش، وليست اوهاماً او تصورات كما هي الحالة احياناً في القلق النفسي . ان ما يمنع هذا القلق الموضوعي من الانتشار في المجتمع المتخلف يتمثل ـ بالدرجة الاولى ـ في محاولات تشويه الوعي وتزييفه ، والعمل من قبل القوى المستفيدة من الوضع القائم على تمييع ارادة المجتمع ، وخلق السلبية والوهن في نفوس افراده . والى ان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه المجتمع ان يقف في وجه محاولات تزييف الوعي ، ويتيح للافراد والجماعات ادراك ابعاد الوضع القائم ومخاطره ، سيظل المجتمع رهينة لقوى التخلف والقهر .

إن الارادة المجتمعية للتنمية لا تنبع من فراغ ، وهي ليست مسألة يمكن ايجادها بين عشية وضحاها . فهذه الارادة ان لم تكن قد تبلورت تحت ضغط المعاناة والقلق الموضوعي المنطلق من حس مسؤول، وشعور عميق بالمخاطر المحيقة ، وثقة في وجود امكانية الخروج من الازمة ، والتصدي للاسباب التي أوجدتها ، فإنها لن تكون على درجة من النضج وقدر من الصدق ، يؤهلانها لامتلاك النظرة الاستراتيجية اللازمة للتغيير . لذلك فإن عمق ادراك الانسان لواقعه المرير مدعاة للقلق الموضوعي . ومثل هذا القلق اذا ما انتشر ، واصبح ظاهرة جماعية ، يشعر الفرد بموجبها انه مسؤول عن استمرار الوضع القائم ، ويقع على كاهله جزء من مسؤولية العمل على التصدي للاسباب التي أوجدته ، دفاعاً عن ذاته وكرامته ، ومستقبل اطفاله ، قبل ان يكون دفاعاً عن الآخرين . عندها

فقط يلتفت الانسان ليخلق من ضعفه قوة ، ويتجه تحت ضغط القلق الموضوعي والمعاناة الواعية للبحث عن القاسم المشترك بينه ، وبين بقية افراد المجتمع وجماعاته . وهنا يتجاوز الانسان العمل الفردي المحدود الامكانيات والاثر ، ويتجه الى العمل من خلال المؤسسات ضماناً لفاعلية دوره واستمرار انجازات جهده وثمرات عطائه .

٦ ـ الادراك المؤسسي لضرورات التغيير

يمثل الايمان بالعمل من خلال المؤسسات منعطفاً حاسماً في مسيرة اي مجتمع متخلف ، فمن خلال وعي افراد المجتمع واتضاح رؤيتهم للتحديات التي يمر بها مجتمعهم ، ومع بلوغ ظاهرة القلق الموضوعي درجة من الانتشار بين افراد ذلك المجتمع ، يدرك الافراد عجزهم كأفراد عن الوقوف امام التحديات التي تهدد وجودهم الحيوي . وهنا تصبح مسألة تكاتف الجهود ، وتكثيفها من خلال العمل في اطار المؤسسات مخرجاً عقلانياً لانفكاك مجتمعهم من براثن التخلف . فبواسطة المؤسسات وعن طريقها يمكن ان تنتظم جهود المجتمع وتدوم قدرته وتتراكم انجازاته وتتزايد قوته على حماية هذه الانجازات ، ويمكنه عن طريق المؤسسات ايضاً أن يبلور نظرته للحياة ، ومنهجه في التفكير واسلوبه في العمل ، وأن يكوِّن ارادته المجتمعية اللازمة لبدء عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة وتأكيد استمرارها . ان العمل من خلال المؤسسات وبواسطتها يمثل ـ بحق ـ الرد الحضاري لاي مجتمع يتطلع للتحرر من براثن التخلف وربقة التبعية . فعندما توجد المؤسسات المسؤولة، وعندما يتحول عبء تحمل متطلبات التغيير من الافراد بصفتهم الفردية الى مؤسسات فكر وعمل ، يبلغ المجتمع المعني درجة الادراك المؤسسي لضرورات التغيير المنشود .

ومما هو جدير بالملاحظة أن كثيراً من المؤسسات التي تبرز في مراحل الوعي المبكر قد لا يتوفر لها من مقومات الفاعلية والاستمرار ما يمكنها من البقاء . كما ان بعضاً منها قد لا يستطيع ـ بحكم الظروف التي نشأ ضمن معطياتها ـ أن يؤدي رسالته المفترضة ، وبالتالي فإنه يبقى شكلاً دون موضوع . هذا فضلاً عما تؤدي اليه المقاومة المضادة من تشويه للمؤسسات وانحراف في مسيرتها ، فضلاً عن القضاء على الواعد منها . ولعل هذه الحقيقة المستمدة من الخبرة والتجربة تطرح مسألة اهمية وجود بنية اساسية يرتكز عليها العمل المؤسسي ، وينطلق ضمن الافق والامكانيات التي يتيحها وجوده .

والبنية الاساسية اللازمة لوجود بناء مؤسسي سليم ، تتمثل في تحقق امرين جوهريين في المجتمع المعني . اولهما : القدرة الجماعية اللازمة لحماية كرامة الانسان وحقوقه الاساسية . وثانيهما : القدرة الجماعية على بلورة منطلقات فكرية اصيلة تنير مسيرة المجتمع . ان وجود هاتين القدرتين في اي مجتمع يعد شرطاً اولياً لاطلاق امكانيات

المجتمع وتوجيهها، وادارة الصراع فيه تمهيداً لخلق البناء المؤسسي القادر على نقل المجتمع الى وضع يستطيع بواسطته النضال في سبيل ما وصفه المفكر العربي قسطنطين زريق بـ « المجتمع القادر : القادر على حماية كيانه ، وكفالة الكرامة لأفراده ، وجماعاته ، وعلى الابداع في مسالك التقدم والرقي الانسانيين »[١٠] ، ويبقى التحدي في رأي الاستاذ زريق بـ « كيف نخلق الانسان والمجتمع المتمتعين بالقدرة الذاتية والمهيأين بالتالي لحياة هذا الزمان وللحياة الاشد عسراً في المستقبل القريب والبعيد ؟ »[١١] . وفي اعتقادي أن القدرة الذاتية التي يتوجب تحقيقها ، تتطلب وجود بناء مؤسسي سليم ، يرتكز على بنية اساسية صلبة ، توضح له الاتجاه وتدرأ عنه الارزاء وتساعده على استقطاب الجهود وتكاتفها ، وتتيح له الحد الادنى المتصاعد من القدرة على ادارة الصراع من منطلق حضاري يكفل كرامة الانسان ويسعى لتأكيد حقوقه ، بعيداً عن روح الادعاء والتعصب الاعمى في القول والبطش والهمجية في العمل . إن وجود هذه القدرات التي تمثل ـ بحق ـ ضمير المجتمع وعقله المفكر تشكل البنية الاساسية التي لا بد من وجودها من اجل خلق امكانية العمل المؤسسي ، وانطلاقه من اسس سليمة .

أ ـ حماية كرامة الانسان وحقوقه الاساسية

إن وجود ضمير في المجتمع ، يحرص على تأكيد كرامة الانسان وحقوقه الاساسية ، يتطلب وجود ادراك جماعي لأهمية ذلك ، ويحتاج الى وجود هيئات أهلية يحترمها الجميع ويثق في مصداقيتها ، بعيدة عن المهاترات ومحصنة من الاحتواء ، وظيفتها الدفاع عن الانسان في المجتمع ، وعن كرامته وعرضه وحقوقه التي تؤكدها الشرائع السماوية والقوانين الانسانية . إن قدرة المجتمع على الدفاع عن كرامة الفرد فيه ، ومن ثم تأمينه لحقوق هذا الفرد المعترف بها تمثل حجر الاساس ونقطة المنطلق في رقيه الحضاري . فمن دون وجود هذه القدرة وفي غياب امكانية الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه ، تستباح الحرمات وتنتهك الاعراض ويقهر الانسان ، وتمسخ شخصيته . ويصبح مطلب التغيير المنشود حلماً من أحلام اليقظة ومطلباً غير واقعي وغير منطقي ، حيث تملك السلطة المطلقة وسائل القمع ووسائل الاعلام ، دون أن يضبطها ضمير جماعي حي . فكل فرد يتصدّى لقول الحق يصبح في نظر المجتمع اما مثالياً أحمق ، وإما مخرباً وعدواً لدوداً . ان أكبر ما يقف في سبيل التضحية من اجل عزة الوطن ورقي المجتمع ، لا يتمثل في صعوبة التضحية ومشقتها فحسب ، وانما في انكار المجتمع للتضحية نفسها . إن الطلب الجماعي للبطل يخلق البطل ، لذلك فإنه ليس كثيراً في مجتمع يطلب التغيير أن يمكن نفسه

---

(١٠) قسطنطين زريق ، « تعقيب على ورقة احمد صدقي الدجاني ، » رقة قدّمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٥٠٠ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٥٠٠ .

من الاحساس بالجهود والتضحيات التي تبذل من اجله ، والصعوبات التي تقف في طريق من يتصدون لصنع مستقبله تمهيداً لحماية هذه الجهود ورعايتها .

إن نمو قدرة الجماعة في الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه تمثل الضمانة الاساسية ، التي تسمح بايجاد بوادر امكانية ادارة الصراع في المجتمع من منطلق حضاري ، يعتبر بحق الآخرين في الدفاع عن مصالحهم المشروعة والتعبير عن آرائهم . كما أن نمو هذه القدرة يوجد أولى متطلبات انتماء الانسان الى مجتمعه ، والتي تتيح لذلك المجتمع حق مطالبته للفرد بالعمل من أجل رفعته .

لهذا كله فإن قدرة أي مجتمع على فرز عدد متزايد من الاعلام والشخصيات الصادقة في القول والعمل غير الساعية للسلطة في الوقت نفسه ، للقيام بهذه المهمة التاريخية المتمثلة في الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه ، يمكن اعتبارها ـ بحق ـ النقلة النوعية التي تمثل صحوة الضمير الجماعي وسعيه لضبط الصراع في المجتمع بموجب مبادىء اخلاقية انسانية ، وأهداف وطنية يكون الانحراف عنها أمراً لا يمكن أن يمر دون أن تشعر بوطأته الأمة ككل ، تمكيناً لها من تدارك الأمر في الوقت المناسب .

ب ـ بلورة منطلقات فكرية أصيلة

تحتاج سلامة البناء المؤسسي ايضاً الى وجود قدرة جماعية متجددة يمكنها بلورة فكر ناضج ، تستقيم بموجب معطياته نظرة المجتمع للحياة ، وتتأصل فلسفته من اجل مواجهة متطلبات الظروف المتغيرة . ان المجتمع الذي لا يستطيع ان يؤلف بين افراده وقطاعاته بمنطلقات فكرية مقبولة لديهم ، لا يستطيع ان يوجه جهودهم ، ولا أن يوظفها من اجل تطوره الحضاري المنشود . ومسألة بلورة فكر اصيل لاي مجتمع تتطلب قبول منهج عقلاني ، ووجود بيئة مشجعة على تكونه وتجدده بتجدد الظروف التي يواجهها المجتمع والتحديات التي تقف في وجه مسيرته . لذلك كله لا بد لمؤسسات المجتمع من فكر تستنير به في عملها ، ولا بد لعملية التأصيل الفكري من مؤسسات تحتضنها وترعاها ، وتتيح المجال الحر للنضج الفكري في جميع المجالات . وهذه المؤسسات يتم بين جنباتها بلورة الفكر واستيعابه وتمثله في مواجهة مشكلات المجتمع .

إن العمل على ايجاد المؤسسات القادرة على الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه الاساسية ، وكذلك العمل على ايجاد المؤسسات القادرة على بلورة منطلقات فكرية تنير الطريق لمسيرة المجتمع وعمل مؤسساته الاخرى يعتبران معاً بحق قاعدة البناء المؤسسي السليم اللازم لحمل اعباء النقلة النوعية ، التي لا بد من أن يبلغها المجتمع ، لتجاوز ازمته ، وبداية عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة باعتبارها عملية حضارية .

وإذا تأملنا مسيرة المجتمع العربي ككل ، ومسيرة كل مجتمع محلي فيه ، فإننا يمكن أن نرصد غياب المؤسسات القادرة على الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه الاساسية من ناحية ، كما يمكن أن نلاحظ غياب المؤسسات القادرة على بلورة فكر اصيل ، وايجاد نظرة تنير مسيرة الطريق من ناحية اخرى . وفي اعتقادي ان مثل هذا الغياب يعتبر من اهم المعضلات التي منعت قيام بناء مؤسسي سليم ، قادر على بلورة ارادة اجتماعية ، تنتشل المجتمع من ازمته الحضارية التي طال امدها . هذا وعلى الرغم من المحاولات الجادة والجهود المضنية، والتضحيات الجسيمة ، التي بذلت منذ أن بدأ احتكاك الوطن العربي بالحضارة الغربية المعاصرة .

فعلى الرغم من كثرة المؤسسات في البلاد العربية ـ في مجال الفكر والعمل ـ وعلى الرغم من تعدد الثورات والانتفاضات والانقلابات ، اضافة الى النكسات والنكبات لم يستطع المجتمع العربي ولا اي مجتمع قطري بعد ، ان يستوعب التغييرات التي احدثها احتكاك العرب بالغرب ، وان يبني المؤسسات المتمكنة من صياغة مبادىء وترسيخ اسس واقعية فعالة من اجل التجديد الحضاري المطلوب . لقد اصبح العمل العربي ـ الشعبي منه والرسمي ـ نتيجة لشراسة المواجهة الخارجية من ناحية ، ونتيجة لضعف المنطلقات الحضارية لهذا النضال من ناحية اخرى ، عملية مرتدة على الوطن العربي وعلى كل قطر من اقطاره ، فما زال الحق العربي مهاناً ، والجهد العربي مهدوراً ، والثروة العربية مستباحة ، والانسان العربي لا يتوفر له الحد الادنى من الكرامة ، ولا يتاح له حتى النزر اليسير من حقوقه الانسانية. وفوق ذلك اصبح تمزق المجتمع ـ نتيجة للتشقق الرأسي والانشراخ الافقي ـ احد الاسلحة الفتاكة المتاحة لاعداء المجتمع العربي وكل مجتمع قطري فيه .

ان الوضع العربي الراهن يمثل ظاهرة يصعب فهمها على الكثيرين . فالمجتمع العربي مليء بالحيوية والحركة ، غير مقل في تضحياته ولا في مبادرات افراده « شاغل الدنيا ومتعب الناس » ، غني بالافكار الفردية والامكانيات والمقومات المطلوبة لنهضة حضارية غير مسبوقة ، ومع وجود كل ذلك لا يوجد ضمير عربي او فكر عربي او عمل عربي فعال ، يمكن الرجوع اليه او الاحتماء به من اجل تحقيق الخلاص او حتى تلافي النكسات . فما سبب هذا الحرث في البحر ومن المسؤول عن هذا الوضع العبثي ؟ ان السبب ـ في رأيي المتواضع ـ يكمن اول ما يكمن في غياب الادراك المؤسسي لضرورات التغيير على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى كل قطر فيه .

فمن دون بناء مؤسسي راسخ المقومات ، قادر على توجيه الجهود ، متمكن من ادارة الصراع في المجتمع ، يقوم في غايته ووسيلته على الانسان ويمتلك النظرة المجتمعية المنطلقة من فكر اصيل ، لن يستطيع المجتمع التحرك الى الامام . ومن دون ادراك مؤسسي يصون

كرامة الانسان ويدافع عن حقوقه وينير السبيل له ويراكم انجازات مسيرته ، لا يمكن تعبئة الطاقات الخيرة في المجتمع وتوجهها بالثقل والاستمرارية والتصميم اللازم لتمكينها من الوقوف امام القوى الداخلية والخارجية المعادية للتغيير الضروري .

٧ ـ الارادة المجتمعية للتنمية

(ارادة اجتماعية ـ طلب مجتمعي فعال ـ ارادة سياسية)

إن الادراك المؤسسي لضرورات التغيير في اي مجتمع يمثل القدرة الحاسمة لذلك المجتمع من اجل بلورة ارادة مجتمعية للتنمية الشاملة ، والتطور الحضاري . فبلورة مثل هذه الارادة تحتاج الى وجود فلسفة ، تساعد الافراد والجماعات على مقاربة نظرتهم للحياة ، كما تسمح بايجاد فكر يستنير بهديه العمل في المجتمع . وتحتاج هذه الارادة ايضاً الى العمل الايجابي المنتظم الذي يراكم الانجازات ويحمي المكتسبات ، ويطلق الطاقات الخلاقة ضمن مناخ يصون كرامة الانسان ويدافع عن حقوقه ويتيح المجال لامكانية ادارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره . والوجود السليم لبناء مؤسسي معبر عن ادراك الافراد والجماعات لضرورات التغيير واهمية امتلاك وسائله ، هو القادر على بلورة الارادة المجتمعية .

ويتمثل جوهر الارادة المجتمعية في الارادة الاجتماعية لافراد المجتمع وجماعاته ، كما تنبع مصادر قوتها من الطلب المجتمعي الفعال لضرورات التغيير الصادر من مؤسسات المجتمع . فوجود الطلب المجتمعي الفعال يعني استعداد المجتمع وقدرته على دفع الثمن المطلوب لعملية التطور الحضاري . وتتجه قوة الطلب المجتمعي الفعال الى التركيز على تطوير او فرز الارادة السياسية الملتزمة بمتطلبات التغيير . وغني عن البيان ان الطلب المجتمعي الفعال يجب ان يستمر في الوجود ، معبراً عن استمرار الارادة الاجتماعية ، وان يتجدد بتجدد الظروف والتحديات التي تواجه المجتمع .

إن الارادة الاجتماعية بحكم كونها محصلة لوعي افراد المجتمع وقلقهم الموضوعي ، وتعبيراً عن ادراكهم لضرورات التغيير من خلال المؤسسات ، يحتاج استمرارها الى استمرار وجود هذه العناصر متجددة . ان قوة الارادة الاجتماعية تنبع من قوة العناصر المكونة لها ، وبالتالي فإن قدرتها على ضبط القيادة السياسية وترشيد سلوكها وايقاف اي محاولة من قبلها قد تستهدف تشويه الوعي واضعاف الطلب المجتمعي ، يتوقف على استمرار حيوية تلك العناصر المكونة للارادة الاجتماعية . واستمرار قوة العناصر يتطلب ـ ضمن ما يتطلب ـ ان يكون البناء المؤسسي الذي ترتكز عليه الارادة الاجتماعية بناءً مستقلاً عن السلطة السياسية ، معبراً عن المصالح المشروعة للافراد والجماعات ، مؤمناً

بأهمية ادارة الصراع في المجتمع ، وقادراً على توظيفه من اجل عملية التطور الحضاري المنشود .

ويمكن ان نستدل على وجود الارادة الاجتماعية للتنمية الشاملة في اي مجتمع بوجود اربعة مقومات متداخلة ومتكاملة ، بحيث ان وجود اي منها يعضد وجود الآخر ويدعمه ، وهذه المقومات هي :

- تسليم مجتمعي بضرورة المشاركة بكل ابعادها .
- اقتناع مجتمعي بعقلية المنهج .
- وضوح نسبي للرؤية الجماعية .
- التزام باجتماعية الهدف .

عندما يصبح العقل الجماعي مقتنعاً بالحد الادنى من هذه المقومات الجوهرية ، ويصبح الضمير الجماعي ملتزماً بادائها ، تتبلور الارادة الاجتماعية ، ويبلغ الطلب المجتمعي درجة الفاعلية اللازمة لضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها . وتجنباً للاطالة فإنني لن اتناول هذه المقومات بالشرح والايضاح ، مكتفياً بالاشارة الى ان وجود هذه المقومات بشكل اصيل في ضمير وعقل وسلوك القوى المؤثرة في مسيرة المجتمع وعلى امتداد الارضية الجماهيرية المدعمة لتلك القوى ، امر جوهري وحاسم . . وما لم يكن القول والعمل وفقاً لهذه المقومات في المجتمع هو القاعدة ، وما لم تكن ممارسة العمل بموجبها منطلقة من اقتناع والتزام استراتيجيين فإن استمرار هذه المقومات يتعرض للخطر . وكل انحراف عنها في عمل مؤسسات المجتمع المؤثرة يؤدي الى اصابة الارادة الاجتماعية للتنمية في الصميم . مما يجعل المسيرة الحضارية تتعثر إن عاجلاً ام آجلاً .

إن تبلور ارادة اجتماعية للتنمية الشاملة قادرة على صياغة طلب مجتمعي فعال يتمكن من تطوير الارادة السياسية او افرازها ، يمثل منطلق عملية التنمية وبدايتها الحقة . وما لم تكن الارادة السياسية وليدة ارادة جماعية ، وما لم تكن قادرة على ضبط ممارستها وترشيد سلوكها، فإن القيادةالسياسية لا بد من أن تكون تابعة لارادة او ارادات اخرى . قد تكون هذه ارادة فئة في المجتمع او طبقة او طائفة او غير ذلك من التقسيمات الرأسية والافقية في المجتمع ، وقد تكون تابعة لارادة سياسية خارجية صديقة او عدوة .

إن القيادة السياسية في اي مجتمع تستجيب للضغوط ، حيث ان السياسة ليست « الا فن الممكن » وعندما لا تملك الارادة الاجتماعية امكانيات الضغط ولا تستحوذ على وسائله ، تزيد امكانية الضغط من الارادات الداخلية والخارجية الاخرى ، مؤدية الى تأرجح الارادة السياسية ، ومع تأرجحها يزيد سعيها من اجل ضبط المجتمع ، وتهميش ادوار افراده وجماعاته وتحويله الى تابع لها ، بدلاً من أن تكون معبرة عن ارادته الخلاقة

وضميره الحي . ولعل هذه العلاقة الديناميكية الحاسمة ، والتوازن الحساس بين الارادة الاجتماعية والارادة السياسية ، هي معضلة التطور الحضاري المنشود الذي لا يمكن أن يبدأ ويستمر عطاؤ ه الا عندما يصبح في قدرة الارادة الاجتماعية توجيه الارادة السياسية ، بدلاً من أن تسيطر الثانية على المجتمع . ويتطلب توجيه الارادة السياسية هذا اول ما يتطلب قدرة المجتمع على ادارة الصراع فيه من منطلق حضاري ، يقبل مبدأ المشاركة في السلطة السياسية[١٢] وصولاً الى اقرار مبدأ تداول القيادات الفعالة في المجتمع ، حتى وان كانت السلطة السياسية مستمرة في الوجود .

ولعله من المفيد هنا التأكيد على ان الارادة السياسية التي يتوجب ايجادها لا تعني بالضرورة تغييراً في القيادة السياسية القائمة ، وانما قد يكون من الافضل ـ ان كان ذلك ممكناً ـ ايجادها عن طريق تطوير فكر تلك القيادة القائمة ، لتكون ارادتها اكثر تعبيراً عن الارادة الاجتماعية . فليس المهم تغيير الحكام ، وانما تغيير الفكر السياسي للحكام ليكونوا اكثر تعبيراً عن تطلعات المجتمع .

وفي اعتقادي انه اذا ملكت الارادة الاجتماعية الحد الادنى من القدرة على ترشيد سلوك القيادة السياسية وضبط ممارساتها ، واصبحت القيادة السياسية تستمد شرعيتها من التزامها بعملية التنمية المتمثلة في التزامها باجتماعية الهدف ، وتسليمها بضرورة المشاركة بكل ابعادها ، فإن بداية عملية التنمية تصبح امراً ممكناً ، ومسألة ذات طبيعة فنية (انظر الشكل رقم (١)) .

ثالثاً : عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

تبدأ عملية التنمية الشاملة عندما تتبلور ارادة مجتمعية للتنمية . وتتمثل هذه الارادة المجتمعية في وجود ارادة اجتماعية قادرة على تعبئة طلب مجتمعي فعال ، يؤدي الى ايجاد الارادة السياسية الملتزمة بعملية التنمية .

فإذا ما تحقق ـ عبر مسيرة المجتمع ـ الحد الادنى من الارادة المجتمعية هذه ، فإن اهم مرتكز من مرتكزات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة يكون قد تحقق . وبعد ذلك يصبح ايجاد المرتكزات الاخرى مشكلات ذات طبيعة فنية ، يمكن حلها بالعمل الجاد والمثابرة بعد تمكن المجتمع من التغلب على معضلة التنمية المتمثلة في ارادة التنمية ، وهذه

---

(١٢) المشاركة السياسية لا تعني بالضرورة تطبيق نموذج الديمقراطية الغربية ، انظر : محمد غانم الرميحي ، « المشاركة والتنمية ، » محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ٥ ايار / مايو ١٩٨٢ ، واسماعيل صبري عبدالله ، ملف المستقبلات العربية ، العدد ٢ (١٩٨١) .

المرتكزات الاخرى تتمثل في التالي : ١ ـ **ادارة التنمية** ؛ ٢ ـ **آلية التنمية** ؛ ٣ ـ **التحولات الهيكلية في البناء الاجتماعي والتقني والمادي للقاعدة الاجتماعية** ؛ ٤ ـ **التنمية المدعمة ذاتياً** . (انظر الشكل رقم (٢)).

وسأتناول فيما يلي ـ بايجاز ـ هذه الحلقات المتصلة ، والمتبادلة التفاعل في عملية التنمية الهادفة لخلق القاعدة الانتاجية المدعمة ذاتياً ، وادامتها من اجل خدمة غايات التطور الحضاري للمجتمع .

١ ـ ادارة التنمية

ادارة التنمية هي ادارة التغيير النوعي المتجدد والهادف الى تحقيق غايات المجتمع عبر تحولات هيكلية اجتماعية سياسية ـ اقتصادية ـ تقنية . لذلك فإنها ادارة ابداعية خلاقة ، يجب ان تتوفر فيها القدرات اللازمة لمواجهة تحديات التخلف ، وتتوفر لها الرؤية المتمكنة من تغيير الظروف التي عملت على تكريسه ، كما يجب ان تكون قادرة على تعبئة موارد المجتمع ، وتوظيفها بكفاءة متزايدة ، وبشكل استراتيجي ضمن اولويات التغير المنشود .

وادارة التنمية ـ بهذا المعنى ـ هي ادارة شمولية استراتيجية مستقبلية ، مناط بها صياغة الاهداف ، وتعبئة الامكانيات ، واطلاق الطاقات ، وتهيئة البيئة اللازمة لخلق آلية التغيير المنتظم . لذلك فإن ادارة التنمية ليست وحدة ادارية مستقلة ، وانما هي المحصلة النهائية للترابط العضوي ، والتوجه التنموي لجميع قطاعات الادارة في المجتمع . وهي تتضمن بالضرورة الادارة السياسية الى جانب الادارة العامة ، وادارة المشروعات في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني . فإدارة التنمية توجه واسلوب في الاداء الاداري يتم استلهام فلسفته واتباعها في كل القطاعات الادارية في المجتمع . ويعرف د. **اسامة عبد الرحمن** ادارة التنمية بأنها « الادارة التي تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج ، كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية تتوفر لديها الارادة التنموية . . والنظرة البعيدة الثاقبة . . والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات ، والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع . . والقدرة على تحريكه . . وتطوير رأسماله البشري والمادي . . واستثماره الاستثمار الأمثل الذي يحقق المستوى الحضاري المتطور ذاتياً في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بما يضمن سعادة الجيل والاجيال القادمة »(١٣) .

ويجب ان تتميز ادارة التنمية بعدد من القدرات ، وتقوم بعدد من الوظائف الرائدة والمبدعة حتى يتسنى للمجتمع بواسطتها ايجاد وادامة آلية تتحرك بموجبها جهوده ، وتنمو

---

(١٣) عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، ص ٣١ .

شكل رقم (٢)

مرتكزات عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

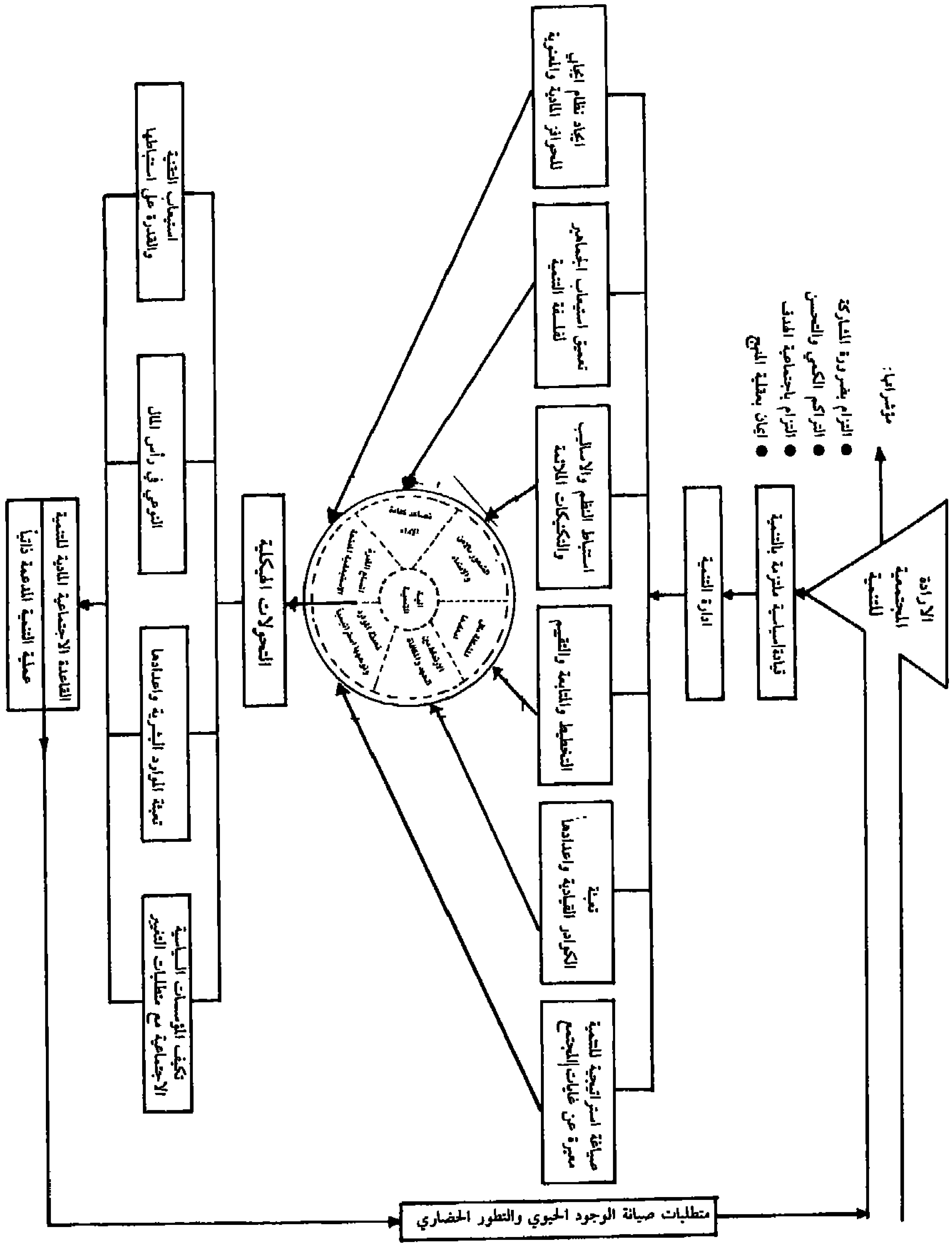

قدراته ، وتطلق طاقاته باتجاه احداث التحولات الهيكلية ، وايجاد البناء الاجتماعي والتقني والمادي اللازم لتدعيم عملية التنمية ذاتياً وادامتها[١٤] .

وتتمثل هذه الوظائف المركزية - باختصار شديد في : ١ - تعبئة الكوادر القيادية اللازمة لعملية التنمية واعدادها وحفزها ؛ ٢ - صياغة استراتيجية طويلة المدى للتنمية تعبر عن غايات التطور الحضاري ، كما يحددها الاختيار الحر الملتزم للافراد والجماعات في المجتمع المعني ؛ ٣ - القيام بمهمات التخطيط والمتابعة والتقويم على المستوى الكلي والمستوى القطاعي ؛ ٤ - تنمية القدرة المجتمعية على استيعاب المعرفة ، والقيام باستنباط النظم والاساليب والتقنيات الملائمة لمؤسسات المجتمع ، والنشاطات القائمة فيه ؛ ٥ - خلق الحالة الذهنية لدى الجماهير من اجل استيعاب فلسفة التنمية الشاملة ، وذلك من خلال الاعلام المسؤول والتعليم المبدع الخلاق[١٥] ؛ ٦ - ايجاد نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية في المجتمع ، قادر على توجيه الجهود بمقتضى متطلبات التنمية ، ودفع الافراد الى تحسين مهاراتهم ورفع معدلات أدائهم .

٢ - آلية التنمية

تمثل آلية التنمية او ميكانزم التغيير المنتظم محصلة السلوكية المجتمعية الناتجة عن حركة الافراد والمنشآت في المجتمع ، نتيجة لوجود عدد من التوجهات والمنطلقات والحوافز المتمكنة من خلق تلقائية العمل في المجتمع تحقيقاً لاستراتيجية التنمية . ويقاس نجاح ادارة التنمية في اداء مهمتها ، بمدى تمكنها من ايجاد واستمرار توجيهها للتلقائية المجتمعية اللازمة من اجل تأكيد الارتباط بين المكافأة والجهد ، وتحقيق تزايد في تعبئة الموارد ، واتساع في القدرة الاستيعابية المنتجة ، وتصاعد في كفاءة الاداء ، واستخدام امثل للموارد المتاحة وتوجيهها استراتيجياً، هذا فضلاً عن توفيرها للمتطلبات السياسية والقانونية التي تصون كرامة الانسان ، وتؤكد أمنه ، ومتطلبات انتمائه .

ومما لا شك فيه أن سلامة آلية التنمية وفاعليتها تتوقفان على سلامة المبادىء التي صممت بموجبها . ولذلك فإن تصميم آلية التنمية من منطلق الالتزام باجتماعية الهدف وضرورة المشاركة ، هو التعبير الحقيقي عن صدق توجهات ادارة التنمية . كما ان استمرار

---

(١٤) فضل الله علي فضل الله ، « ادارة التنمية ، منظور جديد لمفهوم التحديث ،» صوت الخليج (الشارقة) ، (١٩٨١) ، ص٢٧ .

(١٥) علي محمد فخرو ، « هموم خليجية : الانسان والتنمية ،» العربي ، العدد ٢٨٦ (ايلول /سبتمبر ١٩٨٢)، (محاضرة القيت ضمن مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ٢٤ ايار / مايو ١٩٨٢) .

هذه الآلية في ادائها الكفء هو تعبير عن بعد نظر ادارة التنمية ، وقوة استمرار الارادة المجتمعية ، وتصميم القيادة السياسية المنبثقة عنها .

٣ ـ التحولات الهيكلية

ووظيفة آلية التنمية تتمثل في ايجاد البناء الاجتماعي والمادي والتقني اللازم لخلق القاعدة الانتاجية المدعمة ذاتياً والقادرة على الاستمرار ، وتحقيق غايات المجتمع وتطوره الحضاري . وهذا البناء يتم تشييده عبر تحولات هيكلية ، تغير ملامح المجتمع المتخلف ، وتوجد القدرات اللازمة لاستمرار عملية التنمية المدعمة ذاتياً . وتتمثل هذه القدرات في التحولات التالية : تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري ؛ تنمية الموارد البشرية ؛ استيعاب التقنية والقدرة على تطويعها واستنباطها ؛ تحقيق التراكم الرأسمالي .

أ ـ تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري

إن كفاءة التنظيم الاجتماعي للانتاج تعتمد على سلامة البناء السياسي والاجتماعي الذي يتم الانتاج ضمن اطاره . لذلك فإن التكيف المستمر للمؤسسات السياسية والاجتماعية لا بد من أن يكون امراً متصلاً ، يتجدد بتجدد الظروف المتغيرة . ان البناء الاجتماعي ـ السياسي يمثل الاطار الذي تتم عملية التحولات الهيكلية ضمن محدداته ، ويحدث التغيير ضمن الهامش الذي يتجه للجهود التنموية . لذلك فإنه ما لم تتكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وما لم تستجب لمقتضيات تحقيق الغايات المجتمعية المعبرة عن غايات التطور الحضاري فإنها تصبح محدداً لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية . ومثل هذا الجمود ، إما أن يؤدي الى تمزق الاطار الاجتماعي ـ السياسي تحت ضغط ضرورات التغيير ، أو يصبح معوقاً لعملية التنمية الشاملة . وهذا البعد الاجتماعي ـ السياسي للقاعدة الانتاجية اللازمة لعملية التنمية ، هو ما يميز القاعدة الانتاجية للتنمية عن مثيلاتها في المجتمعات المتخلفة ، والمجتمعات التي يتحقق فيها نمو اقتصادي مجرد . ان المقومات السياسية والاجتماعية للقاعدة الانتاجية اللازمة لعملية التنمية هي الضمانة لاستمرار عملية التنمية وتجددها ، دون ان يقف « التابو » السياسي والاجتماعي عقبة كأداء امام مسيرتها واحتمالاً مرجحاً لانتكاساتها . ولعل المحددات غير العقلانية التي عاقت عملية تكييف المؤسسات السياسية والاجتماعية في الكثير من الحضارات والتجارب التنموية القديمة والحديثة ، هي التفسير المقبول لسقوط تلك التجارب . كما ان جمود المؤسسات السياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم المعاصرة يمكن اعتباره ـ بحق ـ اكبر تحد يواجه مسيرة هذه الدول ، سواء أكان ذلك بالنسبة للدول

التي تحقق فيها قدر من النمو الاقتصادي او حتى قدر من التنمية ضمن تغيير اجتماعي - سياسي فجائي ، لم تهيأ له فيها بعد امكانيات التطور المتجدد .

ب - تعبئة الموارد البشرية واعدادها

إن المجتمع الذي لا يستطيع أن ينمّي موارده البشرية ، لن يستطيع أن ينمّي أي شيء آخر فيه بصورة ايجابية ، وتعبئة الموارد البشرية تتطلب تخلصاً من البطالة بكامل مظاهرها . ولعلّ من أهمها بالنسبة للمجتمع العربي حالة البطالة المفروضة اجتماعياً على المرأة نتيجة لتحديد مجالات عملها . هذا اضافة الى النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة كإنسان فقد حقه في تقرير مصيره وتحديد اختياراته . إن الوضع غير الانساني للمرأة في المجتمع العربي أصبح معوقاً لامكانية عطائها ، وحاجزاً أمام تطور العقلية العربية - لدى الرجل والمرأة - وموقفهما من الانسان والحياة . وهذا كله هدر لامكانيات المجتمع ، وعائق أمام تعبئة موارده البشرية . يلي وضع المرأة ظاهرة البطالة المرفهة في المجتمع ، حيث يوجد أناس قادرون على العمل ، ولكن سهولة حصولهم على متطلبات الحياة لا تبقي لديهم حافزاً كافياً للبحث عن عمل أو القيام به . وظاهرة البطالة المرفهة ، فوق كونها هدراً فهي اساءة لقيمة العمل في حد ذاته . ثم يأتي البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي ليشكلا وضعاً تهدر بموجبه اغلب الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع العربي. وفوق هذا كله ، تشكل البطالة الظاهرة هدراً في امكانية اي مجتمع لا يخلق في الوقت المناسب فرص العمل لافراده . لذلك كله فإن تعبئة الموارد البشرية والقضاء على البطالة بجميع اشكالها، يوفران المنطلق لعملية تنمية الموارد البشرية .

يضاف الى التعبئة مهمة اعداد الموارد البشرية . وهذا الاعداد يتم عن طريق كل من التربية والتعليم ، والتدريب والتطوير المستمر . يمثل التربية والتعليم الاستراتيجية طويلة المدى في تنمية الموارد البشرية، والتعليم الذي يتطلبه اعداد انسان التنمية ، هو تعليم نوعي يستهدف اعداد الانسان القادر على الخلق والابداع والمستعد للمبادرة والتصدي للظروف المستجدة ، نتيجة للتحولات المحلية والتغييرات العالمية المحيطة، انسان واقعي منتبه ومدرك لما يدور حوله « يشم التغييرات قبل ان تصير اعصاراً »(١٦) . ويمثل التدريب الاستراتيجية قصيرة المدى التي يتم بمقتضاها ايجاد المهارات اللازمة لاداء الفرد . ويمكن أن يعول على نظام التدريب في بداية عملية التنمية ، لتصحيح اخطاء نظام التعليم عن طريق اعادة تدريب المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة للقيام بالمهمات الجديدة التي اوجدتها عملية التنمية(١٧) .

---

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) محمد عبد الرحمن الطويل ، « نحو ايجاد قيادات ادارية محلية ، »(محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ١٠ اذار / مارس ١٩٨٢) .

واخيراً وليس آخراً فإن نظام التطوير المستمر ـ من وقت الالتحاق بالعمل وحتى وقت التقاعد ـ يمثل الضمانة التي بموجبها يستمر المام الفرد بكل المتغيرات في مجال مهنته ، والظروف المحيطة بعمله اغناءً لخبرته وتعميقاً لمعطيات تجربته وسعياً لاداء مبدع كفء .

ومن اجل تنمية القوى العاملة ورفع معدلات ادائها ، فإنه لا بد من وجود اسلوب لتخطيط احتياجات القوى العاملة . ولا بد ايضاً من أن يطبق اسلوب متقدم في ادارتها ، ينطلق من ضرورة جذب القوى العاملة وحفزها واعدادها والاحتفاظ بها الى جانب ما سبق كله ، فإن تنمية الموارد البشرية تتطلب ضرورة وجود امكانية المشاركة . فحق المشاركة ـ كما سبق أن كررنا ـ هو الضمان لوجود شعور الانتماء لدى الافراد والجماعات . فالانسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها من الضروري ان يشارك في تحديد اهدافها وضبط مسيرتها ، مثلما هو من واجبه المشاركة في اداء واجباتها وتحمل اعبائها .

ج ـ استيعاب التقنية والقدرة على استنباطها

تعد التقنية بما فيها المعرفة الادارية ، مصدراً متاحاً غير محدود الامكانيات من أجل تزايد كفاءة استخدام الموارد . والتقنية ، بحكم كونها الوسيلة والنشاط الذي يسعى الانسان بواسطته الى تغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها ، لا بد من أن تستنبط حسب مقتضيات البيئة التي يتوجب تغييرها أو السيطرة عليها . فالاحساس بالمشكلة التي يراد التوجه لحلها ، والغايات المنشودة من تجاوزها ، يشكل صلب الفكر الذي ينطلق منه تبني تقنية دون أخرى ، وعليه يعتمد مدى ملاءمة التقنية المختارة للبيئة الاجتماعية المطلوب تطبيقها فيها . لذلك قيل ان التقنية غير محايدة ، ولذلك أيضاً فشلت محاولات نقل التقنية ، وأصبح السبيل الى اكتساب القدرة التقنية في مجتمع يحتاج وجود امكانية ذاتية لديه قادرة على معرفة متطلباته ، ومن ثم استيعاب وتطويع واستنباط التقنية الملائمة . واذا كان يجب ان لا يعني هذا القول ضرورة البداية من الصفر ، فالمعرفة الانسانية تراث مشترك لبني البشر ولا يتجاهل وجوده سوى الاحمق ، فإنه يجب الا يعني النقل الاعمى . لذلك فإن تنمية امكانيات تقنية ذاتية لاي مجتمع يكون بموجبها قادراً على حسن الاختيار ، ويتمكن من التطوير والاستنباط ،يمثل احد المقومات الاساسية لبناء القاعدة الانتاجية اللازمة للتنمية . وبناء هذه القدرة عملية طويلة وشاقة تحتاج ضمن ما تحتاج ثقة بالنفس ، الى جانب ضرورة وجود الكوادر والمؤسسات التقنية : من جامعات ومعاهد معنية بمشكلات المجتمع الى مراكز البحث العلمي ، ومنشأة الاشراف والاستشارات والتنظيم والتصميم والصيانة والتصنيع ، كل ذلك ضمن اطار استراتيجية طويلة المدى تستهدف بناء القدرات التقنية الذاتية في المجتمع المعني .

د ـ التراكم الكمي والتحسن النوعي لرأس المال

لقد شكّل وجود رأس المال او الوسائل المادية للانتاج الوسيلة التي انتقل بواسطتها الانسان من البدائية الى تكوين الحضارات . وما زال رأس المال ، على الرغم من تناقص اهميته بالنسبة للتنظيم الاجتماعي للانتاج والتقنية ، يمثل المقومات المهمة التي ترتكز عليها القاعدة الانتاجية للتنمية . ولذلك فإن تكوين رأس المال المجتمعي من وسائل الانتاج المادية المباشرة وغير المباشرة وتحسين نوعية هذه الوسائل ، يمثل احد التحديات التي تواجه المجتمعات المتخلفة والنامية على السواء . وتكوين رأس المال في بداية عملية التنمية يحتاج الى كثير من التضحيات ، فشد الاحزمة على البطون قد يكون ضرورة ، وتخصيص معدل مرتفع نسبياً من الناتج المحلي الجاري للاستثمار من اجل التكوين الرأسمالي ، يصبح نتيجة منطقية للسياسة الانمائية . ان حاجة المجتمع في بداية مسيرته التنموية الى ايجاد البنية التحتية ، اضافة الى ايجاد وحدات الانتاج العصرية : من مزارع ومصانع ومنشآت انتاج سلعي وخدمي اخرى تحتم توجيه معدلات مرتفعة من الاستثمار وتحسناً نوعياً في مخزونه ، وذلك من اجل خلق رصيد كافٍ من وسائل الانتاج المادية ، قادر على تصاعد امكانية المجتمع على انتاج احتياجاته الاساسية ، وخلق بناء مادي للانتاج قائم على اساس تكامل وحداته وتشابك نشاطاته بعيداً عن التبعية .

٤ ـ التنمية المدعمة ذاتياً

تمثل التنمية المدعمة ذاتياً الوضع الذي تصبح فيه القاعدة الانتاجية مرتكزة على مقومات ، ومؤسسات ومعطيات محلية متطورة ، ومتمكنة من استمرار التطور في المدى المنظور بموجب قدرات ذاتية متجددة . ويتحقق الوضع ويدوم بفضل استمرار وجود الارادة الاجتماعية ، والتزام القيادة السياسية وكفاءة ادارة التنمية وفاعليتها في خلق آلية التنمية من اجل تحقيق التحولات الهيكلية وبناء قاعدة واطلاق طاقة انتاجية بعيداً عن حالة الجمود والاعتماد الخطر ، ومتحررة من قيود التبعية .

وانطلاقاً من أهمية عملية التنمية الشاملة وضرورة استمرارها من اجل تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وتحقيق غايات تطوره الحضاري ، فإنه لا بد من وجود مؤشرات موضوعية لقياس كفاءة الأداء وفاعليتها . ووجود هذه المؤشرات مسألة جوهرية ، لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الاحوال . فمسألة تقويم الاداء المجتمعي من حيث مدى فاعليته في توفير وسائل التطور الحضاري وتحقيق غاياته ، وكذلك معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المجتمعية المتاحة له ، يمكن اعتبارها قضية مركزية من اجل معرفة اتجاهات المسار وامكانية المقارنة النسبية تاريخياً وجغرافياً . لذلك فإن ضرورة وجود مؤشرات موضوعية تعبر عن مدى تحقيق الانجازات مسألة لا يجوز الاختلاف حولها ،

ولكن تبقى المسألة التي لا بد من حسمها تتمثل في اختيار أفضل المؤشرات المتاحة عملياً لقياس عملية التنمية الشاملة . وهل يمكن ايجاد مؤشر واحد جامع مانع لقياس عملية التنمية .

ودون الدخول في التفاصيل الفنية المعقدة والمتغيرة لمؤشرات عملية التنمية ، فإنه يمكن في الوقت الحاضر اعتماد عدد من المؤشرات المتكاملة ، كل منها يقيس بعداً من أبعاد العملية . ومن بين هذه المؤشرات ، مؤشرات كلية : كمية ونوعية ، ومؤشرات جزئية : كمية ونوعية ، والى أن يتمكن الفكر التنموي من تجاوز أزمته الحالية ويصل في بحثه المضني الى مؤشر واحد يعبر ـ بموضوعية ـ عن مدى تحقق انجازات عملية التنمية ، فانه لا بد من اعتماد عدد من المؤشرات الموثوقة حسب مستوى المعرفة الانسانية في وقتنا الحاضر(١٨) .

ملاحـظة لا بـد منهـا

قد يبدو توصيف عملية التنمية ـ كما ورد في هذه الدراسة ـ امراً مبسطاً لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة لعملية التنمية، والمركبة لعناصرها ، والمتداخلة لبداياتها ، ولعل العذر المقبول لمثل هذا الامر ـ حيثما وجد في الافكار التي طرحتها هذه الدراسة ـ يرجع الى الالتزام بالايجاز ، والاهتمام بالتحليل المتجه لابراز اهمية العملية وربط علاقاتها الجوهرية والتعرف على مقوماتها الرئيسية . ولعله من الواجب هنـا التأكيـد على ديناميكية عملية التنمية ، وترابطها العضوي بالعمل الاجتماعي عبر مسيرته الطويلة .

إن عملية التنمية ترتبط بالتجربة والحصيلة المجتمعية ، وتتأثر بهما سواء ما تم منها قبل بدايتها او ما يتم عبر مسيرتها . ومما لا شك فيه ان مد العمل الاجتماعي وجزره ، وكمه وكيفه ، في الفترة التي تسبق بداية عملية التنمية ، هي المقدمات التي تبرز من ضمن معطياتها عملية التنمية ، وعلى سلامة هذه المقدمات وقوة دفعها يتوقف مستقبل التنمية . فكل قول او فعل ايجابي يقرب المجتمع من هدفه المنشود ويقوي بنيته ، وكل قول او فعل سلبي يقضي على امكانية وصول المجتمع او يرجئها ، وما بداية عملية التنمية سوى تعبير عن اكتمال الحد الادنى من متطلبات انتظامها .

وانطلاقاً من هذا التفاعل ، فإن التنمية تتطلب مقاربة نضالية تبدأ قبل التمكن من بداية عملية التنمية بوقت طويل . وهذه المقاربة تتطلب العمل المستمر الجاد من اجـل تقـويم السلوك الاجتماعي وقـدرات المجتمع وتـراكم انجازاتـه ، لـذلـك فـإن مجمـل

---

(١٨) Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index,* and Irma Adelman, Morris Adelman and Cynthia Taft, *Economic Crowth and Social Equity in Developing Countries* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973).

الانجازات الجزئية والقطاعية التي يكون المجتمع قد حققها في مرحلة التغييرات التلقائية غير المنتظمة او مراحل النمو ، تصبح رصيداً لامكانياته عند بداية المسيرة التنموية ، كما انها في الوقت نفسه الوسيلة التي تساعد في بناء مقوماتها وادراك بدايتها . فالعمل غير المباشر من اجل التنمية يسبق العمل المباشر ، ويشكل القاعدة والمنطلق اللذين يبدأ منهما البناء الشامخ .

إن ادراك مسؤولية العمل من اجل التنمية قبل اكتمال شروطها يتطلب أن يظل المواطن المسؤول دائماً في مجتمعه ، لا ينسحب منه ولا يتفرج عليه ، يعمل من اجل البناء ما استطاع ، ويقف دائماً أمام محاولات الهدم والتمزيق ومؤامرات رهن المستقبل . إن الموقف السلبي تجاه صنع المستقبل يمثل بداية النهاية الحقة لأي مجتمع . ان « اسوأ صور المستقبل هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولات صنع المستقبل »(١٩) .

إن العمل على تحقيق عناصر وجزئيات المقومات التي ترتكز عليها التنمية أمر مرغوب في حد ذاته ، حتى عندما تكون الارادة السياسية غير ملتزمة بعملية التنمية . وبالاضافة الى كون هذه الانجازات رصيداً للمستقبل ، فإنها أيضاً تضيف الى خبرات وامكانيات المجتمع ، وتزيد من درجة المعاناة فيه ، وتدفع بافراده وجماعاته الى محاولة توسيع الهامش المتاح ، تمهيداً لخلق الظروف الاكثر ملاءمة لبلورة ارادة اجتماعية من اجل التنمية .

خلاصـــة

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعيـــة ارتباطـاً عضوياً بغايـات التطور الحضاري وتشكل قاعدته الصلبة . ويعتبر هذا الارتباط اهم ما يميز عملية التنمية الشاملة عن غيرها من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، ويجعل هذا منها ـ بالضرورة ـ عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة ، تعتمد على امكانيات مجتمعية ، وتتجه لتحقيق اهداف المجتمع ، وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية ، تهتم بجانب على حساب غيـره من الجوانب ، او تركز على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة افراد المجتمع وجماعاته .

وهذا الترابط يؤكد اهمية المكانة التي يجب ان تحتلها ارادة الافراد والجماعات في تحديد غايات التنمية والقيام بأعباء تحقيقها وضبط مسيرتها وترشيد سلوكها . لذلك فإن الارادة الاجتماعية تعد ـ بحق ـ حجر الزاوية في عملية التنمية ، اذ لا تبدأ العملية التنموية

---

(١٩) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، (الصادر ضمن « مشروع المستقبلات العربية البديلة » لجامعة الأمم المتحدة الذي يديره مكتب الشرق الأوسط التابع لمنتدى العالم الثالث) .

الحقيقية دون تبلورها ، ولا تستمر المسيرة التنموية دون دوامها متجددة ناضجة فعالة . وهذه المكانة المركزية الحاسمة للارادة الاجتماعية تتطلب ادراكاً واعياً وعملاً واقعياً من قبل قيادات المجتمع قبل بدء عملية التنمية وعبر مسيرتها الشاقة . فإذا كانت معضلة التنمية في المجتمعات المتخبطة تتمثل في تمزق الارادة المجتمعية في هذه المجتمعات ، وبالتالي في عجزها عن تحديد غايات التطور وتعبئة الجهود واطلاق الطاقات المجتمعية ، فإن تخطي هذه العقبة الكأداء يتطلب وجود الحد الادنى من الارادة الاجتماعية الناضجة والفعالة ، اذ لا بد لعملية التنمية من ارادة اجتماعية قادرة على صياغة طلب جماعي فعال ، يتم بمقتضاه ايجاد ارادة سياسية ملتزمة بعملية التنمية والتطور الحضاري .

ولعل هذا الاستنتاج يفسر لنا معضلة التنمية والتطور الحضاري في اقطار الوطن العربي . فغياب ارادة اجتماعية ناضجة وفعالة ، وبالتالي تمزق الارادة المجتمعية وتأرجح او عجز الارادة السياسية ، هو التفسير المقبول لاستمرار أزمة التطور الحضاري في مختلف ارجاء البلاد العربية . ان هذا الوضع ليس ـ بالضرورة ـ عيباً ذاتياً في طبيعة القيادات السياسية او قصوراً في بعد نظرها ، وليس مفروضاً كله من الخارج . وانما هو ايضاً قصور ذاتي في منطلقات قيادات العمل العربي وتصوراتها لعملية التنمية والتطور الحضاري ، الامر الذي ضاعت بموجبه الكثير من الجهود وهدرت بمقتضاه الكثير من التضحيات . ويتجلى لنا قصور قيادات العمل العربي ـ الشعبي منها والرسمي ـ من خلال استمرار عجزها عن تطوير اسس صلبة وسليمة ، يقوم عليها البناء المؤسسي العربي ، وينطلق منها الادراك المؤسسي لضرورات التغيير ، وتتبلور من خلال معطياتها الارادة المجتمعية للتنمية .

إن الهدف المجتمعي المنشود ، كما سبق تناوله (انظر الشكل رقم (١))، يتمثل في الوصول بالمجتمع الى وضع يتم بموجبه صيانة وجوده الحيوي ، ويتمكن بمقتضاه من تنمية قدراته من اجل تحقيق تطوره الحضاري وادامته عبر عملية التنمية الشاملة . ويتطلب تحقيق هذا الهدف المجتمعي بالضرورة تبلور ارادة اجتماعية . وطريق تبلور هذه الارادة في مجتمع تمزقت فيه الارادة المجتمعية وتشتتت فيه الجهود وتناقضت منطلقاتها وتعاكست توجهاتها الاستراتيجية ، يمر بسلسلة من العوامل المترابطة والمتفاعلة ، تبدأ ببروز وعي افراد المجتمع بالواقع المر الذي أحدثه الخلل، وما ادى اليه من تخبط وتطاحن وتمزق وهدر مستمر ، وتكتمل باكتمال الادراك لضرورات التغيير من خلال المؤسسات والمعبر عن ارادة اجتماعية تعرف ما تريد وتملك الوسائل القادرة على فرضه ، وحماية امكانية استمراره .

وهنا تكمن معضلة التنمية الشاملة في الاقطار العربية ، حيث لم تتطور بعد أسس صلبة وصحيحة المنطلقات ، تسمح باقامة البناء المؤسسي الذي يتم عبر معطياته الادراك

المجتمعي وتتبلور الارادة الاجتماعية المنشودة ، بل ان ما هو اخطر من ذلك واكثر مدعاة للقلق ، يتمثل في غياب بعض الشروط الاولية التي لا يمكن ارساء اسس البناء اللازم لادراك متطلبات التغيير ، وتوفير وسائله دون تحقق الحد الادنى منها . ومن بين هذه الشروط شرطان جوهريان حاسمان : **اولهما** : ضعف الهيئات والمؤسسات اللازمة لتأكيد وجود قدرة مجتمعية من اجل حماية كرامة المواطن والدفاع عن امكانية ممارسته لحقوقه الاساسية . **ثانيهما** : غياب القدرة المؤسسية التي تسمح بمقاربة المنطلقات الفكرية للافراد والجماعات ، تمهيداً لصيانة نظرة مجتمعية اصيلة ـ مرتبطة بالمكان ومتفاعلة مع الزمان ـ تنير السبيل لمسيرة المجتمع ، وتتيح تعبئة قدراته واطلاق طاقاته وتنميتها ، وتستطيع ادارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره .

هنا ـ في اعتقادي ـ تكمن بعض الجذور العميقة لأزمة التطور الحضاري العربي ، وتبدو بعض الاسباب الذاتية التي اجهضت امكانية تبلور ارادة اجتماعية للتنمية في سائر البلاد العربية . وعلى مدى ادراك قيادات العمل العربي لهذا الغياب ، ومدى مسؤوليتها وواقعيتها في النضال من اجل ارساء مرتكزات البنية التحتية للعمل المؤسسي العربي ، والمتمثلة في احياء ضمير المجتمع واطلاق حرية العقل فيه ، سيتوقف مستقبل العطاء وتتحدد فرص الخلاص من قيود التخلف ، والانفكاك من ربقة التبعية بكامل اشكالها .

الفصل الثالث

التنمية العربية والمثلث الحرج (*)

د. يوسف صايغ

مقدمـــة

لا يستطيع مفهوم التنمية الافـلات من اطار السيـاق التاريخي الـذي تقع تجـربة المجتمع ـ اي مجتمع ـ ضمنـه : بمعطيـات هذا المجتمـع الاقتصاديـة ، والاجتماعيـة . الثقافية ، والسياسية، وبمستويات ادائه ، ومؤسساته ، وبالحاح التحديات التي يجابهها والاهداف التي يضعها لنفسه . وتصح هذه المقولة بالاولى ، لأن العملية الانمائية الشاملة ينبغي أن تكون معنية بجوانب الحياة الاجتماعية المواكبة للجوانب الاقتصادية .

ولعلي بهذا أقدم مقولة مقبولة بشكل عام ، ليست بحاجة الى سند نظري تحليلي ، او دليل استقرائي تاريخي لتأييدها ، ويكفيني في المقام الحالي أن أشير الى التفاوت فقط في مقدار التركيز على التنمية بين اوساط ما يعرف بالبلدان الصناعية المتقدمة من جهـة ، واوساط ما يعرف بالبلدان النامية من جهة اخرى ، اذ تُعنى المجموعة الأولى بالنمو بمعناه المحدود والمحدد ، اي ازدياد الناتج القومي الحقيقي من عام الى عام ، وبالتالي بارتفاع الناتج الفردي ، بينما تعنى المجموعة الثانية بالتنمية بمعناها الواسع والعميق ، الذي يشمل النمو ولكنه يتخطاه محتوى ودلالة .

وينشأ تركيز بلدان المجموعـة الاولى على النمـو من كون هـذه البلدان قد بلغت مستويات علميـة وتكنولوجية واقتصـادية مـرتفعة ، ومن نجـاحها في اقـامة المؤسسـات

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٦ ـ ١٩ .

المتخصصة الفاعلة في هذه الحقول ، والمؤسسات الاطارية العامة كالقانون والنظام ، ومن انتظام مواطنيها في اطر سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة وتمرسهم بمسؤوليات المشاركة السياسية ، مما يعين على تحرك الاقتصاد بجملته بفاعلية ، وييسر تفاعل اجزائه .

وبعكس ذلك ، فإن معطيات ومستويات بلدان المجموعة الثانية ، أي البلدان النامية ، بالنسبة لجميع المعايير السابقة الذكر ، تشكو وهناً وانخفاضاً واضحاً ، انخفاض يعمل لا على استمرار حصولها على نواتج ودخول قومية متدنية بالنسبة للفرد ، بل وعلى ازدياد الفجوة اتساعاً بين نواتجها ودخولها من جهة ، ونواتج البلدان المتقدمة صناعياً ودخولها من جهة اخرى ، وهي فجوة تكمن خطورتها لا في المستويات المطلقة لحدودها في جانبيها المنخفض والمرتفع فحسب ، وإنما في ما تعكسه هذه المستويات من قدرة انتاجية متفاوتة جداً وتزداد تفاوتاً بفعل منطق الحساب الاقتصادي الصارم .

من هنا كان التركيز الخاص على التنمية بالنسبة للبلدان النامية ، كعملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي ، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية ، والديمغرافية ، والتكنولوجية ، والاجتماعية ، والسياسية : تبدلات لا بد منها لتجهيز البلدان النامية بمعطيات ومؤسسات تمكنها بالتالي من اكتساب قدرة انتاجية ذاتية مرتفعة ومتزايدة الارتفاع تسمح برفع مستوى الانتاج ، بشكل متواصل وبمقدار مرموق ، يتيح بالتالي للمواطنين الحصول على مستويات معيشة وظروف حياة وفرص عمل مرضية ومستمرة التحسن . بعبارة اخرى ، نقتبسها من مفكر اجتماعي بارز اطلقها في الحقبة الاولى من القرن الحالي[١] ، فإن النمو يمكن أن يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية الثقافية والسياسية القائمة ، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) وأفق زمني قصير ، الا ان التنمية لا يمكن أن تتحقق الا بفضل تبدلات ايجابية واسعة نوعية لا كمية فحسب ، في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها : اي بفضل تبدلات جذرية تشكل كسراً لحلقة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وخروجاً على معطياتها ومؤسساتها الى حلقة ارفع في لولب تطور المجتمع ، ضمن وضع حركي (ديناميكي) وأفق زمني طويل .

---

(١) الاشارة هنا الى شومبيتر ، وقد نشر كتابه اصلاً بالالمانية عام ١٩٠٩ . انظر :

Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits. Capital Credit, Interest and the Business Cycle,* trans. from the German by Redvers Opie, Harvard Economic Studies, 46 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949), chap. 2, section 1.

وهكذا نستطيع دون الدخول في عرض نظري مجرد ، ان نرى أنّ عملية التنمية تتطلب تداخل عدد من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية ضمن آلية معقدة ، ليس من السهل تبيان طريقة عملها وتفاعل اجزائها . وبالمقابل فإن مسيرة النمو اقل تعقيداً بكثير ويمكن تفسيرها ضمن الاطار الاقتصادي الصرف ، بل باستخدام نماذج رياضية كمية تعجز بالمقابل عن ان تلم بجميع العوامل اللا اقتصادية المتداخلة بكثافة في مسيرة التنمية . يضاف الى هذا وحدانية مطلب النمو مقابل تعدد جوانب المطلب الانمائي ، فالأول يقتصر على السعي لتحقيق ارتفاع في الناتج القومي الحقيقي (اي بعد عزل اثر التضخم او الانكماش المالي) ، في حين يتضمن السعي صوب التنمية العربية ـ او ينبغي ان يتضمن اذا كانت التنمية المنشودة ستكون حقاً شاملة وعميقة ـ مهمات واغراضاً متعددة الجوانب منها ما هو قطري وما هو قومي(٢) .

اولاً : المفارقات البارزة في عمليتي النمو والتنمية

ثمة مفارقات بل تناقضات خطيرة يكتشفها المراقب المحلل لشؤون النمو والتنمية ينبغي الالتفات اليها ومعالجتها ، بالانطلاق من فهم وتصور سليم لطبيعة كل من العمليتين ، لأن الخلط بينهما يشوش توقعات المعنيين بالشؤون الانمائية ويسبب احباطات خطيرة للجماهير العريضة من المواطنين الذين يرون ان ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي لا يترجم بالضرورة عملياً الى مزيد من الاراضي الزراعية المتاحة او من فرص العمل المجزي او المدارس او المياه النظيفة الجارية او سوى ذلك من المطالب والتوقعات غير الملموسة ؛ ولكن المعادلة للمطالب الملموسة شأناً ودلالة والحاحاً .

سأعرض في هذا القسم لخمس من هذه المفارقات الاساسية . ولئن كان معظمها ظاهرة عامة في مناطق العالم الثالث ، ومنها المنطقة العربية ، الا انها تظهر بتمازجات متنوعة في البلدان والمناطق المختلفة ، تبعاً لدرجة وضوح الرؤية الانمائية وسلامة الاستراتيجية الانمائية المختارة ، وفاعلية السياسات المعتمدة ، وذلك كله على الصعيد الرسمي . وكذلك تَبَعاً لمدى وقوة المشاركة الشعبية في صنع القرار الوطني بأوجهه المختلفة ، وبالتالي تبعاً لمصداقية عملية التنمية كتعبير عن مطالب المواطنين افراداً ومؤسسات ، وتوقعاتهم ، وكانعكاس لطاقاتهم وقدراتهم في تحقيق اهداف العملية .

---

(٢) بصدد المهام الاقتصادية ، انظر : يوسف عبدالله صايغ ، « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٥ ، العدد ٣ (١٩٧٩) .

المفارقة **الأولى التي نحن بصددها هي امكان تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ـ اي بالاسعار الثابتة ـ مع تباطؤ عملية التنمية او تعثرها في الوقت نفسه**، أي مع عدم حصول التبدلات الجوهرية ، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وسياسية ، التي تواكب التنمية او التي لا تنطلق عملية التنمية دونها . فقد يتحقق نمو الدخل في هذه الحال بفضل تحسن مستوى الاسعار العالمية بالنسبة لسلعة او سلع ما، ينتجها ويصدرها البلد المعني ، او بفضل ازدياد النشاط الاقتصادي عامة ، ولكن من ضمن دورة الحياة الاقتصادية القائمة . عندئذ يشكل ارتفاع متوسط الدخل الفردي ظاهرة مضللة تخلق اطمئناناً لا أساس له وتشوش صورة الانجاز الاقتصادي الحقيقية ، اذ يختلط الأمر على الكثيرين فيعتقدون ان الظاهرة السطحية تشكل تطوراً نوعياً عميقاً في حالة الاقتصاد والمجتمع وقدراته .

والفرق واضح بين الحالتين : حالة النمو ، وحالة انطلاق عملية التنمية وتأصلها . فالأولى يمكن أن تكون وليدة مصادفة او ظرف عابر، يسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج القومي او الصادرات ، او نتيجة لحلول موسم شتاء مؤات في بلد زراعي ، او لتحقق الاستقرار في بلد كان يعاني الفوضى او الاضطراب. كذلك يمكن أن تأتي بعد ذلك بالسهولة نفسها حالة تبدل سلبي في حجم الناتج القومي او الصادرات بحلول موسم شحاح ، او وقوع اضطرابات سياسية تقصر او تطول . اما حالة التنمية الحقيقية ، وهي وليدة تبدلات عميقة وواسعة ، فإنها لا تتأثر بمصادفات عابرة ، ولا يمكن أن تتم الا عبر اجيال من العمل الهادف والدؤوب ، وهي تكتسب مع الوقت زخماً وثباتاً في حين يتعرض منحى النمو للتذبذب صعوداً او هبوطاً. ولنا في تجربة الاقطار العربية شاهد على ما نقصد ، خاصة في اوضاع الاقطار المصدرة للنفط ، حيث لا يعكس ارتفاع متوسط الدخل الفردي ، تسارعاً موازياً في عملية التنمية المتميزة بالقدرة الذاتية على الاداء الرفيع والمتنوع . ففي حين يحظى بعض هذه الاقطار بمتوسط دخل فردي هو الاكثر ارتفاعاً في العالم ، لا يجوز لأحد الادعاء ان مستوى التنمية فيها مواز في ارتفاعه لمستوى متوسط الدخل الفردي . ثم ان هذا المتوسط قد يرتفع بسرعة وقد لا يرتفع بمقدار ملموس ، بل وقد يهبط ، بين عام وآخر نتيجة تبدل واسع في حجم الانتاج النفطي وفي سعر تصدير النفط الخام في حين تسير عملية التنمية في خط اكثر ثباتاً وأقلّ تذبذباً بكثير .

ويعني مضمون المفارقة التي نحن بصددها ان التنمية تشترط ـ فيما تشترط ـ قيام بيئة سياسية واجتماعية وتكنولوجية واقتصادية قادرة على امداد الاقتصاد بمعظم الافكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية لتحرك هذا الاقتصاد بكفاءة ، ولتمكينه من انتاجية متزايدة الارتفاع . وهذا يعني في النهاية وجوب تواصل التبدل التكنولوجي الاكثر

من هامشي ، الحاصل بفضل استيطان القدرة التكنولوجية الذاتية ، ليتمكن الاقتصاد من الحفاظ على تصاعد مستوى متوسط الدخل الفردي او من تدعيم المتوسط ذاته اذا كان هذا قد بلغ مستوى عالياً .

المفارقة الثانية هي امكان **تحقيق ارتفاع مرض في مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، مع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد** - بل مع تزايد الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية . نقصد بذلك تحديداً **اربعة اوجه للخلل** جديرة بالعرض ، اولها **تفاقم الخلل في البنية القطاعية للاقتصاد** ، كانكماش التنوع في هذا الاقتصاد بسبب تزايد اهمية احد القطاعات الرئيسية ، كما هو الحال بالنسبة لقطاع النفط او الفوسفات مثلاً ، او استمرار هزال القطاع الصناعي خاصة في جانب التصنيع الاساسي الذي لا بد منه لامتلاك القدرة الصناعية الاصيلة ، او انخفاض الاهمية النسبية لقطاع اساسي كالزراعة ، كما حصل في الاقطار العربية جميعها ، حيث يثبت اختبار فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ان قطاع الزراعة - مع عظيم شأنه اقتصادياً واجتماعياً لحياة الاقطار العربية كلها - تراجع اهمية وسجل أقلّ وتائر النمو ارتفاعاً على الاطلاق . وبالمقابل فإن بعض قطاعات الخدمات مما لا يقدم مساهمة كبيرة لعملية التنمية ، هذا اذا قدم - كقطاعات الترفيه والوساطة التجارية والسمسرة وما اليها - قد عظم شأنه كثيراً في التركيب البنيوي لعدد من الاقتصادات العربية . ويصح هذا الحكم ايضاً على نصيب كبير من مساهمة قطاع الحكومة في الناتج المحلي ، الى المدى الذي نشأ فيه هذا النصيب عن تضخم جهاز الحكومة والقطاع العام تضخماً مَرضيّاً فنما بشكل انفلاتي لا يعكس بالضرورة تحسناً في الاداء والانتاجية او في مستوى كثير من الخدمات التي تقدمها الحكومات . بل نستطيع أن نقول ان جزءاً كبيراً من نمو هذا الجهاز قد تم بسبب تصاعد النزعة البوليسية الكبتية في عدد كبير من البلدان العربية ، وهو تصاعد لا يستطيع المحلل الصادق مع نفسه أن يرى فيه دعماً لتنمية الاقتصاد او لأمن المجتمع الحقيقي او لكرامة المواطن .

الوجه الثاني من اوجه الخلل يشاهد **في عدم التوازن الاجتماعي** ، اي في تفاقم عدم التكافؤ في نمط توزيع الاهتمام بين المناطق الجغرافية ، خاصة بين الارياف والمدن ، وبين العاصمة وبقية المدن ، وكذلك بين الفئات الاجتماعية : فقيرها وغنيّها ، عديم النفوذ منها وصاحبِ النفوذ والسطوة منها . ويلاحظ أن هذا الخلل ، خاصة بالنسبة للارياف واحزمة الفقر في المدن ، اصاب معظم الاقطار العربية ، وإنْ حَجَبَهُ جزئياً عن النظر اتساعُ الخدمات العامة وتحسُّنها، وازدياد حجم الطبقة المتوسطة وتعاظمُ شأنها الاقتصادي ، وتوافر المزيد من فرص الحراك الاجتماعي بفضل اتساع فرص التعليم العالي وانفتاحها امام جميع الفئات الاجتماعية .

اما الوجه الثالث للخلل فهو **ازدياد نمط توزيع الثروة والدخل تفاوتاً** بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا ، في معظم الاقطار العربية باستثناءات قليلة جداً . ولئن كان اتساع الفجوة مع انطلاق عملية التنمية ظاهرة عامة تمتد عبر معظم بلدان العالم الثالث ومناطقه ، كما تشير عدة دراسات استقرائية في الحقب الأربع او الخمس الماضية(٣) ، فإن هذا الخلل في التوازن الاقتصادي الاجتماعي ، شأنه شأن اوجه الخلل الاخرى ، يمكن اصلاحه الى مدى بعيد بفضل سياسات اقتصادية نشطة وهادفة . ومن الواجب أن نبين ان اتساع الفجوة التوزيعية المتزايد يصيب المنطقة العربية ككل ، اذ تزداد اوضاع اقطار المنطقة تفاوتاً اقتصادياً ، كما هو يصيب الاقطار منفردة بالنسبة لاتساع الفجوة بين المواطنين داخل كل من الاقطار الا اقلها . ولعلنا نستطيع أن نلخص هذه الظاهرة بالقول أنه فيما عدا استثناءات نادرة **فإن الاغنياء العرب يزدادون غنى بأسرع مما يصبح الفقراء اقل فقراً** . ولئن لم يؤد هذا الوضع الى الايحاء بسياسات تهدف الى تحسين نمط التوزيع بشكل ملموس ، فهو يوحي على الاقل بوجوب الا يشتدّ النمط سوءاً . وهنا تجدر الاشارة الى ان اعتماد متوسط الدخل الفردي او الناتج القومي الفردي مؤشراً لنمط التوزيع امر مضلل الى حد بعيد ، لأن المتوسط الحسابي ـ اي قسمة الناتج القومي الاجمالي او الدخل القومي على عدد المواطنين ـ لا يعكس على الاطلاق النمط الحقيقي للتوزيع . وبالتالي كان من الضروري توفير الاحصاءات اللازمة لتمكين المسؤولين من التعرف الى حقيقة النمط من اجل ادراك ما يترتب عليه من دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن ضرورات تصحيحية .

الوجه الرابع والاخير للخلل هو **ظاهرة تحقيق النمو ، بل وتحقيق بعض جوانب**

---

(٣) لوحظت هذه الظاهرة على نطاق عالمي واسع وجرت الاشارة اليها في عدد من الدراسات نشير هنا الى بعضها : Simon Kuznets, «Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 5, no. 1 (October 1956); vol. 5, no. 4 (July 1957) (Supplement); vol.6, no. 4, part 2 (July 1958), and vol. 7, no. 3, part 2 (April 1959) (4 parts); Jeffrey B. Nugent and Pan A. Yotopoulos, «What Has Orthodox Development Economic Learned from Recent Experience?» *World Development*, vol. 7, no. 6 (1979), pp. 541-554; Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study of the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970* (Leiden: Brill, 1974);

جلال احمد امين، «اشباع الحاجات الاساسية في تجارب التنمية العربية،» **المستقبل العربي**، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ؛ محمد هشام خواجكية ، «توزيع الدخل والنمو العربي ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٠ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، وعدد من البحوث غير المنشورة التي قام بها المعهد العربي للتخطيط حول توزيع الدخل في بعض الاقطار العربية . ودراسات كوزنتس ونوجنت ويوتوبولوس هي عامة اما الدراسات الباقية فتتعلق بالوضع في الوطن العربي .

التنمية ، الى جانب وجود بطالة مكشوفة وبطالة مستترة او مقنّعة كبيرة الحجم . ويعود هذا التناقض الى طبيعة التكنولوجيا المعتمدة ، وانخفاض مستوى تدريب القوى العاملة ، او عدم ملاءمة نمط اختصاصاتها لحاجات الاقتصاد ، او الى النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم بفلسفته واولوياته وسياساته وتركيبه ، وقدرته المحدودة على خلق فرص العمل الجديدة واستيعاب القوى العاملة . ويلاحظ هنا انه ، على الرغم من اتساع النشاط الاقتصادي على مستوى المنطقة العربية واشتداده ، فإن النسبة المستوعبة بشكل عام من عرض قوة العمل لا تتعدى ربع السكان ، كما ان هناك بالاضافة بطالة لا يستهان بها ـ مستترة او مقنّعة ـ في اوساط العاملين في عدد من القطاعات ، ابرزها القطاعان الزراعي والحكومي . فإذا ذكرنا أن نسبة القوى العاملة فعلياً الى مجموع السكان في البلدان الصناعية المتقدمة في ظروف النشاط الاقتصادي العادي تتأرجح حول ٤٠ بالمائة من السكان ، ادركنا مقدار الهدر الناجم عن البطالة في قوة العمل العربية .

اعود الى تقديم المفارقات المشاهدة في مسيرة التنمية العربية ، مسجلاً المفارقة الثالثة وهي **تقلص المشاركة الشعبية في بلورة القرار السياسي والاقتصادي وتحمل مسؤولياته** ، في حين تتطلب مسيرة التنمية السليمة الاتجاه مشاركة شعبية واسعة وكثيفة ، خاصة بسبب شمول التبدلات الضرورية للتنمية والملازمة لها حقولاً وجوانب متعددة في حياة المجتمع ، وبسبب اعتماد عملية التنمية النشطة على جهود المواطنين كلهم ووجوب التزامهم بمسؤولياتها واعبائها ، ومن ثم وجوب اشتراكهم بمنجزات العملية ومردودها ومكاسبها . والخطأ الذي وقع فيه معظم الاقطار العربية هو التصور بأن التنمية عملية ينهض بها المسؤولون دون سواهم ، ويكاد المواطنون الآخرون يظلون متفرجين تجاهها ، وعلى الاكثر ادوات تنفيذ ، يعجزون حتى عن اجراء المتابعة والتقويم الصادق لنتائج العملية ، فيما عدا التهليل لبعض منجزاتها ، وما اكثر ما تكون هذه منجزات على الورق لا تصحح المفارقات او تعالج التناقضات التي نحن بصددها ، او اوجه الخلل التي عرضناها .

المفارقة الرابعة التي سأتناولها هي **تفاقم تبعية الاقتصادات العربية لاقتصاد العالم الصناعي** الذي يقع في موقع القلب من النظام الاقتصادي العالمي القائم . والمفارقة ان هذا التفاقم حصل مع ازدياد التوجه صوب التنمية ومع تزايد قوة الاقتصاد العربي بفضل ازدياد اهمية قطاع النفط ، بما يتيحه من قوة في المحافل المالية والاقتصادية الدولية تنعكس ـ او يمكن لها أن تنعكس اذا احسن استخدامها ـ في مجال العلاقات الدولية . وتتخذ هذه التبعية اشكالاً مختلفة في الحقل الاقتصادي ، كما انها تتبدى الى جانب ذلك في انماط التفكير والاستهلاك والمعيشة وفي الحقول الثقافية والعلمية والتكنولوجية والاعلامية والسياسية .

واذا قصرنا النظر على الجانب الاقتصادي لشهدنا من مظاهر التبعية الاعتماد المغرق والمتزايد كثافة على الاقتصادات المتقدمة ، بدليل ارتفاع نسبة مجموع المستوردات والمصدرات العربية الى اجمالي النواتج القومية مجتمعة ، من ٦٠ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٩٢ بالمائة عام ١٩٨٠(٤) ، وتشمل المستوردات مجموعة واسعة من فئات السلع والخدمات ، من تكنولوجية ترسملية واستهلاكية ، وتتضمن المستوردات الاستهلاكية مواد غذائية متنوعة من ضمنها القمح الذي تستورده جميع الاقطار العربية بلا استثناء . ومن الناحية الاخرى يشكل النفط ٩٠ بالمائة من مجموع مصدرات المنطقة العربية بأسرها ، و ٩٨ بالمائة من مصدرات البلدان العربية الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول(٥) . ومما هو جدير بالاشارة ان النسبة الكبرى من المستوردات ترد من البلدان الصناعية الغربية واليابان ، كما تتجه النسبة الكبرى من المصدرات اليها(٦) .

قد يقال ان هذا الوضع يشكل حالة من الاعتماد المتبادل ، وهذا صحيح ظاهرياً . الا أن التفاوت في القدرة النسبية - من اقتصادية وسياسية - لكل من فريقي التبادل الاقتصادي ، وانكشاف الاقطار العربية بالنسبة لاستيراد الغذاء والتكنولوجيا والسلاح ، وبالنسبة لتركيز وكثافة الاحتياطيات المالية العربية المستثمرة والموظفة في الاقتصادات الغربية ، يجعل من الاعتماد المتبادل اعتماداً متبادلاً غير متوازن على الاطلاق ، في ابعاده وآثاره ، وما يترتب عليه من انكشاف عربي اقتصادي وتكنولوجي ، وسياسي وامني خطير(٧) . وما يزيد الامر خطورة هو **اولاً** : نشوء معظم الزيادة في الاعتماد عن تفاقم

---

(٤) بالنسبة لعام ١٩٧٠ احتسبت هذه النسب على اساس الاحصاءات الواردة في سلسلات الحسابات القومية للبلدان العربية التي وضعها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت عام ١٩٨٠ (توزيع محدود) . اما بالنسبة لعام ١٩٨٠ فقد احتسبت على اساس الاحصاءات الواردة في : صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد** ، ١٩٨١ (الكويت : صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١) ، جدول رقم (٢ / ٨)، ص ١٩٦ .

(٥) احتسبت هذه النسب على اساس الاحصاءات الواردة في : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، **تقرير الامين العام السنوي السابع ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م** (الكويت : المنظمة ، ١٩٨١)، جدول رقم (٢٦) ، ص ٩٣ ، واحصاءات التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي الواردة في : **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد** ، ١٩٨١ ، جدول رقم (٢/٨)، ص ١٩٦ .

(٦) بالنسبة لوجهة المصدرات ولمنشأ المستوردات ، انظر :

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979* (New York: UNCTAD, 1979), part 4, table (4.1).

(٧) تتناول هذه القضايا دراسة : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الورقة الرئيسية العامة (رقم ١ / ق / ١١ - معدّلة بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٨٠) ،» ورقة قدمت الى: مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر =

النزعة الاستهلاكية العربية ، وعن التخاذل في استخدام القدرات العربية لانتاج البديل لكثير مما يستورد من سلع وخدمات ، وثانياً : ضعفُ بل هزالُ العمل العربي الجاد من أجل تصحيح عدم التوازن ورفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية الحقيقية ، وبالتالي الانجرار التدريجي الى مزيد من الاعتماد مما يشكل تبعية بالغة الخطورة . فلئن غابت حالة التبعية باشكالها التقليدية التي رزح العرب تحتها في عهد الاستعمار الغربي الطويل ، فإن محتواها القديم يستمر باشكال جديدة . بل لعل خطورة الوضع الحاضر اشدّ واقسى بسبب تستر التبعية الجديدة وشعور العرب بالاطمئنان خلف مظاهر الاستقلال والسيادة الوطنية ، في حين انه اطمئنان مضلل يميّع إلحاح الحاجة الى تصحيح الوضع ويخلق حالة من الاسترخاء المخيف . ولا ننسَ كم تعني التبعية من هدر للطاقات البشرية العربية المدربة ، التي بذل الكثير من اجل تطويرها واعدادها ولكنها لا تستخدم الا جزئياً او هامشياً ، وقد تضطر للنزوح عن الوطن العربي نهائياً .

المفارقة الخامسة والاخيرة هي أن مسيرة التنمية العربية الراهنة ، على بطئها وخللها ، قطريةُ التصور والاهداف والنتائج الى حد بعيد ، على الرغم من أن التحليل النظري والاستقراء التاريخي في عالمنا المعاصر يشيران على السّواء الى ما يمكن أن تَظْفُر به هذه المسيرة من عناصر قوة وما يمكن أن تجنيه من مكاسب لو أن المسؤ ولين عنها اولَوْا البعد القومي للتنمية ـ اي البعد العربي على صعيد المنطقة العربية ككَل ـ ما يستحق من اهمية ، فادخلوه في صلب تصوراتهم واستراتيجياتهم وخططهم وسياساتهم وبرامجهم القطرية ، بحيث تتحقق حالة من الانسجام بين الاهداف والمعايير والادوات القطرية من جهة ، والاهداف والمعايير والادوات القومية من جهة اخرى . ولئن كنت سأشير بعد قليل بالمزيد من التحديد الى جدوى اعتماد البعد القومي في عملية التنمية وضرورة عدم حرمان هذه العملية على الصعيد القطري من المكاسب التي يستطيع البعد القومي أن يؤمّنها ، فإنني أود ان اسجل منذ الآن أن منطلقي هو أن اعتمادَ البعد القومي ليس مسألة توحي بها مشاعر الاخوة العربية فحسب ، بل هي مسألة يوحي بها كذلك المنطق الاقتصادي الصارم . واذن فإنها لمفارقة اخرى خطيرة ان يُهْمَل هذا البعد القومي الى مدى غير جائز وان تشتد النزعة التنموية القطرية في وجه الحاح وضرورة التوجه القومي ، ان لم يكن لسبب فلخدمة المصلحة القطرية بالذات ، ناهيك عن المصلحة القومية العامة حيث يشترك العرب جميعهم بحاجات ومطالب اجتماعية وثقافية واقتصادية وامنية يتوجب العمل على تلبيتها ضمن اطار قومي .

= ١٩٨٠ ، الدراسات المقدمة الى مؤتمر القمة الحادي عشر ، عمان ، الاردن ، نوفمبر ١٩٨٠ (تونس : جامعة الدول العربية ، ١٩٨٠) .

ثانياً : زوايا المثلث الحرج والتنمية العربية الصحيحة(٨)

تتحكم المفارقات الخمس البارزة المختارة بعملية التنمية العربية بشكل يضعف دلالتها ، ويعوق مسيرتها ، ويحدث خللاً في بُنيتها ، ويميع زخمها ، ويجعل نتائجها دون المتوقع والممكن . ومن الضروري الآن الانتقال الى القسم الاخير للتعرف الى زوايا المثلث الحرج الذي اشرت اليه في عنوان المحاضرة ، مدعياً ـ وبحق كما آمل ـ ان يكون ما ترمز اليه هذه الزوايا قادراً على تصويب توجه التنمية باغراضها واهدافها ، وعلى تصحيح بنيتها ، بعلاقاتها الداخلية وآلياتها وادواتها ، وعلى تنشيط حركيتها ورفع مستوى ادائها وقدرتها على خدمة المجتمع العربي والانسان العربي في تفاعلها وقيمها ومصيرهما .

ينبغي ان تقوم التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية ، اذا كان لها ان تندفع بقوة وثبات ، على قواعد اقتصادية سليمة تتطلبها عملية النمو المتصل ، وهذا شرط اساسي وان يكن بدهياً . غير أنه ينبغي لها بالاضافة الى ذلك ان تنطلق من ركائز ثلاث هي زوايا المثلث الحرج ، اذا كان لها أن تستجيب للمواصفات الطموحة المتضمنة في القسم السابق من المحاضرة . هذه الركائز هي : **الحرية** ، و**العدالة** ، **والوحدة** . واسمحوا لي أن أشدد منذ الآن ، وقبل ان انتقل الى بحث دلالة كل من هذه الركائز ، على امرين : **اولهما** ان كلا منها مصطلح اختزالي مختصر لمجموعة من المفاهيم ، وانني تبنيت المصطلح المختصر هنا بصيغته المثالية مع التأكيد على ادراكي لوجوب اعتماد التدرج والواقعية في بلوغ الحالات المثالية الطموحة التي ترمز اليها المصطلحات الثلاثة ، وسأحاول لاحقاً تبيان طبيعة التدرج وحدود الواقعية المعتمدين ، مشدداً انني لا احاول التهرب من الهدف المثالي بتطعيمه بموجبات التدرج والواقعية ، وانما احاول بذلك التطعيم جعل الهدف المثالي اقرب منالاً واكثر احتمالاً للتحقق . اما **الامر الثاني** فهو ان الزوايا او الركائز الثلاث ، وكلها اساسي وحيوي في ذاته ، ومن اجل ذاته ، كعامل تقرير في جوهر التنمية ومسيرتها ، اساسية وحيوية كذلك في تفاعلها معاً ، ومع عملية التنمية ، وفي آثارها المتداخلة ، وفي حصيلتها المشتركة ، وذلك على المستويين القطري والقومي على السّواء ، واستطراداً ، على المستوى الدولي كذلك .

الزاوية الاولى ، **الحرية والتعبير الديمقراطي عن الارادة العامة** ، وقدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية الاساسية بوحي من ضميرهم ومصلحتهم ، وهي شرط

---

(٨) سبق للكاتب ان عالج جزئياً قضايا الحرية ، والوحدة ، والعدالة ـ وهي ما يقصده « بزوايا المثلث الحرج » ـ وصلة كل منها بالتنمية السليمة والشاملة ، وتفاعلها فيما بينها ، في بحوث اخرى . وهو الآن في سبيل اعداد كتاب حول هذا الموضوع .

اساسي لانطلاق عملية التنمية واستمرارها بشكل معاق ، فبدون الحرية والديمقراطية لا يمكن قيام المواطنين بالمشاركة السياسية ، وبدون القدرة على المشاركة لا يمكن للمواطنين المفاضلة بحرية ووعي واستقلالية بين الخيارات الاقتصادية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها ، وبالتالي اجراء مفاضلة صحيحة بين الاعباء والمردود المتوقع لكل من الخيارات . ويمكننا ان نُجْمِل طبيعة الترابط بين التنمية والمشاركة التي تتيحها الحرية بالقول إنه : **حيث لا مشاركة لا تعبئة وطنية ولا التزام ، وحيث لا التزام بالاغراض والجهود والاعباء التنموية ، لا تنمية ثابتة الخطى . وينبغي أن نضيف انه حيث لا اشتراك بمكاسب التنمية ومردودها ضمن نمط مقبول من التوزيع ، لا التزام فعال بالجهود والاعباء التنموية .**

وأود أن اسجل في هذا الصدد ان الساحة العربية سادها لسنوات عديدة بين اواخر الخمسينات ومطلع الستينات فهم خاطىء للعلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، والديمقراطية السياسية من جهة اخرى . واعترف انني شخصياً وقعت الى حد ما في هذا الخطأ في بعض نتاجي الفكري . لقد ساد الافتراض في معظم الاقطار العربية ، وغالباً بشكل ضمني باستثناء بعض الحالات القليلة ، ان المواطنين لا يمكن أن يمارسوا الديمقراطية السياسية ويتمتعوا بها ان لم يسبُقها بشوط طويل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عبر عملية التنمية ، والتعليم والتثقيف الاجتماعي ، وتحسين نمط توزيع الدخل . وتقوم هذه المقولة على اساس ان المواطنين الفقراء والاميين والمحرومين هم عرضة للاستغلال كناخبين مما يفقدهم حرية الخيار السياسي الحقيقي . ولكن على الرغم من صحة هذه المقولة جزئياً ، الا انه يمكن المبالغة فيها وتضخيمها ، كما يمكن استخدامها كذريعة لحجب فرصة المشاركة الشعبية السياسية . اذ هي تقوم على اساس ان الشعب قاصر لا يستطيع ممارسة حقوقه السياسية وتنبغي رعايته الى ان يبلغ سن الرشد والقدرة على الممارسة ،وأنّ رجال السياسة المسؤولين هم الراشدون فقط . ويفوت القائلين بهذا ان ممارسة الحرية بالتجربة والخطأ هي السبيل الوحيد لاكتساب القدرة والوعي اللازمين لممارستها بمسؤولية وجدارة ، وان اخضاع المواطنين لفترة وصاية انما يؤجل اليوم الذي يحصلون فيه على هذه الجدارة وبالتالي يشكل سياسة ذات مردود معاكس لما يدّعيه الآخذون بهذه السياسة .

ولا ريب ان توافر الزاوية او الركيزة الأولى ، وهي الحرية والمشاركة السياسية ، ييسّر للمجتمع اختيار قيادات ذات توجه انمائي ويفسح المجال لبروز هذه القيادات . وانا اعني هنا القيادات الفكرية والتعليمية والاقتصادية والمهنية والنقابية والاعلامية الى جانب القيادات السياسية التي تشكل معا صيغة من صيغ الانتظام الاجتماعي وتوسع قاعدة المشاركة في خلق رأي عام واع وفي صنع القرار الاقتصادي والسياسي على السواء . ولا يفوتنا في هذا السياق ان نلاحظ أنه ينبغي ان يكون التوجه الانمائي لدى القيادات متواصلاً

لا متقطعاً او متذبذباً ، وبأن يمارس في مناخ من الاستقرار السياسي الطوعي الخلاق ، لا الاستقرار الذي يفرضه الكبت وقبضة السلطة الحديدية . ولا يمكن بالتالي أن يتوافر الاستقرار الطوعي الخلاق الا بفضل وجود شعور عام بالمشاركة الحقيقية ، مما يسمح بتوافر عزم وطني ثابت على الانطلاق بعملية التنمية ويوطد احدى القواعد الارتكازية الاساسية الثلاث لهذه العملية . ونستطيع أن نؤكد دون تجاوز ان الوطن العربي لم يحقق الكثير حتى الآن لا بالنسبة للحرية والمشاركة ، ولا بالنسبة للاستقرار الخلاق ، ولا بالنسبة للعزم الوطني . وبالتالي لم يكن بالامكان في معظم الحالات تعبئة المجتمع من اجل التنمية ، فظلت هذه تتعثر اذ لم يتوافر لخدمتها الا جزء من جهود المجتمع وموارده وقدراته .

الزاوية او الركيزة الثانية في المثلث الحرج هي **العدالة الاجتماعية الاقتصادية** ، واقصد بها تحقيق تكافؤ في فرص التعليم والعمل والكسب والخدمات الصحية والاسكان ، ونمط افضل بكثير من الانماط السائدة في معظم الاقطار العربية ، بالنسبة لتوزيع الناتج القومي على المناطق والفئات الاجتماعية والمواطنين ، بمعنى ان تكون حدود النمط المستهدف اقرب الى بعضها فتضيق فجوة التوزيع ، مدركين ان التباين الفاحش في نمط التوزيع لا يمكن أن يكون انعكاساً صادقاً للتباين في القدرة الذاتية للفئات والمواطنين على الاسهام في توليد الناتج القومي ، وانه في معظمه لا بد من أن يعكس التباين في النفوذ والقدرة السياسية والموقع الاجتماعي من موروث او مكتسب .

إن تجاهل هذه الاوليات والاصرار على التمسك بالمواقف السائدة خلف انماط التوزيع القائمة في معظم الاقطار العربية(٩) ، من شأنه ان يخلق احباطاً خطيراً لدى شرائح اجتماعية واقتصادية ذات شأن ، وان يحدث اهتزازاً في الاستقرار الاجتماعي . ثم لا يلبث الاحباط والاهتزاز ان ينعكسا في مسيرة التنمية وفي سلامة المؤسسات والاوضاع السياسية ، وكذلك في مناعة الاقطار العربية تجاه التحديات والمخاطر الخارجية . وجدير بالذكر ان توفر الركيزة الثانية ينبغي ان يتم على المستوى القطري ، كما ينبغي ان يتم على مستوى المنطقة العربية ككل ، اي ان يتحسن نمط تدفقات الموارد البشرية والمادية بين الاقطار العربية من اجل التنمية القومية والاستقرار والأمن القوميين . ومن شأن تحسين نمط توزّع الموارد ان يخفف من الهدر وعدم الكفاءة في استخدام هذه الموارد وبالتالي ان يرفع

---

(٩) ليس العربي المعاصر بحاجة للكثير من الاحصاءات ليتعرف الى سوء توزيع الثروة والدخل في معظم اقطار الوطن العربي ، والى تفاقم نمط التوزيع سوءاً مع ظهور « العهد النفطي » الذي نعيشه منذ عام١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، ولعل ابرز المفارقات ان يشار هنا الى المدى الواسع جداً بين الدخل الفردي للمواطنين الفقراء في بلد نفطي كبير مثلاً حيث يبلغ هذا الدخل في متوسطه نحو ٤٠٠ دولار بينما يبلغ دخل الشريحة العليا من الاغنياء ممن يملك بعضهم - تقديراً - الفي مليون دولار نحو٢٠٠ مليون دولار سنوياً، فيكون المدى بين أعلى دخل وأدنى دخل ٥٠٠,٠٠٠ الى١ .

انتاجيتها في الاطار القومي الواسع .

يترتب على هذا وجوب العمل الجاد والدؤوب والحاسم على خطين متوازيين : احدهما هو الحد من ارتفاع سقوف الثروة والدخل ، والآخر هو رفع ارضية ملكية المواطنين لوسائل الانتاج ورفع ارضية الدخول بوسائل مختلفة ابرزها اولاً : توسيع قاعدة الملكية عبر التعاونيات والشركات المساهمة ، وثانياً : السياسات الضريبية المصممة لترفع الارضية بفاعلية ، لا لتكون ذريعة لاسكات المطالبين بذلك او عملية تجميلية لتحسين صورة النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي . واود ان اقول انه لئن ظهر وكأن البلدان المصدرة للنفط ليست بحاجة لفرض ضرائب تصاعدية على الدخول والارباح الرأسمالية ، فإن التحليل يشير الى العكس بأن هذه البلدان كسواها من البلدان العربية بحاجة لجعل المواطنين يتحملون نصيباً من تكاليف الخدمات التي تقدمها اجهزة الدولة ، كل بحسب قدرته المالية ، ان لشيء فلتعويدهم على المشاركة ، ولتهيئتهم ليوم يغيب فيه العائد النفطي ، ولتوسيع قاعدة التمرس بالمسؤوليات الجماعية تقوية للحس المجتمعي وللتماسك الوطني . وعلى الصعيد القومي من الضروري تعويد الشعب على فكرة تكثيف التكافل العربي والمساهمة بفاعلية بالاعباء القومية من اجل خدمة الاغراض القومية وابرزها الانماء والأمن .

الزاوية او الركيزة الثالثة في المثلث الحرج من اجل تحقيق تنمية شاملة وعميقة وثابتة ، هي الوحدة بين الاقطار العربية . وهنا ايضاً فلئن كان مطلب الوحدة هو غرض نهائي فإن هناك مراتب ومراحل ينبغي استهدافها تبدأ بالتعاون المنسق ، وتمتد الى التكامل ، فالاندماج ، لتنتهي بالوحدة ، وان كنت مع هذا سأستخدم مصطلح الوحدة . وأود أن أشير على الفور ان هناك ترسانة ضخمة من الحجج الاقتصادية التي تخدم قضية الوحدة ، يجمعها معاً مبدأ واحد هو أن المنطقة العربية تشكل العمق الاقتصادي الاستراتيجي لكل من اقطارها ، سواء أريد بذلك العمق أن يكون سوقاً للسلع والخدمات ، او مدى لاندماج مؤسسات الانتاج افقياً او عمودياً ، او مصدراً للموارد البشرية او المادية او المالية ، او سياجاً امنياً للمكتسبات الانمائية ، او قاعدة صلبة للأمن القومي .

تحديداً ، اود ان أبين ان مفهوم التنمية العربية ينبغي ان يرتقي من مجرد انتقال انماط ومسارات التنمية القطرية من حالة التعارض والتناقض فيما بينها في بعض جوانبها ، الى حالة عدم التعارض والتناقض ، وهذا ليس بالمطلب الطموح ولكنه يكتسب اهمية خاصة في ضوء واقع الانماط القطرية المتزمت الراهن . ومن ثم ينبغي ان يرتقي مفهوم التنمية العربية الى حالة امكانية التناسق والانسجام المقصود ، اي الى حالة يكون بالامكان معها

ان تُرْبط او تُنْسج معاً بعض جوانب الخطط والبرامج او المشاريع القطرية بحيث تتشابك وتتكامل . وأضيف أن التشابك ينبغي أن يذهب تدريجاً ابعد من التمويل المشترك للمشاريع والبرامج المتناثرة ليصل الى تشابك وسائل ومؤسسات الانتاج والى الانتاج المشترك المتناسق ، والقوى العاملة المشتركة ، من اجل السوق العربية المشتركة . واخيراً ينبغي ان يرتقي مفهوم التنمية العربية الى اندراج القطاعات والبرامج والمشاريع المعنية ضمن خطة قومية لقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وان تصبح عناصر هذه الخطة جزءاً عضوياً من الخطط القطرية كل بحسب نصيبها ودورها في الخطة القومية ، والى التزام الاقطار العربية بأنصبتها وادوارها في الخطة القومية التزامها بخططها القطرية ، فإذا تم الارتقاء الى هذه المرتبة والمرحلة ، تكون التنمية العربية قد بلغت اعلى مراتبها في اطار الحالة الراهنة المتميزة بالسيادات القطرية .

واود أن اذكر في هذا السياق ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ـ المنعقد في عمَّان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ـ اقر استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك التي تضمنت عرضاً واضحاً لمنطلقات العمل المشترك ، وتسجيلاً مبرراً لاهدافه ، وتحديداً لاولوياته القطاعية والبرامجية ، ولآلياته وحجم تمويله . وقد تضمنت الآليات مبدأ وضع خطة قومية للقطاع المشترك . وجدير بالذكر ان هذه الاستراتيجية ، وما انبثق عنها في ميثاق عمل اقتصادي واوراق رئيسية ومساندة ، دارت جميعها حول اعتماد الانماء والامن القوميين هدفاً توأماً للعمل العربي المشترك ، وانطلقت من وجوب ان يكون التكامل الاقتصادي العربي المنشود تكاملاً انتاجياً مخططاً من اجل توزيع واستخدام الموارد العربية توزيعاً واستخداماً امثل ، وبالتالي دفع مسيرة الانماء وتوطيد الامن العربي على افضل وجه ممكن ، ضمن مفهوم السيادة القطرية ، وقبل تطوير متقدم لسيادة قومية عربية مما نطمح اليه نهائياً .

وهنا لا بد من التوقف لحظات لايضاح صلة الانماء بالامن ، والأمن تفهمه وثائق مؤتمر القمة ، خاصة الورقة الرئيسية العامة ، على انه يتخطى المفهوم العسكري الضيق ليشمل الى جانبه عدداً من العناصر المكملة ، ابرزها ارتفاع قدرة المجتمع والاقتصاد على الاداء ، وتمتع المواطنين بتكافؤ فرص العلم والعمل والدخل ، واكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية ، وانطلاق التصنيع الاساسي ، وتنمية القطاع الريفي لينهض باعباء تغذية المنطقة العربية ، واخيراً الاستقرار الاجتماعي الملازم للمشاركة الحقيقية والمؤدي الى الالتزام بالمسؤوليات الوطنية والقومية .

ضمن هذا المفهوم يصبح الامن مدخلاً لتحرير الارض العربية من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، ومن القواعد الاجنبية التي اصبح بعض العرب يتسابق

لاستضافتها ، كما يصبح هذا الامن سياجاً واقياً للمكتسبات الانمائية وتصبح التنمية القاعدة الاقتصادية الصلبة للأمن ولتحرير الارض العربية . بعبارة اخرى فإن الهدفين التوأم يتفاعلان افقياً طرداً وعكساً ، كما تتفاعل العملية الانمائية عمودياً اي من المستوى القطري الى المستوى القومي وبالعكس بحيث يتحقق التناسق والانسجام ، كما ذكرت سابقاً ، بين الاغراض والاهداف ، والاستراتيجيات ، والخطط ، والسياسات ، والبرامج القطرية والقومية . والفكرة الاساسية هنا هي ان المقاربة القومية تخدم عملية التنمية ضمن حدودها القطرية كما تخدمها ضمن الاطار القومي الاوسع ، بفضل وقوع المصالح القطرية الحقيقية ، والمصلحة القومية ، ضمن توجه واحد واستهدافها اغراضاً عامة واحدة ، اذا حسن فهم هذه المصالح والاغراض . ضمن هذا المنظور يمكن تحقيق فهم افضل واكثر اتزاناً واقل تزمتاً لمفهوم « السيادة » ، بحيث لا تظل السيادة ذريعة تمرر عبرها ممارسات قطرية متزايدة الانغلاق ، والى جانب ذلك يتحقق فهم اكثر توازناً لمفهوم « الخير العام » بمدلوله القومي الواسع .

وعلى الصعيد الدولي يمكن للوطن العربي بفضل المقاربة القومية للتنمية ، ان يسهم بفاعلية في قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يتميز بالمزيد من الكفاءة في استخدام الموارد ، ومن التكافؤ في العلاقات ، ومن الجدية في تصحيح نمط توزيع العمل الدولي ، ومن العدالة في توزيع مكاسب هذا النظام . كما تتيح المقاربة القومية للتنمية مجالاً ارحب لتطوير العلم والبحث والتدريب ، ولاكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية ، وبالتالي للاقتراب من التنمية النابعة من الاعتماد على النفس ، التي لا يمكن أن يحققها اي قطر عربي بمفرده مهما كانت احجام موارده البشرية والمادية ونوعيتها ، ولكن يمكن للمنطقة العربية ككل ان تحققها بالمزيد من السرعة والفاعلية . ولا ننس ان الاعتماد المتبادل الذي تتحدث عنه الادبيات الاقتصادية كثيراً الآن ، لا يكون ممكناً بصدق الا اذا كان الفريقان فيه يتمتعان بقدرة اقتصادية ذاتية رفيعة تسمح بتبادل المصالح بشكل متكافىء .

لعلي بيّنت ، ولو باقتضاب يفرضه القيد الزمني للمحاضرة ، الموقع البنيوي الحيوي لكل من الزوايا او الركائز الثلاث فيما سميته المثلث الحرج ، اي الترابط الثلاثي الجوانب الذي لا تكتمل التنمية العربية بدونه محتوى وتماسكاً وفاعلية ودلالة . بقي ان اضيف ان اهمية الركائز الحيوية لا تكمن في جوهر كل منها او في ذاتها المنفردة فحسب وانما كذلك ، بل بالاولى ، في تشابكها وتفاعلها وحركيتها المجموعية . ولست بحاجة الى اكثر من بعض العروض لتبيان طبيعة التفاعل والحركية . فتحقيق مقدار واسع من الاندماج على طريق الوحدة ، ليس غرضاً جديراً بالنشدان والنضال والتضحية اذا تم على حساب الحرية . كما ان تحقيق الوحدة مع المزيد من الخلل وعدم التوازن في التنمية ومع تفاقم سوء التوزيع يلغي جدوى الوحدة وايجابياتها . فالوحدة دون التنمية تظل ضعيفة ومهزوزة وعقيمة دون

ثمر ، اذا هي لم تخدم غرض التنمية وبدورها لم تستفد من التنمية لأن هذه تعطي الوحدة محتوى اقتصاديا واجتماعياً جذاباً . فالمحتوى الانمائي للوحدة هو ثمرة رئيسية او جائزة كبرى تقدمها الوحدة ، كما ان الوحدة لا يمكن أن تعمر طويلاً اذا نجم عنها ابطاء مستمر في مسيرة التنمية وخفض لأدائها وخلل في بنيتها .

وهناك شرط آخر لا يتبادر فوراً للذهن هو تضييق الفجوة في توزيع الفرص والدخول ، بين الاقطار وداخل كل قطر . وهنا ايضاً فإن الوحدة التي يرافقها تفاقم في سوء التوزيع اي اتساع في الفجوة ليس مرغوباً فيها ولا هي قابلة للحياة . وعلى العكس فإذا تحسن نمط التوزيع لجهة تضييق الفجوة تكون الوحدة اكثر صلابة واستقراراً وديمومة ، بفضل افادة جمهرة المواطنين منها افادة ملموسة واضحة .

وبالنسبة لمرتكز الحرية في بنية المجتمع ، يمكن التأكيد انه دون ممارسة الشعب في كل قطر لحريته في المشاركة السياسية ، لا يمكن اساساً تحقيق الوحدة الصلبة والقائمة على ارادة الشعوب ، ذات المحتوى المرغوب فيه . فالتزام الشعب بالوحدة ، وبالتنمية ، لا يتوافر الا من خلال التعبئة . والتعبئة الطوعية الملزمة لا تتوافر الا بفضل المشاركة في صنع القرار . وما لم تدرك الجماهير العربية ان بمقدورها ، بفضل حريتها في التعبير ، تحقيق الوحدة ذات المحتوى الانمائي المتميز بالعدالة ، فإنها لن تناضل من اجلها وتقبل التضحيات في سعيها اليها . هكذا يغدو التوق والسعي الى الوحدة ، والعدالة ، والحرية ، والى جانبها جميعها التنمية ، هدفاً مجتمعياً واحداً متكاملاً . وكون هذا الهدف متعدد الجوانب انما يجعله قابلاً للتجزئة تحليلياً وتصورياً فقط ، لا من حيث وحدانية جوهره. فالسعي لبلوغ هدف اقامة مجتمع فاضل ، وتحقيق انسانية الانسان العربي بمعناها العميق ، ينبغي ان يكون في جوهره توق وسعي واحد . وقد جاءت تجزئة هذا الهدف المجتمعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نتيجة اساءة فهم خطيرة لطبيعة العلاقات العضوية الحركية والجدلية بين التنمية من جهة ، والعدالة ، والحرية ، والوحدة من جهة اخرى . وجليّ ان اساءة الفهم هذه ـ وقد ساهم عدد من المفكرين العرب في وجودها وتأصيلها ـ كانت ذات كلفة مرتفعة لكل من جوانب الهدف المجتمعي المنشود . فقد نجحت القوى والمصالح المعادية للهدف او لأي من جوانبه ـ وما اكثر هذه القوى والمصالح من اجنبية وداخلية عربية ـ في سد الطريق لأن السعي لم يكن موحداً وذا زخم باتجاه جوانب الهدف جميعها كأجزاء في كل مترابط متكامل .

عند هذا الحد ينبغي ان نتساءل معاً : **هل يمكن تصحيح مسار التنمية العربية التي** حاولت ان ابين عدداً من اوجه الخلل والضعف الاساسي فيها ، باقامة هذه التنمية على قاعدة الركائز الثلاث التي تناولتها ؟

في اعتقادي ان تصحيح المسار يمكن، ولكنه عملية توجب اجراء تصحيحات جذرية لا هامشية تجميلية ، كما انه عملية نضالية طويلة وشاقة وتتطلب تضحيات ذات كلفة مرتفعة . على ان التصحيح مسألة حيوية لأنها تتصل بمصير المجتمع العربي والانسان العربي . اذاً فإن اعادة تثقيف الجماهير والقيادات بشكل مكثف شرط لا غنى عنه في هذا السياق ، على ان يتضمن التثقيف ايضاح المكاسب المصيرية الناجمة عن تصحيح المسار ، وكذلك ايضاح الاخطار المصيرية التي تترتب على عدم تصحيحه . وقد دخل العرب فعلاً مرحلة دفع الفواتير المستحقة المترتبة على عدم التصحيح ، مرحلة العد العكسي لخطر التمزق والضياع النهائي . وينبغي التشديد هنا على ان الاخطار تقع على الاقطار العربية فرادى وتعود المكاسب عليها فرادى ، كما تقع المخاطر على الوطن العربي والمجتمع العربي بكليته وتعود المكاسب عليه بكليته . وليس في التشرذم العربي بحجة الاطمئنان الى تحالفات خارجية هنا وهناك ، اي وقاية من المصير المظلم : على العكس فإن التشرذم والضعف يقودان الى وقوع العرب جميعاً ـ بأقطارهم ومصالحهم القطرية وبفئاتهم ـ في المنحدر السحيق المهلك، بفعل حتمية منطق التشرذم وقانونه الحديدي الصارم، مهما كانت قوة التحالفات الخارجية.

خاتمــــة

اسمحوا لي ختاماً ان اخرج من هذا العرض بخلاصة مركزية مركّزة تتألف من فكرة رئيسية واحدة : انه لا توجد طريق مختصرة « قادومية » لبلوغ الهدف المجتمعي المنشود ، وانه لا بديل عن المقاربة النضالية اليه ، بما يتضمنه ذلك ويعنيه من جهد شاق يهدف الى تحويل المجتمع العربي وتحويل قيمه ذات العلاقة . وانه ستكون هناك بالتالي ضرورة لا بد منها لتقبل التضحيات لدى القوى المصممة على بلوغ الهدف المجتمعي الذي نحن بصدده . الا ان الجائزة النهائية التي تضم التنمية المرتكزة بثبات على الحرية والعدالة والوحدة ، ستكون جديرة بأي تضحيات وآلام . ولئن كان الحصول على الجائزة الكبرى حلماً كبيراً ، فإنه ليس هلوسة كما يطيب لبعض انصار القطرية ان يدّعوا ، اذ هم ينطلقون من منطلق عنصري يقول بفقدان الامل من الأمة العربية .

إن مجتمعاً معنياً بالتنمية بالمعنى العميق والاصيل ، متحداً في اتخاذ قراراته القومية ، عادلاً في توزيع الفرص والقدرات والموارد ، حراً يشترك مواطنوه بحق في صنع القرار ، ان مجتمعاً يحمي الامن القومي ويحرر الارض العربية ويوطد الارادة العربية : ان مجتمعاً كهذا تترسخ فيه انسانية الانسان العربي وتتعاظم كرامة وعطاء ، لجدير بأن يكون محور احلام الرجال والنساء لتحقيق غد أفضل . وان تحقيقه رهن ارادتكم ونضالكم وتضحياتكم .

الفصل الرّابع

حول القانون الاقتصاديّ الأساسيّ للتطوّر الاقتصاديّ والاجتماعي في الوطن العربيّ (*)

د. مجيد مسعود

اولاً : مقدمة منهجية

كما هو معروف منهجياً ، أن الصفة الجوهرية للبحث العلمي ، هي أن يبدأ بالتصنيف وصولاً الى معرفة التعميمات التي تفسر العلاقة السببية بين الظواهر .

وفي الحياة الاقتصادية الاجتماعية كما لاحظ عبد الرحمن ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦)[1] في « مقدمته » بأن القواعد تستخرج من الكسب والمعاش والصنائع . . وذلك من معاينة الظواهر الاقتصادية ، والبحث والكشف عن مسبباتها ، ومقارنة النتائج ، ومن ثم صياغة هذه القواعد التي تحكم مثل هذه الظواهر في الحالات المشابهة . وكتب في المقدمة : « أعلم . . أنّا نشاهد هذا العالم بما فيه من مخلوقات ، كلها على هيئة من الترتيب والإحكام وربط الاسباب بالمسببات واتصال الاكوان بالاكوان واستحالة بعض الموجودات الى بعض ، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غرائبه » . وفي مكان آخر من المقدمة كتب قائلاً : « ان احوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف على الايام والأزمنة وانتقال من حال الى حال . . ان اختلاف الاجيال في أحوالهم انما هو اختلاف نحلتهم من المعاش » .

نستدل من خلاصة ما كتبه ابن خلدون بأنه قد بدأ بالاقرار بوجود الظواهر خارج

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٤ (اب / اغسطس ١٩٨٣)، ص٣٣ ـ ٤٤ .

(١) ابن عمار الصغير ، التفكير العلمي عند ابن خلدون (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧١) .

وعي الانسان ، وبأن هذه الظواهر ترتبط ببعضها ارتباط الاسباب بالمسببات ، وانها في تحول مستمر ، وأعطى للعامل الاقتصادي أهميته البارزة في تطور المجتمع ، وبالتالي فقد استمدّ بعض القواعد للحالات المتكررة ، التي هي بمثابة القانون ، كقوله : « الحضارة تخلق حاجات » .

وتقي الدين احمد بن علي المقريزي[٢] ، قد اهتم بالمشكلات الاقتصادية وقدم لنا افكاراً عن بعض الظواهر النقدية . ودرس في احد مؤلفاته **اغاثة الامة بكشف الغمة** ظاهرة المجاعة ، او ما يمكن التعبير عنها بالازمة في مجتمع ما قبل المجتمع الرأسمالي . فقد شخّص النقص في انتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها ، وبيّن اثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على المستوى العام للاثمان . كما لاحظ اختفاء النقود المعدنية النفيسة (الذهبية والفضية) تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة المجاعة ، وذلك لأن ارتفاع الاثمان قد خفض القيمة الشرائية للنقود ، وبما ان الذهب والفضة كمعدنين نفيسين ، قد ارتفع ثمنهما بالمقارنة مع سعر الصرف المقرر رسمياً لهذه النقود المعدنية ، مما جعل استخدامهما في صناعة الحلي والاواني وغيرها اكثر مردوداً . وهكذا **تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة** . وبهذا نجد في فكر المقريزي كما لاحظ د. دويدار ، جوهر ما يسمى به قانون جريشام (١٥١٩ ـ ١٥٧٩) الذي جاء من بعده بحوالي المائة عام . وكما هو واضح ، فإن مفعول هذا القانون يتوقف عندما تحل العملة الورقية محل العملة المعدنية ، او عندما تتخلى الدولة عن سعر الصرف الرسمي لعملتها المعدنية .

في القرن الثامن عشر اعتقد آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) بأن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية ، متأثراً هو ومن شاركه باتجاه ما سُمي بالمدرسة الاقتصادية التقليدية مثل ديفيد ريكاردو وآخرين ، بفكرة النظام الطبيعي وشموله وأبديته . فالظواهر الاقتصادية هي ايضاً تخضع في نظره لقوانين موضوعية لها صفة الخلود ، وبالتالي اعتبر النظام الرأسمالي قد ظهر ليبقى دائماً[٣] . وكان آدم سمث يطلق على هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية المؤثرة على النشاط الاقتصادي بـ « اليد الخفية » . ومن هنا فقد

---

(٢) ولد في أسرة نزحت من لبنان الى مصر عام ١٣٦٤ وأقام في القاهرة وتوفي فيها عام ١٤٤٢ وكان قد تتلمذ على ابن خلدون ، انظر : محمد دويدار ومصطفى رشيد شيحة ، **الاقتصاد السياسي** ، ٢ ج (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٥) ، ص ٩٢ .

(٣) مفهوم « النظام » ، مرادف لمفاهيم : الشكل ، التشكيلة ، التركيب ، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي في سياق هذه الدراسة ، ومحتواه هو : قوى الانتاج بجانبيها البشري (قوة العمل) والمادي (وسائل الانتاج) + علاقات الانتاج = أسلوب الانتاج أو نمط الانتاج + البناء الفوقي بما يتضمنه من أفكار ومؤسسات .

طالب الدولة برفع يدها وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وتركها للرجل الاقتصادي الذي تسيره هذه اليد الخفية في السوق .

وفي النصف الثاني من القرن الماضي كتب كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)(٤) « ليس الناس احراراً متحكمين في قواهم المنتجة - وهي اساس تاريخهم بأجمعه - لأن كل قوة منتجة قوة مكتسبة ، أو منتوج نشاط سابق . لذلك تكون القوى المنتجة ، ناجمة عن الطاقة البشرية العملية ، ولكن هذه الطاقة نفسها تحددها الظروف التي تكتنف حياة الناس ، والقوى المنتجة المكتسبة من قبل ، والشكل الاجتماعي القائم قبل وجودهم ، والذي لا يقومون بخلقه ، بل هو منتوج الجيل السابق » . وكتب أيضاً في مكان آخر من مؤلفه رأس المال : « أياً كانت الاشكال الاجتماعية للانتاج ، يبقى العمال ووسائل الانتاج دائماً عاملي الانتاج . ولكن ما دام هذان العاملان منفصلين عن بعضهما فإنهما يبقيان عاملي انتاج كامكانية قائمة . ولكن لكي يتحقق الانتاج فلا بد من أن يندمج هذان العنصران . فالطابع والطريقة الخاصة لاندماجهما تميزان العصور الاقتصادية المختلفة للنظام الاجتماعي . . إن العلاقة المباشرة بين مالكي شروط الانتاج والمنتجين المباشرين هي العلاقة التي نكتشف فيها دائماً اسرار النظام الاجتماعي وأساسه الخفي » ، وهي التي تحدد محتوى قوانينه الاقتصادية الموضوعية .

وهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية ، يجري تعريفها بأنها هي التعميمات المعبرة عن الرابطة او العلاقة الجوهرية الضرورية بين عمليات التطور المجتمعية والظواهر الاقتصادية ، اي ان هذه القوانين تعكس الترابط الصميمي بين ظواهر الحياة الاقتصادية من خلال تفاعلها ضمن ظروف مجتمعية معينة . وهي تعكس تلك العلاقة المتكررة باستمرار بصورة مستقرة نسبياً عند توافر شروط معينة . وموضوعية هذه القوانين الاقتصادية نابعة من كونها موجودة بصورة مستقلة عن ارادة الناس ووعيهم، بل هي التي تحدد لهم ذلك ، بعكس القوانين الاقتصادية الوضعية التي هي من وضع الناس انفسهم .

أما تاريخية هذه القوانين الاقتصادية فإنها تكمن في تبدلها تبعاً لتبدل الشروط الاقتصادية المجتمعية ، ولذلك فهي تظهر وتختفي على حد تعبير انجلز : اي ان هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية التاريخية تفترض وجود الناس الذين تعكس واقعهم المتغير تاريخياً . وذلك بخلاف القوانين الموضوعية الطبيعية التي تفعل فعلها ، وتتأثر نسبياً بالتاريخ الطويل للطبيعة ، سواء بوجود الناس او بغيابهم ، على الارض او على القمر ، او اي مكان آخر في الكون .

وكما هو معروف فإننا باكتشافنا للقوانين الموضوعية الطبيعية نتمكن من الاستفادة منها

---

(٤) انظر : أوسكار لانكه ، الاقتصاد السياسي ، تعريب وتقديم محمد سلمان حسن (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) ، ص ١١٤ .

لخير الانسان . وهذا ينطبق على القوانين الاقتصادية الموضوعية كذلك ، وان كان الامر في الحالة الثانية اكثر تعقيداً ، وقد يتصادم مع مصالح بعض الطبقات والفئات في المجتمع . والامثلة في الحالة الاولى اكثر وضوحاً ، فعندما اكتشف الانسان (ارخميديس) بالتجربة ، بأن كل جسم اذا غُمر في سائل ما فإنه يفقد من وزنه بقدر وزن حجم ذلك السائل المزاح ، تمكن الناس استناداً لهذا القانون من بناء السفن الكبيرة وناقلات النفط العملاقة . وهكذا بالنسبة للقانون الموضوعي الطبيعي المسبب لفيضان الانهر ، على سبيل المثال ، حيث كان الانسان القديم يواجه فيضان النيل او دجلة او الفرات بالجزع والخوف ويرمي بعض الافراد في النهر كقرابين للآلهة الغاضبة حسب تصوره ، ولكن الانسان المتسلح بمعرفة القانون المسبب للفيضان يعرف بأن كمية من الثلوج المتساقطة في الشتاء على المرتفعات التي تنحدر منها روافد هذه الانهار ، تبدأ بالذوبان تحت تأثير حرارة شمس الربيع ، فتفيض على جانبيه مسببة الدمار والخراب . فصار هذا الانسان المستفيد من معرفته للقانون الطبيعي ، يبني السدود لتخزين المياه الزائدة عن منسوب النهر ، ليستعملها في اوقات شحة المياه في النهر خلال فصل الصيف . فالسد بهذا المعنى قد أثّر على مفعول القانون الموضوعي الطبيعي المخرِّب وجعله ايجابياً لمصلحة الانسان وتقدم مجتمعه . ومن الممكن ايراد الكثير من الامثلة على قانون الجاذبية وغيره من القوانين الطبيعية الموضوعية وكيفية الاستفادة منها بعدمعرفتهاوتنظيم او تخطيط هذه العملية .

وهذا ينطبق ايضاً على القوانين الموضوعية البيولوجية ، فبعد ان ادرك الانسان قسماً منها ، اخذ يعمل على الاستفادة منها ، بخلق انواع وسلالات محسنة (مهجنة) من الحيوانات والحبوب وغيرها من الثمار . وقد وصل الأمر مؤخراً وليس اخيراً لحل مشاكل العقم عند بعض النساء بالاستعانة بالانابيب المخبرية المساعدة على نمو الجنين ، هذه الظاهرة التي انجبت ما سمي بأطفال الانابيب .

وهذه المظاهر العلمية المرافقة لاكتشاف القوانين ، وبالتالي ابتداع التطبيقات التكنولوجية للافادة منها ، لم تكن دائماً لمصلحة الانسان وعمران وتقدم المجتمع البشري . فقد يحصل العكس من ذلك ، والامثلة عديدة حيث يمكن أن نذكر على سبيل المثال التفجير الذري الامريكي على المدن اليابانية (هيروشيما وناكازاكي) ، والكثير مما تأتي به تكنولوجية الحروب الحديثة من خراب ودمار وسحق للانسان .

ويمكن ان نتحدث ، كما سبقت الاشارة ، عن اكتشاف القوانين الموضوعية الاقتصادية والافادة من توجيه تأثيراتها . وحول هذه القوانين كتب اوسكار لانكة(٥) بأننا يمكن أن نميِّز بين ثلاثة انواع منها ، على النحو التالي :

---

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ص ١١٩ .

الاول : قوانين الانتاج الفنية والتوازنية ، الناجمة عن الضرورات المادية والفنية لعملية الانتاج . وهذا هو سبب كونها مستقلة عن الارادة الانسانية ، بيد ان الناس، من الناحية الاخرى ، يعونها عادة ، ويأخذها بالحسبان اولئك الذين يساهمون في عملية الانتاج اثناء نشاطهم . مثلاً يتطلب انتاج كمية معينة من المنسوجات كميات معينة من المواد الخام ، والمكائن والابنية والعمل البشري . وعلاقات توازنية ، حيث لا يمكن استهلاك الاسمنت اكثر من انتاجه (زائدا الاستيراد ناقصا التصدير ان وجد) . واذا أردنا لعملية تجديد الانتاج ان تحافظ على مستوى معين ، فلا يمكن استهلاك جميع المنتجات ، وانما ينبغي تخصيص قسم منها لتجديد وسائل الانتاج كلما اندثرت . واذا كان المطلوب هو تحقيق توسع في تجديد الانتاج ، فلا بد من أن تكون كمية وسائل الانتاج المنتجة خلال عملية الانتاج أكثر من المقدار المطلوب لتجديد وسائل الانتاج ، وينبغي أن تكون كمية وسائل الاستهلاك المنتجة أصغر بنفس المقدار .

الثاني : قوانين السلوك الانساني ، هي ايضاً مستقلة عن الارادة الانسانية ، رغم معالجتها لنشاط هادف . على انه ، كما يقول لانكة ، لا مهرب من أن يؤدي نظام معين للعلاقات الاقتصادية (علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع) الى حوافز اقتصادية معينة وطرق معلومة للتأثر بها . ان التأثر بالحوافز الاقتصادية ، في ذاته ، سلوك واعٍ وهادف ، ولكن حقيقة قيام علاقات اقتصادية معيَّنة يخلق حوافز اقتصادية معلومة .

الثالث : قوانين التفاعل بين الاعمال البشرية ، هي الاخرى مستقلة عن الارادة الانسانية ، وهي في الغالب لا تدخل في وعي الناس . ويوضح لانكة في هذا المجال ، بأن مفردات الاعمال التي يقوم بها الافراد او الجماعات واعية وهادفة ، ولكن تجمعات هذه الاعمال ، التي تنشأ عن علاقات اقتصادية معينة لا تكون مقصودة ولا واعية . والمثال الواضح هنا ، هو عمل قوانين السوق في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية . اما في ظل التخطيط على نطاق الاقتصاد الوطني بأسره ، فيتم بدلاً عن المنافسة في السوق ، التفاعل بين الاعمال البشرية بطرق اخرى ، حيث تنشأ قوانين اخرى للتفاعل بين هذه الاعمال البشرية . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تيسِّر تخطيط طريقة تفاعل الاعمال البشرية فيما بينها ، على حد تعبير لانكة .

هذا ويوجد تصنيف آخر لهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية من حيث مدى تأثيرها :

١ ـ قوانين اقتصادية موضوعية عامة ، توجد في جميع التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ولا ينتفي مفعول هذه القوانين العامة من تشكيل اقتصادي ـ اجتماعي الى آخر . بل يغتني عملها من خلال طرق اكثر تقدماً ، تنشأ عن تطور مكونات التشكيلة

الاقتصادية ـ الاجتماعية ، الاكثر تقدماً في المسار التاريخي . وهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية العامة ، مثل :

ـ قانون تجديد الانتاج ، وما يتطلبه من علاقات فنية وتوازنية تقوم في الانتاج . وهذه العلاقات المتكررة هي ما نسميه بقوانين تجديد الانتاج : الضيّق ، البسيط ، الموسع .

ـ قانون التطور المطّرد لقوى الانتاج ، لزيادة القابلية الانتاجية للمجتمع .

ـ قانون صورة التوافق بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج .

ـ قانون ضرورة التوافق بين البناء الفوقي والاساس الاقتصادي السائد في مجتمع معين .

والتمييز هنا بين ما هو فوقي وما هو تحتي في المجتمع ، انما هو في الجوهر تمييز بين الوظائف . فالبناء التحتي المكوِّن للاساس الاقتصادي ، يتألف من مجموعة الظروف الطبيعية التي يستمد منها المجتمع معاشه المادي ؛ وقوى الانتاج بجانبيها : العمل البشري ، اي العمل الجسدي والفكري ؛ زائداً العمل المتراكم المجسد في الوسائل المادية ، التي يستعين بها الناس للتأثير على الطبيعة ، وذلك من اجل تكييفها واستخلاص حاجاتهم منها . ويضاف لكل ما تقدم علاقات الانتاج الاجتماعية التي تحدد الشكل الاجتماعي للاستحواذ على الموارد الطبيعية والسيطرة على وسائل الانتاج ، وما يترتب على ذلك من اعادة لتوزيع قوة العمل على الانشطة المختلفة ، وتحديد للشكل الاجتماعي لاعادة توزيع منتجات العمل الفردي او الجماعي ، وما يفرزه من اشكال تداولها بين الناس في المجتمع .

اما البناء الفوقي فإنه يتضمن الافكار والمؤسسات المقابلة لهذا الاساس الاقتصادي للبناء التحتي والمنظم له ، اي الدولة .

٢ ـ **قوانين اقتصادية موضوعية وسطية** ، يشترك فيها اكثر من تكوين اقتصادي ـ اجتماعي ، مثل :

ـ قانون القيمة في المجتمعات التي يسود فيها الانتاج البضاعي .

ـ قوانين العرض والطلب ، وتأثر الاثمان بها .

قد يبدو ان ما يسمى بقانون الغلة المتناقصة ، يأخذ موقعه هنا كقانون اقتصادي موضوعي ضمن القوانين الوسطية . ولكن يوجد رأي ، اعتقد بوجاهته وصحته ، مفاده ان هذا القانون المرتبط بالكمية المستخدمة من عنصر انتاجي واحد ، يفتقر لمقومات القانون الاقتصادي ـ الاجتماعي الموضوعي ، التي تشترط فيه موضوعيته وجوهريته

وضرورته ، وباعتباره تعبيراً عن رابطة عامة وليس عن رابطة فردية ، رابطة متكررة مستقرة نسبياً ، وليس رابطة طارئة . في حين ان ظاهرة تناقص الغلة التي تقتصر على حركة عنصر متغير واحد من عناصر الانتاج - بمعزل عن الظروف والعوامل المؤثرة على هذه الظاهرة - مما يجعل هذه الظاهرة غير ناضجة لتوليد كل مقومات القانون الاقتصادي الموضوعي . والترويج لمثل هذه الظاهرة باعتبارها تستوي لدرجة القانون ، انما يستهدف من بين امور كثيرة ، تخفيض الاجور ، وعدم التشغيل الكامل لقوة العمل ، وحرمان البلدان المتخلفة من الافادة الممكنة من التقدم العلمي .

٣ - قوانين اقتصادية موضوعية نوعية خاصة بكل تكوين اقتصادي - اجتماعي معين ، ومن هذه القوانين الخاصة في الرأسمالية :

- قانون تركز - في يد الطبقة الرأسمالية في علاقاتها بالطبقات الاجتماعية الاخرى - رأس المال ، وتمركزه في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها .

- قانون فائض القيمة ، كتعبير عن العلاقة الجوهرية بين العامل والرأسمالي اثناء عملية الانتاج وتوزيع الثروات المادية ، حيث يستحوذ الرأسمالي على فائض القيمة (الارباح + الريع + الفوائد) بسبب تملكه لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع .

- قانون تزايد البؤس النسبي للطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي وذلك من حيث نصيبها في توزيع الدخل الوطني .

- قانون ميل معدل الربح للانخفاض ، بسبب التغير في التركيب العضوي للرأسمال مع التقدم التكنولوجي المستمر .

- قانون التطور الاقتصادي اللامتناسب .

ويمكن أن نذكر مثالاً آخر عن القوانين الخاصة في الاشتراكية :

- قانون التطور المنهجي المتناسب .

- قانون التوزيع لكل حسب عمله ، من حيث الكم والكيف والاهمية الاجتماعية . والذي سيتغير في مرحلة لاحقة عند تحقيق الكفاية في الانتاج وتوافر الشروط المحلية والدولية الاخرى ، الى قانون التوزيع لكل حسب حاجته في اطار الامكانات المتاحة للمجتمع .

وهذه القوانين تحدد الاتجاه العام للتطور ، في حين الشكل الملموس لهذا التطور يتوقف بدرجة كبيرة على دور الناس ونشاطهم الواعي . فقانون التطور المنهجي المتناسب في

الاشتراكية على سبيل المثال ، يفتح هذه الامكانية التي تيسرها الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسيةَ في المجتمع الاشتراكي ، ولكن لتحقيق هذه الامكانية ينبغي نضوج العامل الذاتي الفني للجهاز التخطيطي ، وتطور الطاقات الانتاجية وتمركزها ، وتطور اجهزة المعلومات الضرورية للتخطيط الشامل .

ثانياً : حول مقولة القانون الاقتصادي الاساسي

عند دراسة شكل من التكوينات الاجتماعيةللانتاج ، تكون القوانين الاقتصادية الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية للتعرف على طبيعته من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من تكوين اقتصادي ـ اجتماعي .

ومنظومة القوانين النوعية الخاصة في تكوين اقتصادي ـ اجتماعي معين ، تكون دائماً مترابطة عضوياً وبصورة جدلية مع بعضها البعض . ولكن ضمن هذه المنظومة للقوانين النوعية الخاصة بنظام معين ينبغي تشخيص القانون الاقتصادي الموضوعي الاساسي الخاص بهذا التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي . واستناداً للتحليل الذي جاء به ماركس ، فإن العلاقة الانتاجية الاساسية هي العلاقة التي تعبِّر عن طريق وطابع الربط بين قوة العمل البشرية ووسائل الانتاج المادية . وهذه العلاقة هي التي تحدد محتوى القانون الاقتصادي الاساسي .

وحول هذا القانون كتب اوسكار لانكة(٦) : « ان القانون الاقتصادي الاساسي الناجم عن النوع السائد من ملكية وسائل الانتاج في النظام الاجتماعي المعين ، هو الذي يقرر الهدف الذي تتوجه نحوه وسائل الانتاج ، ومجموع القوى المنتجة في المجتمع ، وهو بتعبير آخر يحدد الباعث الاقتصادي الرئيسي لمالكي وسائل الانتاج ، كما أنه يقرر أيضاً وسائل تحقيق هذا الهدف» . ويواصل لانكة قوله : « كذلك يقرر القانون الاقتصادي الاساسي لنظام اجتماعي معين الأهداف (البواعث) ووسائل العمل لاولئك الاشخاص الذين ليسوا بمالكين لوسائل الانتاج (مثل ذلك العمال في ظل الرأسمالية ، أو الاقنان في ظل الاقطاع) ، ويقرر بالتبعية أيضاً ، القوانين الاقتصادية التي تهيمن على الحوافز الناشئة عن هذه الظروف وطريقة تأثر الناس بها . وهو يقرر أيضاً التفاعل بين النشاط وما يطابقه من القوانين الاقتصادية المنبعثة عن طبيعة ملكية وسائل الانتاج . وعليه ، فإن القانون الاقتصادي الاساسي لنظام اجتماعي معين يقرر فعل جميع القوانين الاقتصادية الأخرى الخاصة بذلك النظام » .

ونستدل على صحة هذا الاستنتاج الذي صاغه لانكة استناداً للمفاهيم الاقتصادية العلمية من ملاحظة مسار التطور على النحو التالي :

---

(٦) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

ـ في النظام الاجتماعي الاقطاعي ، عندما كانت الارض الزراعية هي الوسيلة الاهم في الانتاج في المجتمع ، كانت رغبة أو هدف الاقطاعي المحتكر لملكية الارض الجيدة الصالحة للزراعة ، هي الحصول على الريع العقاري (الكدحي والعيني والنقدي) . وكان هذا هو محتوى القانون الاقتصادي .

ـ وعندما صارت وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع ملكاً خاصاً للرأسماليين ، حيث أصبح دافعهم هو تعظيم الربح المتأتي من فائض القيمة ، ورسملته (أي اضافة الجزء الأكبر منه للتراكم الرأسمالي) ، فهذا هو محتوى القانون الاقتصادي الاساسي للتشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الرأسمالية .

ـ وعندما تكون وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية ملكاً للمجتمع بأسره في الاشتراكية ، فإن الدافع الاساسي المحرِّك لعملية الانتاج ، هو تحقيق اشباع حاجات المجتمع والافراد اكمل فأكمل باستمرار ، يصبح هو محتوى القانون الاقتصادي الاساسي للتشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الاشتراكية .

وفي رأيي ان ايَّ واحد من هذه القوانين الاقتصادية الاساسية لا يمكن أن يعبر بدقة كافية عن طبيعة مرحلة التطور الراهن في اقطار الوطن العربي؛ولا بد من البحث والتحليل للتوصل الى تشخيص القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في اقطار الوطن العربي . وهو ليس بمعنى ان يكون خاصاً بدلالة الموقع الجغرافي لاقطار الوطن العربي ، او بدلالة الانتماء القومي ، وإنما بمعنى الدلالة على محتوى وطابع العلاقة القائمة : بين قوة العمل البشري (الذين يعملون) ووسائل الانتاج المادية المتسمة بهوية ووظيفة مالكيها ، وبدلالة ماهية الاهداف المحرِّكة للانشطة الاقتصادية في اقطار الوطن العربي خلال هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي .

ثالثاً : حول القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في الوطـــن العربـي

من معاينة أرقام الجدول التالي ، يمكن ملاحظة هذه الغلبة النسبية لقوة العمل المأجور لدى الآخرين في أكثرية أقطار الوطن العربي المتوافر عنها بيانات حول هذا الجانب . يلي ذلك في المكانة النسبية للذين يعملون لحسابهم . أما نسبة المالكين لوسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المأجور ، فلم تتجاوز نسبتهم ٥ بالمائة من اجمالي المشاركين في قوة العمل البشرية المندمجة في تقسيم العمل الاجتماعي ، مما يشير الى تمركز ملكية وسائل الانتاج الكبير والمتوسط بيد الاقلية الى جانب ملكية الدولة ، وتبعثرها لدى صغار المالكين المزارعين والحرفيين .

الوزن النسبي للعمل المأجور في بعض بلدان الوطن العربي
(نسب مئوية ٪)

البلـــد	العمل المأجور	يعملون لحسابهم	يعملون بدون اجر او بأجر عيني	اصحاب العمل المأجور	المجموع
الامارات العربية المتحدة (تعداد ١٩٧٥)	٨٩,٢٥			١,٧٣	
البحرين (تعداد ١٩٧١)	٨١	١٥,٩	١.٦	١.٦	١٠٠
الجزائر (تعداد ١٩٦٦)					
ذكور	٥٩,٨			٥	
اناث	٦٦,٧			٠.٣	
سورية (تعداد ١٩٧٠)					
ذكور	٤١,٩			٢.٢	
اناث	٣٧,٩			٠,٥	
الكويت (تعداد ١٩٧٥)					
كويتيـون	٨٤,٢٥(أ)	٧,٦	٠.٤	٢.٤	
غير كويتيين	٨٦,٦(ب)				
ليبيا (تعداد ١٩٧٣)	٦٩,١(ج)				
مصر (تعداد ١٩٧٦)	٦٤,٢(هـ)				
المغـرب (تعداد ١٩٧١)	٣٧,٢				
اليمن الجنوبي (تعداد ١٩٧٣)	٤٣	٣٣	١٩	٥	١٠٠
اليمن الشمالي (تعداد ١٩٧٥)	٣٣,٣	٤٠		١.٦	

(أ) من اجمالي قوة العمل المحلية البالغ ٩١٨٤٤ .

(ب) من اجمالي قوة العمل الوافدة البالغ ٢١٢٧٣٨ .

(ج) من اجمالي قوة العمل البالغ ٥٤١١٧٤ .

(د) من اجمالي قوة العمل البالغ ١١٣٥٧٢٩ .

(هـ) من اجمالي قوة العمل البالغ ٩٦١٤٠٠٠ .

المصدر : احتسبت من : « الورقة التجميعية للدراسات القطرية ـ القسم الاول » ، مجموعة الاوراق التي قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الدائرة الاجتماعية ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ ـ ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ ـ ٢٩ مارس ١٩٨١ (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) .

وقوة العمل البشري هذه ترتبط بوسائل الانتاج المادية المتسمة بهوية مالكيها ووظيفتهم على النحو التالي :

ـ الملكية الفردية الخاصة للمزارعين والحرفيين الصغار التي تدمج قوة العمل بالملكية .

ـ الملكية الفردية الخاصة المحلية التي تشغّل قوة عمل مأجور .

ـ الملكية الفردية الخاصة الاجنبية التي تشغّل قوة عمل مأجور .

ـ ملكية قطاع الدولة المتأثرة بطبيعة السلطة السياسية السائدة ومحتواها الاجتماعي ، والتي تهيمن في الاقطار النفطية بشكل خاص على المصدر الاساسي للدخل الوطني في المجتمع ، وهي بصفتها رب عمل يقوم بتشغيل جزء كبير من قوة العمل المأجور ، وينمي فئات معينة من القطاع الخاص مما يرجح القول بأنها هي النوع المسيطر مع حليفتها الملكية الفردية الخاصة المستخدمة للعمل المأجور .

ـ الملكية المختلطة ، بين ملكية قطاع الدولة والملكية الفردية الخاصة المحلية و / او الاجنبية و/ او مع ملكية دولة او دول عربية او اجنبية (المشروعات المشتركة) .

ـ ملكية الاوقاف ، التي تدار غالباً من قبل وزارة ومؤسسات الاوقاف ، اي بشكل غير مباشر من قبل الدولة .

ـ الملكية التعاونية الفتية ، التي أخذت تنتشر في مجالات الخدمات المتعددة ، وبدرجة اقل في المجال الانتاجي .

وهذا الوضع المتنوع لم تشخّص فيه حتى الآن النوعية المسيطرة لشكل الملكية وما يترتب عنها من غايات للنشاط الاقتصادي بصورة دقيقة من حيث القياس والتحليل . ومع التغليب او الترجيح الذي سبقت الاشارة له ، لمصلحة ملكية الدولة وحليفها القطاع الخاص ، فلم تحدد علمياً حتى الآن الهوية الاجتماعية لاصحاب القرار والتوجيه بالنسبة لملكية الدولة ، على صعيد كل قطر ولمجموع اقطار الوطن العربي . ولكن من خلال ما هو متاح من مؤشرات ، هل يمكن ان نطرح للمناقشة مقترحاً باعتبار القانون الاقتصادي الاساسي الخاص لهذه المرحلة هو **قانون التراكم الانتقالي** ، الذي يتمثل بالمحاولات الانمائية الجارية في ارجاء اقطار الوطن العربي ، مع ما يرافقها من هدر في الكثير من الموارد ، وعجز في دمج الصناعة الاستخراجية النفطية بمجمل الاقتصاد الوطني ، واحياناً حتى تدهور في الانتاجية المجتمعية ولاسيما في الزراعة ، واختيارات تعمق في الغالب من تبعيته للنظام الرأسمالي العالمي ، فهي ليست دائماً الافضل من منظور التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة على صعيد الوطن العربي .

ـ على مستوى القوى البشرية ، نلاحظ هذا التوسع الكمي في التعليم ومحاولات

محدودة لمحو الامية الابجدية في هذا القطر او ذاك ، وتحسن نسبي في المستوى الصحي ، ودمج اعداد متزايدة في تقسيم العمل المجتمعي ، وان كان ليس بالمستوى المطلوب بشكل خاص للعنصر النسائي ، وكذلك بالنسبة للتوجه نحو القطاعات المنتجة .

- على مستوى وسائل الانتاج المادية ، نلاحظ هذا التوسع الافقي في بعض المشروعات الصناعية وبعض المشروعات الزراعية الحديثة والمشروعات الخدمية ، التي يغلب عليها احياناً الجانب المظهري على حساب الحاجة الملحة في توسيع الطاقة الانتاجية وتنوعها في المجتمع ، واحياناً اخرى كاستجابة لاستراتيجية اعادة توطين بعض الصناعات في اطار تقسيم العمل الرأسمالي .

- على صعيد علاقات الانتاج ، نلاحظ هذا التوسع في ملكية الدولة ولاسيما بعد تأميم واستملاك وزيادة حصة المشاركة للثروة النفطية بدرجات متفاوتة في الاقطار العربية ، وبعض اجراءات الاصلاح الزراعي وظهور الملكية التعاونية في بعض الاقطار العربية ، مع بقاء وتعمق التفاوت في مستوى الدخول بين الاقطار العربية وداخل هذه الاقطار العربية .

ومجرى تطور هذه المحاولات الانمائية ، يمكن أن يؤدي مستقبلاً الى طريقين :

- إما الى الرأسمالية ، وذلك بتغليب الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبدفع ملكية رأسمالية الدولة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف ، وتسهيل انضاج الشروط اللازمة لمثل هذا المسار الرأسمالي ، وما يؤدي اليه من تعميق لتبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتحمل تبعات ازماته .

- وإما بتغليب الملكية العامة لكل المجتمع وتحت ادارته ورقابته ، ومعها الملكية التعاونية لغالبية وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع ، او انضاج الشروط اللازمة لمثل هذا المسار المتجه صوب الاشتراكية . وفي اعتقادي ان هذا التوجه الاخير ينسجم مع القيم الدينية التي تحث على العمل المنتج وتحقيق العدالة في التوزيع في المعاملات بين الناس .

ولكن تقابلنا هنا مشكلة منهجية تتطلب الحل ، وهي ان قانون التراكم يجري تصنيفه ضمن مجموعة القوانين الاقتصادية العامة . فهل يكفي اضفاء الصفة الانتقالية عليه ، لكي يتحول الى قانون اقتصادي خاص واساسي لمرحلة التطور الراهن في اقطار الوطن العربي ؟ انا شخصياً اميل للاجابة بالايجاب ، انطلاقاً من متابعة مسار التطور السابق . حيث نلاحظ بأن قانون التراكم العام بمعنى توجيه ذلك الجزء المدَّخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني (ما تيسر من الفائض الاقتصادي المتاح) بانتظام لسد حاجات التجهيز

وتنمية القدرات البشرية من اجل ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع ، قد تميز بخصوصيات مرحلية على النحو التالي :

- التراكم الرأسمالي الاولي في فجر نشوء الرأسمالية .

- التراكم الرأسمالي في المرحلة المتطورة للرأسمالية ولرأسمالية الدولة وعهدها الاحتكاري .

- التراكم الاشتراكي .

إذاً يحق لنا - كما أرى - ان نتحدث عن الصفة الخاصة لقانون التراكم الانتقالي (باتجاهيه المحتملين) ، كقانون اقتصادي اساسي يحكم التطور الراهن في اقطار الوطن العربي .

وملاحظة اخرى ينبغي التنبيه اليها في هذا المجال، وهي انه مع وجود السمات المشتركة في هذا الوطن العربي ، يوجد تباين واضح المعالم في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، فيما بين اقطار الوطن العربي في الوقت الراهن . وهذا التباين قد افرز ثلاثة اتجاهات ، فيما يتعلق بشكل خاص بالسياسات الاستثمارية لاستخدام التراكم المتاح المتحقق من حقول النفط والغاز في بعض اقطار الوطن العربي . وهو ما يمكن أن نسميه بمصادر التراكم الريعي ، المرتكز على تأميم النفط (والغاز) ، او تملكه باتفاقيات مع شركات النفط الاجنبية العاملة في الوطن العربي ، وزيادة المنتج والمصدر منه (رغم عدم الحاجة لذلك من منظور مصالح الجيل العربي الحاضر والاجيال القادمة) ، والتصحيح الذي رافق اسعاره وان ظل - حسب تقديري - حتى الآن دون قيمته الحقيقية(٧) .

وهذه الاتجاهات الثلاثة يمكن تلخيصها كما يلي :

الاتجاه الاول : يدعو لمواصلة توظيف فائض التراكم المتأتي من عائدات النفط (والغاز) العربية في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، بحجة ان القدرة الاستيعابية للاستثمار فيها مجزية ومتنوعة ، على النقيض منها في البلاد العربية او في البلاد النامية . وقد صرح احد ممثلي هذا الاتجاه بقوله : « على الدول الرأسمالية الغربية ان تساعدنا بأن تؤمن لنا مجالات لتوظيف اموالنا الفائضة »(٨) .

---

(٧) ان جوهر هذا الدخل هو الريع النفطي الذي يختلف عن الريع العقاري الزراعي ، من منظار عدم تجدد مصدره مستقبلاً بعد نفاد النفط ، واعتماده على العمل المأجور . وقد ظهر في بعض هذه الاقطار النفطية ريع « الجنسية » التي من خلال توظيفها يحصل حائزها على دخل ريعي .

(٨) « قلق الدول الغربية من تراكم عائدات النفط ، » نشرة عالم النفط (بيروت) ، العدد ١٦ (١٠ شباط / فبراير ١٩٧٣) .

عند مقارنة هذا الاتجاه بالاتجاه الرأسمالي للتراكم ، نجده على عكسه فقد كان الرأسماليون الأوائل يركزون على التراكم في المجالات الانتاجية في بلدانهم موسعين بذلك القاعدة الانتاجية وفاتحين لمزيد من فرص العمالة المنتجة . وحتى عندما بدأ الرأسماليون يهتمون بتصدير الرأسمال بحثاً عن فرص أفضل لتعظيم ارباحهم ، فقد كانوا يوجهون رأسمالهم في الغالب الى البلدان الأقل نمواً لتساهم في عملية استنزاف ثرواتها ونقلها للوطن الام . في حين نجد القوّامين على مصدر التراكم الاساسي في بعض اقطار الوطن العربي (النفط والغاز) يساعدون على تحويل هذا الجزء المهم من الفائض الاقتصادي من ثروة شعوبهم ـ حالياً ومستقبلاً ـ الى أوراق نقدية تنزح وتخدم اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة ، بدلاً من تحويلها الى أصول انتاجية ثابتة على أرض وطنهم العربي . هذا بالاضافة الى ما رافق التراكم الرأسمالي من مؤسسات وحريات ، ما زالت غائبة في حالة التراكم في الوطن العربي .

وهذا الاتجاه أو التوجه كما هو واضح ذو نزعة معرقلة لقانون التراكم الانتقالي كما سبقت الاشارة اليه ، في المرحلة الراهنة من تطور أقطار الوطن العربي . اي انه لا يوقف مفعول هذا القانون ، وانما يضعف مردوده

الاتجاه الثاني : يدعو الى قيام الهيئات الدولية بإدارة الفوائض العربية المتراكمة ، بحجة تجنب مخاطر تركيز الاستثمار العربي في الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما حصل عندما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية أموال ايران على أثر احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران . وهذا التوجه يطالب بتوزيع الفوائض العربية المتراكمة على مختلف الدول الأخرى ، وبالتالي فهو يشترك مع الاتجاه الأول في نزعته المعرقلة لقانون التراكم الانتقالي في المرحلة الراهنة من تطور اقطار الوطن العربي .

الاتجاه الثالث : يؤكد على ضرورة التنمية الشاملة القطرية والاقليمية العربية المشتركة ، وعدم الاكتفاء بالنمو فقط(٩) . وذلك برفع معدلات الاستثمار الى أقصى حد ممكن بالتوسع المستمر في الطاقات الاستيعابية داخل الاقطار العربية ذات الفوائض المالية المتراكمة نفسها . وكذلك بالتوسع في الاستثمارات الاقليمية في الوطن العربي ، سواء الثنائية منها ، أو التنمية المشتركة المتعددة الاطراف . وذلك على اعتبار أن التراكم من اجل التنمية المحلية المتكاملة مع التنمية المشتركة في الوطن العربي ، هي

(٩) انظر على سبيل المثال : المعهد العربي للتخطيط بالكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٤ ، ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٧٤ (الكويت : المعهد ، ١٩٧٤) .

البديل الأكفأ لهذا الهدر الملحوظ في مصادر التراكم العربية . هذا بالاضافة للاعتبارات القومية الاجتماعية والسياسية والأمنية بمعناها الواسع : غذائياً ، تكنولوجياً ، عسكرياً ، التي يحققها مثل هذا النوع من استخدام التراكم في التنمية الشاملة قطرياً والتنمية المشتركة عربياً . وقد لمَّحت بعض الدراسات التي قدمت الى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في عمّان الى هذا التوجه وهو ـ كما يلاحظ ـ ذو نزعة معززة لمفعول قانون التراكم الانتقالي في المرحلة الراهنة من تطور اقطار الوطن العربي ، ويعظِّم من مردوده ، بعكس الاتجاهين : الأول والثاني اللذين سبقت الاشارة اليهما .

الفصل الخامس

نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية(*)

د. محمد السيد سعيد

مقدمـــة

منذ عقد ونصف كتب فرناندو كاردوسو (Cardoso) - وهو عالم من أميركا اللاتينية ينظر اليه على انه احد الآباء المؤسسين لما أصبح يدعى بنظرية التبعية - ورقة طويلة حول « استهلاك نظرية التبعية في الولايات المتحدة » . في هذه الورقة يحذّر كاردوسو من سوء استخدام أفكار « مدرسة التبعية » ، ففي نظر هـذا العالم لم يكن المقصـود من مصطلح التبعية ان يستخدم كجواب شاف وشامل للاسئلة والمشكلات التي تثار بصدد تفسير نشأة وتطور التخلف في اميركا اللاتينية خاصة والعالم الثالث عامة ، بل كان هدف هذا المصطلح والافكـار والافتراضـات التي ترتبط بـه هو مسـاعدة عمليـة الاختمار التي كـان الفكـر الاجتماعي التقدمي في اميركا اللاتينية يمر بها وهو يتمثل ويرفض ويتجه لتجاوز الافكار والنظريات التي وفدت مع تصاعد النفوذ الاميركي الامبريالي في اميـركا الجنـوبية وهي الافكار التي تعرف باسم « نظرية التحديث »[1] . لقد كان ثمة حاجـة نظريـة وعملية لدحض وتجاوز نظرية التحديث هذه لما كانت تسعى اليه من إعادة انتاج التجربة الرأسمالية الغربية على ارض العالم الثالث ، ولم تكن الماركسية التقليدية ذات نفع كبير في هذه المهمة ، اذ ان كثيراً من فروضها - كما انتشرت في وسائل الاعلام الشعبية - تلتقي على الاقل شكلياً ومن حيث النتائج العملية مع نظرية التحديث هذه . على ان سوء استخدام افكار التبعية

(*) نشر هذا البحث في المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٦٢ (نيسان / ابريل ١٩٨٤) ، ص ٢٧ - ٥٢ .

(١) Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, trans. by Marjory Mattingly Urquidi (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1979).

كان قد تجلى بالفعل في بروز وتصاعد نفوذ تفسير سوقي ينظر اليها على انها نظرية كاملة لنشأة وتطور التخلف في العالم الثالث ، ويضفي على افكار التبعية طبيعة شديدة العمومية والمرونة ، بل يحوّل استنتاجاتها الى تمائم مقدسة ذات قدرات كلية على تفسير مشاكل نظرية النمو والتخلف وذلك مع المغالاة في صوغ هذه الفروض وجعلها اكثر تطرفاً في التعبير عن الواقعة التاريخية التي تركز عليها افكار التبعية اي واقعة نشأة التخلف . وقد أتاح هذا التفسير السوقي للعلم الاكاديمي البرجوازي القائم على التجريبية فرصة الانقضاض على هذه الفروض واثبات مجافاتها للواقع وعدم صدقها كتفسير لنشأة وتطور التخلف ومفارقة توقعاتها للنتائج التي يمكن لتحليل تجريبي او كمي ان يسفر عنها . وهكذا ليس ثمة صعوبة في ان نرى ان التحليل البرجوازي التجريبي والقياسي يلتقي على الارضية نفسها مع التحليل « الراديكالي الرومانسي » ، إذ ان كلاً منهما يصر على تجميد افكار التبعية في مجموعة من الصيغ والافتراضات المغلقة التي يطلب منها تفسير عملية تاريخية شديدة التعقيد ، اي عملية تطور التخلف ، وهي عملية لا تشكل التبعية غير احد شروطها العامة .

إن تحذير كاردوسو الذي اطلقه في بداية السبعينات قد اصبح يشكل حاجة اجتماعية لنا هنا في الوطن العربي ونحن نخطو الى منتصف الثمانينات ، اذ ان « دوائرنا الاكاديمية والصحافية قد تلقت افكار « مدرسة التبعية » في تفسيرها السوقي وقد توفرت على « إساءة استخدام » هذه الافكار وذلك عن طريق توجيهها كسلاح ايديولوجي في يد السلفية السياسية .

هناك بطبيعة الحال « مناخ نفسي » (سيكولوجي) مؤات لسوء استخدام نظرية التبعية برز إثر النجاحات «الحالية» للهجمة الامبريالية ـ الصهيونية على الوطن العربي . لقد تمكنت الامبريالية والصهيونية من تطويق ومحاصرة حركة الثورة العربية ، بل تصفية بعض مواقعها واستعادتها لخندقها وتعدت ذلك الى شل مجمل حركة التحرر العربية وإفقادها فعاليتها وقسمها على ذاتها وايصال افضل طلائعها الى حالة من التشرذم والتناحر لم تشهدها المنطقة منذ سقوط الحضارة العربية في ظل العهد الثاني للخلافة العباسية . مثل هذه الحالة والتي تجسدت بصورة متفاقمة منذ غزو لبنان مثلت « اعلى مراحل المأساة العربية » ، واكثر فصولها وطأة على النفس العربية ، مما افرخ معه مناخاً نفسياً فريداً يقترن فيه الاكتئاب الجماعي مع النزعة الانتحارية مع رفض قبول واقع الانتكاس . في مثل هذا المناخ اصبحت نزعة العداء « للغرب » بحد ذاته ، ولكل الرموز التقليدية « لتفوقه » جزءاً من شروط رد الفعل العربي ، وبطبيعة الحال يتصاحب التقوقع على الذات واجترارها مع النزعة المعادية « للاجانب » وخاصة للغرب ورموزه . وفي هذا الظرف ، جاءت افكار « مدرسة التبعية » لتقدم ترسانة من الافكار التي تتفق على نقطة محورية واحدة وهي إدانة

الغرب الاستعماري وتحميله مسؤولية نشوء وتعمق التخلف في الوطن العربي ، اي ان نظرية التبعية وخاصة في صورتها السوقية قد أمدت بعض الكتاب العرب بأدوات فكرية تبرر موقفاً نفسياً . وهؤلاء الكتّاب العرب يجدون انفسهم مدفوعين الى تبني موقف لا يقتصر على ادانة السياسات الامبريالية التي تنتهجها الدول الغربية وأساسها الموضوعي الكامن في مصالح اقتصادية واستراتيجية وثقافية ، وإنما يمتد الى ادانة الغرب ذاته وإنتاجه الثقافي والعلمي ، وأسس التفكير العلمية لكونها سائدة في الغرب . بل إن بعض التفسيرات الشائعة لنظرية التبعية في بلادنا تقوم بتعريف « الغرب » تعريفاً واسعاً لكي يشمل ايضاً « الكتلة الاشتراكية » والحركات الثورية والنقدية في العالم « الرأسمالي » الغربي، ووصل الامر الى ان يعرِّف الغرب بطبيعة الديانة السائدة فيه بحيث اصبحت السياسات الامبريالية للدول الغربية امتداداً « للحروب الصليبية » وكأن هذه السياسات تنطلق من اعتبارات دينية وثقافية . في هذا السياق جاء استخدام ، او اساءة استخدام نظرية التبعية في الوطن العربي موسوماً بطابع الاستجابة السياسية والنفسية التي تسود الوطن العربي في اللحظة الراهنة ، وهي استجابة يمكن وصفها « برومانسية قومية » في ارضيتها العامة ، مع اتصافها بعد ذلك بالسمات المميزة للتيارات المختلفة داخلها ، اي التيار الديني ، التيار الاجتماعي الراديكالي، والتيار الشعبي . . . الخ .

من رأينا ان لهذه الاستجابة آثاراً ضارة وخطيرة على مستقبل حركة التحرر العربية لأنها تتضمن انحرافين مهمين : الأول يتمثل في النكوص والعجز عن نقد الذات العربية ، وهو شرط لا غنى عنه لتجاوز جذري للاوضاع التي أدت الى الانتكاسة الراهنة . ويتضمن الثاني عجزاً عن التمييز بين الانجازات الانسانية العظيمة التي حققها الغرب او تحققت فيه نتيجة تطور هياكل سياسية واجتماعية ذات طابع تقدمي ومغزى ايجابي على التاريخ العالمي ككل ، من ناحية ، وبين السياسات العدوانية والتكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، والطبقات والتيارات الايديولوجية التي تمثل اساساً موضوعياً لهذه السياسات العدوانية ، من ناحية اخرى. وحين يحتم مستقبل التحرر العربي النضال ضد وهزيمة السياسات العدوانية والمساهمة في النضال العالمي ضد اسسها وجذورها الاجتماعية ، فإن استلهام الدروس، والاستيعاب النقدي للانجازات المتضمنة في التطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أنجزها الغرب يمثلان احد الشروط التي لا غنى عنها لنجاح هذا النضال ذاته . وعلى النقيض من ذلك فإن سيادة هذين الانحرافين ، كما هو قائم بالفعل في التفسير السوقي لنظرية التبعية في الوطن العربي ، سوف يؤدي الى الفشل في فهم الواقع العربي ورصد ديناميكية وأسس تطوره ولا بد من ان ينتهي الى توصيفات وتوصيات قد تعمق من الاساس المادي للكارثة العربية الراهنة وجذورها التاريخية . والموقف الذي ننطلق منه في مناقشة هذا التفسير السوقي لنظرية التبعية في الوطن

العربي هو ان حركة التحرر العربية لا تستطيع ان تستغني عن « العقل » معرَّفاً باعتباره ملكية عالمية وأساساً للتفكير والاكتشاف وعرض القضايا المعرفية يمكن تعميمها بغض النظر عن اختلافات الواقع المحلي والثقافات النوعية لشعوب العالم ، وان حركة التحرر العربية لا بد من ان تقيم براجها وتكتيكاتها على اساس الفهم العلمي للظواهر الاجتماعية، خاصة الصراعية، وذلك من اجل ان تنتصر وان تحقق تطوراً تقدمياً في الواقع العربي على الصعيد الثقافي والمادي .

أولاً : مكانة نظرية التبعية في علم التنمية

إن من الصعوبة بمكان أن نحصر على وجه الدقة الافكار التي يمكن نسبها الى « مدرسة التبعية » ، وتنشأ هذه الصعوبة عن تنوع التيارات التي تصب في هذه المدرسة من ناحية وعن التطورات التاريخية التي انتابت تيارات أو مفكرين معينين بحيث اصبحت أفكارهم تبعد بهذه الدرجة أو تلك عن الافتراضات التي تشكل « صلب المدرسة » من ناحية أخرى . إن الاتجاه العام لشرّاح مدرسة التبعية هو تمييزهم بين رافدين أساسيين : رافد قومي نما في أروقة اللجنة الاقتصادية (للأمم المتحدة) لأميركا اللاتينية ECLA ، ورافد ماركسي ، أو على الاقل يستمد كثيراً من أفكاره من تقاليد التحليل الماركسي . وهناك من يميز بين « استخدامات » لأفكار التبعية لا بين تيارات نظرية ومنهجية ، بعضها ينظر الى التبعية كنظرية للتخلف، وبعضها يرتبط بأفكار استراتيجية النمو التي صاغتها الـ ECLA، وبعضها الثالث ينظر الى التبعية كمنطلق لتحليل مواقف محددة . هذا التصنيف الأخير يفتقر الى أسس منهجية مقبولة ، فمن ناحية ليس هناك من مبرر للنظر الى التبعية كمنطلق لتحليل مواقف محددة الا اذا كانت تمثل بالنسبة للمحلل مدخلاً ، إن لم يكن نظرية ، وإلاّ لكانت تمثل موقفاً هو موضوع البحث وليس أداة علمية لفهمه ، ومن ناحية ثانية فإن هذا الاستخدام لمصطلح التبعية قد بعد بصورة ملموسة عن الافتراضات الاكثر شعبية « لنظرية التبعية » . بحيث لم يعد ثمة من ضرورة لضم المفكرين الذين يدعون اليه الى المدرسة ذاتها الا على نحو تقريبي يبرره الانتساب التاريخي .

ويخيل لي أن هناك معيارين للتمييز داخل « مدرسة التبعية » بين تياراتها . المعيار الأول هو أسلوب الاستكشاف والعرض ويمكن على أساسه التمييز بين تقاليد بنيوية وتقاليد تاريخية . أما المعيار الثاني فيرتبط بالحقل الاجتماعي لتولد وشيوع الافكار ، ويمكن بصورة عامة التمييز بين الكتّاب الاوروبيين والاميركيين من ناحية وبين كتّاب العالم الثالث وخاصة من أميركا اللاتينية من ناحية أخرى . وعلى أساس هذا التصنيف يمكن مثلاً اعتبار « نظريات الامبريالية » التي أشاعها غالتونغ (Galtung) وزملاؤه وتلاميذه من مدرسة مجلة

بحوث السلام (Journal of Peace Research) أحد تيارات مدرسة التبعية ، كما انه يمكن اعتبار أفكار الباحثين الاميركيين الذين ارتبطوا وتطوروا مع ولادة مدخل « النظام العالمي » (World System) احد التيارات الاخرى . ورغم تقارب الافكار او الاستنتاجات العملية فإن التيار الاول هو بالاساس بنيوي ، على حين ان التيار الثاني تاريخي ، ويمكن رصد عدد من الاختلافات النظرية المهمة التي قد تؤدي الى تباينات مهمة في المستقبل فيما يتعلق بالنتائج العملية . والصعوبة الاكبر تكمن مع ذلك في التمييز بين تيارات التبعية التي تتبنى مدخلاً تاريخياً في اميركا اللاتينية لأن التجانس النسبي الذي بدا في نهاية الستينات بين الكتّاب الذين انتسبوا لهذه « المدرسة » في ذلك الوقت قد تبدد ، مع تطور عدد من التفسيرات التي تختلف بصورة بيّنة ، ليس فقط في الاستنباطات العملية وإنما ايضاً في الشرح النظري . ويمكن تفسير هذا التعدد الحقيقي بأن مدرسة « التبعية » كانت تمثل معبراً لنقد المؤسسة العلمية الغربية ، وهو نقد تكون بطبيعة التجربة النوعية ، السياسية والايديولوجية ، لتجمعات من الكتّاب كان لا بد من ان يجلبوا الى المدرسة نزعاتهم الفلسفية ومناهجهم التي اكتسبوها من خلال النضال ضد « مؤسساتهم » العلمية . فعلى سبيل المثال فإن الكتّاب الاوروبيين والاميركيين الذين ينتسبون الى مدرسة التبعية ينزعون الى ابتكار مقولات (Categories) على درجة من الاتساع بحيث تسمح أيضاً بنقد التجربة السوفياتية من حيث مكوناتها الداخلية وانعكاساتها على السياسة السوفياتية في أوروبا الشرقية ، وقد وجد هؤلاء الكتّاب في النزعة الانسانية (Humanism) منهلاً لمثل هذه المقولات ، كما وجدها بعضهم في بعض نظريات علم الاجتماع مثل نظرية المنزلة (Status) وأنماط التنظيم الفيبرية ؛ على حين أن بعضهم الآخر كان قد تأثر بصورة أكبر بالتقاليد الاميركية المرتبطة بنظرية النظم . وهؤلاء جميعهم يتميزون بصورة واضحة عن كتّاب أميركا اللاتينية الذين لا يعنيهم ابتكار مقولات ذات مصداقية عالمية بقدر ما يعنيهم الكشف عن القوانين النوعية لتطور أميركا اللاتينية الاقتصادي والاجتماعي .

هذه التباينات بين الروافد المختلفة لمدرسة التبعية ، وحقيقة ان هذه المدرسة هي مركّب متغير من مساهمات عدد كبير من الكتاب ذوي الاهتمامات والنزعات المنهجية المختلفة ، قد تجعل من المتعذر الاتفاق على الافتراضات التي تحتويها هذه المدرسة . غير انه من الممكن القول بأن هناك تقاليد تشكل التيار الاساسي لمدرسة التبعية وهي تلك التي تنظر الى التبعية باعتبارها نظرية للتخلف ، وهي تقاليد قامت على نقد الافتراضات الكلاسيكية الليبرالية والماركسية ، كما خضعت هي ذاتها لنقد ماركسي متزايد. ويتضمن هذا التيار افتراضات تتعلق بنشأة التخلف وإمكانيات النمو في نطاق التبعية . على اننا سوف نناقش هنا تلك الفروض التي تتعلق فقط بما اطلق عليه « نشأة التخلف » ، تاركين لدراسة مقبلة تناول الافتراضات التي تتعلق بآليات (ميكانيزمات) وهياكل علاقات التبعية وإمكانيات

النمو الاقتصادي في نطاقها ، معتمدين على الأدلة المستمدة من تطور الاقتصاديات العربيه في الحكم على صلاحيتها .

ثانياً : نشــأة التخلــف

يمكن صياغة الافتراض الرئيسي لمدرسة التبعيـة حول نشـأة التخلف على النحـو الآتي : « إن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل اخضاعـه للنفوذ الاوروبي بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة ، أي ان **التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية** منذ القرن السادس عشر » .

هنـاك درجـة كبيرة من الاجماع على هذا الافتراض بين كتّاب مدرسة التبعية ، خاصة هؤلاء الذين ينتمون الى أميركا اللاتينية ، فيؤكد فرانك ان بلاد أميركا اللاتينية لم تكن نامية (undeveloped) ولكنها لم تكن متخلفة (underdeveloped) . إذ أن المصطلح الأخير يشير الى خصائص هيكلية معينة بدأت مع الادماج العنيف لهذه البلاد في السوق الرأسمالي العالمي منذ مطلع القرن السادس عشر[٢] . ويرى سنكل (Osvaldo Sunkel) أن تخلف بلاد العالم الثالث ككل كان أحد اسباب تقدم البلاد الرأسمالية المتطورة ؛ وذلك لأن هذه البلاد قد استخدمت بـلاد العالم الثـالث لاشباع حـاجاتهـا هي لا لاشباع حـاجات السكـان الاصليين ، وقد أدى ذلـك الى فقدان الاستقـلال الاقتصادي للعـالم الثالث منـذ ذلك الوقت[٣] . ويؤكد والرستين (Immanuel Wallerstein) أن نشوء النظام الرأسمالي العالمي وتوسعه في العالم بصورة متزايدة قد خلقا شرطاً خانقاً لتطور العالم الثالث وهو شرط لم يكن موجوداً في حالة البلاد المتقدمة ، فعلى حين أن هذا النظام أتاح فرص النمو أمام الزراعة والصناعة الأوروبية فقد حرم بلاد المحيط من هذه الفرص[٤] . وهناك اضافة لذلك ثلاث حجج رئيسية تستخدم لمساندة هذا الافتراض :

١ - إن الاقتحام العنيف لبلاد « العـالم الثالث » قـد اتخذ في البـداية صـورة النهب الاستعماري المباشر للثروات ونقلها الى البلاد المهيمنة : اسبانيا والبرتغال حتى اقتراب

---

(٢) A. G. Frank, «The Development of Underdevelopment,» in: Robert I. Rhodes, ed., *Imperialism and Underdevelopment: A Reader* (New York: Monthly Review Press, [©1979]).

(٣) Osvaldo Sunkel, «Big Business and Dependencia: A Latin American View,» *Foreign Affairs*, vol. 50, no. 3 (April 1972).

(٤) Immanuel Wallerstein, *The Modern World- System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century* (New York: Academic Press, 1974).

نهاية القرن السابع عشر ، هولندا وبريطانيا وفرنسا بعد ذلك . ولم تكن هذه القوى الامبريالية تنظر الى العالم الثالث الا كحقل للنهب مما ادى الى دفع عملية التراكم الأولي في المراكز الأوروبية المهيمنة وبداية عملية نزع التراكم (de - accumulation) في بلاد العالم الثالث ، التي أصبحت منذ ذلك الوقت تسير على طريق التخلف .

٢ ـ إن تأسيس النظام الرأسمالي العالمي منذ منتصف القرن السادس عشر قد ارتبط بنظام للتخصص وتقسيم العمل الدولي يقوم على تدرجية السيطرة (hierarchy of control) وعدم تساوي عائد المبادلات الناشئة . كما نشأ بالارتباط مع هذا النظام عملية تحطيم استقلال الهيكل الاقتصادي للعالم التابع وتنمية احتياجات لا يمكن اشباعها الا عن طريق المراكز المهيمنة ومن ثم فرض شروط التبادل المناسبة للمراكز وغير المواتية لنمو بلاد المحيط .

٣ ـ إن تدعيم النظام العالمي للرأسمالية قد ارتبط بحماية وتدعيم هياكل سياسية ـ اجتماعية في البلاد الخاضعة والتابعة غير مواتية لنموها الاقتصادي . ويشار هنا بصورة خاصة الى تحالف الطبقات الاقطاعية مع الامبريالية وتبرير هذا التحالف عن طريق مباركة المؤسسات الدينية (الكنيسة) .

وقد كرّس عدد كبير من كتّاب مدرسة التبعية جهودهم لمتابعة عملية نشأة التخلف في بلاد المحيط وتتبع التاريخ الاجتماعي لهذه البلاد من اجل اثبات الافتراض السابق . فمثلاً اثبتت سوزان بودنهيمر ان الهياكل الاساسية للتبعية قد بدأت في غواتيمالا منذ القرن السادس عشر عندما تم ربطها بحاجات اسبانيا عن طريق نظام الهيمنة السياسية المباشرة ولوائح وتنظيمات التجارة وتكوين طبقات محلية عميلة وذات مصلحة في توطيد اساس التبعية بحيث اصبحت الاولويات السياسية والاقتصادية تتحدد باحتياجات ومصالح قوى اجنبية (بدءاً من اسبانيا) ، وبدأ استقرار منظومة التخلف مع القرن التاسع عشر : الزراعة التصديرية القائمة على سلعة واحدة ، نزيف رأس المال ، التركز المتطرف للثروة وخضوع غواتيمالا للهزات الاقتصادية الحاصلة في المراكز الاوروبية المهيمنة(٥) . ونفس هذه النشأة للتخلف والتي ارتبطت باستغلال الشعب وتحطيم الثقافات التقليدية العظيمة (الهندية) ، واخضاع الطبقات المحلية المسيطرة ومجمل الهيكل الطبقي الداخلي للهيمنة الاجنبية يمكن ملاحظتها في حالة المكسيك والارجنتين والبرازيل وشيلي الى جانب بقية بلاد اميركا اللاتينية(٦) .

---

(٥) انظر : S. Budenheimer, «Guatemala,» in: Roland H. Chilcote and Joel C. Edelstein, eds., *Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond* (New York: John Wiley,1974).

(٦) انظر : «The Collection,» in: Chilcote and Edelstein, eds., Ibid., pp.96-id.

ان هناك عدداً من الاعتراضات التي تثور على هذا الافتراض وتحد كثيرا من مصداقيته او تجعله غير صالح لتفسير نشأة التخلف .

١ ـ هذا الافتراض يتضمن تعميماً مبالغاً فيه لحالة اميركا اللاتينية على بقية اجزاء ما يعرف اليوم باسم العالم الثالث . فقد بدأت عملية ادماج اقتصاديات ومجتمعات بعض اجزاء العالم الثالث من « المتروبولات » الأوروبية بالفعل في القرن السادس عشر ، وهناك نموذجان شهيران لهذه المجتمعات والاقتصاديات التي اقتحمت وادمجت : نموذج بلاد الاستيطان الحديث وخاصة أميركا اللاتينية ، ونموذج ساحل افريقيا الغربي . وفرت بلاد أميركا اللاتينية تربة لاستزراع مستوطنات فائض السكان الاوروبيين الذين مثلوا قنطرة التبعية عن طريق ما أسسوه من مجتمعات استيطانية احلالية ، وما قاموا به من نزح للثروة وتأسيس لاقتصاديات هي امتداد لاقتصاديات « المتروبول » (اسبانيا والبرتغال) . أما ساحل افريقيا الغربي، فقد مثل القرن السادس عشر حتى ستينات القرن التاسع عشر محطة التجميع لتجارة العبيد المجرمة ، وتكونت من ثم مركبات اجتماعية ترتبط باقتصاديات هذه التجارة بدءاً من اقتحام المجتمعات التي تستوطن داخل القارة (hinterland) واصطياد وتجميع الافريقيين الشباب لاعدادهم للتصدير الى أميركا الشمالية والجنوبية . ويرتبط النموذجان ارتباطاً وثيقاً لأن تجارة العبيد كانت احد أساليب توفير العمل قليل التكلفة للمزارع الضخمة التي تعمل على التصدير من بلاد الاستيطان الحديث الى اوروبا . اما بقية اجزاء العالم الثالث فقد ظلت عملياً بعيدة عن التصدير من بلاد الاستيطان الحديث الى اوروبا . اما بقية اجزاء العالم الثالث فقد ظلت عملياً بعيدة عن التأثير الهيكلي للنفوذ الامبريالي الاوروبي حتى القرن التاسع عشر عندما توسعت بصورة كبيرة عملية فرض انماط تخصص ملائمة للمتروبولات اولاً عن طريق غير مباشر (فرض مبادىء وقواعد حرية التجارة على بلاد غير راغبة : مصر والصين) وثانياً عن طريق الاستعمار المباشر (اي ضمان تأسيس وتدعيم انماط مناسبة للتخصص والمبادلات : افريقيا الاستوائية والوطن العربي) .

٢ ـ إن الافتراض السابق لا يقوم فقط على التعميم الزائد بل على انكار التاريخ الاجتماعي الخاص والمستقل لبلاد « العالم الثالث » قبل الاقتحام الاوروبي ودوره في توليد التخلف . من وجهة النظر هذه فإن نظرية التبعية تعتبر امتداداً للنزعة القائمة على التمركز حول الذات الاوروبية (Euro-Centrism) في دراسة التطور التاريخي العالمي ، حتى فيما يخص البلاد غير الاوروبية ، وهي نزعة اصبح التمرد عليها ضرورياً لفهم الديناميكية الداخلية للمجتمعات المستعمرة وشبه المستعمرة قبل وبعد عملية الاستعمار(٧) ، اي انه لا

---

(٧) اصبح من الضروري النظر ، حتى لعملية الاستعمار (Colonialism) ، ليس على انها احادية وبسيطة ، بل=

يمكن إعفاء بلاد العالم الثالث من مسؤوليتها في « التخلف » .

٣ ـ إن نزعة التعميم المفرطة تتضح ايضاً في تناول كل بلاد العالم الثالث وكأنها تمثل وحدة متجانسة قبل الاقتحام الأوروبي والسيطرة الامبريالية ، ومن ثم فإنه يشار الى عملية نشأة التخلف وكأنها ذات طبيعة واحدة . وفي الواقع ان مصطلح نشأة التخلف ذاته يكاد يكون مفرغاً من المعنى لأنه ليس ثمة من شيء يمكن تسميته التخلف ، وإنما ما ندعوه التخلف هو اشارة الى التكوينات الاجتماعية التي نعتقد انها تتصف بالتخلف بالمقارنة مع الامكانيات التي اصبحت متاحة على الصعيد العالمي ، ومن ثم فإن الصفة تعود الى هذه التكوينات نفسها والتي هي غاية في التنوع ، وتكشف عن تفاوتات كبيرة ليس فقط في « درجة التخلف او النمو » وإنما في الطبائع الكيفية او بتعبير ادق في خصائص التشكيلة الاجتماعية ذاتها . فمثلاً لا يمكن ان نساوي بين شروط المجتمعات الزراعية الآسيوية المركبة وذات التاريخ السياسي والتقني الطويل (الصين مثلاً) وبين المجتمعات الافريقية الاستوائية التي كان تطورها التقني والاجتماعي محدوداً للغاية قبل ادماجها في النظام الرأسمالي العالمي (فمثلاً لم تعرف افريقيا الاستوائية الحصان او الفأس ناهيك عن البارود قبل الاقتحام الاستعماري) .

والواقع ان القول بأن نشأة التخلف والتقدم تمثل وجهتين متلازمتين لعملية واحدة يتضمن خطأين :

ـ يتمثل الخطأ الاول في الاعتقاد بأن التطور الرأسمالي المعاصر في اوروبا الغربية واميركا الشمالية لم يكن يتم لولا الاستغلال الامبريالي لبلاد العالم الثالث . وليس من شك في ان هناك مبالغة ضخمة في هذا القول . صحيح ان المراكز الرأسمالية المتقدمة قد استفادت من نزح ثروات المستعمرات واشباه المستعمرات المبكرة في دفع عملية التراكم الاولى ، ولكن المستفيد الرئيسي من عملية النزح هذه كانت بلاداً لم تنجح في استكمال مسيرة التطور الرأسمالي الا مؤخراً جداً (اسبانيا والبرتغال) ، وكما شرح روبرت برنر (Brenner) بصورة مستفيضة فإن الجانب الاساسي من التطور الرأسمالي يتمثل في التغيرات الجوهرية التي حدثت في علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية في الزراعة الاوروبية والتي ترتب عليها انحطاط قوة الاقطاع والبروز التدريجي لسلطة البرجوازية التجارية والصناعية في مرحلة لاحقة ، اي ان التطور الرأسمالي قد حدث ليس نتيجة لخلق السوق الدولية وانما نتيجة لتطور محدد في العلاقات الاجتماعية جعل انشاء سوق دولية ممكناً(٨) . وفوق ذلك

=على انها مرحلة في عملية تفاعل متبادل استغرقت وقتاً طويلاً ، قام فيها المستعمرون والشعوب المستعمرة بادوار مختلفة .

(٨) Robert Brenner, «Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe,» *Past and Present*, no. 70 (February 1976).

فإن الصناعة الاوروبية كانت قد توسعت بصورة اساسية في الاسواق المحلية لا الاسواق العالمية وظلت التجارة مع المستعمرات طوال الفترة من القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر محدودة كنسبة من إجمالي التدفقات السلعية . إننا لا نقول بأن النزح المباشر للثروة والتوسع الكبير في نمو السوق الدولية وخاصة فيما وراء البحار كان عاملاً يمكن إهماله في التحول الاوروبي من الاقطاع الى الرأسمالية ، اي تحطيم ركود المجتمع الاوروبي وبداية تطوره الاقتصادي السريع ، ولكننا نقول بأنه لم يكن العامل الحاسم او الاكثر اهمية واولوية في التسلسل السببي لهذا التحول ، وإنما كانت التغيرات في النسيج الاجتماعي والسياسي الاوروبي هي الامر الاكثر جوهرية في هذا المجال(٩) . ومن هنا فإنه يجوز القول بأن الاستغلال عن طريق النهب المباشر وعن طريق تأسيس سوق دولية تقوم على التجارة غير المتكافئة قد ادى الى الاسراع بمعدلات (وربما توسيع قاعدة) التحول الرأسمالي في اوروبا ، وإن كان هذا التحول بمثابة امر حتمي حتى في غياب هذا الاستغلال لموارد اجزاء من العالم الثالث .

وفي كل الاحوال تطلب التحول الرأسمالي في اوروبا اقتحام وتكييف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد المحيطية وفقاً لحاجات المراكز « المتروبولية » ، ولقد كانت هذه بدون شك عملية تحطيم همجية للهياكل المحلية وقد تمت عن طريق استخدام وسائل عنيفة وقاسية وتسبب عنها معاناة انسانية هائلة بلغت أوجها في تجارة العبيد والاستغلال البالغ لقوة عملهم في جنوب الولايات المتحدة والكاريبي . ومع ذلك ، وها هو الخطأ الثاني المتضمن في الافتراض السابق ، فإنه لا يمكن القول بأن هذا الاقتحام قد تسبب بالضرورة وبطريقة معممة في خلق « التخلف » في البلاد المحيطية . الواقع ان معنى التخلف المشار اليه هنا يصعب تحديده . فليس ثمة من شك في ان « مستوى معيشة » حتى اكثر الطبقات فقراً في العالم الثالث ، اي حزمة السلع والخدمات المتاحة ، قد اصبح الآن اعظم كثيراً مما كان عليه قبل « الاقتحام » الاوروبي العنيف للعالم الثالث . يظهر ذلك على سبيل المثال من ظاهرة « الانفجار السكاني » التي تنشأ هنا لا من زيادة الخصوبة وإنما من الانخفاض الهائل في معدلات الوفيات . اما اذا كان « التخلف » يشير الى السمات الراهنة للهياكل الاقتصادية لبلاد العالم الثالث ومنها التأخر النسبي للصناعة ، فإن هذا التعريف لا يوفر

---

(٩) لقد دار حوار غير مباشر بين المفكرين الذين نظروا الى التجارة مع العالم الثالث على انها المصدر الاساسي لتمويل التوسع والتحول الرأسمالي الاوروبي . وبين هؤلاء الذين نظروا الى هذا التحول على انه ناتج عن الدينامية الداخلية للتشكيلات الاجتماعية الاوروبية في القرن السادس عشر . فيما يتعلق بتجارة العبيد ، على سبيل المثال ، تعبر دراسة ويليامز الشهيرة عن النظرية الاولى ، في حين عارض كيرتن هذه الدراسة بدراسته المفصلة عن اثر تجارة العبيد على كل من افريقيا واوروبا . انظر :
Eric Williams, *Capitalism and Slavery* (London: André Deutsh, 1944), and Philip D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison, Eng.: University of Wisconsin Press, 1969).

اساساً للمقارنة مع الفترة ما قبل الاقتحام الاوروبي . ومن ناحية اخرى فإن طريقة المحاجاة تجعل من المستحيل منطقياً قبول فكرة « نمو التخلف » لأن هذه السمات ليست ثابتة وهي عرضة للتغير باستمرار . أما اذا كان معنى التخلف المشار اليه في الافتراض هو العجز المتزايد عن السيطرة على العمليات الانتاجية داخل الاقتصاد « التابع » عن طريق القوى المحلية فإن هذه الطريقة في المحاجّاة تصير غير منطقية لأنها تعرِّف التبعية بالتخلف والعكس ، اي انها طريقة محاجاة دائرية .

لقد كان من الضروري لفهم العملية التاريخية التي اسماها مفكرو التبعية « نشأة التخلف » في **تشخيص الهياكل الاقتصادية ـ الاجتماعية والعمليات والميول التاريخية الكامنة في هذه الهياكل قبل وإبّان الاقتحام الاوروبي** للمجتمعات التي اصبحت تابعة ، وذلك لأنه فقط عن طريق فهم هذه الجوانب يصبح من الممكن ادراك الطرائق (المتباينة نسبياً) التي استجابت بها مجتمعات « العالم الثالث » للاقتحام الاوروبي ، والتركيب المعقد الذي نشأ عن انماط الاستجابات هذه بين العناصر القديمة في التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي والعناصر الجديدة والتي تم فرضها في سياق تحويل هذه المجتمعات الى إسار التبعية . فعلى سبيل المثال جاء اقتحام اميركا اللاتينية في وقت كانت فيه الحضارات الهندو ـ اميركية قد دخلت أو توغلت في مرحلة انحطاط . وتمثل هذا الانحطاط في تدهور الانجاز التقني أو تراجع مستوى القوة المنتجة ، وفي انهيار الوحدات السياسية الكبيرة ذات الاسس الاقليمية المركزية واتخاذ التوترات الاجتماعية في حضارات مثل الانكا (Incas) والمايا (Maya) صورة حروب متصلة . وقد سهلت هذه الميول الهيكلية من عملية الاقتحام العنيف وكانت العامل الاساسي وراء السقوط السريع لأميركا اللاتينية في قبضة الاستعمار الاستيطاني الاحلالي الاسباني والبرتغالي ، منذ نحو نهاية القرن السادس عشر . أما في افريقيا فقد وجد الاقتحام الغربي مجتمعات على حالة شديدة من البدائية والركود الاقتصادي الذي دام ـ من الناحية الاساسية ـ لقرون طويلة وأبقى الغالبية العظمى من المجتمعات الافريقية عند مستوى العلاقات « الكومونية » الطبيعية ، وهو ما كان ليوفر فائضاً اقتصادياً كافياً لتثبيت دعائم عملية تأسيس الدول (state formation) التي وسمت الفترة من القرن السادس عشر الى نهاية القرن التاسع عشر بالتواتر السريع وعدم الاستقرار . وفي هذا السياق ادى ادماج الساحل الافريقي ـ وجزئياً داخل افريقيا ـ في السوق الرأسمالي العالمي من خلال تجارة العبيد الى حرمان افريقيا من أبنائها الشباب ، وفي الوقت نفسه الى توفير طاقة جديدة لعمليات بناء الدولة . وادى ذلك على نحو عام الى انشاء هيكل نمو غير متساوٍ داخل القارة ذاتها ، تم فيه النمو الاقتصادي لبعض المناطق (الاسانتي في القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر) على حساب مناطق اخرى (منطقة الاطرش الاستوائية المجاورة) .

من ناحية اخرى فإن الخصائص الاقتصادية ـ الاجتماعية المحددة التي نجمت عن الاقتحام والادماج يمكن فهمها فقط اذا ما فحصنا انماط هذا الادماج والتغيرات التي سببتها هذه الانماط في العلاقات الداخلية للمجتمعات المدمجة . فهناك لا شك فارق كبير بين الشعوب الهندية التي تم خلعها من بيئتها الطبيعية وتهميشها وإبادتها احياناً ، وبين حالة المجتمعات التي ادى ادماجها في شبكة العلاقات التجارية الى سقوط او تدهور بنائها الكوموني وبداية ظهور تمايزات طبقية تستند على العملية الخاصة الجديدة لانتاج الثروة ووسائل هذا الانتاج . وباختصار فإنه يمكن الحكم على ما ادى اليه اقتحام وإدماج بلاد ومجتمعات العالم الثالث على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، فقط اذا ما وضعنا هذا التغير على ارضية عملية التحول في اساليب الانتاج او بصورة اوسع في التشكيل الاجتماعي ككل . لقد كان بول باران قد اشار الى تعريف للتخلف يقوم على المقارنة بين القائم (actual) والممكن (possible) وبصورة خاصة فيما يتعلق بحجم (magnitude) واستغلال (utilization) الفائض الاقتصادي [١٠] . ويخيل لي أن هذا المفهوم ـ بالرغم من طابعه المجرد ـ يمثل أحد مستويات تعريف التخلف . وهو مستوى أو مؤشر ضروري وذلك لصلاحيته للتطبيق بغض النظر عن الخصائص النوعية للمجتمع والاختلاف بين النظم الاجتماعية ، وهي صلاحية زمنية (المقارنة بين لحظتين زمنيتين) وصلاحية مكانية (المقارنة بين أنظمة اجتماعية وبين بلاد ومجتمعات مختلفة) . على أن هذا التعريف للتخلف يتضمن بالضرورة عنصراً مثالياً وذلك لأن تعريف الممكن يفترض قواعد أو مبادىء يقوم عليها نموذج القياس . وهناك بطبيعة الحال اختلافات عديدة مشروعة فيما يتصل بعملية اختيار هذه القواعد أو المبادىء والتي لا بد من أن تحتوي على مفاهيم ايديولوجية بهذه الدرجة أو تلك . ومن ناحية أخرى فإن المقارنة بين الفعل والممكن على صعيد حجم واستغلال الفائض الاقتصادي يعطي أرضية كمية للمقارنة ولكنه لا يكشف عن الكيفيات الاجتماعية (social qualities) لعلاقات التخلف . ويمكن اعطاء تعريف أولي للتخلف يتضمن عجز النظام (أو تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ما) عن توفير مصادر تغير دينامية على درجة مناسبة من القوة والانتظام بحيث تمكن من اشباع حاجات اجتماعية متزايدة من حيث الاتساع والعمق . كيف يمكن اذن على ضوء المناقشة السابقة ان نحدد طبيعة عملية نشأة الاقتصاديات العربية المعاصرة وخصائصها المتخلفة؟ وكيف يمكن على ضوء تلك الطبيعة الحكم على مصداقية الافتراض السابق لمدرسة التبعية بصدد نشأة التخلف في الوطن العربي ؟

---

(١٠) Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order*, (New York: Monthly Review Press, 1966).

ثالثاً : جذور التخلف في البلاد العربية

إن التاريخ الاقتصادي العربي لم يكتب بعد على نحو مرضٍ سواء من حيث قاعدة المعلومات او من حيث عمق التحليل ، ولكن هناك عدداً من الملاحظات التي تضيء مجال البحث هنا .

١ ـ الملاحظة الاولى : ان البلاد العربية لم تمر طوال الفترة من القرن السادس عشر حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر بأي شيء في علاقتها بالمراكز الاوروبية النامية يقترب من نموذج اختراق اميركا اللاتينية والقائم على الاستعمار الاستيطاني الاحلالي ، (وقد بدأ استعمار فلسطين على هذا النمط منذ اواخر القرن التاسع عشر في ظروف اكثر تعقيداً من النماذج الاخرى للاستعمار الاستيطاني الاحلالي) ، ولا من النموذج الافريقي والقائم على تجارة العبيد والنزح الاجباري لقوة العمل خارج البلاد . ويعود ذلك اساساً الى ان التوازن السياسي والعسكري بين المراكز الرأسمالية الاوروبية والامبراطورية العثمانية التي كانت قد نجحت في اخضاع المنطقة العربية لهيمنتها في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأت فيه الموجة الاولى من التوسع الاوروبي في اتجاه نصف العالم الغربي والساحل الغربي لافريقيا ـ اي في العقود الاولى من القرن السادس عشر ـ لم يكن قد تحول بصورة حاسمة لصالح اوروبا الا ابتداء من القرن الثامن عشر (وخاصة قرب نهايته) . بل يمكن القول بأن توجه المراكز الرأسمالية الاوروبية للتوسع في نصف العالم الغربي كان جزئياً رد فعل للضغوط المتواصلة التي مثلها التوسع العثماني في القارة الاوروبية والذي استمر طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر[١١] . ومن هنا فإن الاوضاع الاقتصادية في الوطن العربي كانت الى حد كبير داخلة في التنظيمات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كرستها او ادخلتها السلطات العثمانية اليه ، وربما كانت تعود بصورة هامشية تماماً الى نوعية التفاعل ـ سلباً وايجاباً ـ مع المراكز الاوروبية الصاعدة طوال الفترة المذكورة .

والامر الثابت هو ان المنطقة العربية ـ ومنطقة الشرق الاوسط عموماً ـ كانت قد دخلت مرحلة الركود الطويل على الصعيد الاقتصادي على الاقل بدءاً من بداية القرن السادس عشر . وقد تمثل هذا الركود في العجز عن تطوير الانتاج الزراعي بل تدهوره، بما يرتبط بذلك من انخفاض مطلق في عدد السكان ، والعجز عن مقاومة الاوبئة والمجاعات الواسعة النطاق، والعجز عن إحداث تطوير تقني في مجال الانتاج الحرفي ، ونضوب

---

(١١) يمكن القول بأن انحسار القوة العثمانية قد بدأ بصورة تقريبية مع فشل الجيوش العثمانية عند ابواب فيينا في عام ١٦٨٣ . حول تطور الدولة العثمانية وعلاقتها باوروبا ، انظر :
Kemal H. Karpat, *The Ottoman State and Its Place in World History*, Social and Political Studies of the Middle East, 11 (Leiden: Brill, 1974).

التجارة ـ الدولية والداخلية ـ كمصدر او قناة لتعبئة الفائض الاقتصادي ، وتدهور مستويات المعيشة عموماً . وافضل تعريف للركود او التخلف الذي عاشه الوطن العربي طوال القرون الثلاثة : السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر هو وقف تطور القوى المنتجة ووسائل الانتاج وتدهورها او تآكلها ، شاملاً ذلك نظام الري ونوعية الارض الزراعية والانتاج الحرفي ، ونظام المواصلات ومعاهد التعليم . . أو ما يمكن تسميته عموماً بالبناء التحتي (infrastructure) . وعندما نقول ان المنطقة العربية قد بدأت مرحلة الركود الطويلة مع بداية القرن السادس عشر (وهو ما يتفق تقريباً مع الغزو العثماني للمنطقة) فإننا نقصد بذلك لا مجرد تدهور منزلة المنطقة العربية ومركزها الاقتصادي بالنسبة للتصاعد السريع لمنزلة ومركز اوروبا الاقتصادي والسياسي ، بل ايضاً بالنسبة للانجازات التي كانت قد تحققت في المنطقة في مراحل سابقة على القرن السادس عشر[١٢] . وهناك بالاضافة الى ذلك عدد من الايضاحات الضرورية . فمن ناحية اولى ، فإن هذا التحديد الزمني لمرحلة الركود الطويلة للمنطقة يعني به المنطقة ككل وهو ما يحتمل تحديدات اكثر دقة بالنسبة لكل بلد على حدة سواء أكان على هوامش الوطن العربي (بلاد الفرس Persia) أو المركز المهيمن (الاناضول أو تركيا) . وينشأ هذا التحديد المعمم عن أن العالم « الاسلامي » كان هو وحده موضوع الدراسة التقليدية للمؤرخين الاقتصاديين الغربيين . ومن ناحية ثانية فان هذا التحديد الزمني لا يعني أن جذور التخلف والركود لم تكن قد وضعت في مراحل زمنية سابقة . الواقع انه في حالة العراق والهلال الخصيب كان الركود هو النتيجة شبه المحتمة لقرون من الحروب المتواصلة والغزوات المدمرة (حملات التتار والمغول والحملات الصليبية) ، كما كان نتيجة أكثر توقعاً في حالة مصر ، نظراً لتعرضها مع بقية البلاد العربية لقرون من عدم الاستقرار السياسي . ولكن تظل بداية القرن السادس عشر تحديداً زمنياً مناسباً للركود الطويل للمنطقة ، لأن الفترات السابقة كانت قد شهدت محاولات جدية للتطور الاقتصادي ، كما أن الركود منذ بداية الغزو العثماني قد أصبح قائماً على استقرار نسبي للأوضاع السياسية لمجمل المنطقة تحت الهيمنة العثمانية .

---

(١٢) يعتبر غب وباون من الكتّاب الكلاسيكيين الاوروبيين الذين روجوا لهذه النظرية . انظر :
Hamilton Alexander Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London : Methuen, 1950, 1957).

ويوجه شارل عيساوي اهتمامنا الى جذور التخلف العربي في الهيكل التقني العام للحضارة الاسلامية ككل ويلاحظ غياب نظائر للابتكارات الاوروبية في العصور الوسطى والقديمة في مجال استغلال مصادر الطاقة ومضاعفتها ، الى جانب الادوات الميكانيكية مثل الطاحونة المائية والهوائية . انظر :

Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press; Midway Reprint, 1975), pp. 6-8.

لقد ظلت نظرية الركود هذه راسخة في علم التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط حتى فترة قريبة عندما بدأ عدد من الكتّاب في نبذها . لقد بلور الكتّاب العرب انفسهم هذه النظرية وأخذها عنهم غب وباون في كتابهما الشهير **المجتمع الاسلامي والغرب** الذي يمثل أشهر محاولة جدية على صعيد الدراسة العلمية المنظمة للتاريخ الاقتصادي للمنطقة ، وأكثرها نفوذاً . لذلك يتوجه الكتّاب المحرِّفون (revisimists) بتحديهم عادة الى هذا الكتاب . ففي رأي روجر أوين (Owen) على سبيل المثال أن نظرية الركود (The stagnation thesis) لا تدعمها معلومات احصائية لا يرقى اليها الشك ، وانها الى حد كبير انطباعية . ويحاول أوين أن يجمع الادلة المتاحة عن ضعف هذه النظرية ، فالتجارة الدولية للشرق الأوسط لم تتدهور بالدرجة أو الصورة التي أعتقد الجيل الأول من المؤرخين الاقتصاديين فيها إثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وقد ظلت بغداد ودمشق والقاهرة والاسكندرية مدناً تجارية مهمة ، كما تحول التجار العرب ، خاصة المصريون ، الى استثمار أموالهم في تجارة البن الرابحة بين اليمن والعالم الخارجي ، ولم تتدهور تجارة العبور تماماً الا في العقود الأولى من القرن السابع عشر . ويميز أوين بين القرن السادس عشر من ناحية والقرنين السابع عشر والثامن عشر من ناحية ثانية . ففي القرن السادس عشر يعتقد أنه كان ثمة توسع ملموس للنشاط الاقتصادي عقب الغزو العثماني للمنطقة العربية وان هذا التوسع جاء استمراراً لاتجاه كان قائماً بعد وباء الطاعون المروع الذي بدد بصورة مخيفة سكان مصر وسوريا في عامي ١٣٤٧ - ١٣٤٩ ، كما انه قد تقوى نتيجة استتباب الامن في الريف وفي طرق القوافل الرئيسية ، وقد كان هذا التوسع شاملاً لكل بلاد المنطقة تقريباً في حدود ما هو متاح من ادلة ودراسات ، وذلك باستثناء العراق والمناطق الوعرة من سواحل سوريا وجبل لبنان . اما في القرن السابع عشر والثامن عشر فإن الصورة تصبح اكثر تعقيداً . فقد عاد الوباء بدرجة كبيرة من الانتظام الى مصر التي عانت من ثماني موجات منه في القرن السابع عشر وخمس موجات في القرن الثامن عشر ، كما بدأت السلطة العثمانية في التدهور مما ادى الى عودة عدم الاستقرار السياسي طوال العهد المملوكي - العثماني ، كما انه في بداية القرن السابع عشر وصلت تجارة الترانزيت في التوابل الى الحضيض وإن كان اوين يعتقد ان تجار القاهرة قد استبدلوا بها تجارة البن . اما في فلسطين فإن من الثابت انه قد حدث تراجع في مساحة الارض المزروعة نتيجة اضطراب الامن ، وإن كان اوين يشكك في صلاحية هذه الحجة لتفسير هجر المزراعين للارض في القرنين السابع عشر والثامن عشر . اما بخصوص شمال سوريا فإنه يمكن استنتاج حدوث تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي مع عودة موجات وباء الطاعون مثلما الحال في مصر[١٣] .

---

(١٣) Rogei Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London; New York: Methuen, 1981).

ورغم ان بعض الاعتراضات على نظرية الركود تبدو مقبولة في تفاصيل معينة ، فإنها ، مأخوذة ككل ، اضعف كثيراً من ان تؤثر سلباً بأي صورة على صواب ودقة هذه النظرية . لقد شهد القرن السادس عشر درجة محددة من الانتعاش انتكست في القرنين التاليين . ولكن هذا الانتعاش لم يكن بأي صورة تجاوزاً لجذور الركود واسبابه الهيكلية ، بل تجاوزاً او محاولة لتجاوز الانحطاط الشديد الذي وصلت اليه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جراء الاوبئة . ولم يقدم الكتّاب الذين تحدوا نظرية الركود اية ادلة ذات قيمة عن وجود اتجاه مدعم للخروج من الركود خلال مجمل الفترة، علماً بأن هناك كتابات شاهدي العيان من العرب والاجانب الذين سجلوا بدقة التدمور العام للاوضاع الاقتصاديه في مختلف اجزاء المنطقة العربية والكوارث الاجتماعية التي صاحبتها .

٢ ـ **الملاحظة الثانية** : هي انه على الرغم من المحدودية النسبية للتفاعل بين الاقتصاديات العربية (والمحكومة بسياسات الامبراطورية العثمانية على الاقل حتى بداية القرن التاسع عشر في حالة مصر) وبين المراكز الرأسمالية المتقدمة ، فإن هذه المراكز لم تكن بعيدة تماماً عن اسباب تجذر الركود والتخلف الاقتصادي . لقد عانت الاقتصاديات العربية من الآثار المدمرة لتطورين مهمين في الاوضاع الاقتصادية العالمية ، كان للمراكز الرأسمالية الاوروبية دور كبير فيهما .

أ ـ **التطور الاول** : يتمثل في تحويل جزء كبير من التجارة الدولية العابرة (من شبه الجزيرة الهندية والشرق الاقصى عموماً) الى السواحل الاوروبية ـ والتي كانت تمر بعدد من البلاد العربية (العراق وسوريا ومصر) ـ بعيداً عن هذه البلاد بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وسيطرة القوى الاوروبية (البرتغال ثم هولندا وانكلترا بعد ذلك) على الطريق البحري الى الهند . لقد كانت تجارة التوابل الشرقية خاصة مصدراً مهماً للثروة في ايدي التجار المصريين والعرب او الحكومات ، وكانت تشكل من ثم جزءاً مهماً من الفائض الاقتصادي اللازم للحفاظ على حالة من الرواج في التجارة والحرف ولتمكين الحكومات من القيام بالوظائف الاقتصادية الدنيا وخاصة في مجال الانتاج الزراعي . وقد تصاحب حرمان البلاد العربية من هذا الفائض مع استثمار الاوروبيين لسيطرتهم على الطرق البحرية في تكوين امبراطوريات « مركنتيلية » تعتبر السلف المباشر للتحول الصناعي والاداة التي وفرت له التراكم الضروري وفرض توسيع السوق فيما وراء البحار .

ب ـ **التطور الثاني**: حدث، في الوقت نفسه تقريباً ، في العلاقات الاقتصادية العالمية واثر بصورة قوية على اقتصاديات الامبراطوريات العثمانية ومن ثم على مستعمراتها العربية، نشأ عن سيطرة المراكز الاوروبية خاصة اسبانيا على صادرات الذهب والفضة القادمة من اميركا اللاتينية الى الامبراطورية العثمانية . وقد نجم عن هذه السيطرة ـ كما

يؤكد عديد من المؤرخين الاقتصاديين ـ اثران مهمان : فمن ناحية بدأ مجمل النظام النقدي للامبراطورية يضطرب بشدة ، وذلك نتيجة اختلال العلاقة بين الاسعار والاجور (المدفوعة نقداً للجيش وولاة الاقاليم والموظفين العموميين) وبين الانتاج والضرائب ، وكان من جراء ذلك الاضطراب ان تم استنزاف الخزانة العامة وزادت معدلات الضرائب . كما ان الموجات التضخمية التي صاحبت تطور الاقتصاد العثماني منذ القرن السادس عشر،والتي ارتبطت بواردات الذهب والفضة والعملات المصنوعة منهما ، قد ادت الى انهيار كفاءة الجهاز الاداري . فقد حاولت الانكشارية والعناصر الادارية المكونة من الولاة وقادة الفرق وموظفي الباب العالي وغيرهم مقاومة الانخفاض الفعلي في اجورهم عن طريق الحصول على امتيازات عينية من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية للدولة واستقطاع جزء مهم منها لحسابهم . وقد تعددت طرق الحصول على الامتيازات بحيث يمكن القول باختصار بأن اجهزة الدولة قد تم استيعابها في اطار المصالح الخاصة ، مما ادى الى شل فعالية الدولة بصورة كاملة تقريباً فيما يتصل بوظائفها الاقتصادية واحكام الوظائف الادارية والامنية المرتبطة بها . اما الاثر الثاني لاضطراب النظام النقدي للدولة العثمانية والذي حدث نتيجة اغراق الامبراطورية بالذهب والفضة والعملات المصنوعة منهما من المستعمرات الاسبانية فهو اخطر وابعد مدى ويتصل ببزوغ النمط الاستعماري لتقسيم العمل الدولي بين الامبراطورية العثمانية ومستعمراتها العربية من ناحية ، والمراكز الاوروبية الرأسمالية الصاعدة من ناحية اخرى ، والذي يمكن تتبعه الى القرن السادس عشر . فعلى حين كانت انكلترا ودول شمال اوروبا تستطيع ان تصدر لاسبانيا فائض الاسلحة (البارودية) وبعض المنتجات المصنعة مقابل وارداتها من المعادن النفيسة ، لم تملك الامبراطورية العثمانية ما تصدره سوى المواد الاولية ، خاصة الزراعية . وقد اخذ هذا النمط المحدد للتجارة في التعمق مع الزيادة المطردة في التركيز على المواد الاولية في الصادرات والمواد المصنعة في واردات الامبراطورية ومستعمراتها العربية(١٤) .

وقد يطيب للبعض ان يتخذ من هذين التطورين في العلاقات بين الشرق الاوسط (الامبراطورية العثمانية ومستعمراتها العربية) والمراكز الرأسمالية الاوروبية في الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر دليلاً على صحة مقولات مدرسة التبعية بصدد نشأة التخلف، اذ يبدو ان التقدم في اوروبا والتخلف في الوطن العربي قد تصاحبا تاريخياً وكأنهما وجهان لنفس العملية ، كما يبدو ان الواحد يرتبط بالآخر بصورة سببية . على ان وجهة النظر هذه ليست صائبة لاسباب عديدة :

---

(١٤) B. Lewis, «Some Reflections on the Economic Decline of the Ottoman Empire,» in: C.M. Cipolla, ed., *The Economic Decline of the Empires* (London: Methuen, 1974).

ـ السبب الاول ، ان تحويل تجارة الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح لم يمثل اختراقاً لاقتصاديات الوطن العربي وتكييفاً لها لصالح الاقتصاديات الاوروبية ، اذ ان الامر لا يتضمن سيطرة ، ولا انتاجاً للقيم في احد المواقع ونقلاً لجزء من هذه القيم الى مواقع اخرى . وإنما كان هذا التطور نتيجة لتنافس ضارٍ بين مركزين اقتصاديين اعتمد كل منهما بدرجة كبيرة على التجارة بعيدة المدى في تحقيق رواج اقتصادي . والامر الجوهري هنا هو انه على حين سيطرت المراكز التجارية العربية على الفائض المشتق من التجارة البعيدة فإن هذه المراكز قد فشلت في استخدام هذه الفوائض في دفع دورة تراكم . إن الفائض لم يستخدم في توسيع قاعدة الانتاج ، وقد كان هذا هو ما حدث تقريباً ايضاً في حالة اسبانيا والبرتغال . اما انكلترا وبقية المراكز الاوروبية فقد نجحت في جعل سيطرتها على الثروة التجارية اساساً للنمو الصناعي ، اي ان الفائض التجاري قد استخدم لخلق دورة تراكم نجحت في تحطيم الركود الاقطاعي . ومن هذا الشرح يتضح ان التطور الاول لا يمكن تصويره على انه تأسيس لعلاقة تبعية ، هذا وإن كان ثمة جانب مثير يستحق الدراسة المستقلة ألا وهو الآثار التي قد تنجم عن خسارة موقع مركزي في الاقتصاد الدولي ، وهي آثار تختلف بالطبع بين حالة مركز يقوم على اسلوب انتاج ما قبل الرأسمالي ، وحالة مركز يقوم على اسلوب الانتاج الرأسمالي .

ـ السبب الثاني ، ان تفسير تدهور اقتصاديات الامبراطورية العثمانية بالاحالة الى التطور الذي حدث في اسعار الذهب والفضة نتيجة تدفق الواردات المجلوبة من مناجم المستعمرات الاسبانية في اميركا الجنوبية غير مقبول؛ إذ ينطلق هذا التحليل من ايديولوجية خاصة كانت ذات نفوذ كبير على علم التأريخ الاقتصادي الكلاسيكي وتقوم على اعطاء اهمية مبالغ فيها للنظام النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . والامر الجوهري هو ان واردات الذهب والفضة الى الامبراطورية لم تكن ذات بواعث اقتصادية وإنما نشأت عن اسلوب المعيشة المفضل لدى الارستوقراطية العثمانية المسيطرة ومن ناحية اخرى فقد كان من الممكن التكيف مع التغيير في اسعار الذهب والمعادن النفيسة في ذلك الوقت عن طريق جملة من الوسائل . والامر الاساسي هو ان السلطات العثمانية قد فشلت في تحقيق هذا التكيف نتيجة جمود العلاقات الاجتماعية والجهاز الاداري المؤسس عليها .

ـ السبب الثالث ، انه مهما كان الامر فلا يصح المبالغة في اثر التفاعلات مع اوروبا سلباً او ايجاباً لأن الحجم المطلق لهذه التفاعلات كان محدوداً حتى بالنسبة للاقتصاديات العربية المتخلفة ، ولا يعقل ان تكون المبادلات التجارية مع اوروبا في القرون من السادس عشر الى الثامن عشر قوة كافية لصياغة هيكل الاقتصاديات العربية ، ناهيك عن ان يكون ذلك بطرق تسلب الديناميكية الداخلية لهذه الاقتصاديات . ويعبر روجر اوين عن هذه النقطة مؤكداً انه « مع ذلك ومع ما لهذه التطورات من أهمية إبان ذروة الاختراق الاقتصادي الأوروبي

للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر ، فإنه لا ينبغي المبالغة في أهميتها في الفترة المبكرة . لقد أثرت على بعض جوانب النشاط الاقتصادي في بعض المناطق وفي فترات زمنية قصيرة»[١٥] .

٣ ـ الملاحظة الثالثة : تتمثل في ان ادراك الاثر الحقيقي لتطور العلاقات مع اوروبا على هيكل الاقتصاديات العربية خلال القرون الثلاثة من السادس عشر الى الثامن عشر يشترط البحث عن تفسير للتخلف في خصائص التشكيلات الاجتماعية العربية في ذلك الوقت .

في النطاق الاكاديمي لعلم التأريخ الاقتصادي دار البحث الى حد كبير حول محور الايديولوجية لتفسير استمرار التخلف طوال هذه الحقبة الطويلة من الزمن . فالجيل القديم من المؤرخين الاوروبيين قد روّج لنظرية تفسير التخلف في الشرق الاوسط تقوم على سيطرة الافكار والممارسات الدينية غير الرشيدة ، والتي لا تستحث الفرد على التقدم وتعجزه عن الانفتاح على العالم والتجديدات القائمة فيه ، وتؤكد لديه عدم استحقاقه لحقوق اصيلة لذاته وللجماعة التي ينتمي اليها ، ومن ثم كرست لديه السلبية والانسحابية والفشل في مواجهة الدولة والصراع من اجل الحصول على هذه الحقوق . كما ان الجيل اللاحق من المفكرين الاقتصاديين (اوروبيين وعرباً) قد حاول على العكس ان يثبت ان الفكر الديني المسيطر على عقل المنطقة هو من حيث الاساس متوافق مع التطور والنظام الرأسمالي ، فأثبت رودنسون ان القيم المواتية لتطور الرأسمالية جوهرية ايضاً في الاسلام ، كما ان بيتر غران قد استخلص من دراسته ان الفكر الذي ينتسب الى الاسلام في مصر (حسن العطار مثلاً) في القرن الثامن عشر قد ادرك بالفعل الحاجة للتطور الاقتصادي وقدم تفسيرات ايديولوجية مواتية لهذا التطور[١٦] . وربما كان من الممكن القول بأن هذه الدراسات الاخيرة يعيبها عدم التمييز بين الايديولوجية في النصوص والايديولوجية في الممارسة الاجتماعية . ولكن المشكلة الرئيسية في هذه المناظرة كلها هي انها قامت على اساس نظرية فيبر (Weber) والتي جعلت القيم والايديولوجية لا التطورات المادية هي القوة الدافعة وراء تطور الرأسمالية ، وهي نظرية ضعيفة وليست ذات مصداقية كبيرة ، وإن كان لها ميزة انها أعادت الى الايديولوجية بعض الاهمية التي أفقدتها إياها الشروح الأولى للماركسية التي حرصت في خضم حماسها لتأكيد فكرتها الاساسية على دفع الايديولوجية الى الوراء سواء من حيث الاهتمام بها أو من حيث ادراك مركزها في التفسير السببي للظواهر الاجتماعية . نقول بأنه على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه المناظرة حول الايديولوجية ودورها في مفاقمة واطالة أمد التخلف العربي ، فإن هناك اسباباً مادية يمكنها الى حد كبير

---

(١٥) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914.*

(١٦) Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*, trans. from French by Brian Pearce (New York: Pantheon Books, [°1973]).

شرح هذه الظاهرة . والمقصود بهذه الاسباب المادية خصائص التشكيلة الاجتماعية العربية وأساسها الاقتصادي .

وليس مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية مفهوماً بسيطاً . فوفقاً لتفسير هيرست وهيندس يشير مفهوم اسلوب الانتاج الى الهيكل الاقتصادي على حين يشير مفهوم التشكيلة الاجتماعية الى مزيج اسلوب انتاج معين (اي الهيكل الاقتصادي) مع البناء الفوقي الملازم له : السياسي والايديولوجي ، ووفقاً لتفسير آخر اشتهر به غودلييه فإن مفهوم اسلوب الانتاج يشير الى كل من القاعدة الاقتصادية والاشكال السياسية والايديولوجية المتوافقة معها ، على حين يشير مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الى مجتمع محدد يتكون من تداخل اكثر من اسلوب واحد للانتاج[١٧] . على ان التفسير الاول اكثر انسجاماً مع الاستخدام الاصلي للمصطلحات . كما ان التفسير الثاني يفترض ان هناك شكلاً واحداً للبناء الفوقي يلائم القاعدة الاقتصادية التي يتميز بها اسلوب انتاج ما ، وذلك على حين ان الواقع ينبىء بأن نفس القاعدة الاقتصادية (مثلاً لاسلوب الانتاج الرأسمالي) قد تتداخل مع اكثر من بناء فوقي واحد (نظم ليبرالية ، فاشية وسلطوية) . والواقع ان القاعدة الاقتصادية لتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ما قد تتكون من اكثر من اسلوب واحد للانتاج بما يتضمنه ذلك من علاقات احلال وابقاء بين اسلوب الانتاج السائد والاساليب الانتاجية الاخرى . ويعقد ذلك الوضع عملية تكون الهياكل الفوقية وبالتالي التشكيلة الاجتماعية التي تتكوّن من مجموع اساليب الانتاج والهياكل الفوقية (السياسية ، القانونية ، الايديولوجية . . . الخ) .

وينشأ هذا التعقيد عن أن أساليب الانتاج في أي تشكيلة اجتماعية لا تتواجد معاً (coexist) بل تتفاعل معاً (interact) بحيث أن فعل كل منها على الاخرى يحدد مستقبل التشكيلة ككل .

ويمكن اقتراح أربعة افتراضات اساسية حول هيكل وديناميكية التشكيلات الاجتماعية :

أ ـ إن أي تشكيلة اجتماعية تتكون من أكثر من أسلوب انتاج واحد تحت سيطرة أسلوب انتاج معين . ويتحدد نسيج العلاقات الاجتماعية بنوعين من العلاقات بين أساليب الانتاج : فهناك علاقة تواصل (articulation) وعلاقة امتزاج (coufluence)، وتشير

---

(١٧) Barry Hindess and Payl Q. Hirst, *Pre-Capitalist Social Formations* (London: Routledge and Kegan Paul, 1975), and Maurice Godelier, *Perspectives on Marxist Anthropology,* trans. by Robert Brain (Cambridge, Mass. : Cambridge University Press, 1977).

العلاقة الأولى الى وجود تمايز مكاني بين أساليب الانتاج (أي سيطرة أسلوب معين على دائرة معينة جغرافية أو قطاعية وأسلوب انتاج آخر على دائرة أخرى) ، ووجود صلات معينة بين هذه الاساليب ، كما ان هاتين العلاقتين قد تتزامنان .

ب - إن أي تشكيلة اجتماعية يمكن تمييزها الى مجالات هيكلية (spheres) ، وخاصة المجال الاقتصادي الذي يدعى تقليدياً البنية التحتية ، والمجال السياسي ، والمجال الايديولوجي ، ولكن الى جانب هذه المجالات الهيكلية توجد مستويات للممارسة مناظرة لها ، اي هناك ممارسة سياسية ، واقتصادية وايديولوجية ، ويمكن القول بأن كل ممارسة لها قاعدتها الطبقية وهي بذلك تمثل الصلة العضوية بين المجال النوعي الذي تناظره وبين مجمل التشكيلة الاجتماعية .

ج - إن هناك بناء فوقياً واحداً لمجمل التشكيلة الاجتماعية بالرغم من تعدد اساليب الانتاج في القاعدة الاقتصادية ولكن هذا البناء الفوقي يتكون من خلال تعدد مستويات الممارسة الاجتماعية ، ولا تعني واحدية البناء الفوقي بالضرورة انسجام او تناغم عناصره ، كما لا تعني بالضرورة واحدية ابنيته . فمثلاً هناك تشكيلات تتميز بغياب الدولة المركزية ، اي بتعدد وانقسام مراكز السلطة داخلها ، كما ان هناك تشكيلات تتصف بازدواج ايديولوجي او بتعدد المجالات الايديولوجية ، بل إن القانون نفسه ، وسواء أكان مكتوباً او عرفياً ، قد يتصف بالتناقض بحيث يعكس بناؤه تأثير اكثر من نطاق واحد للعلاقات الاجتماعية . ومع ذلك فإن البناء الفوقي يظل واحدياً بمعنى انه ينخرط في شكل نسق (system) تتسم عناصره بدرجة من الاستقرار النسبي ، وبأن لمجموع العناصر (ensemble) المكونة للنسق اولوية على هذه العناصر منفردة . فمثلاً في حالة وجود اكثر من سلطة سياسية فعلية واحدة (وهي الحالة النمطية في اوروبا العصور الوسطى) فإن النظام يعمل بحيث يأخذ كل مركز قواعد تشغيل النظام وآلياته وأعرافه قيد الاعتبار بحيث تصبح اهم من الارادة الذاتية في صنع السياسة .

د - ويترتب على الافتراضات السابقة ان هناك مصدرين للتغير داخل اية تشكيلة اجتماعية : تفاعل اساليب الانتاج بين بعضها البعض ، واثر البناء الفوقي او مستويات الممارسة المختلفة على هذا التفاعل .

وهناك ثلاثة انماط للتغير وهي :

- تغير تطوري (developmental change) .

- تغير انتكاسي (retragressive change) .

- تغير توازني (stationary state) .

(١) نعني بالتغير **التطوري** خفوق واختفاء عناصر تتصل باسلوب انتاج قديم ومستوى الممارسة الايديولوجية والسياسية المواكب له تدريجياً ، مع تصاعد نفوذ وإحكام بناء اسلوب انتاج جديد ومستوى الممارسة الايديولوجية والسياسية المواكب له ؛ بحيث ينجم عن عملية التحلل والاحلال هذه تطور معمم في العلاقات الاجتماعية وإغناء لمجمل التشكيلة (تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي يزيد من الطبيعة النسقية (Systemnes) .

(٢) اما التغير **الانتكاسي** فيتمثل في حدوث انتقال من اسلوب انتاج معين ومستوى الممارسة الايديولوجية والسياسية المواكب له الى سيطرة اسلوب انتاج آخر ومستوى الممارسة الايديولوجية والسياسية المواكب له بحيث ينجم عن هذا التغير تدهور معمم (اي تراجع في مستوى الانجاز الاقتصادي والسياسي والثقافي مع تعاظم درجة التفكك النسقية (sys-tem's disarticulation) .

(٣) اما التغير **التوازني** فيتمثل في وجود هامش للتغير (التطوري او الانتكاسي) محدود يعكس تذبذب وانتقال مركز الثقل من اسلوب انتاج ومستوى الممارسة السياسية والايديولوجية المواكب له ، الى اسلوب انتاج آخر ومستوى الممارسة السياسية والايديولوجية المواكب له ، دون ان يؤدي الى سيطرة كاملة لأحد الاسلوبين . وهناك **نمطان لهذا التغير التوازني** :

- تغير مع توازن ديناميكي (dynamic equilibrium) .
- تغير مع توازن ركودي (stagmant equilibrium) .

(أ) أما التوازن الديناميكي فيعكس آثار تقدم متتالية sequential بحيث يؤدي تحدي أحد الاسلوبين الى استجابة تطورية محدودة من الاسلوب الآخر ، والعكس .

(ب) أما التوازن الركودي فيؤدي فيه وجود أسلوب انتاج معين ومستوياته الى تعميق أزمة وعجز أسلوب الانتاج الآخر على التطور وفقاً لديناميكيته الخاصة ، وفي هذه الحالة تعكس التنظيمات الاقتصادية ـ الاجتماعية الاساسية حالة النموذج الركودي هذه من دون أن يكون من الممكن أن نحدد انتماءها بصورة حاسمة الى أي من أسلوبي الانتاج ومستوياته المواكبة للممارسة .

هـ ـ هناك افتراض خامس يتعلق بالبيئة (environment) التي تعمل فيها تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية معينة . ويمكن صياغة هذا الافتراض كالتالي :

تمثل البيئة مصدراً للتغير في تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية الى الحد الذي تقوي فيه ميولاً موضوعية كامنة في داخل هذه التشكيلة ، اي عن طريق التأثير على مصادر التغير فيها

(مثلاً الضغط لتحديد مجرى التفاعل : التواصل او الامتزاج بين اساليب الانتاج وتحديد سلوك البناء الفوقي إزاء هذا التفاعل) ويأخذ هذا الاثر شكل تكييف الممارسة السياسية ـ الايديولوجية السائدة . وبتعبير موجز فإن تأثير البيئة على الديناميكية الداخلية للتشكيلة يكون من خلال التأثير على شروط اعادة انتاج هذه التشكيلة . ويمكن تقدير نفوذ البيئة على مجرى التغير في لحظة معينة من خلال قياس مدى وطبيعة التغير الممكن موضوعياً داخل هذه التشكيلة . ولهذا الافتراض اهمية خاصة في تقدير صلاحية افتراضات مدرسة التبعية في تفسير نشأة او جذور التخلف ، وذلك لأن جوهر فكرة التبعية لا يتعلق بالمتغيرات الخارجية او البيئية (extrinsic) بل بعملية تحويل هذه المتغيرات الخارجية الى ديناميكية داخلية أو ما يسميه دوس سانتوس بالهيكل الاساسي للتبعية .

وعلى ضوء الافتراضات السابقة يمكن أن نتقدم بتفسير معين **لتطور الاقتصاديات العربية طوال القرون الثلاثة للسيطرة العثمانية** . وسوف نقدم هذا التفسير من خلال افتراضات مقترحة كما يلي :

ـ تكونت القاعدة الاقتصادية للتشكيلات العربية من عدة اساليب انتاجية : اسلوب الانتاج الاقطاعي ، اسلوب الانتاج الآسيوي ، اسلوب انتاج التجارة البعيدة واسلوب الانتاج السلعي الصغير ، بالاضافة الى تكوينات هامشية تعتمد على اسلوب الانتاج الرعوي . وقد اختلفت التركيبة المحددة من هذه التشكيلات مع الزمن وفقاً لهامش معين للتغير ولدرجة سيادة اي من هذه الاساليب في مجمل التركيبة .

ـ انقسمت التشكيلات الاجتماعية العربية الى نمطين : الاول خضع لسيادة اسلوب الانتاج الاقطاعي (منطقة الشام والعراق) ، والثاني خضع لتوازن ركودي بين اسلوب الانتاج الآسيوي والاسلوب الاقطاعي (مصر) ، الى جانب الحالات الهامشية الاخرى التي ساد فيها اسلوب انتاج رعوي (شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج) .

وسوف نبدأ بتوضيح المعالم العامة لكل من هذين النمطين :

(١) هناك اختلاف كبير بين الكتّاب فيما يتعلق بتوصيف طبيعة التشكيلة الاجتماعية المصرية اثناء الحكم العثماني . ويعتبر احمد صادق سعد ابرز الكتّاب المعاصرين الذين يفسرون هذه التشكيلة على انها من حيث الاساس تشكيلة شرقية تقوم على نمو الانتاج الآسيوي ، وان كانت قد امتزجت بخصائص الانتاج السلعي كما انها حملت تشوهاً اقطاعياً .

ان اكثر القضايا صعوبة وغموضاً حتى الآن فيما يتعلق بتطور التشكيلة المصرية هو شرح ما يدعى بنمط الانتاج الآسيوي . ويعرف هذا الاسلوب بعدد من الملامح

الرئيسية : إن التنظيم الاجتماعي الاساسي هو المشترك الفلاحي (Commune) القائم على روابط اقليمية محلية والذي تشكل العائلة والعشيرة فيه وحدة العمل الاساسية ، ويرتبط هذا التنظيم بعلاقة قهر واستغلال مع الدولة المركزية (التي تمثل بحد ذاتها برأي أحمد صادق سعد مشتركاً بمعنى أنها وحدة اجتماعية كلية في علاقتها بالمشتركات الفلاحية) . ويتميّز هذا الاسلوب بأن الدول تقوم بوظائف اقتصادية جوهرية لتشغيل الجهاز الانتاجي وإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ، وبأنه في هذا السياق تقوم الدولة بالاستئثار بملكية وسائل الانتاج الاساسية أي الارض ، وتمنح حق الانتفاع بها واستخدامها للمشتركات الزراعية التي تقوم بدورها بتنظيم العمل وتوزيع حق الانتفاع والاستخدام على العائلات وفقاً « لميكانيزماتها » الداخلية[١٨] . ويضيف تايلور الى هذه الصفات العامة سمة تبدو وكأنها تكمن في البناء الفوقي ولكنها تمثل شرطاً جوهرياً لاعادة انتاج الاساس الاقتصادي وهي أن المجال المحدِّد (determinant) لهذه التشكيلة هو المجال الايديولوجي . فكما أشار ماركس تحتاج الدولة من اجل انتزاع الفائض الى تدخل مجال غير اقتصادي والى وسائل غير أو فوق اقتصادية (super-economic)[١٩] . وهي صفة يتميز بها هذا النمط بالمقارنة بأسلوب الانتاج الاقطاعي الذي يقوم فيه المجال السياسي (عامل القهر المباشر) بالدور المحدد ، وعن أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يقوم فيه المجال الاقتصادي بالدور المحدد ، وان كانت جميع التشكيلات تقوم على المجال الاقتصادي باعتباره المجال المحدد في نهاية المطاف .

لقد وصم هذا الاسلوب للانتاج بطابع الركود ، ويختلف الجيل الاحدث من الكتّاب حول هذه الصفة[٢٠] ، ومع ذلك فإن هؤلاء الكتّاب قد لاحظوا التغير بطريقة تجريبية وعن طريق رصد الواقع ولكنهم فشلوا في تحديد مصادر التغير والحركة داخل هذا النمط ، فعلى سبيل المثال وردت ملاحظة التغيرات السياسية المتواترة التي تميز بها البناء الفوقي لهذا النمط في معظم الكتابات حول الموضوع ولكن لم يتم ربط هذه السمة بأي مصدر محدد للتغير او التفسير السببي لها . وحيث ان هذه القضية تتعلق مباشرة بتفسيرنا فسوف نسعى للمشاركة في النقاش بتقديم شرح محدد لها .

إن التحديد الماركسي لمصادر وموطن التغير والحركة داخل اسلوب انتاج ما يعتمد

---

(١٨) انظر : احمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي (بيروت : دار الحداثة، ١٩٨١) .

(١٩) J. Taylor, *From Modernization to Modes of Production* (New York: Macmillan, 1979), pp. 159-160.

(٢٠) سعد ، المصدر نفسه .

على نوع معين من التناقضات : اي تلك التي تنمو فيه قوى الانتاج في لحظة معينة من تطورها وبين علاقات الانتاج السائدة (والتي تصبح في هذه اللحظة عائقاً امام التطور الاقتصادي العام) ، ويختلف هذا التحديد لمصدر التغير والحركة عن التناقض الذي يكمن في علاقات الانتاج الخاصة باسلوب الانتاج ذاته والتي تتركز حول الشكل الرئيسي للاستغلال فيه (اي العلاقة المزاجية مثلاً في حالة اسلوب الانتاج الآسيوي) .

ونستطيع ان نلمح اجماعاً بين مجموعة الكتّاب المشتركين في مصنف الـ CERM حول مقولة ان نمو الانتاج الآسيوي يتطور من خلال تطور الملكية الخاصة وبروز علاقات انتاج اقطاعية أو سلعية . ويظهر هذا التأكيد في كتابات أحمد صادق سعد على أنها من اكثر المقولات المحيرة . فالباحث يشير في اكثر من موضع الى ان العصر العثماني لم يكن عصراً راكداً وإنما شهد تطوراً كبيراً ، كما ان السيطرة العثمانية قد لعبت دوراً تطورياً . . على حين انه في اوضاع اخرى يتفق مع ما ذكره اكثر المؤرخين العرب القدامى والاوروبيين المعاصرين من ان العصر العثمائي قد شهد استمراراً لميل القوى المنتجة للتدهور والى تأزم الاوضاع الاقتصادية في مجملها .

والواقع ان مصدر الخلط الصادر من مدرسة CERM يتقوم في اعتبارها الضمني ان تحلل العلاقات المشتركية وبروز الملكية الخاصة ، والتحول الى الاقطاع يمثل بالنسبة لنمط الانتاج الآسيوي تطوراً الى الامام (development) .على أن هذا الشرح لا يستقيم مع طبيعة نمط الانتاج الآسيوي اذ يعني هذا التأكيد أن تصفية الملكية العامة التي تقبض عليها الدولة ومن ثم دورها الوظيفي في الاقتصاد (وهو في هذه الحالة دورها في صيانة وتنمية نظام الري بصورة خاصة) يمثل تقدماً . والواقع أنه في اطار حقيقة ان وسيلة الانتاج الرئيسية هي الارض ، وان الشكل الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الزراعة ، مثل تراجع دور الدولة الوظيفي تدهوراً ملموساً في كل مرة حدث فيها . اذ ان اهمال نظام الري وصيانته يؤدي الى تراجع مساحة الارض المزروعة وانخفاض انتاجية هذه الارض ، والى تآكل قوة العمل ذاتها (نتيجة للانخفاض المطلق في عدد السكان ولتعرضهم للمجاعات والاوبئة) . وان بروز الملكية الخاصة كان دائماً يعكس تبلوراً اقطاعياً لا رأسمالياً اذ ان تطور الرأسمالية يشترط اساساً تطور الصناعة باعتبارها المجال الاساسي لتوسع رأس المال . ويمكن لذلك ان نؤكد ان التحول نحو الاقطاعية يمثل في كل الحالات تدهوراً مطلقاً بالنسبة لنمط الانتاج الآسيوي والذي كان أساساً لتطور الحضارات الكلاسيكية في الشرق .

ويمكن ان نطور هذه المقولة الاخيرة بافتراض يتسق مع تاريخ التشكيلات الاجتماعية القائمة على هذا الاسلوب . وهو أن هامش التغير أمام هذه التشكيلة يتمثل في نوع من الانهيار (lapse) الى أسلوب الانتاج الاقطاعي طالما أن الشروط التقنية اللازمة

لتطور راسمالي غير متاحة ، وان هذا الانهيار كان عنصراً بنيوياً في تكوين هذا الاسلوب ، أي في ديناميكيته الخاصة أو شروط اعادة انتاجه . وتكمن بـذور الانهيار الاقـطاعي في جانبين مترابطين : الأول انه لا يوجد ، كما يبدو مفترضاً في بعض الكتابات ، نوع من التوازن بين الخاصة القهرية الاستغلالية للدولة من ناحية وبين الخاصة الوظيفية من ناحية اخرى ، بل على النقيض يوجد دائماً نوع من التوتر والتناقض بين هاتين الخاصتين ، وذلك لأن استيعاب الفائض الاقتصادي يتوزع بينهما ، ويترتب على هذا التوزيع انماط مختلفة للعلاقات الاجتماعية المحددة داخل التشكيلة وميول مختلفة الاتجاه لتغير القـوى المنتجة كذلك . ففي حالة توجيه جزء اكبر من الفائض لاستهلاك الدولة والطبقة المتوطنة داخل اجهزتها تنمو الاتجاهات المرتبطة بالمصلحة الفردية ويبدأ جهاز الدولة في التفسخ نتيجة بروز المنافسات بين اجنحتها المختلفة ، ولا ينتهي ذلك بحدوث تبلور اقطاعي فقط وانما الى تعددية في مراكز السلطة بغض النظر عن وجود دولة مركزية على الصعيد الشكلي او عدمه . في حين انه اذا ما كان الفائض الاقتصادي يتجه بالاساس الى التوظيف الانتـاجي تنمو الطبيعة المركزية للدولة ويتدعم الطابع « المشتركي » للطبقة المتوطنـة داخل اجهـزتها . ويمكن الى ذلك ان نضيف ان كلا اتجاهي الحركة يرتبط بتطور ايديولوجي مختلف ، ففي الحالة الاخيرة (اي الدولة تقوم بتدعيم وظائفها الاقتصادية) تحتاج الدولة الى ايديولوجية جديدة ذات خاصيّة جاذبة ولاحمة ؛ خاصـة تلك التي تؤكد عـلى الواحـدية والتجـانس والانسجام الوجودي والاجتماعي . والعكس صحيح . ومن ناحية ثانية يجب ان ننظر الى هذا التنازع بين اتجاهات استيعاب الفائض على انه تنازع متحرك لانه لا يمثل بالضرورة لعبة ذات حصيلة صفرية ، اذ ان هناك امكانية نظرية لأن يتزايد كلا الوجهين لاستيعاب الفائض (فينمو مستوى الاستهلاك الطبقي ويتعاظم الدور الاقتصادي للدولة في الوقت نفسه) . على ان هذا التناقض يظهر بصورة حادة عندما يصل مستوى تطور القوى المنتجة الى مرحلة معينة لا يستطيع تخطيها نتيجة الميكانيكية الخاصة لعملية الاكتسـاب المعرفي والتقني . عندئذ تظهر المنازعة بين اتجاهات التطور على احدّ ما تكون عليه وخاصة نتيجة عجز الطبقة الحاكمة عن التنازل عن المستوى المرتفع السابق للاستهلاك ، على حين ان اعباء الدولة (الاقتصادية والدفاعية) قد تزيد . وفي هذه الحالة تلجأ الطبقة الحاكمة في مواجهة احتدام التناقض بين الطبيعة الاستغلالية وبين شروط اعادة انتـاج النمط - اي الدور الاقتصادي للدولة - الى تفتيت جهاز الدولة ذاته وفرض خصائص معينة للملكية الخاصة للارض - على الصعيد الفعلي .

يتضح من هذا ان تاريخ نمط الانتاج الآسيوي يتصف بدورات يحدث فيها محاولة لمركزة السلطة وفرض الطبيعة المشتركية للطبقة الحاكمة وزيادة الدور الاقتصادي للدولة عقب انهيار محدد لسلطة الدولة وتفتتها وتفسخ الطبيعة المشتركة للدولة ، مع بروز مصالح

خاصة وتدهور في مستوى الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة لتراجع الدور الاقتصادي للدولة . على انه من الممكن ايضاً ان يحدث نوع من التوازن بين اتجاهي التغير هذين عندما يصعب اكمال اي منهما دوره ، ويضيق هامش التحول من احدهما الى الآخر بحيث لا يستطيع احد اسلوبي الانتاج تهميش الآخر بصورة حاسمة .

وتقوم نظرية احمد صادق سعد(٢١) على ان التشكيلة المصرية قد نجمت عن ادخال عناصر ترتبط بالتكوين العثماني في الاطار الخاص للتكوين المصري . فالتشكيلة العثمانية قد استمدت من الملامح المتطورة للعلاقات الاقطاعية البيزنطية المختلفة عن الاقطاع الاوروبي والعلاقات السلعية المستمدة من بيزنطة ومن التركة السلجوقية ، كما استمدت من الايديولوجية القائمة على المساواة للقبائل التركية ، وقد تطور عن هذه الملامح المتشابكة مستوى مرتفع نسبياً للقوى المنتجة ونظام لملكية وسائل الانتاج امتزج فيها استئثار الدولة بملكية الرقبة مع نظام للاستقلال الخاص يمثله نظام التيمار (اي الاقطاع العسكري) الى جانب وجود الملكية الخاصة للارض التي تدفع العشر او الخراج . ويولي صادق سعد اهتماماً بحقيقة ان التشكيل العثماني في آسيا الصغرى قد افتقر الى الدور الوظيفي الاقتصادي للدولة والذي جعلها نظاماً للنهب ، ولكنه لا يستنتج من ذلك غياب اسلوب الانتاج الآسيوي بل يفسره بخصائص البيروقراطية العثمانية التي انتجت « شكلاً اعلى » لهذا الاسلوب .

اما في مصر ، فإن التشكيلة قد بقيت من حيث الاساس منتمية الى التكوين الشرقي القائم على اسلوب الانتاج الآسيوي مع وجود تشوهات اقطاعية وعلاقات سلعية مهدت السبيل امام تطور برجوازي محدود . ويتمثل اسلوب الانتاج الآسيوي في اعتبار الارض المصرية كلها ملكاً للسلطات ، واعتبار الارض كلها ملكاً للدولة (ميري) . اما نظام الاستغلال فإن صادق سعد لا يصفه بصورة محددة . فقد بدأ النظام العثماني بالغاء الاقطاع العسكري المملوكي واقام بدلاً منه نظام الامانات (الذي يمكن بالطبع البرهنة على اتساقه مع نمط الانتاج الآسيوي) ويتقوم في وجود مندوب للدولة في كل قرية او عدة قرى متجاورة ، مهمته الاشراف على الارض والمال الميري . وأُلغي نظام الامانات بعد نحو قرن واقيم عوضاً عنه نظام الالتزام . والتركيز هنا هو على نفي الصفة الاقطاعية لهذا النظام (اذ يوصف بأنه مثل تشوهاً اقطاعياً فقط) . فنظام الالتزام ينتمي الى سيادة الدولة على رقبة الارض ، ويستطيع الملتزمون توريث حقهم في الانتفاع دون التصرف ، مما جعل من المتعذر تطور نبالة متوارثة لها وظائف الحكم في مناطقها . ولكن هذه الخصائص لم تنف وجود تطور سلعي محدود نشأ عنه درجة معينة من تفسخ المشترك الفلاحي وظهور صفات

---

(٢١) انظر : المصدر نفسه ، ص ٤٩ ، ٦١ - ٦٢ ، ٧٤ - ٧٥ و١٠٤ .

معينة للاستغلال الخاص للارض ومن ثم تمايز طبقي داخل المشترك وفيما بينها الى جانب التمييز القائم بين الطبقة الحاكمة من جهة والفلاحين من جهة اخرى[٢٢] .

على أن التشكيلة الاجتماعية المصرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر يمكن أن ينظر اليها من زاوية الاقطاعية أيضاً . فيعرِّف مارك بلوك (Block) الاقطاعية بعدد من الملامح هي وجود طبقة فلاحية خاضعة ، الاستخدام الشائع لايجار الخدمات (service tenement) ، وتفوق طبقة من المحاربين المتخصصين ، وروابط طاعة وحماية تأخذ داخل طبقة المحاربين الشكل الخاص للعمالة (vassalage) ؛ وتفتت السلطة بطريقة تؤدي الى الفوضى ، وتعايش ـ وسط كل ذلك ـ اشكال أخرى للارتباط مثل الدولة والعائلة[٢٣] . والواقع أن هذه الملامح كلها قد وجدت في مصر بصورة خاصة مع تصاعد سلطة المماليك وتضعضع السلطة المركزية (العثمانية وداخل مصر نفسها) . فقد مثل المماليك طبقة من المحاربين المتخصصين الذين انشأوا لأنفسهم اساساً اقتصادياً خاصاً من خلال السيطرة على جزء من الفائض المتولد في التجارة البعيدة ، والانتاج الحرفي وفوق كل شيء في الانتاج الزراعي نفسه من خلال الالتزام . وقد ادى تصاعد نفوذهم الى تدهور سلطة الامبراطورية داخل مصر ، كما ادى تنافسهم للحصول على الالتزام وبناؤهم لقوى عسكرية خاصة الى تفتت السلطة الداخلية وشيوع الحروب والتصفيات العسكرية . ويلاحظ ان تعريف بلوك يتضمن تحديداً لعلاقة استغلال لا تقوم على تخصيص ملكية الارض بل على وجود سيطرة قهرية تسمى علاقة حماية وطاعة . ويتمثل خطأ احمد صادق سعد في انه اعتبر الملكية الخاصة للارض هي جوهر النظام الاقطاعي ، ففي واقع الامر لم توجد هذه الملكية في اوروبا قبل عصر التنوير اي نحو القرن السادس عشر . اي ان العلاقة الاستغلالية المتمثلة في عمل السخرة ، وبعد ذلك في الاقطاع المتقدم في دفع ريع عيني ونقدي ، في مقابل ملكية وإنما كنظير اقتصادي لعلاقة سياسية هي علاقة الحماية . وهناك خطأ آخر في تشخيص صادق سعد يتمثل في الخلط النظري بين الطبقة المستغِلة(الملتزمين هنا) وبين طبيعة علاقات الانتاج . فالقول بأن نظام الالتزام لكونه يخضع لحقيقة ان ملكية الرقبة تظل في يد الدولة قد جعل من المتعذر قيام طبقة اقطاعية تورث الحق السيادي لممتلكاتها ، وتشكل بذلك تقاليد بناءة وتقوم على الحكم المباشر عن طريق قوة عسكرية خاصة في مناطقها ، يكشف عن هذا الخلط . اذ ان جميع هذه الصفات لا تمنع من واقع انه كان ثمة في كل وقت عملاء لهيكل معين من العلاقات الاجتماعية ، يقومون بانشاء علاقات استغلال مع المنتجين المباشرين تشتمل على دفع دية او ريع وترتبط بعلاقة حماية وتخضع

---

(٢٢) المصدر نفسه ، الفصلان ٣ و٤ ، وخاصة ص ١٢٠ ـ ١٣٤

(٢٣) Marc Block, *Feudal Society* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1961).

الفلاحين لواجب السخرة . اي ان العلاقة الاجتماعية تقوم بغض النظر عما اذا كانت كافية لوضع الاسس لتكوين طبقة من النبلاء والبيوتات المتوارثة بحكم صلات الدم . فالعلاقة الاجتماعية هي تعبير عن نظام او هيكل ، اما الطبقة فهي تكوين اجتماعي يتطور من خلال اداء الوظيفة التي يمليها النظام او الهيكل ، وايضاً من خلال النمط الخاص للوعي والتنظيم الداخلي للعناصر الاجتماعية التي تقوم على اداء هذه الوظيفة . اي ان العلاقة الاجتماعية توجد بغض النظر عما اذا كان للمستغل تكوين اجتماعي يتصف بديمومة قائمة على التوارث والدم واللقب ام لا .

والواقع ان الصعوبة الاساسية هي **تشخيص نظام الالتزام** ، ووفقاً للافتراض الذي طرحناه فإنه يمكن وصف هذا النظام بأنه يعبر عن **التوازن الركودي بين اسلوب الانتاج الآسيوي واسلوب الانتاج الاقطاعي** ولا يمكن وصفه بالكامل في اي منهما لأنه ينتج عن تمازج في هذين الاسلوبين .

(أ) ويلاحظ من **ناحية أولى** انه يتضمن استغلالاً مزدوجاً حيث يوزع الفائض بين الدولة (التي لا تأخذه مقابل خدمات وانما كنهب) والملتزم يحصل على الفائض وعلى ريع عمل ، وبطبيعة الحال فإن الملتزم يحصل على كل ما يستطيع انتزاعه بعد اداء نصيب الدولة (والذي يستطيع ايضاً ان يتلاعب في حجمه الحقيقي) .

(ب) ومن **ناحية ثانية** ان المقابل الريعي الذي يحصل عليه الملتزم والدولة لهما الطبيعة الاقتصادية نفسها كريع اقطاعي ، حيث أن كليهما شريكان في علاقة الطاعة والحماية ، حتى ولو كانت سلطة الأولى مشتقة نظرياً من سلطة الثاني[(٢٤)] .

(ج) ومن **ناحية ثالثة** ان ملتزمين كانوا أساساً من المماليك يسيطرون على ثلث الارض وإن كانوا نسبة صغيرة من اجمالي عدد الملتزمين عند نهاية القرن الثامن عشر[(٢٥)] . وقد كان لهؤلاء قوة عسكرية خاصة ونظام للتوريث وشبكة من علاقات المحسوبين وبقية خصائص الاقطاعية . وقد كانت مصلحتهم تجري في عكس مصلحة الدولة ولهذا عملوا على تقليص ما يدفع لها من جباية وهو ما مثل اساساً موضوعياً لتكريس التدهور الفعلي لسلطتها المركزية .

---

(٢٤) وقد أشار ماركس مرات عديدة الى ريع الدولة باعتبار انه يتضمن العلاقة الاقتصادية نفسها مثل ريع الارض العائد الى ملاك افراد ، في اطار التشكيلة الاجتماعية نفسها . انظر نظرية ماركس في الريع :
Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, trans. by Ben Fowkes, introduced by Ernest Mandel, 6th ed. (Moscow: Progress Publishers, 1977), chap. 65:«Absolute Ground-Rent,» and chap. 67: «Genesis of Capitalist Ground - Rents,».

(٢٥) سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي ، ص ١٣٠ .

(د) ومن ناحية رابعة ، رغم قوة هذه الملامح الاقطاعية لنظام الالتزام فإنها لم تستطع التغلب بصورة تامة على الملامح الآسيوية وآثارها على التكون الطبقي في مصر ، والمتمثلة في الملكية العامة للارض . كما لم تستطع هذه الملامح الآسيوية الا ان ترضخ للطبيعة الاقطاعية . من هنا كان وصف التوازن . ولقد كان هذا التوازن ركودياً لأن الامتزاج بين الصفتين الاقطاعية والآسيوية فشل في دفع القوى المنتجة . ولم يكن من مصلحة الملتزم دفع هذا التطور بصورة جدية (لاسباب تتعلق بامكانية مصادرة الالتزام وسحبه من ناحية ، ولضرورة استهلاك الفائض في صورة انفاق عسكري من ناحية اخرى) في وقت لم تكن الدولة تقوم فيه بالوظائف الاقتصادية التي لم يكن غيرها يستطيع الوفاء به .

(٢) اما في الجزء الاكبر من الشام والعراق فقد اتسم التطور الاجتماعي - الاقتصادي بتوطد ملامح اقطاعية بصورة اكبر من الملامح المشتقة من الخصائص الآسيوية للتشكيلة العثمانية المسيطرة ، وترجع هذه الغلبة الى عوامل متعددة .

(أ) فعلى صعيد القوى المنتجة لم يكن هناك عامل على تكثيف السلطة المركزية مثلما هو الحال في مصر . فمن ناحية اعتمدت الزراعة في كثير من مناطق الشام وبعض مناطق العراق على الري المطري (الديم) ، الى جانب الري النهري في مناطق اخرى . ولكن الري النهري نفسه اتسم بصعوبات فنية كبيرة من حيث توافق وصلاحية مواسم الفيضان والتحاريق في علاقتها بمواسم البذر وانتظام الامداد بالمياه والتحكم في مجراها . . . الخ ، وهو ما يجعل الحد الادنى اللازم للتغلب على هذه الصعوبات كبيراً الى الحد الذي جعل الحكومات المتعاقبة الضعيفة منذ انهيار الخلافة العباسية تنصرف عن محاولة السيطرة على نهري دجلة والفرات ، وهو عامل ادى الى هزيمة ذاتية لمحاولة تكوين سلطة مركزية[٢٦] .

(ب) على ان العامل الثاني والاكثر اهمية هو الضعف الاكبر للسلطة العثمانية والسلطات المملوكية المحلية في سوريا وجبل لبنان ووادي البقاع والمناطق المحيطة بنهر الاردن . وقد نشأ هذا الضعف عن اعتبار هذه المنطقة امتداداً مباشراً لسلطة الباب العالي ، ونتيجة لأن هذه السلطة لم تملك القوة الكافية لادارة المنطقة كوحدة واحدة ، ومن ثم فقد قسمت ادارياً الى مناطق تحيط بالمدن الكبرى يعين عليها ولاة وعمال عثمانيون منفصلون . وقد ادى ذلك الى فتح الباب امام استغلال فعلي اكبر للعناصر العثمانية (مثل الموظفين وكبار رجال الانكشارية) والمحلية المسيطرة .

(ج) من ناحية ثالثة توسعت السلطة العثمانية في منح اقطاعيات التيمار في مناطق الشام ، والتي اسست مع الملتزمين طبقة ارستقراطية ذات امتيازات اقتصادية وادارية

---

(٢٦) انظر : Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, p.32.

اوسع . واتخذت هذه الطبقة صورة متوارثة من خلال تكوينات بيوتات تجمع في يدها سلطة اقتصادية وسياسية كبيرة ، بل تمكنت هذه الطبقة ، التي كانت ايضاً ذات توسعات في مجال التجارة البعيدة والمحلية ، من الاستجابة بدرجة اعلى مما هو الحال في مصر لفرص التحول الرأسمالي المتاحة في اطار النسق العام الذي فرضه تأخر الزراعة والسيطرة العثمانية ، كما يتضح ذلك من صناعة الحرير في سوريا وجبل لبنان بمختلف مراحلها والتي توجهت الى التصدير الى الاسواق الاوروبية وخاصة فرنسا .

واذا كان التكوين الاجتماعي في منطقة الشام والعراق قد اتسم بالمقارنة مع مصر بوجود ملامح اقطاعية اكثر وضوحاً ، وبتفتت اعلى للسلطة المركزية فإن هذا لا يعني ان هذه المنطقة العربية كانت خلواً من ميول توحيدية اذ شهدت سوريا ولبنان محاولات جدية قام بها عدد من البيوت الارستقراطية العريقة والمتشعبة في المجال الاقتصادي الذي خلقه نظام الالتزام والفرص المتاحة في النشاط التجاري الداخلي والدولي للتوسع عن طريق ضم مناطق مجاورة . وقد كان هذا الميل انعكاساً لاستجابة مبكرة للهامش المتاح للتحول الى الرأسمالية ، غير ان هذه المحاولات قد هزمت نتيجة للتوازن الداخلي بين هذه البيوتات الارستقراطية من ناحية وللحملات التي جردتها السلطة العثمانية لتحطيم او تقليص نفوذ هذه البيوتات عندما كانت تمثل تهديداً حقيقياً بالانفصال كما يشهد على ذلك النموذج المبكر لعمر الضاهر ، في سبعينات القرن الثامن عشر من ناحية أخرى .

(٣) والى جانب الفروض السابقة ، هناك أيضاً فرضيتان تتصلان بالبيئة التي أحاطت بالاقتصاديات العربية في القرون الثلاثة للسيطرة العثمانية على المنطقة العربية ويمكن ايجازهما في الآتي :

(أ) كان للوضع المستعمر للتشكيلات العربية أثر قوي في تعميق الميول الركودية الكامنة في طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بنموذجيها المصري والشامي ، وردع الميل نحو التغير التطوري أينما وحيثما تحقق .

(ب) وقد كان احد النتاجات الثانوية لهذا الوضع المستعمر ان تم بذر البذور الأولى لعلاقات التبعية بين الاقتصاديات العربية والمراكز الرأسمالية الأوروبية ، وقد كان من شأن البزوغ الأول لعلاقات التبعية هذه أن أصبح هناك ميول هيكلية نحو تحديد هامش ضيق نسبياً لنمو الاقتصاديات العربية في نطاق التخصص الزراعي في تقسيم العمل الدولي(٢٧) .

---

(٢٧) انظر : Z.Y. Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), pp. 42-47.

إن من الصعب أن نقول أن لجميع الاوضاع الاستعمارية آثاراً اقتصادية واحدة أو ثابتة عبر كل الانماط الممكنة للاستعمار في كل العصور التاريخية وفي جميع الاماكن . ويتوقف الأمر الى درجة كبيرة على ما اذا كانت عملية انتاج الموقف الاستعماري تحتم ادخال عناصر جديدة الى اسلوب الانتاج القائم او على الابنية الفوقية المواكبة له . فمن الممكن نظرياً ان ينشأ الموقف الاستعماري عن عملية اختراق البيئة الثقافية والطبيعية لجماعة معينة بواسطة جماعة اخرى مستقلة عنها وذلك بقصد اخضاعها ، وقد يتصاحب مع ذلك نشوء نمط استغلال بين اسلوب انتاج ارقى لاسلوب انتاج ادنى منه . وهو ما قد يتطور عنه في ظل شروط معينة هامش من التطور في المنطقة المستعمرة ، كما انه من الممكن نظرياً ان يؤدي تعديل الهياكل الفوقية ، عن طريق الجماعة الاستعمارية ، خاصة اذا ما اتجهت الى فقدان هويتها المستقلة وفنيت في محيط الجماعة المستعمرة ، الى تطوراقتصادي محدود . ولكن لم يكن هذا هو شأن الاستعمار العثماني ، وخاصة في فتراته الاخيرة ، لأنه كما المح احمد صادق سعد قد تمثل في غرس نظام نهبي يقوم على استقطاع جزء كبير من الفائض الاقتصادي ، وذلك من دون ان يضطلع في مقابل ذلك بوظائف اقتصادية مهمة ، ومن دون ان يؤدي الوظائف العادية للسلطة في توفير الامن وإطار شامل للقوانين ـ التي لا يمكن اختراقها ـ الا بصورة عشوائية وغالباً لفترات قصيرة من الزمن . لقد بدأ الاستعمار العثماني للمنطقة العربية بتجريدها من خيرة الصناع والحرفيين المهرة . ولكن الاهم من ذلك ان الدفع السنوي للخراج والاقتطاعات المختلفة قد مثل نقصاً مطلقاً للثروة ، والتي كان من الممكن نظرياً ان يعاد استثمارها في داخل الاقتصاديات العربية . وقد ترتب عن واقع هذا النزح الذي اتخذ شكل مدفوعات تنقل بالكامل خارج البلاد ودون مقابل ، ان اصبح من المتعذر قيام السلطات المحلية في البلاد العربية (العثمانية والمملوكية) بالاعمال الضرورية لصيانة وتوسيع مجال النشاط الاقتصادي الرئيسي اي الزراعة ، مما ادى الى تدهورها تدهوراً مطلقاً عن المستوى الذي بلغته في عصور سابقة .

ومن ناحية اخرى فإن بداية التفاعل الكثيف نسبياً مع المراكز الرأسمالية المتقدمة لم يكن نتيجة اشكال تنظيمية وقانونية مباشرة وإنما نتيجة لتعميم نظام الامتيازات العثماني على المستعمرات العربية للامبراطورية . وقد بدأ نظام الامتيازات (capitulations) منذ بداية الصعود العثماني عندما منحت امتيازات للبندقية ولفرنسا في مصر عام ١٥٢٨ ، وقد توسعت الامتيازات مع مرور الزمن وتغيرت شروطها لصالح الغرب ، بحيث أصبحت نظاماً كاملاً . وهو نظام يضمن امتيازات الدولة الممنوحة ـ على الصعيد الجمركي وفي مجال الامن والمنازعات القضائية مع مواطني الامبراطورية في الاقاليم الخاضعة لها . وقد مكنت هذه الامتيازات التجار الانكليز والفرنسيين من اختراق الاسواق المحلية للبلاد العربية وإغراقها ببضائعهم المصنعة مما ادى الى وضع الصناعة الحرفية القائمة في موقف متزايد

الصعوبة كلما برزت الفجوة في الانجاز التكنولوجي ـ الصناعي والاقتصادي العام . وقد مثلت الامتيازات الاجنبية والتنازلات المهمة ـ والتي يتعلق بعضها بالخصائص السيادية للدولة ـ الشكل القانوني الخاص الذي تم به اخضاع تركيا ذاتها لعلاقة سيطرة اقتصادية لصالح المراكز الرأسمالية المتطورة ، ولذلك فقد توسع استخدامها في الفترة الحاسمة لنشأة الاقتصاديات العربية والتركية في القرن التاسع عشر. ويمكن القول بأنه كان لهذه الامتيازات في الفترة المعينة اثر مزدوج على الاقتصاديات العربية . فمن ناحية عملت الامتيازات على حرمان هذه الاقتصاديات من وضع سياسة جمركية وضريبية مناسبة إزاء المعاملات التجارية مع الدول الاجنبية ليس فقط لحماية الصناعة الحرفية المحلية وإنما ايضاً لدفع تطور الصناعة بشكل عام . على انه من ناحية اخرى قد ادت ايضاً الى تشجيع التجارة مع الغرب وهو ما نجم عنه تطور زراعي ، وفي النشاط الاولي الموجه للتصدير ـ دون ان يكون ذلك بالضرورة على حساب المنتجات الزراعية والاولية الموجهة للاستهلاك المحلي ، كما يبدو من نموذج العمليات الاولية المرتبطة بصناعة خيوط الحرير في سوريا ولبنان ـ ولذلك فإنه لا يمكن القول بأن توسع التجارة مع اوروبا حتى نهاية القرن الثامن عشر قد ادى في المحصلة النهائية الى اثر خلق او تعميق التخلف ، وان كانت قد وضعت نواة الشكل المحدد للتخلف الذي تم ارساؤه في مرحلة لاحقة(٢٨) .

ونأمل ان يكون هذا العرض قد برهن على ان نشأة التخلف في الوطن العربي قد ارتبط بظروف تطور تشكيلاته الاجتماعية السائدة ، وان بزوغ علاقات التبعية في اطوارها الاولى مع المراكز الرأسمالية المتقدمة لم يكن غير احد الشروط العامة التي صاحبت الطبيعة المستعمرة لهذه التشكيلات والخاضعة لنظام استغلالي شديد الوطأة ومتخلف على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، وانه لا توجد اية صلة اساسية بين نشأة التخلف في الوطن العربي وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة ، وان كان التقدم في الاخيرة قد تصاحب مع عملية تاريخية تم بمقتضاها نزع الطابع المركزي للاقتصاديات العربية في شبكة المبادلات الاقتصادية في العالم القديم . على ان تطور علاقات التبعية قد بدأ يلعب دوراً مختلفاً في مجال تطور الاقتصاديات العربية ابتداء من القرن التاسع عشر ، وخاصة في النصف الثاني منه ، وهو موضوع دراسة مقبلة مكملة.

---

(٢٨) انظر : A. H. Hourani, «The Fertile Crescent in the Eighteenth Century,» in : Issawi, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914,* p. 29.

الفصل السادس

النظرية الغربية والتنمية العربية(*)

د. نادية رمسيس

مقدمة

ثارت في الآونة الاخيرة قضية الاصالة والمعاصرة او التراث والوافد كما يسميها البعض على صعيد الهوية القومية والثقافية ، في مواجهة ما يعتبره البعض هجمة الامبريالية ـ الصهيونية الجديدة والتي تجسدت في احداث لبنان الاخيرة . وفي الحقيقة ، فإن العلاقة بين الاصالة والمعاصرة قد طرحت على مستوى الفكر الاقتصادي منذ اوائل السبعينات عندما ظهر جلياً إخفاق ما سمي بحقبة التنمية في الستينات ، في ارساء اسس قوية لخط نمو اقتصادي واجتماعي مستقل في مجموعة البلاد الفقيرة ، والتي سميت باسماء شتى منها : البلاد المتخلفة ، او البلاد الآخذة في النمو ، او بلاد العالم الثالث ، واخيراً ما يسمى ببلاد الهامش تمييزاً لها عن البلاد المتقدمة « مركز النمو الاقتصادي » في اطار النظام الاقتصادي العالمي . ولقد اختلف المفكرون الاقتصاديون والسياسيون في اسباب عدم نجاح حقبة التنمية في تحرير بلاد العالم الثالث من مشاكل التبعية الاقتصادية ومشاكل الفقر والجهل والمرض ، وما واكب ذلك من احتدام الصراعات الاجتماعية سواء الداخلي منها او بين بلاد العالم الثالث بعضها ببعض .

ولقد ظهرت مدرستان في تحليل اسباب إخفاق بلاد العالم الثالث في التطوير والتنمية . المدرسة الاولى ترجع هذا الاخفاق الى اسباب تقنية بحتة ، منها زيادة السكان المرتفعة والسريعة التي ابتلعت مجهودات التنمية . اما المدرسة الثانية ، والتي انبثقت من

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران / يونيو ١٩٨٤)، ص ٣١ ـ ٥٠

داخل العالم الثالث نفسه ، فقد رأت ان اسباب الاخفاق ترجع الى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، والذي تهيمن عليه قوى الدول المتقدمة . فإن هذا النظام لا يتيح لدول العالم الثالث فرصة النمو المستقل ، لأن شروطه تعمل ضد مصلحة هذه البلاد ، وتجهض كل عمليات التنمية التي قامت بها . وفي اطار هذه المدرسة الاخيرة ، ظهرت مجموعة من مفكري أميركا اللاتينية الذين طرحوا مشكلة التخلف بوصفها مشكلة تبعية ، ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقيد مستقبل العالم الثالث ، وتجمده في خدمة الاقتصاد الامبريالي العالمي .

وفي غضون البحث في مشاكل التنمية والتبعية ، ظهرت بعض الآراء بعدم صلاحية نماذج التنمية الغربية لمعالجة مشاكل العالم الثالث ، لأن الطبيعة الخاصة لدولة تختلف عن دول اوروبا وأميركا الشمالية، التي تطورت في اطار عالمي مخالف لواقع العالم الثالث اليوم . واشتقاقاً من ذلك ، ظهرت تيارات تحمل فكرة اختلاف العالم الثالث اختلافاً جوهرياً ، بحيث يجب رفض النماذج الغربية رفضاً تاماً ، ومحاولة استقاء نماذج للتنمية من واقع التراث الخاص للعالم الثالث ، حتى تتجاوب الجماهير المحلية مع قرارات ونماذج التنمية . ويصل المغالون في هذا الاتجاه الى رفض دراسة واستقراء اي من تجارب الدول الاخرى ، حتى ولو كانت من العالم الثالث نفسه ، بحجة الخصوصية (Specificity) وعدم تماثل الشروط السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية .

ونرى هنا ، أن موقف مفكري العالم الثالث قد انتقل من نقيض الى نقيض . ففي الخمسينات والستينات ، نظر الى عملية التنمية والتحديث على اساس فني تقني بحت، وكان مثال الدول الاوروبية المتقدمة هو المثال المطروح سواء الرأسمالي منها او الاشتراكي . ولقد تحول هذا الموقف في السبعينات الى رفض اي نموذج غربي بحجة عدم الصلاحية للتطبيق في بلاد العالم الثالث . اي انتقلنا من مبدأ العالمية وصلاحية النظرية للتطبيق في اي زمان او مكان ، بغض النظر عن الظروف الخاصة المميزة لبعض الدول او المناطق ، الى مبدأ الخصوصية الضيق حيث يرفض اي نموذج او افكار بحجة أنها نابعة من خارجنا وبالتالي فهي لا تصلح لتفسير او معالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية لمجتمعاتنا . .

وفي الحقيقة ، يعكس هذان الموقفان تحليلاً غير مكتمل لموقع النظرية الاقتصادية من قضايا التنمية ، وبالتالي يجب علينا توضيح الخلفية الاجتماعية والسياسية لهذه النظرية حتى نستطيع استجلاء ملاءمتها من عدمه لواقع العالم الثالث بصورة عامة ، ولظروف الوطن العربي في هذه الفترة الحرجة من تطوره ، بصورة خاصة . ومن البداية نستطيع القول بأن مشكلة التنمية هي في الاساس مشكلة التطور السياسي والاجتماعي الذي يحكم مسار

التنمية ، وانماطها ، واشكالها المختلفة . ولقد خضع مسار التنمية في الوطن العربي لظروف الصراع الاجتماعي داخل المجتمع العربي ، وانعكاسات هذا الصراع في نماذج او خطط التنمية التي تبنتها حكومات بعينها في فترات زمنية محددة . ومن هنا يجب التساؤل حول خصائص النظم الاجتماعية للوطن العربي ، والعلاقة بين هذه الخصائص واشكال الصراع الاجتماعي التي تبلورت في نظم سياسية محددة ، وما هو تأثير هذه النظم على اشكال التنمية وعلى قضايا التبعية والاستقلال السياسي والاقتصادي للمنطقة ؟

اولاً : في نظريات التنمية الاقتصادية

تميزت الخمسينات بظهور عدد ضخم من حركات التحرر الوطني في بلاد العالم الثالث عامة ، وفي الوطن العربي بصورة خاصة . فلقد بدأت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ سنة ١٩٤٩ ،وقامت الثورة المصرية في تموز / يوليو من سنة١٩٥٢ ، تلى ذلك ثورات السودان والعراق في سنة ١٩٥٨ وليبيا سنة ١٩٦٩ . وكان هدف هذه الثورات جميعاً التخلص نهائياً من الاستعمار البريطاني والايطالي في المنطقة وعملائه في الداخل . ونلاحظ ان هذه الثورات كانت نتاج جهاد طويل امتد لعشرات من السنين ليس فقط للتخلص من الاستعمار الاجنبي بل للقضاء ايضاً على التخلف والفقر والتفاوت الضخم في الدخول . وبالتالي كانت حركة التحرير مربوطة في فكر النخب الثورية بالتنمية . وكانت المهمة الاولى للنخب الثورية تتمثل في التخلص من تلك القوى الاجتماعية التي تعيق التنمية واولها القوى الاجنبية وحلفاؤها من رجال الاقطاع ورأس المال . ولقد عرف البعض هذه الثورات بثورة الطبقة المتوسطة او ثورة البرجوازية الصغيرة لأن معظم القائمين بها كانوا من رجال الجيش ذوي الاصول الطبقية الفقيرة الذين رأوا في السيطرة على الحكم الوسيلة الوحيدة لتحديث المجتمع وتنميته .

وفي الوقت نفسه ، شهد الفكر الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية نشاطاً محموماً في سبيل معالجة مشاكل الدول الجديدة ، وتولد ما يسمى بالفكر التنموي . وكان اهم القائمين على تطوير هذا الفكر ، اقتصاديين غربيين حاولوا تقديم عدد من النماذج الاقتصادية للحكومات الجديدة في سبل التنمية وإيضاح طرقها .

ونلاحظ على فكر الخمسينات والستينات او الفكر التنموي الكلاسيكي انه عالج قضية التنمية على انها قضية اقتصادية في المقام الاول ، يواكبها محاولات للتنمية والتحديث في مجال السياسة « التنمية السياسية » والادارة « التنمية الادارية » . . . الخ ، من انواع التنمية المختصة . ولم تجر اية محاولات جادة لصياغة مفهوم كلي للتنمية يربط بين انواع

التطور في المجالات المختلفة وبين العلاقات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والثقافة والادارة والمجتمع .

ولقد استقرت عملية التنمية في ذهن معظم الباحثين التقليديين على انها مسار خطي في الزمن . اي ان مجموعة البلاد المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التصنيع والتقدم وبالتالي فإن اقتصادياتها في القرن العشرين انما تماثل اقتصاديات اوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر . ومن ثم وجب على هذه البلاد تمثل التجربة الاوروبية ومحاكاتها عن طريق التدخل المباشر في العملية الاقتصادية حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة . ومن هنا ظهرت نظريات التحديث مثل نظرية مراحل التنمية لروستو (Rostow) والتي يتم بمقتضاها انتقال أي مجتمع من المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي ، الى مرحلة التهيؤ للانطلاق في مسار النمو ، حتى يصل المجتمع الى مرحلة النضوج وينتهي بمرحلة الاستهلاك الوفير . ووفقاً لهذه النظرية للتنمية على اساس كونها مراحل حتمية ، أخذ الباحثون في دراسة العوامل التي يمكن أن تدفع المجتمع التقليدي الى مراحل الانطلاق والنمو المستمر . وعلى أساس هذا التحليل ، ظهرت النظريات المفسرة للعوامل التي أبقت البلاد المتخلفة أسيرة لديناميكية الاقتصاد التقليدي ، ومن أشهرها نظريات الحلقات المفرغة التي قدمها كل من نيركسه (Nurkse) وليبنشتين (Liebnestein) ، والتي أرجعت التخلف الى الفقر وما ينتج عن ذلك من قلة الميل للادخار ، وضآلة الاستثمارات المتاحة ، وصغر حجم تكوين رأس المال . وتؤدي ضآلة رأس المال الى زيادات انتاجية طفيفة سرعان ما تبتلعها الزيادات السكانية السريعة . ومن ثم يستمر المجتمع التقليدي متوازناً عند مصيدة حد الكفاف . ولكي يتخلص المجتمع التقليدي من اسار التخلف ، يجب كسر هذه الحلقات بدفعة قوية ، تؤدي الى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي . ولن يتأتى هذا الا عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات الاجنبية والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة[1] .

ولقد سادت هذه النظريات التقليدية في الخمسينات والستينات ،واهتدت بها معظم دول العالم الثالث في رسم خطط التنمية الخاصة بها . وعلى الرغم من اختلاف نماذج التنمية

---

(١) هناك كثير من الكتابات التقليدية في موضوع التنمية ، نشير الى البعض منها في هذا المجال :
Agrawala and Singh, eds., *The Economic of Underdevelopment* (Oxford: Oxford University Press, 1958); Harvey Leibenstein, *Economic Backwardness and Economic Growth* (New York, 1957). Ragnar Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (Oxford: Basil Blackwell, 1960); W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1960), and A. O. Hirschman, *The Strategy of Economic Development* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1960).

من نماذج « احلال الواردات » التي اعتمدت على محاولات التصنيع الداخلي ، والاقلال من الاعتماد على الخارج ، الى نماذج « التصنيع للتصدير » التي وجهت محاولات التصنيع الى انتاج وتصدير السلع الصناعية الاستهلاكية الرخيصة الى الاسواق الخارجية ، خاصة الغربية منها ، فإن نتائج ما اسمته الامم المتحدة بالعقد الاول للتنمية « الستينات » كانت محبطة لآمال معظم المهتمين بمشاكل البلاد المتخلفة . فعلى الرغم من انكثيراً من دول العالم الثالث كانت قد حققت معدلات عالية نسبياً لنمو الدخل القومي ، الا ان مظاهر الفقر والتخلف لم تتضاءل بل ازدادت . ويرجع ذلك بالاساس الى ان هيكل توزيع الدخول في معظم هذه البلاد ازداد اختلالاً لمصلحة الاغنياء . واكتظت المدن بالمهاجرين من الريف ، وعجزت الصناعات الوليدة عن توفير معدلات من العمالة تتناسب مع معدلات زيادة القوة البشرية الداخلة في سوق العمل . وأدت الانفاقات الضخمة في مشاريع التنمية وعدم إحكام الميزانيات الحكومية ، الى انتشار معدلات عالية من التضخم ، بينما ساءت معدلات البطالة لكثافة المشروعات الموفرة للعمالة . وازدادت المديونية الخارجية لمعظم دول العالم الثالث التي تسارعت وارداتها من السلع الوسيطة والرأسمالية ، بينما لم تزد صادراتها الصناعية بنفس نسبة زيادة الواردات . واختلت موازين المدفوعات واصبح الكثير من دول العالم الثالث عاجزاً عن استكمال خططه للتنمية . وحاول الاقتصاديون مراجعة النظريات التقليدية ومعرفة اسباب الخلل(٢) .

وهناك من ارجع تزايد الفقر مع محاولات التنمية الى ازدياد المعدلات السكانية كما اشرنا من قبل ، وهؤلاء لا يخرجون عن اطار النظريات التقليدية(٣) . وأشار البعض الآخر الى عوامل غير اقتصادية من اهمها ان قيم ومؤسسات وأنماط السلوك التقليدية السائدة في المجتمعات المتخلفة كانت من اهم العقبات في طريق التحديث والتنمية(٤) . واشار عدد من

---

(٢) لعرض شامل لكل هذه العوامل ، انظر :
Michael P. Todaro, *Economic Development in the Third World,* 2nd ed. (New York; London: Longman, 1981).

(٣) من اشهر القائلين بمثل هذه النظرية :
Paul R. Ehrlich, *The Population Bomb: Population Control or Race to Oblivion?* (New York: Ballantine Books, 1968).
ولقد تعددت الكتابات في هذا المجال ، نذكر منها :
Paul R. Ehrlich and Anne H. Ehrlich, *Population, Resources and Environment: Issues in Human Ecology* (San Francisco, Calif.: Freeman, 1972), and Lester R. Brown, *In the Human Interest: A Strategy to Stabilize World Population* (New York: Norton, 1974).

(٤) في عملية تحديث العلاقات التقليدية ، انظر:
Cyril Black, *The Dynamics of Modernization* (New York, 1966); Gabriel Almond, «Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics,» in: Gabriel Almond and Coleman, *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, 1960); Daniel Lerner et al., *The Passing of Traditional Society* (New York: Free Press of Glencoe, 1958), and Seymour Martin Lipset, «Values Education and Entrepreneurship,» in: Seymour Martin Lipset and Aldo Solari, eds., *Elites in Latin America* (New York, 1963).

المفكرين ، بأن تزايد اختلال توزيع الدخول في بلاد العالم الثالث لم يكن متوقعاً في اطر نظريات التنمية التقليدية . فلقد تصور معظم الباحثين ان نتائج التنمية ستسري من اعلى الى اسفل (Trickle-down effect) من خلال توسع قاعدة العمالة الصناعية وتزايد النشاط الاقتصادي ، ولكن لا بد من الاعتراف بأن هذه القاعدة لم تعمل في بلدان العالم الثالث ، ربما لأنها تبنت انماطاً تكنولوجية كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة(٥) .

ويختلف الحل باختلاف تشخيص استمرار مستويات الفقر العالية مع مجهودات التنمية . ففريق يرى ان الحل يكمن في تخفيض الزيادات السكانية من خلال برامج مكثفة لتحديد النسل ، اعتماداً على الاساليب الطبية المعروفة ؛ حتى لو وصل الامر الى التعقيم الاجباري . ويتمسك الفريق الثاني بضرورة تغيير القيم التقليدية والمؤسسية التي تعيق عملية التقدم ، وذلك عن طريق التعليم ومحاكاة الانماط الاوروبية . اما الفريق الثالث فيرى ضرورة تخصيص خطط التنمية لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة . فبدلاً من المصانع الضخمة الكثيفة رأس المال ، يجب توجيه الاستثمارات المتاحة الى التنمية الزراعية والصناعات الصغيرة لتشغيل اكبر عدد من السكان ، واستخدام اساليب تكنولوجية وسيطة موفرة لرأس المال ، تعتمد في الاساس على عنصر العمل وهو العنصر المتوافر في دول العالم الثالث . كما يجب أن تعنى خطط التنمية في هذا المجال برفع المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للفقراء مما يساعد على تنمية المهارات ، بالاضافة الى برامج تحديد النسل في اطار التنمية القاعدية . وتعرف مثل هذه السياسات الاخيرة باسم « التنمية مع اعادة توزيع الدخل » (Redistribution with Growth) أو في صورة أعم ، باسم سياسة « اشباع الحاجات الاساسية » (Basic Needs Strategy)(٦) .

ولو تأملنا في صلب هذه النظريات في التنمية والتحديث فسنلاحظ أنها ترتكز على بعض الفروض الاساسية التي بني عليها علم الاقتصاد الحديث والتي لا خلاف عليها مهما تفاوتت النظم الاقتصادية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية أو خليطاً من الرأسمالية والاشتراكية كما في حالة الاقتصاد المختلط الذي يسود العالم الثالث . [والنظام المختلط يعتمد على قطاع عام فعال في مجال النشاط الاقتصادي ولكنه لا يشمل المجال الاقتصادي

---

(٥) من اهم الدراسات لتوزيع الدخل في العالم الثالث :
Irma Adelman and Cynthia Morris, *Economics Growth and Social Equity in Developing Countries* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973); Robert Girling, «Dependency and Persistent Income Inequalities,» in: Frank Bonilla and Robert Girling, eds., *Structures of Dependency* (Stanford, Calif.: Institute of Political Studies, 1973), and Felix Paukert, «Income Distribution of Different Levels of Development: A Survey of Evidence,» *International Labour Review,* vol. 108 (1973).

(٦) Hollis Chenery, et al., *Redistribution with Growth* (Oxford: Oxford University Press, 1974), and International Labour Organization, International Labour Office, *Employment Growth and Basic Needs: A One-World Problem* (New York; London: Praeger, 1977).

ككل . فبجانبه يتعايش قطاع خاص في مجالات عدة . والتفاعلات بين القطاع العام والقطاع الخاص هي التي تحدد في النهاية السمة الغالبة للاقتصاد القومي] . وأهم هذه الفروض الاساسية في رأينا ، الفروض التالية :

١ ـ فصل دراسة النشاط الاقتصادي عن مجال دراسة الاخلاق

فقبل ظهور علم الاقتصاد كمجال مستقل للبحث في العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي وتكون الاسعار وتغيرات الاسواق ، كان الاقتصاد جزءاً لا يتجزأ من مجال دراسة الاخلاق . وبالتالي خضعت النشاطات الاقتصادية للتفسير الديني بصورة عامة وكانت قواعده تشتق من مجموعة قيم دينية تحدد ماهية النشاطات المسموح بها وماهية النشاطات المحرمة .

٢ ـ اعتماد مبدأ العقلانية والتماسك المنطقي كقواعد اساسية لعلم الاقتصاد

وبفصل الاقتصاد عن مجموعة القيم الاخلاقية التي سادت القرون الوسطى ، تبلور الاقتصاد كعلم يعتمد على المبادىء العقلانية في دراسة العوامل المتشابكة التي تنطبق على نظم الانتاج والتبادل . وروعي في النظريات الاقتصادية الاتساق المنطقي بين الفروض والمسلمات والنتائج . واصبح علم الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بتوزيع الموارد المحدودة على الاحتياجات المختلفة والمتعددة بطريقة تهدف للحصول على اكفأ استخدام ممكن للموارد وبالتالي تعظيم المنفعة من الاستخدامات المطروحة .

هذا من ناحية المنهج ، اما من ناحية بلورة هذا المنهج العلمي والعقلاني في صورة نظريات اقتصادية محددة ، فلقد تأثر علم الاقتصاد بظروف تطور المجتمعات الغربية نفسها . فلقد تواكب ظهور علم الاقتصاد مع ظهور الليبرالية البرجوازية التي اسست فلسفتها على فكرة الحرية الفردية . فالفرد وليست الجماعة او العائلة او الطبقة هو وحدة النشاط الاقتصادي . وبالتالي فالعلاقات بين الافراد هي التي تؤسس شبكة العلاقات الاقتصادية ، واقتصرت فكرة العقلانية والرشادة الاقتصادية على تصرف الفرد بصورة متماسكة (Consistent) لتعظيم مصالحه الخاصة . وفي ضوء مجموعة التصرفات الفردية ، تضطلع الاسواق بمهمة تنسيق هذه التصرفات ، ويعمل جهاز الثمن على وصول الاسواق الى نقطة للتوازن حيث يتساوى طلب المستهلكين مع عرض المنتجين عند نقطة تحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة .

وعلى هذا الاساس المنهجي تبلورت نظريات التنمية والتحديث . فالنظريات التقليدية التي سادت في الخمسينات والنصف الأول من الستينات قد أخذت الفروض التالية كمسلمات ، وهي فروض اشتقت من التجربة الرأسمالية الغربية :

ـ وجود طبقة رأسمالية متكاملة ، قادرة على النهوض بمهمات الثورة البرجوازية في تحديث ورسملة اقتصاديات العالم الثالث .

ـ توافر العمالة المحررة من علاقات الريف الاقطاعية ، والممكن ادخالها في سوق العمل الحر القائم على علاقات التعاقد الفردية بين العامل ورأس المال .

ـ وحدة الاقتصاد القومي ، حيث يخلق النشاط الاقتصادي وفورات اقتصادية ، تغذي العلاقات التكاملية بين القطاعات المختلفة ، وتعمل على تعميق وتطوير مسار النمو الاقتصادي .

ـ وجود سوق تجارة دولية تعتمد على العلاقات المتكافئة بين جميع الاطراف الداخلة فيه ، وامكانية ان تقوم التجارة الدولية بدور فعّال في التنمية .

ولو نظرنا ملياً الى هذه الفروض الكلاسيكية ، فسندهش لماذا لم تتم عملية التنمية الاقتصادية بطريقة تلقائية من داخل العالم الثالث؟ ولماذا تأخرت مراحل النمو فيه؟ وفي الواقع ان مثل هذه الفروض في النظرية التقليدية ، إنما تكشف بعداً أساسياً في التحليل الاقتصادي وهو اسقاط المحتوى التاريخي والاجتماعي لعملية التطور الرأسمالي في اوروبا الغربية ، ومحاولة استخلاص بعض المبادىء من التجربة الرأسمالية ورفعها الى مستوى القوانين الطبيعية التي تعمل بغض النظر عن الزمان والمكان . وصورت عملية التنمية على انها عملية تقنية بحتة ، يتم فيها التغلب على العقبات باستيراد رؤ وس الاموال والخبرة الاوروبية ، وتوظيف عوامل الانتاج بطريقة رشيدة يتم من خلالها عملية دفع الاقتصاد القومي الى مسار النمو الذاتي وتخليصه من مصيدة التخلف والفقر . وبالتالي عندما عجزت تلك النماذج الاقتصادية عن مواجهة واقع الفقر في العالم الثالث ، بحث الاقتصاديون التقليديون عن سبب فني آخر يرجع اليه فشل تجربة التنمية في العالم الثالث ، ألا وهو زيادة السكان السريعة . وتمثل الحل ايضاً في تبني وسائل تكنولوجية لمواجهة زيادة السكان ، ألا وهو استخدام الوسائل الطبية ، والتركيز عليها كعامل اساسي في تحديد النسل ، مع تجاهل معالجة الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى تزايد السكان بادىء ذي بدء .

ولقد وجّه عديد من المفكرين الغربيين تهمة اللاتاريخية الى النظريات الاقتصادية ، ورأى البعض ان فشل مجهودات التنمية يرجع في الاساس الى عوامل غير اقتصادية ، فهي عوامل مؤسسية وثقافية بالدرجة الأولى . فلقد اتهم غونار ميردال (Myrdal) مثلاً ، الاقتصاديين الغربيين بتحيزهم لنسق القيم الغربية في معالجتهم لمشاكل التنمية والفقر في

بلاد العالم الثالث(٧) . ولقد انقسم المفكرون الذين يعتقدون بأهمية العوامل المؤسسية والثقافية الى فريقين . الفريق الأول يرى أن القيم التقليدية هي العقبة الاساسية في تنمية وتحديث المجتمعات المتخلفة ، وبالتالي فعلى المجتمعات التقليدية تغيير ثقافتها التقليدية وتبنّي قيم التحديث أي القيم الغربية . أما البعض الآخر فهو يرى أن على النظرية الاقتصادية التكيف مع الثقافات الخاصة والمميزة لدول العالم الثالث . فلو لم تعمل دول العالم الثالث على استخراج نماذج التنمية النابعة من تراثها ومن ثقافتها ، فلن تتحد الجماهير الشعبية مع اهداف التنمية وبالتالي لن تشارك بايجابية في تنفيذ برامج قد تتعارض مع ما ورثته من قيم أساسية . ونحن نرى أن كلا الفريقين تناول الثقافة كمجموعة من الثوابت التي لا تتغير مع تغير الظروف الاقتصادية أو السياسية . وعلى الرغم من أننا لسنا من الذين يعتقدون بأن القيم الثقافية هي مجرد انعكاس للبناء الاقتصادي ، الا أننا نرى أن هناك علاقة متبادلة بين المستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي . وجدل العلاقة بين الثقافة والاقتصاد عملية معقدة ومتشابكة . فالثقافة هي ركن أساسي من أركان انساق القيم عندما تتحول بعض الافكار الى علاقات اجتماعية محددة من الممكن لها أن تؤثر على النمط الاقتصادي كما أن تغير النسق الاقتصادي لا بد من أن يؤثر على مجموعة القيم الثقافية وذلك على صور متعددة ، من الممكن أن تغير حتى من مضمون القيمة الثقافية وإن أبقت على شكلها المجرد . فمثلاً من أهم أركان الثقافة التقليدية هيمنة الرجال على النساء . ومن الواضح أن هذه الهيمنة نتيجة علاقات اجتماعية غير متكافئة بين الرجال والنساء أفرزتها قرون طويلة من سيطرة الرجال التي تحددت على أساسها العلاقات الأبوية المميزة للمجتمعات الزراعية التقليدية . . وعلى الرغم من دخول مجتمعات عديدة الى مجال التصنيع وتقدمها الهائل على هذا المستوى ، فإن النظرة الشوفينية ما زالت سائدة . ونرى أن استمرار الاسرة الابوية حتى مع ظهور الرأسمالية المواكبة للثورة الصناعية ، وكسر العلاقات الاقطاعية السابقة ، كان نتيجة من نتائج تسامح الرأسمالية مع هذا النمط البطريركي للأسرة لما تجنيه من وفورات عديدة من وضع المرأة المتدني فيها . فالزوجة تقوم بخدمات عديدة من تنظيف وغذاء ورعاية صحية . . . الخ ، من دون مقابل . . مما يؤدي بالتالي الى انخفاض مستوى الأجور عمّا كان من الممكن أن تكون عليه لو اضطرت الاسرة الى الاستعانة بعمالة خارجية لتوفير هذه الخدمات الاساسية . . . الخ . وانخفاض الاجور يعني مستويات أعلى من الربحية للطبقة الرأسمالية ككل . وعلى الرغم من أن المرأة ما زالت تعاني من العلاقة غير المتكافئة مع الرجل في المجتمع الرأسمالي المتقدم الا أنها قد اكتسبت من الحقوق ما يفوق بكثير حقوق المرأة في معظم مجتمعات دول العالم الثالث . .

(٧) Gunnar Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations*, 3 vols. (New York: Pantheon Books, 1968), vol. 1.

ولكنها لم تحصل على هذه الحقوق كمنحة بل جاهدت لكسبها بصور عديدة ، وما زالت تجاهد في اكتساب المزيد منها . . يعني ذلك أن الثقافة ما هي في نهاية الأمر الا مجموعة من العلاقات الاجتماعية ، من الممكن أن يكون بعضها من العوامل المساعدة للتنمية ومن الممكن أن يكون البعض الآخر عقبة للتنمية والتقدم . وبالتالي فإن القاء تبعة التخلف على العوامل الثقافية يعتبر تعمياً شاملاً ومن قبيل تعجيز دول العالم الثالث عن مواجهة عملية التنمية والتقدم . . ويجب على مفكري العالم الثالث بدلاً من المطالبة بتغيير الانماط الثقافية وتحديثها على الطريقة الغربية من ناحية ، أو مطالبة الاقتصاديين بتطوير نماذج اقتصادية نابعة من التراث مهما كان ذلك التراث (وهذا أمر يصل الى حد الشوفينية القومية) تأمل مجموعة القيم الثقافية للمجتمع والانتقاء منها ، بحيث تترجم الى اهداف لتغيير العلاقات الاجتماعية التي تعيق سبل التنمية ، وتعميق تلك العلاقات المساعدة لتطوير المجتمع .

وفي بحثنا في علاقة الثقافة بالتنمية نرى اننا رجعنا ايضاً الى النقطة الاساسية التي تعاني منها مثل هذه النظرة الى التنمية وهي ان نظريات الاقتصاد تتجاهل بالاساس المحتوى التاريخي والاجتماعي لعملية التخلف والتنمية . وننتقل الآن الى الفريق الثالث الذي يرى ان سبب انتشار الفقر مع مجهودات التنمية يرجع الى تزايد التفاوت الدخلي في غمار التنمية . وبالتالي حاول هذا الفريق توجيه عملية التنمية الى صالح الفقراء بإرساء السياسات لاشباع الحاجات الاساسية للغالبية من شعوب العالم الثالث . وهنا للمرة الثالثة تجاهل هذا الفريق حقيقة القوى الاجتماعية الحاكمة في دول العالم الثالث وخصائصها . ولم يتساءل المنادون بهذه النظريات واصحاب التوصيات هل من مصلحة بعض الانظمة الحاكمة تطبيق مثل هذه السياسات ام لا ؟

نرى اذن ان كل نظريات التنمية التي بنيت على اساس الاقتصاد الرأسمالي الغربي قد أغفلت حقيقة مهمة كان قد نبّه اليها ماركس منذ منتصف القرن التاسع عشر . وهذه الحقيقة تتمثل ببساطة في ان النظريات الغربية الاقتصادية ما هي الا انعكاس لمسار نمو وتصارع القوى الاجتماعية الاوروبية . وعلى الرغم من تأسيس هذه النظريات على الاسس العلمية الصحيحة من العقلانية والتماسك المنطقي الا انها في النهاية كانت نتاج مسار تاريخي محدد . فلو تصورنا مثلاً ان الاقطاع الاوروبي استطاع الاطاحة بقوى البرجوازية الوليدة ، فمن القطع ان تاريخ اوروبا الاقتصادي كان سيختلف عن المسار الذي قطعه من القرن الثامن عشر حتى اليوم ، ولربما استمرت اقتصاديات القرون الوسطى مهيمنة لفترات طويلة بعد ذلك .

ومن المعروف ان البرجوازيات الاوروبية قد تبلورت في المدن بعيداً عن سلطة الاقطاع التقليدية . وعلى الرغم من ذلك لم تستطع ان تفرض سيطرتها الا بعد ثورات دامية

كتلت فيها الجماهير الشعبية وراءها لتكسر السلطة الاقطاعية التي ظلت متسيدة لقرون طويلة (فترة القرون الوسطى) ، ومثال على ذلك الثورة الفرنسية التي اطاحت بالملكية والارستقراطية الفرنسية . واستعانت القوى البرجوازية الجديدة بسلطة الدولة لاستكمال مهمات القضاء على المؤسسات القديمة لتحرير الاقنان من شبكة العلاقات الاقطاعية وادخالهم في سوق العمل الرأسمالي ، ومن الممكن الاشارة الى حركة الاسيجة الشهيرة في المملكة المتحدة كمثال لهذه الممارسات .

من الواضح اذن ان الرأسمالية الاوروبية كانت رهن حركة الصراع الاجتماعي الذي حدث في اوروبا بين قوى البرجوازية الصناعية والتجارية الوليدة وقوى الاقطاع . ولقد حكم نمو واطراد الرأسمالية ايضاً ، كيفية تفاعل القوى الاجتماعية الجديدة ، خاصة العلاقة بين الرأسماليين والعمال . ففي المرحلة الاولى من نمو الرأسمالية (مرحلة المنافسة الكاملة) واكب تشرذم قوى العمال ، صغر حجم المنشآت الرأسمالية والتنافس فيما بينها على اكتساب الاسواق . وانعكس ذلك الواقع في نظريات آدم سميث وريكاردو والكلاسيكيين الذين بنوا النظرية على اساس المنافسة الكاملة ونظريات العمل في القيمة . ومع استمرار حركة التصنيع ، اخذت قوى العمال في الانتظام وظهرت النقابات وحركات الاحزاب . وظهرت بالتالي النظريات الاشتراكية التي تبنت مطالب العمال وتنوعت من الاشتراكيات الخيالية الى الاشتراكية العلمية التي هاجمت وبعنف النظام الرأسمالي وبينت مثالبه . وكانت نظرية العمل في القيمة من اهم الاسس التي استندت اليها الاشتراكية العلمية في مهاجمة النظام الرأسمالي . وفي خضم تصاعد الحركات العمالية ، تطورت النظرية الاقتصادية في اتجاه اسقاط نظرية العمل في القيمة ، وإحلالها بالنظرية الحية في تكوين الاثمان . ولكن لم تؤثر هذه النظرية في النشاطات العمالية . وللمحافظة على مستوى مرتفع من الارباح ، اندفعت الرأسمالية الى طريقين : الاستعمار الخارجي وتطوير المستوى التقني لاستخراج اكبر فائض ممكن . وادى هذا التطور الى نشوب حربين عالميتين نتيجة للتنافس بين القوى الاوروبية على تقسيم العالم ، واشتداد قمع الحركات العمالية الاوروبية ، واطراد التقدم التكنولوجي لاحلال مزيد من الآلات محل العمال . ومن خلال هذه الصراعات المتشابكة ، بدأ نظام جديد في السيادة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهو نظام « الرأسمالية الاحتكارية » حيث سادت المؤسسات الاقتصادية الضخمة . ومع هذا التغير الهيكلي في بنيان الرأسمالية العالمية ، تغيرت ملامح النظرية الاقتصادية مع ما سمي بالثورة الكينزية (The Keynesian Revolution) فالمشكلة الاساسية عند كينز أصبحت تحديد مستوى التشغيل وليس تحديد مستوى الاثمان . وأثبت كينز أن الحقبة الجديدة لا تعاني من ضآلة العرض بل من انخفاض الطلب . ومع تبني النظرية الكينزية أمكن تمييع الصراع الطبقي بتبني فكرة

اقتصاديات الرفاهة ، حيث امكن زيادة دخول الطبقة العامله مما ادى الى اتساع السوق الداخلي الاوروبي والاميركي ، وكان هذا على حساب المستعمرات . وعندما اشتدت حركات التحرر في العالم الثالث ، واحتد الصراع الداخلي بين الرأسمالية العالمية والعمالة الاوروبية والاميركية ، حدث تغير هيكلي ثالث ، حيث بدأت ارهاصات نمو نمط جديد الا وهو نمط « المؤسسات الرأسمالية المتعددة الجنسية » التي اصبح نشاطها دولياً ، ليس فقط في مجال التجارة والتحويل بل ايضاً على مستوى الانتاج . وبالتالي امكن احلال العمالة الرخيصة لبعض دول العالم الثالث محل العمالة الاوروبية والاميركية في بعض الصناعات التقليدية وصناعات التجميع الالكترونية وازداد مستوى التقدم التكنولوجي لاحلال مزيد من الآلات محل العمال . ولقد ادت كل هذه التطورات الاخيرة ، بالاضافة الى التغيرات في سعر النفط في السبعينات الى ازمة اقتصادية حادة في دول المركز الرأسمالي عجزت فيه كل من النظريات الكينزية والكلاسيكية الجديدة عن تقديم الحلول اللازمة ، وواكب ذلك ازمة حادة في النظرية الاقتصادية ، يحاول كثير من الاقتصاديين الآن العمل على حلها بتطوير النظرية لتتلاءم مع الواقع(٨) .

استهدف هذا العرض الموجز لتطور الرأسمالية الغربية اظهار حقيقة مهمة غابت عن الاقتصاديين التقليديين في حقل التنمية الاقتصادية . إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية ، إنما خضع بصورة مؤكدة لكيفية تطور انماط الصراع الاجتماعي في المجتمعات الاوروبية ، والتي افرزت اشكالاً محددة من النمو الاقتصادي . ونلاحظ ان النظرية الاقتصادية قد تغيرت بتغير ظروف الصراع الاجتماعي ، تمشياً مع الواقع الفعلي او تمويهاً له .

ويرجع فشل نظريات التنمية والتحديث الى حد كبير ، الى ان عملية التنمية في العالم الثالث حاولت محاكاة النمط الاوروبي على مستوى الادوات الفنية ـ الاقتصادية مع عدم السماح بنمو القوى الاجتماعية القادرة على القيام بمهمات التنمية . ويبقى التساؤل المهم وهو : لماذا عجزت القوى الاجتماعية في دول العالم الثالث عن التطور بالطريقة التي تطورت بها القوى الاجتماعية الاوروبية؟ ولماذا عجزت برجوازيات العالم الثالث عن القيام بثورة صناعية مماثلة لتلك التي حدثت في اوروبا ؟

وتحاول مدرسة التبعية الاقتصادية التي ساهم في تطويرها مفكرو العالم الثالث ان تقدم تفسيراً لهذه الاسئلة ولاسباب التخلف واستمراريته . وترى مدرسة التبعية ان التخلف كظاهرة عامة لبلاد العالم الثالث انما نشأت وتواكبت مع مرحلة النمو الرأسمالي في

---

(٨) اهم مرجع لتطور الفكر الاقتصادي :
Joseph A. Schumpeter, *History of Economic Analysis,* 4th Printing (London: Allen and Unwin, 1961).

اوروبا الغربية . فالتخلف والنمو الاقتصادي السريع في اوروبا الغربية ، انما هما وجهان لعملة واحدة . فانتشار الرأسمالية الغربية ادى الى تنافس الدول الاوروبية ، كما ذكرنا من قبل ، على اقتناء اكبر عدد من المستعمرات لتأمين استمرارية الحصول على المواد الاولية الرخيصة ولضمان اسواق لتصريف منتجات الرأسمالية الاوروبية . هذا ولقد أدت الحركة الاستعمارية الى ادماج اقتصاديات العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي بحيث تم نوع من تقسيم العمل الدولي ، حيث تخصصت دول المركز (اي دول اوروبا الغربية) في التصنيع ، بينما تخصصت دول العالم الثالث في انتاج المواد الاولية اللازمة لعملية التصنيع هذه . من هنا تحولت اقتصاديات العالم الثالث من اقتصاديات كان من الممكن لها التطور والتقدم ، لو اتيح لها استغلال امكانياتها استغلالاً كاملاً ، الى بلاد يخدم اقتصادها ، اقتصاد « مركز النمو الرأسمالي » . وادى هذا التحول الى ظهور ظاهرة التخلف الاقتصادي وتعميقها ، وكانت محاولات التنمية في ظل هذا الاطار من التبعية الاقتصادية من المستحيلات . وبالتالي فلكي تحدث تنمية حقيقية ، يجب على العالم الثالث فك حصار التبعية والاستقلال بموارده حتى يستطيع ضمان مسار تنمية مستقل[٩] .

ويشير الكثيرون الى ان الوضع الاقتصادي العالمي في اطاره الراهن يكرس التبعية ويعمل على تعميقها ، وبالتالي فقد ظهرت نداءات موجهة من مجموعة العالم الثالث بالأخذ بنظام عالمي جديد يتيح لكل بلاد العالم الحصول على الموارد العالمية بصورة عادلة . ومن ثم يجب تعديل النظام السائد بحيث يكون لدول العالم الثالث وضع متكافىء مع الدول المتقدمة في تحديد اسعار المواد الاولية ، والحصول على المعونات والقروض الدولية من دون تحكم سياسات الدول المتقدمة في توزيع هذه المعونات والقروض ، وتغيير النظام النقدي بحيث تتوافر السيولة اللازمة للدول الفقيرة ، وامكانية فتح الاسواق الغربية لمنتجات العالم الثالث ، وإنشاء الصناديق السلعية لتأمين دخل هذه الدول في حالة تقلبات اسعار المواد الاولية ، والعمل على ادخال الاساليب التقنية الحديثة ، ومحاولة ايجاد تسوية لمديونية الدول الفقيرة . . . الخ[١٠] .

---

(٩) هناك كتابات كثيرة لمدرسة التبعية سنعرض لبعضها :
Andre Gunder Frank, *Dependent Accumulation and Underdevelopment* (New York, 1979); Samir Amin, *Accumulation on a World Scale* (New York, 1974); Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley, 1979); Ronald H. Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature,» *Latin American Perspectives,* vol. 1, no. 1 (Spring 1974); Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review,* vol. 60, no. 2 (May 1970), and Osvaldo Sunkel, «Transnational Capitalism and National Disintegration in Latin America,» *Social and Economic Studies,* vol. 22 (1973).

(١٠) Jan Tinbergen, *Reshaping the International Order (RIO)* (Amsterdam: Elsevier, 1976).
ومن اهم الكتب التي تعرضت للجدل الدائر الآن بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث حول جدوى نظام عالمي جديد ، انظر :
Albert Fishlow et al., *Rich and Poor Nations in the World Economy* (New York: McGraw-Hill, 1978).

وعلى الرغم من تميّز نظرية التبعية عن المدرسة التقليدية في اخذها بالعامل التاريخي في الحسبان ، الا انه يؤخذ عليها انها ركزت على اسباب التبعية الخارجية واغفلت العوامل الداخلية التي أدت الى التمكين من التبعية واستمرارها . كما انها افترضت ان اقتصاديات العالم الثالث كان بامكانها التطور في محاذاة النظام الرأسمالي لولا اختراقها بالامبريالية العالمية ، وهذا أمر لا يفترض وانما لا بد من دراسة وضعية هذه الاقتصاديات في الفترة السابقة لحركة الاستعمار الاوروبي ، وامكانات تطورها في حالة افلاتها من شبكة الرأسمالية الاستعمارية .

هذا ولقد بدأت ارهاصات لمحاولات جادة لدراسة جدلية العلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية في تعميق التخلف الاقتصادي من بعض مفكري العالم الثالث من امثال كاردوسو وفالتو (Cardoso and Faletto) ، ودوس سانتوس (Dos Santos) وغيرهم . وتمثل هذه المجهودات البداية الحقيقية في تأصيل دراسة التخلف ومحاولة معرفة خصائصه ، بدراسة العوامل التي تتحكم في مسار التنمية خاصة تلك المؤثرة في طبيعة نمو وتصارع القوى الاجتماعية داخل بلدان العالم الثالث وكيفية تأثر هذا الصراع بوضع التبعية الاقتصادية والسياسية . ومن أهم خصائص هذه المدرسة من مدارس التبعية هو اخذها بتحليل تاريخي نسبي ، لا يسقط من الحسبان العوامل السياسية والاجتماعية التي تحدد مسار التنمية ، واهتمامها بدراسة اثر الصراع الاجتماعي على هذا النمط . كما انها لا تتجاهل منهجية البحث التي ارساها الاقتصاد التقليدي من استخدام العقلانية والتماسك المنطقي في التحليل والرجوع الى الواقع لاستخراج مبادىء النظرية .

وفي ضوء هذه التحليلات الحديثة للتنمية والتخلف تثار قضية خصائص التبعية في الوطن العربي ، وطبيعة العلاقات التاريخية التي مكنت من استمرار التخلف لفترة طويلة بل وتعميقه في بعض الاحيان . ولكي نتبين مدى صلاحية نظرية التبعية الجديدة يجب علينا ان نستعرض خصائص الاقتصاديات العربية وكيفية تكونها تاريخياً ، وماهية العوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت على مسار التنمية في البلاد العربية وكيفية تفاعلها .

ثانياً : في خصائص الاقتصاديات العربية

تتنوع الاقطار العربية تنوعاً بيّناً من حيث خصائصها الاقتصادية . فتعتمد مجموعة البلاد النفطية على استخراج النفط وتصديره ، ومن الممكن أن نطلق على هذا النمط « نمط تصدير السلع الاولية » (Primary-Product Export-Oriented Growth) . بينما تمكنت بعض الاقطار العربية الاخرى مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر من تطبيق نموذج آخر من نماذج التنمية ، بعد اعتمادها لفترة طويلة على نمط تصدير السلع الأولية ، الا وهو نموذج « احلال

الواردات » (Import-Subistution Industrialization) ، خاصة في الستينات . ويعتمد هذا النموذج على محاولات التصنيع الداخلي لبعض السلع الاستهلاكية واحلالها محل الواردات ، على أمل أن تؤدي محاولات التصنيع هذه الى تعميق مسار التنمية ، حيث تتمكن هذه البلاد ، في فترة لاحقة ، من انتاج الصناعات الثقيلة وتأمين استقلالية اقتصادها الوطني . وتعد مصر من بين بقية البلاد العربية الاخرى ، البلد الوحيد الذي قطع شوطاً يعتد به في هذه السياسة الاقتصادية . ولكن بحلول السبعينات انتهجت مصر منهجاً آخر في سياسة احلال الواردات ، ألا وهو سياسة الاندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي (Reintegration in the International Capitalist System)، وهو ما عرف باسم سياسات الباب المفتوح (Open-Door Policy) . ويعتمد هذا النموذج على تحالف الشركات المتعددة الجنسية مع الشركات الوطنية ، العام منها والخاص ، بغرض زيادة الانتاج لاشباع حاجات السوق الداخلية بصورة أساسية . وبغض النظر عن نجاح المحاولة من فشلها ، فإن كثيراً من دول العالم الثالث قد حاولت تبني هذه السياسات الأخيرة ، اعتماداً على نجاح بعض بلاد الهامش في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، وأشهر مثال على ذلك كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل ، قبل أن تعصف بالأخيرة الازمة الاقتصادية الخانقة في النصف الثاني من السبعينات .

وعلى الرغم من تنوع اقتصاديات الوطن العربي واعتماد بعض اقطاره على نموذج « السلع الاولية للتصدير » او نموذج «احلال الواردات» أو سياسات «الباب المفتوح»، فإن من المحقق ان كل هذه المحاولات لم تنتشل الوطن العربي من مشاكل التخلف والتبعية الاقتصادية . ومن الممكن القول ان الفشل يكمن في اسباب هيكلية تفاعلت مع هزيمة القوى التقدمية في المنطقة بصورة حالت دون احداث التغيير المطلوب في هيكل العلاقات الاجتماعية الحاكمة لمسار التنمية .

وترجع الصفات الهيكلية المشتركة الى تاريخ المنطقة التي تعرصت فيه لسيطرة امبراطوريات تعتمد على القوة العسكرية لفرض نظم اقطاعية لفترات طويلة امتدت لقرون من الزمان ، تلاها اختراق المنطقة من الامبريالية العالمية التي كرست العلاقات الاقطاعية السائدة ، بالرغم من رسملة الاقتصاديات العربية . ولكي لا نغرق في البعد التاريخي ، فسنكتفي هنا بالاشارة الى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ساد تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية في المنطقة ، والذي أجهض كل الارهاصات الاولية لقيام نظم رأسمالية ، تجارية او صناعية ، كان من الممكن تطورها في نمط تنمية مستقل محاذي للنمط الاوروبي، واثر الامبريالية الغربية على التشكيلة الاجتماعية العربية، بالحاقها بهامش النظام الرأسمالي العالمي . ثم نستعرض بعد ذلك محاولات التنمية بعد الاستقلال السياسي والتفاعلات الخارجية والداخلية التي ادت الى اجهاض التجربة .

١ ـ الاقتصاديات العربية في ظل الدولة العثمانية

نتج عن سيطرة الامبراطورية العثمانية على الوطن العربي ، نمط مميز من الممكن تسميته باسم « الاقطاع العسكري » (Military Feudalism) حيث كانت الارض الزراعية ملكاً للدولة ، تقطع للطبقة العسكرية الحاكمة في سبيل توريد حصة الدولة من الضرائب والخراج الى الآستانة . وعلى الرغم من ان الطبقات العسكرية الحاكمة (والبيروقراطية في احيان كثيرة) كونت الثروات العظيمة من هذا الاقطاع ، الا انها وظفت ثرواتها في التجارة واعمال الربا والاستهلاك الترفي . فتملك الدولة للارض وامكانية مصادرتها حتى في حالات « ايقافها » ، ادى الى ضآلة امكانية قيام طبقة زراعية منفصلة عن الدولة ذاتها . وعلى الرغم من ظهور ارهاصات للملكية الخاصة ، الا ان مركزية وسيطرة الدولة عملتا دائماً على اجهاضها . وفي مجال الانتاج السلعي والتجارة ، فرضت الامبراطورية العثمانية نظام الطوائف الحرفية . وكانت الدولة تتدخل في تحديد عدد العمال ونوع الصناعات وأسعارها . . الخ ، مما ادى الى ضآلة احتمالات ظهور طبقة رأسمالية تجارية او صناعية مستقلة . كما عملت الدولة العثمانية على نقل افضل الصناع والحرفيين من الاقاليم المستولى عليها الى الآستانة . واصبح المصدر الوحيد للقوة والسيطرة والثراء في مثل هذا النظام ، يترتب على الحصول على وظيفة بيروقراطية كبيرة . وبالتالي وضح للطامعين في ثروة الاقاليم الموجودة تحت سيطرة الدولة العثمانية ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق مصالحهم ترتبط بالاستيلاء على جهاز الدولة نفسه ، فازدادت حدة الانقلابات ومحاولات الاستقلال خاصة مع بدايات ضعف القوة العسكرية العثمانية . فمثلاً استطاع المماليك الذين حكموا مصر من القرن الثالث عشر الى الغزو العثماني في القرن السادس عشر ، ان يسيطروا من جديد على البلاد في اواخر القرن السابع عشر ، وان ظلت مصر اسمياً تحت الحماية العثمانية .

وفي ظل هذا النظام (اي النظام الخراجي للاقطاع العسكري) كان النسق الاقتصادي يتميز بالركود عند مستوى الكفاف للغالبية العظمى من السكان خاصة الفلاحين . وفي فترات اشتداد المطالبة بالضرائب والخراج ، ادى اعتصار السكان الى هروب الفلاحين من الارض الى المدن او الى الصحراء حيث انضموا الى قوافل العربان ، كما انتشرت الاوبئة والمجاعات مما عمل على ارتفاع معدلات الوفاة حتى اخذ حجم السكان في التضاؤل الى ان وصل حجم سكان مصر في اوائل القرن التاسع عشر الى مليونين ونصف مليون نسمة ، وسكان سوريا الكبرى الى ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة وسكان العراق الى مليون نسمة وسكان فلسطين الى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة فقط لا غير[١١] .

---

(١١) هذه التقديرات اوردها :
Alfred Bonné, *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition* (London: Routledge and Kegan Paul, 1960), p. 162.

هذا وقد تواكبت صور الاقتصاد الاستخراجي مع نظام سياسي اعتمد بالاساس ولمدة قرون طويلة على فرض السيطرة على اقتصاديات الوطن العربي بواسطة القوة العسكرية . ففي ظل الدولة العثمانية تم استخراج فائض العمل بواسطة القوة المجردة وبالتالي تعاظمت اهمية دور البنيان السياسي كعامل محدد لمسار اتجاهات النمو الاقتصادي العربي . وفي مثل هذا المناخ ، مثلت البيروقراطية الجهاز الاساسي الذي يتم بواسطته تنظيم وادارة الاقتصاد العربي سواء أكان هذا الجهاز يتكون من الاثنية العثمانية ، او اثنيات اجنبية اخرى (المماليك ذوي الاصول التركية والكردية الذين تحكموا في مصر وسوريا) بمشاركة بعض القوى العربية . وفي ظل هذا النظام ، اصبح الوصول الى منابع القوة السياسية الطريق الوحيد للقوة الاقتصادية ، وبالتالي هيمن النظام السياسي تماماً على مسار العملية الاقتصادية[١٢] . ويعد هذا الامر مخالفاً لتطور النظام الاقتصادي الاوروبي ، حيث ادى التطور الرأسمالي الى الفصل بين الدولة والاقتصاد ، وإن استخدمت الدولة في خدمة المصالح الرأسمالية ، الا ان الاقتصاد كان النسق المهيمن .

وتمثل تجربة محمد علي المحاولة الاولى في الوطن العربي لكسر نمط الاقطاع العسكري العثماني وللقيام بتطور اقتصادي مستقل كان بامكانه احداث ثورة صناعية مبكرة في المنطقة . وهنا يلزم الاشارة الى ان محمد علي لم يتمكن من اقامة دولته الا بعد ان قضى على المماليك في مصر وأجهز عليهم تماماً وبذلك تخلص من العائق الاساسي امام امكانية تطور اقتصادي مستقل . وتكمن عبقرية محمد علي في تكتيله للشعب المصري من اجل تثبيته في حكم مصر وذلك باستيلائه على السلطة في عام ١٨٠٥ ، تلى ذلك مذبحة المماليك في عام ١٨١١ ، وبالتالي انفرد بالحكم وبدأ في محاولات التصنيع الشهيرة .

وكان الهدف الرئيسي لمحمد علي اقامة دولة قوية قادرة على حماية استقلالها. ولكي يتم لمصر هذا الاستقلال ادرك محمد علي ضرورة انشاء قاعدة اقتصادية قوية تحمي وتساعد في بناء جيش قوي . كما انه ادرك ان حماية الاستقلال المصري لا تستكمل الا بتأمين حدودها وبالتالي اتجه الى التوسع على الحدود الشرقية والجنوبية (الامتداد الى سوريا الكبرى وفلسطين شرقاً والسودان جنوباً) . ويشهد المؤرخون ان فترة الادارة المصرية لسوريا الكبرى وفلسطين أقرت النظام وقضت على سلطة المماليك وشيوخ القبائل

---

(١٢) للتعرف على نمط التشكيلة الاجتماعية للدولة العثمانية ، انظر : المصدر نفسه ، و
Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964).

ومن أهم المراجع العربية الحديثة : أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي الى النمط الرأسمالي (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨١) .

الاقطاعية وادت الى زيادة ملموسة في الناتج الزراعي . كما شهـدت هذه الفترة بدايات لمحاكاة نمط التصنيع في مصر.

ولبناء قاعدة اقتصادية قوية ، اتجه محمد علي الى التصنيع على نطاق واسع من صناعة النسيج الى صناعة الاسلحة ، وحاول تدعيم النظام الزراعي وزيادة الانتاج . الا ان محمد علي لم يستطع التخلص تماماً من التركة العثمانية والمملوكية في استخدام جهاز الدولة كأداة للتراكم الرأسمالي ، فأصبح هو نفسه المالك الوحيـد لجميع الصنـاعات وكـل الارض الزراعية في مصر . وعلى الرغم من ذلك فإن عادة محمد علي ، الموازية للتقاليد العثمانية ، في اقطاع الارض الزراعية لاعضاء العائلة المالكة من ناحية ولكبار ضباط الجيش والموظفين وحكام الاقاليم من ناحية اخرى، مقابل التزامهم بتوريد الضرائب، ادى الى خلق طبقة من الاقطاعيين الزراعيين ، وسرعان ما تحولت هذه الاقطاعيات الى ملكية خاصة في عهـد خليفته سعيد .

ولكن عدم وجود طبقات قادرة على حماية المكاسب الاقتصادية التي حققتها الثورة الاقتصادية في عهد محمد علي ، مكّن من ضرب هذه التجربة المستقلة في التنمية بسهولة ويسر من قبل القوى الاوروبية المتحالفة مع السلطة العثمانية . فاخفاق النظام في تطوير الملكية الخاصة مع رسملة الاقتصاد ، وعدم نضج حركة فلاحية او عمالية في هذا الوقت (فالكل كانوا عبارة عن عاملين لدى الدولة او محمد علي شخصياً) حكم على التجربة بالانهيار مع الهزيمة العسكرية التي مني بها(١٣).

وقد يرى البعض ان تجربة محمد علي قد فشلت لأنه استعان بالنموذج الغربي والخبرة الاجنبية في بناء الدولة الحديثة في مصر والوطن العربي . ولكن من استعراضنـا الموجـز للتجربة نستطيع القول بأن العوامل الخارجية (الاستعمار الغربي والعثماني) تضافرت مع عدم نضج القوى الاجتماعية العربية في ذلك الوقت لضرب التجربة . ذلك انه بينما سعى محمد علي لتحديث السلاح وادوات الانتاج لم يغير شيئاً من الطبيعة الاوتوقراطية للدولة ، واستمرت العلاقات الاجتماعية المميزة للدولة العثمانية هي الحاكمة لمسار نمو وتطور قوى الانتاج ، وبالتالي انهارت التجربة ببساطة ويسر فلم يكن هناك من يدافع عنها .

٢ ـ الاقتصاديات العربية في ظل السيطرة الاوروبية

ومع سقوط نظام محمد علي ، زالت العقبة الاخيرة امام الامبريالية الغربية في اختراق

---

(١٣) لعرض موجز لتجربة محمد علي ، انظر :
Panayiotis J. Vatikiotis, *The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat*, 2nd ed. (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980).

المنطقة الذي بدأ بالتنازلات التركية ، وفرضت قواعد ما يسمى بالتجارة الحرة ، مما ادى الى انهيار الاحتكارات الصناعية التي اقامها محمد علي وتحولت المنطقة بالاساس الى مورد مواد زراعية اولية . وتدعم النمط الاقتصادي المعروف باسم « تصدير السلع الاولية » لمدة قرن او اكثر من الزمان ، حتى الستينات من القرن العشرين . ويطلق البعض على هذه الفترة فترة سيادة النظام الرأسمالي في المنطقة . ولكن نلاحظ ان الاستعمار الغربي لم يكسر سيطرة النسق السياسي (او سيطرة الدولة) على مسار النمو الاقتصادي . فدخول القوى الاوروبية الرأسمالية الى المنطقة العربية كان من الممكن ان يكسر هذا الاطار لو انها سعت فعلاً لرسملة الاقتصاد العربي . ولكن تمت الرسملة في اطار العلاقات الاجتماعية المتخلفة المتوارثة عن النظام العثماني والنظم المملوكية . وهذه نتيجة طبيعية لأمرين يتعلقان بكيفية دخول الامبريالية العالمية للمنطقة العربية . الاول ان الاعتماد على النظام العسكري والسياسي كنسق مهيمن على الاقتصاد مكن الامبريالية من استخراج الفائض الاقتصادي بطريقة مباشرة ، دون اللجوء الى مساومات مع الفلاحين والعمال ، ودون الحاجة الى اجراءات قانونية معقدة . فالقوة المجردة كانت السبيل السهل للسيطرة على الاقتصاديات العربية بطريقة مباشرة . وفي هذا تحالفت قوى الاقطاع العربية مع القوى الاوروبية في قهر الشعوب العربية . اما الامر الثاني ، فلقد اتضح للامبريالية الاوروبية انه من الممكن رسملة الزراعة والقطاعات الاستخراجية بأقل التكاليف بالابقاء على العلاقات الاجتماعية البالية ، القائمة على سيطرة الاقطاعيين على جمهرة الفلاحين . فاستمرار سلطة الاقطاعيين التقليدية على سبيل المثال ، مكنت من رسملة الزراعة (اي تحويل التعامل من صورة عينية الى صورة نقدية) دون تحديث وسائل الانتاج . واستخدمت علاقات الاقطاع التقليدية في استخلاص اكبر فائض من جمهرة الفلاحين والابقاء على مستوى معيشي لهم يتذبذب حول مستوى الكفاف . . كما ان استمرار النظام الحرفي والبدائي في تلبية رغبات الجماهير الشعبية ، مكن من استمرار انخفاض الاجور للعمال الزراعيين والعدد المحدود من العمال القائمين على اعداد المواد الاولية للشحن والنقل للسوق الخارجي(١٤) .

على ان نمط « تصدير السلع الاولية » بلور طبقة متميزة من الرأسمالية الزراعية العربية ، التي تأكدت مصالحها مع توسع هذا النمط . على ان الأزمة الاقتصادية العالمية في اوائل القرن العشرين (١٩٠٦) والتي استمرت الى اوائل الحرب العالمية الاولى ، وتفاقمت بعد ذلك في الثلاثينات ، أوضحت للرأسمالية الزراعية خطورة الاعتماد المطلق

---

(١٤) في كيفية دخول الامبريالية العالمية الى دول العالم الثالث ، وتمازج الرأسمالية بالنظم التقليدية وتعميق هذه النظم ، انظر الدراسة القيمة :
J. G. Taylor, *From Modernization to Modes of Production* (London and Basingstoke: Macmillan Press, 1979).

على تصدير الموارد الاولية كمصدر اساسي للدخل . وبدأت ملامح الثورة البرجوازية في كفاحها ضد السيطرة العثمانية حتى لو كانت اسمية من ناحية والمصالح الغربية الاستعمارية من ناحية اخرى . وتعتبر ثورة ١٩١٩ في مصر وظهور حركة القومية العربية في سوريا الكبرى من الحركات المتبلورة لدى البرجوازية العربية لنيل الاستقلال السياسي لبلادها.

هذا ولم تبدأ محاولات التصنيع في المنطقة خاصة في مصر الا اثناء فترة الحربين العالميتين ، حيث تراخت قبضة الامبريالية العالمية عن مستعمراتها وتضاءلت صادراتها الصناعية الى المنطقة ، بالاضافة الى الحاجة لمصادر اخرى لسد حاجات جيوشها . ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اصبحت الصناعات القائمة مهددة مع استعادة الدول الاوروبية لاسواقها التقليدية . فبادىء ذي بدء ، لم تستطع هذه البرجوازيات ان تنال الاستقلال السياسي لبلادها . كما انها لم تستطع الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتصاعدة للقوى الشعبية الاخرى التي تحالفت معها في المطالبة بالاستقلال ، وذلك لتناقض مصالحها الاقتصادية مع تحقيق هذه المطالب . واصبحت المطالبة بالاستقلال السياسي ، الشمّاعة التي علقت عليها البرجوازية سبب اخفاقاتها المتعددة في اجراء اي تراكم مستمر في التصنيع . وظلت الاقطار العربية هامشية في مجال التصنيع ، تابعة لمركز النمو الاقتصادي ، ومتطلباته من المواد الاولية . كما ان هذه البرجوازيات لم تغير بطريقة جذرية في نوعية العلاقات الاجتماعية المتوارثة والتي عمقها الاستعمار الغربي في المنطقة . فظل النسق السياسي هو النسق المهيمن على الاقتصاد ومساره ، وبذلك تحكمت القوى الرجعية المهيمنة على هذا النسق في عرقلة اي مجهودات للتغيير والتقدم . ولم تبدأ حركة تصنيع جادة الا بعد اشتعال الثورات في الخمسينات والستينات والقضاء على قوى الاستعمار وقوى البرجوازية التقليدية .

٣ ـ الاستقلال وتجربة احلال الواردات

شهدت فترة الخمسينات والستينات عدة انقلابات عسكرية ، غيرت جذرياً من صورة النظام السياسي في عدة بلدان عربية . وباستيلاء الجيش على الحكم في مصر وسوريا والعراق . . بدأت تجربة جديدة في الوطن العربي وهي تجربة الثورة من اعلى . ومن الممكن القول بأن التجربة الناصرية كانت سابقة لغيرها من التجارب المماثلة ، بل ان عديداً من السياسات التي اتبعت بعد ذلك كانت على هدى التجربة الناصرية . من هنا اهمية هذه التجربة وبالتالي سنتعرض لها بالتفصيل ، خاصة فيما يتصل بأثرها على نمط التنمية .

ولقد مرت تجربة ثورة ٢٣ تموز / يوليو بمرحلتين اساسيتين : مرحلة التدخل غير

المباشر في النسق الاقتصادي ، ومرحلة رأسمالية الدولة . ولقد امتدت الفترة الاولى من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦١ ، بينما بدأت الثانية باعلان القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ واستمرت الى عام ١٩٧٠ .

ولقد تميزت المرحلة الاولى وهي مرحلة التدخل غير المباشر بمنظور النخبة الثورية الى التنمية الاقتصادية وكيفية تطبيقها في الواقع . فنلاحظ ان النخبة الثورية لم تقدم برنامجاً واضحاً يتعدى المبادىء الستة التي اعلنت في بداية الثورة . وكانت اول ما فعلته الثورة هو اعلان قانون الاصلاح الزراعي في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، والذي كان من اهم نتائجه القضاء على الاسس الاقتصادية لهيمنة الرأسمالية الزراعية . ولقد تصورت النخبة الثورية ان مهمتها الاولى هي اعادة تشكيل نمط العلاقات الاجتماعية السائدة حتى يصبح الجو صالحاً للاستثمار الصناعي ، وقد أملت ان تمثل قوانين الاصلاح الزراعي رافعة لتحويل رأس المال من التراكم في الزراعة الى الاستثمارات الصناعية . ولقد حاولت النخبة الثورية تشجيع القطاع الخاص في الصناعة بأكثر من طريقة . فعندما اضرب عمال مصانع نسيج كفر الدوار المملوكة في ذلك الحين لبنك مصر ، تصرف النظام بسرعة فائقة . فلقد فرضت عقوبات شديدة على المضربين وصلت الى حد الاعدام لاثنين من قادة العمال . وكان هذا الاجراء تعبيراً متطرفاً عن عدم استعداد الحكومة الجديدة للتهاون مع اي اضرابات عمالية . كما اتخذت الحكومة في ذلك الوقت ، اجراءات حاسمة لوقف التضخم وتبنت سياسة ليبرالية مستهدفة اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لجهد التصنيع المقترح . وبالاضافة الى التدخل غير المباشر عن طريق اعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ، حاول النظام ان يقوم بعبء الاستثمار في البناء التحتي ومثال على ذلك مشروع السد العالي الذي استهدف توفير طاقة رخيصة في خدمة الصناعة المحلية ، بالاضافة الى زيادة الارض الزراعية .

ولكن فترة التدخل غير المباشر في الاقتصاد كانت قصيرة للغاية وذلك لعدة عوامل متضافرة خارجية وداخلية . فلقد اهتم النظام الحاكم ببناء جيش قوي قادر على حماية استقلال مصر الوليد خاصة بعد انسحاب القوات الانكليزية سنة ١٩٥٤ . هذا ولقد بدأ النظام في طلب الاسلحة من الولايات المتحدة الاميركية التي ماطلت في هذا الشأن ، فما كان من عبدالناصر الا ان اتجه الى الكتلة الشرقية لتزويده بالسلاح . وكانت صفقة الاسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ بمثابة اعلان الحرب على الغرب الذي كان يموج بايديولوجيات الحرب الباردة حينذاك . وادى ذلك الى سحب الغرب لقروض تمويل مشروع السد العالي، فبادر عبدالناصر الى تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، مما ادى الى حرب السويس الشهيرة .

ولقد اثرت حرب السويس على خطط النظام الاقتصادية . ذلك ان النظام بادر الى تأميم كل الشركات والبنوك الاجنبية بعد سنة ١٩٥٦ مما مهد لتشكيل قطاع مهم من النشاط المالي والصناعة تحت يد الدولة . من ناحية اخرى ، فعلى الرغم من الحوافز العديدة التي قدمها النظام للقطاع الخاص ، لم يقبل هذا الاخير على تنفيذ مشروعات الصناعة المتوقعة . وفي ظننا ان هذا كان متوقعاً في اطار صيغة الحكم القائمة التي لم تسمح باشراك الرأسمالية الصناعية في الحكم . وفي تلك الحالة لم يكن بد من تشكيك الرأسمالية المصرية في نيات نظام الحكم ضدها ، خاصة بعد حركة التأميمات الواسعة لرؤوس الاموال الاجنبية وقوانين الاصلاح الزراعي التي اطاحت بالرأسمالية الزراعية .

ومع ظهور قطاع الدولة في المجال الصناعي والمالي بدأ تشكُّل نواة طبقة جديدة ، الا وهي النخبة البيروقراطية الحاكمة ، اي تلك الفئة من المهيمنين على ادارة شؤون القطاع العام . وعلى الرغم من انهم لا يملكون هذا القطاع بصورة قانونية الا انهم يملكونه بصورة جماعية . فلهم حق رسم السياسة الاقتصادية وتسيير الوحدات الانتاجية وتقرير ماذا ينتج ولمن ينتج وكيف يتم الانتاج ، وهي كل اركان العملية الاقتصادية .

وبتبلور سيطرة النخبة البيروقراطية ، احتدم الصراع بينها وبين البرجوازية الرأسمالية التقليدية . وبما ان ملكية النخبة البيروقراطية لا تتم الا في صورة جماعية ، ومن خلال الوصول الى المناصب العليا في الدولة ، كان اتساع نشاط هذه الطبقة الجديدة يقتضي القضاء على البرجوازية التقليدية . ولقد حسم الصراع في سنة ١٩٦١ باعلان القوانين الاشتراكية واصبحت النخبة البيروقراطية الحاكمة تتربع بلا منازع على قمة الهرم الاقتصادي .

وفي الستينات اخذت الدولة على عاتقها مهمة الانتاج المباشر ، واتسع نطاق القطاع العام حتى شمل معظم الصناعة ومجال التجارة الخارجية والمراقبة المباشرة على الزراعة . ولقد بدىء في برنامج قوي للتصنيع المستقل في بداية الستينات ، وكان هذا البرنامج قائماً على التخطيط ورأسمالية الدولة . وتميزت الستينات ايضاً بسياسات شعبية متميزة مثل التوسع في التعليم المجاني والصحة العامة ودعم السلع الاساسية خاصة الغذائية منها ، وتعهد الدولة بتشغيل جميع المتخرجين من الجامعات المصرية ، وفرض التأمينات الاجتماعية ، وتحديد حد ادنى للاجور واصدار التشريعات العمالية . . . الخ ، مما ادى الى تقليل التفاوت بين الطبقات بصورة ملحوظة .

وبذلك انتقل النموذج المسيطر على الاقتصاد المصري من مرحلة « تصدير السلع الاولية » الى مرحلة « احلال الواردات » التي استهدفت الاستقلال الاقتصادي وعملت على توجيه الصناعة لتلبية الحاجات المحلية .ولقد أدت الخطة الخمسية الاولى الى نتائج

طية . فارتفع معدل النمو الاقتصادي للخمس سنوات (١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥) بمعدل سنوي يساوي ٦,٤ بالمائة . ولكن الخمس سنوات التالية (١٩٦٤ / ١٩٦٥ - ١٩٦٥ / ١٩٧٠) شهدت نمواً سنوياً يقدر بـ ٣,٣ بالمائة فقط لا غير(١٥) .

ويمكن الاستدلال ظاهرياً من معدلات النمو الاخيرة ان نموذج « احلال الواردات » كان قد استنزف . ولكن في الحقيقة يرجع تباطؤ النمو الاقتصادي في النصف الثاني من الستينات الى تضافر بعض العوامل الداخلية والخارجية . فمن ناحية ، ادى اشتراك الجيش المصري في حرب اليمن (١٩٦٣ - ١٩٦٨) وحرب المواجهة مع اسرائيل في سنة ١٩٦٧ الى تصاعد نفقات الجيش والتسليح . واستقطعت هذه النفقات من مخصصات الاستثمار ، مما اثر بدوره على التراكم الرأسمالي ومعدلات النمو في النصف الثاني من الستينات . وبما ان تبؤ النخبة البيروقراطية جاء عن طريق اشراك بعض فئات الشعب الاخرى في التحالف (اساساً الطبقة الوسطى من موظفي الدولة والقطاع العام ، العمال ، الفلاحين) فإن استقطاع نفقات الحرب من الاستهلاك كان سيودي بهذا التحالف وهو قاعدة نظام الحكم . اما السبب الآخر في انهيار معدلات النمو الاقتصادي فيرجع الى انقسام مهم في صفوف النخبة البيروقراطية الحاكمة . فلقد أثرت شريحة من شرائح النخبة البيروقراطية ثراء باهظاً ، بحكم اتصالاتها بالقطاع الخاص خاصة في مجال المقاولات والتجارة . واصبح افراد هذه الشريحة البيروقراطية اكثر ميلاً الى استثمار ثرواتهم الجديدة الشخصية في قطاع خاص اوسع دائرة مما كان متاحاً . اما الشريحة البيروقراطية الاخرى (اساساً التكنوقراط) فلقد ارتبطت مصالحها وقوي نفوذها باستمرار القطاع العام كقطاع مهيمن على الاقتصاد القومي(١٦) .

---

(١٥) وردت هذه المعدلات في :
Robert Mabro and Samir Radwan, *The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 43.

(١٦) هناك العديد من المراجع عن الفترة الناصرية ، نذكر بعضها في هذا المجال :
.Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society: The Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random House, 1968); Mahmoud Abdel-Fadil: *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1975); *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-1972* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980); Raymond Baker, *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978); Mark Cooper, «Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests, 1967-1971, » *International Journal of Middle East Studies*, vol. 10 (1979); Mahmoud Hussein, *Class Confilict in Egypt, 1945-1970*, translated from French by Michael and Susan Chirman, et al. (New York: Monthly Review Press, 1973); Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (Oxford:Clarendon Press, 1966), and Bent Hansen and C. A. Marzouk, *Development and Economic Policy in the U. A. R. (Egypt)* (Amsterdam: North-Holland, 1965).

وبتراخي النشاط الاقتصادي في منتصف الستينات ، احتدم الصراع بين جناحي النخبة البيروقراطية خاصة بعد الهزيمة العربية في سنة ١٩٦٧ . فرأى الجناح المحبذ لتوسيع نشاط القطاع الخاص ، ان حل مشاكل مصر الاقتصادية والسياسية ، يستتبع تقوية القطاع الخاص ، وتقليص دور الدولة الاقتصادي ، والاعتماد على سياسة تشجيع الاستثمارات الاجنبية لتقوم بالدور القائد في تعميق القاعدة الصناعية . ولكي تطبق مصر هذه السياسات بنجاح ، يجب عليها ان تقترب من الولايات المتحدة الاميركية ، والانكفاء على الذات في محاولة للتنمية الداخلية . اما الجناح الآخر ، فكان يرى ان حل مشاكل مصر الاقتصادية يعتمد على مزيد من الاستقلالية الاقتصادية والسياسية ، وذلك بتعميق رأسمالية الدولة ، وتقوية العلاقات بالاتحاد السوفياتي لحل مشكلة سيناء ، ومشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي بصورة جماعية مع بقية الاقطار العربية (خيار جنيف Geneva Option) .

واحتدم الصراع بين جناحي النخبة البيروقراطية بعد وفاة جمال عبد الناصر في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ . ولقد سارع قطاع الانفتاح بالقضاء على الجناح اليساري في ايار / مايو سنة ١٩٧١ ،وبالتالي اتخذت سياسات مصر طريقاً ثالثاً للتنمية ، وهو طريق اعادة الاندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي (سياسة الباب المفتوح) . وليس هنا المجال في تقويم سياسات الباب المفتوح في السبعينات ، ولكن نحب ان نشير في هذا الصدد الى ان هزيمة القوى الناصرية اليسارية قد تمت في سهولة ويسر لسبب بسيط . فبينما كسب النظام الناصري حب الشعب المصري وجزءاً كبيراً من الشعب العربي لعبدالناصر شخصياً ، الا انه حاول تأميم الصراع الاجتماعي في صورة نظرية تحالف الطبقات . ولقد حقق العمال كثيراً من المكاسب الاقتصادية ، الا ان منظماتهم العمالية ضربت بقسوة واصبحت تنظيماتهم الجديدة خاوية ، مجرد شكل من اشكال تنظيم الدولة . ولم تستطع البرجوازية الصغيرة ، وهي المنتفع الاساسي من سياسات عبدالناصر ان تجعل من صيغة الاتحاد الاشتراكي صيغة عمليه ، يمكن من خلالها المشاركة الشعبية في الحكم . فانعدام الديمقراطية افرز بالتالي نتائج منطقية : اولاً ، اضعاف المنظمات الشعبية التي كان من الممكن لها التصدي لهجمة الانفتاحيين ، لو ان هناك مؤسسات واطراً فعلية ،تتمرس من خلالها قوى الشعب العامل في وسائل السياسة العملية . ثانياً ، اعتمد الكادر الناصري على جهاز الدولة لتنفيذ سياساته وبالتالي ادى خروجه من جهاز الدولة الى تشرذم اعضائه ، مما مكّن من هزيمتهم بسهولة . ولم يستطع هذا الكادر استثمار الرصيد الشعبي الضخم لعبد الناصر في نفوس الكتلة الشعبية المصرية في مقاومة اليمين البيروقراطي . وفي هذا يماثل نظام عبد الناصر نظام محمد علي ،فكلاهما حاول اتباع طريق تنمية مستقل من خلال نموذج رأسمالية الدولة . ولا يرجع فشل التجربتين كما يقول البعض الى فشل النظرية

الغربية في التحديث والتنمية (على الرغم من ايمانا بأن هذه النظرية لا تتوافق مع واقعنا) ، بل يكمن الفشل الاساسي في عدم تطوير القوى الاجتماعية بحيث تصبح كفيلة بالحفاظ والدفاع عن مصالحها من خلال مؤسساتها السياسية . وبالتالي تم ضرب نظام محمد علي ونظام عبد الناصر بسهولة ويسر شديدين .

خلاصـــة

من هنا نرى اهمية الديمقراطية ، ليس فقط على مستوى الحياة السياسية بل على مستوى انتهاج نموذج للنمو الاقتصادي المستقل ذي الدفع الذاتي . فلن يتأتى لمصر او للوطن العربي اتباع مسار تنمية مستقل ومستمر، الا من خلال نظام ديمقراطي تلعب فيه القوى الاجتماعية الشعبية الدور الفعّال في المحافظة على مكاسبها والعمل على تعميق الاستقلال الاقتصادي لضمان استمرارية تحسين مستوى معيشتها ، ومن هنا يرتبط الشرط الاقتصادي بالشرط السياسي .

وبالتالي فإن فشل نماذج التنمية الغربية في الوطن العربي لا يعود لكون هذه النماذج غربية وغير مستقاة من تربتنا او ثقافتنا التقليدية ، بل يعود في الاساس الى اننا فشلنا في تعلم الدرس العظيم الذي تعلمه لنا النظرية الغربية ، وهو ان مسار التنمية انما يحكمه في النهاية تفاعلات وصراعات القوى الاجتماعية . واذا ما جردنا نماذج التنمية الغربية من هذا الاساس فإنما نجردها من اهميتها الحقيقية ، وهي بهذه الصورة (صورة الاساليب الاقتصادية التقنية البحتة) لا تستطيع ان تقدم العون لجهود التنمية في الوطن العربي ، ولا حتى تستطيع ان تقدم الحلول لأزمة الرأسمالية الغربية نفسها والدليل على ذلك استمرار الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ بداية السبعينات حتى الآن . ولقد فجّر ذلك الوضع جدلاً طويلاً حول جدوى النظرية الاقتصادية الحالية ومدى ملاءمتها لواقع الدول الرأسمالية المتقدمة .

وفي مثل هذه الظروف ، تصبح المهمة الاولى امام دارس الاقتصاد استقراء النظرية الغربية (رأي نظرية اخرى) لا كوصفة اذا ما طبقناها افلحنا ، وإن لم نطبقها فشلنا ، بل كمنظور تاريخي يتيح لنا استشفاف التجربة التاريخية لدول سبقتنا في مضمار التنمية ورفع مستوى المعيشة للغالبية من سكانها . ومن خلال هذه الدراسة ، نخرج بمنهج تحليلي نسلطه كالضوء الكاشف على واقعنا وتاريخنا ، ونحاول من خلاله دراسة العوامل التي ما زالت تكبل الوطن العربي في واقع التخلف . والتعرف على هذه العوامل ، يمكّننا من استنباط اصوب الوسائل لتحقيق اهدافنا في نمط تنمية مستقل ، يحقق للاغلبية من شعبنا العربي حياة افضل ، لا على المستوى المادي والاقتصادي فحسب ، بل ايضاً على المستوى الثقافي . وهذا يعني وضع اهداف للسياسة الاقتصادية تتعدى زيادة الناتج القومي او

الفردي ، وتمتد الى تحديد اهداف قيمية يتفق عليها المجتمع العربي نفسه ومن اهمها قيم مثل قيمة الحرية والمساواة وقيمة العدالة الاجتماعية وقيمة التواصل الانساني . ومن دون تحقيق هذه القيم ، يصبح من الممكن تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهة الاقتصادية ، كما تدلنا حالة بعض الاقطار النفطية ، في إسار من التخلف والتبعية . ولا يمكن ان يكون هذا النمط ، نمطاً يعمل على تراكم المعرفة العلمية والانسانية اللازمة لاستمرار عملية التنمية الاجتماعية . فمثل هذا النمط مهدد بالزوال ، لو انهارت اسعار النفط مثلاً ، او اكتشف بديل له . والنمط الصحيح هو الذي يساعد على زيادة الانتاج من خلال جهد وعرق حقيقيين لمجموع الشعب العربي في ظل عدالة اجتماعية تتيح للمنتج الحقيقي النصيب الاكبر من جهده وكده . اي ان التنمية الحقيقية تتم عن طريق المشاركة الشعبية وليست هبة تعطى ولا وسائل فنية تتبع ، انما هي تطوير كامل للعلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

القسم الثاني

التخطيط ومؤشرات التنمية

الفصل السابع

نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث (*)

د . اسماعيل صبري عبدالله

اولاً : الغاية والوسيلة

١ ـ مفهوم اقتصادي حديث

لم يكن التخطيط يوماً هدفاً يقصد لذاته . وانما هو وسيلة لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف . ولذلك فإن علم الاقتصاد الاكاديمي ليس فيه مكان لنظرية التخطيط . ذلك ان هذا العلم منذ المدرسة الكلاسيكية وحتى الآن يقوم على فرضية اساسية الا وهي ان « قوى السوق » وحدها كفيلة بضمان سير اي اقتصاد قومي قُدُماً عبر العثرات (افلاس بعض المنتجين) والمعاناة (ضغط الاجور والبطالة) والتقلبات (الازمات الدورية) نحو الازدهار المطرِّد والرخاء الذي يعم الناس جميعاً على تفاوت نصيب كل منهم فيه . ومن ثم ساد القول أن تدخل الدولة اذا اثر في بعض قوى السوق بحجة اجتماعية او انسانية يكون ضاراً في نهاية الامر . فعرقلة عمل تلك القوى تحد من معدلات التقدم وتؤخر تحقيق الرخاء العام المنشود . وما دامت « يد السوق الخفية » بتعبير آدم سميث تعمل ، فلا مجال لدراسة الاقتصاد القومي في مجموعه كظاهرة متميزة عن مكوناتها من منتجين ومستهلكين . واستنكر جمهور الاقتصاديين ما قدم مالتوس وريكاردو واضرابهما ممن اطلق عليهم

(*) هذه الدراسة هي صورة منقحة ومزيدة لمحاضرة القيت في افتتاح « حلقة النقاش » التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ . وقد نشرت في: المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٥ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٣) ، ص ٤ ـ ٢٣ .

« المتشائمون » من افكار ترفض مقولة ان قوى السوق وحدها تضمن التقدم والرخاء للجميع[1] .

وبظهور المدرسة الحدية في الثلث الاخير من القرن الماضي - بعد مائة عام من النمر الاقتصادي غير المسبوق - انصبت جهود التحليل النظري الاقتصادي على ما يسمى التحليل الوحدي micro-economics . وانصرف الاقتصاديون الى تحليل تصرف كل من المنتج والمستهلك على اساس ان كلاً منهما يفكر تفكيراً اقتصادياً خالصاً (لا تعكره سياسة ، او قيم حضارية ، او امور تنتمي لعلم الاجتماع او قواعد سلوك او انفعال) وانه في تفكيره هذا عقلاني ورشيد لا هم له الا تحقيق مصلحته الشخصية الى ابعد ما يمكنه تحقيقه .

وكان لهذا التفكير الاقتصادي ، الذي يدعو لتجريد الظواهر الاقتصادية مما يشوبها من ظواهر لا تمت للاقتصاد بصلة ، خلفية فلسفية واضحة في المذهب النفعي الذي اقترن باسم الفيلسوف الانكليزي بنتهام[2] ، ونظرية البقاء للأصلح التي اقترنت باسم تشارلز داروين . وهكذا ترسخت الفردية المميزة للحضارة الغربية . فكل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة قبل كل شيء ، ومن صراع المصالح الخاصة تتحقق تلقائياً المصلحة العامة ، كما أنه من الطبيعي ان يسقط في هذا الصراع عدد من الافراد . وذلك يكون في مصلحة المجموع لأن من يخرج ناجحاً فهو الجدير بالبقاء والمفيد بالتالي لتقدم المجتمع . وتحت تأثير التقدم الكبير الذي احرزته علوم الطبيعة ، وبصفة خاصة الفيزياء ، حاول الاقتصاديون ان يؤكدوا الطابع العلمي الحقيقي لما يدرسون في الجامعات بصب افكارهم في تعبيرات تقابل تعبيرات الفيزياء ، ثم صياغة هذا كله صياغة رياضية . وهكذا وصلنا الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي لا تعرف الا السوق والتي تركز جهدها في البحث عن كيف يتحقق التوازن في السوق وكيف يختل ثم يعود الى توازن جديد فالمنتج يحكم قراراته جميعاً غرض واحد هو تعظيم ربحه . كذلك المستهلك ليس له من غرض الا تعظيم ما يحصل عليه من منفعة .

---

(١) هاجم الاقتصاديون الاكاديميون على مدى قرن ونصف مالتوس لأنه قدّر أن معدل تزايد السكان لا بد من أن يسبق معدل زيادة الانتاج . وها هم يعودون الى مقولته عندما يزعمون أن زيادة السكان هي سبب التخلف . كما هاجموا ريكاردو لقوله أن قانون تناقص الربح قد يؤدي الى عدم التوسع في الانتاج وان الأجور ستكون في المستوى الذي يوفّر البقاء لا أكثر .

(٢) وهو مروج مبدأ المنفعة ، الذي يرجع الى الفيلسوف الاغريقي ابيقور ، في صياغة حديثة : المنفعة هي زيادة المتعة (pleasure) أو الحد من الالم (pain) . وهي المحرك الأول للانسان وتحكم مجمل تصرفاته وليس تصرفاته الاقتصادية فقط ، انظر : Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (London: Printed for T. Payne, 1789).

ومن خلال صراع هذه المصالح المتعارضة تظهر المحصلة في الثمن الذي يتحدد في السوق . وهذا الثمن يتقلب بالضرورة ارتفاعا وهبوطاً حتى يصل الى حد التوازن الذي يتحقق عنده اكبر قدر ممكن من تعظيم الربح وتعظيم المنفعة في اطار الفن الانتاجي السائد . ولما كانت الحاجات في رأيهم لا تنفد فإن الطلب على المنتجات لا يمكن أن يصل يوماً الى حد الاشباع المطلق . وكل طلب يعني فرصة ربح . ولذلك فلا بد من ان ينشأ العرض الذي يرضيه . ومن ناحية اخرى يبحث المنتجون في سعيهم المستمر لتعظيم الربح عن وسائل تخفيض تكلفة الانتاج . وتحت هذا الضغط المزدوج يتطور فن الانتاج . وعند كل تقدم يختل التوازن في السوق . ولكن قوى السوق تعيد التوازن مرة اخرى عند مستوى ثمن جديد . وبهذه المنهجية وما تقوم عليه من فروض لا يكون لاقتصاد دولة في مجموعه اثر او تأثير الا من حيث ان حدود الدولة تصطحب بقيود معينة (اهمها الرسوم الجمركية) . وفي عالم تختفي منه هذه الحدود لا يوجد ما يتطلب الدراسة . ومن هنا كانت الدعوة الى حرية التجارة الدولية التي تزعمتها بريطانيا وحاولت فرضها بكل الوسائل بما في ذلك الحرب . ولكن بقاء الحدود ولّد تتمة لعلم الاقتصاد هي نظرية التجارة الخارجية ومحورها الاساسي عندهم اثر التبادل مع العالم الخارجي في قوى السوق في الداخل .

ولم تتغير الامور حين نشر لورد كينز كتابه الشهير **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود** في عام ١٩٣٦[٣] . وقيل عن ذلك الكتاب انه احدث ثورة في الاقتصاد الاكاديمي لأنه تخلى عن مفهوم تحقيق التوازن تلقائياً بفعل قوى السوق ، وأثبت أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق دون ان تستخدم كل الموارد المتاحة (وبصفة خاصة العمالة) . ومن ثم لا بد من تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد واخراجه من الازمات الدورية المتعاقبة ، وذلك أساساً بأن تنفق الدولة على مشروعات من شأنها أن تزيد الطلب ، وباستجابة العرض لهذا الطلب الجديد يزيد الانتاج وبالتالي الطلب على عوامل الانتاج . وخلف لنا كينز وأتباعه في المستوى الاكاديمي ما يُسمى التحليل الجمعي (الكلي) macro-economics أي دراسة العلاقة بين الاجماليات الاقتصادية aggregates كحجم الادخار والاستثمار والاستهلاك . ولكن الغريب في الأمر هو أن أحداً لم ينجح في الربط النظري بين التحليل الوحدي

(٣) لم يسر الواقع الاقتصادي قط وفق النظرية الاقتصادية . فالطبقات المحرومة قامت بثورات متعددة فضلاً عن الاضطرابات وما اليها . ومن ثم لجأت الدولة الى صور مختلفة من التدخل ابتداء من تشريعات العمل الى بناء الامبراطوريات لسحب فائض اقتصادي منها يساعد في تقدم اقتصاد الدول الاستعمارية وتحسين مستوى معيشة الفقراء دون مساس بأرباح الاغنياء . وحين حل بالعالم « الكساد الاعظم » اتخذ روزفلت عند انتخابه رئيساً للولايات المتحدة (١٩٣٢) ، وكذلك هتلر منذ استيلائه على السلطة (١٩٣٣) اجراءات حكومية مناقضة للنظرية الاقتصادية . وعلى اختلاف طبيعة ما اتجهت اليه اجراءات كل من الرجلين ، فالامر المهم انها تدخل في اطار النظرية الكينزية قبل ان يظهر كتاب كينز ويؤثر في الاقتصاد الاكاديمي .

(النيوكلاسيكي) والتحليل الجمعي (الكينزي) في جسم نظرية متكاملة . كما أن عدداً من الاقتصاديين الاكاديميين ظلوا عند موقفهم من التمسك بالنظرية الحدية وتأكيد ما قاله فالراس من أن التوازن العام يتحقق من خلال تتابع التوازنات الوحدية(٤) .

وخلال هذا كله لا نجد اثراً لمفهوم التخطيط لفظاً او معنى في الاقتصاد الاكاديمي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك بالرغم من الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، التي نشأ عنها نظام اقتصادي قوامه التخطيط . وان تجربة التخطيط تجمعت مقوماتها بظهور الخطة الخمسية الاولى للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٢٨ . فالنظام الذي نشأ في امبراطورية القياصرة - سدس المعمورة - ينفي اصلاً قدرة قوى السوق على تسيير الاقتصاد تلقائياً ، ويؤكد انها تقوم على اختلالات خطيرة : اختلال اجتماعي في المقام الاول يتمثل في تكدس الثراء لدى الرأسماليين على حساب حقوق الطبقة العاملة ، واختلال في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة - ومن ثم الازمات - واختلال في درجة النمو من اقليم الى اقليم داخل الدولة الواحدة ، ناهيك عن التفاوت الكبير في النمو من دولة الى اخرى . ومن ثم كان الاخذ بمبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وعلى المستوى الاقتصادي الخالص ، اذ تمكن هذه الملكية الدولة من تخطيط الاقتصاد القومي تخطيطاً شاملاً وملزماً بما يستهدف تحقيق بناء القاعدة المادية للاشتراكية ، اي دعم قوى الانتاج - البشر وما يملكون من معرفة علمية ومهارات فنية وما بأيديهم من ادوات الانتاج - وربما كان لاقتران التخطيط الشامل(٥) والالزامي بالاشتراكية اثره في رفض المجتمعات الرأسمالية لمفهوم التخطيط . وظل الاقتصاديون الاكاديميون في الغرب يترفعون عن دراسة ما يجري في الاتحاد السوفياتي على اساس انه عبث لا بد من أن ينهار من تلقاء نفسه .

---

(٤) وقفت النظرية الكينزية حائرة امام الازمة الاقتصادية الراهنة ، بعد ان أثبتت انها أداة فاعلة في يد الحكومات لمواجهة التقلبات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات . فلا محل للركود التضخمي (stagflation) ، الذي يمثل احد السمات البارزة للازمة الحالية ، في نظرية كينز التي تقوم على ان التضخم لا يظهر الا عند مستوى الاستخدام الكامل لكل الموارد المتاحة في اطار التكنولوجيا السائدة . وقد ظهرت في الولايات المتحدة في مواجهة الكينزية مدرسة اقتصادية تطلق على نفسها اسم «اقتصاديات العرض» (supply side economics) وجوهرها مواجهة الازمة بتشجيع المنتجين على زيادة العرض وذلك بالحد من تدخل الدولة وتخفيض الضرائب والتقليل من حجم الانفاق الموجه لمساعدة الفئات الاكثر فقراً الى ادنى حد اذا لم يكن الغاؤه كلياً ممكناً لأسباب سياسية .

(٥) تعبير الشامل لا ينطبق على امرين : العمل والاستهلاك . فالإلزام بتعاطي عمل معين يعد من قبيل السخرة . كذلك لا يملك احد الزام انسان باستهلاك معين . ومن ثم فإن التخطيط لهذين العنصرين هو تخطيط غير مباشر . فاجتذاب العمال الى مجالات معينة يكون بزيادة الاجور فيها . وتحديد حجم الاستهلاك الاجمالي يكون عن طريق تحديد حجم الدخول الموزعة ، والحد من استهلاك سلعة يعتمد اساساً على رفع ثمنها ، والترغيب في استهلاك سلعة او خدمة يكون بتخفيض سعرها احياناً الى ما دون التكلفة (وهي في الدول الاشتراكية حالة ما يسمى بالسلع الثقافية : الكتب ، المجلات ، المسرح ، الموسيقى . . . الخ) .

ثم جاءت الكارثة العظمى : الحرب العالمية الثانية وما صحبها من تدمير وتقتيل لم يسبق لهما مثيل وما أسفرت عنه من ظهور الاشتراكية في عدد آخر من الدول اهمها - بلا شك - الصين ، واندلاع حركة التحرر الوطني لتصفية الاستعمار القديم وما احس به عدد من قادتها من ان التحرر يجب ان يأتي للناس بمعيشة افضل وتقدم مادي ملموس ، وازاء هذه الاوضاع الجديدة أخذت بعض الدول الرأسمالية - وفي مقدمتها فرنسا - بمبدأ التخطيط لاعادة بناء ما دمرته الحرب ثم لضمان سير الاقتصاد الرأسمالي نحو النمو المطرد الذي لا تنال منه ازمات خطيرة . وهكذا ظهر مفهوم التخطيط التأشيري indicative Planning الذي يتعامل أساساً مع الاجماليات الاقتصادية والتشابكات القطاعية لارشاد الدولة والمنتجين الى أسلم الطرق للنمو وتجنب الاختناقات . ومعنى صفة « التأشيري » هو أن الخطة - رغم اعتمادها من البرلمان - لا تلزم بذاتها احداً . ولكن الحكومة تسترشد بها في توجيه النشاط الاقتصادي باستخدام ما هو متاح لها من سياسات اقتصادية : السياسة الضريبية ، السياسة الائتمانية ، سياسة الانفاق الحكومي ، سياسة التجارة الخارجية . ولها عند الضرورة ان تتدخل بطريق التشريع الملزم . وهكذا نرى ان هذا النوع من التخطيط لا يستهدف اجراء تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي ولكنه يبقى وسيلة لا غاية ، لأن الغاية منه هي حسن سير الاقتصاد الرأسمالي وحمايته من العثرات . واداة التخطيط الاساسية في هذا الاطار هي المحاسبة القومية التي على أساسها توضع النماذج الرياضية وتبنى التوقعات . وتُعنى الدول الرأسمالية كلها باجراء هذه الحسابات لرسم سياساتها الاقتصادية حتى لو لم تعلن أنها تمارس التخطيط .

اما بلدان العالم الثالث التي اخذت تتحرر من الاستعمار القديم تباعاً وبمعدل سريع فلم يكن بها اقتصاد رأسمالي متكامل ونشيط ومن هنا ثارت بصددها قضية فكرية وعلمية وتطبيقية هي قضية التنمية . ولما كان الاستقلال السياسي لا يصطحب تلقائياً بالتحرر الفكري ، اتجه مفكرو تلك البلدان نحو اساتذتهم في الغرب سعياً وراء فهم التخلف وتلمّس أساليب التغلب عليه ، أي تحقيق التنمية . ولم يكن في النظرية النيوكلاسيكية مجال لمفهوم التنمية . فهي نظرية ستاتيكية بطبيعتها تغفل كلياً عنصر الزمن . وحتى أولئك الاقتصاديين الذين كتبوا عن « الديناميكية الاقتصادية » لم يفعلوا أكثر من أن يقدموا نظرية ستاتيكية مقارنة Comparative statics فقد تصدوا لدراسة وضعين - أو أكثر - ستاتيكيين دون أن يشرحوا آليات الانتقال من وضع الى وضع . وتحت الحاح الطلب بدأ بعض الاقتصاديين يكتبون في التنمية بعيداً عن التحليل النظري ، كما لو كانت التنمية من قبيل « الاقتصاد التطبيقي » وهكذا نشأ مع الزمن ما يسمى « اقتصاديات التنمية Development Economics» فيه محاولات علمية جادة حلت محل الكتيبات الفجة التي لاقت ذيوعاً كبيراً في الخمسينات وحتى أوائل الستينات ، ومثلها الاشهر هو كتاب روستو مراحل النمو

الاقتصادي الذي نقل الى عدد كبير من اللغات يفوق بكثير كل المؤلفات التي صنفها كبار الاقتصاديين . وحين يعيد المرء النظر في الامور لا بد من ان يذهله أننا في العالم الثالث اعتمدنا على افكار مؤلفين لم يعيشوا تجربة التخلف ويدركوا ابعادها وطالبوهم بنظرية لا مكان لها في مجتمعاتهم المتقدمة . . . ! والقول العربي المأثور هو ان فاقد الشيء لا يعطيه . اننا طالبناهم بما هو فوق طاقتهم . ومهما حسنت نيات بعضهم فإنهم كانوا يكتبون فيما لا يعرفون . وهم كبشر متأثرون بمجتمعاتهم يرون فيها المثل الذي يجب ان تصل اليه البلاد المتخلفة ، حتى ولو تحفظ بعضهم او أدان بعض الممارسات الرأسمالية . لقد عرفت اوروبا قبل استقرار الاقتصاد الكلاسيكي واستيلاء القوى الرأسمالية على السلطة السياسية عدداً لا يستهان به من الاقتصاديين كان شغلهم الشاغل هو ما نسميه اليوم « التنمية » ابتداء من الفرنسي بودان الذي اخترع اسم « الاقتصاد السياسي » في القرن السادس عشر من اصل يوناني بحيث يفيد معنى تدبير شؤون الاقتصاد القومي حتى كتاب آدم سميث نفسه : **بحث في اسباب ثروة الامم** ، مروراً بمن أُطلق عليهم في كتب تاريخ الفكر الاقتصادي بشيء من الازدراء اسم « التجاريون » وقرر الاقتصاد الاكاديمي بعد ذلك ان كل هذه المؤلفات ليست علمية ، وان علم الاقتصاد ولد بنشر كتاب سميث لأن صاحبه تحدث طويلاً عن مزايا الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل وقوى السوق .

اما المدرسة النيوكلاسيكية فقد تعاملت مع اقتصاد في عنفوان النمو والتطور وكان مسعاها مقصوراً على اعطاء ما تعتقد انه الصورة العلمية المجردة لقواعد سير هذا الاقتصاد ، واعتقد شخصياً انه من المفيد لاقتصاديي العالم الثالث العودة الى قراءة السابقين لآدم سميث . لا لأنهم سيجدون لديهم حلولاً لقضايا التنمية المعاصرة ، ولكن ليدركوا كيف فكّر أُناس قبلهم في التنمية فيعرفوا بذلك نسبية ما تعلموا من نظرية اقتصادية . فهي في افضل الفروض ـ كما يقول الاقتصادي الانكليزي د. سيرز ـ ليست الا « لحظة » في علم الاقتصاد تعبّر على نحو او آخر عن تحليل الاقتصاد في فترة زمنية معينة وفي بلاد معينة وليس لها من العموم والشمول ما يزعمه اصحابها .

٢ ـ الغاية في بلدان العالم الثالث هي التنمية

وحين نتكلم في التخطيط وتجاربه في الوطن العربي وفي غيره من بلدان العالم الثالث فإن الغاية منه تبدو لأول وهلة واضحة لا تحتاج الى تفصيل ، فهي باتفاق الجميع التنمية . وهنا قد يرى البعض ان مقياس كفاءة التخطيط هو مقدار نجاح التنمية معبراً عنه عادة بالمعدل السنوي لنمو الناتج القومي الاجمالي . ولكن حقيقة الامر ابعد من ذلك بكثير . وهي ايضاً تبدو للناظر حوله الذي لا يكتفي بالرقم الاحصائي بارزة ومعلنة . فقد حقق معظم الاقطار العربية معدلات عالية او معقولة لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرين

عاماً الماضية . ويكفي ان نذكر مثلاً ان اليمن الشمالي قد وصل الى معدل نمو بين السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ يبلغ ٩,٢ بالمائة كما حققت سوريا في الفترة نفسها معدلاً قدره ١٠ بالمائة في حين كان معدل النمو في السعودية في الفترة نفسها ١٠,٦ بالمائة(٦) ومع ذلك فحقائق التخلف تحيط بنا من كل جانب .

إن رد الامور الى اصولها وشرح جذورها العميقة هو وحده الذي يفسر الظواهر المتناقضة . لقد قيل لنا ان التنمية تعني تصفية التخلف بتحقيق معدلات نمو عالية تمكننا من اللحاق catch up بالدول المتقدمة. وهذا الطرح يسلّم بوجود ظاهرة التخلف ولا يجهد نفسه في بحث اسبابها، مع ان معرفة هذه الاسباب والعمل على ازالتها يفترض ان تقرّبنا من الهدف المنشود. وموقف الكتّاب الغربيين(٧) من تحليل ظاهرة التخلّف يكاد ينحصر في مقولتين: الاولى هي نظرية الحلقة المفرغة: ضعف الدخل القومي يحدّ من القدرة على الادخار والاستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدنّي معدل نمو الدخل القومي في حين ان عدد السكان يتزايد مما يعني استمرار ضعف متوسط دخل الفرد حتى ولو نما الناتج القومي الاجمالي بمعدل لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان. ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة الا بفضل المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الاجنبي (والمقصود بالطبع هو استثمار الوافد من الدول الغربية). والمقولة الثانية هي ان ضعف او عدم وجود فئة الرأسماليين المنظمين اولئك الذين يتصدون لجمع عوامل الانتاج ويخاطرون بالانتاج حيث يتحملون احياناً الخسارة ويحققون في احيان اخرى الربح الكثير او القليل. والحل هنا بيد الغرب. فالاستثمار المباشر يمكن ان يحتضن هذه الفئة ويدربها ويعلمها اصول الادارة ويربي فيها الحرص على كفاءة الإداء efficiency.

ولا ينبغي ان نطيل في هذا المقام حول مختلف نظريات التنمية ونكتفي بأن نقول :

أ ـ إن التخلف بالمعنى الاصطلاحي under-development ليس مجرد تأخر زمني. فأقطارنا لم تُترك وشأنها وقصّرت عزيمتنا عن النهوض بها. ولكنها خضعت بشكل سافر او مستتر للاستعمار الغربي؛ ولا هو كذلك ركود مزمن، والا عدنا الى التفسيرات غير العلمية. وما تمايزت به امبراطوريات الغرب المعاصر عن امبراطوريات العصور القديمة

(٦) كل هذه الارقام مأخوذة عن البنك الدولي :
World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

(٧) تُنحى جانباً التفسيرات العنصرية كالزعم بمحدودية قدرات غير الغربيين أو ادعاء أن الاسلام يدعو للتواكل . . . الخ . وكذلك التفسيرات الجغرافية كالقول بأن المناطق الحارة تورث الكسل . فحضارة الغرب لا يتجاوز عمرها خمسة قرون . وقد شهدت بعض البلدان الحارة التي يصفونها بالتخلف حضارات مزدهرة قبل ذلك بعشرات القرون . ولكن تأصيل ظاهرة التمركز السلالي (ethnocentrism) لدى الغربيين بصفة عامة يجعل حتى اخلصهم نية يحسب ان الحضارة الغربية هي التقدم بعينه ولا تقدم بعيداً عن مسارها .

هو ان هذه الاخيرة كانت تترك كل قطر يقع تحت سيطرتها على اوضاعه الاقتصادية الخاصة به مكتفية بأن تحصل الفئة المسيطرة على جزء من الفائض الاقتصادي الذي يحققه كل اقليم. واقرب مثال لذلك «الجزية» التي كانت تدفعها مصر للسلطان العثماني[٨]. اما امبراطوريات الغرب المعاصر فقد تمكنت عبر حروبها وصراعاتها من توحيد العالم كله في ظل نظام اقتصادي واحد (الرأسمالية) واستخدمت قوتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي في وضع المستعمرات في خدمة نمو وثراء البلدان الاستعمارية. فتخلف العالم الثالث هو ـ الى حد بعيد ـ الوجه الآخر لتقدم ورخاء المجتمعات الغربية. ولهذا لم تقنع الدول الغربية بأخذ الجزية تاركة كل قطر يتطور كيف شاء (كما كان يفعل الغزاة القدامى) بل انها شكلت تطور الشعوب التي أخضعتها لخدمة مصالحها الاقتصادية. وخير مثال لذلك نجده في مصر؛ فقد بدأت على ضفاف النيل في عهد محمد علي تجربة تنمية تشبه الى حد كبير التجربة التي بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة والتوسع في التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية... الخ.

ولو افترضنا جدلاً استمرار هذه التجربة لكان من المتصور ان تصل مصر الى تطور يشبه ما حدث في اليابان. ولكن اليابان مجموعة جزر في آخر الارض فقيرة الموارد لم تحرص أيُّ دولة غربية على احتلالها. اما مصر فهي ذات موقع استراتيجي فريد على طرق الاستعمار. وهي جزء من الامة العربية لا بد من أن يمتد تأثير ما يجري فيها الى انحاء اخرى من الوطن العربي. ولذلك نسي الغرب صراعاته واتفقت كلمته على ضرب التجربة المصرية وتصفيتها وانتهى الامر باحتلال الانكليز لمصر. فماذا حدث في ظل الاحتلال؟ كان دور مصر الاساسي في نظر المحتل هو تزويد مصانع النسيج الانكليزية بأجود انواع القطن. وطبق السياسة التي تكفل تحقيق هذا الهدف: ففي عام ١٨٩٣ صدر القانون المدني وهو يُقرّ لأول مرة في تاريخ مصر الطويل بمبدأ الملكية الفردية المطلقة في الاراضي الزراعية، ودعم طبقة كبار الملاك بشتى الوسائل لأنهم يزرعون القطن، واهتم بمشروعات الري والصرف والنقل بالسكك الحديدية ضِماناً لوصول القطن من جميع انحاء البلاد الى ميناء الشحن بالاسكندرية. وأوجد نظاماً مصرفياً متكاملاً لتمويل محصول القطن: من بنوك عقارية تُقرض كبار الملاك الى بنوك تجارية تمول تجار الداخل والمصدرين، واقام في

---

(٨) الجزية تقابل الكلمة الانكليزية «tribute» وفي استخدام «الباب العالي» لها خلط من جانب سلاطين آل عثمان الذين خلعوا على انفسهم خلافة المسلمين. فالاسلام لا يجيز فرض الجزية على مسلم. وتلك التي كانت مفروضة على الذميين كانت ضريبة فردية مفروضة على كل رجل بالغ قادر على العمل (ما عدا رجال الدين) وبسعر ثابت لا يتغير حسب تغير الدخل، ولذلك كان سعرها بسيطاً. وهي تشبه ضريبة الرؤوس المعروفة في القانون الروماني.

الاسكندرية بورصة تضاهي بورصة ليفربول واهتم بالبحث العلمي والتكنولوجي في مجال انتقاء بذور القطن وتوليد انواع جديدة منه . وهكذا أدّى الاحتلال البريطاني الى تقدم القطاع القطني تقدماً ملحوظاً . ولكن هذا التقدم تم على حساب قطاعات اخرى مثل الصناعة والتعليم والصحة . . . الخ ، وحتى ١٩٥٠ كان القطن الخام يمثل ٨٥ بالمائة من صادرات مصر . من هذا المثل يتضح ان التخلف بالمعنى الاصطلاحي ليس ركوداً وجموداً ولكنه تنمية معوجة distorted متوجهة الى الخارج extroverted تورث التبعية dependency . فسعر القطن لم يكن لمصر اي قول في تحديده في حين ان كل حياة الشعب المصري كانت تسير وفقاً لتقلباته .

ب - ان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفا ، فالمجتمع والفرد ، كل منهما كيان متكامل . واذا جاز لاغراض البحث العلمي الفصل بين علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس . . . الخ ، فإنه لوهم كبير ان يظن البعض بامكان اجراء هذا التقسيم في كيان الفرد او كيان المجتمع . ومن ثم لا يتصور ان تزدهر صناعة حديثة متقدمة على يد شعب امي . ويكون من العبث الكلام عن انتاجية العامل اذا كان سوء التغذية قد جعله ضعيف البنية ، وسوء ظروف المعيشة يصيبه بالكثير من الامراض . ولن يغير فرض اسلوب الحياة الغربية في شكلياته ومحاربة معالم حضارته الاصيلة في جعله يقفز الى صفوف الشعوب الاوروبية . لقد استند اتاتورك الى سلطاته غير المحدودة ليجعل من تركيا دولة اوروبية علمانية . فماذا حدث بعد ستين عاماً من هذه السياسة ؟ ما زالت تركيا، بكل المقاييس، من الدول المتخلفة لا تعرف الاستقرار السياسي واشتد فيها ساعد دعاة العودة الى الاسلام . ان التنمية تكون شاملة او لا تكون اصلاً والتنمية حقاً مشروع مجتمعي ينبع من اعماق الشعب بقصد تجديد حضارته وليس لنبذها بدعوى التحديث.

ج - ان التنمية بهذا المعنى الشامل لا بد من ان تؤسس على الاعتماد على النفس ، على الموارد الذاتية ، وعلى البشر قبل كل شيء . فبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم ، وبدون مشاركتهم الايجابية في تحديد اهدافها المرحلية ومشروعاتها واقتسام عوائدها بقدر اقتسام ما تستلزمه من تضحيات ، وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقاً الاعتماد على النفس . والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي . ولكنه يفترض ان يكون هذا التبادل انتقائياً ومتكافئاً فهو يجد امتداده الطبيعي في الاعتماد الجماعي على النفس لمجموعات الدول المتجاورة ، ومن باب اولى تلك التي تنتمي لقومية واحدة[٩] . وهو من ناحية اخرى يقاوم عدم التكافؤ في المعاملات مع الدول الصناعية

(٩) انظر : اسماعيل صبري عبدالله ، « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ،» المستقبل العربي ، السنة ١ ، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) .

المتقدمة ولا يأخذ عنها اعتباطاً او انبهاراً، وإنما على اساس تقدير سليم لما يلائم الاقتصاد الوطني .

د ـ ان أصحاب المصلحة في استمرار الاوضاع الراهنة وفي مقدمتهم الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تساندها لا بد من أن يقاوموا التنمية الحقة والشاملة في اقطار العالم الثالث . فالأوضاع الراهنة تمكنهم من الحصول على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في أي من تلك الاقطار . والتنمية المستقلة تحد من هذا الفائض المحوَّل للخارج ، بل يمكن أن تصفيه تصفية شبه كاملة . لأن هذه التنمية ستكون نابعة من المجتمع ذاته endogenous ومتوجهة الى الداخل self-centred . وهذا يعني اعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتدنّى بمستوى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة . ولو نجحت تجارب كثيرة للتنمية المستقلة لتعيّن على تلك الدول ان تعيد تشكيل بنيتها الداخلية وتقبل الحد من مستوى الاستهلاك المادي في مجتمعاتها . لكل هذه الاعتبارات ولكثير غيرها تتحقق التنمية المستقلة بمواجهة مع الدول الصناعية وليس بمعاونتها . انها معركة طويلة وقاسية مفروض علينا ان نخوضها كما خضنا معارك التحرر السياسي . ذلك ان التنمية الحقة هي تحقيق التحرر الاقتصادي والحضاري من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات . هذا مع العلم بأن المواجهة لا تستبعد المفاوضة ولا تعني المقاطعة الشاملة . فنحن نعيش في عالم واحد اختزلت فيه المسافات وتراجعت الحدود . ولكن شتان ما بين حذر المفاوض من موقع المواجهةوبين المفاوض من موقع الاستجداء المستتر وراء ما يسمى حياء او خدعة « التعاون الدولي » .

هـ ـ ليس للتنمية المستقلة نموذج واحد ، وإنما يتعين على كل شعب ان يجد بنفسه طريقه الى تحقيقها مستفيداً من تجارب الآخرين فالتاريخ لا يكرر نفسه . وكل تقدم في تاريخ البشرية تمّ في ظروف محددة لا يمكن اصطناعها من جديد . والمحاكاة لن تقود الى أيّ نجاح يذكر ، واذا سلمنا جدلاً بنجاحها فإنَّ ثمن هذا النجاح سيكون امحاء الشخصية الحضارية بما تمثل من قيم ومعتقدات . وهذا ما تثور ضده الشعوب عادة . وقد يذهب رد الفعل الشعبي الى حدود تجاوز المطلوب للحفاظ على الحضارة القومية . إن الفرد يتميز بقدرة عظيمة على المحاكاة . اما الانسان فميزته الاساسية هي القدرة على الابداع . ومن ثم إن اهل الفكر والعلم عندنا مطالبون بدور أساسي يتمثل في المراجعة النقدية لما تلقوا من « معرفة » والعودة بالنظرة النقدية نفسها الى تراثنا الحضاري ، والاقتراب من جماهيرنا والتعلم منها بدل التعالي عليها . وبمثل هذا المسلك يمكنهم ان يفكروا تفكيراً حراً وأن يبتدعوا الحلول التي تلائمنا[١٠] .

---

(١٠) انظر في شرح سقوط وثنية النماذج : ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي (بيروت : =

ثانياً : التنمية والتخطيط

١ ـ في البدء تكون الاستراتيجية

انتشار الممارسات التخطيطية في الاقطار العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث وتسليم الفكر الغربي بضرورة التخطيط للتنمية ، واقرار الهيئات الدولية وبصفة خاصة البنك الدولي بأهمية التخطيط ، كل هذا يعني ان اقتصاديات البلدان المسماة بالنامية لا يمكن أن تحقق اي نوع من التنمية في ظل تلقائية السوق . وهذا ما يغنينا عن الخوض في الاسباب التي تجعل من التخطيط ضرورة . وما يعنينا في هذا المقام هو ان مفهوم التخطيط نفسه يفترض التسليم بدور اساسي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بأوسع المعاني . وهذا بدوره يفترض ان الدولة تمثل مصالح المجتمع اياً كان مدى صحة هذا الفرض . وسلطة الدولة هي اولاً وقبل كل شيء سلطة سياسية ، اي سلطة صانع او صانعي القرار في اطار نظام الحكم السائد في البلد المعني . وجهاز التخطيط لا يعدو ان يكون جهازاً فنياً يتحرك في اطار قرارات سياسية تعبر بطريقة او باخرى عن مصالح اجتماعية وعلاقات قوى في داخل المجتمع . فالمخططون لا يحكمون ولا ينبغي ان يحكموا ، وهم في عملهم الفني ملتزمون بالتوجه السياسي الذي تفرضه الدولة . واذا حاولوا وضع خطة سليمة فنياً ولكن السلطة السياسية لا تعتمدها وسيلة لتحقيق سياستها او لا تعيرها الاهتمام الواجب ، فإن خطتهم مهما تكن جودتها الفنية ستظل وثيقة ممتعة لمن يدرسها ولكن اثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي سيظل محدوداً للغاية . وستكون سلطات الدولة التي أقرت الخطة اول من يخرج عليها ، وتلك حال شائعة بدرجات متفاوتة في تجارب التخطيط العربية وغير العربية .

فالتخطيط في تعريف بسيط هو عملية التعرف الكامل بقدر الامكان على الموارد المتاحة للمجتمع في سنة معينة (سنة الاساس) وأوجه استخدام تلك الموارد . ثم رسم الصورة المثلى (في حدود الممكن) لوضع الموارد والاستخدامات في نهاية الخطة ، واخيراً ـ وليس ذلك اقل الامور اهمية ـ اقتراح السياسات والاجراءات والمشروعات الكفيلة بنقل المجتمع من اوضاع سنة الاساس الى الاوضاع المنشودة في نهاية مدة الخطة . ولما كان التغيير يستغرق وقتاً يتجاوز السنة والسنتين فقد اعتمدت تجارب التخطيط على التخطيط متوسط المدى (ما بين ٤ الى ٧ سنوات) حيث ان امداً اقل من ذلك لا يكفي لتنفيذ مشروعات التغيير ، وان امداً اطول من ذلك يتعذر تقدير متغيراته بالدقة اللازمة لخطة تفصيلية . ومفتاح هذا كله هو تعبير الصورة المثلى . فكيف تحدد الامثلية ؟ وما هي المعايير التي تقاس

= مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢)، (الصادر ضمن « مشروع المستقبلات العربية البديلة » لجامعة الامم المتحدة الذي يديره مكتب الشرق الاوسط التابع لمنتدى العالم الثالث) .

بها ؟ فأهداف اي خطة متوسطة الاجل هي بالضرورة اهداف مرحلية يجب ان تقترب بالمجتمع من غاياته التي حددها لنفسه .

وتحديد الغايات المجتمعية في الامد الطويل هو ما نطلق عليه لفظ الاستراتيجية . واستعارة التعبير العسكري هنا في محله . فالتنمية حرب ضد مظاهر التخلف من فقر وجهل ومرض وضعف المكانة الاقتصادية والسياسية للمجتمع في المعترك الدولي . وهي بالضرورة حرب طويلة تختلف ساحاتها واسلحتها من بلد الى بلد ومن مرحلة الى اخرى . وهي غير متضمنة في أي كتاب علمي أو مذهبي يمكن الرجوع اليه كما يرجع الطبيب الى علم الاقرباذين(*) . ولذا فإن على المجتمع أن يرسم لنفسه الصورة التي يريد أن يكون عليها بعد عشرين أو ثلاثين عاماً . وتلك هي الغايات التي على التنمية أن تبلغها . ولا بد من أن نشير هنا الى أن استشراف هذه الصورة يجب أن يأخذ في الحسبان أن تحقيقها يعني تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد والمجتمع والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية . كما انه يفترض تضحيات يتعين أن يتحملها هذا الطرف أو ذاك من تلك القوى . وأخيراً على صانعي القرار السياسي أن يعوا أن تحقيق الاهداف طويلة المدى يتجاوز اعمارهم ، وأنه يحمل في طياته ضرورة تغييرات في نظام الحكم وأساليبه . فالوصول الى التحرر الاقتصادي والفكري واسترداد الشعب لقدرته على العمل والخلق والابداع وتصفية ابشع مظاهر التخلف أمور تتجاوز الجيل الواحد ، بل الجيلين أو الثلاثة . وتختلف الاستراتيجية عن مجرد الاماني من حيث أنها تحدد أيضاً المراحل اللازمة لتحقيقها والامكانات التي يمكن حشدها في كل مرحلة .

وتلك كلها امور سياسية تُحسم سياسياً وليس بقرارات من جهاز التخطيط اياً كانت مكانته في تنظيم الدولة . ولكن هذا القول لا يعني بحال إلاّ دوراً في اعداد الاستراتيجية لجهاز التخطيط ، بل على العكس نعتقد ان له دوراً كبيراً يتمثل في تبصير السلطة السياسية بالنتائج القريبة والبعيدة لما تتخذه من قرارات . فرجال الحكم في معظم اقطار العالم الثالث تستغرقهم قضايا الساعة والمشكلات اليومية المتتابعة حتى يكاد معظمهم ان يفقد الوعي بعنصر الزمن من حيث انه ماضٍ له بصماته على الحاضر ، ومن حيث انه مستقبل يتأثر بقرارات اليوم ويحمل في الوقت ذاته متغيرات جديدة . ومن هنا يبرز اول واجب على جهاز التخطيط الا وهو تحليل الاوضاع الراهنة تحليلاً عميقاً والبحث عن جذورها. **ان التخطيط عبث إذا لم يكن المخططون على اعلى قدر من المعرفة بأوضاع المجتمع وظروف نشأتها وعوامل تطورها** . والواجب الثاني للمخطط هو ان يهتم بالدراسات المستقبلية محاولاً استكشاف الاحتمالات المختلفة لتطور اوضاع المجتمع بدءاً من السيناريو البسيط المبني على استمرار الاتجاهات والاوضاع السائدة

(*) فن تركيب الأدوية .

حالياً وانتهاء بالسيناريو الشرطي المبني على افتراض تغير بعض الاوضاع او ما يُسمى سيناريو « اذا حدث كذا . . . سيحدث كيت » والواجب الثالث هو التبصر بما يمكن أن يكون بين الغايات من تعارض ، وبضرورة ترجمة الغايات البعيدة الى مجموعة متسقة من الاهداف (اي لا تعارض بينها) وان يختبر مثل هذه المجموعة من خلال سيناريو استهدافي normative يكشف عن مدى امكان تحقيقها وعن مقتضيات ذلك . بهذا يُلقي المخطط الاضواء التي تنير الطريق بحيث يدور الحوار في المجتمع ومع من بيدهم سلطة اتخاذ القرار على أسس واقعية وعلمية بقدر الامكان . وهكذا تأتي الاختيارات السياسية المحددة لمعالم استراتيجية التنمية قريبة من الواقع وليس مجرد سرحة خيال أو ثمرة اندفاع في اتجاه معين تحت تأثير ظروف عارضة . وعندئذٍ يصبح واجب المخطّط الرابع وضع خطة طويلة المدى مدتها بين ١٥ ـ ٢٠ سنة تعبر عن الاستراتيجية التي ارتضاها المجتمع .

٢ ـ الاهداف المرحليـة

وكل هذا الجهد هدفه وضع الخطط المتوسطة المدى في اطار منظور شامل لتـطور المجتمع كله في المدى الطويل . وبعبارة اخرى يجب ان تندرج تلك الخطط في مسار واحد كحلقات يكمل بعضها البعض . ويبقى بعد ذلك ان الخطط متوسطة الاجـل هي اداة اعمال التخطيط كما سبق ان ذكرنا . وفيها ايضاً تكون نقطة البدء تحديد الاهداف المرحلية التي تصاغ الخطة لتحقيقها . والقرار فيها قرار سياسي تصدره السلطة السياسية . ويتعين على جهاز التخطيط قبل اعداد الخطة ان يطرح على المجتمع والدولة مجموعات بديلة من الاهداف المتسقة مع بيان تكلفة وعائد كل مجموعة ومدى اقترابها من الغايات الاستراتيجية وما تستلزمه من سياسات واجراءات ومشروعـات ؛ بحيث يصبح المطلوب من السلطة السياسية هو الاختيار ـ بين هذه المجموعات من الاهداف ـ ما تراه ممكناً سياسياً . ونود ان نؤكد هنا على صفة الاتساق consistency فأهداف الخطة لا يجوز ان تكون قائمة انتقائية لا يربط بينها رابط ، بل يمكن ان يتنافى تحقيق بعضها مع تحقيق البعض الآخر . وأبسط مثل لذلك هو ان تستهدف الخطة رفع معدلات الاستهلاك والادخار بما يجاوز مجمل الدخل القومي . وعلى العكس ، معنى الاتساق هو ألا يعرقل تنفيذ هدف تحقيق الآخر والسعي لأن يكون في تحقيق هدف ، ما يدعم تنفيذ الاهداف الاخرى . فالموارد بالضـرورة محدودة (نعني الموارد العينية لا المالية) والاهداف كثيرة وكبيرة . ومن ثم يتعين تخصيص الموارد على نحو يحقق مجموعة متسقة من الاهداف مما يمكن معه تفادي الاختناقات في التنفيذ أياً كان سببها . وبهذا نضمن تنفيذ الخطة وتكون محصلة تنفيذها متكـاملة اكثر من تنفيـذ مشروعات مبعثرة ليس بينها رابط . ومثل هذا العمل شاق ومضنٍ اذ انه يفترض ان كل مجموعة من الاهداف اجريت لها الحسابات الاقتصادية اللازمة وبصفة خاصة التشابكات القطاعية والصورة التوازنية للاقتصاد القوي في مجموعه . ولكن هذا الجهد له دور تربوي

عظيم ولاسيما اذا كان النقاش حول الاختيارات مفتوحاً للجميع . ان مدى صحة القرار تتوقف على كمية ونوعية البيانات المتاحة لصانع القرار ، وهذا الجهد التحضيري يعظّم من فرص اتخاذ القرارات الاصلح .

ومن نافلة القول الاشارة الى ان الاقطار العربية التي اخذت تمارس التخطيط وانشأت له الاجهزة والوزارات لم تتبع النهج الذي تقدم . وهذا ليس عيباً في العرب ، فمعظم دول العالم الثالث لها ممارسات من نفس النوع ، كما ان الانصاف يقتضي ان نقول ان عدم اتضاح مفهوم التنمية وابعادها ومشكلاتها وغموض ما سُمّي بنظريات التنمية يفسر، الى حد كبير، هذا القصور . ففي وطننا العربي مثلاً كانت المحاجاة بين دعاة الاقتصاد الحر ودعاة الاشتراكية هي الشكل الاساسي للجدل حول التنمية ، هذا علماً بأن القضية ليست مجرد اختيار بين نظامين اجتماعيين ، لأن هذا الاختيار امر فكري يحكم التوجه العام ولكنه لا يقدم بذاته فهماً علمياً كاملاً لقضية التنمية بابعادها الملموسة في قطر معين . وهذا الفهم هو لب القضية . وليس بخافٍ ان كاتب هذه السطور اشتراكي ثابت على موقفه الفكري منذ اكثر من ثلاثين عاماً . ومن هذا الموقع اقول ان اختيار طريق الاشتراكية يُلقي على دعاتها وعلى من يتصدون للسير على طريقها عبئاً هائلاً من العمل العلمي والتفكير الخلاق المعايش للجماهير والمتفاعل معها لوضع استراتيجية للتنمية الاشتراكية في الظروف المحددة والواقع الملموس للقطر الذي يختار هذا السبيل . وكما انني اقاوم محاكاة الغرب ، فإنني اعتقد ان محاكاة الدول الاشتراكية الاوروبية غير واردة كذلك . حقاً ان تجارب هذه الدول غنية بالدروس التي يجب ان نستوعبها جيداً ولكنها لا تتضمن حلولاً « جاهزة » لقضايا التنمية في بلادنا يكفي ان نقتنيها . واضيف في هذا المقام اهمية دراسة تجارب العالم الثالث في هذا الصدد .

تحتل امريكا اللاتينية مكانة خاصة من حيث اهمية الدراسة ، وذلك لسببين : الاول هو ان دول امريكا اللاتينية حصلت على استقلالها السياسي منذ حوالى القرن ونصف القرن ، وهي قد اتجهت في مجموعها نحو سياسات نشيطة للتنمية منذ نهاية الاربعينات ، ونتائج ما وصلت اليه مطروح امامنا كواقع وليس كفروض نظرية . والسبب الثاني هو ان عدداً كبيراً من الاقتصاديين من ابناء تلك القارة قد انكبوا على دراسة التنمية منذ مراحل الدعوة اليها الى مراحل تحليل التجارب وما ادت اليه السياسات التنموية من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهم قد اسهموا بكتاباتهم فيما يمكن ان نسميه الثورة في الأدب التنموي التي شهدتها السبعينات(١١) . كذلك يجدر بنا ان نُعنى بتجربة التنمية

(١١) انظر بصفة خاصة المؤلفات التالية :

Paul Prebich, *Peripheral Capitalism;* Celso Furtado, *Développement et sous-développement,* Fernando Cardoso, *Sociologie de développement en Amérique Latine;* A. G. Frank, *Towards a Theory of Capitalist under Development;* R. Stavenhagen, *Sept thèses érronées sur l'Amérique Latine;* Th. Dos =

والتخطيط في الهند باعتبارها اول دولة « مستقلة حديثاً » اخذت بالتخطيط منذ اوائل الخمسينات . وكانت انجازاتها وعثراتها محل التحليل الواضح والموضوعي تصدى له عدد كبير من مفكري ذلك البلد القاري الابعاد .

ثالثاً : اسلوب التخطيط

١ ـ التعلم لدى من لم يتعلم

يبدأ اعداد الخطة الفعلي بعد حسم قضية الاهداف المرحلية بقرار سياسي ، هنا يترك المجال للمخططين لاعداد الخطة . ومن ثم يثور السؤال البسيط . كيف تنجح في وضع خطة واقعية ممكنة التنفيذ ؟ ما حدث تاريخياً هو ان معظم المسؤولين عن التخطيط والمشتغلين به في بلادنا اتجهوا بحكم العادة نحو الاقتصاديين الغربيين بحثاً عن الاجابة عن هذا السؤال . وساعد على ذلك ان الربط بين مفهوم التخطيط ونموذج تطبيقه في الاتحاد السوفياتي قد دفع بالحكام ومعاونيهم من المخططين الى ان يؤكدوا بأنهم بعيدون عن الماركسية « والشيوعية » وان أعلن بعضهم موقفاً اشتراكياً ، كما يقتضي الانصاف ان نقول ان الاقتصاديين في الدول الاشتراكية الاوروبية ، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي ، كانوا ، الى حد كبير ، اسرى تجربتهم الخاصة ولم يقبل على محاولة فهم الظروف الخاصة لدول العالم الثالث الا عدد محدود منهم وفي مرحلة متأخرة .

ومهما يكن من امر ، فإن غالبية من اشتغلوا بالتخطيط في بلادنا تعلموا في الدول الغربية ، وفي مصر مثلاً كانت البعثات الاولى التي قررها معهد التخطيط القومي بعد إنشائه في عام ١٩٦٠ توفد الى الولايات المتحدة بلد المشروع الحر الذي لا يوجد بجامعاته معاهد للتخطيط او حتى كراسي استاذية في هذه المادة . والامريكيون حين يستخدمون كلمة تخطيط يقصدون عادة تخطيط المدن او الاحياء السكنية . . .(١٢) . لقد اشتغل اقتصاديو الدول الغربية بالقضايا التي تهم بلادهم ، وكلها تتعلق بالاقتصاد الرأسمالي المتطور ، وهذا امر طبيعي . وابتعدوا عن دراسة اوضاع الدول الاشتراكية ، وتركها الامريكيون بالذات للمتخصصين في الدراسات السوفياتية ، كما لو كان العالم الاشتراكي

Santos, *The Structure of Dependence;* O. Sunkel, *Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale,* =

وكذلك الدراسات ذات المستوى الرفيع التي تنشرها مجلة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية *CEPAL Review* التي تصدر منذ عام ١٩٧٦.

(١٢) عندما زرت واشنطن زيارة رسمية كوزيراً للتخطيط في صيف عام ١٩٧٤، أعد لي السفير المصري لقاءاً مع عدد كبير من رجال الاعمال البارزين . وقد سألني احدهم بما عهد في الامريكيين من صراحة : ماذا تعني كلمة وزارة التخطيط ؟ وهل هي نوع من الوزارات مقارب لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة؟ واقر بأنني احترت في الرد على سؤاله غير المتوقع .

وضعاً شاذاً يجب ان يدرس في مجموعه ومن زاوية ما يمثله من خطر على « العالم الحر » . وصاغ الامريكيون بما ألفوه من التعامل بحرية مع اللغة الانكليزية اسماً لعلم جديد » هو Sovietology أو Kremlinology [(١٣)] .

أما العالم الثالث فهو أيضاً حالة شاذة ، تشبه الحالة المرضية ، لأن بلدانه لم تلحق بركب الدول المتقدمة . ومن ثم فهو وحده موضوع الدراسة في فرع « التنمية الاقتصادية » وقد يتطرق اساتذته الى الحديث عن تخطيط التنمية الاقتصادية . وهم حين يفعلون يقعون في تناقض بين فكرهم الاصيل القائم على مذهب « المشروع الحر » وبين ضرورة تدخل الدولة لتخطيط التنمية الاقتصادية ، ولهذا كثيراً ما تكون كتاباتهم عن التخطيط مجردة تبتعد عن الواقع لتستتر وراء النماذج الرياضية التي تفترض بتجريدها عمومية تطبيقها مهما اختلفت الظروف الواقعية لبلدان العالم الثالث . وقد لاقى نموذج هارود ودومار نجاحاً كبيراً حيث اعتمدته اجهزة التخطيط في معظم اقطارنا . ولست بصدد تقويم هذا النموذج او مقارنته بغيره . ولكن وجه اعتراضي ينحصر في ان لكل نموذج فروضه ومعلماته ومتغيراته . وتلك لا يتصور ان تكون واحدة في كل البلدان ، كما انني اسجل على المخططين ـ وقد اشتغلت بالتخطيط امداً ليس بالقصير ـ انهم لم يطرحوا قضية وضع نموذج يكون اكثر تصويراً لحركة مجتمعاتنا العربية . مجرد الفكرة لم تطرح مع ان الوطن العربي فيه عدد لا يستهان به من الاقتصاديين الرياضيين والمتخصصين في الاقتصاد القياسي والرياضيين المشتغلين بالنمذجة modelling .

والقضية ليست قضية نعرة قومية ، ولكنها قضية قصور النماذج المستخدمة عن التعبير عن حقيقة مجتمعاتنا وبالتالي فإنها تتضمن درجة من عدم اليقين تنعكس في تعثر او تعذر تنفيذ الخطة . ويكفي مثلاً لذلك ان هذه النماذج تفترض قاعدة من البيانات الرقمية الثابتة والمستمرة لحساب المعاملات المختلفة مثل معامل رأس المال المنتج ، او المعاملات الفنية التي تُبنى على اساسها جداول المدخلات والمخرجات ، ومعاملات كفاءة تشغيل رأس المال الثابت او حساب انتاجية العمل في القطاعات المختلفة مقارنة بتكلفة فرصة العمل الجديدة في كل قطاع . . . انه من المثير ان نستخدم نموذجاً رياضياً للتخطيط في بلد لا يعرف المخططون فيه، اولاً على وجه الدقة، عدد سكانه ولا معدلات زيادتهم ولا نسبة التعليم بينهم ؛ بل ان بعض ادوات التخطيط التي صيغت اصلاً في الغرب لقياس سلوك الاجماليات الاقتصادية على اساس من توافر الاحصاءات مثل جداول المحاسبة القومية ، وجداول التدفقات المالية ، وجداول التشابك القطاعي لا تتوافر بياناتها عندنا . ولم يكن امام المخطط الذي يستخدم هذه الادوات الا ان يسد الثغرات التي تتركها الاحصائيات المتاحة بأرقام تقديرية . والتقدير وارد بلا شك في بعض الحالات ، ولكنه لا يكون تقدير

---

(١٣) ليس لأي من الكلمتين ذكر في معجم اكسفورد للغة الانكليزية .

الا اذا بُني على اسس واضحة ومحددة . وبدون ذلك يهبط التقدير الى مستوى التخمين(١٤) . يضاف الى ذلك ان دلالة التغير في بعض عناصر تلك الجداول تختلف في بلدان العالم الثالث عنها في البلدان الصناعية المتقدمة . ففي هذه الاخيرة بنية اقتصادية متكاملة ومتنوعة تجعل للزيادة او النقص في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي دلالة على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه وكفاءة أدائه .

اما في الكثير من البلاد النامية التي لم تبن بعد صرحاً اقتصادياً من هذا النوع فيمكن ان يقفز معدل النمو قفزات كبرى تحت تأثير عامل واحد وعارض وغير متكرر . ونسوق مثلاً على ذلك من الوطن العربي ، فقد قفز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لليبيا في الفترة ما بين السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بمتوسط سنوي قدره ٢٤,٤ بالمائة وهو رقم خيالي لم تشهده اطلاقاً اي دولة صناعية متقدمة . وكان مرجع ذلك الارتفاع اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره . وحين حاولت ليبيا القيام بتنمية نشيطة وعدم استنزاف للنفط هبط معدل النمو الى ٢,٢ بالمائة في المتوسط بين السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ولكن الدليل على ان التنمية كانت نشيطة هو الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد خلال الفترة نفسها(١٥) . ويمكن أن نسوق مثلاً افتراضياً يصور مدى خطورة الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي كمقياس للتنمية . فلو افترضنا بلداً يحكمه دكتاتور غاشم قرر سجن نصف سكان البلاد نجد ان مثل هذا الاجراء قد ينعكس في شكل زيادة في معدل النمو المذكور . فبناء السجون لاستيعاب هذه الاعداد هو من قبيل تكوين رأس المال الثابت وفقاً لتعريفه في قواعد المحاسبة القومية ، ومرتبات السجانين ، وتغذية المسجونين تُعد عائداً لهذه الخدمة السيادية وفقاً للتعاريف التي حددتها نظم المحاسبة القومية(١٦) . وبديهي ان هذا المؤشر مقسوم على عدد السكان يعيبه ما يعيب كل متوسط من هذا النوع من اهمال الحدود الدنيا والقصوى . ولذلك فهو لا يعبر بحال عمن استفاد من جهود التنمية ومن لم يستفد ، بل في حالات كثيرة لا يعبر عمن اضرت بهم تلك الجهود (حالة تراجع او تصفية الصناعات الحرفية تحت ضغط المنافسة من الواردات) .

---

(١٤) وقد اخترع الامريكيون لمثل هذه الاحوال كلمة «guestimation» . . !

(١٥) معدل نمو متوسط دخل الفرد في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ بلغ ٥,٢ بالمائة، اما في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ فقد ارتفع الى ١٨,٤ بالمائة سنوياً ، انظر : World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D. C.: The Bank, 1982).

(١٦) بشرط ألا يؤدي سجن نصف السكان بالطبع الى توقف الانشطة الاقتصادية الاخرى . وهناك مثل واقعي قريب من الفرض الجدلي الذي ذكرناه في النص ، فقد ادى الارهاب المستمر في اوروغواي الى هجرة اعداد ضخمة من السكان ، بحيث ان معدل زيادة السكان فيها الذي بلغ ١,١ بالمائة بين السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ انخفض الى ٣,٠ بالمائة بين السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ . وهما معدلان لا نظير لهما في الانخفاض في امريكا اللاتينية بالاضافة الى الاعداد الكبيرة في السجون . ومع ذلك فالبنك الدولي يقدر معدل نمو متوسط دخل الفرد بـ ١,٤ بالمائة .

ومن الامثلة الواقعية الظريفة التي تدل على سخف هذا المعيار ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي كان قبل استقلالها ٩٩٠ دولاراً في السنة (١٩٧٦) وانه هبط بعد الاستقلال الى مستوى ٤٨٠ دولاراً فقط (١٩٨٠) . وتفسير ذلك بسيط فالرقم الاول كان يتضمن مرتبات جيش الاحتلال والموظفين الفرنسيين ومن يتبعهم ليقدم لهم مختلف الخدمات ؛ وكانت تلك الدخول اعلى من مثيلاتها في فرنسا (لتضمنها بدل الاغتراب) فلما استقلت جيبوتي وغادرها معظم الفرنسيين وانكمش الوجود العسكري الفرنسي ، هبط المتوسط دون ان يعني هبوطه بالضرورة انَّ مستوى معيشة ابناء هذه الدولة الصغيرة قد تدهور عما كان عليه إبان الاحتلال .

٢ ـ قاعدة البيانات

وليس فيما ذكرنا ما يقلل من شأن الاساليب الرياضية وضرورة استخدامها في العملية التخطيطية . فهي وحدها التي تضمن اتساق الاهداف ، بل اننا ندعو للتوسع في استخدامها مستفيدين مما تقدمه الحاسبات الالكترونية من إمكانات ضخمة لمعالجة كميات هائلة من البيانات وسرعة التعامل مع نماذج رياضية متعددة وبالغة التعقيد ، مما يمكِّن المخطِّط من اختيار كل فرض ، بل وتدقيق ما يحصل عليه من احصائيات عن طريق اختبارات الاتساق وغيرها وبما تتيحه من اعداد بدائل متعددة للخطة وفقا لتغيير بعض معطياتها .

ويفترض التخطيط السليم توافر قاعدة من البيانات الرقمية . وبقدر حجم هذه البيانات وتفصيلها ودقتها وتغطيتها لعدد كافٍ من السنين تكون مهمة المخطط ايسر . ونحن في اقطارنا العربية نعاني من قلة البيانات وعدم دقتها وفقدانها للشمول ، ويستحيل أن يحسن التخطيط ويتقدم بدون هذه القاعدة . وليس ثمة عقبة فنية في التعامل مع كم هائل من البيانات . فقد أتاح التطور الالكتروني في هذا الباب آفاقاً تكاد لا تحد وبتكلفة غير باهظة . ولكن العبرة هنا ليست في الآلات أو ما يطلق عليه اسم hardware وإنما بأساليب التعامل مع الآلات Software وفقاً لنوع وكمية البيانات التي تُختزن وتُسترجع والتعامل معها data processing وبصفة خاصة استخدام الحاسب الالكتروني لاستخراج المعدلات والمعاملات مع واقع تلك البيانات ثم في حل النماذج الرياضية التي تُبنى عليها . فالحاسب الالكتروني ليس « عقلاً » يفكر كما يقال أحياناً في وسائل الاعلام العربية . وإنما هو آلة تستخدم لغرض معين ولا تؤديه على الوجه المطلوب الا بقدر ما يقدم لها من بيانات ومدى دقة تلك البيانات ، وما يكلفها الانسان باجرائه عليها من عمليات رياضية . ومن المعروف أن اختيار الحاسب الالكتروني محكوم بالغرض من استخدامه .

ولهذا لا بد من ان يكون للمخطط دوره في عمليات الاحصاء. عليه ان يحدد نوع

البيانات التي تلزم للتخطيط وان يُبدي الرأي في وسائل جمعها من مصادرها الاولى وأساليب تجميعها في بيانات عامة . ومن المسلم به ان بناء قاعدة بيانات وافية بأغراض التخطيط يستغرق فترة من الزمن ليست بالقصيرة . ومن ثم يتعين ان يتعاون المخططون والاحصائيون في تحديد اولويات العمل الاحصائي ، عليهم ان يتفقوا على « خطة » لبناء تلك القاعدة في عدد محدد من السنوات . فنحن نسلم بأن نقص البيانات يهبط بمستوى الخطة ، وليس ثمة عيب في ان يحاول المخطط اعطاء تصور تقريبي في حدود ما هو متاح له منها . ولكن العيب هو الزعم بأن مثل تلك الخطة جيدة وواقعية ، او محاولة سد ثغرات الاحصاء بتقديرات هي اقرب الى التخمين . وقد اثبتت التجربة عندنا وفي عدد آخر من بلدان العالم ان محصلة هذا المسلك توالي خطط متوازنة شكلاً تفارق الواقع ويفارقها مع استمرار قصور العمل الاحصائي . وقد آن الأوان لأن يُلحّ المخططون على السلطة السياسية التي تطالبهم بوضع خطط التنمية من اجل تطوير العمل الاحصائي . يجب ان يدرك الحكام بل المجتمع بأسره اهمية التقدير الرقمي في كل مجال وعلى كل مستوى . ولا نريد ان نستطرد هنا في الحديث عن تطوير العمل الاحصائي وكيف يكون . ولكننا نكتفي بالتأكيد على امرين : ضرورة اصرار المخططين على توفير قاعدة بيانات معقولة ، وضرورة تعاونهم مع اجهزة الاحصاء في تصميم تلك القاعدة .

ولا جدال في انه كلما زادت البيانات تزايدت امكانيات تحسين مستوى التخطيط . ولكن البيانات لا تتساوى من حيث الاهمية ، ولا من حيث اتصالها المباشر بالعملية التخطيطية . ومن ثم يكون افضل ما نصبو اليه هو ان يسير تطوير التخطيط جنباً الى جنب مع تطوير اعمال الاحصاء وان يكون لهذا كله اولوية في العمل الحكومي وقطاع الاعمال الخاص والعام، بل بين الجمهور كله عن طريق استخدام اجهزة الاعلام في شرح اهمية البيانات الاحصائية وما ستستخدم فيه وما سيعود على الناس من النفع من ذلك كله . ومن ناحية اخرى يجب ان نسلم بأن من مظاهر التخلف ضعف الاهتمام بالتعبير الرقمي ودقته(١٧) . ويبين ذلك انه من العبث ان نتصور ان اي تطور عربي يستطيع في مدى خمس او عشر سنوات توفير قاعدة من البيانات مطابقة لما هو متاح مثلاً للمخطط الفرنسي . ولذلك لا بد من عملية فرز لتحديد البيانات المطلوبة ومعرفة الشكل الذي تظهر به والمصدر الذي يمكن ان تستقي منه في واقع كل قطر . ولهذا فإن الجهد المطلوب من المخططين في هذا المجال لا يقل عن ذلك المطلوب من الاحصائيين .

---

(١٧) استرعى انتباهي في الصيف الماضي دقة وبساطة وحسن ذوق الحملة الاعلامية التي قامت في المملكة المغربية تمهيداً لاجراء التعداد العام الذي كان محدداً له الثاني من ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . كذلك لاحظت ان عمليات الاحصاء تتم تحت اشراف وزارة التخطيط .

وكلما تقدم بناء قاعدة البيانات زاد حجم ما يؤديه المخططون من دراسة . فالرقم منعزلاً لا يدل على شيء كثير ، وإنما يتضح دلالة بالمقارنة مع ارقام اخرى . كما ان وراء كل رقم قصة او تاريخ يوضح كيف جاء وتحت اي عوامل تكوّن وفي اي ظروف جُمع . فوفرة البيانات تُغري بالاغراق في المعالجة الرياضية . وقد ينزلق المخططون في هذا الاتجاه دون دراسة وافية لطبيعة البيانات ودلالاتها المختلفة . وثمة ما هو اخطر من ذلك . فكثير من ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لا يمكن التعبير عنه رقمياً حتى الآن . مثل السلوك الاجتماعي ، طبيعة السلطة السياسية ، نوعية الحياة quality of life ، حقوق الانسان . . . الخ ، مما يسميه المخططون الاوضاع التنظيمية . وكثيراً ما تؤدي عوامل ، غير مقدرة كمياً ، دوراً حاسماً في تغيير اوضاع المجتمع . فلا مقياس مثلاً في غيبة الديمقراطية لمدى رضا الناس او سخطهم . ولو توافر مثل هذا المقياس للامريكيين لما فوجئوا بالثورة في ايران مثلاً . كذلك على المخطط أن يدرك أن كل المعالجات الرياضية مبنية على نوع من الاستمرار مع زيادة أو انخفاض في قيمة المتغيرات ، ولم يواجه الرياضيون قضية انهيار النموذج المعبر عن نظام ما (في الطبيعة أو في المجتمع) الا منذ سنوات معدودة حين صاغ رياضي فرنسي نظرية الكارثة Catastrophe theory [١٨] وتطور المجتمع ، كثيراً ما حكمته احداث انهيار في نظام أو انقطاع disruption مثل الحروب والثورات . ومثل هذه الاحداث لا تجد حتى الآن مكاناً في النماذج الرياضية[١٩]

واخيراً ، وهذا ليس ترتيباً للأهمية وإنما للسرد ، لا بد من مراجعة بعض المؤشرات التي تُستمد من المحاسبة القومية ، ومن مراجعة بعض تعريفات نظام المحاسبة القومية الصادر عن الامم المتحدة والمنتشر في دول كثيرة[٢٠] . فليس ما جاء بهذا النظام المحاسبي

---

(١٨) يعد الرياضي الفرنسي René Thom اول من وضع نظرية الكارثة ، انظر :
Alexander Woodcock and Monte Davis, *Catastrophe Theory* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1980).

(١٩) ذلك ان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية قد استعاروا نماذجهم من تلك المستخدمة في العلوم الفيزيائية . وترجع اهمية نظرية الكارثة في انها اولاً وقبل كل شيء تناقض مبدأ استمرارية الظواهر في هذه الاخيرة وتقدم تعبيراً رياضياً عن معالجة انهيار انساقها . وقد استخدمت كذلك في النماذج البيولوجية ويبقى ان تستخدم في العلوم الاجتماعية . انظر للمزيد من التفصيل : I. Ekeland, in: *La Recherche*, no.81 (Septembre 1977).

وحول التحفظ ازاء النماذج الرياضية العالمية ، انظر :
Lesourne, et. al., «Interfuture Projects,» in: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], *Facing the Future, Mastering the Probable and Managing the Unpredictable* (Paris: OECD, 1979).

(٢٠) معروف ان نظام المحاسبة القومية الفرنسية يختلف عن نظام الامم المتحدة . كما ان المحاسبة القومية معروفة وممارسة في الدول الاشتراكية من قبل ظهور هذا المصطلح ولكن لها ايضا سماتها المختلفة عن النظامين المشار اليهما ، انظر في المقارنة بين ذلك كله :
J. Benard, *Comtabilité national et modèles de politiques économiques*.
وهذا الاختلاف يدل بذاته على نسبية تلك المفاهيم وانها ليست اقانيم مقدسة .

امراً مُنزلاً ، ولكنه اجتهاد من صنع البشر يحتمل الخطأ والصواب . فهو لا يفيد كثيراً او قليلاً في اعداد عدد بالغ الاهمية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحاول البنك الدولي قياسها : نسبة الاستيعاب المدرسي ، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، نسبة الامية ، نمط توزيع الدخل القومي . . . الخ . واعتقد اننا نحتاج الى قياس ظواهر اخرى تعني بلادنا ولم يعتن بها اهل الغرب . مثال ذلك قياس مدى الاعتماد على الخارج ، أو بعبارة أخرى مدى التبعية الاقتصادية ازاء الدول المتقدمة صناعياً . مثال آخر تطور نسب التبادل terms of exchange مع السوق العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً . كذلك محاولة تقدير العائد الفعلي للتعليم أو للخدمات الصحية ، ومحاولة تقدير مدى تكامل الاقتصاد الوطني بمعنى اعتماد قطاعاته على بعضها البعض وشمول نشاطه كل ارجاء القطر . . . الخ .

واذا نزلنا من مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعه الى مستوى المشروعات نجد انه من المتعين ان نعيد النظر في الاساليب السائدة في تقويم المشروعات التي تحسب عادة على اساس المشروع وفي المدى المتوسط، ولا تأخذ في الحسبان اعتبارات مثل الاثر السلبي على البيئة او حجم المكون الاجنبي ، او معدل استهلاك الطاقة او استهلاك المياه في هذا الوطن العربي الذي تعد المياه من اندر موارده . . . ونضرب مثلاً هنا بحسابات السياحة . فالمألوف في الدول المتقدمة ان يحسب عائد السياحة بخصم ما ينفقه السائحون الوطنيون في الخارج من مجموع ما ينفقه السائحون الاجانب في الداخل . وفي بعض اقطارنا يُحسب الثاني كله ولا يخصم منه الأول . ولكن القضية الاخطر هي ان الدول المتقدمة لا تبني الفنادق وما يلزمها من مرافق اساسية لمجرد استقبال الاجانب ، بل تكون فنادقهم الجديدة توسعاً في طاقة فندقية مستخدمة محلياً في الاساس . كما ان بناء تلك الفنادق وتأثيثها وما يستهلكه السائحون من طعام وشراب هي من انتاج محلي في غالب الحال . اما ما يجري في بلدان العالم الثالث من بناء فنادق خصيصاً لاستقبال السياحة الاجنبية كثيراً ما يُبنى بمواد مستوردة واحياناً بعمالة مستوردة وأثاث مستورد بالعملات الصعبة . بل ان حالة العجز الغذائي السائد في الوطن العربي مثلاً تجعل البلاد المستقبلة للسياحة تستورد نصيباً كبيراً مما يستهلكه السائحون من الخارج . ولذلك لا بد عند حساب عائد مشروعات السياحة من ان يخصم اجمالي الانفاق المتوقع من اجمالي الانفاق على المنشآت السياحية واستهلاك السائحين بالعملة الاجنبية وليس فقط تكلفة السياحة الوطنية في الخارج ، بل يمكن أن يذهب المخطط الى ابعد من ذلك بمقارنة الانفاق المطلوب على مشروعات سياحية وعائدة بالعائد الذي يمكن ان يتحقق لو استثمر المبلغ نفسه في مشروع صناعي او زراعي . ثم يبقى بعد ذلك الآثار الجانبية للسياحة في البيئة والمجتمع : تدهور الآثار التاريخية ، زيادة تلوث الشاطىء والبحار ، انماط الاستهلاك والسلوك التي يدخلها السائحون على المجتمع .

ولا نريد ان نطيل في السرد ، وانما قصدنا التأكيد على الجهد الخلاق والتفكير المبدع والدراسة العميقة المطلوبة من المخططين في بلاد العالم الثالث ومنها اقطارنا العربية .

٣ ـ المركزية واللامركزية

أدى وضع الخطط في بلادنا ، حتى الآن ، الى القول بأن التخطيط لا يمكن أن يتصور الا مركزياً لأنه موجه نحو تسيير الاقتصاد القومي في مجموعه . ووجود خطة شاملة للمجتمع كله ضرورة لا نزاع فيها . ولكن المركزية المطلقة أبرزت عيبين اساسيين فى عملية التخطيط . العيب الاول هو افتقاد الواقعية المطلوبة نتيجة لقلة البيانات . والعيب الثاني هو عدم ارتباط اجهزة الدولة ووحدات قطاع الاعمال والافراد بما جاء بالخطة . والعيبان متلازمان . فمصدر البيانات هو نفس الاجهزة والوحدات والافراد الذين لا يلتزمون . ولما كان معنى الالتزام غائباً فلا مفر من ان نسلم بعدم العناية والدقة في تقديم البيانات المطلوبة لجهاز التخطيط . كذلك صدور الخطة في وثيقةواحدة، يغلب عليها الطابع الفني، يجعل تلك الاجهزة والوحدات والافراد لا تجد همومها وقضاياها منعكسة في الخطة .

وقد يكون نقص قاعدة البيانات وسيلة للقفز بالعملية التخطيطية قفزة كبرى للامام بالجمع بين المركزية واللامركزية . ويكفي ان نتخيل مناقشة عامة ومفتوحة للجميع وحرة حول اهداف الخطة، يشارك فيها المجتمع كله ولو بسماع المناقشات واثر ذلك في الاهتمام العام باعدادها . وعندئذٍ يمكن ان نخطو خطوة تالية وهي مطالبة المحليات واجهزة الدولة ووحدات الانتاج باعداد خططها في ضوء الاهداف العامة المقررة . وخلال هذه الفترة يُجري جهاز التخطيط الدراسات والتحليلات التي اشرنا اليها فيما سبق . ثم تتجمع الخطط التي يقترحها اولئك الذين يمارسون بالفعل النشاط السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي (او كما يُسمون الآن real actors او الفاعلون الحقيقيون) لتدرس قطاعياً من ناحية (الصناعة ، الزراعة ، التعليم . . . الخ) وكذلك جهوياً (اي على مستوى اقاليم القطر الاساسية)[٢١] . ثم يوضع هذا كله بين يدي جهاز التخطيط ليُجري عليه عملياته الفنية التي ترفع منه التعارضات وترتبه وفقاً للاولويات المقررة سياسياً وتضعه في الحدود التي تضمن توازن الخطة وتفادي الاختناقات ، وعندئذٍ يلحق بوثيقة الخطة ما يمكن أن ينفذه الفاعلون الحقيقيون في المجتمع مما كانوا قد اقترحوه ابتداء . وهنا ايضاً ييسر التقدم في علم المعلومات informatics وانتشار الحاسبات الالكترونية الصغيرة micro-processors وامكان الربط التلفوني بين عدد كبير منها وبين بنك المعلومات المركزي ، كل ذلك ييسر الى حد

---

(٢١) احترنا كثيراً في المشرق في التمييز بين ما يقابل كلمة «regional» بمعنى مجموعة اقطار متجاورة ، وما يقابلها حين تعني جزءاً من ارض قطر واحد . وقد وجدت اخواننا في المغرب قد خرجوا من هذا الخلط باستخدام كلمة « جهة » للدلالة على المعنى الاخير . وهي كلمة عربية اصيلة سبق ان استخدمها اسلافنا في هذا المعنى .

بعيد هذه اللامركزية المرتبطة في النهاية بخطة شاملة تحكمها في المقام الاول مصلحة الاقتصاد الوطني في مجموعه ..وعلى هذا النحو يشارك معظم الناس في وضع الخطة ويفهمون اهدافها وعقبات التنفيذ التي يجب التغلب عليها . وعندئذٍ تزيد درجة التزامهم بالخطة .

ويتصل بهذا الموضوع اسلوب الالزام . فالجدل او المفاضلة بين التخطيط الملزم والتخطيط التأشيري طمس قضية اساسية في التخطيط الا وهي وسيلة الالزام . والاصل العام هو ان الالزام يتم بوسائل اقتصادية : حجب التمويل او اتاحته ، فائدة ميسرة او عالية ، توافر مستلزمات الانتاج للنشاط المطلوب وصعوبة الحصول عليها للنشاط غير المرغوب فيه ، خلق الاسواق بتوزيع عادل للدخول ، او تضييقها بفرض ضرائب ورسوم ترفع من سعر السلعة في السوق . . . وفي خلفية ذلك كله توجد وسيلة الحساب الاساسية المتمثلة في اسلوب الموازين العينية للسلع والخدمات والعمالة وكذلك توجيه التدفقات المالية من حيث الحجم المطلق ومن حيث النشاط المستفيد منها . والالزام بقرارات ادارية ضرورة لا فكاك منها في ظروف ندرةالموارد. ويقاس تقدم الاقتصاد المخطط بمدى قدرة الدولة على الزام الناس بالخطة بوسائل اقتصادية وتراجع دور الاوامر الادارية . واخيراً فإن التزام وحدات القطاع العام بالخطة التزام اقتصادي نابع من ملكية الدولة لها ويجب ان تنفض عنه طابع السيطرة الحكومية على نشاط وحدات انتاجية يجب ان تدار على اساس اقتصادي سليم[٢٢] .

وخلاصة القول ان عملية التخطيط للتنمية ليست مجرد سلسلة من العمليات الفنية الخالصة ، كما ان التخطيط لا يعرف طريقه الا اذا حدد له المجتمع استراتيجية واضحة للتنمية . كذلك فإن المشاركة الواسعة في اعداد الخطة ومناقشتها، ولاسيما من اولئك الذين يقومون على تنفيذها، امر حاسم في واقعية الخطة ومعدلات تنفيذها ومدى الالتزام الفعلي بها . واخيراً فإن التخطيط يحتاج لقاعدة بيانات مهمة ولدراسات متعمقة لفهم الواقع واستشراف المستقبل[٢٣]. وليس فيما اقول شيء غير النقد الذاتي لتجربة التخطيط في الوطن

---

(٢٢) انظر : Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriéte*, l'Economie et socialisme, 13 (Paris: Maspero, 1970).

(٢٣) اشرنا خلال الحديث عن الاقتصاد الاكاديمي الى اهمية دراسة البارزين من الكتّاب الذين تعرضوا للقضايا الاقتصادية قبل المدرسة الكلاسيكية . ونشير هنا الى ان النشأة الحقيقية للدراسات الاقتصادية صاحبت نشأة الدول الاوروبية الرئيسية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .

كانت البداية في هذه النشأة، كما نعلم، نوعاً من التحالف بين اسر من كبار الاقطاعيين وبين البورجوازية (من تجار وحرفيين وموظفين ملكيين) لضرب سلطة الاقطاع السياسية وتكوين دول موحدة . ومن ثم طرحت في هذه الدول « حديثة النشأة » مشكلة « ثروة الامة » وكيف يمكن ان تزيد ، وهو ما نعبر عنه حديثاً بالتنمية الاقتصادية . =

العربي التي اتيح لي ان اشارك فيها . ولكن ثمة امراً علينا جميعاً ان نقر به وان نعمل على اصلاحه في اقرب وقت وذلك الامر هو اختفاء البعد القومي لدى المخططين القطريين. فليست الاقطار العربية مجرد جزء فيما يسميه المخططون « العالم الخارجي » حتى اذا لم يكن يجمع بيننا الا مجرد الحوار لكان ذلك كافياً لأن يكون للعلاقات مع الاقطار العربية الاخرى وضع خاص في نظر المخطط القطري . وربما كان إغفال هذا البعد نتيجة لعدم توافر البيانات ، وربما كانت الخطوة الاولى على طريق التنسيق والتعاون في المجال العربي توافر البيانات على مستوى كل قطر وتداولها بين اقطارنا . واذا وصلنا بعد ذلك الى تفاهم حول توحيد سنوات الخطة لأمكن تفادي كثير من الازدواجية والتنافس وتدبير وسائل تنشيط التعاون في الانتاج وزيادة حجم المبادلات بين اقطارنا .

لقد كررنا على مدى السنين ان المستقبل للكيانات الاقتصادية الكبيرة . ويذهب نادي روما في بعض كتاباته الى حد القول بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد اختفاء الكيانات الصغيرة ولا محل فيه لكيان اقتصادي يضم اقل من مائة مليون . ولعل التخطيط الفاعل الذي ندعو اليه ان يقرب بين اقطارنا . فكثير من المصالح القطرية التي تبدو متعارضة الآن يمكن الا تكون كذلك لو لقيت ما تستحق من عناية ودرس ، كما انها يمكن ان تتحول في مدى اطول الى مصالح متكاملة .

= وكان بديهياً ان يفكر الناس اولاً ان ثروة الامم كثروة الافراد تقاس بتكديس الذهب والفضة (وقد انتشر هذا المفهوم في اسبانيا نظراً لما نهبته من ذهب وفضة من الامريكيتين) ، ولكن سرعان ما ظهر في فرنسا دور الزراعة والصناعة مقترناً باسم الوزير الكاتب Colbert في حين اتجه الكتّاب الانكليز الى فكرة التنمية من خلال التجارة الدولية . ومهما يكن من امر فإن Schumpeter في مؤلفه الضخم عن تاريخ التحليل الاقتصادي يصف هذه الفترة بأنها كانت « اقتصاداً مخططاً » . ثم تطورت الدراسات بانتقالها من فكرة الثورة الى فكرة القيمة ومصدرها ، فظهر دور الادخار والاستثمار (انظر : Turgot بصفة خاصة)، ثم ظهر رفع الغشاء النقدي واجراء تحليل اقتصادي جمعي عيني ظهر في أعمال الفيزيوقراط Quesnay مثل : *Tableau économique* ، ومن خلاله طرحت القضية الزراعية . ثم اتت نظرية الريع تشير الى عدم احقية الملاك غير المزارعين في الحصول على جزء من الانتاج . وظهر الاهتمام بالتنمية الصناعية منذ نهاية القرن السادس عشر (في أسبانيا Luiz Ortiz) وقضايا التوزيع (Justi منذ عام ١٧٥٥) ، وبدأ الاقتصاد القياسي على يد الفرنسيين Cantillon وBoisguilbert في بداية القرن الثامن عشر . وطرحت قضية السكان في نزاع يشبه ما نعرفه اليوم . واذا كان Malthus قد اشتهر بتخوفه من زيادة السكان فقد كتب كثير من سالفيه ومعاصريه في الدفاع عن جدوى تزايد السكان ، مثل W. Petty وJ. Stewart . وظهرت المعالجات المهمة لنظرية النقود (والنظرية الكمية بالذات) منذ Bodin في القرن السادس عشر الى D. Hume في منتصف القرن الثامن عشر ، حتى كتب البعض في البنوك والائتمان والرقابة على الصرف .

الفصل الثامن

مؤشرات قطرية للتنمية العربية (*)

د. ابراهيم العيسوي

مقدمة

تعالج هذه الدراسة قضية قياس التنمية ومعايير الحكم على ما يجري من جهود في مختلف الاقطار العربية بدعوى تحقيق أهدافها. فتبدأ في القسم الأول بتبيان الخلفية التاريخية ـ الفكرية لإثارة هذه القضية عالمياً وعربياً، وإبراز أن مفهوم التنمية الحديث أوسع من أن يقاس بمتغير واحد، حتى اذا كان متغيراً مركباً يشتق من متغيرات عديدة، وأن الأمر يتطلب صياغة مجموعة متكاملة من المؤشرات تغطي مختلف أبعاد العملية التنموية. وتعرض الدراسة في القسم الثاني لعدد من القضايا الخلافية المتعلقة بمفهوم المؤشرات، ومنهجيتها، والعلاقة بين اعتبارات الصياغة الصحيحة للمؤشرات والامكانات العملية المتوفرة لقياسها. أما القسم الثالث فهو يحتوي على عرض موجز لمفهوم التنمية العربية الذي أخذت به الدراسة في صياغة المؤشرات المقترحة، وهو مستخلص بصفة أساسية من استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك التي أقرتها القمة العربية في عمان سنة ١٩٨٠. ثم تقدم الدراسة في القسم الرابع مقترحاً مجموعة من المؤشرات التنموية التي تصلح للاستخدام في اقطار الوطن العربي المفترض التزامها بالمفهوم القومي للتنمية العربية. وتنتهي الدراسة بعدد من التحفظات والانتقادات، بغية تبيان بعض سبل تطوير المقترح المقدم، واقتراح تنظيمي لتنسيق الجهود العربية في مجال البحث عن مؤشرات قطرية وقومية للتنمية العربية.

(*) سينشر هذا البحث بصيغة مختصرة في عدد قادم من مجلة المستقبل العربي.

أولاً : قياس التنمية : مؤشر أم مؤشرات للتنمية ؟

شهد فكر التنمية عملية مراجعة واعادة تقويم ، بدأت منذ أواخر الستينيات ، ويمكن القول أنها ما زالت مستمرة برغم ما تمخض عنها من قبول شبه عام لعدد من المقولات الرئيسية حول معنى التنمية وأهدافها وسبل تحقيقها . ولعل من أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه العملية تبلور الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية ، وما ترتب على ذلك من توسيع وصقل لمفهوم التنمية[1] . فلم تعد التنمية مجرد زيادة في الناتج القومي مضافاً إليها عدد من الاجراءات الرامية لتحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي . وانما صار مضمون التنمية أوسع من ذلك وأعمق . فالتنمية الحقة ثورة شاملة (أو تغيير جذري ، إن شئت) على معظم المعطيات القائمة في بلدان العالم الثالث ، من أجل احلال معطيات جديدة محلها ، يتيسر معها تكوين قوة انتاجية قابلة للتجدد الذاتي والتعاظم المتواصل ، وقادرة على النمو المستقل لصالح اشباع الحاجات المادية والمعنوية لأهل هذه البلدان على نحو مستمر . إنها عملية تحرر من آغلال التبعية ، وخلاص مما يترتب على التبعية من استغلال ، بقدر ما هي عملية بعث حضاري لاستعادة الثقة في القدرة الذاتية على النهوض وامكانية التحرك المستقل من اجل اعادة بناء الأمة .

وكان من الطبيعي أن تسفر عملية إعادة النظر في معنى التنمية عن اعادة للنظر في المقاييس التي تواضع الاقتصاديون على استخدامها في تقويم جهود التنمية . فلم يعد من المستساغ الاقتصار على الناتج القومي ومشتقاته مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج ومعدل نمو الناتج وما الى ذلك . هذا فضلاً عن أن المقاييس المعتمدة على الناتج لم تكن خالية من العيوب أصلاً ، حتى في ظل العمل بمفهوم النمو ، لا التنمية ، أو بمفهوم الرفاه الاقتصادي ، لا الاجتماعي . وقد بذلت محاولات عديدة لتلافي بعض أوجه القصور في قياس الناتج ، من ذلك لاستخدام مقياس موحد للقوة الشرائية لتذليل المصاعب التي تثيرها المقارنات الدولية لنواتج دول مختلفة ، ومنها تعديل طريقة حساب الناتج على نحو يقربه من مفهوم الرفاه الاقتصادي بحذف بعض البنود (كالانفاق على الدفاع ومكافحة التلوث) ، واضافة بنود أخرى (كقيمة وقت الفراغ وخدمات السلع الاستهلاكية المعمرة)؛ ومنها استخدام اوزان معينة في حساب معدل نمو الناتج لتلافي تأثير سوء

---

(١) انظر في ذلك : يوسف صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج » ، المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٦ - ١٩ ؛ اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ، ومحبوب الحق ، ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تقديم اسماعيل صبري عبد الله (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

التوزيع عليه؛ ومنها الاقتصار على قياس الدخل المطلق لأفقر ٤٠ بالمائة من السكان مثلاً تركيزاً للانظار على مدى اشباع الحاجات الاساسية(٢).

غير أن هذه المحاولات لم تسفر عن مقياس يتلاءم مع الفهم الجديد للتنمية ، إذ أنها لم تكن أكثر من تنويعات على لحن أساسي القصور كامن في بنيته (وفاقد الشيء لا يعطيه !) . ولذا فقد حاول البعض تجاوز القصور البنائي في مفهوم الناتج ، مع الاحتفاظ بفكرة المقياس او المؤشر الواحد ، وذلك بتركيب مقياس يشتق منه عدد من المتغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية . من ذلك مقياس المستوى المادي للحياة الذي تبناه مجلس التنمية الخارجية الامريكي في عام ١٩٧٧ ، والذي تم التوصل اليه بدمج ثلاثة مؤشرات غير كمية تلخص في نظر واضعيه اوجه الرفاه الاساسية ، وهي معدل وفيات الرضع وتوقع العمر عند الميلاد (تعدل فيها بعد الى توقع العمر في السنة الاولى) ونسبة غير الاميين(٣) . ومن ذلك مقياس مستوى المعيشة الذي اقترحه درفنوفسكي في دراسة لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٦ ، والمقياس المركب للتنمية الذي توصل اليه تشيبانك في دراسة اعدها لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في ١٩٧٥(٤) . ويعتمد كل من هذين المقياسين على دمج عدد من المتغيرات (المركبة و / او البسيطة) التي يعكس كل منها وجهاً من وجوه التغير في الرفاه الاجتماعي او مستوى المعيشة .

إن الانصاف يقتضي الاعتراف بأن مثل هذه المحاولات قد نجحت في كسر حاجز الخوف من الخروج على المألوف (أي مقاييس الناتج) ، وأنها قطعت شوطاً لا بأس به في إبراز جوانب للتنمية أو لمستوى المعيشة خلاف ما يقاس بالنقود ، وتقديم مقاييس لها ، ولو على وجه التقريب . غير أنه من الواجب الإشارة أيضاً الى احدى نقاط الضعف الرئيسية في هذه المحاولات : ألا وهي أنها ظلت أسيرة لفكرة المقياس الواحد للتنمية ، مما أوقعها في

---

(٢) حول عرض هذه المحاولات وتقويمها ، انظر :

N. Hicks and P. Steeten, «Indications of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick,» *World Development*, vol. 7 (1979), pp. 568-570.

(٣) المقصود هنا «P Q L I» وهو ما يطلق عليه أحياناً مقياس نوعية الحياة المادية . انظر في شأنه :

M.D. Morris and F. B. Liser, «The P Q L I: Measuring Progress in Meeting Human Needs,» *Overseas Development Council, Communique on Development Issues*, no. 32 (1977).

(٤) انظر في شأن المقياس الأول : J. Drewnowski and W. Scott, *The Level of Living Index*, UNRISD Report, 4 (Geneva, September 1966).

وفي ما يتعلق بالمقياس الثاني ، انظر : E. Szczepanik, *Agricultural Policies at Different Levels of Development* (Rome: Food and Agricultural Organization [F.A.O.], 1975).

مشكلات يتعذر الوصول الى حل مرضٍ لها ، لعلّ أهمها مشكلة البحث عن أوزان مناسبة لترجيح المتغيرات المختلفة وصولاً الى المقياس المركب . وحتى اذا أمكن التوصل الى حلول مرضية لهذه المشكلات ، فليس من الواضح أن لهذا المقياس المركب أية قيمة عملية أو اجرائية من منظور المساعدة في تقويم مدى التقدم نحو أهداف التنمية ومتابعة مدى تحقق بعض التغيرات الهيكلية الضرورية للقول بحدوث تنمية ، ومن ثم المساعدة في رسم السياسات التنموية . والراجح أن المخططين وصناع القرارات سيلجأون الى « تفكيك » مثل هذا المقياس المركب ، بهدف التعرف على مدى تحقق الأهداف التنموية ، الوسيط منها والنهائي ، فيما يتعلق بعدد من المهام أو الهموم الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم ينتهي الأمر بعدد من المقاييس أو المؤشرات ، لا بمقياس أو مؤشر واحد .

وهذا هو المستطاع والمفيد حقاً في هذه المرحلة من تطور المعرفة بأمور التنمية وقضايا قياسها . فالسعي لتركيب مقياس واحد للتنمية تعترضه صعوبات منهجية وعملية جمة ؛ ينبع بعضها من اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعادها ، وعدم التوصل بعد إلى قياسات مرضية خاصة للجوانب النوعية في عمليات التنمية وأهدافها ، بينما ينبع البعض الآخر من غياب معيار موضوعي للتعرف على الأوزان المناسبة لترجيح المقاييس الفرعية للتنمية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لا يبدو أن للتوصل الى مثل هذا المقياس الواحد نفعاً يذكر في تقويم جهود التنمية والتعرف على معوقاتها وصياغة السياسات المناسبة للتغلب عليها . والحق أن السعي لتركيب مقياس واحد للتنمية لم ينطلق من احتياجات تقويم التنمية **قطرياً** ، بقدر ما انطلق من احتياجات اجراء **المقارنات الدولية** . ولما كانت نقطة انطلاقنا في هذا البحث هي الأولى ، لا الثانية ، فإننا سنركز جهدنا على صياغة مجموعة مؤشرات للتنمية ، بغض النظر عن إمكان أو استحالة دمجها في مؤشر واحد .

والظاهر أن هذا هو ما انتهى اليه الرأي في معظم المنظمات الدولية والاقليمية . إذ أن كلاً منها قد قنع ، على الاقل في هذه المرحلة ، بتكوين **قائمة مؤشرات** ، ليس غير . صحيح أن هذه القوائم تدور أساساً حول **مفهوم التقدم أو الرفاه الاجتماعي أو مستوى المعيشة** . وهذا بالطبع وجه من أوجه التنمية أو ثمرة من ثمارها . غير أن الاقتصار على هذا الوجه أو تلك الثمرة ، ان امكن اعتباره ملائماً لظروف الدول الصناعية ، لا يتناسب اطلاقاً مع ظروف دول العالم الثالث ولا يعبر عن حقيقة همومها ، ومن ثم فهو غير كافٍ للتعبير عن مدى تقدم التنمية فيها .

إن دول العالم الثالث تختلف عن الدول الصناعية المتقدمة في أمرين ، لا بد وأنهما سيلقيان بظلهما على الموضوع الذي تتناوله المؤشرات . فالأولى تقع على هامش النظام الرأسمالي العالمي أو محيطه ، بينما تقع الثانية في موقع القلب منه . الأولى تمثل الطرف التابع

الخاضع في هذا النظام ، بينما تمثل الثانية الطرف المسيطر المتحكم . هذه واحدة . أما الثانية ، فهي أن نظم دول العالم الثالث الاقتصادية والاجتماعية هي نظم انتقالية غير مستقرة ، بينما النظم السائدة في الدول الصناعية الكبرى هي ، بمعنى نسبي طبعاً ، نظم مستقرة ، وان كان هذا لا يعني أنها نظم سرمدية . وهذان الأمران كفيلان باختلاف هموم كل مجموعة عن الأخرى . فالدول الصناعية المتقدمة معنية بتحسين أوضاع سكانها في اطار النظام القائم . أما دول العالم الثالث فقضيتها الاساسية خلق تنظيم اجتماعي مختلف جذرياً عمّا هو قائم كشرط ضروري لتحسين أوضاع سكانها الاقتصادية والاجتماعية تحسناً ذاتياً متصلاً ، أي كشرط ضروري لاضطراد التقدم الاجتماعي على أساس من القوة الذاتية المستقلة للمجتمع . ولذا فالتغير الهيكلي ، بأوسع معانيه وليس فقط التغير في تركيب الناتج وتوزيعه ، يعتبر شرطاً للتنمية ومظهراً من مظاهر حدوثها في آن واحد . ومن هنا وجوب الاهتمام بتغطية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الأمر . وثمة سبب اضافي لذلك : ألا وهو أن عملية التنمية بالمعنى الذي نقصده عملية طويلة الأجل ، قد لا يظهر من ثمارها الا الشيء القليل في الأجل القصير . ولذا فانه يكون من الاجحاف الحكم على التنمية فقط بمقدار ما يظهر على مستوى المعيشة من تحسن من سنة لأخرى في المراحل الأولى للتنمية . ويقتضي الانصاف أن يمتد الحكم الى مدى النجاح أو الفشل في احداث التغيرات الهيكلية الضرورية لتحقيق تحسن ملموس ومتصل في مستوى المعيشة .

ما نحن بصدده هنا اذن هو مؤشرات للتنمية ، لا مؤشرات لمستوى المعيشة أو الرفاه الاجتماعي . وبرغم أن المفهومين يتقاطعان في نطاق معين ، الا أنهما يتمايزان على مدى واسع . وأنه لأمر بالغ الأهمية أن يتضح هذا التمييز بجلاء في أذهان المخططين والاحصائيين في العالم الثالث على العموم ، وفي الوطن العربي على الخصوص(٥) .

قلنا أن عدداً غير قليل من المنظمات الدولية والاقليمية قد توصل الى قوائم مؤشرات

---

(٥) للأسف ، هذه التفرقة بين موضوع القياس في المؤشرات الاجتماعية في حالة كل من الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث ، ما زالت غير واضحة فيما يسمى « حركة المؤشرات الاجتماعية » . وبرغم اعتراف البعض بأهمية عمل قوائم مؤشرات خاصة للدول حسب « درجة تقدمها » ، وحسب « ظروفها » ، الا أن ما تم من تمييز ظل في إطار مفهوم مستوى المعيشة ولم يمتد بعد الى مفهوم التنمية . أنظر مثلاً محاولة الأمم المتحدة وضع قوائم مؤشرات اجتماعية استرشادية لكل من الدول الأقل نمواً ، والدول النامية ، والدول المتقدمة في :

United Nations [U.N.], *Social Indicators: Preliminary Guidelines: and Illustrative Series,* Statistical Papers M., no. 63. Sales no. E78. XVII. 8 (New York: U.N., 1978).

انظر أيضاً في ضرورة التفرقة بين المنهجين على النحو المبين في المتن :

Cadman Atta Mills, «On Social Indicators and Development,» Working Paper of the UNUGPID Project, HSDD - GPID, Series 33 / UNUP - 147 (1980).

اجتماعية ، تعكس مفهوم التقدم الاجتماعي من وجهة نظرها[٦] . والملاحظ أن بعض هذه القوائم ينطلق من نظرة شمولية ، بمعنى أن القائمة تسعى للتعبير عن مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مستوى المعيشة أو الرفاه . أما البعض الآخر فينطلق من الاهتمام باحراز التقدم في قطاع أو مجال بعينه . ومن المعتاد في الحالة الأخيرة ألا تقتصر المؤشرات على التغير في القطاع أو المجال موضوع الاهتمام المباشر ، وانما تمتد القائمة لتتضمن عدداً من المؤشرات ذات الطبيعة الاعم بحكم اتصالها بالقطاع أو المجال المعني بالاهتمام . من أمثلة النوع الأول تلك القوائم التي صدرت عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الجهاز الفني والاستشاري لمجموعة الدول الرأسمالية ، وهي من الرواد في مجال المؤشرات الاجتماعية ، حيث بدأت العمل فيه منذ سنة ١٩٧٠) ، ومجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) ، والجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) ، وهيئة الامم المتحدة . ومن أمثلة النوع الثاني تلك القوائم التي صدرت عن عدد من المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة (في نطاق مجالات اهتمام المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية) . وبالاضافة الى ما تقدم ، وهو ليس حصراً كاملاً ، ما زالت بعض المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالعالم الثالث تسعى لصياغة قوائم خاصة بها ، مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٧] .

والسؤال الآن : أين وطننا العربي من هذا كله ؟ مبلغ علمي أن جهداً مناظراً لما تم أو يتم بذله في المنظمات الدولية والاقليمية المشار اليها أعلاه لم يبذل بعد في اقطار الوطن العربي ، مجتمعة أو فرادى . صحيح أنه ربما تكون قد جرت بعض التجارب هنا أو هناك تلبية لدعوة من منظمة دولية أو أقليمية ، وصحيح أنه ربما تصدر عن بعض الاقطار العربية نشرات احصائية تحمل عناوين مثل المؤشرات الاقتصادية و / أو الاجتماعية . ولكن هذا وذاك بعيد عمّا نرمي اليه . وفي تقديري أن الوقت ملائم جداً لبدء جهد مكثف من جانب الاقطار العربية في مجال صياغة مؤشرات للتنمية العربية ، انطلاقاً من فهم خاص للتنمية في ظروف الوطن العربي ، لا انطلاقاً من المفاهيم التي تعمل الدول الرأسمالية المسيطرة

---

(٦) U. N., Ibid.; U. N., Secretariat, «Progress Report on National and International Work on Social Indicators,» ST/ESA/STAT/102 (July 1981); U. N., Economic and Social Council, «Progress Report on National and International Work on Social Indicators,» E/CN. 3/1983/18 (May 1982); WHO, *Development of Indicators for Monitoring Progress towards Health for all by the Year 2000* (Geneva: WHO, 1981), and FAO, «Progress Report on WCARRD Programme of Action,» C 83/23 (September 1983).

(٧) انظر مساهمتنا في هذا المسعى : I. H. El-Issawy, «Towards a Set of Socio-Economic Indicators for Development Planning in Africa,» in: Economic Commission for Western Asia [ECWA], E/ECA/SERPD/INDIC/9 (January 1984).

على ترويجها في بلاد العالم الثالث ، وبمبادرة ذاتية ، بدلاً من اللامبالاة أو الانتظار ريثما ندرج في برنامج لهذه المنظمة الدولية أو تلك . أقول أن الوقت ملائم تماماً لمثل هذه المبادرة ، في ضوء ما نعلمه من أن مفهوماً للتنمية العربية قد تبلور في سياق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان ١٩٨٠ ، وبالنظر الى الجهود التي تجري حالياً لاستكمال ما تم في المجال الاقتصادي بالسعي لوضع استراتيجية عربية للتنمية الاجتماعية يستهدف اقرارها من قمة عربية قادمة . فالخطوة التالية منطقياً لاقرار مفهوم عربي للتنمية هي البحث عن ترجمة احصائية لها بمؤشرات تساعد المخططين وصناع القرارات من الاقطار العربية على الحكم على حقيقة ما يجري فيها من جهود باسم التنمية . وأملي أن يكون في هذه المساهمة ما يثير اهتمام الباحثين العرب والمنظمات العربية بهذه المسألة ، ويحفزهم على مواصلة النظر فيما تضمنته من مواقف واقتراحات ، ويشجعهم على التصدي لما لم تتعرض له من قضايا ومشكلات .

ثانياً : المؤشرات : المفهوم والأنواع وقضية القياس

يقضي منطق الامور التعرض لمسألتين هامتين قبل تقديم مؤشرات التنمية المقترحة للأقطار العربية . الأولى خاصة بمفهوم المؤشرات ومنهجيتها وقابليتها للقياس . والثانية تتعلق بما نعنيه بمفهوم التنمية العربية الذي تسعى المؤشرات للتعبير عنه . سوف نتناول المسألة الأولى في هذا القسم ، على أن نعالج الثانية في القسم التالي .

١ ـ مؤشرات ! لا احصاءات

من الأهمية بمكان أن نميّز بين المؤشرات والاحصاءات[٨] . إن المؤشرات يمكن أن تكون شكلاً من أشكال الاحصاءات ، ولكن ليست كل الاحصاءات مؤشرات بالضرورة . فالمؤشرات عادة تشتق من الاحصاءات ، وتتم صياغتها على نحو يبرز المقارنة بين أحداث واقعة وأهداف موضوعة أو معايير متفق عليها . والحق أن المؤشرات أغنى من الاحصاءات فيما يتعلق بكمية المعلومات التي تتضمنها ، وأوسع نطاقاً في دلالتها ، وأعزّ شأناً فيما يتعلق بدورها في التخطيط واتخاذ القرارات . فهي أغنى من الاحصاءات من

(٨) للمزيد من التفصيل حول الفروق بين المؤشرات والاحصاءات ، ومفهوم المؤشرات بصفة عامة ، انظر : N. Imboden, *A Management Approach to Project Appraisal and Evaluation* (Paris: OECD, 1978), pp 62-70; D. Roberts, *Social Indicators in Developing Countries,* OECD Development Centre, Working Document, CD / R (77) 26 (Paris: OCED, 1977), and M. V. S. Rao, «Concept, Scope and Methodology of Development Indicators,» in: M.V. S. Rao, K. Porwit and N. Baster, *Indicators for Human and Social Development: Report on the State of the Art* ([Tokyo]: UNU, 1977).

حيث كم المعلومات بالنظر الى أنها تشتق من الاحصاءات ، وترتبط في نفس الوقت بأهداف أو معايير ذات صلة بالحدث أو الأحداث موضع الاهتمام . وهي أوسع نطاقاً في الدلالة نظراً لأن المؤشرات تختار بحيث لا تتوقف قدرتها عند وصف الظاهرة موضع القياس المباشر ، بل تتعداها لتعبر - بالإنابة - عمّا يكون قد طرأ على ظواهر أخرى متصلة بها من تغيرات . فاذا أدرجنا ضمن مؤشرات التنمية مؤشراً عن مدى توفر مياه الشرب النقية للأهالي ، فإن القصد ليس أن نقيس مدى توفر هذه الخدمة في حد ذاتها ، وإنما أن نعبر من خلال ذلك عن الحالة الصحية عموماً . وقل مثل ذلك عن مؤشر توقع الحياة عند الميلاد الذي قد يراه البعض مؤشراً للصحة ، بينما يعتبره البعض الآخر مؤشراً للتنمية على وجه العموم لما بينه وبين مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية من ترابط . والمؤشرات ، أخيراً ، ذات دور خطير في عمليات التخطيط والمتابعة وما يترتب عليها من قرارات واجبة الاتخاذ . إذ المفترض أن تقوم المؤشرات بوظيفة الانذار المبكر للتحذير من أخطار قد تقع ، وذلك نتيجة المفارقات بين ما يحدث في مجال معين وما كان مستهدفاً أو متوقعاً .

٢ - أنواع المؤشرات

ثمة تقسيم للمؤشرات حسب جوانب العمليات الاجتماعية أو الاقتصادية التي يتم قياسها ، وتحديداً : وفق ما اذا كان المؤشر يتصدى لقياس الغايات أو النتائج من العملية ، أو لقياس الوسائل أو المدخلات في العملية . في تقديري أن الباحثين في مجال المؤشرات الاجتماعية (انطلاقاً من مفهوم مستوى الرفاه أو المعيشة) أميل الى تفضيل مؤشرات الغايات وانهم لا يقبلون العمل بمؤشرات الوسائل الا عندما يتعذر قياس النتائج لسبب أو لآخر(٩) . غير أننا نعتقد أن الأمر مختلف عندما ينطلق الباحث في معالجة المؤشرات من مفهوم التنمية بالمعنى الذي أشرنا اليه في القسم الأول من هذه الدراسة . فههنا من الواجب الاهتمام بعملية التنمية كلها : وسائلها وأهدافها . فمؤشرات الوسائل مهمة لاظهار مدى ما يحدث من تغير في الهياكل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، الداخلية والخارجية ، قد لا تظهر نتائجه الا بعد مضي وقت غير قصير . هذا فضلاً عن أن الاقتصار على مؤشرات الغايات قد يكون مضللاً في بعض الحالات من حيث دلالته التنموية . يحدث ذلك مثلاً عندما يتحسن مستوى المعيشة نتيجة استنزاف مورد طبيعي ، أو السماح بمعدلات غير عادية لتلوث البيئة ، أو نتيجة تدفق غير طبيعي للمساعدات الأجنبية لاسباب سياسية طارئة أو تحالفات عسكرية مريبة .

وهناك تقسيم آخر للمؤشرات علينا أن نحدد موقفاً منه ، ألا وهو تقسيم المؤشرات

---

(٩) نقصد بمؤشرات الغايات ما يعرف بالانكليزية بـ «output indicators» ، وبمؤشرات الوسائل ما يطلق عليه «input indicators» .

الى موضوعية أو ذاتية . والمقصود هنا تقسيم المؤشرات الى مؤشرات وقائع ، بمعنى أن المؤشر يرصد واقعة أو حدثاً ما ، ومؤشرات رأي ، بمعنى أن المؤشر يسجل رأي الناس أو تقويمهم لواقعة معينة ، أي مدى استفادتهم ورضاهم عن تطور معين في الامور الاقتصادية أو الاجتماعية[10] . فزيادة عدد الاطباء لكل ألف من السكان يعتبر مؤشر وقائع لتطور الحالة الصحية ، بينما أن خلاصة الاجابات المستمدة من سؤال الناس عن مدى شعورهم بتحسن الخدمات الطبية يمدنا بمؤشر رأي . ويميل جمهور البحاث الى تفضيل مؤشرات الوقائع ، نظراً لمدى ما يعترض تكوين مؤشرات الرأي من مصاعب منهجية ، وما قد يكتنف تفسيرها من غموض أو التباس . وتزداد أهمية هذه الاعتبارات في دول العالم الثالث حيث تتفشى الأمية وحيث يحاصر الناس بعوامل ثقافية واعلامية ، بل وأمنية ، تعوق ظهور رأيهم الحقيقي فيما يسألون عنه . هذا لا يعني بالطبع أن مؤشرات الوقائع خالية من الزيف أو على الاقل غير متأثرة بالاحكام الذاتية أو القيمية . فنسبة غير قليلة من الناس تميل الى عدم الافصاح عن دخلها أو مستوى استهلاكها الفعلي ، ويعطون أرقاماً غير مطابقة للواقع في بحوث الدخل والاستهلاك الميدانية . كما أن الاحكام التقديرية تدخل في شتى المراحل المتصلة بتكوين مؤشرات الوقائع ، بدءاً من اختيار المتغيرات محل الاهتمام وانتهاءً بتفسيرها . غير أن المخاطر ربما تكون أقل بصفة عامة عند التعامل مع مؤشرات الوقائع بالمقارنة بالتعامل مع مؤشرات الرأي ، مع الاعتراف بأن مؤشرات الرأي لا يجوز أن تستبعد كلية . فالأخيرة يمكن أن تعطي معلومات هامة عن ظواهر لا يتيسر اخضاعها للقياس ، خاصة اذا أحكم تصميم العينة وتنفيذها ، مثل المشاركة ونوعية الخدمات والتماسك الاجتماعي وما اليها . كما أنها يمكن أن تضيف أبعاداً جديدة لتقويم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المؤسس على مؤشرات الوقائع . **ولذا فنحن أميل الى مؤشرات الوقائع بصفة عامة ، وان كنا لن نتردد في اللجوء الى مؤشرات الرأي عندما يتعذر التوصل الى مؤشرات وقائع لبعض الظواهر صعبة القياس ، أو عندما نلمس حاجة واضحة لاستكمال التقويم « الموضوعي » لبعض التطورات .**

وأخيراً ، يمكن تقسيم المؤشرات حسب مستوى التخطيط و / أو اتخاذ القرارات . وهنا يمكن التمييز بين أنواع عديدة من المؤشرات . منها **المؤشرات القطاعية** ، أي التي تحاول متابعة وتقويم التقدم في قطاع معين كالصحة أو التعليم أو الزراعة . ومنها **المؤشرات الاقليمية** ، أي التي تستهدف متابعة التقدم في شتى المجالات على مستوى أقاليم الدولة . ومنها **المؤشرات المحلية** ، أي التي تستخدم في تقويم ومتابعة التقدم على مستوى الوحدات

---

(١٠) نقصد بمؤشرات الوقائع ما يعرف بالانكليزية بـ «objective,indicators» ، وبمؤشرات الرأي ما يعرف بـ «perception or subjective indicators» .

المحليـة ، كالقـرية أو الحي ومـا الى ذلك من التقسيمـات الادارية . ومنهـا المؤشرات القومية ، أي التي تصاغ من أجل متابعة وتقويم جهود التنمية على المستـوى القومي أو المركزي[11] . والأخـير هو النـوع محل اهتمـامنا في هـذه الدراسة . ويجب ألا يفهم أن المؤشرات القومية هي بالضرورة مؤشرات اجمالية تعبر عن مجمل التطور على مستوى البلد ككل . إذ المقصود من هذه المؤشرات خدمة عملية التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي أو المركزي . وهذا لا يتعارض بالطبع مع تقسيم المؤشرات قطاعياً أو اقليمياً أو حسب الجنس أو السن . . الخ حسب مقتضى الحال . فمن المفيد للمخطط أو متخـذ القرار على المستوى القومي أن يتضح أمامه مدى التنوع وحجم الفوارق في مستوى تطور ومعدلات نمو مختلف الفئات والاقاليم في الدولة ، خاصة حيثما توجد فوارق اقليميـة أو اقتصادية أو دينية أو عرقية ذات بال في الدولة . هذا بالاضافة الى أن الأمر قد يتطلب النظر مركزياً في شأن سلعة أو خدمة ما ، أو في شأن مرفق هام بمدينة كبرى وما الى ذلك من القضايا الجزئية ذات الأهمية الخاصـة من الزاويـة القوميـة . وأخيراً فـإن هذا الاختيـار للمؤشرات القومية للتنمية يعني أن الهموم التي ستسعى المؤشرات للتعبير عنها متعددة من جهة ، وأن تناول المؤشرات للتطورات القطاعية قد لا يصل الى درجة التفصيل التي قد يراها المعنيون بمتابعة التقدم في قطاع بعينه مناسبة ، من جهة أخرى .

٣ ـ اختيار المؤشرات وامكانية قياسها

من المعلوم أن البيانات الاقتصادية والاجتماعية غير كافية ، كماً وكيفاً ، في مختلف دول العالم الثالث . ومن الأهمية بمكان أن يكون واضحاً أن هذا الوضع ليس ناتجاً عن قصور اداري أو مالي فحسب ، بل هو ناشىء أيضاً عن سمات معينة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، فضلاً عن ارتباطه بمفاهيم اقتصادية واجتماعية وتنموية غير ملائمة لظروف دول العالم الثالث ، بل انها منقولة عن دول متقدمة همومها مختلفة عن همومنا . فعمليات جمع البيانات في دول العالم الثالث لم تصمم أصلاً من أجل المساعدة في رسم ومتابعة الأداء التنموي ، بقدر ما تستمد توجهاتها من اعتبارات خاصة بالفترة الاستعمارية أو من مصالح اطراف أجنبية مهمينة في الوقت الحاضر . وهذه الاعتبارات تجعلنا أميل الى عدم الانطلاق في اختيار المؤشرات من الاعتبـار الخاص بمـدى توفـر البيانـات اللازمـة لقياسهـا وقت الاختيار . ذلك أن القدر المتاح من البيانات لا يمكن أن يؤدي الى رسم تلك الصـورة

(١١) أرجو ألا يثير وصف المؤشرات بالقومية في هذه العبارة أي لبس . فالصفة مستخدمة هنا بالقصد الذي يفهم من الحديث عن الناتج القومي الاجمالي ، وليس بقصد التمييز بين القطري والقومي في سياق الحديث عن الوطن العربي .

المتعددة الأبعاد للتنمية التي ننشدها(١٢) . إن تجاوز المفاهيم التقليدية للتنمية ينبغي أن يصطحب بتجاوز للمفاهيم التقليدية للاحصاءات في دول العالم الثالث ، حتى تصبح الاحصاءات في خدمة التنمية بحق . بل اننا نذهب الى أبعد من ذلك ونقول : ان تطوير الاحصاءات في دول العالم الثالث ؛ بما يجعلها أكثر فائدة للمخططين ومتخذي القرارات ، ينبغي أن يعتبر من بين الهموم التي تسعى مؤشرات التنمية للتعبير عنها . ولذا فسوف تتضمن مجموعة المؤشرات التي نقترحها للاقطار العربية مجموعة فرعية لمتابعة وتقويم مدى التحسن في قطاع المعلومات .

مغزى ما تقدم ان مسألة امكانيات القياس وجمع البيانات يجب ألا تصرفنا عن المهمة الجوهرية ، ألا وهي التوصل الى المؤشرات الصحيحة أو المناسبة . غير أن هذا لا يعني بالضرورة جمع بيانات جديدة في كل الأحوال ، أو دفعة واحدة . فجانب من المؤشرات قد لا يثير مشكلة بيانات ، حيث أنه قد يكون متاحاً بالفعل ، بغض النظر عن مدى استخدامه . وجانب آخر قد لا يكون متاحاً ، برغم توفر البيانات اللازمة لجمعه . فما أكثر البيانات التي يتم جمعها في العالم الثالث ، ولا يفكر أحد في تسخيرها لخدمة اتخاذ القرارات . يبقى بعد ذلك الجانب الأهم ، ألا وهو ما ينصب على مفاهيم جديدة كالمشاركة والاستقلال الاقتصادي والثقافي . فهذا هو الذي سيتطلب جمعاً لبيانات لم تكن تجمع من قبل . وفي هذا الصدد يجب اعداد برنامج متعدد المراحل لجمع البيانات المطلوبة وفق جدول زمني ، بحيث لا ترهق الادارات الاحصائية بعبء فوق طاقتها دفعة واحدة من جهة ، وبما يساعد على الاستفادة من تراكم الخبرات في مجالات غير مطروقة كهذه من جهة أخرى . والمهم هو الاقتناع والالتزام من جانب الحكومات المعنية بجمع البيانات المناسبة لمتابعة جهود التنمية بالمفهوم الجديد الذي سنعرض له بايجاز في القسم التالي .

ثالثاً : مفهوم التنمية العربية

إن مفهوم التنمية العربية الذي أخذنا به في هذه الدراسة ، هو ذلك المفهوم الذي تبلور في « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في العاصمة الاردنية ، عمان ، من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠(١٣) . ومن حسن الحظ أن الملامح الاساسية لمفهوم التنمية الذى أقرته القمة

(١٢) هذا في رأينا سبب رئيسي لعدم الرضى عن المؤشرات المركبة التي اقتصر واضعوها على استخدام ما كان متاحاً لهم من بيانات . انظر مؤشرات :
Drewnowski and Scott, *The Level of Living Index,* and Szczepanik, *Agricultural Policies at Different Levels of Development.*

(١٣) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، استراتيجية العمل =

العربية متفقة الى حد بعيد مع ملامح مفهوم التنمية الحديث الذي يأخذ به عدد من المفكرين العرب ويدعون اليه في كتاباتهم(١٤) . ولذا فإننا سوف نكتفي هنا ـ تفادياً لتكرار ما أصبح معروفاً ـ بعرض موجز لما نعتبره عناصر أساسية في مفهوم التنمية العربية ، أي التنمية التي يجب أن تتم في أقطار الوطن العربي من منطلق قومي نابع من الاقتناع بـ «قصور اي جهد قطري منفرد عن تحقيق نهضة شاملة للحضارة العربية في جملتها»، وإدراك ان « القومية العربية ليست مجرد قضية قناعة سياسية ، ولكنها ضرورة تنموية »(١٥) . وفيما يلي بيان هذه العناصر ، بغض النظر عن تقسيمها الى أهداف ووسائل :

أ ـ الوفاء بالحاجات الاساسية ، المادية والمعنوية ، للسكان .

ب ـ الاعتماد على الذات قطرياً ، عن طريق فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي ، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً من جهة ، والتوجه الى الداخل بالاستفادة من الموارد المتاحة ، وعلى رأسها المورد البشري ، وتنظيمها وتسخيرها لتلبية الحاجات الاساسية للسكان ، وكذلك باعادة تأكيد الشخصية الوطنية فيما يتصل بأنماط الاستهلاك ومضمون الحضارة بوجه عام .

ج ـ الاعتماد على الذات قومياً ، لأن « الاقطار العربية بوحدة انتمائها القومي وتراثها الحضاري المشترك تربطها بالاضافة الى ذلك العديد من المصالح العليا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية » ، ولأن « العمل العربي المشترك أكثر جدوى وفاعلية من جزئياته القطرية التي تعمل كل منها على حدة » . والاعتماد الجماعي العربي على الذات « رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساوٍ مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي »(١٦) .

ـ الاقتصادي العربي المشترك : منطلقاتها . . . اهدافها . . . أولوياتها . . . براجها . . . آلياته (تونس : الجامعة ، ١٩٨٢) ، وذلك بشكلها المعدل الذي أقرّه مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمّان ، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

(١٤) انظر مثلاً : اسماعيل صبري عبد الله ، في التنمية العربية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٣) ، وخاصة القسم الأول ، ٢ : « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » ؛ صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج ، » و Yusif A. Sayigh, *Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1977).

انظر أيضاً : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٤ ، القاهرة ، أيار / مايو ١٩٧٩ ، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر ، تحرير اسماعيل صبري عبد الله وآخرون (القاهرة : الجمعية ، ١٩٨١) .

(١٥) عبد الله ، في التنمية العربية ، ص ٦٥ و ٧٢ على الترتيب .

(١٦) الاقتباسات في هذه الفقرة مأخوذة من : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : منطلقاتها . . . أهدافها . . . أولوياتها . . . براجها . . . آلياتها ، ص ٢ ـ ٣ على الترتيب .

د ـ « تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية »(١٧) . والمشاركة هنا تتضمن اتاحة فرص العمل المنتج وتقليل التفاوت في توزيع الدخول ، قطرياً وفيما بين الاقطار العربية ، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات .

هـ ـ ارساء دعائم التنمية الذاتية المتواصلة على أساس من الموارد والطاقات الوطنية ، من خلال انجاز تحولات هيكلية في أنماط الانتاج والاستهلاك ، وفي الاطر والتنظيمات ، وفي أنماط السيطرة على الموارد الوطنية ، وفي نمط الحياة أو الحضارة بوجه عام .

و ـ الحفاظ على التراث الحضاري ، واعادة تأكيد الطابع الوطني في الثقافة ، كشرط ضروري للتماسك الاجتماعي واستعادة العرب للثقة بالنفس ، وهذا بدوره مطلب أساسي من متطلبات التنمية المعتمدة على الذات . ذلك أن « التنمية الشاملة تعني في حالة العرب حركة احياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح أمامه آفاق الابداع »(١٨) .

ز ـ صيانة البيئة والحفاظ على التوازن البيئي ، توفيراً لظروف معقولة كمن يعيشون حالياً ، وضماناً لقاعدة نمو للأجيال المقبلة . وهذا يتطلب بدوره القضاء على كافة صور تبديد الموارد ، خاصة الاستنزاف السريع للموارد غير المتجددة ، عن طريق مباشرة حقوق السيادة الوطنية على الموارد ، من جهة ، وتضمين الاعتبارات البيئية في خطط التنمية ، من جهة أخرى .

رابعاً : مجموعة مؤشرات قطرية للتنمية العربية

يمكن الآن أن نقدم مقترحنا الخاص بمجموعة مؤشرات للتنمية في اقطار الوطن العربي ، وذلك استناداً الى الاسس والمفاهيم التي عرضناها في الاقسام الثلاثة السابقة من جهة ، واسترشاداً بالمؤشرات التي تضمنتها بعض القوائم والدراسات الاقليمية والدولية التي سبقت الاشارة اليها من جهة أخرى(١٩) . وثمة نقطة يجب التنبه لها ابتداءً ، ألا وهي

---

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(١٨) عبد الله ، في التنمية العربية ، ص ٤٨ .

(١٩) يعتبر المقترح المقدم في هذه المساهمة تطويراً ، بالحذف أو الإضافة أو التعديل ، لمجموعة المؤشرات التي تضمنتها ورقتنا : Issawy, «Towards a Set of Socio- Economic Indicators for Development Planning in Africa,» وذلك استجابة لبعض الاقتراحات التي تضمنتها ملاحظات الخبراء الاستشاريين في الاجتماع الذي نظمته اللجنة ـ

أن تقسيم المؤشرات الى مجموعات فرعية ليس له أهمية خاصة ، ومن الممكن أن يتم توزيع نفس المؤشرات بطرق عديدة الى مجموعات مختلفة المسميات . والفائدة الرئيسية لأي تقسيم قد يراه المرء مناسباً هي تسهيل مهمة القارىء في تفهم أسباب ادراج هذا المؤشر أو ذاك ، وتسهيل الاشارة الى المؤشرات ذات الطبيعة المتقاربة . والمهم في رأينا أن يتضمن المقترح كل المؤشرات المناسبة ، بغض النظر عن ادراجها في هذه المجموعة أو تلك . فهدفنا هو تقديم مجموعة متكاملة من المؤشرات التي تساعد على تقويم مجمل العملية التنموية ، وليس عمل تقويم مفصل وكامل للتقدم في كل مجال على حدة . وثمة نقطة أخرى نود توجيه النظر اليها ، وهي أن المؤشرات المقترحة يجب أن تفهم على أنها تنسب ما يحدث في مجال معين الى هدف موضوع أو مستوى متعارف عليه أو معدل مقبول للتقدم في هذا المجال ، سواء أفصحت صياغة المؤشر عن هذا المعنى أو لم تفصح ، وذلك تمشياً مع معيار التمييز بين المؤشرات والاحصاءات الذي أخذنا به في هذه الدراسة. غير أنه من الواجب الاشارة الى ما يفرضه الأخذ بهذا المعيار من تبعات على المخطط . إذ لا يكفي التعبير عن الأهداف بصورة مبهمة على هيئة عبارات عامة يصعب التيقن من حقيقة ما تنطوي عليه من مستوى مطلوب للأداء ، بل يجب إعطاء تعبير « رقمي » لجميع الأهداف التي تشير اليها المؤشرات ، سواء كان من المعتاد ورودها في الخطط القومية أو لم يكن .

تتوزع المؤشرات المقترحة على عشر مجموعات رئيسية، ينقسم بعضها بدوره الى مجموعات فرعية على النحو التالي:

١ ـ الوفاء بالاحتياجات الاساسية، وتتضمن: ١ ـ ١ الصحة؛ ١ ـ ٢ التغذية؛ ١ ـ ٣ التعليم؛ ١ ـ ٤ الثقافة؛ ١ ـ ٥ الاسكان؛ ١ ـ ٦ النقل والاتصال.

٢ ـ المشاركة في التنمية وتتضمن: ٢ ـ ١ فرص العمل؛ ٢ ـ ٢ توزيع الدخل والثروة؛ ٢ ـ ٣ المشاركة في اتخاذ القرارات.

٣ ـ تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص: ٣ ـ ١ الغذاء؛ ٣ ـ ٢ العلاقات الاقتصادية؛ ٣ ـ ٣ التكنولوجيا؛ ٣ ـ ٤ الثقافة.

٤ ـ التعاون العربي.

٥ ـ الاداء الاقتصادي المتمثل في ٥ ـ ١ الاطار المؤسسي للانتاج؛ ٥ ـ ٢ هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ ٥ ـ ٣ النمو الاقتصادي؛ ٥ ـ ٤ الاستقرار الاقتصادي؛ ٥ ـ ٥ القضاء على تبديد الموارد.

= الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ، بتاريخ ٢٣ ـ ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ من جهة ، وتمشياً مع الظروف الخاصة للوطن العربي ، من جهة أخرى .

٦ ـ الأمن الاجتماعي والسلامة العامة

٧ ـ صيانة البيئة .

٨ ـ التطورات السكانية .

٩ ـ تطوير قاعدة المعلومات .

١٠ ـ قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة

وسوف نبيّن الى جانب كل مؤشر نوع التقسيم أو التفصيل المناسب له ، والتكرار النسبي لاعداده ، وذلك بعدد من الرموز التي تظهر بين قوسين . وفيما يلي ، بيان هذه الرموز :

رموز التقسيم أو التفصيل

ق = القطر ككل ؛ ر = رِيف ؛ ح = حضر ؛ ج = مناطق جغرافية ؛ ف = فئات مختارة من السكان ؛ ع = العمر ؛ ن = النوع أو الجنس .

رمزا الدورية :

س = سنوي أو أكثر من مرة في السنة ؛ ث = كل ثلاث سنوات أو أكثر .

١ ـ مؤشرات الوفاء بالاحتياجات الاساسية

لما كان البشر هم موضوع التنمية ، بهم تتم ومن أجلهم تنجز ، فمن الطبيعي أن نحاول التعرف على احتياجاتهم الاساسية ، وأن نتوصل الى مؤشرات تساعدنا على التحقق من مدى الوفاء بها . وقد رأينا الاقتصار في هذه المجموعة على ست حاجات أساسية ، مع ادراكنا لأمرين . الأول أن عناصر المجموعة الثانية من المؤشرات (المشاركة في فرص العمل وثمار التنمية وفي اتخاذ القرارات المؤثرة عليها) يمكن ـ بمفهوم واسع للاحتياجات الاساسية ـ أن تدرج في المجموعة الأولى . والثاني اننا قد أعرضنا عن تناول بعض ما يمكن اعتباره حاجات اساسية مثل الملبس والاثاث والأدوات المنزلية ، لأن القدر الذي لا غنى عنه للانسان من مثل هذه الاشياء ضئيل من جهة ، ويصعب العثور على مقياس كمي واضح الدلالة بشأنه من جهة أخرى .

١ ـ ١ الصحة

مفهوم الصحة من المفاهيم التي يصعب العثور على تعريف دقيق لها ، ذي فائدة عملية . وبرغم أنه من الممكن اقتراح عدد كبير من المؤشرات لالقاء الضوء على عدد من جوانب مفهوم الصحة ، الا أنه يعاب على مثل هذه المؤشرات ثلاثة أمور . أولها أنها تركز

على الجانب السلبي في مفهوم الصحة ، أي غياب المرض وقلة التعرض للموت . وثانيها أنها تنصب بصفة رئيسية على ما يمكن اعتباره مدخلات للعملية الصحية ، كالأطباء والمعاونين الصحيين والأجهزة والمباني ، وليس على « الناتج » من الخدمات الصحية ونوعيته . وثالثها ان معظم هذه المؤشرات جزئي أو تفصيلي يصعب تجميعه وتلخيصه في مؤشرات اجمالية ، بحيث يتعذر الاعتماد عليه في تقويم الحالة الصحية للسكان على المستوى القومي أو المركزي لاتخاذ القرارات[٢٠] . وقد ظهر من استعراض بعض ما كتب في هذا المجال أن هناك أربعة أمور على الأقل ينبغي أن تغطيها مؤشرات الصحة . الأول ، مدى تمتع الناس بالصحة ؛ والثاني ، مدى توفر الخدمات الوقائية وامكانية الحصول عليها ؛ الثالث ، مدى توفر الخدمات العلاجية وامكانية الحصول عليها ؛ والرابع ، نوعية الخدمات الصحية وفعاليتها . وفيما يلي المؤشرات المقترحة لتقويم مدى التقدم في الوفاء بحاجات السكان الصحية :

(١) معدل وفيات الرضع (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٢) معدل وفيات الاطفال (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٣) معدل وفيات الامهات نتيجة لاشكالات الحمل والولادة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٤) توقع الحياة عند الميلاد ، وفي الخامسة من العمر (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج ، ف) .

(٥) معدل الاصابة بأمراض مُعدِية لكل ألف من السكان (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

أو : نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض مُعدِية الى جملة الوفيات (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٦) نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه صالحة للاستخدام الآدمي (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

---

(٢٠) انظر عرضاً قيماً للمشكلات التي تعترض صياغة مؤشرات للصحة صالحة للاستخدام على المستوى القومي ، وكذلك المؤشرات الصحية المقترحة في ضوء الوضع الراهن للمعرفة في :
N. T. Jazairi, *Approaches to the Development of Health Indicators, the OECD Social Indicators Development Programme: Special Studies* (Paris: OECD, 1976)

انظر أيضاً مقترحات هيئة الصحة العالمية في :
WHO, *Development of Indicators for Monitoring Progress towards Health for all by the Year 2000.*

(٧) نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات المرافق الصحية الاساسية (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٨) نسبة الاطفال الذين تم تطعيمهم (تحصينهم) ضد أمراض مختارة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ع) .

(٩) النسبة المخصصة لوحدات الرعاية الأولية من جملة الانفاق العام على الصحة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٠) عدد أسِرَّة المستشفيات لكل ألف من السكان (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(١١) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق يقل فيها عدد أسرة المستشفيات لكل ألف من السكان عن المعدل أو الهدف المتفق عليه ، وكذلك دون المعدل أو الهدف بنسبة معينة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٢) عدد العاملين الصحيين لكل الف من السكان (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(١٣) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق يقل فيها عدد العاملين الصحيين لكل الف من السكان عن المعدل أو الهدف المتفق عليه ، وأيضاً دون المعدل أو الهدف بنسبة معينة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٤) نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلومترات أو أكثر من وحدةٍ للرعاية الصحية (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٥) نسبة السكان المشاركين في برامج التأمين الصحي (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٦) نسبة الوفيات في سن الخمسين أو أكثر الى جملة الوفيات (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٧) مؤشر رأي للتعبير عن مدى رضى الناس عن نوعية الخدمات الصحية المتوفرة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

تعبر المؤشرات الخمسة الأولى عن مدى تمتع الناس بالصحة . ويستدل على ذلك بنوعين من المقاييس . أولهما مقياس **طول العمر** أو الوفاة ، وهو ما تعبر عنه المؤشرات من (١) الى (٤) . وثانيهما مقياس **التعرض للأمراض** ، خاصة الأمراض المعدية (بالنظر الى

معدل انتشارها المرتفعة في بلادنا)، وهو ما يعبر عنه المقياس (٥). لقد وقع اختيارنا على مؤشر وفيات الاطفال والرضع في ضوء ما هو معروف عن ارتفاع نسبة الوفيات في السنوات الأربع الأولى من العمر الى جملة الوفيات في العالم الثالث ، وعن اتصال ارتفاع هذه النسبة بظروف المعيشة والأحوال الصحية بصفة عامة اتصالاً وثيقاً . أما معدل وفيات الأمهات نتيجة لتعقيدات الحمل والوضع فقد اختير بالنظر الى تأثره الواضح بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بمستوى التغذية وخدمات الصحة العامة ، فضلاً عن خدمات رعاية الأمومة . ولهذا فإن مؤشرات الوفيات المختارة تعبر - بالإنابة - خير تعبير عن الظروف الحياتية والجهود التنموية . أما مؤشر توقع الحياة فإنه ، يتمتع بالقبول العام كمقياس للحالة الصحية للسكان بصفة عامة ، نظراً لأنه يعد تلخيصاً لسلوك الوفيات بدءاً من عمر معين . غير أن ما يتمتع به هذا المؤشر من قبول عام ينبغي ألا يصرفنا عن بعض مثالبه . فمن جهة أولى ، ان حساب هذا المؤشر ليس بالأمر اليسير ، كما أن المعلومات الضرورية لحسابه ليست دائماً متوفرة ، وهي عادة ليست بالدقة المطلوبة إن كانت متوفرة . ومن جهة ثانية ، فان هناك مصاعب في تفسير هذا المؤشر ، بالنظر الى طبيعته التنبؤية الشرطية ، والعنصر الافتراضي في تكوينه [٢١] . ومن جهة ثالثة ، فان هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار بطريقة صريحة « الأمراض غير المميتة » ، وان جاز القول أنه يرتبط بكثير من الحالات المرضية وحالات العجز ارتباطاً وثيقاً[٢٢] . وأخيراً فان المقياس الخامس يشير الى حالة من أبرز الحالات المرضية في بلدان العالم الثالث والتي يترتب عليها حالات عديدة من عدم القدرة على القيام بالنشاطات المعتادة ، ألا وهي تلك الناتجة عن الاصابة بامراض معدية .

وتعبر المؤشرات من (٦) الى (٨) عن مدى توفر الوقاية من الامراض ، وامكانية حصول السكان عليها ، وذلك بالاشارة الى ثلاثة أنواع من الخدمات الضرورية للوقاية الصحية وهي المياه النقية والمرافق الصحية الاساسية (مراحيض ، صرف صحي ، حمام ، خدمات تصريف النفايات . . الخ) ، وخدمات التحصين ضد عدد من الامراض الشائعة الانتشار خاصة في المراحل الأولى من العمر . وبرغم أن مؤشر وفيات الرضع يعبر

---

(٢١) تذكر أن توقع الحياة أو العمر المرتقب عند الميلاد ، مثلاً ، ليس مرادفاً لمتوسط عمر السكان ، كما انه لا يعبّر عن العمر المرتقب حقيقة لمن ولدوا في سنة الحساب . دائماً هو يشير الى متوسط عدد السنوات التي قد يعيشها مجتمع افتراضي من الاطفال اذا تعرضوا في مراحل أعمارهم المختلفة لنفس معدلات الوفاة العمرية السائدة في المجتمع حين ولادتهم . انظر في تعريف توقع الحياة وطريقة حسابه :

K. D. S. Baldwin, *Demography for Agricultural Planners* (Rome: FAO, 1975), chap. 4.

(٢٢) البنك الدولي ، الصحة : ورقة في السياسة القطاعية (واشنطن : البنك ، ١٩٧٥) ، ص ٧ وما بعدها .

عن مدى توفر مثل هذه الخدمات الوقائية ، الا اننا آثرنا استخدام هذه المؤشرات الأكثر مباشرة في الاستدلال على مدى توفر خدمات الوقاية ، لتسهيل تحليل وتقويم الموقف الصحي . أما المؤشر التاسع ، فهو يحتل مركزاً وسطاً في هذه القائمة ، حيث أنه يتصل بمدى توفر كل من الخدمات الوقائية والعلاجية(٢٣) ، وتعبر المؤشرات من (١٠) الى (١٥) عن الخدمات العلاجية من حيث مدى توفرها وامكانية حصول السكان عليها . وتنصب المؤشرات الأربعة الأولى من هذه المجموعة الفرعية على مقياسين تقليديين هما عدد الاسرَّة وعدد الاطباء والمعاونين الصحيين لكل الف من السكان ، بينما ينصب احد المؤشرين الاخيرين على مدى قرب أو بعد وحدات الرعاية الصحية عن السكان ، كمقياس للامكانية الفعلية للالتجاء اليها وقت الحاجة ، والآخر على مدى المشاركة في برامج التأمين الصحي ، كمقياس للامكانية المادية للحصول على خدمات العلاج عند اللزوم .

وأخيراً فقد اقتصرنا على مقياسين ، لا أكثر ، لمدى فعالية وجودة الخدمات الصحية المتاحة للسكان ، لصعوبة الحصول على مقاييس ملائمة . فالمقياس الأول (رقم ١٦) يعبر عن مدى قدرة النظام الصحي على تخفيض الوفيات « الممكن منعها » ، باعتبار أن نسبة غير قليلة من الوفيات التي تحدث قبل بلوغ سن الخمسين يمكن تجنبها اذا ما توفرت الخدمات الوقائية والعلاجية المناسبة(٢٤) . وقد رأينا أن نستكمل مؤشر الوقائع هذا بمؤشر رأي يصور مدى رضى الناس عن نوعية ما يتاح لهم من خدمات صحية ، وذلك باستطلاع رأي عينة مناسبة من السكان . بيد أنه تجدر ملاحظة أن الخط الفاصل بين الكم والكيف قد لا يسهل تحديده في أحيان كثيرة ، اذ ليس نادراً ما يؤدي التحسن الكمي الى تحسن كيفي ، مثلما قد يحدث عند ارتفاع عدد الاطباء أو الاسرَّة لكل ألف من السكان .

١ ـ ٢ التغذية

بديهي أن الترابط وثيق بين التغذية والحالة الصحية ، ليس فقط بحكم ما بينهما من

(٢٣) تحتل الرعاية الصحية الأولية أهمية خاصة في استراتيجية « الصحة للجميع » التي تتبناها منظمة الصحة العالمية . وهي « مفتاح إنجاز مستوى مقبول للصحة في شتى أنحاء العالم في المستقبل المنظور »، طبقاً لما انتهى اليه المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية ، ١٩٧٨ ، ألما آتا (الاتحاد السوفياتي) . والمفترض أن خدمات الرعاية الصحية الأولية تتضمن محو الأمية الصحية ، والمساعدة على توفير الغذاء المناسب والتوعية بأصول التغذية السليمة ، وتعميم المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي وما الى ذلك من لوازم النظافة الخاصة والعامة ، وتوفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة ، والوقاية من الأمراض المعدية ومحاصرتها ، فضلاً عن توفير خدمات العلاج من الأمراض والاصابات الواسعة الانتشار ، بما في ذلك توفير الأدوية الضرورية . انظر في كل ذلك :

WHO, *Development of Indicators for Monitoring Progress towards Health for all by the Year 2000,* pp. 9 and 28 - 33.

(٢٤) انظر : Drewnowski and Scott, *The Level of Living Index,* p. 30.

تأثير متبادل ، بل وبالنظر الى تأثر كل منها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان . وقد أصاب تقرير لجنة الخبراء المشتركة حول طرق متابعة أوضاع التغذية كبد الحقيقة بقوله إن العديد من الاسباب الجوهرية لسوء التغذية انما يرجع لضعف التنظيم الاجتماعي(٢٥) . وطبقاً لهذا التقرير أيضاً ، فان المشكلات الغذائية في بلدان العالم الثالث تتركز في نقص الطاقة (السعرات الحرارية) ، والبروتين ، والحديد ، وفيتامينات أ و ب و ح و د ، واليود . وقد حاولنا أن نعبر من خلال المؤشرات المختارة عن مدى التقدم في علاج هذه المشكلات . وفيما يلي بيان بهذه المؤشرات :

(١) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم ، مقارناً بالاحتياجات المتعارف عليها (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٢) نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من السعرات الحرارية ، وكذا نسبة السكان الذين يحصلون على نسبة معينة من الاحتياجات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ن ، ع) .

(٣) متوسط نصيب الفرد من البروتينات في اليوم مقارناً بالاحتياجات المتعارف عليها (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٤) نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من البروتينات ، وكذا نسبة من يقل ما يحصلون عليه عن نسبة معينة من الاحتياجات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ن ، ع) .

(٥) نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات مقارناً بالنسبة التي تعد مقبولة (ث؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٦) نسبة السكان الذين يزيد ما يحصلون عليه من سعرات من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات عن نسبة معينة ، وكذلك نسبة من يتجاوزون النسبة المقبولة بمسافة معينة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٧) نسبة تكلفة الغذاء الذي تتوفر فيه مواصفات مقبولة الى جملة الدخل أو الانفاق الاستهلاكي لعينة من الأمر ، مقارناً بالنسبة الفعلية لما ينفقونه على الغذاء (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

---

(٢٥) FAO, UNICEF and WHO, *Methodology of Nutritional Surveillance: Report of a Joint FAO, UNICEF and WHO Expert Committee,* WHO Technical Report Series, 593 (Geneva, 1976), p. 7.

(٨) نسبة السكان الذين لا يتمكنون من الحصول على غذاء ذي مواصفات مقبولة نتيجة لقلة دخولهم (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) نسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ، أي الذين يقل وزنهم بالنسبة لطولهم عن المعدل المتفق عليه ، وكذا نسبة من يقل معدلهم عن نسبة معينة من المعدل المتفق عليه (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف ، ع ، ن).

(١٠) نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمن ، أي الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم عن المعدل المتفق عليه ، وكذا نسبة من يقل معدلهم عن نسبة معينة من المعدل المتفق عليه (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف ، ع ، ن) .

(١١) نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمن ، أي الذين يقل طولهم بالنسبة لعمرهم عن المعدل المتفق عليه ، وكذلك نسبة من يقل معدلهم عن نسبة معينة من المعدل المتفق عليه (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف ، ع ، ن) .

(١٢) نسبة السكان الذين يعانون من الانيميا ، أي الذين يقل الهيموغلوبين عندهم عن نسبة معينة ، وكذلك من تنخفض النسبة عندهم عن المعدل الطبيعي بمسافة معينة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف ، ع ، ن) .

لاحظ أننا أخذنا بنوعين من مقاييس التغذية في صياغة المؤشرات السابقة . النوع **الأول** هو ما ينصب على الاستهلاك الغذائي ومكوناته ، ومدى توفر العناصر الغذائية الاساسية فيه ، والقدرة المالية على الحصول على غذاء كافٍ (المؤشرات من ١ الى ٨) . **والثاني** هو ما ينصب على مقاييس النمو الجسماني ومدى تناسب أبعاد الجسم (الوزن والطول) مع عمر الانسان (المؤشرات من ٩ الى ١١) ، وكذلك المقاييس ذات الصلة بالنمو كنسبة الهيموغلوبين في الدم (مؤشر ١٢) . ويبدو لنا أن المؤشرات المقترحة واضحة الدلالة ، ومن ثم فلا مبرر للافاضة في شرحها ، ربما باستثناءات قليلة يحسن التوقف عندها . منها المؤشر (٦) الذي يقصد منه التعبير عن مدى توفر الفيتامينات والأملاح في الغذاء[٢٦] . ومنها المؤشران (٧) و (٨) ، فالقصد منهما قياس مدى قدرة الناس على الحصول على الغذاء ذي المواصفات المقبولة . وهنا قد نصطدم بصعوبة الحصول على بيانات عن الدخل في بلاد عديدة . ولا ضير في مثل هذه الحالات من الاكتفاء بقياس الاستهلاك الكلي بدلاً من الدخل ، ومتابعة سلوك نسبة الانفاق على الغذاء الى

---

(٢٦) فالوضع المثالي ، طبقا لما جاء في : Drewnowski and Scott, Ibid., pp. 26-27.
هو ان يستمد الانسان ٥٠ بالمائة من السعرات من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات. أمّا اذا بلغت هذه النسبه ٨٥ بالمائة ، فإن الوضع يعتبر « غير مرضٍ على الاطلاق » .

الانفاق الكلي للأسرة لاستخراج نسبة الأسر غير القادرة على الحصول على غذاء كافٍ ، أي نسبة الاسر تحت خط الفقر المدقع . إذ يمكن اعتبار النقطة التي تبدأ عندها نسبة الانفاق على الغذاء في الانخفاض على نحو ملموس لا لبس فيه نقطة حرجة ، بمعنى أن الاسر التي تنفق على الغذاء هذه النسبة أو أقل هي أسر محرومة أو معدمة ، ومن ثم لا يتيسر لها الوفاء بالحد الضروري من احتياجاتها الغذائية(٢٧) . وأخيراً ، اذا لم يكن العمر معروفاً ، فمن الممكن أن يستبدل بالمؤشرين (١٠) و (١١) مؤشر أبسط مثل محيط الذراع بالنسبة للطول ، مع الاستعانة ببعض العلامات العيادية والأعراض المرضية(٢٨) .

١ ـ ٣ التعليم

غني عن البيان أن التعليم حاجة اساسية للبشر ، وأن له دوراً هاماً في تطوير الموارد البشرية التي لا غنى عن تطويرها لانجاز تنمية حقيقية في الوطن العربي . ذلك « ان التنمية في النهاية هي تنمية بشر ، وليست إقامة أشياء » (٢٩) . وغني عن البيان أيضاً أن الاحتياجات التعليمية من منظور التنمية لا تتوقف عند محو الأمية وبناء المدارس ، وانما تشمل ـ بالاضافة الى ذلك ـ توفير فرص حقيقية للتعلم وتنمية القدرات الذهنية واكتساب المهارات العملية ، وتيسير نوال تلك الفرص للسكان ، والارتفاع بمستوى الخدمات التعليمية بكل ما يترتب على ذلك من توفير المدخلات الملائمة ، وتحقيق التناسب الكمي والملاءمة الكيفية بين ما يتاح من صنوف التعليم وما يحتاجه مجتمع يصبو الى النمو الذاتي المستقل . وهذا ما سعينا للتعبير عنه من خلال المؤشرات التالية :

(١) نسبة الاميين الى جملة السكان (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج ، ع ، ن) .

---

(٢٧) هذه الفكرة الجذابة ، على بساطتها ، اقتبست من :
V. V. Bhanoji Rao, «Measurement of Deprivation and Poverty Based on the Proportion Spent on Food: An Exploratory Exercise,» *World Development,* vol. 9, no. 4 (1981), pp. 337 - 353.

لاحظ أن « راو » يستخدم الفكرة نفسها في التوصل الى قياس للدخل عند خط الفقر . فقد افترض ، في حالة الهند ، أن الدخل عند خط الفقر يساوي ١٥٠ بالمائة من الانفاق الكلي للأسرة عند نقطة الحرمان أو العدم ، أي الانفاق الكلي عند خط الفقر المدقع (Deprivation) .

(٢٨) انظر في ذلك : FAO, UNICEF and WHO, *Methodology of Nutritional Surveillance: Report of a Joint FAO, UNICEF and WHO Expert Committee,* pp. 34 - 39.

(٢٩) نادر فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٧ . وجدير بالتنويه أن الكاتب يرى ، ونحن معه في ذلك ، أن مفهوم تنمية الطاقات البشرية يتجاوز المفهوم الدارج لتنمية القوى العاملة بالتعليم والتدريب ، بحيث يشتمل على « عمليات التنشئة والرعاية الاجتماعية » من جهة ، وعلى « إقامة الأشكال المؤسسية للتنظيم الاجتماعي الضرورية لتوظيف هؤلاء البشر . . » من جهة أخرى . المصدر نفسه ، ص ١٧ وما بعدها .

(٢) نسبة المقيدين في مراحل التعليم المختلفة الى السكان من فئات العمر المناظرة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ن) .

(٣) نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنة ، والذين اشتركوا في برامج تعليم لا نظامية ، أي خارج نظام التعليم الرسمي، في السنة السابقة (ث ؛ ق ، ج ، ع، ن).

(٤) نسبة التسرب في المرحلة الأولى للتعليم (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٥) نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٦) متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٧) نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق تزيد فيها نسبة التلاميذ للمدرس عن النسبة المقبولة في مراحل التعليم المختلفة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٨) متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ الفصل عن المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٠) نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم الذين يلجأون الى الدروس الخصوصية (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١١) نسبة المقيدين في مدارس أو معاهد خاصة الى جملة المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٢) نسبة المقيدين في التعليم الفني الى جملة المقيدين في المرحلة الثانية للتعليم (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٣) نسبة المقيدين في كليات علمية وتكنولوجية الى جملة المقيدين في المرحلة الثالثة للتعليم ، أي ما بعد الثانوي (س ؛ ق ، ج) .

(١٤) مؤشر رأي لقياس مدى شعور الطلاب أنفسهم بالاستفادة مما تعلموه في وظائفهم وذلك في أول سنة من سنوات عملهم بعد التخرج (ث ؛ ق ؛ خريجي المرحلتين الثانية والثالثة ، مجال الدراسة) .

(١٥) مؤشر راي لقياس مدى تقدير جهات العمل لفائـدة التعليم المتاح في أداء الوظائف المختلفة فيما يتعلق بخريجي المرحلتين الثانية والثالثة (ث ؛ ق ، مجال الدراسة ، مجال العمل) .

إن تأمل المؤشرات السابقة سوف يوضح أن المؤشرات من (١) الى (٣) تحاول رصد الحـالة التعليميـة للسكان ومـدى توفـر الفرص التعليميـة ، وأن المؤشرين (٤) و (٥) يستهدفان قياس امكانية حصول السكان على فرص التعليم المتاحة . فالأول يقيس بطريقة غير مباشرة القدرة المالية للأسرة على ابقاء ابنائها في المدارس ، بدلاً من تشغيلهم معهم لزيادة دخلهم ، بالنظر الى أن النسبة الكبرى من التسرب في المرحلة الأولى للتعليم انما تعود لحاجة الاهالي لعون أبنائهم . أما الثاني ، فهو مقياس آخر للقدرة المادية على الاستفادة من الفرص المتاحة من زاوية مدى بعد الراغبين في الاستفادة منها عن المؤسسات التعليمية المناسبة . أما المؤشرات من (٦) الى (١١) فالقصد منهـا التعرف عـلى الناحيـة الكيفية للخدمات التعليمية ومدى تطورها ، مع التركيز على ابراز نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم خدمات تعليمية بالنوعية المناسبة . لاحظ أن القصد من المؤشر (١١) هو قياس نـوعية التعليم في المدارس الحكومية ، وذلك بافتراض أن انصراف الناس عن تعليم أبنائهم في هذه المدارس انما يرجع في المقام الأول الى عدم رضاهم عن مستوى الخدمة التعليمية بها . وهذا الفرض قد لا ينطبق في بعض الاحوال مثلما قد يحدث عندما تقبل بعض الفئات الاجتماعية على تعليم أبنائها في مدارس خاصة رغبة في التميز ، أو بدافع التقليد ، اولغير ذلك من الاسباب التي لا تتصل بجودة التعليم في حد ذاتها . وأخيراً ، فان المؤشرات من (١٢) الى (١٥) تستهدف تقويم التعليم من زاوية مدى توافق ما يقدم من صنوف التعليم مع الاحتياجات التنموية للمجتمع . وقد وجدنا أن مؤشرات الوقائع تقصر وحدها عن بلوغ الغاية ، فاستعنا بمؤشرات الرأي لاستكمال الصورة .

١ ـ ٤ الثقافة

تتعدد الانشطة التي تسهم في التكوين الثقافي للفرد في المجتمعات العربية تعـدد عظيماً . فهي قد تأخذ اشكالاً تقليدية بسيطة مثل مخالطة الآخرين في نطاق العمل والسكن والاسرة الكبيرة ، والتحدث مع الاصدقاء ، والتفاف الشباب حول كهول القرية أو القبيلة وشيوخها يستمعون الى خلاصة تجاربهم في الحياة ويسألونهم فيما قد يستغلق عليهم فهمه من أمور الدنيا والدين . كما قد يستمـد الافراد جـزءاً من ثقافتهم من خـلال اشتراكهم في النوادي والجمعيات الرياضية والثقافية والاجتماعية والنقابات والاحزاب وما الى ذلك من أشكال التجمع العلنية والسرية . وتسهم السياحة الداخلية والخارجية في توسيع مدارك الفرد ومعرفته بالعالم المحيط به . وأخيراً ، هناك الوسائل العصريـة مثل الاستمـاع الى

المذياع ومشاهدة التليفزيون والذهاب الى السينمات والمسارح ، فضلاً عن الوسائل التي تفترض القدرة على القراءة مثل الصحف والمجلات والدوريات والكتب . وتتفاوت هذه الوسائل في مقدرتها على تنمية ثقافة الافراد في اتجاهات مواتية للتنمية الشاملة المنشودة تفاوتاً عظيماً . ومدار الأمر في ذلك هو مدى ما يتاح في المجتمع من حريات للاجتماع وتكوين الجمعيات والنشر وما اليها ، مما يساعد على انتشار مختلف الآراء وتفاعلها . ولما كانت مثل هذه الحريات غير متاحة على نحو معقول في معظم الاقطار العربية ، فلا غرو ان وجدنا أن أغلب وسائل نشر الثقافة خاضع لرقابة رسمية أو شبه رسمية ، صريحة أو مقنعة ، هدفها خدمة الأغراض قصيرة الأجل للسلطة الحاكمة ، لا الأغراض بعيدة المدى للتنمية . وبدلاً من أن تسهم مثل هذه الوسائل في وعي صحيح بقضايا التنمية الحقة ومتطلباتها ، اذا بها تؤدي من خلال الدعاية الفجة والتوجيه السقيم الى « تزييف الوعي » وخلق مواقف واتجاهات مضادة لمقتضيات التنمية السليمة .

إن هذه المحاذير ينبغي أن تكون ماثلة في الذهن عند استخدام بعض المؤشرات الثقافية التي تحصر الأعداد ، ولا تحفل بالمضمون ، مثل المؤشرات من (١) الى (٩) في مجموعة المؤشرات المذكورة ادناه. وهذا ما دعانا الى اضافة مؤشر عاشر يعبر عن رأي الناس فيما يتلقونه من مواد ثقافية عن طريق برامج الاذاعة والتلفزيون والافلام السينمائية والعروض المسرحية والصحف والمجلات والكتب، اي مدى رضاهم عما يقدم من زاوية تعبيره عن قضايا يعيشونها ومدى مساهمتها في تطوير وعي تنموي سليم. وفيما يلي بيان المؤشرات الثقافية المقترحة:

(١) متوسط عدد الصحف لكل ألف من السكان (س ؛ ق) .

(٢) نسبة الاسر التي تطلع على صحف يومية (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج)

(٣) متوسط عدد اجهزة الراديو والتليفزيون السليمة لكل ألف من السكان (س ؛ ق) .

(٤) نسبة الاسر التي تمتلك جهازاً للراديو و / أو التليفزيون (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(٥) متوسط عدد الكتب المباعة لكل ألف من السكان (ث ؛ ق) .

(٦) نسبة الاسر التي يقرأ أفرادها كتباً أو دوريات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(٧) متوسط عدد المراكز الثقافية (قصور أو بيوت ثقافة ، مكتبات عامة ،

سينمات ، مسارح وما الى ذلك) لكل ألف من السكان (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(٨) نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلومترات أو أكثر من أقرب مركز ثقافي (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) نسبة السكان الذين يشتركون بانتظام في أنشطة ثقافية مختارة مثل عضوية النوادي الرياضية والجمعيات الثقافية وما إلى ذلك (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و/ أوج) .

(١٠) مؤشر برأي الناس في برامج الاذاعة والتليفزيون والعروض السينمائية والمسرحية ومواد الصحف والمجلات والكتب ، أو بعض ذلك ، من حيث صلتها بمشاكلهم الحقيقية ومدى مساهمتها في خلق وعي عام يساعد على معالجتها (ث ؛ ق ، ر ، ح) .

١ ـ ٥ الاسكان

المقصود بالاحتياجات السكنية هو توفر الوحدات السكنية ، جنباً الى جنب مع الخدمات الضرورية داخل المسكن وفي المنطقة المحيطة به ، وذلك بأعداد ونوعية وتكلفة معقولة . وفيما يلي أثني عشر مؤشراً نأمل أن تعبر في مجموعها عن مدى الوفاء بالاحتياجات السكانية في مختلف الاقطار العربية :

(١) نسبة عدد الوحدات السكنية المتاحة الى عدد الاسر (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٢) نسبة الزيجات التي يتعذر اتمامها أو يتم تأجيلها لاستحالة الحصول على مسكن (س ؛ ق ، ر ، ح ، و/ أوج) .

(٣) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير صالحة لسكنى الآدميين (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و/ أوج) .

(٤) مؤشر مركب لحجم الخدمات السكنية المتاح من الرصيد القائم للمساكن[٣٠] (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و/ أوج) .

---

(٣٠) مثلاً المقياس الذي اقترحه درفنوفسكي والذي يمزج فيه الكم بالكيف ، والذى يمكن كتابته على النحو التالي: مجـ (صأ مأ)، حيث صأ هي نسبة السكان الذين يقطنون مساكن من النوع أ، وحيث مأ هي مقدار يعبر عن مدى جودة الخدمة السكنية في هذا النوع من المساكن (اي مدى توفر الخدمات الاساسية بها، ومواد البناء المستخدمة في تشييدها وما الى ذلك). انظر:
Drewnowski and Scott, *The Level of Living Index*, pp. 28-29.

(٥) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن يزداد فيها التكدس (مقاساً بمتوسط عدد شاغلي الغرفة أو المسكن) عن حد معين (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٦) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر داخلي للمياه النقية ، أو لا يتوفر لها مصدر خارجي قريب للمياه الصالحة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٧) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بالمرافق الصحية الاساسية (مرحاض وحمام متصلان بنظام للصرف الصحي ، مطبخ ، وما الى ذلك) (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٨) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر مأمون للاضاءة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) نسبة الانفاق على السكن الى جملة الانفاق الاستهلاكي للأسرة لمجموعات مختارة من السكان (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف) .

(١٠) نسبة السكان الذين ينفقون على السكن أكثر من نسبة متفق على اعتبارها مقبولة وأيضاً أكثر من النسبة المقبولة بمقدار معين (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف) .

(١١) نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مفصولة عن غيرها بمساحات كافية ، خالية أو منزرعة ، وكذلك من تبعد مساكنهم عن أقرب حديقة عامة أكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ق ، ح ، ج) .

لاحظ أن المؤشرين الأول والثاني يعبران عن مدى العجز في عرض المساكن ؛ الأول بطريقة مباشرة ، والثاني بطريقة غير مباشرة . أما المؤشرات من (٣) الى (٨) فتسعى لتقويم نوعية المساكن المتاحة من حيث مدى توفر الخدمات الضرورية داخلها ، ومن حيث صلاحيتها للسكنى أصلاً . أما نوعية البيئة الخارجية المحيطة بالمسكن فقد أدرجنا مؤشراً واحداً للتعبير عنها في هذه المجموعة (مؤشر ١١) ، اعتماداً على تغطية جوانب أخرى لها في مجموعات فرعية أخرى مثل المجموعة ١ ـ ٦ (النقل والاتصال) والمجموعة ٧ (صيانة البيئة) . ونظراً لأن التقويم يظل قاصراً ما لم نتعرض لتكلفة الخدمة السكنية ، فقد أدرجنا المؤشرين (٩ ، ١٠) للنظر في عبء السكن في ميزانية انفاق الاسرة ، ونسبة الاسر التي تتحمل أعباء غير عادية لقاء الحصول على الخدمة السكنية المناسبة (أو لمناسبة ، أحياناً) .

١ ـ ٦ النقل والاتصال

خدمات النقل والاتصال من الخدمات الاساسية التي يحتاجها الناس سواء لاجراء

اتصالات متعلقة بأمور شخصية أو بأمور العمل ، أو للحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات للاستهلاك أو كمدخلات في نشاطهم الانتاجي ، أو لتصريف ما ينتجونه من منتجات . وقد سبق أن تعرضنا لجانب من وسائل الاتصال عند الحديث عن الوفاء بالحاجات الثقافية (مجموعة ١ ـ ٤) ، وسوف نضيف هنا بعض المؤشرات ذات الصلة :

(١) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب طريق مرصوف بأكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٢) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب مركز أو نقطة للبوليس بأكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٣) نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات سكنية تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أو ترام أو مترو وما الى ذلك من وسائل النقل العام داخل المدن بأكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ح ، و / أوج) .

(٤) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أو قطار وما الى ذلك من وسائل النقل فيما بين المدن والقرى بأكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ق ، ر ، ح ؛ و / أوج) .

(٥) نسبة الاسر التي تمتلك سيارة خاصة أو أكثر (س؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٦) نسبة الاسر التي تمتلك وسيلة أخرى خاصة للانتقال مثل الدراجة العادية أو البخارية في المدن ، والدواب والعربات التي تجرها الدواب في الريف (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٧) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب مكتب عام للبريد والبرق والتليفون بأكثر من عدد معين من الكيلومترات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٨) نسبة الاسر التي لديها تليفون خاص (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) متوسط عدد التليفونات العامة لكل ١٠٠٠ من السكان (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٠) نسبة الانفاق على النقل والاتصال الى جملة الانفاق الاستهلاكي للاسرة (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ف) .

(١١) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا تصلها الصحف والمجلات يوم صدورها أو بعد عدد معين من الايام من صدورها (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٢) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا يغطيها الارسال الاذاعي والتليفزيونى (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

٢ ـ مؤشرات المشاركة في التنمية

للمشاركة في التنمية ثلاثة أبعاد على الاقل يجب أن تغطيها المؤشرات المقترحة . **الأول** هو المشاركة في ثمار التنمية (فرص عمل وزيادة دخل وعدالة اجتماعية وتلبية للاحتياجات الاساسية) . **والثاني** هو المشاركة في أعباء التنمية (بالعمل ، ودفع الضرائب ، والامتناع عن الاستهلاك الترفي وما الى ذلك) . **والثالث** هو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وهو ما يعبر عنه عادة بالمشاركة الشعبية أو الديمقراطية بأوسع معانيها . وقد رأينا تصنيف هذه الألوان المختلفة للمشاركة في ثلاث مجموعات فرعية ، هي فرص العمل وتوزيع الدخل والثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات ، على أن نتجنب تكرار ما سبق ذكره من مؤشرات ذات صلة بهذه الموضوعات في مجموعات أخرى ، مثل تلبية الاحتياجات الاساسية (مجموعة ١) ، ومثل الاستهلاك الترفي والواردات الترفية (مجموعة ٢٠٥) .

٢ ـ ١ فرص العمل

(١) نسبة الاسر التي تحصل من عملها على دخل أقل من دخل خط الفقر ، وكذلك أقل منه بنسبة معينة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ع ، ن ، والمهنة، الجنسية) .

(٢) نسبة من يعملون أقل من عدد معين من الساعات في الاسبوع أو الشهر أو السنة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ع ، ن ، والمهنة وحسب ساعات العمل ، الجنسية) .

(٣) موازين القوى العاملة (عرض ـ طلب) في الانشطة الانتاجية الرئيسية (س ؛ ق ، المهنة ، ع ، ن) .

(٤) أرصدة وتدفقات العمالة المهاجرة (س ؛ ن ، المهنة ، ع ، ن ، البلد المصدر أو الجنسية) .

(٥) نسبة المشتغلين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم ومهاراتهم مع الوظائف التي يشغلونها (ث ؛ ن ، ر ، ح ، و / أوج ، ع ، ن ، المهنة ، الجنسية) .

(٦) مؤشر برأي عينة من أفراد القوة العاملة حول الامكانات المتاحة للاستفادة من فرص العمل المتوفرة ، بالنظر الى امكانية الانتقال من عمل الى آخر ، أو بالنظر الى مدى توفر فرص التدريب واكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل أفضل ، أو غير ذلك من معوقات الحراك الوظيفي (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، ع ، ن ، الجنسية) .

إن مفاهيم العمل والتعطل في البلدان العربية ، شأنها في ذلك شأن سائر بلدان العالم الثالث ، صعبة التحديد عسيرة القياس . ولذا فقد أخذنا ، الى جانب المؤشر التقليدي المعتمد على ساعات العمل (مؤشر ٢) ، بمؤشر اضافي لمدى كفاية فرص العمل (مؤشر ١) ، فكرته الاساسية ان العمل لا يعتبر كافياً اذا كان يدر للأسرة دخلاً يقل عن دخل خط الفقر[٣١] . كما أدرجنا مؤشرين لتوضيح مدى التوافق بين المتاح والمطلوب من صنوف الوظائف على المستوى الكلي (مؤشر ٣) ، وكذلك على المستوى الشخصي (مؤشر ٥) . كذلك أضفنا مؤشر رأي للتعرف على الامكانات المتاحة للاستفادة من فرص العمل المتوفرة ، وذلك من وجهة نظر المشتغلين أو الراغبين في العمل أنفسهم . وأخيراً ، فقد تضمنت المؤشرات المقترحة مؤشراً عن هجرة العمالة ، لأسباب غنية عن البيان في حالة الوطن العربي ؛ كما راعينا لذات الاسباب ابراز جنسية المشتغل (أو العاطل) في معظم المؤشرات الخاصة بفرص العمل .

٢ ـ ٢ توزيع الدخل والثروة

إن اعادة توزيع الدخول والثروات بما يحقق درجات متزايدة من العدالة ، أو تضييق الفوارق بين الطبقات ، تعتبر شرطاً ضرورياً لبدء التنمية السليمة ، فضلاً عن أنها مقياس لمدى التقدم في تحقيق هذه التنمية بعدما تبدأ . فالعدالة التوزيعية قد تكون المدخل الطبيعي لتصحيح الاختلال في ميزان القوى السياسية ونمط توزيع السلطة في المجتمع ، كما أنها تعتبر أحد سبل استنهاض الجماهير واستثارة حماسها للتنمية والاحتفاظ بهذا الحماس في شتى مراحل المسيرة التنموية .

غير أن الحصول على بيانات موثوق بها عن توزيع الدخول والثروات في بلدان العالم الثالث ليس بالأمر اليسير . بل انني أذهب أبعد من ذلك وأقول أن جمع بيانات مباشرة عن الدخل ، **يمكن الاعتماد عليها في التخطيط ورسم السياسات** ، ليس ممكناً في ظل الظروف المؤسسية القائمة في معظم بلدان العالم الثالث . فالأمر لا يتوقف على حسن تصميم استقصاءات الدخول العائلية وحسن تنفيذها كما يذهب البعض ، مع التسليم بأهمية ذلك . لكن القضية الاساسية هي أن هياكل الانتاج والتوظف ، وخاصة شيوع المنشآت الصغيرة وضخامة حجم القطاع غير النظامي وتفشي الانشطة الطفيلية وانتشار

---

(٣١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة وتطبيقها ، انظر :
I. H. El- Issawy, *Employment Enadequacy in Egypt*, Technical Paper, no. 3 of the ILO and UNDP Comprehensive Employment Strategy Mission to Egypt, 1980 (Geneva: ILO, 1983).
لاحظ اننا نفترض امكان تقدير خط الفقر بالأسلوب المشار اليه في الهامش (٢٧) ، واننا نستبعد امكانية القياس المباشر للدخل وتوزيعه على ما سيأتي بيانه .

الفساد انتشاراً كاد أن يكسبه (ان لم يكن قد اكسبه بالفعل) قدراً من المشروعية ، تضع عقبات يصعب اجتيازها لمن يريد التعرف على حقيقة توزيع الدخول في دول العالم الثالث .
وفي اعتقادي أنه من الافضل في الظروف الراهنة الالتجاء الى المقاييس غير المباشرة لتوزيع الدخول ، وذلك بقياس عدد من الظواهر المرتبطة بالدخل ، والتي تتوفر أو يمكن أن تتوفر بشأنها بيانات ذات جودة معقولة . من ذلك المقاييس الخاصة بملكية الاصول الانتاجية والاستهلاكية ، والأصول المالية ، وتوزيع الانفاق الاستهلاكي ، والتغيرات في معدلات التبادل بين الريف والحضر ، والتوزيع الوظيفي للدخل (اجمالياً وعلى مستوى القطاعات الانتاجية) ، ومعدلات التضخم ، وهيكل الأجور ، وتوزيع استهلاك بعض السلع ذات الدلالة الاجتماعية كاستهلاك الكهرباء ، والمستفيدين من نظم التأمين والمعاشات ، ومخصصات الدعم (الاعانات) في الموازنة العامة ، والضرائب ونسبة من يدفعها من السكان . وهذا هو المنهج الذي أخذنا به في صياغة مؤشرات العدالة التوزيعية الآتي بيانها :

(١) مدى التركز في توزيع ملكية المنازل أو الوحدات السكنية ، أو نسبة السكان الذين يملكون أكثر من مسكن (ث ؛ ق ، ج ، وحسب نوع المسكن) .

(٢) مدى التركز في توزيع ملكية السيارات الخاصة ، أو نسبة من يملكون أكثر من سيارة (س ؛ ق ، ج ، وحسب نوع السيارة) .

(٣) مدى التركز في حيازة الأصول المالية كالاسهم والسندات وشهادات الادخار والاستثمار والودائع الادخارية بالعملات المحلية والأجنبية ، مقاساً بالتوزيع حسب فئات الحيازة ومعامل التركز (س ؛ ق) .

(٤) مدى التركز في ملكية الاراضي في المدن (س ؛ ح ، ج) .

(٥) نسبة الاسر التي تملك أنواعاً مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة (ث ؛ ق ، ر ، ح) .

(٦) توزيع ملكية الاراضي الزراعية (ث ؛ ر ، ج) .

(٧) توزيع حيازة الاراضي الزراعية (ث ؛ ر ، ج) .

(٨) نسبة من لا أرض لهم من السكان الزراعيين (ث ؛ ر ، ج) .

(٩) نسبة من يملكون جرارات ، عربات نقل ، طلمبات ري ، أكثر من عدد معين من الماشية وما الى ذلك من السكان الريفيين (ث ، ر ، ج) .

(١٠) توزيع الانفاق الاستهلاكي على الاسر (س ؛ ق ، ر ، ح) .

(١١) نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ، وأيضاً تحت خط الفقر المدقع(٣٢) (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٢) النصيب النسبي للأجراء في الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(١٣) الفوارق الأجرية (أي في متوسطات الأجور) فيما بين القطاعات الانتاجية وأيضاً فيما بين القطاعات بحسب ملكيتها (عام - خاص - مشترك . . الخ) (س ؛ ق) .

(١٤) معدل التبادل بين الريف والحضر ، مقاساً بالرقم القياسي للأسعار التي يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم بالنسبة للأسعار التي يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات غير الزراعية (س ؛ ق) .

(١٥) المعدل الفعلي للتضخم مقارناً بالتغير الاسمي في متوسطات الأجور لفئات مختارة من العاملين ، وكذلك في المعاشات (س ؛ ق) .

(١٦) الدعم الموجه لخفض أو تثبيت اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية وكذلك الخدمات الاساسية ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، والتغير في القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد منه (س ؛ ق) .

(١٧) الضرائب المباشرة كنسبة من جملة حصيلة الضرائب ، وأيضاً كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(١٨) نسبة من يدفعون ضرائب مباشرة الى جملة المشتغلين من السكان (س ؛ ق ، ج) حسب القطاع المؤسسي - حكومة ، قطاع عام أو خاص . . . . الخ) .

٢ - ٣ المشاركة في اتخاذ القرارات

المشاركة الشعبية في التخطيط وصنع القرارات ومتابعة تنفيذها ركن رئيسي من أركان التنمية الحقة . وهي على أهميتها من الأمور التي ينـدر أن تتوفر بشأنها بيانات منشورة ؛ بل ان حماس الحكومات لجمع بيانات ذات صلة بهذا الأمر ضعيف للغاية . وتزداد الأوضاع صعوبةً عندما تكون الممارسات غير الديمقراطية هي القاعدة ، كما هو الحال في أكثر الاقطار العربية في الوقت الحاضر . إذ تواجه محاولات الخوض في مدى احترام الحقوق والحريات الاساسية بمقاومة عنيفة من جهة ، ويتعرض القدر القليل مما قد

(٣٢) انظر ما سبق ذكره في هذا الصدد عن تقديم مؤشرات التغذية .

ينشر من البيانات لدرجة صارخة من التزييف بقصد اظهار الاحوال على خلاف حقيقتها من جهة أخرى .

والمشاركة الشعبية يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة . منها ممارسة الحقوق السياسية للانسان ، كحقه في اختيار من يمثلونه ، وحقه في التعبير عن رأيه ، وحقه في تكوين الاحزاب مع غيره من المواطنين ، وحقه في التظاهر والاضراب السلميين . ومنها حقه في التمتع بالحريات الاساسية كحرية الرأي والاعتقاد والتنقل وما اليها . ومنها المشاركة في التنظيمات التطوعية كالنقابات والجمعيات والمنظمات النسائية والشبابية والاتحادات العلمية وما الى ذلك . ومنها المشاركة في توجيه نظم الانتاج والخدمات ، خاصة ما يقع منها في دائرة المال العام . وسوف نحاول التعبير عن أكبر عدد من هذه الأمور من خلال المؤشرات المذكورة أدناه ، مع إيلاء اهتمام خاص لقضية مشاركة المرأة والشباب(٣٣)

(١) نسبة المقيدين في جداول الانتخابات الى جملة من يحق لهم الانتخاب (س ؛ ق ، ج ، ع ، ن) .

(٢) نسبة من أدلوا بأصواتهم الى عدد المقيدين في جداول الانتخابات في آخر انتخاب أو استفتاء تم اجراؤه (ن ، ج ، ع ، ن) .

(٣) نسبة القرارات التي يتم اتخاذها لا مركزياً الى جملة القرارات ذات الصلة بالمحليات (ث ؛ ق ، ج) .

(٤) نسبة القيادات المحلية التي تصل الى وظائفها بالانتخاب الى جملة القيادات المحلية ، كالمحافظين ورؤساء المدن والقرى (ث ؛ ق ، المستوى القيادي) .

(٥) نسبة من يرشحون أنفسهم الى جملة المراكز المطلوب شغلها في آخر انتخابات أجريت (ق ، ج) .

(٦) نسبة المشتركين في جمعيات تطوعية (نقابات ، جمعيات مزارعين ، شباب ، مرأة) الى جملة السكان البالغين (ث ؛ ق ، ج ، ع ، ن).

---

(٣٣) قضية مشاركة المرأة في التنمية ، صارت تحظى باهتمام فائق من الدوائر الدولية ، مما جعل الأمم المتحدة تصدر قائمة مؤشرات اجتماعية خاصة لرصد أوضاع المرأة ومتابعتها . انظر :

U. N., *Compiling Social Indicators on the Situation of Women,* U. N. Sales no. E. 84. XVII.2 (New York: U. N., 1984).

لاحظ انه بالاضافة الى المؤشرات الخاصة بالمرأة في مجموعة مؤشرات المشاركة ، فإننا قد راعينا ابراز دور المرأة وما يطرأ عليه من تطور عن طريق تقسيم عدد غير قليل من المؤشرات في المجموعات الأخرى حسب النوع أو الجنس .

(٧) نسبة النساء في قوة العمل (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج ، النشاط ، لمهنة) .

(٨) متوسط سن الفتاة عند الزواج لأول مرة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(٩) نسبة النساء الاميات الى جملة عدد النساء (ث ؛ ق ، ر ، ح ، و / أوج) .

(١٠) نسبة النساء الى جملة عدد المرشحين في آخر انتخابات أجريت (ق ، ج) .

(١١) نسبة النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية الى جملة شاغلي المراكز القيادية (ث ؛ ق ، حسب جهة العمل أي حكومة ـ قطاع عام ـ قطاع خاص) .

(١٢) نسبة النساء في المجالس النيابية القومية وفي المحافظات والمحليات (غير دوري) .

(١٣) نسبة الشباب الذين يشاركون في برامج خدمة المجتمع وما اليها (س ؛ ق ، ث) .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى الاسلوب الذي اقترحه د . نادر فرجاني (وطبقه بالفعل) لقياس مدى تقدم الوطن العربي في مجموعه في مجال الديمقراطية ، وكذلك في مجالي التحرر من التبعية والتعاون العربي . وتتلخص فكرة هذا الاسلوب في رصد الأحداث السياسية ، ثم تصنيفها حسب كونها تسهم بالسلب أو الايجاب في تحقيق الهدف موضع الاهتمام ، مع اعطاء قيم رقمية لكل حدث (موجبة في حالة الأثر الايجابي وسلبية في حالة الاثر السلبي) . ويستخلص الاتجاه العام اما بمقارنة مجموع القيم الرقمية المعطاة للأحداث داخل كل شهر ، أي عدد الاحداث ، الموجبة والسالبة كل على حدة ، وإما بصياغة مؤشر تراكمي للأثر الصافي على الظاهرة عبر الفترة محل البحث (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) عن طريق استخراج الفرق بين عدد الأحداث ذات المساهمة الايجابية وعدد الأحداث ذات المساهمة السلبية لكل شهر ، وإضافتها من شهر لآخر[٣٤] .

والاسلوب له جاذبية واضحة (فكرة المقياس الواحد) ، كما أن النتائج التي أظهرها

---

(٣٤) انظر في شرح هذا الأسلوب الملحق رقم (١) في : فرجاني ، هدر الإمكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، وص ٧١ ـ ٨٠ . لاحظ أن المؤلف قد ميّز بين الأحداث حسب أهميتها . فالحدث لعادي يعطى الرقم (١) بإشارة سالبة أو موجبة حسب اتجاه تأثيره ، بينما يعتبر الحدث الهام (الجسيم) مكافئاً لخمسة احداث عادية . وبرغم تشديد المؤلف على أنه لم يعامل « الأرقام الناتجة على أن لها مضموناً قياسياً كاملاً » ولم يبيّن « أي أرقام على محاور الرسوم البيانية التي لخصنا بها نتائج التحليل » (ص ١١) ، فإنه لم ير « ضيراً كبيراً » في جمع القيم الرقمية الموجبة والسالبة المعطاة لأحداث كل شهر ، واضافتها من شهر لآخر (ص ١١٢) .

تبدو متفقة مع جماع الرأي في تطور الظواهر محل الاهتمام (ربما باستثناء المؤشر التراكمي للتحرر من التبعية) . غير أنني لم أحبذ الاخذ به لما ينطوي عليه من مصاعب لم أجد سبيلاً للتغلب عليها . من ذلك صعوبة تصنيف بعض الأحداث من منظور تأثيرها ـ سلباً أو ايجاباً ـ على التقدم في مجال معين (وهو ما حدث فعلاً عند تطبيق الاسلوب مما اضطر المؤلف الى استبعاد الاحداث « التي لم يتفق على تصنيفها ») . ومنها أن بعض الأحداث قد تكون مشتقة من أو مترتبة على أحداث أخرى سبق تصنيفها ، مما يثير مشكلة في التعامل مع المؤشر التراكمي الناتج عن اضافة ما هو أصلي من الأحداث الى ما هو مشتق (كقرار الانفتاح في مصر وما ترتب عليه من أحداث وقرارات منذ تطبيقه) . ومنها أن معظم « الأحداث السياسية » تفرز آثاراً متتابعة عبر الزمن ، وبرغم أن الأثر المباشر قد يكون سلبياً مثلاً ، فلا يستبعد أن ينتج عن الحدث نفسه بعد فترة أثر ايجابي ، مما يثير صعوبات جمة في تصنيف الأحداث تتخطى مشاكل التقدير « الذاتي » للأثر المباشر الى مشاكل التنبؤ « الذاتي » بالآثار التي قد تنجم عن الحدث في المستقبل . هذا فضلاً عن أن تقويم الحدث وقت وقوعه قد يعطي نتيجة مخالفة لتقويمه بعد وقوعه بعدة سنوات ، مما يجعل المؤشر الناتج شديد الحساسية لمثل هذه الملابسات . وأخيراً ، فليس كل ما يؤثر سلباً أو ايجاباً على الظاهرة محل الاهتمام يجد طريقه الى التسجيل والنشر باعتباره « حدثاً سياسياً » . فما أكثر الأحداث التي تؤثر على علاقات التبعية مثلاً وتظل سراً لسنوات طوال ، أو تتم تحت ستار الاجتماعات « الروتينية » والمفاوضات « الفنية » ، أو في اطار صفقات وعقود مع شركات أجنبية ومؤسسات دولية ، فلا تثير اهتمام الصحف ولا تتحول الى « أخبار ». وقل مثل ذلك عن الديمقراطية التي قد تتسع أو تضيق دائرتها دون صدور قانون جديد أو تعديل قانون قائم ، وانما يتم ذلك بمجرد التراخي أو التشدد في تطبيق ما هو قائم من قوانين ، تدريجياً ودون اعلان(٣٥) .

٣ ـ تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات

نحاول أن نغطي في هذا القسم ثلاث قضايا متداخلة تداخلاً شديداً ، وهي قضية **الأمن القومي** بأوسع معانيه (شاملاً « الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي » ، كما جاء في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) ، وقضية **الاستقلال** أي التحرر من كل سيطرة أجنبية والخلاص من كل ألوان التبعية ، وقضية

---

(٣٥) أضف الى ذلك مشكلة الأوزان المستخدمة في احصاء الأحداث (ماذا يحدث لو اعتبرنا قرار الانفتاح المصري مكافئاً لمائة أو ألف من الأحداث العادية ؟) ، ومشكلة قلة عدد الأحداث التي تم رصدها وتصنيفها (٤٤٧ حدثاً تم تصنيفها لكل الاقطار العربية في عشر سنوات ، أي بمعدل حدثين أو ثلاثة أحداث لكل قطر كمتوسط سنوي) . ولكن ربما يمكن التوصل الى عدد أكبر من الأحداث باللجوء الى المصادر القطرية لرصد الأحداث .

الاعتماد على الذات وهو ما يمثل الجانب الايجابي لعملية التحرر من التبعية ، والضمان الاساسي لتواصل جهود التنمية . وبرغم تسليمنا بأهميـة الأمن العسكري (وهـو يمثل الأولوية رقم (١) في قائمة أولويات العمل الاقتصادي العـربي المشترك) من حيث أنـه ضروري لحماية التنمية ، فضلاً عن أنه غير ممكن دون الاستناد الى قاعدة اقتصادية صلبة ، إلا أننا آثرنا استبعاده لما نتصوره من صعوبات في الحصول على بيانات بشأنه . ولذا فسوف تنصب المؤشرات المقترحة هنا عـلى أربعة مجـالات هي الغذاء والعـلاقات الاقتصـادية والتكنولوجيا والثقافة .

٣ ـ ١ الغـــذاء

تتضمن أولويات العمل الاقتصادي العربي المشترك « تحقيق الأمن الغذائي بتوفير أقصى حد ممكن من الاستقلالية في اشباع الحاجات الغذائية الاساسية في تطورها » . وسوف نقدم في هذا الجزء عدداً من المؤشرات التي تهدف الى تقويم مدى التقدم في تدبير الاحتياجات الغذائية عن طريق الانتاج المحلي ، ومتابعة الاحتياطيات الغذائية ، ونمط الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء ، وكذلك مدى القدرة على استيراد الغذاء بالموارد الذاتية للعملات الأجنبية .

(١) نسبة الانتاج المحلي الى جملة الاحتياجـات من أهم السلع الغذائيـة (س ؛ ق) .

(٢) نسبة واردات الغذاء الى جملة العجز في الحساب الجاري لميزان المـدفوعـات (س ؛ ق) .

(٣) نسبة الاحتياطي من أهم السلع الغذائية الى الاحتياجات الاستهلاكية (ربع سنوي ؛ ق) .

(٤) الدول التي تمد القطر بأكثر من نسبة معينة من جملة وارداته الغذائية (س ؛ ق) .

(٥) نسبة القروض والمنح الأجنبية التي تخصص لاستيراد الغذاء (س ؛ ق) .

(٦) نسبة جملة المدفوعات لاستيراد الغذاء الى حصيلة الصادرات (س ؛ ق) .

٣ ـ ٢ العلاقات الاقتصادية

إن الاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي ورفض كل أشكال المساعدات الأجنبية والتوقف عن التصدير . ولكنه يعني أول ما يعني بذل كل جهد متصور لتعبئة الموارد المحلية وتوجيه استخداماتها لأغراض التنمية السليمة ، أي لإقامة بناء انتاجي قادر على النمو بالقوى الذاتية . وهو يتطلب السيطرة الوطنية على الموارد المحلية وتخليصها من كل

هيمنة أجنبية ، من جهة ، ومراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتحديد المجالات المسموح لها بالعمل فيها وشروط التعامل معها بكل دقة من جهة ثانية ، وتنويع هيكل التجارة الخارجية سلعياً وجغرافياً بما يقلل من مخاطر الاعتماد الكبير على عدد قليل من أطراف التعامل الخارجي من جهة ثالثة ، وعدم الالتجاء الى القروض الأجنبية الا على سبيل الاستثناء ، كمصدر مكمل (لا بديل) للموارد المحلية ، مع تنويع مصادرها من جهة رابعة . كما يتعين السعي لتخفيض نسبة المكون الأجنبي في المنتجات المحلية من ناحية ، والتقريب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك ، بحيث لا تنعزل الصادرات عن الطلب المحلي ، وانما تكون امتداداً طبيعياً له ، من ناحية أخرى[٣٦] . وفيما يلي المؤشرات التي استهدفنا أن نرصد من خلالها بعض هذه الأبعاد والأهداف للاستقلال الاقتصادي .

(١) نسبة المدخرات القومية الى الاستثمار المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٢) نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٣) الدول التي يزيد نصيبها في الواردات عن نسبة معينة (س ؛ ق ، مجموعات واردات) .

(٤) السلع التي تزيد نسبتها في جملة الواردات عن نسبة معينة (س ؛ ق) .

(٥) التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٦) الدول التي تزيد مساهمتها في التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي عن حد أقصى متفق عليه (س ؛ ق) .

(٧) رصيد الدين الأجنبي القائم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٨) الدول التي يزيد نصيبها في رصيد الدين الأجنبي القائم عن نسبة معينة (س ؛ ق) .

---

(٣٦) الفكرة هنا ليست مجرد تقليل مخاطر الاعتماد على تصدير سلع لا يوجد عليها طلب محلي أو لا يمثل نسبة كبيرة من انتاجها ، مما يهدد الأوضاع الاقتصادية بخطر شديد حال ركود الصادرات . ولكنها تنصب أساساً على دفع مخاطر الازدواجية في الهيكل الاقتصادي (قطاع انتاج للسوق المحلي وقطاع انتاج للسوق الخارجي لا علاقة بينهما ، أو تقوم بينهما علاقة واهية) والسعي لازالة ما يترتب عليها من عراقيل قوية أمام فرص التنمية المعتمدة على الذات . وقد اقترح البعض اعتبار السلع التي لا يزيد ما يوجه منها للطلب المحلي عن ١٥ بالمائة في موقف حرج ، بمعنى أنها تفتقر الى قاعدة محلية . انظر حول هذه الفكرة :
Mills, «On Social Indicators and Development,» pp. 24 and 31 , and C. Y. Thomas, *Dependence and Transformation : The Economic of the Transition to Socialism* ([New York; London] : Monthly Review Press, 1974), p. 304.

(٩) مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات (س ، ق) .

(١٠) المكون الاجنبي لمجموعة مختارة من السلع المنتجة محلياً (مثلاً في قطاع الصناعات التحويلية والبترول والسياحة والفنادق . . الخ) (س ؛ ق) .

(١١) الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(١٢) الدول التي يزيد نصيبها في جملة الصادرات عن نسبة معينة (س ؛ ق) .

(١٣) السلع التي تزيد مساهمتها في جملة الصادرات عن نسبة معينة (س ؛ ق) .

(١٤) الصادرات من سلع لا تزيد مساهمتها في الانتاج المحلي عن نسبة معينة (س ؛ ق) .

(١٥) نسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(١٦) نسبة الانتاج الذي تسيطر عليه شركات اجنبية/متعددة الجنسية الى اجمالي الانتاج المحلي (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(١٧) نصيب الاجانب في ملكية رؤوس اموال الشركات العاملة بالقطر ، وأيضاً نصيبها في رؤوس أموال الشركات التي تزيد قيمة أصولها عن مبلغ معين (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(١٨) نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(١٩) نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية في جملة انتاج قطاع الصناعات التحويلية (س ؛ ق) .

(٢٠) درجة الحماية الفعلية الممنوحة للانتاج والصادرات الوطنية (س ، ق) .

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم عدداً من المؤشرات للاقطار العربية النفطية التي تتحكم على فوائض مالية (زادت من اندماج العرب في النظام الرأسمالي العالمي) مثل :

(٢١) القيمة الحقيقية لرصيد الفوائض المالية ، أي باستبعاد أثر التضخم العالمي (س) .

(٢٢) نسب توزيع رصيد الفوائض على قنوات الاستثمار المختلفة (س) .

(٢٣) نسب توزيع رصيد الفوائض جغرافياً (س) .

(٢٤) التغير الصافي في رصيد الفوائض ، مع ابراز جملة المسحوبات والاضافات (س) .

(٢٥) نسبة العائد من استثمار الفوائض الى الناتج القومي الاجمالي (س) .

٣ ـ ٣ التكنولوجيا

تشكل التكنولوجيا مجالاً خصباً لممارسة الهيمنة والاستغلال من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لدول العالم الثالث . ولذا فإن تحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات في هذا المجال يعد من الاهداف الرئيسية التي يجب أن تسعى اليها دول العالم الثالث ، خاصة من خلال الجهود المشتركة فيما بينها . وقد أدرجت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك هذا الامر ضمن أولوياتها ، مؤكدة على أهمية « اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة بدعم الفعاليات القومية والقطرية في هذا المجال وجعلها متطورة ومتمشية مع معطيات واحتياجات المجتمع العربي وأهدافه الاستراتيجية ، وفي مقدمتها الأمن القومي بشتى جوانبه والتصنيع الاساسي » . ونعرض فيما يلي عدداً من المؤشرات التي تساعد على تقويم مدى تقدم القطر في مجال الأمن التكنولوجي .

(١) نسبة الأجانب في قوة العمل في المجالات البحثية والادارية والمهنية والتدريسية (س ؛ ق ، الجنسية) .

(٢) نسبة العلماء والباحثين الوطنيين العاملين في الخارج (س ؛ ق) .

(٣) نسبة الخبراء الأجانب الى جملة الخبراء الذين يتم استشارتهم في المؤسسات العاملة في القطر ، بما في ذلك مؤسسات الحكومة والقطاع العام (س ؛ ق، الجنسية) .

(٤) نسبة مخصصات البحث العلمي والتطوير الى الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٥) نسبة التصنيع المحلي الحقيقي في عدد من الصناعات المختارة (س ؛ ق) .

(٦) نسبة قيمة التعاقدات بأسلوب « تسليم المفتاح » الى اجمالي قيمة التعاقدات مع الشركات الأجنبية (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٧) عدد الاختراعات والابتكارات التي تم تسجيلها لوطنيين في السنة السابقة (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٨) عدد الاختراعات والابتكارات التي تم استغلالها في قطاعات الانتاج المحلي (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٩) مؤشر برأي عينة من الخبراء في مدى التقدم في مجال التحرر من التبعية في البحوث العلمية والبحوث والتعاقدات التكنولوجية خلال العام الماضي (س ؛ ق ، قطاعياً) .

٣ ـ ٤ الثقافة

في معرض توضيحها للنقاط التي انطلقت منها ، تذكر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك أن أحد « التحديات المصيرية » التي تواجه الوطن العربي هي « الغزو الفكري الهادف الى طمس الشخصية الحضارية وانعكاساته على الذاتية العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادية » . وترى أن الرد على هذا التحدي يتمثل في تأكيد « الأصالة العربية » وتحقيق « الأمن الفكري » .

والهيمنة الثقافية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة هي بطبيعة الحال جزء من تبعية العرب على مختلف الجبهات . وهي تتداخل مع صنوف الهيمنة الأخرى ، وقد لا تأخذ دائماً شكلاً صريحاً أو متميزاً . فهي تأتي في ركاب « انكشاف » الاقتصاديات العربية ، وتتم من خلال الاحتكاك بالأجانب وملاحظة سلوكهم . كما نتجرعها في كل سلعة وخدمة مستوردة ، بما في ذلك الكتب والافلام السينمائية والبرامج التليفزيونية والاذاعية وما اليها . هذا فضلاً عن الجرعات التي يتلقاها الناشئة في المدارس والمعاهد والكليات الأجنبية أو شبه الأجنبية . ومع ادراكنا لقنوات الهيمنة الثقافية ، الا أنه من الصعوبة بمكان صياغة مؤشرات ذات دلالة قاطعة في هذا الشأن . فارتفاع نسبة الافلام السينمائية المنتجة محلياً الى جملة الافلام المعروضة في دور السينما في سنة معينة ليس دليلاً على التحرر الثقافي في هذا المجال . بل انه قد يكون مؤشراً مضللاً اذا كان منتجو هذه الافلام ومخرجوها خاضعين ثقافياً لنفوذ المدارس الغربية ، وإذا كانت معظم القصص التي تستمد منها هذه الأفلام منقولة عن قصص أجنبية لا تعكس هموم أكثرية العرب ، أو بأقلام كتاب عرب لا تربطهم بمشاكل الجماهير الحقيقية وآمالها أدنى صلة . وربما تكون الوسيلة الأكثر ملاءمة لاستخراج مؤشرات التحرر الثقافي هي البدء باجراء تحليل مضمون لعينة من المواد الثقافية المتاحة للمواطنين العرب . ولكن الرأي في هذه المسائل قد يتباين تبايناً شديداً حتى بين من يؤمنون بالتحرر الثقافي والأصالة العربية ، بحيث يتعذر الخروج بحكم واضح على الاتجاهات التي تعمل هذه المواد الثقافية على تكريسها . في مثل هذه الظروف ، لا مناص من الاقتصار على عدد محدود من المؤشرات التي تركز على العدد، مع استكمال الصورة بمؤشر لرأي الجمهور، كذلك الذي ادرجناه في المجموعة الفرعية (١ ـ ٤) تفادياً لخلاف الرأي فيما بين الخبراء (مؤشر ١٠ في المجموعة ١ ـ ٤).

(١) نسبة الوطنيين العاملين في مؤسسات اجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي ، مثل

المتاجر والمصانع والوكالات التجارية والمكاتب الاستشارية والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى والسفارات وشركات السياحة والطيران . . . الخ (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٢) نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس اجنبية أو شبه أجنبية مثل مدارس اللغات في مصر (س ؛ ق ، ج) .

(٣) نسبة المسلسلات والأفلام والبرامج التليفزيونية والافلام السينمائية الأجنبية الى جملة المعروض منها (س ؛ ق) .

(٤) نسبة مبيعات كتب التراث (بالمعنى الواسع) الى جملة مبيعات الكتب (س ؛ ق) .

(٥) مؤشر برأي عينة من الجمهور في برامج الاذاعة والتليفزيون والعروض السينمائية . . الخ من حيث مدى تعبيرها عن همومهم الحقيقية ومدى مساهمتها في خلق وعي تنموي سليم (ث ؛ ق) .

٤ ـ التعاون العربي

التعاون العربي هو التطبيق العربي لمبدأ الاعتماد الجماعي على النفس ، فضلاً عن أنه تجسيد لفكرة القومية العربية ولأمل الجماهير العربية في الوحدة . وبرغم قصور ما أنجز في هذا المضمار بالقياس الى الأهداف المعلنة ، ناهيك عن الآمال والتمنيات ، الا أنه قد نشأ بالفعل عبر السنين « قطاع اقتصادي عربي مشترك » من خلال قيام « أكثر من عشرين مؤسسة تنتظم على أساس وظيفي وتقوم أساساً بمهام دراسية واستشارية وتنسيقية » ، ونشاط مؤسسات التمويل الانمائي العربية ، وانشاء المشاريع المشتركة ، وتنقل قوة العمل العربية عبر الحدود القطرية ، وقيام مؤسسات قومية للتدريب ، فضلاً عن الاجتماعات الدورية للوزراء العرب(٣٧) . **غير أن الجدل يثور حول ما اذا كانت بعض اشكال الممارسة في هذا « القطاع الاقتصادي العربي المشترك » قد أسهمت ، أو يمكن أن تسهم اذا استمرت ، في احداث تكامل اقتصادي عربي أو تنمية قومية** . ويبدو لنا من استعراض بعض ما كتب في هذا الصدد ان الاجابة هي « لا » صريحة ، أو « نعم » مترددة ، أو على الاقل مسبوقة أو متبوعة بعدد غير قليل من التحفظات .

ففيما يتعلق بتحركات العمالة عبر الحدود العربية نجد هنري عزام يجيب بـ « نعم ،

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل ، انظر : يوسف صايغ ، « الاندماج الاقتصادي وذريعة « السيادة الوطنية » ، » المستقبل العربي ، العدد ٦ (آذار / مارس ١٩٧٩) ، ص ٢٣ ـ ٤١ . ويقدم الكاتب في هذا المقال تفسيرات مختلفة لقصور ما أنجز في مجال التعاون العربي عمّا كان مستهدفاً .

بصفة عامة » عن سؤال « هل تخدم الهجرة في المنطقة العربية أهدافاً قومية ووطنية تنطوي على تعاون وتكامل اقتصاديين وبصورة سليمة ؟ » . ولكنه سرعان ما يبدأ في ذكر عدد من التحفظات تفرغ هذه الاجابة من مضمونها الايجابي ، وكأن لسان حاله يقول : نعم نظرياً ، ولا عملياً[٣٨] . وفي حين يعتبر برهان الدجاني أن « العلاقات الناشئة عن التحويلات المالية ؛ التجارية وغير التجارية ، المربوطة وغير المربوطة ، قد خلقت جواً مساعداً لتطوير حركة التكامل الاقتصادي العربي ، وان استمرارها سيساعد كثيراً في دخول مراحل أكثر تقدماً » ، الا أنه مع ذلك يرى أن « الأموال غير المربوطة قليلة الأثر في احداث تكامل اقتصادي عربي، في غياب أي التزامات قطرية ذاتية بهذا التكامل . . . وليس لدينا دليل على أن قطراً عربياً مستورداً للمال استخدم جانباً من الأموال التي حصل عليها في زيادة مشاريع مشتركة أو ذات نفع مشترك أو ذات صفة تكاملية » . ثم يعود فيستدرك بقوله « الا انه اذا كان أثر هذه المشاريع في تعريض القاعدة الاقتصادية العربية على أساس تكاملي ضعيفاً ، فانه يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل الذي قد يشد بعض الاقطار العربية الى علاقات أوثق »[٣٩] .

من جهة أخرى ، فإن كلاً من ابراهيم سعد الدين وعادل حسين ونادر فرجاني يرصد آثاراً سلبية عديدة لانتقال المال والعمال بين الاقطار العربية على التكامل الاقتصادي العربي ، بل وعلى الشعور الوحدوي بين الجماهير العربية . فالفوائض المالية تظل « مصدراً احتمالياً لتمويل التنمية العربية » طالما بقي التوجه الحالي للسياسة الاقتصادية العربية ، وهو ما نعتقد أنه سيستمر لفترة طويلة في المستقبل ، أي « طالما أن ما يوجه استخدام هذا الفائض في الاساس هو الربحية القطرية » ؛ كما أن انتقال العمالة في ظل « ترك الأمر لفوضى السوق كما هو عليه الحال . . يؤدي الى نتائج سلبية ، لا على المستوى القطري فحسب ، بل على مستوى الوطن العربي في مجموعه »[٤٠] . ويرصد عادل حسين بعض النتائج « المدمرة في أغلبها » التي أفرزها النفط والمال النفطي على « المشروع الحضاري العربي » ، بما في ذلك « مضاعفة التحديات الخارجية » لهذا المشروع من جهة ، والاختلالات « الاجتماعية والمجتمعية » التي تفتك بالنسيج الاجتماعي وتعصف بعوامل قيام التنمية المستقلة ، ليس فقط في الاقطار

---

(٣٨) هنري عزام ، « انتقال العمالة : اشكالية عربية جديدة ، نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة من الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ٣٥ ـ ٥٣ .

(٣٩) برهان الدجاني ، « التكامل النقدي العربي : محاولات التعاون النقدي وواقع التعاون الاقتصادي والمالي ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨١) ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(٤٠) ابراهيم سعد الدين ، « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الأقل دخلاً : حالة مصر ، » ورقة قدمت الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٢ ، القاهرة ، ٢٤ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٦٧ ، استراتيجية التنمية في مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٦٧، تحرير اسماعيل صبري عبدالله، ابراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص ١١٠ ـ ١١١ و١٢٤ على الترتيب .

النفطية ، بل وفي الاقطار غير النفطية أيضاً[41] . وبالمثل ينتهي نادر فرجاني من تحليله لانتقال عناصر الانتاج بين الاقطار العربية ، وأثر العمالة الوافدة بالذات على العلاقات بين الوافدين والمواطنين في الاقطار النفطية المستوردة للعمالة ، الى أن « تحرك عناصر الانتاج بهذا الشكل لم يثمر كثيراً في مضمار التكامل العربي » [42] . وأخيراً ، فالظاهر من بعض الدراسات الأخرى التي تصدت لموضوع العلاقات بين الوافدين والمواطنين في الأقطار النفطية أن محصلتها على الشعور الوحدوي سلبية بوجه عام [43] .

لم نقصد بما تقدم الطعن في جدوى انتقال عناصر الانتاج بين الاقطار العربية من منظور التكامل أو التوحيد العربي (وهذا ليس موضوعنا على كل حال) . وانما قصدنا ابراز أن العبرة في متابعة وتقويم الجهود الرامية للتعاون الاقتصادي العربي ليست بمؤشرات انسياب عناصر الانتاج وحدها . فمثل هذه المؤشرات قد تكون مضللة تماماً ، اذا لم تستكمل بمعلومات اضافية عن طبيعة المناخ العام الذي تنساب هذه العناصر في اطاره ، وعمّا اذا كان مثل هذا الانسياب مخططاً أو موجهاً لخدمة التنمية القومية ، أو انه نتاج حركة عشوائية أو عفوية قد لا ترتبط بهذا الهدف الا صدفة .

إن هذه المؤشرات لها دورها الهام باعتبارها ترصد تحركات وأفعال جديرة بالرصد . ولكن تفسير هذه التحركات واستخراج مدلولاتها فيما يتعلق بالتقدم في مجال الاعتماد الجماعي العربي على الذات يظل متوقفاً على معرفة السياق العام الذي تتم فيه .

وفيما يلي المؤشرات المقترحة ، انطلاقاً من هذا الفهم ، لمتابعة جهود كل قطر عربي ومساهمته في قيام تعاون عربي لخدمة التنمية العربية المستقلة :[44]

---

(٤١) عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » المستقبل العربي ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ١٦ - ٣١ .

(٤٢) فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، ص ٧٧ . انظر أيضاً : نادر فرجاني ، « انتقال العمالة : اشكالية عربية جديدة ، العمالة الوافدة الى الخليج العربي : حجمها - مشاكلها - والسياسات الملائمة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ٥٤ - ٦٧

(٤٣) انظر مثلاً : محمد الرميحي ، « انتقال العمالة : اشكالية عربية جديدة ، رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ٦٨ - ٧٩ . انظر أيضاً نتائج الدراسة التطبيقية التي تمت لاستطلاع رأي عينة من المهاجرين المصريين العاملين في البلاد العربية في علاقاتهم مع العرب من الاقطار الأخرى ، وأثرها على مواقفهم جميعاً في قضية الوحدة (العلاقات تنافسية واتجاهات الاشقاء نحو بعضهم عدائية ، ورد الفعل سلبي على قضية الوحدة) ، في : علي ليلة ، « الهجرة وقضايا الوحدة العربية : دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية ، » السياسة الدولية ، السنة ١٩ ، العدد ٧٣ (تموز / يوليو ١٩٨٣) ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٤٤) لاحظ أن صياغة مؤشرات لمتابعة حركة الوطن العربي في مجمله نحو الاعتماد على الذات تخرج عن إطار هذا البحث ، وإن كانت جديرة بالعناية بلا شك ، وسوف نعود اليها في ختام البحث .

(١) عدد المشروعات العربية المشتركة التي أسهمت الدولة في انشائها (س ؛ مجالات العمل) .

(٢) مساهمة البلد في رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كنسبة من الاستثمار المحلي الاجمالي (س) .

(٣) نسبة الصادرات والواردات واجمالي التجارة مع البلدان العربية الأخرى الى جملة صادرات البلد ووارداته وتجارته الخارجية على الترتيب (س) .

(٤) نسبة العرب الى اجمالي عدد الأجانب المقيمين في الدولة (س ، فترة الإقامة ، الفرص) .

(٥) نسبة المواطنين الذين يعملون في الاقطار العربية الأخرى الى جملة المواطنين العاملين في الخارج (س) .

(٦) نسبة المواطنين الذين يتم تدريبهم في مشروعات تدريب عربية مشتركة الى جملة من يتم تدريبهم في الخارج (س) .

(٧) نسبة المواطنين الذين يشتركون في برامج بحثية عربية مشتركة الى جملة الباحثين في القطر (س) .

(٨) نسبة الخبراء العرب الذين يتم الاستعانة بهم الى جملة الخبراء الأجانب الذين يستعان بهم في القطر (س) .

(٩) نسبة المواطنين الذين يشتركون في مؤتمرات واجتماعات ومهرجانات عربية مشتركة الى جملة من يشتركون في مؤتمرات خارج الوطن (س) .

(١٠) نسبة القروض العربية الى جملة القروض الأجنبية التي يحصل عليها البلد ، وذلك بالنسبة للبلاد المدينة (س) .

(١١) مؤشر لمدى التقدم في جهود التعريب (نسبة الناطقين بالعربية الى جملة السكان) ، وذلك بالنسبة للبلدان العربية التي تعاني من سيادة لغة غير عربية بها (س) .

(١٢) تحويلات العاملين في الاقطار العربية (المالية والعينية) الى الوطن الأم كنسبة من اجمالي موارد النقد الأجنبي (غير شاملة القروض) ، وذلك بالنسبة الى البلدان المصدرة للعمالة (س) .

٥ ـ مؤشرات الأداء الاقتصادي

يتطلب تقويم الأداء الاقتصادي لبلد يسعى لتحقيق التنمية بالمعنى الذي سبق تحديده في القسم الثالث من هذه الدراسة رصد التغيرات التي تطرأ على خمسة عناصر على الأقل :

(أ) التغيرات في الاطار المؤسسي للانتاج ، مثل التغيرات في هيكل الحيازات الزراعية ، والاشكال التنظيمية لادارة الانتاج الزراعي والصناعي ، وأشكال ملكية وحدات الانتاج ، وما الى ذلك .

(ب) التغيرات الهيكلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة ، كالاستهلاك والاستثمار والادخار والانتاج والتوظف . وبالاضافة الى التقسيمات التقليدية لهذه المتغيرات ، فقد أدرجنا أيضاً تقسيمات غير معتادة (على أهميتها) مثل تقسيم الاستهلاك الى ضروري وشبه كمالي وكمالي ، وتقسيم الانتاج الى وسيط واستهلاكي ورأسمالي (انتاجي) ، وتقسيم العمالة حسب المهارة وما الى ذلك .

(ج) النمو الاقتصادي ، أي نمو الانتاج والانتاجية ، اجمالاً وفي مختلف القطاعات الانتاجية . وقد رأينا أنه من الضروري اضافة مؤشر يوضح مصادر النمو في الاقتصاد القومي ، لتبين مدى مساهمة قاعدة الانتاج المحلي في توليده .

(د) الاستقرار الاقتصادي ، ونقصد به الاستقرار الداخلي مقاساً بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود وما الى ذلك ، والاستقرار الخارجي مقاساً بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات .

هـ) القضاء على تبديد الموارد ، ذلك أن هذا يمثل أحد سبل تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل الى فائض فعلي . ومع ذلك فقلما ينال هذا الأمر ما يستحقه من الاهتمام . فالحكومات تبدي حماساً شديداً لاقامة منشآت جديدة ، ولكنها قد لا تظهر عُشر هذا الحماس عندما يتعلق الأمر بتحسين استخدام ما هو قائم ورفع كفاءته ، والقضاء على صنوف الهدر المختلفة في الانتاج والاستهلاك والتوزيع . ومن حسن الحظ أن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك قد تنبهت لهذا الأمر فيما يتصل بعدد من المجالات المهمة كالأمن الغذائي والطاقة[٤٥] .

وفيما يلي بيان المؤشرات المقترحة لمتابعة كل عنصر من هذه العناصر الخمسة :

---

(٤٥) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : منطلقاتها . . . أهدافها . . . أولوياتها . . . برامجها . . . آلياتها ، ص ٦ .

٥ ـ ١ الاطار المؤسسي للانتاج

(١) توزيع المنشآت حسب عدد المشتغلين (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٢) نسبة من يعملون لحسابهم الخاص الى جملة القوة العاملة (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٣) توزيع الحيازات المزرعية حسب مساحة الحيازة (ث ؛ ر) .

(٤) نسب المساحة المزروعة في ظل انماط الادارة المختلفة (خاصة ، تعاونية ، جماعية ، دولة ، قبلية . . . الخ) (ث ؛ ر ، ج) .

(٥) توزيع المنشآت غير الزراعية حسب ملكيتها (قطاع خاص محلي ، قطاع خاص أجنبي ، قطاع مشترك خاص ـ خاص ، قطاع مشترك خاص ـ عام . . . الخ) (ث ؛ ق ، قطاعياً) .

(٦) نسبة الانتاج المسوق الى جملة الانتاج (ث ؛ ق ، ج ، قطاعياً) .

٥ ـ ٢ هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية

(١) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (س؛ ق) .

(٢) هيكل انتاج الصناعات التحويلية ، أي موزعاً بين انتاج استهلاكي ووسيط ورأسمالي (س؛ ق) .

(٣) هيكل الدخل المحلي الاجمالي موزعاً بين استهلاك وادخار خاص واستهلاك وادخار عام (س ؛ ق) .

(٤) هيكل الاستهلاك العائلي موزعاً على بنود الاستهلاك الضرورية ، وشبه الكمالية ، والكمالية (س ؛ ق ، ر ، ح) .

(٥) نسبة واردات السلع الاستهلاكية غير الضرورية الى اجمالي الواردات (س ؛ ق ، معمرة وغير معمرة) .

(٦) توزيع الاستثمار المحلي الاجمالي بين القطاعات الانتاجية والقطاعات غير الانتاجية ، أو بين القطاعات السلعية والقطاعات غير السلعية (س ؛ ق) .

(٧) نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار الى الاستثمار المحلي الاجمالي (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٨) توزيع المشتغلين على قطاعات الانتاج المختلفة (س ؛ ق ، ر ، ح ، و / أو ج) .

(٩) نسبة المؤهلين (مديرين ، مهنيين ، باحثين وعلماء . . الخ) الى جملة القوة العاملة (س ؛ ق ، قطاعياً) .

٥ ـ ٣ النمو الاقتصادي

(١) معدل التغير في الانتاجية (س ؛ ق ، قطاعياً ، لكل من العمل والارض ورأس المال) .

(٢) معدل النمو الكلي وفي القطاعات المختلفة (س ؛ ق) .

(٣) نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول والمعادن) والقطاعات ذات الحساسية الشديدة للعوامل الخارجية (السياحة والملاحة الدوليتين ، الهجرة الخارجية ، الاستثمار الأجنبي) في احداث النمو في الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

(٤) نسبة مساهمة الانشطة الخدمية في نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد الناتج من استغلال الموارد غير المتجددة (س ؛ ق) .

٥ ـ ٤ الاستقرار الاقتصادي

(١) معدل التضخم ، أو ـ في حالة عدم توفر بيانات يوثق بها عنه ـ عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، أو معدل التغير في عرض النقود ، ومعدل الزيادة في أسعار الواردات (س ؛ ق) .

(٢) عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

٥ ـ ٥ القضاء على تبديد الموارد

(١) نسبة المفقود من الغذاء في مراحل الانتاج والتوزيع الى جملة انتاج الغذاء (س ؛ ق) .

(٢) نسبة الطاقة العاطلة الى الطاقة المتاحة (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٣) نسبة الطاقة (كهرباء ، وقود . . . الخ) الضائعة بسبب الاسراف في الاستهلاك أو سوء الاستخدام في المجالات المختلفة الى جملة الطاقة المنتجة (س ؛ ق ، انواع الطاقة والمجالات) .

(٤) نسبة مساحة الاراضي الزراعية التي يتم تحويلها لأغراض غير زراعية الى جملة المساحة المنزرعة (س ؛ ر ، ج) .

(٥) نسبة عدد المشروعات التي تجاوزت فترة تنفيذها الفترة المقررة أصلاً بنسبة معينة الى جملة عدد المشروعات المقرر تنفيذها (س ؛ ق ، قطاعياً) .

(٦) نسبة من يشغلون وظائف غير متناسبة مع مؤهلاتهم أو مهاراتهم الى جملة القوة العاملة (س ، ق ، قطاعياً) .

(٧) معدل تزايد الانفاق الفعلي على بنود مختارة في الميزانية العامة للدولة مستهدف خفضها أو الحد من معدل تزايدها (س ؛ ق) .

٦ ـ مؤشرات صيانة الأمن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة

إن صيانة الأمن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الاساسية لنشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع وتأمين حد معقول من الاستقرار فيه ؛ وكلا الأمرين هامان لانتظام عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وسوف نقدم فيما يلي عدداً من المؤشرات بهدف التعبير عن بعض أوجه صيانة الأمن بين الفئات المختلفة في المجتمع ، بما يتطلبه ذلك من توفير فرص متكافئة لمختلف الفئات للتعبير عن مصالحها في المجالس النيابية ، ولشغل الوظائف القيادية في الحكومة وما الى ذلك ، وتوفير الرعاية الاجتماعية وفرص الحراك الاجتماعي . كما سوف نسعى الى ادراج بعض المؤشرات لمتابعة مدى استتباب الأمن في ربوع البلاد وتوفر السلامة العامة للمواطنين .

(١) نسب تمثيل الجماعات المختلفة في المجالس النيابية مقارنة بنسبهم الى مجموع السكان (ث ؛ ق ، جماعات طائفية ، عرقية ، قومية . . الخ) .

(٢) نسب تمثيل الفئات الفقيرة (عمال وصغار مزارعين وموظفين . . الخ) في المجالس النيابية (ث ؛ ق) .

(٣) نسب تمثيل الجماعات المختلفة في الوظائف الحكومية القيادية مقارنة بنسبهم الى مجموع السكان (ث ؛ ق ، جماعات طائفية ، عرقية ، قومية ، . . الخ) .

(٤) عدد الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات وما الى ذلك من مظاهر الاحتجاج والسخط الاجتماعي (س ؛ ق ، ج) .

(٥) نسبة السكان المشتركين في برامج للتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وما الى ذلك (س ؛ ق ، ف) .

(٦) نسبة الابناء والبنات ممن يزيد عمرهم عن ٢١ سنة الذين يشغلون وظائف أو

مراكزاقتصادية / اجتماعية مختلفة عن آبائهم عندما كانوا في نفس العمر (ث ؛ ق ، ف) .

(٧) عدد حوادث القتل لكل ألف من السكان (س ؛ ق ، ج) .

(٨) عدد حوادث السرقة والاعتداء على الاشخاص والممتلكات لكل ألف من السكان (س ؛ ق ، ج) .

(٩) نسبة الاجانب الى جملة السكان والقوة العاملة (س ؛ ق ، عرب وغير عرب) .

٧ ـ مؤشرات صيانة البيئة

إن صيانة البيئة موضوع واسع متعددالابعاد،وقد تعرضنا بالفعل لبعض المؤشرات ذات الصلة بالبيئة عند معالجتنا لقضايا الصحة والمسكن وغيرها . وسوف نتعرض هنا لقضيتين محددتين هما قضية سوء استغلال الموارد الطبيعية ، خاصة تلك التي تنتج عن الاستنزاف السريع للموارد غير المتجددة ، وقضيا التلوث ، خاصة تلوث الهواء والماء . وفيما يلي المؤشرات المقترحة لمتابعة ما يجري في سياق التنمية لهاتين القضيتين :

(١) نسبة الانتاج الى الاحتياطي من النفط والمعادن ، مقارنة بالنسب الآمنة (س ؛ ق ، حسب المورد) .

(٢) معدل استنزاف انتاج الغابات ، مقارناً بالمعدل الآمن (س ؛ ق) .

(٣) نسبة الاراضي الزراعية التي يجري تحويلها الى استخدامات غيرزراعية (نتيجة لزحف الحضر على الريف) ، أو التي تفقد من جراء التصحر وما اليه من الظواهر الطبيعية (س ؛ ق) .

(٤) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تزداد نسب العناصر الملوِّثة في هوائها عن النسب الآمنة (س ؛ مناطق مختارة) .

(٥) نسب تلوث المياه في البحار والانهار والبحيرات الخاضعة لسيطرة الدولة مقارنة بالنسب الآمنة (س ؛ مناطق مختارة) .

(٦) الانفاق على مكافحة التلوث البيئي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (س ؛ ق) .

٨ ـ مؤشرات التطورات السكانية

سوف نهتم في هذا القسم ببعدي النمو والتوزيع السكاني والهجرة الخارجية ، حيث

أن معظم الابعاد الأخرى ذات الأهمية قد تم تناولها في أقسام سابقة ، مثل خصائص السكان وتوزيعهم حسب الجنسية . ومن الأهمية بمكان التشديد على أننا نفترض هنا وجود أهداف محددة موضوعة من قبل الدولة ، وأنها تريد متابعة مدى تحققها ، وذلك بغض النظر عمّا اذا كان في مقدور الدولة تنفيذ هذه الأهداف بما هو متاح لها عادة من الوسائل تجنباً للخوض في مسائل خلافية .

(١) معدل المواليد الخام (س ؛ ق ، ر ، ح ، ج ، ن ، ع) .

(٢) معدل الوفيات الخام (س ؛ ق ، ر ، ح ، ج ، ن ، ع) .

(٣) معدل النمو الطبيعي للسكان (س ؛ ق ، ر ، ح ، ج ، ن ، ع) .

(٤) نسبة من يستخدمن وسيلة أو أخرى من وسائل منع الحمل الى جملة المتزوجات (ث ؛ ق ، ر ، ح ، ج) .

(٥) رصيد وتدفقات الهجرة الخارجية (ث ؛ ق ، البلد المصدر/ البلد المستورد) .

(٦) نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق المختلفة الى العدد الممكن استيعابه في هذه المناطق (س ، مناطق مختارة) .

(٧) اتجاهات الهجرة الداخلية للسكان مقارنة بالاتجاهات المرغوب في تحقيقها (س) .

(٨) نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تزيد فيها الكثافة السكانية عن معدل معين (ث ؛ ق ، ر ، ح ، ج) .

٩ ـ مؤشرات تطوير قاعدة المعلومات

يعتبر تحسين قاعدة المعلومات المتوفرة لبلدان العالم الثالث من المتطلبات الاساسية لاتخاذ قرارات سليمة في كافة المجالات . بل ان امتلاك قاعدة سليمة للمعلومات قد يعد الخطوة الأولى نحو امكان ممارسة الدولة لسيادتها على مواردها ووقف اشكال استغلالها لغير صالحهم والقضاء على مختلف صور تبديد الموارد . وتزداد أهمية هذا الأمر في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ، كالبلدان العربية . إنه لمما يدعو الى الاسى أننا نستمد المعلومات عن ثرواتنا الطبيعية ، بل وعن نواح كثيرة أخرى في حياتنا ، من مصادر أجنبية ليست كلها منزهة عن الغرض والهوى . والحق أنه الى أن يتم كسر احتكار المعلومات من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، فلا يمكن لبلد عربي أن يزعم أنه صاحب الكلمة الأخيرة في رسم سياسته واتخاذ القرارات المؤثرة على حاضره ومستقبله بما يتفق ومصالح شعبه .

وفيما يلي بعض المؤشرات المقترحة لمتابعة التقدم في مجال تطوير قاعدة المعلومات الوطنية :

(١) عدد المسوح الاحصائية التي يتم انجازها كل عام (س ؛ ق ، ر ، ح ، ج) .

(٢) معدل تزايد البنود التي يتم تغطيتها في المسوح الاحصائية (س ؛ ق) .

(٣) نسبة المساحات الارضية المتوفر عنها معلومات وافية الى جملة مساحة الحيز لوطني (س ؛ ق ، ج) .

(٤) نسبة الموارد المائية المتوفر عنها معلومات وافية (س ؛ ق ، ج) .

(٥) مؤشر رأي عينة من الباحثين وغيرهم من مستخدمي البيانات عن مدى التحسن الكمي والكيفي في البيانات المتاحة (ث ؛ ق ، مجالات مختلفة) .

١٠ ـ مؤشرات لهموم تنموية أخرى ذات أهمية خاصة

ثمة مشكلات أخرى في البلدان العربية ذات صلة بقضية التنمية ، ولكن يصعب ادراجها في مجموعة أو أخرى من المجموعات التسع السابقة . فهي ليست على نفس مستوى العمومية الذي تتصف به معظم القضايا التي عولجت في المجموعات السابقة ، كما أنها ليست من القضايا ذات الطابع « المحلي » المحض التي يجوز اهمالها على مستوى اتخاذ القرارات الذي اخترنا صياغة المؤشرات بالنسبة اليه . على سبيل المثال ، قد تتصل المشكلات التي نعنيها بمجموعة سكانية معينة (اعادة توطين سكان منطقة دمرتها السيول) او بطائفة دينية أو عرقية (برنامج تدريبي لرفع قدرة أعضائها على الاستفادة من فرص العمل الافضل المتاحة) ، أو بأقليم معين (اعمار منطقة معينة لأغراض دفاعية ، أو برنامج لمكافحة التصحر) ، أو بمدينة كبرى (تنفيذ مشروع ضخم لحل مشكلة المواصلات في العاصمة) ، أو بمحصول رئيسي (نشر صنف جديد عالي الانتاجية أو طريقة جديدة للزراعة) ، أو بقضية ذات طابع معقد (مكافحة الرشوة والتهريب واستغلال النفوذ وما اليها) . كما يمكن أن ندرج في هذه الطائفة بعض الأمور التي تتصل بالتعاون العربي مثل متابعة تنفيذ بعض المشروعات العربية المشتركة ذات الأهمية الخاصة والتي يسهم القطر المعني في إنشائها (صناعة حربية ، مد خط للسكك الحديدية يصل عدة دول عربية) .

وقد رأينا ادراج مثل هذه المشكلات في قسم خاص بالنظر الى طبيعتها المتميزة . وسوف نكتفي بما ضربناه من أمثلة لأنواع الهموم التي يمكن أن تعبر عنها المؤشرات في هذا القسم ، دون التعرض لطبيعة هذه المؤشرات . ذلك أن كل هم منها قد يحتاج الى مجموعة

مؤشرات تصمم خصيصاً لمتابعة التقدم في مجاله . وهذه مهمة لا يقدر على الاضطلاع بها سوى المتخصصين العارفين ببواطن الأمور في كل مجال من المجالات المعنية .

خامساً : محاذير واقتراحات للتطوير

وبعد ، فخير ما نختتم به هذه الدراسة هو التنبيه الى بعض ما نلمسه في المؤشرات المقترحة من أوجه القصور ، والتحذير من بعض أوجه الاستخدام أو التفسير غير السليم لها ، والاشارة الى بعض القضايا الواجب الاهتمام ببحثها مستقبلاً في هذا المجال ، وتقديم اقتراح تنظيمي ربما يساعد على حسن استثمار جهود الباحثين العرب وتوفير اطار ملائم للعمل العربي المشترك من أجل التوصل الى مؤشرات قطرية وقومية للتنمية العربية .

١- برغم أن المؤشرات المقترحة لا تشكل في مجموعها نظاماً أو نسقاً كاملاً بالمعنى الدقيق ، الا أنه قد روعي في تصميمها أن تكوّن مجموعة متكاملة(٤٦) . ومن ثم فلا ينبغي التعامل مع هذه المؤشرات ، أو مجموعاتها الفرعية ، كأجزاء منفصلة ، يؤخذ كل منها على حدة ، إتقاءً للتوصل الى نتائج غير سليمة ، وربما مضللة . فنصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي مثلاً قد يرتفع طبقاً لمجموعة المؤشرات الواردة في « هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية »(٥ ـ ٢) ، لكن هذا لن يبعث على الاطمئنان الا اذا وجدنا أن التبعية التكنولوجية آخذة في التقلص في مجموعة مؤشرات التكنولوجيا ، وأن التلوث لم ترتفع معدلاته على الاقل في مجموعة مؤشرات صيانة البيئة (٧) ، وأن مستوى صحة السكان لم يتدهور في المناطق الصناعية طبقاً لمجموعة مؤشرات (١ ـ ١) وهلم جرا .

٢ ـ إن المؤشرات المقترحة تقربنا كثيراً من امكانية التقويم السليم لجهود التنمية ، ولكنها لا تكفي في حد ذاتها للتوصل الى تقويم سليم . ذلك أن المؤشرات الكمية تظل ، مهما اجتهدنا في صياغتها ، قاصرة عن التعبير الدقيق عن بعض نواحي الظواهر الاجتماعية (بالمعنى الواسع) ، بل وقد لا ننجح في العثور على مؤشرات لبعض هذه النواحي أصلاً ، خاصة ما اتصل منها بالكيف أو المضمون . ولذا فلا مناص من استكمال عناصر التقويم

(٤٦) « النظام أو النسق الكامل » يتضمن درجة من الاتساق والترابط بين مكوناته لا يُفترض توفرها في « المجموعة المتكاملة » . ومثل هذه الدرجة من الاتساق والترابط لا يتم التوصل اليها الا على أساس نظري متين وبشأن طبيعة العلاقة بين مختلف الظواهر ، أو أبعاد الظاهرة ، التي تعبر عنها المؤشرات المختلفة . وهذا يعني في حالتنا توفر نظرية مقبولة للتغيير الاجتماعي ، أو للتنمية الشاملة ؛ وهو ما لا يمكن الزعم بوجوده حالياً . ومن هنا كانت القناعة في الظروف الراهنة بالاقتصار على بلورة مجموعة مؤشرات متكاملة ، بطريقة براغماتية ، استناداً الى بعض المبادىء والأفكار التي تمخضت عن حركة المؤشرات الاجتماعية من جهة ، والمراجعة الحديثة لفكر التنمية من جهة أخرى .

المستمد من المؤشرات المقترحة بعناصر آخرى تستمد من معلومات اضافية عن الظواهر محل الاهتمام والسياق العام الذي تتغير فيه . ولعلّ ما قلناه في هذا المعنى عند الحديث عن مؤشرات انتقال المال والعمال فيما بين الاقطار العربية يغني عن ضرب المزيد من الأمثلة . ولعلّ ما ينبغي اضافته الآن هو التأكيد على أن هذه النقطة مهمة جداً ليس فقط في عملية التقويم ، ولكن في عملية رسم السياسات والبرامج بناء على المؤشرات . فلا يكفي ، مثلاً ، معرفة أن كذا في المائة من سكان الحضر يعيشون تحت خط الفقر ، إذ يتطلب الأمر معلومات اضافية عن هؤلاء الناس تمكن من التعرف عليهم والوصول اليهم .

٣ ـ لا محل للزعم بأن المؤشرات المقترحة تتصف جميعاً بنفس الدرجة من الدقة والوضوح في التعريف ، والاحكام في الصياغة ، والملاءمة للغرض . وينبغي الاعتراف بأن العثور على مؤشرات سليمة للتعبير عن بعض الهموم التنموية ، والتوصل الى صياغة دقيقة تُيسر قياسها في الحياة العملية ، يحتاج الى دراية فنية قد لا تتوفر لغير ذوي الاختصاص والخبرة . ولا شك أن الكاتب قد استعان برأي هؤلاء في بعض المسائل كمؤشرات الصحة والتغذية ، ولكنه لم يجد سبيلاً ميسراً للحصول على مثل هذا العون عند التصدي لمشكلات البيئة والتكنولوجيا مثلاً . غير أن المشكلة ربما تكون أكثر من فنية بالنسبة لبعض الأبعاد الجوهرية في مفهوم التنمية العربية كالمشاركة الشعبية والاستقلال الثقافي والتغير في الاطار المؤسسي .

٤ ـ ثمة أمور كثيرة لم نتعرض لها في هذه الدراسة نتيجة لقصور معرفتنا بها من جهة ، وتمشياً مع النطاق الذي رسمناه للدراسة ابتداءً من جهة أخرى . من ذلك أن الدراسة لم تتطرق الى مسألة البيانات اللازم توفرها لاعداد المؤشرات المقترحة ، ونسبة المتاح منها الى المطلوب ، وكيفية الحصول على ما ليس متاحاً الآن وما الى ذلك من الأمور المنهجية والعملية . ومنها أننا لم ننظر في سبل استخدام هذه المؤشرات في مجالات التخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات . ويتصل بهذا الأمر أن اتخاذ القرارات التنموية لا يمكن أن يُبنى على ادراك ما حدث في الماضي استناداً الى ما يمكن تسميته **بالمؤشرات الوصفية** ، ولكنه يتطلب أيضاً استشراف المستقبل استناداً لى ما يمكن تسميته **بالمؤشرات التنبؤية** . وهو ما يثير مشكلة التنبؤ بقيم بعض المؤشرات المحورية ، ويدعو بالتالي الى البحث في كيفية ادماج هذه المؤشرات في النماذج التنبؤية . ومن هذه الأمور أيضاً اننا لم نتعرض لمدى ملاءمة مجموعة المؤشرات المقترحة لظروف كل قطر عربي ، أو حتى لمجموعات تضم في داخلها اقطاراً عربية ذات ظروف متقاربة . والحق أن ما قدمناه ليس أكثر من مجموعة مؤشرات تعبر عن « متوسط » هموم الاقطار العربية . وبطبيعة الحال فان مجموعة المؤشرات التي قد تناسب ظروف هذا القطر أو ذاك سوف تنحرف ، قليلاً أو كثيراً ، عن هذا « المتوسط » . وربما يكون من المناسب النظر في استخراج مجموعة صغرى من المؤشرات المقترحة تعتبر الحد

الأدنى الواجب اعداده في جميع الاقطار العربية ، ثم استخراج عدد من المجموعات الأكبر من المؤشرات ، تناسب كل مجموعة منها أوضاع فريق متقارب الظروف من الأقطار العربية . وأخيراً ، فان هذه الدراسة لم تتعرض لمسألة أخرى على جانب عظيم من الأهمية ، ألا وهي صياغة مجموعة مؤشرات قومية للتنمية العربية . ونقصد بها ذلك النوع من المؤشرات الواجب النظر فيه من قبل جهة ما معنية بأمر الوطن العربي في مجموعه ، لمتابعة موقعه في النظام الاقتصادي العالمي ، ورصد تحركاته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، وتقويم مدى تقدمه نحو تحقيق الغايات الموضوعة للعمل العربي المشترك في شتى المجالات .

٥ ـ بالنظر الى كل ما تقدم ، خاصة ما ورد في النقطتين الثالثة والرابعة ، فربما يكون من المناسب والمفيد معاً أن يُنشأ في الجامعة العربية ، بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ومعاهد البحوث وادارات الاحصاء في الأقطار العربية المختلفة ، برنامج أو مشروع لمؤشرات التنمية العربية ، بهدف التوصل الى قائمة مؤشرات مشتركة لجميع الاقطار العربية (المجموعة الصغرى) ، وقوائم مؤشرات قطرية تلائم كل واحدة منها ظروف مجموعة متجانسة من الاقطار العربية (المجموعات الأكبر) ، وكذلك قائمة مؤشرات قومية لمتابعة مدى تقدم الوطن العربي في مجموعه نحو التنمية المستقلة . والمفترض أن يتصدى مثل هذا المشروع لكل ما أشرنا اليه من مشكلات بحاجة الى البحث أو المزيد من البحث ، بالاضافة الى ما قد يكون غائباً عن ذهن الكاتب من مشكلات ذات صلة بهذا الموضوع . والقصد من هذا الاقتراح أن تتآزر جهودنا القطرية من البداية ، وأن تجيء حركتنا مخططة ، متناسقة ومتناغمة ، فلا يضيع جهد مجتهد هباءً بالتكرار أو التشتت الناتج عن انعزال الجهود القطرية عن بعضها ، ولا تتباطأ حركتنا في مجال نحن أحوج ما نكون الى الاسراع باقتحامه . والغاية ، في النهاية ، أن تعظم الفائدة ويعم النفع .

القسم الثالث

التنمية العربية: دراسات تطبيقية

الفصل التاسع

أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية (*)

د. يوسف صايغ

مقدمة

منذ بداية الثمانينات ، تحول سوق النفط الدولي من سوق يهيمن عليه البائعون الى سوق يسيطر عليه المشترون ، اي من سوق يتحكم فيه المنتجون / المصدرون في تحديد سعر حجم الصادرات المرغوبة (والمتلهف على شرائها) الى سوق ، استطاع فيه المستوردون / المستهلكون تخفيض السعر ، كما اضحوا راغبين في شراء كميات اصغر ، بالسعر الجديد ، من تلك الكميات المشتراة في نهاية السبعينات . ويصلح هذا التعريف للحالة الراهنة كتعريف اولي فقط . لكن لكي يكون مفيداً لاغراض التحليل ، علينا جعله اكثر تحديداً بفضل عدد من الاستدراكات[1] .

١ ـ من الواضح ، ان ما يمثل ازمة بالنسبة لمنتجي النفط (انخفاض في الطلب ، وانخفاض في اثمان التصدير ، وانخفاض في كمية الانتاج وبالتالي انخفاض في عائدات التصدير) ، يعتبر تطوراً مرحباً به من وجهة نظر المستوردين (انخفاض كلفة الاستيراد ، انخفاض حجم التحويلات المالية الخارجية ، تقليل الاعتماد على الموردين الاجانب لتوفير مصدر حيوي واستراتيجي من مصادر الطاقة) .

٢ ـ كان وقع الازمة شديداً على جميع اعضاء منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، الاوبك ، (OPEC) وعلى أعضاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الاوابك

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) ، ص ١٥ ـ ٢٩ .

(١) جمعت بعض المعلومات الكمية ذات الأهمية لمجال البحث في الملحق الاحصائي في نهاية الدراسة .

(OAPEC) ، لكن الاعضاء العرب في اوبك عانوا من الازمة بصورة اكثر حدة ، نتيجة لانكماش اكبر في حجم الانتاج والعائدات ، سواء نظرنا الى الامر بصورة مطلقة او نسبية ، مما عانى الاعضاء غير العرب .

٣ ـ زادت الاقطار المصدرة للنفط غير الاعضاء في الاوبك (المملكة المتحدة ، النرويج ، المكسيك ، كندا ، والاتحاد السوفياتي) من حجم انتاجها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

٤ ـ بالرغم من انخفاض الطلب على جميع مصادر الطاقة منذ نهاية السبعينات ، وبالتالي انخفاض الانتاج والاستهلاك ، الا ان هذا الانخفاض كان ضئيلاً جداً (حوالى ١,٦ بالمائة) بينما انخفض الطلب على النفط وانخفض انتاجه واستهلاكه في الفترة الزمنية نفسها بحوالى ١٢ بالمائة . وفي الحقيقة ، انعكست الجهود للاقتصاد بالطاقة ، وآثار الركود الاقتصادي الذي ألم بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، بصورة كاملة على الطلب والعرض من النفط فقط ، بينما ارتفع الطلب والعرض لكل مصادر الطاقة الاخرى ، بدون استثناء ، منذ نهاية ١٩٧٩ حتى نهاية ١٩٨١ (وفي بعض الحالات لنهاية ١٩٨٢) .

٥ ـ تقدر الاحتياطيات العالمية من الفحم بخمسة اضعاف احتياطيات النفط ، الذي يحتل المركز الثاني في حجم احتياطيات الطاقة . وعلى الرغم من ذلك ، فما زال النفط اكبر مصدر للطاقة في سوق التجارة الدولية واكبر مصدر لاشباع الحاجات الاستهلاكية على الرغم من هبوط مكانته النسبية .

٦ ـ اصبح من الملح على المنتجين العرب للنفط ، بشكل خاص ، وهم الذين عانوا اكثر من سواهم من ازمة النفط الحالية ، ان يتحروا بصورة اعمق عن طبيعة الازمة ، ومسبباتها ، ووقعها ، ودلالاتها ، بغرض تقويم ابعادها الحقيقية واستخلاص الدروس النافعة للاستفادة منها في تخطيط مستقبل اقتصاداتهم .

٧ ـ واخيراً ، حتى لو وسعنا من زاوية الرؤية لنأخذ في الحساب مصالح العالم بأسره وقضية الطاقة بأكملها ، فإننا سنجد ان انخفاض سعر النفط والتحول الى سوق المشترين ، سيولدان آثاراً ضارة بالنسبة لكل الاطراف المعنية ، وذلك لأن انخفاض الاسعار سيحجب الحاجة الملحة للبحث عن مصادر اخرى للطاقة ، ويضعف الحوافز على تطويرها ، كما سيعرض العالم لفترة اخرى من شح موارد النفط والارتفاع الشديد في الاسعار . وقد يحدث ذلك في صورة دورة متجددة من ارتفاع الطلب ، وارتفاع الاسعار بحدة ، يتلوها انخفاض في الطلب وانخفاض في الاسعار . وسيضر مثل هذا النمط الدوري بأي مسار منتظم للنمو

الاقتصادي ، وبالقدرة على اجراء توقعات العرض والطلب والاسعار . ومن الواضح ان مثل هذه الحالة ستصيب مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء بالضرر .

اولاً : اسباب الازمة

تتشابك عدة اسباب خلف الازمة ، وفي حين ان بعضها ذو طبيعة مؤقتة ، وقد نتج عن محاولات التكيف مع تصحيح اسعار النفط صعوداً في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وفي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ وعن القلق الذي ثار حول تأمين تدفق النفط الا ان معظم الاسباب ذو طبيعة طويلة الاجل وكان لا بد من ان يلقي بآثاره ولو لم يقع التصحيح ، ولو في فترة زمنية لاحقة ، وذلك لمحدودية موارد النفط . وعلى الرغم من ان هدف هذا البحث ، التركيز اساساً على دلالات الازمة بالنسبة لمستقبل الاقتصادات العربية ، والتعامل مع الازمة كمعطى ، الا انه من الضروري ان يقوم التفحص المتعمق والمسؤول لدلالات الازمة على فهم افضل للاسباب المؤدية اليها والفاعلة فيها . وتصح هذه المقولة حتى مع الاعتراف بأن النفط ليس المقرِّر الرئيسي الوحيد في التنمية الاقتصادية العربية . وبالتأمل في مجموعة الموارد والقوى الفاعلة في عملية التنمية ، وتجارب الاقتصادات العربية خلال الحقبة المنصرمة ، سنلاحظ ان النفط اصبح اهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية .وهناك دلائل كافية لدعم مثل هذا التعميم ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط بل ايضاً بالنسبة للبلدان العربية الاخرى حتى لو كان ذلك الى درجة اقل .

ولا يعني القول بأن تصحيح الاسعار الذي تم في السبعينات قد اطلق عملية توليد الازمة ، مع العلم ان هذا التصحيح اكثر تواضعاً بالارقام الحقيقية مما هو بالارقام الجارية ، كما انه لا يعني انتقاد تصحيح الاسعار ، وتبني موقف الادانة الذي اتخذته منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مواجهة الاوبك . فهناك حجج قوية لتصحيح الاسعار[٢] . ولكن ، وهنا نتوقف عند استدراك ضروري ، نستطيع القول أن تصحيح

---

(٢) هناك كتابات كثيرة عن سياسات التسعير ، وعلى الرغم من ان معظمها قد كتبه المنتقدون لسياسات الاوبك التسعيرية ، فإن هناك بعض الكتابات المدافعة عنها ، انظر في مناقشة سياسات التسعير الخاص بالسبعينات :
Fadhil J. al-Chalabi, *OPEC and the International Oil Industry: A Changing Structure* (Oxford: Oxford University Press, 1980); Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (London: Macmillan, 1980); J.E. Hartshorn, *Objectives of the Petroleum Exporting Countries* (Nicosia: Middle East Petroleum and Economic Publications, 1978) (prepared in cooperation with *Middle East Economic Survey* [a weekly review of oil, finance and banking and political developments] and Energy Economics Research ltd., Nicosia); Pet=roleum Economist, *OPEC Oil Report*, 2nd ed. (London: Petroleum Economist , 1979), different parts;

الاسعار بالصورة التي تم بها ، عجل بظهور التطورات التي شكلت معاً الازمة فيما بعد ، وساهم في تقرير ابعادها وفي تصعيدها . ويرجع ذلك في الاساس ، لعامل مؤسسي / سياسي .

هذا العامل هو حقيقة ان تصحيح الاسعار لم ينطلق الا عندما استولت حكومات دول الاوبك، بقرار من جانب واحد، على مواردها النفطية في منتصف تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وبالتالي ، اصبح لهذه الدول القدرة على تحديد السياسات الانتاجية والسعرية، وتطبيقها دون الرضوخ بعد ذلك « لحق النقض »الذي كانت تمارسه شركات النفط العملاقة ذات الامتياز ، ومن خلفها ، امتداداً ، الحكومات الغربية والتي تعد هذه الشركات جزءاً لا يتجزأ من بنية قوتها السياسية والاقتصادية . ولا تتساهل الدول الصناعية الغربية مع دول العالم الثالث، تجاه تفكيك البنيان الذي ارغم الدول الاخيرة لقرون طويلة على احتلال مرتبة دونية في تراتبية النظام الدولي ونظام علاقات القوى . وبالتالي ، رأت الدول الصناعية الغربية العمل وبسرعة على منع اعضاء الاوبك من اتخاذ مزيد من القرارات « التمردية » ، كما سعت الى إبطال مفعول قوة الاوبك الجديدة وتقليصها . وفي الواقع ، ذهب رد الفعل الغربي الى مدى بعيد ، وتضمن مجموعة واسعة من العناصر ، منها الادانة الغاضبة والاستهزاء في وسائل الاعلام ، بما واكبها من ظلال عنصرية وجهت بالذات للمصدرين العرب ، وتصعيد هذه الحملة لدرجة تلويح بعض السياسيين ذوي الاهمية باستخدام القوة المسلحة[٣] .

= Mahmoud Abdel - Fadil, ed., *Papers on the Economics of Oil: A Producer's View* (Oxford: Oxford Un. versity Press, 1979), papers no. 4, 6 and 7; *OPEC Review* (Vienna), various issues ;

النفط والتعاون العربي (وهي مجلة فصلية تصدر بالعربية عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]) للمقالات التي تتناول موضوع الاسعار والتسعير ، و

Yusif A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm; Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press, 1983), chap. 3.

(٣) Marwan R. Buheiry, *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil, 1973-1979*, Institute for Palestine Studies papers, no. 4 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

والكتاب هذا جيد التوثيق والمصادر تكشف عن المواقف الغربية ، انظر :

J.E. Hartshorn, *Oil Companies and Governments: An Account of the International Oil Industry in its Political Environment* (London: Faber and Faber, 1967), esp.pp. 66-68, and James E. Akins, «OPEC Actions: Consumer Reactions,1970-2000,» In: Organisation of Petroleum Exporting Countries [OPEC], *OPEC and Future Energy Markets* (London: Macmillan 1980), 215-238.

ويقول صايغ في هذا المجال (Sayigh, Ibid., ft. 17, p. 262) «لقد اظهر العداء للأوبك نفسه على مدى سنوات، في صورة عدد ضخم من المقالات، والتقارير الاخبارية، والتعليقات ورسوم الكاريكاتور في الصحافة الغربية. ولقد نشرت عدة مقالات في الاشهر الاخيرة من ١٩٨١ والربع الاول من ١٩٨٢، لا تخفي سرورها وتشفيها بالمشاكل التي تعانيها الاوبك من اغراق السوق وانخفاض الاسعار. ولقد تحدث البعض عن «موت» الاوبك، فقال ويليم =

لن نتوقف طويلاً امام هذا النوع من ردود الافعال ، وإنما يجب علينا التعرض لردود الافعال الاقتصادية والتكنولوجية والتي استهدفت تقليص مصادر القوة الجديدة لبلدان النفط العربية ، وبالتالي تقليل اعتماد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على دول الاوبك سواء العربية منها او غير العربية ، وذلك بالعمل على تخفيض الطلب على النفط وتخفيض ثمنه . ولقد توقعت الدوائر الغربية ان مثل هذه السياسات ستؤدي الى اضعاف منظمة الاوبك بصورة حاسمة ، إن لم تسبب انهيارها الكامل .

ومن الممكن الاشارة هنا الى نوعين من النتائج التي ظهرت في المدى القصير . اولاً ، تباطأت معدلات النمو الاقتصادي في دول السوق الحر ، حتى وصلت هذه المعدلات في نهاية ١٩٨٢ الى ما يقرب الصفر ، وعلى الرغم من وجود اسباب اخرى للازمة ، حيث ظهرت معالم الاجهاد الاقتصادي وارتفعت نسب البطالة في الفترة السابقة لتصحيح اسعار النفط ، الا ان التعديلات السعرية كانت من الاسباب المساهمة . ثانياً ، ارتفعت الاسعار مرة ثانية في عام ١٩٧٩ وواكب هذا الارتفاع نشوب الثورة في ايران ، واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ . ولقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في اشاعة الفزع في السوق والاتجاه الى التخزين الواسع للنفط . هذا ولقد عملت الارصدة البترولية المتراكمة في ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، والتي تشير التقديرات الى وصولها في بعض الاحيان الى ٥ مليار برميل ، على الضغط على هيكل الاسعار في اتجاه تنازلي، وذلك من خلال عمليات اغراق السوق للتخلص من المخزون في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ .

على ان الازمة الراهنة يمكن تفسيرها على وجه اكثر مناسبة عبر ردود الفعل الطويلة المدى ، والتي تلخصت في اجراءات الاقتصاد بالطاقة التي طبقت بصورة عامة ولكن على الاخص (وبطريقة أكثر كفاءة) في الدول الصناعية الغربية ، فلقد انكمش الاستهلاك

براون معهد هدسون (Hudson Institute)، والذي يعد من منتقدي الاوبك منذ مدة طويلة «ان الاوبك قد ماتت مائة في المائة».
International Herald Tribune, 18/3/1982.
وقال روبرت سامولسون في العدد نفسه « ان اسعار النفط آخذة في الانخفاض وان منظمة الاوبك تعمل جاهدة لمنعها من الانهيار ، ولو فشلت هذه المجهودات فسيسر كتّاب الوفيات من طوكيو الى نيويورك اعلان النبأ » . كما يمكن تلمس نفس المقدار من العداء العلني في :
U.S. News and World Report, (15 March 1983); *Newseek*, 15/3/1983.
(وانظر مقالات اخرى في كل من : *Newsweek* و *Time* في ٣١ / ٨ / ١٩٨١) . وعلى المستوى الرسمي ، اعلنت رويتر (Reuter) في ٢٣ / ٣ / ١٩٨٢ ان احد موظفي البيت الابيض صرح بأن الولايات المتحدة قد بدأت بالعمل على اضعاف الاوبك وذلك بعد فترة انتظار طويلة (نشر ذلك التصريح في: النهار (بيروت)، ٢٤ / ٣ / ١٩٨٢) . وباختصار ، فلم يعد الهدف الغربي باضعاف الاوبك والعمل على تمزيقها ، ولا السرور بقرب تحقيق الهدف سراً . وبالاضافة ، يمكن الشعور بجو العداء والكراهية ، وبتركيز خاص على مصدري النفط العرب ، من الاسلوب والمصطلحات المستخدمة وفي رسوم الكاريكاتور التي تجسد بوضوح مواقف عنصرية وتشهيرية صاحبت معظم الكتابات عن المصدرين العرب .

ليس فقط كنتيجة لسياسات متعمدة للاقتصاد بالطاقة ، بل أيضاً نتيجة لمحاولات استنباط وتطبيق أساليب تقنية جديدة أكثر اقتصاداً بالطاقة في مجالات الصناعة والنقل والاستخدامات المنزلية . وفي الوقت نفسه ساهمت ثلاثة تطورات أخرى في تخفيض الطلب على نفط الاوبك . فلقد ازداد استخدام بدائل الطاقة من الفحم والطاقة الذرية والغاز ؛ وتحول الطلب من دول الأوبك الى دول من غير الاعضاء خاصة منطقة بحر الشمال والمكسيك ؛ وجرت محاولات لاضعاف الارتباط التاريخي بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي .

وبالاضافة الى هذه التطورات المختلفة على خريطة المصادر المعروفة للطاقة ، تم الاسراع في عمليات البحث عن مصادر جديدة وتطويرها ، في الفترة التي سادت فيها الاسعار النفطية المرتفعة ، بينما كان السوق يتميز أساساً بكونه سوقاً للبائعين . كما كثفت الجهود للبحث عن آبار جديدة للنفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومما يشكل مفارقة ويعد منافياً للمنطق الاقتصادي الرشيد على المدى الطويل ، ان الجهود المبذولة لاستكشاف بدائل للنفط تباطأت قبل التوصل الى أية نتائج ملموسة ، مع تحول السوق لصالح المشترين . وفي مثل هذا السلوك ، تكمن مخاطر تجدد احداث الحقبة الاخيرة في شكل دورات مخلة بالتوازن الاقتصادي العام . (وقد نتساءل هل ستمتد كل دورة لفترة عشر سنوات مثلاً؟) .

ومما يمكن تفهمه ان التفكير ووضع السياسات الذي استدعته النتائج المعتبرة سلبية لرفع الاسعار والذي رؤي انه سيتصدى لهذه النتائج ، قامت به معظم الدول الصناعية المتقدمة بصورة فردية . فلقد استخدمت كل دولة حق سيادتها في تحديد سياساتها بصورة رأت انها تحافظ على مصالحها الوطنية . الا اننا نلاحظ تطوراً جديداً تلى مباشرة التعديلات السعرية لسنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ . فلقد تكونت وكالة دولية للطاقة مؤلفة من اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما عدا فنلندا ، فرنسا ، وايسلاندا) في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . وتتلخص الاهداف الرئيسية لوكالة الطاقة فيما يلي :

- التعاون بين اعضاء الوكالة للحد من اعتمادها المفرط على النفط ، وذلك بتبني برامج للاقتصاد بالطاقة ، والعمل على تنمية بدائل من مصادر أخرى ، وتمويل بحوث وتنمية الطاقة .

- تكوين جهاز للمعلومات عن سوق النفط الدولية بالاضافة الى التشاور مع شركات النفط .

ـ وضع خطة لمواجهة احتمالات حدوث تقلبات خطيرة في عرض النفط ، وسبل اقتسام الاحتياطيات الموجودة في مثل هذه الحالات الطارئة(٤) .

ولا يعتبر تكوين مثل هذه الوكالة رد فعل اقتصادي محض، للتعديلات السعرية التي طرأت في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، فهو ايضاً رد فعل مؤسسي وسياسي لقوة دول الاوبك المكتسبة بفضل استيلائها على مواردها النفطية في منتصف تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . ويكمن المعنى الحقيقي لاهداف الوكالة في استخدامها كأداة لتحجيم نفوذ الاوبك ونفط الاوبك .

ثانياً : وقع الازمة على الاقتصادات العربية

لا تكتسب ازمة النفط الحالية ابعادها من اسباب موضوعية وقابلة للقياس فحسب ، بل هي ايضاً نتاج لتصورات الاطراف التي تلقت وقع الازمة . وفي رأي الكاتب ، ترجع آثار الازمة على البلدان العربية المصدرة للنفط الى مواقف وسياسات واجراءات خارجية ، ومجموعة من « اخطاء التجاهل والاخطاء المتعمدة » التي تولدت داخل المنطقة العربية. ولا نشير في هذا المجال لسياسات تسعير النفط ، بل لمجموعة المواقف والسياسات والسلوكيات العربية تجاه عدد من القضايا الاساسية . وسنتعرض لهذه القضايا بعد قليل لبيان مشروعية القلق حول آثار الازمة النفطية على مستقبل الاقتصادات العربية ، لو فشل العرب في معالجتها بصورة تمنع من تكرارها .

ويجب علينا بداية ان نذكر حقيقة مهمة تخفف كثيراً من مسؤولية اخطاء راسمي السياسة في البلدان العربية. فتجربة هذه البلدان في ممارسة « سياسة السيطرة » لا تتعدى العشر سنوات . وهذه الفترة من القصر ، بحيث لا تتيح كامل الفرصة « للتمهن » او لتعلم افضل سبل اتخاذ القرارات ورسم السياسات . وفي مثل هذه الظروف ، من الممكن تفهم الاخطاء العربية المقصودة وغير المقصودة . وننتقل الآن لبحث الاسباب الداخلية للازمة .

١ ـ لعل في الانبهار بتعاظم العائدات النفطية بعد عام ١٩٧٣ ، ومعدلات زيادتها السريعة يكمن اهم جذور المشكلة ، فلقد صاحب زيادة العائدات شعور متزايد من

---

(٤) كما وردت على الغلاف الخارجي لـ:
Organisation for Economic Cooperation and Development [OECD], International Energy Agency [IEA], Parliamentary Symposium, 10-11 April 1981 *Energy and the Economy* (Paris: OECD, IEA, 1981).

الرضاء عن النفس في بلدان النفط العربية ، بل وفي المنطقة ككل[٥] . ولقد ادى هذا الموقف الى نتائج وخيمة منها الايمان المغالى فيه بقوة الموارد المالية كمحرك للتنمية على حساب عوامل اخرى اساسية وقوية الى مدى ابعد.

٢ ـ ومع الاقرار بأن ارتفاع سعر التصدير مسؤول اكثر من زيادة الانتاج عن زيادة العائدات ، فإن متوسط انتاج البلدان العربيهالسبعه اعضاء الاوبك في السبعينات ، بلغ ٢,٢ مرة متوسط الستينات[٦] . وادى ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج في الوقت نفسه الى زيادات ضخمة في عائدات التصدير . ونتج عن زيادة العائدات ارتفاع ضخم في المستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية لمواجهة ارتفاع طلب المستهلكين على السلع الضرورية وعلى مروحة عريضة من السلع الترفية ، وطلب المستثمرين في القطاع العام والخاص ، الذين اقبلوا على تمويل مشروعات تعد غاية في الطموح[٧] . ولم يتمكن الانتاج المحلي من تلبية الطلب المتزايد وبالتالي تسرب الجزء الاكبر من القوة الشرائية الجديدة للخارج مما خلق ارتباطات واندماجات مع وسائل انتاج الدول الصناعية المتقدمة وأسواقها تفوق بكثير تلك التي تربط البلدان النفطية بالبلدان العربية الاخرى .ولقد ادت التطورات النفطية الى هذا الوضع عن طريق اعادة تدوير الفوائض النفطية بالاضافة الى العلاقات الاندماجية التي يؤدي اليها تصدير النفط بحد ذاته .

٣ ـ وفي حين يمكن تفسير وتبرير قسم كبير من الاستيراد الا ان قسماً آخر لا يستهان به

---

(٥) وصلت عائدات النفط لمجموعة الاعضاء العرب في الاوبك الى ٤,٥٣٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، و١٣٤,٩١٦ مليوناً عام ١٩٧٩ . وبلغ المتوسط لفترة السبعينات حوالى ٤٩,٠١٨ مليوناً، انظر :
Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility,* table (4.2), p. 181

(٦) ارتفع الانتاج من ٤,٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٦٠ الى ١٢,٥ مليون برميل عام ١٩٦٩ بمتوسط مقداره ٧,٩ مليون برميل في اليوم للفترة . وقد ارتفع الانتاج في السبعينات من ١٣,٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٠ الى ٢١,١ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩ ، بمتوسط مقداره ١٧,٣ مليون برميل في اليوم للفترة. انظر :
Sayigh, Ibid., table (4.2), p. 181.

(٧) وصلت مخصصات الاستثمار حسب خطط التنمية للبلدان العربية ، في منتصف السبعينات الى ٣٢٦,١١٩ مليون دولار ما عدا البحرين قطر وجيبوتي انظر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، « دراسة حول تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة في المنطقة العربية ، » الكويت ، ١٩٧٨ (مطبوع على الآلة الكاتبة) ، ص ١٧ و٤٣ ـ ٤٤ وعلى الرغم من ذلك تم رفع هذه المخصصات في أواخر السبعينات لخطط النصف الاول من الثمانينات . فلقد اعلنت السعودية ، التي تعتبر خطتها للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ أكبر الخطط العربية ، زيادة مخصصات الاستثمار بـ ١١٩,٧ مليار دولار للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ . ولقد رفعت دول أخرى مخصصاتها بمقدار يصل الى ٣٥ مليار دولار. بالنسبة للسعودية ، انظر :
Middle East Economic Survey, (10 March 1980).

وبالنسبة للدول الاخرى ، انظر التقديرات في :
Sayih, *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility*, p. 193.

يتعذر تبريره . فإن السلوكيات الاستهلاكية المفرطة بالاضافة لكونها مدانة اخلاقيا فهي ايضاً مضرة اقتصادياً وتعبر عن سياسة قصيرة النظر . فلقد ادت هذه السياسات الى تنمية انماط سلوكية من الصعب اقتلاعها وعدم تغذية استمرارها بالاضافة الى تبديد الموارد التي كان من الممكن ادخارها واستثمارها. ومن جهة اخرى ، لم ترتكز الاستثمارات على نظام رشيد للاولويات وبالتالي لم تؤد الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة[٨] ، على الرغم من انها حققت تحسنات ملموسة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، وعملت على رفع معدلات النمو الاقتصادي .

٤ ـ بغض النظر عن درجة الحاجة الحقيقية او الملحة للمستوردات الاستهلاكية او الانتاجية او الخدمية ، فلقد كان من الممكن انتاج نسبة مهمة من هذه المستوردات داخل المنطقة العربية لو تم ادارة وتوجيه جهود التنمية لبناء وزيادة القدرة الانتاجية سواء على المستوى القطري او القومي . وينسحب ذلك بصورة ادق على السلع والخدمات التي تتطلب اساليب تكنولوجية بسيطة ، خاصة في مجال السلع الزراعية .

٥ ـ ظلت كل الانفاقات على الاستهلاك المحلي والاستثمار والاستيراد والمنح المقدمة لدول العالم الثالث والمساعدات للهيئات الدولية دون مستوى العائدات النفطية ، وذهبت معظم الفوائض الى اسواق المال الغربية. وبينما استخدم بعض من هذه الفوائض في الاستثمار المباشر الا ان الجزء الاكبر منها تعرض لآثار التضخم مما ادى الى تآكل قوته الشرائية .

٦ ـ ان ما بدى ظاهرياً من اكتساب الاقتصادات والمجتمعات العربية لقدر اكبر من القوة ومن النفوذ السياسي في النظام الدولي والاقتصادي ، اثبت اليوم انه مجرد خداع نظر . فما ينظر اليه كدرجة اكبر من الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية والدول الصناعية الغربية ، ما هو في حقيقته الا درجة اكبر من تبعية البلدان العربية للدول الغربية . وتعد نسبة القطاع الخارجي (المستوردات + الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي) احد مقاييس التبعية ، وبينما بلغ هذا المعدل ٦٠ بالمائة في سنة ١٩٧٠ للبلدان العربية الاحدى والعشرين ، فلقد

---

(٨) انظر على سبيل المثال : Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty* (Leiden: Brill, 1974); Yusif A. Sayigh, «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-77,» *Population Bulletin of the United Nations Commission for Western Asia,* no. 17 (December 1979), pp. 32-45;

جورج قرم ، التنمية المفقودة : دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، و

Yusif A. Sayaigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982), chaps. 10-11.

وقد صدر هذا الكتاب بالعربية لاحقاً عام ١٩٨٣ عن دار الطليعة في بيروت .

ارتفع الى ٩٤ بالمائة في سنة ١٩٧٩[٩] . ويتبدى حجم التبعية (وفي الوقت نفسه خطرها) من تزايد انكشاف الاقتصادات العربية ، والمثال على ذلك تضخم المستوردات من السلع الاستهلاكية (بما فيها السلع الغذائية ، خاصة القمح ، التي يعد كل بلد عربي اليوم مستورداً صافياً له) ، بالاضافة الى المستوردات من التكنولوجيا الصلبة والطرية ، والاسلحة . كذلك يمكن ان تتحول الاحتياطيات المالية الضخمة التي يمتلكها العرب خارج المنطقة العربية ، والتي تقدر حاليا بحوالى ٣٥٠ مليار دولار ، الى ادوات ضغط اكثر فاعلية في يد مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منها في الايدي العربية . ولا يمكن التقليل من حجم الخطورة السياسية والامنية التي يمثلها هذا الجانب من جوانب التبعية .

لا يعني عرض هذه التطورات ، الاشارة او حتى الايحاء بأن « حقبة النفط » لم تؤد الى نتائج ايجابية ملموسة ، يمكن ارجاعها مباشرة الى استعادة السيطرة على قطاع النفط من قبل دول الاوبك ، وما تلى ذلك من ارتفاع ملحوظ في سعر النفط وزيادة العائدات .الا أن تقويم اداء الاقتصادات العربية ، النفطية منها وغير النفطية وكيف ارتفع هذا الاداء في عدد من جوانبه ، ليس موضوع هذا المقال . فالذي يعنينا هنا هو تبين المسببات الداخلية لأزمة النفط الحالية ، وبنيتها ، وكيفية تأثير هذه الازمة على تقدم الاقتصادات العربية في المستقبل .

لم تكن الازمة لتظهر بالضخامة التي تبدو بها اليوم ، لو اختلفت مواقف وسياسات وسلوكيات دول النفط في المجالات المتعلقة بالموارد النفطية بحيث تجنبت الاقتصادات العربية نواحي القصور والاختلالات والتشوهات التي عددناها . وقد يعد التعبير عن هذا من قبيل«التحليل الدائري» (tautological) ولكنه في الحقيقةعبارةعن بيان لعلاقةسببية تعزو الاداء الاقتصادي المشوه في المجالات المشار اليها لبعض المواقف والسياسات التي تُبلورت بدورها من خلال زيادة انتاج النفط في السبعينات ، وتضخم الايرادات النفطية ، والطرق التي تم بها استخدام هذه الايرادات . ولا يقلل وجود دوافع ومظاهر خارجية للازمة من ان قسماً معيناً من المسؤولية يقع على عوامل داخلية . ونزيد على ذلك ان اتباع البلدان العربية النفطية لسياسات اكثر سلامة ورشدانية وابعد افقاً ، كان سيخفف قطعاً من وطأة الازمة ، وآثارها السلبية ، ويجعل ادارتها اكثر يسراً .

أتاحت « حقبة النفط » فرصاً عظيمة للبلدان العربية ، كما انها حملتها مسؤوليات

---

(٩) بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، انظر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي (الكويت : الصندوق ، ١٩٨٠) ، ص ٢٤ والجدول رقم (٢) في الملحق رقم (٣) . وقد قام كاتب هذا البحث بتقدير النسبة لعام ١٩٧٩ بالطريقة نفسها التي اتبعت في دراسة الصندوق العربي.

كباراً . ولقد تحملت البلدان العربية بعضاً من هذه المسؤوليات بصورة مرضية ، خاصة في المجال الدولي . فلقد أخذت الدول المصدرة للنفط في الاعتبار حاجة المجتمع الدولي للنفط وللمساعدات الخارجية ، في تحديد سياساتها ، ولكنها فقدت فرصاً ولم تستغل البعض الآخر بصورة كافية . ويمكن الاشارة الى ثلاثة اخفاقات مهمة : اولها ، زيادة الانتاج والتصدير بصورة خلقت حجماً من العائدات ساهم في تفاقم وتأصيل السلوكيات الاستهلاكية والتراخي في استخدام الموارد المالية لدرجة ادت بمعظم البلدان النفطية اليوم لفرض سياسات شد الحزام . كما تولدت الفوائض المالية الضخمة التي وزعت على اسواق المال الدولية بطريقة ادت الى تآكل في قيمتها في اغلب الاحيان . ويتمثل الاخفاق الثاني في اخطاء رسم خطط وبرامج التنمية ، والتي انحرفت بصورة متكررة (وخطيرة) عن اي تنظيم سليم للاولويات يمكن الدفاع عنه ، ولم يكن من المستطاع تطبيق هذه الخطط بصورة واقعية بسبب طموح ميزانياتها وعدم كفاية مهارات اليد العاملة او المؤسسات المتاحة، وبالتالي أثبتت هذه الخطط أنها مكلفة للغاية وهادرة للامكانية . ويتعلق الاخفاق الثالث بالفشل في التأكيد الكافي على ثلاثة عوامل مهمة من العوامل المقررة للتنمية : (أ) التدريب النشط في مجال المهارات التي تتطلبها الاقتصادات النامية بصورة متزايدة ؛ (ب) توفير الامكانيات للمواطنين للمشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار ، لتحقيق الالتزام الحقيقي بأهداف وجهود التنمية ؛ (ج) تطوير تكامل اقتصادي عربي فعّال وبعيد الاثر . وقد كان بالاستطاعة التعرف على الفرص الواسعة المتاحة على المستوى القومي واستغلالها بالنسبة للاستثمار وللاسواق وتحقيق نمط افضل لتخصيص القوى العاملة والموارد المالية. لقد أتاحت «حقبة النفط» كل هذه الفرص، ولقد كان من الممكن تجنّب كثير من التشوهات التي حدثت في السنوات العشر الماضية، لو استخدمت استخداماً جيداً.

ثالثاً : نظرة مستقبلية : سيناريوهان أساسيان

أعاقت التشوهات والاختلالات الخطيرة التي تولدت من « حقبة النفط » او تصاحبت معها ، مسار التنمية العربية الاقتصادي والاجتماعي ، مما سيؤثر بصورة اكثر من ان تكون عارضة على مستقبل التنمية والرفاه في المنطقة . وبالتالي ، يصبح من الضروري ، استقراء دروس الماضي القريب بحرص والنظر الى المستقبل لمعرفة ما يمكن توقع حدوثه ولاستكشاف امكانية توضيح وتقويم مسار الاحداث القادمة .

ولتبسيط الامور ، نقول ان هناك سيناريوهين يمكن توقعهما يرسمان معالم السنوات القادمة ، ولنقل بقية الثمانينات مثلاً . ويذهب السيناريو الاول ، الى ان البلدان العربية المصدرة للنفط (وبعض البلدان غير النفطية التي تتأثر مواقفها وسياساتها وسلوكياتها

بمواقف وسياسات وسلوكيات البلدان المصدرة للنفط) ، لم تتعلم ولم تستفد من الدروس التي اتت بها الازمة . وسيكون الملمح الرئيسي لهذا السيناريو ، تقصير مصدري النفط العرب بشكل فاضح عن الادراك الواعي لمسؤوليتهم الى حد معين في خلق الازمة . ويكمن هذا القدر من المسؤولية اساساً في التوسع الضخم في الانتاج مع زيادة الاسعار خلال السبعينات ، ونوعية رد فعلهم لتوافر موارد مالية كبيرة (بصورة نسبية) مما اوقع اقتصاداتهم ومجتمعاتهم في اخاديد خاطئة (وخطرة) من الاستهلاكية والبذخ ، وتمييع اولويات الاستثمار ، والخلط بين النمو والتنمية الحقيقية ، ومساواة استيراد التكنولوجيا الصلبة والطرية باكتساب القدرة التكنولوجية دون معاناة الطريق الصعب والطويل المؤدي اليها ، والرضاء بمظاهر النفوذ السطحية في الساحة الاقتصادية الدولية على حساب الاهتمام باقامة هذا النفوذ على اسس سليمة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، والتماسك الاجتماعي ، والمشاركة السياسية الشعبية .

ويتمثل الخطر في ان تكون الانماط والمواقف والسياسات والسلوكيات التي شكلت معاً خلفية الثمانينات ، قد تأصلت بصورة كافية لاعاقة القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن تطوير رؤ ية جديدة مدركة لأهمية ولزوم التغيير الجذري . ويجب ان تبدأ عملية التغيير هذه بتصور جديد لمسار العمل المطلوب وادخال انضباط اكبر وتوجه جديد في رسم وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الاقتصادية . هذا ، ويجب ان تهدف هذه التغيرات الى مساعدة المجتمعات العربية على التعايش مع الحقائق الجديدة اولاً ، وتغيير هذه الحقائق مع اعادة توجيه وتشكيل العوامل والقوى المساندة لها ، ثانياً .

وتبعاً لهذا السيناريو ، فإن اخفاق البلدان العربية في ادراك مسؤوليتها والاعتراف بها ، سيؤدي في احسن الظروف ، الى البحث عن مسكنات مؤقتة . واخطر هذه المسكنات محاولة انتهاز اي فرصة لارتفاع يعتد به في الطلب ، للتوسع الكبير في الانتاج او لرفع الاسعار بصورة مغالى فيها . وسيؤدي مثل هذا التصرف الى الوقوع في مصيدة « دورة النفط » التي اشرنا اليها من قبل كخطر جسيم يجب تلافيه بأكبر قدر ممكن من الحرص . ويجب التأكيد على ثلاثة عوامل متشابكة تنجم عن مثل هذا التصرف . اولاً ، هناك خطر الوقوع مرة ثانية في المصيدة ، لمجرد الوقوع فيها سابقاً على الرغم من الدروس والتحذيرات التي تجلت خلال الازمة بصورة واضحة . ثانياً ، هناك خطر تجاهل ضرورة العمل على الحفاظ على النفط ، حتى ولو بصورة جزئية ، من اجل « كسب » مشكوك فيه في العائدات النقدية. ثالثاً ، وهناك ايضاً خطر تبرير التهاون في ضرورة الحفاظ على النفط، بالحاجة الملحة للحصول على موارد مالية اكبر لتمويل الانفاق الاستهلاكى / الاستثمارى بنمطه وحجمه اللذين ميزا سنوات ما قبل الازمة ، مما يعمل على التقليل من أهمية وضرورة الانضباط الاقتصادي ـ الاجتماعي وترشيده .

من الواضح ان اصدار مثل هذه الاحكام القيمية والمعيارية اسهل من رسم الاستراتيجيات والسياسات المترجمة لها وتطبيقها بصورة فعّالة . فهناك مجموعة متشابكة من القيود والاغراءات التي تؤدي الى صعوبة التصميم والتطبيق على المستوى الموضوعي ، وبالتالي يفتقد صانعو القرار الحماس في تنفيذها ، على المستوى الذاتي . وترجع القيود الى الضغوط الدولية التي تستشهد بمصالح الاقتصاد العالمي وسلامته ونموه ، وخاصة اذا لم تتزايد القدرة الانتاجية للدول غير الاعضاء في الاوبك بسرعة ، وبصورة ملموسة ؛ او اذا عجزت مصادر الطاقة غير النفطية والتي تم تطويرها فعلاً عن اشباع جزء أكبر بكثير مما هو موجود الآن ، من مستلزمات الطاقة ، أو اذا تباطأ وتداعى البحث عن مصادر جديدة للطاقة . وتشير هذه القيود أيضاً الى الضغوط التي تستشهد بالاحتياجات الوطنية لدى البلدان العربية للاستهلاك والاستثمار ، حتى لو كانت مثل هذه الاحتياجات غير مبررة ومبددة للثروة أو حتى كانت على جانب من الخطأ وذات توجه غير سديد .

ومن ناحية اخرى ، ترجع الاغراءات الى جاذبية زيادة العائدات المالية واعادة اقتناص مركز الصدارة التي اتاحها النفط (ولو كان ذلك بصورة مذبذبة وسطحية) لاعضاء الاوبك الاساسيين، واستعادة شعور الارتياح الناجم عن الاستجابة لضغوط الجماعات الداخلية التي استفادت بكثافة ، وكونت الثروات الخاصة الطائلة ، من فترة الانفاق السخي وعقود الدولة التي لم تخضع لمراقبة متشددة . وقد يكون من الصعب مقاومة هاتين المجموعتين من القيود والاغراءات الا من قبل القيادات الأكثر استنارة وتصمياً . وستكون المقاومة اكثر صعوبة ، لو اخذنا في الاعتبار القاعدة السياسية الضيقة التي ترتكز عليها نظم معظم البلدان العربية ومحدودية « الدائرة » الدولية الممكن استخدامها في اكتساب مساندة سياسية داخل المجتمعات الغربية ذاتها(١٠) .

وتتعاظم الحاجة الى الانضباط وبعد النظر مع وجود احتمالات قوية باختلاف ردود فعل اعضاء الاوبك مع تغير الظروف نحو طلب اكثر ثباتاً ، وما يتيحه ذلك من فرص لزيادة الانتاج او زيادة اسعار التصدير . وقد يؤدي غياب التوافق الى تبني سياسات مختلفة مما سيضعف كثيراً من منظمة الاوبك ان لم يؤد الى تجزئتها وتناطح اعضائها في حروب الاسعار وتقاسم حصص الانتاج ، مما سيمهد الطريق الى دورة اخرى من دورات النفط .

كما سيؤدي السيناريو الاول ، حتى لو استبعدنا للحظة الراهنة دلالاته الهيكلية ،

---

(١٠) ان ضعف المساندة الاوروبية للعرب (والعداء الموجه لهم) قد سبق السيطرة على صناعة النفط في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، عندما بادر ستة من اعضاء الاوبك بهذه العملية وكانوا كلهم من العرب ما عدا ايران . ويرجع ذلك الوضع الى عوامل تاريخية ودينية ، وحديثاً من الممكن اعادة هذا العداء الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي والدعم الاوروبي الكبير لاسرائيل .

الى نتائج خطيرة بالنسبة للمساعدات الخارجية وجهود التنمية على المستوى الوطني والقومي والدولي على السواء . فلن يكون بالامكان الحفاظ على مستوى المعونات الخارجية العربية للحكومات وللهيئات الدولية المتعددة الاطراف ، على الرغم من ان المساعدات لعامي ١٩٨١ و١٩٨٢ استمرت على مستوى عالٍ . وقد حل شيء من التردد في تدفق المساعدات داخل المنطقة العربية ، وفي بعض الحالات لم يتم الوفاء بالتعهدات المقطوعة . كما خفضت مخصصات التنمية في معظم الدول المصدرة للنفط، على ان هذا التخفيض قد يكون امراً حسناً في حالات كثيرة حيث لم يراع تصميم محكم للاولويات ، وتميزت مسيرة التنمية بالانفاق الباذخ . وبصورة موجزة ، فمن المتوقع تراخي جهود التنمية الاقتصادية الاجتماعية لعدة سنوات قادمة ، اذا لم تستغل البلدان العربية كل امكانياتها في ارساء قواعد انضباط اكبر في تحديد الاولويات ورسم مسارات التخطيط ، وتصميم وتطبيق البرامج والمشروعات .

وبالعكس ، قد تثبت الازمة نفعها على الرغم من قسوتها ،لو تم ادراك الدروس المستقاة ، وتعلمنا منها كما يشترط السيناريو الثاني . ويرتكز هذا السيناريو على اهمية الاعتراف بأن السياسات العربية قد اخطأت في بعض النواحي الاساسية ، وعلى العمل على تحديد هذه الاخطاء . كما ان على الادراك الجديد ان يأخذ بالاعتبار ان الازمة انما تمثل مرحلة الانطلاق لاجراء بعض التعديلات الجوهرية ، ولتصحيح الاوضاع والسياسات والانماط السلوكية . وبالتالي يجب تحديد المسار الذي يلزم اتباعه لتحقيق تنمية متوازنة وصحية . واخيراً ، ينبغي ان يراعى في تصميم السياسات النفطية ، تحقق التوازن الدقيق بين العناصر المتعددة المتشابكة والمتفاعلة التي تدخل في صنع هذه السياسات .

وتشد هذه العناصر غالباً في اتجاهات مختلفة. فالزيادة المحسوسة للانتاج لاكتساب حجم اكبر من العائدات ، على سبيل المثال، ستضر بالجهود المرغوبة في الحفاظ على الطاقة ، بينما سيكون من شأن السماح باستمرار الانكماش في العائدات ان يعمل على الحد من الانفاق على جهود التنمية وضغط مستوى الرفاه على المستوى الوطني ، وان يعمل على خفض معونات التنمية في المنطقة العربية والعالم الثالث . وفي الحقيقة ، يجب ان توفر السياسة النفطية المتكاملة ، بكل عناصرها ، مساحة كافية للحركة . كما ان على مثل هذه السياسة ان تعكس وتعبر عن التشابكات الحركية والتفاعلات بين هذه العناصر بصورة تسمح بالتعرف على سلوك النظام الكلي في حالة تغيرأحد عناصره . ويعتبرالتوصل الى حل أمثل لنسق صنع القرارات على القدر نفسه من التعقد والدقة اللذين نلتقي بهما عند تحديد الوضع الامثل لنظم التوازن العام في مجال الاقتصاد الاكاديمي . وفي كلتا الحالتين ، يعد التوصل الى تعريف دقيق للعناصر المختلفة ، والقدرة على استيعاب آليات عملها

ودلالاتها ؛ على مستوى القطر الواحد ، ومن خلال تفاعلاتها ، الشروط المسبقة لوصول النظام الكلي الى نقطة التوازن المستقر .

ويمتد اثر السيناريو الثاني الى ابعد من قطاع النفط حتى لو اخذنا بالاعتبار الاثر الواسع لهذا القطاع على اقتصادات دول الاوبك . ومن اهم الدروس التي يجب تعلمها ، تقدير الحجم الحقيقي لموارد النفط (وعائداته) بدون المغالاة في اتجاهات التضخيم او التقليل . ويعني ذلك التوصل الى تقديرات صحيحة لأهمية قطاعات الصناعة والتجارة والتعليم والتدريب وامتلاك القدرة التكنولوجية . وتحتاج المنطقة العربية الى تزايد وعيها بمدى حاجتها لتحقيق الاعتماد القومي على النفس في هذه القطاعات والمجالات ، لمنعها من الانزلاق في المسار السهل والمضلل من استيراد السلع والمهارات المطلوبة . وبالتالي ، يجب ان تتراجع عدة بلدان عربية عن وضعها كاقتصادات ريعية وذلك بالانخراط الجدي في مجال الانتاج المباشر .

ولاجراء مثل هذا التحول ، يجب على هذه البلدان الدخول في علاقات تكاملية وثيقة ومتينة مع البلدان العربية الاخرى لتعويض نواحي القصور التي تعانيها منفردة ، من صغر حجم السكان او ضيق القاعدة الاقتصادية . وستنتفع جهود التنمية القطرية من البعد القومي اذا ما اشتد تحسس الدول النفطية باهمية هذا البعد القومي . ويصح هذا التأكيد بالاولى في الحالات التي تتطلب تعبئة موارد وقدرات عدة دول ، لتحقيق نتائج ملموسة (مثل السعي وراء تحقيق الامن الغذائي ، وتطوير العلوم والتكنولوجيا ، وتطوير الصناعات الهندسية ، وطبعاً ، العمل على تقوية الامن القومي) .

وبايجاز ، قد تتضمن الازمة الحالية قيماً ايجابية لمستقبل الاقتصادات العربية ومجتمعاتها ، كما بيّنا في كل الحالات التي ناقشناها في السيناريو الثاني . وفي ضوء هذا السيناريو ، ستتوج الجوانب المختلفة لدور النفط بانجازين : انه يعلمنا الدرس الاول للازمة ، وهو ان الاقلال من حجم الانتاج الجاري للنفط سيوفر مزيداً من الطاقة لسد حاجة المنطقة العربية في المستقبل ، مع الاسراع بعمليات التصنيع ووصولها الى مستويات عالية من الانتشار والاداء الرفيع ، مما سيساهم بقدر كبير في زيادة الناتج القومي الاجمالي . وسيتطلب ذلك اهتماماً متزايداً بعمليات التكرير والصناعات البتروكيماوية ، وبالتالي سيقل الاهتمام بزيادة حجم الانتاج وتصدير النفط الخام . ويكمن ثاني هذه الانجازات في الدرس الذي تلقنه لنا الازمة ، بأن مورد النفط وهو المصدر الاساسي حالياً للدخل ، سيؤدي خدمة اكبر للاقتصادات العربية ، لو قلل من اهمية اعتماد البلدان العربية عليه (وبالتالي تحول النفط الى عامل ثانوي) في تدعيمه لعملية التنمية .

خاتمـــة

ما هو السيناريو الذي تتعاظم احتمـالات حدوثـه في السنوات القليلة القـادمة ؟ بالقطع ، يكاد يكون من المؤكد أن أياً من السيناريوهين لن يتجلى في صورته « المثالية » . فمن النادر أن يتوافق الواقع مع النماذج النظرية أو التأملية من صور نمطيـة وتصنيفات جامدة . فمن المتوقع أن تستوعب البلدان العربية بعضاً من دروس الازمة وتتعلم منها . وهناك من المؤشرات ما يدل على حدوث ذلك فعلاً ، من أبرزها الاهتمام بالحفاظ على الطاقة ، وتزايد الاستعداد داخل الأوبك لبرمجة الانتاج ، والاهم من ذلك ، التمسك بالانصبة المخصصة لكل دولة . ولكن سيأتي الامتحان الحقيقي مع اشتداد الطلب واتجاه هذا الطلب ليشكل ضغطاً قوياً لزيادة الانتاج زيادة مرموقـة . فهل سيستمـر الانضباط الموجود بالنسبة للحفاظ على الطاقة أم سيسيطر جو من الارتخاء والاهتمام المغالى فيه بزيادة العائدات ثانية ، مما سيؤدي لا محالة الى حدوث دورة نفطية جديدة ؟

الا انه من المتوقع انه سيتم تجاهل بعض من دروس الازمة ، او على الاقل لن يتم استيعابها بصورة كاملة خلال افق الثمانينـات . ومن اهم الدروس المتجـاهلة ، ادراك حقيقة ان السياسة الاقتصادية العربية كانت خاطئة في بعض نواحيها الاساسية ، وتحتاج لمراجعات جوهرية من حيث اهدافها ودلالاتها واستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وآلياتها . ويعتبر ضيق قاعدة المشاركة السياسية من اخطر نواحي القصور التي ستميز المجتمعات العربية لعدة سنوات قادمة . وبدون ادعائنا لمهارات خارقة في استكشاف المستقبل ، فإننا نغامر باقتراح ان المستقبل سيحمل معه ادراكاً اوضح لماهية السياسات النفطية الصحيحة ، ولكن نتوقع ان يبقى مستوى التطبيق دون مستوى الادراك الذهني . ومن ناحية اخرى ، فستعاني الاقتصادات العربية بكل تأكيد من عدم كفاية الوعي بالاختلالات والتشوهات التي تجلت خلال عملية التنمية في الحقبة الاخيرة . وبالتالي ستكون العَملية التصحيحية دون مستوى الادراك المحدود لخطورة هذا النمط من التنمية .

وتهدد الازمة الحالية ، اذا ما أخذنا كل هذه الاعتبارات في الحساب ، بأن تترك معظم بصماتها غير الصحية على الاقتصادات العربية لعدة سنوات قادمة . والمفارقة هنا ان نفحة الامل الوحيدة تكمن في توقع ان تكون آثار الازمة من السوء والتخبط بحيث تفرض ضرورة اعادة التقدير والتصحيح نفسها على وعي القيادات السياسية وغير السياسيـة . وبمعنى آخر ، سيفرض رجال ونساء المنطقة ، الذين يشكلون محرك عملية التنمية وينتفعون منها في الوقت نفسه ، مصالحهم وبالتالي اراءهم على القيادات في اتجاه إحداث تغييرات جذرية . كما ستدفع عوامل الوهن الناجمة عن التشتت والتجزؤ السياسي والاقتصادي للبلدان العربية الى المقدمة بالحاجة الملحة على السواء لمقاربة قومية صوب مجابهة المشكلات وحلها ، ولتعبئة قومية للموارد والقدرات العربية .

ملحق احصائي

جدول رقم (١)

احتياطيات النفط والغاز الطبيعي وانتاج النفط في العالم

مجموعة البلدان	النفط: الاحتياطيات (مليار برميل في نهاية ١٩٨٢)	النفط: الانتاج (١٠٠٠ برميل / يوم) ١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٢	الغاز الطبيعي (الاحتياطيات) (مليار م٣ في نهاية ١٩٨٢)
العالم	٦٧٠,٢	٥٥,٨٠٣	٦٣,١٨٥	٥٤,٥٧٢	٨٥,٦٥٢
بلدان الاوابك	٣٤٧,٠	١٨,٣٤٠	٢٢,٢٠٤	١٢,٧٥٦	١٢,١٢٦
بلدان الاوبك	٤٤٧,٨	٣٠,٩٧٩	٣١,٢٠٩	١٨,٣٩٨	٢٨,٦٣١
نسبة الاوابك / العالم (٪)	٥١,٨	٣٢,٩	٣٥,١	٢٣,٤	١٤,٢
نسبة الاوبك / العالم (٪)	٦٦,٨	٥٥,٥	٤٩,٤	٣٣,٧	٣٣,٤

المصادر : احتسبت من : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير الامين العام السنوي الثامن ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م (الكويت : اوابك ، ١٩٨٢) ، جداول مختلفة، واوابك، تقرير الامين العام السنوي التاسع ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م (الكويت : اوابك ، ١٩٨٣) ، جداول مختلفة .

جدول رقم (٢)

الاستهلاك العالمي للطاقة (ملايين براميل النفط)

نوع الطاقة / السنة	١٩٧٩ الكمية	١٩٧٩ (٪)	١٩٨٠ الكمية	١٩٨٠ (٪)	١٩٨١ الكمية	١٩٨١ (٪)
النفط	٦٤,١	٤٥,٧	٦١,٦	٤٤,١	٥٩,٨	٤٣,١
الغاز الطبيعي	٢٥,٦	١٨,٢	٢٦,١	١٨,٧	٢٦,٦	١٩,٢
الفحم	٣٩,٥	٢٨,١	٤٠,١	٢٩,٠	٤٠,١	٢٨,٩
الطاقة الذرية	٣,١	٢,٢	٣,٣	٢,٤	٣,٨٢	٢,٨
الطاقة الكهرمائية	٨,١٦	٥,٨	٨,٢٩	٥,٨	٨,٣٣	٦,٠
المجموع	١٤٠,٥	١٠٠,٠	١٣٩,٤	١٠٠,٠	١٣٨,٧	١٠٠,٠

المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها.

جدول رقم (٣)

عائدات النفط في البلدان العربية السبعة اعضاء الأوبك (مليارات الدولارات)

السنــة	العائــدات
١٩٦١	١,٢
١٩٧٠	٤,٥
١٩٧٣	١٢,٥
١٩٧٤	٥١,٥
١٩٧٩	١٣٤,٩
١٩٨٠	٢٠٤,٢
١٩٨١	١٨٩,٠
١٩٨٢	١٤٢,٦

المصادر : احتسبت من : *Middle East Economic Survey*, (19 October 1981).
ما عدا بيانات عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ التي احتسبت من : اوابك ، تقرير الامين العام السنوي التاسع، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، ص ٦٧ .

جدول رقم (٤)

الصادرات السلعية والخدمية في الوطن العربي (ملايين الدولارات)

الصـــادرات / السنــة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الصادرات النفطيــة	١٤٢,١٨٣	٢١٤,٠٩٣	١٩٨,٣١٧
الصادرات غير النفطية	٧,٣٨١	١٣,٩٠٩	١٢,٢٩٨
المجموع	١٤٩,٥٦٦	٢٢٨,٠٠٢	٢١٠,٦١٥

المصادر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الامانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٨٢). الجدول رقم (٢ ـ ٧)، ص١٩٥. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، الجدولان رقم (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٢)، ص ١٤٧.

جدول رقم (٥)

الناتج القومى وتكوين رأس المال والاستهلاك والمستوردات في الوطن العربي

مجموعة البلدان العربية	الناتج القومي الاجمالي (ملايين الدولارات بالاسعار الجارية)			اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الخاص والعام (ملايين الدولارات)		
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
البلدان العربيةاعضاءالاوبك	٢٠٥,٩١٩	٢٩٢,٥٢٤	٢٨١,٥٤٢	٦١,٧٧٢	٧٩,٣٢٤	٨٨,٢٩٦
البلدان العربية الاخرى	٧٦,٣١٣	٩١,٥١٩	٩٦,٥٨٩	١٧,٣٨٠	٢٢,٦٥٣	٢٧,٠٨٦
المجمـــوع	٢٨٢,٢٣١	٣٨٤,٠٤٣	٣٧٨,١٣١	٧٩,١٥٢	١٠١,٩٧٧	١١٥,٣٨٢

	الاستهلاك الخاص والعام (ملايين الدولارات)			المستوردات السلعية والخدمية (ملايين الدولارات)		
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
	٨٩,٩٨٨	١٢٠,٩٣٨	١٣٦,٤٦٧	٧٧,٤٠٦	١٠٦,٤١٩	١٢١,٢٠٦
	٦١,٠٤٥	٧٨,٨٩٥	٨٤,٧١٧	٣٠,٢٠٦	٣٩,٣٥٠	٤٧,٨٤٣
	١٥١,٠٣٣	١٩٩,٨٣٣	٢٢١,١٨٤	١٠٧,٦١٢	١٤٥,٧٦٩	١٦٩,٠٤٩

المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

الفصل العاشر

التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي: انماطه واشكال ترابطه(*)

د. هنري عزام

مقدمـــة

يتعرّض الوطن العربي حالياً لتغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، وهذه العملية التي تحدث في كل قطر على حدة يمكن وصفها بشكل عام ، على الرغم من اختلاف تفاصيلها من قطر لآخر ، « بأنها ثورة حضرية » . هذه العملية من التغير الحضري الواسع ومن إعادة توزيع السكان سواء جاءت نتيجة للنمو الطبيعي للسكان أو بفعل الهجرة (الداخلية والدولية) ، تمثل مظهراً مباشراً للنزوع الانمائي والتطويري في المنطقة . وثمة أدلّة وافية توحي بأن التحضر والتنمية مترابطان معاً ، وبأن درجة ونمط العلاقة الترابطية بينهما يعتمدان الى حد كبير على مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والادارية .

إن الوطن العربي لا يعتبر واحداً من مواقع التركز السكاني الكبير في العالم . الا أنه يمثل أشد المناطق حضرية بين مجموعة البلدان الأقل نمواً . وتشير تقديرات الامم المتحدة الى أن سكان الحضر في اقطار الوطن العربي قد شكلوا ، في عام ١٩٨٠ ، نسبة ٤٨ بالمائة من مجموع السكان (مقابل ٣٢ بالمائة عام ١٩٦٠ و ٤٤ بالمائة عام ١٩٧٥) وأن متوسط معدلات النمو السنوي لسكان الحضر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ كان ٥ بالمائة[1] .

(*) أعدت هذه الدراسة أصلاً باللغة الانكليزية لندوة « توزيع السكان والتنمية في العالم العربي » ، الكويت ، ٢٢ ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وقد شارك في تنظيم هذه الندوة كل من المعهد العربي للتخطيط ، وجامعة الكويت ، ومنظمة العمل الدولية . وقد نشرت في : المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٢ (حزيران / يونيو ١٩٨٣)، ص ١٠٠ ـ ١١٧ .

(١) United Nations [UN], *Selected World Demographic Indicators by Countries, 1950 - 2000* (New York: UN. 1980), various issues.

ومن الواضح أن مشاكل التوزيع تفوق مشاكل النمو السكاني في المنطقة . ويدل استقصاء السكان الثاني الذي أجرته الأمم المتحدة ، أن معظم الحكومات كانت راضية عن معدلات زيادة سكانها (أنظر الجدول رقم ١) ولكنها حددت وجود مشكلات تتعلق بالتوزيع الداخلي للسكان ، بوصفها المشكلة الديمغرافية الأولى ، كذلك فقد جرى تشخيص مشاكل النمو الحضري المرتفع وتوزيع السكان في مؤتمر الموئل (١٩٧٦) بوصفها المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم أقطار المنطقة ، ومن المتوقع أن تظل سائدة على حالها حتى عام ٢٠٠٠[٢] .

جدول رقم (١)

رؤية الحكومات لنمو السكان وتوزيعهم والهجرة الدولية في بلدان عربية مختارة

البلـد	معدل نمو السكان	معدل الهجرة الخارجية	توزيع السكان
الاردن	مرضٍ	غير مرضٍ (مرتفع)	غير مرضٍ
البحرين	مرضٍ	مرضٍ	مرضٍ
سورية	مرضٍ	مرضٍ	غير مرضٍ
العراق	مرضٍ	مرضٍ	غير مرضٍ
قطر	مرضٍ	—	غير مرضٍ
اليمن الجنوبي	—	—	غير مرضٍ
اليمن الشمالي	—	—	غير مرضٍ

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من : استقصاء السكان الثاني للأمم المتحدة ، ١٩٧٤ .

إن التحول الحضري في المنطقة لم يسهم في تخفيف حدة الفقر بالريف ، فالريفيون الذين هاجروا الى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص العمل أدى بهم الأمر في غالب الاحيان الى مفاقمة مشكلة البطالة في المدن ، وانتهى بهم المطاف الى العيش والعمل بالنسبة لمعظمهم تحت ظروف مماثلة لما هو سائد في المناطق الريفية . كذلك فإن السيل المتدفق بسرعة وعشوائية من سكان الريف الى المراكز الحضرية ، جعل من الصعب على حكومات المنطقة أن تخطط لتوفير خدمات عامة ومساكن كافية للنازحين ، مما أدى الى تفاقم حجم البطالة الكاملة وشبه الكاملة على صعيد الحضر .

---

(٢) انظر التقارير القطرية المقدمة الى : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : الموئل ، فان كوفر (كندا) ، حزيران / يونيو ١٩٧٦

وتعد الهجرة الدولية عاملاً مهماً من عوامل التحضر وتوزيع السكان بالمنطقة ، فالمهاجرون ينزعون ، أياً كان أصلهم الى الاستقرار في مدن الاقطار المضيفة . ومن الطبيعي أن تنجم عن هذه الظاهرة زيادة في سكان الحضر دون أن تقابلها زيادة في سكان الريف في البلد المستقبل . فمثلاً ، كانت الهجرة الدولية مسؤولة عن ٨٨ بالمائة من النمو الحضري بالجمهورية العربية اليمنية ، و٨٣ بالمائة في الكويت و٧٧ بالمائة في عُمان ، أما مساهمة الهجرة الدولية في النمو الحضري في ليبيا وسورية والجزائر ولبنان فقد راوحت بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة[٣] . كذلك كانت الهجرة الدولية مسؤولة عن الجانب الاكبر من نمو السكان في « الدول ـ المدن » بمنطقة الخليج (مدينة الكويت ، أبو ظبي ، دبي ، الدوحة والمنامة) . حيث تسكن غالبية السكان في المدن المهيمنة في تلك الدول ، الأمر الذي يجعل تلك الاقطار بحق « مدناً ـ دولاً » .

إن الغاية من اعداد هذه الدراسة معالجة مسألة التحول الحضري والنمو الاقتصادي والتنمية في الوطن العربي وهي تستهدف تقويم هذه المسألة عن طريق ملاحظة اتجاهات التحضر والنمو الحضري ، كما تحلل أنماط النمو الاقتصادي وهيكل القوى العاملة في الاقطار العربية المختلفة . وتشير أيضاً الى مشاكل البطالة الكاملة وشبه الكاملة في المناطق الحضرية ، وتضخم قطاع الخدمات نتيجة تجاوز عملية التحضر خطى التصنيع في المنطقة ، ثم تناقش الدراسة علاقة الترابط بين التحول الحضري والنمو الاقتصادي في هذا الجزء من العالم . ووجهة نظرنا في الاساس هي أن البلدان التي تتعرض لأسرع نمو اقتصادي في المنطقة ستشهد أعمق التغيرات في هيكلها السكاني . وسوف نحاول اختبار هذا الفرض في اطار محاولتنا قياس درجات الارتباط إن وجدت بين أي متغيرات اقتصادية وبين عملية التحضر ، ثم نختتم الدراسة بطرح عدد قليل من الملاحظات الختامية .

أولاً : النمو الاقتصادي والتحضر في الوطن العربي

لقد تمّ تقدير عدد سكان الوطن العربي بـ ٩٣,٦٩٨ مليون نسمة عام ١٩٦٠ من بينهم ٣٠,٦ بالمائة (٢٨,٦٦٤ مليوناً) من سكان الحضر . وعام ١٩٨٠ وصل مجموع السكان الى ١٦٥,٠٧٠ مليون نسمة بينما زاد سكان الحضر الى ٧٨,٥٥٤ مليوناً (٤٧,٦ بالمائة من مجموع السكان) هكذا كانت الزيادة المئوية بالنسبة لمجموع السكان هي ٧٦,٢ عن الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ مقابل ١٧٤,١ في حالة سكان الحضر عن الفترة عينها ، وكان

(٣) انظر: Ahmad Hammouda, «The Effects of International Migration of Urbanization in Selected Arab Countries,» paper presented at: Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Conference on International Migration in the Arab World*, Beirut, 11-16 May 1981.

متوسط الزيادة السنوية هو ٨,٣ و٨,٧ بالمائة في حالة مجموعة السكان أو القطاع الحضري على التوالي . وبالمقارنة مع المناطق المتخلفة والنامية الأخرى ، فإن مجموع السكان وسكان الحضر في الوطن العربي ينمون بمعدلات عالية . وتوضح البيانات المطروحة في الجدول رقم (٢) أن معدلات النمو للسكان الحضر أعلى بكثير جداً من نظيرتها في حالة مجموع السكان في جميع الاقطار العربية ، الأمر الذي يجعل ظروف التحضر قائمة في هذه الاقطار كافة .

جدول رقم (٢)

مستويات التحضر ومعدلاته والمعدلات المتوسطة للنمو في الوطن العربي ، للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠

البلد	مجموع السكان (بالآلاف)		النسبة المئوية لمعدل النمو			مستوى التحضر			التغير في مستوى التحضر	معدل التحضر(أ)
	١٩٦٠	١٩٨٠	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٨٠
الاردن	١٦٩٥	٣١٧٧	٤,٤	٧,٤	٢,٢	٤٢,٧١	٤٩,٦١	٥٦,٢٨	١٣,٥٧	٧٢,٥٢
الامارات العربية المتحدة	١١٩	٢٦٠	٥,٩	١٤,٥	٠,٢	٤٠,٣٤	٥٧,٣٧	٧١,٩٢	٣١,٥٨	٢٧٨,٨٤
البحرين	١٦٢	٢٩٤	٤,١	٤,٢	٤,٣	٧٨,٤٠	٦٨,١٤	٧٧,٨٩	٠,٥١	٢,٧٨
تونس	٤٢٢١	٦٥٦١	٢,٨	٦,٢	٠,٩	٣٦,٠٣	٤٣,٤٩	٥١,٧٣	١٥,٧٠	٩٠,٤١
الجزائر	١٠٨٠٠	٩٨٢٨	٤,٢	٩٣,٤	٠,١٧	٣٠,٤٤	٤٥,٥٦	٦٠,٨٥	٣٠٠٤١	٢٥٤,٧٩
الجماهيرية الليبية	١٣٤٩	٢٦٣٨	٤,٧	١٧,٥	١,١	٢٢,٧٦	٣٤,٢٦	٥٢,٣٩	٢٩,٦٣	٢٧٢,٨٨
السعودية	٥٩٧٩	١٠٤٢٣	٣,٧	١٤,٦	٠,٩	٢٩,٧٢	٤٨,٦٧	٦٦,٨٤	٣٧,١٢	٣٧٦,٦٠
السودان	١١٧٧٠	٢١٤٢٠	٤,١	٦,٩	٢,٦	١٠,٣٠	١٦,٣٨	٢٤,٧٧	١٤,٤٧	١٨٦,٠٩
سورية	٤٥٦١	٨٢٣٦	٤,١	٧,٨	٢,٤	٣٦,٧٧	٤٣,٣٥	٥٠,٢٦	١٣,٤٩	٧٥,٢٦
العراق	٦٨٤٧	١٣١٤٥	٤,٦	١١,١	٠,٢	٤٢,٨٩	٥٨,٣٧	٧١,٦٢	٢٨,٧٣	٢٣٦,٠٨
عمان	٤٩٤	٨٩٨	٤,١	١٤,٤	٣,٧	٣,٤٤	٥,٠٢	٧,٣٥	٣,٩١	١١٩,٤٤
قطر	٥٩	١٠٨	٤,٢	٥,٨	٠,٣	٧٢,٨٨	٧٩,٧٥	٨٦,١١	١٣,٢٣	١٣٠,٧٠
الكويت	٢٧٨	١٤٣٩	٢٠,٩	٢٦,٦	٥,٩	٧٢,٣٠	٧٦,٤٥	٨٨,٣٣	١٦,٠٣	١٩٠,٠٠
لبنان	١٨٥٧	٣٣٦٠	٤,١	١٠,٥	١,١	٤٤,٣٧	١١,٨٥	٧٥,٨٦	٣١,٤٩	٢٩٣.٨٥
مصر	٢٥٩٢٩	٤٢١٤٤	٣,١	٤,٧	٢,٢	٣٧,٣٦	٤٢,٢٥	٤٥,٣٧	٧,٥١	٣٦,٢٩
المغرب	١١٦٤٠	٢٠٣٨٤	٣,٨	٧,١	٢,٤	٢٩,٣١	٣٤,٦٢	٤٠,٥٥	١١,٢٤	٦٤,٣٤
اليمن الجنوبي	١١٠٩	١٩٢٨	٣,٧	٦,٥	٢,٦	٢٧,٩٥	٣٢,١٠	٣٦,٩٣	٨,٩٨	٥١,٠٣
اليمن الشمالي	٤٤٢٩	٧٧٤١	٣,٧	٢١,٣	٣,٢	٣,٤١	٦,٠٢	١٠,٢٤	٦,٨٣	٢٢٥,٧١

(أ) معدل التحضر (ايقاع التحضر) هو التغير المئوي في نسبة الحضر والريف،

$$\left(\frac{\text{سكان الحضر ١٩٨٠}}{\text{سكان الريف ١٩٨٠}} \Big/ \frac{\text{سكان الحضر ١٩٦٠}}{\text{سكان الريف ١٩٦٠}}\right) \times ١٠٠$$

المصدر : احتسبت من : United Nations [UN] *Patterns of Urban and Rural Population Growth* (New York: UN , 1980), pp. 126 143, 155, 157, 159 and 161.

وتتمثل العناصر الرئيسية التي تنطوي عليها عملية التحضر بالوطن العربي في النزوح من الريف الى الحضر ، وفي الزيادة الطبيعية ، وفي اعادة تصنيف الاماكن من ريفية الى حضرية (بما في ذلك انشاء مستوطنات حضرية جديدة) فضلاً عن عامل الهجرة الدولية . بيد أن الهجرة الداخلية ، وبدرجة أقل الهجرة الدولية هما أهم تلك العوامل . كذلك فقد أدت محدودية الأراضي القابلة للزراعة ، مع سرعة نمو السكان ، وصعوبة ظروف الحياة والعمل بالمناطق الريفية ، الى دفع سكان تلك المناطق الى المراكز الحضرية . إن المهاجرين تجتذبهم كثيراً « أضواء المدينة المبهرة » فضلاً عن الاستثمارات المبالَغ في نسبتها في مجال البنى الاساسية ، الأمر الذي تنعم به المناطق الحضرية الرئيسية في معظم أقطار المنطقة .

ويعد التحضر عملية نمو ضمن النسبة الحضرية من مجموع السكان (النسبة المئوية) أكثر من كونه نمو سكان الحضر بحد ذاته ،وكما هو واضح في (الجدول رقم ٢) ، وبالاستناد الى التقديرات الأخيرة للامم المتحدة ، كان التغيير في مستوى التحضر (النمو بالنسبة المئوية لسكان الحضر) على صعيد معظم الاقطار العربية يراوح بين ٧ ـ ٣٧ بالمائة خلال العقدين الأخيرين ولم يكن ثمة الا بلدان (البحرين وعمان) قد سجَّلا معدلات نمو أقل من ٧ ، من ناحية أخرى كان التغيير في مستوى التحضر خلال العشرين سنة الأخيرة مرتفعاً في الكويت (٣٧) والامارات العربية المتحدة ولبنان والجزائر وليبيا والعراق حيث قارب ٣٠ لكل منها ، فيما كان حوالى ١٥ في السودان وتونس .

وفي كل بلد تقريباً في المنطقة كان المعدل الحضري لنمو السكان يفوق نظيره في الريف ، وفي حالات كثيرة كان لدينا تناقص (نمو سلبي) في سكان الريف . ولقد كان معدلا النمو الحضري في الكويت واليمن كبيرين بكل مقياس اذ بلغا ٢٦,٦ و٢١,٣ على التوالي ويرجع أولهما في معظم الاحوال الى معدلات الهجرة المرتفعة في حين نجم الآخر عن الهجرة الداخلية .وبالقدر نفسه من الارتفاع البالغ نجد المعدل السريع لنمو سكان الحضر بالعربية السعودية (١٤,٦ بالمائة) مرتفعاً بهذا عن المستوى المنخفض في السابق ، وناجماً عن الهجرة الداخلية والدولية واعادة التصنيف الحضري الذي لعب دوراً حاسماً في هذا الصدد . ويلاحظ أن سكان ريف المملكة ظلوا فى تناقص بمعدل بلغ ٩ بالمائة في العقدين الأخيرين ولا بد من أن نلاحظ أيضاً معدلات النمو الحضري المرتفعة نسبياً في عدد من البلدان التي كانت تتحول حضرياً بصورة معتدلة : الجزائر وتونس ولبنان والاردن والعراق. وعلى نقيض ذلك كان معدل النمو الحضري في مصر مثيراً بالقيم المطلقة، اكثر منه بالقيم النسبية، ففي حين تضاعف سكان مصر او كادوا في العقدين الاخيرين ، الا أن سكان الحضر لا يزالون عند معدل منخفض نسبياً يبلغ ٤,٧ بالمائة ولم تعمل الهجرة الداخلية من الريف للحضر بصورة كاملة على حجب معدلات الخصوبة الاعلى نسبياً بالمناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية . على أن معدل أو ايقاع

عملية التحضر (معرّفة بأنها التغير المئوي في نسبة الحضر ـ الريف) على مدى العقدين الاخيرين ، كانت أشد ما تكون ارتفاعاً في العربية السعودية يتلوها لبنان والامارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر والعراق واليمن ، وقد كان المعدل لكل منها على التوالي أعلى من مستوى ٢٠٠ (انظر الجدول رقم ٢) .

ومن أجدر ملامح النمو الحضري ـ بالنظر ـ في الوطن العربي ، انه يحدث في الغالب الاعم على صعيد المدن الكبيرة ، ففي منتصف السبعينات كان هناك أكثر من ٧٥ مدينة يبلغ عدد سكان كل منها مليون نسمة أو أكثر في المنطقة ، حسب احصاءات الامم المتحدة وفي عدد من الاقطار (مصر ، العراق ، سورية ، لبنان ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر وعُمان) تشمل هذه المدن على الاقل ثلث مجموع السكان . من هنا يمكن القول أنه فيما يتصاعد عدد سكان الحضر على عدد سكان الريف في كل انحاء المنطقة ، فإن المستوطنات الحضرية الأكبر تنزع بدورها الى نمو أسرع من المستوطنات الاصغر . وعلى الرغم من اختلاف سكان الريف عن سكان الحضر من حيث أنماط الخصوبة ، فإن أوجه التضارب بين معدلات النمو في الحالين لتوحي بأن المستوطنات الأكبر تتعرض في مجموعها الى حركات هجرة كبيرة ، وربما مثلت درجة أكبر من الجاذبية أمام المهاجرين المتوقّعين بأكثر مما تمثله نظيرتها الأصغر .

ويزداد حالياً عدد المدن التي يسكنها مليون نسمة على الاقل ، فقد كان هناك في أواخر السبعينات تسع على الاقل من هذه المدن : القاهرة ، الاسكندرية ، بغداد ، الدار البيضاء ، الجزائر ، بيروت ، دمشق ، الخرطوم الكبرى وتونس . ولن يطول الوقت حتى ينضم الى هذه القائمة كل من الرياض وطرابلس الغرب والكويت وعمّان . وكل من هذه المدن ذات المليون نسمة هي عواصم لبلادها ، باستثناء الاسكندرية والدار البيضاء .

وفي معظم اقطار المنطقة تشتمل اكبر المدن على نسبة متزايدة من مجموع السكان ، وعلى سبيل المثال تشمل المدن المهيمنة في العراق والاردن وليبيا حوالى ربع مجموع السكان ، بينما تشمل ما يقارب النصف في لبنان ، وتشمل الخُمس في العربية السعودية واليمن الديمقراطية .

واضح اذاً أن سكان معظم المدن المهيمنة العربية قد نموا بمعدلات مرتفعة للغاية خلال العقدين الاخيرين ، فمثلاً لم يكن في عمّان سوى ٣٠ ألفاً من السكان عام ١٩٣٠ ، في حين وصل العدد فيها عام ١٩٨٠ الى ٦٥٥ ألفاً ، وتشمل القاهرة حالياً حوالى ٧,٥ مليون نسمة وبغداد حوالى ١,٥ مليون نسمة ودمشق تشمل ١,٤ مليون نسمة ، أما تونس فتشمل حوالى مليون نسمة وقد حدث ان كان بعض المدن المهيمنة بالمنطقة (مثل الكويت والدوحة وأبو ظبي والمنامة) كان قد تضاعف عدد سكانها في أقل من عشر سنوات .

كي يعمل بوصفه شبه موصل تحيط به البروتينيات وتثبته بوصفها الرحم (القالب الأم). أما المزايا المتوقعة من هذه الشرائح البيولوجية فهي صغر حجمها، وإمكانية الوثوق بها، وقدرتها على التجمع الذاتي. غير أن إنتاج الشرائح البيولوجية يعتبر أحد أبعد تطبيقات التقانة الحيوية منالاً[11].

٣ ـ الكيميائيات والبتروكيميائيات

لمتابعة التطورات التقانية في مجال الصناعة الكيميائية والبتروكيميائيات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلاد العربية. وذلك بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه الصناعات البتروكيميائية العربية في إطار الصناعات العربية التصديرية، وخصوصاً في البلدان النفطية الرئيسية. وقد كانت الصناعات الكيميائية من أعلى الصناعات معدلاً للنمو في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات. وبدأ عدد من الأقطار العربية النفطية بإنشاء قاعدة صناعية للتصدير إستناداً إلى امتلاكه للمادة الخام الرئيسية وقدرته على توفير الوقود الرخيص اللازم للتصنيع. ولكن الصناعات البتروكيميائية العربية التي توسعت توسعاً كبيراً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بدأت تعاني من ركود الأسواق، خصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة، بالنظر إلى وجود طاقات عاطلة في إطار تلك الصناعات.

وتتأثر الصناعات الكيميائية في تطورها بعدد من العوامل الداخلية والخارجية. وتبرز البيانات المتعددة احتمال نمو انتاج الكيميائيات في العقد الممتد بين ١٩٨٥ و١٩٩٥ بمعدل سنوي يصل إلى ٥,٥ بالمائة، مع اختلاف معدلات زيادة إنتاج الفروع المختلفة للصناعة. ومن المحتمل أن تزداد سرعة نمو إنتاج المواد التخليقية وكيميائيات الالكترونيات بحث يقدر أن يصل معدل النمو في هذه المجالات بنحو ١٠ ـ ١٣ بالمائة سنوياً. وعلى العكس من ذلك فإن إنتاج المنتوجات الكيميائية الأساسية والمساعِدة يحتمل ألا يزيد بما يتجاوز ٢,٥ ـ ٣ بالمائة سنوياً[12].

وتجتاز الصناعات الكيميائية وصناعات البتروكيميائيات مرحلة من إعادة التكيف يحتمل أن تبرز كنتيجة لها الإتجاهات التالية:

أ ـ يعاد تقسيم العمل في إطار الصناعات الكيميائية بين الدول المتقدمة صناعياً في المركز وبين الدول الأقل تقدماً في المحيط، ويتم نتيجة لذلك اتجاه الدول الصناعية المتقدمة إلى التركيز على المنتوجات والعمليات الأكثر تعقيداً، مع انتقال تدريجي لصناعة المنتوجات الأساسية ذات الاستهلاك العالي للطاقة، والتي لا تحقق إلا قيمة مضافة محدودة إلى البلدان المنتجة للنفط.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٧.

(١٢) البذري، «الصناعات الكيماوية في العالم: الاتجاهات والمستقبلات مع إشارة خاصة للبتروكيماويات».

ففي البلدان النفطية الغنية تكون المدن المهيمنة هي المقصد المفضل لدى الوافدين من البلدان المجاورة ، باعتبار أن هذه المدن توفر أجوراً أعلى وتمثل مراكز الاتصال مع العالم الخارجي ، كما أن هذه المدن جميعاً هي المراكز الرئيسية لمواقع القطاع الحديث من الاقتصاد والخدمات الاجتماعية على اختلافها من مستشفيات وجامعات ومراكز للترويح والخدمات الافضل الأخرى(٥) .

ومن النتائج المهمة لعملية التحضر بالمنطقة ذلك التوسع الملحوظ فيما يسمى « القطاع الحضري غير المنظَّم »(٦) اذ ينتهي المطاف بكثير من الاعداد التي تضاف الى القوة العاملة الحضرية ، بالبلدان العربية المختلفة الى اللجوء لهذا القطاع حيث تجهد في البحث عن أعمال تنخرط فيها ، بقدر ما يتوافر لها من رأس مال ومهارات .

وتدل الاستقصاءات المبدئية التي أجرتها منظمة العمل الدولية على أن القطاع الحضري غير المنظم في عدد كبير من المدن المهيمنة بالمنطقة ، يولد أكثر من ربع فرص العمل في هذه المدن ، وفي ضوء المعدلات المسقطة لنمو سكان الحضر والقوى العاملة على صعيدها ، فإن الحاجة الى تقدير دور هذا القطاع في المستقبل ، من حيث استيعابه للعمالة ، لا ينبغي التهوين من قيمته . ولأن القطاع المنظم الرسمي في الاقطار العربية النامية يقوم على قاعدة محدودة سواء من حيث المنتجات أو العمالة ، يصبح من الواضح أن العمالة في هذا القطاع لا بد من أن تنمو بمعدل مرتفع بدرجة لا تصدق ، ولنقل ١٠ بالمائة أو أكثر سنوياً ، وذلك كي يستوعب الاعداد التي ستضاف في المستقبل الى القوة العاملة الحضرية . وهذا مؤداه أن الناتج لا بد من أن ينمو بسرعة أكثر اذ أن العمالة في هذا القطاع تزيد بنسبة تقل عن زيادة الناتج . وبمعنى آخر ، فإن الحمل الذي سيترتب على القطاع غير المنظم في استيعاب مزيد من الايدي العاملة سوف يستمر في الزيادة ما لم يتم التوصل الى حلول أخرى ، من بينها تنمية النشاطات المزرعية الريفية واضفاء طابع لا مركزي خاص في مجال النمو .

---

(٥) انظر: J. Clarke, *Population Geography and the Developing Countries* (Oxford: Pergamon Press, 1971), p. 158.

(٦) يتميَّز القطاع غير المنظم بحرية الانخراط فيه والوجود على صعيده . وتعتمد مشاريع هذا القطاع على الموارد الاصلية وهي في الغالب الاعم مملوكة عائلياً ، وتوجد على نطاق صغير وهي تستخدم تكنولوجيا مطوّعة ذات عمالة كثيفة . ويعتمد العاملون فيها على موارد غير رسمية من حيث التعليم والمهارات ، وأخيراً فهذه المشاريع تعمل في أسواق متنافسة غير منظمة . من ناحية أخرى تتسم مشاريع القطاع المنظم بخصائص على خلاف تلك المطروحة أعلاه ، صعوبة الانخراط فيها واعتماد المنشآت على موارد خارجية ، وخضوعها بعامة لعملية تشغيل واسع النطاق ، واستخدامها تكنولوجيا مستوردة غالباً وكيفية الاستخدام لرأس المال . ودفعها ضرائب وامكان وصولها الى الاسواق الرأسمالية ، وفضلاً عن انها كثيراً ما تعمل في ظل أسواق محمية (عن طريق التعريفات والحصص المقررة والتراخيص التجارية) .

(٢) السيطرة على استخدام السيبرناطيقا الحديثة في العمليات التقانية وذلك استهدافاً لتحقيق ظروف أكثر ملاءمة من ناحية تدفق الطاقة والمواد الأولية ولتحقيق قدرة أفضل على التكيف الدينامي للمُعلمات خلال العمليات، ولتحقيق تحرك أسرع وأكثر اقتصاداً من استنتاجات الدراسات النظرية تجاه التطبيق في مجال الإنتاج عن طريق مزيد من التجربة والتصميم.

وقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على تقانة العمليات في إطار التقانات الكيميائية وتم في هذا الإطار تحقيق ما يلي:

- أتمتة العمليات وأتمتة ضبطها.
- تحقيق تقدم في الكيمياء التحليلية وتحسين أدوات التحليل.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية وضبط الجودة والمحافظة على الطاقة وتطابق أكبر مع متطلبات المحافظة على البيئة.

واستطاعت صناعة البتروكيميائيات الإستفادة بصفة خاصة من الأتمتة في مجال التصميات، وحققت عن طريق ذلك تصميمات أفضل لعمليات التكسير، وتحسين المعادن المستخدمة، وقدرة أكبر على استعادة الحرارة ودرجة أكبر من الكفاءة في فصل المركبات. وقد طورت أيضاً أنظمة للمعرفيات تساعد على مواجهة التقلبات في أوضاع السوق والإمدادات.

وهناك اليوم مؤشرات لمعالجة جديدة لخام النفط لإنتاج البتروكيميائيات المعروفة، تقوم على أساس عمليات بيولوجية بواسطة كائنات دقيقة وليس عن طريق المعالجات الكيميائية الطبيعية المعروفة اليوم. وسيعني هذا، عندما يتحقق على مستوى التشغيل التجاري، ان منشآت الصناعات النفطية المعروفة سترى ما يشبه الإنقلاب الذي يتطلب عمليات إعادة تجهيز شبه كاملة للمنشآت المعروفة اليوم.

٤ ـ تقانة الطاقة[١٣]

التطورات في تقانة الطاقة يمكن أن يكون لها تأثيرها المباشر في الأوضاع الاقتصادية العربية لتأثيرها المحتمل في الطلب على النفط، وتالياً في انتاجه وأسعاره، ولأن التقدم في بعض تلك التقانات (الطاقة الشمسية على سبيل المثال) قد يتيح إمكانات واسعة لتطورات مهمة في المنطقة العربية.

---

(١٣) تم الاعتماد في هذا الموضوع على ما جاء في: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وعلى ما ورد بهذا الخصوص لدى: علي نصار، **الإمكانات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

السبعينات أعلى أيضاً حسب القطاع الاقتصادي العريض ، كما ظل اداء الاقتصادات النفطية ، سابقة على الاقتصادات غير النفطية . كما صاحب نمو الناتج أيضاً تغير هيكلي ملحوظ ، حين شهدت المنطقة تراجعاً في موقع القطاع الزراعي وتصدراً لموقع قطاع الخدمات ، مع اكتساب قطاع التحويل والصناعة أرضية جديدة .

جدول رقم (٤)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، والناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع في بلدان عربية مختارة ، للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧

البلد	الناتج المحلي الاجمالي		معدلات النمو السنوي المتوسطة (بالمائة)						الخدمات	
			الزراعة		الصناعة		قطاع التمويل			
	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
الاردن	٦,٦	(٧,٠)	٥,٠	—	٩,٩	—	—	—	٦,٤	—
تونس	(٤,٦)	٨,٤	(٢,٠)	٦,٩	(٨,٧)	(٩,٥)	—	١٠,٢	(٤,٢)	١٠,٣
الجزائر	٤,٦	٥,٣	٠,٤	٠,٢	١٢,٩	٥,٩	٧,٧	٦,٩	٣,٠	(٥,٥)
الجماهيرية الليبية	٢٤,٨	—	—	١٤,١	—	١٥,٣	—	—	—	١٣,٦
السعودية	—	(١٢,٩)	—	(٣,٧)	—	(١٣,٩)	—	(٤,١)	—	(١٢,١)
السودان	١,٣	٥,٠	—	—	—	—	—	—	—	—
سورية	٥,٧	(٧,٠)	٤,٤	٦,٤	٥,٩	(١١,١)	٤,٤	(٧,٥)	٦,٣	(٥,٤)
الصومال	١,٠	١,٢	١,٥	—	٣,٣	—	١٤,٣	—	٢,٥	—
العراق	٦,٢	(١٠,٨)	٥,٧	(١,٥-)	٤,٧	(١٢,٢)	٥,٩	(١١,٥)	٨,٣	(١٣,٥)
الكويت	٥,٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	٤,٩	—	٦,٣	—	٤,٥	—	٥,٠	—	٤,٨	—
مصر	٤,٥	(٧,٩)	٢,٩	(٣,١)	٥,٤	(٥,٢)	(٤,٧)	(٥,٧)	٥,١	(١١,٧)
المغرب	٤,١	(٤,٨)	٤,٢	(٠,٦)	٤,٢	(٧,٨)	٤,٠	(٥,٧)	٣,٩	٥,٥
موريتانيا	—	٢,٣	—	٢,٣	—	٢,١	—	—	—	٧,٦
اليمن الجنوبي	—	٥,١	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	—	(٧,٨)	—	(٦,٨)	—	(٥,٨)	—	—	—	(٨,٥)

(أ) تشير بيانات هذه الاعمدة الى السنوات (١٩٦١ - ١٩٧٠)، اكثر من (١٩٦٠ - ١٩٧٠).

(ب) تشير البيانات بين قوسين في هذه الاعمدة الى السنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٦)، اكثر من (١٩٧٠ - ١٩٧٧).

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : مصادر وطنية ودولية .

وخلال العقدين الاخيرين ، كان ثمة تحول قطاعي في القوى العاملة بالدول العربية من الزراعة الى الصناعة والخدمات ، ومع ذلك فلا يزال القطاع الأول محافظاً على أعلى

نسبة مئوية من مجموع القوة العاملة في معظم الاقطار على عكس القطاع الصناعي الذي يجتذب أقل نسبة مئوية .

هذا ولا يزال قطاع الخدمات يجتذب نسبة مئوية مرتفعة من القوى العاملة في بلدان عربية معينة ، ولاسيما في لبنان ، وبعض الاقطار النفطية الغنية . ولا يكاد يتيسر رسم مخطط اقليمي مبدئي للتوزيع القطاعي للقوى العاملة ، اذ أن توزيع العمالة بين القطاعات الأول والثاني والثالث في الاقطار العربية لا يكشف باستمرار عن نمط مشترك . وحسب ارقام عام ١٩٧٧ كان القطاع الأول قد استوعب أكبر نسبة عمالة في الاقتصادات النفطية في العراق والسعودية ، وكذلك في الاقتصادات الزراعية بالسودان واليمنين ، ثم في الاقتصادات الأكثر تصنيعاً بسورية ، (انظر الجدول رقم ٥) .

ويمكن استخلاص مقارنة مماثلة من واقع سيادة القطاع الثالث في الاقتصادات المتباينة في كل من الكويت ، وليبيا ، ولبنان . من هنا يبدو أن الاختلافات بين انماط الاستخدام في الاقطار العربية لا تعكس بصورة كافية الاختلافات في الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية على صعيدها . الا ان ثمة قسمات مشتركة ترسم ملمحاً مهماً يتسم به التركيب القطاعي للقوى العاملة في البلدان العربية ، وأهم هذه الخصائص ما يلي :

١ ـ الاعتماد الكثيف على قوة العمل في القطاع الأول . ويمكن ملاحظة ذلك في بلدان الدخل المنخفض الثلاثة وهي موريتانيا ، والصومال ، والسودان التي يحوز فيها هذا القطاع نسبة ٧٩ ـ ٤٨ بالمائة . وفي بلدان الدخل المتوسط تمتد النسبة من ١٣ بالمائة في لبنان الى ٧٦ بالمائة في الجمهورية العربية اليمنية ، في حين أن القطاع الزراعي في الاقطار النفطية الغنية شكل نسبة ٦٣ بالمائة في العربية السعودية يتلوها ٢٢ بالمائة في ليبيا لكنه لم يزد عن ٢ بالمائة في الكويت (انظر الجدول رقم ٥) .

٢ ـ يوجد انخفاض في نسب العمالة المستخدمة في القطاع الثاني ، وذلك على صعيد اقطار المنطقة كافة . وتعكس هذه الخصيصة المشتركة واقع التوسع المحدود في القطاع الصناعي في كل قطر واتباع تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في الصناعات المقامة حديثاً ، ناهيك عن الحال في الصناعة النفطية . وعلى صعيد القطاع الثاني ، تعد المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في اطار الاستخدام صغيرة ، ولم تزد بصورة ملحوظة عن فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . وفيما زاد نصيب الاستخدام في القطاع الثاني على نحو كبير ، كما حدث (من ٢ , ١٦ بالمائة الى ٤ , ٢٦ بالمائة) فقد كان هذا راجعاً في الاساس الى طفرة الاستخدام في قطاع التشييد ، الذي يبرز قطاعاً رائداً في مجال توليد فرص الاستخدام في معظم ، ان لم يكن كل الاقطار العربية . وهذا القطاع حيوي لتنمية المنطقة ، وهو يشكل ٤٠ بالمائة أو

أكثر من التكوين الجديد لرأس المال ويستخدم نسبة مئوية طيبة من القوى العاملة (١٧ بالمائة في تونس و ٢٥ بالمائة في ليبيا) .

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للعمالة في الوطن العربي ، لسنة ١٩٧٧

البلــد	القطاعات حسب قدرتها الاستيعابيـة	توزيع العمالة (بالمائة)		
		الأول (أ)	الثاني (ث)	الثالث (ل)
افريقيــة				
تونـس	(أ ـ ل ـ ث)	٤٣	٢٣	٣٤
الجزائـر	(ث ـ أ ـ ل)	٣٥	١٨	٤٧
الجماهيرية الليبية	(ل ـ ث ـ أ)	٢٢	٢٧	٥١
الســودان	(آ ـ ل ـ ث)	٧٩	١٠	١١
الصومــال	(أ ـ ل ـ ث)	٨٣	٧	١٠
مصــر	(أ ـ ث ـ ل)	٥١	٢٦	٢٣
المغــرب	(أ ـ ل ـ ث)	٥٢	١٩	٢٨
موريتانيـا	(أ ـ ل ـ ث)	٨٤	٥	١١
غـرب آسيـا				
الاردن	(ث ـ ل ـ أ)	٢٨	٣٩	٣٣
السعودية	(أ ـ ل ـ ث)	٦٣	١٤	٢٣
سوريـة	(أ ـ ل ـ ث)	٤٩	٢٣	٢٨
العـراق	(أ ـ ل ـ ث)	٤٣	٢٥	٣٢
الكويــت	(ل ـ ث ـ أ)	٢	٣٤	٦٤
لبنــان	(ل ـ ث ـ أ)	١٣	٢٧	٦٠
اليمن الجنوبي	(أ ـ ل ـ ث)	٦٢	٢٠	١٨
اليمن الشمالي	(أ ـ ل ـ ث)	٧٦	١١	١٣

(أ) تشير الى الأول .
(ث) تشير الى الثاني .
(ل) تشير الى الثالث .

المصادر : احتسبت من : المكتب الاقليمي لمنظمة العمل العربية للدول العربية استناداً الى مصادر قطرية ودولية .

٣ ـ ترتبط حصص كبيرة نسبياً من القوى العاملة بالقطاع الثالث ولا سيما في لبنان (٥٣ بالمائة) الكويت (٧٣ بالمائة) والاردن (٥٦ بالمائة) ، والعربية السعودية (٤٢ بالمائة) وترجع سيادة التشغيل بالقطاع الثالث في الاقطار النفطية بالمنطقة الى التوسع الكبير في

الخدمات الحكومية وفي التجارة . وقد كان هناك في الواقع ، على صعيد كل من الكويت والامارات العربية المتحدة انتقال حاسم للقوى العاملة الوطنية من القطاع الثاني الى القطاع الفرعي المتمثل في الخدمات المجتمعية والشخصية . ويفسر هذا الانتقال حقيقة أن المواطنين يفضلون التمتع بالميزات الكبيرة والعلاوات السخية التي تعود على الموظفين الحكوميين بالنسبة للعائد المحدود والشروط القاسية التي يتطلبها العمل في الصناعة وفي قطاع التشييد .

جدول رقم (٦)

متوسط التغير المئوي السنوي في الاستخدام حسب القطاع في الوطن العربي ،للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ وسنوات مختارة

البلـد	القطاع الاول	القطاع الثاني شاملاً قطاعي التحويل والتشييد		مجموع القطاع الثاني	القطاع الثالث	مجموع الاستخدام الكلي
افريقية (سنوات مختارة)						
تونـس	-٦,٣	١٣,٧	٣٧,٥	١٩,٣	١٧,٧	٣,٦
الجزائـر	٢,٠	٦,٩	٦,٧	٨,٥	٤,٩	٣,٨
الجماهيرية الليبية	-٠,٥	١٠,٠	٣٧,٣	٢٤,٨	٨,٣	٧,٦
السـودان	٣,٠	٥,١	٣,٩	٤,٥	٣,٦	٣,٣
مصـر	-٠,٢	٦,٤	٧,١	٦,٩	٤,٧	٢,٤
غرب آسيا (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)						
الاردن	-٧,٣	٢,٨	٩٤,٣	١٩,٥	١٠,٥	٤,٩
الامارات العربية المتحدة	-١,٣	٦٥,٠	٦٥,٤	٦٥,٥	٤٧,٦	٤٥,٣
البحريـن	-٥,٠	-٢,٨	٦,٠	٢,٠	٣,٤	٢,٤
السعوديـة	-٠,٩	٦,١	٢٤,٥	١٩,٦	١٠,٣	٧,٦
سوريـة	٤,٥	٣,٣	٤,٣	٣,٨	٣,٧	٤,١
العـراق	٣,٩	٤,٧	٢,٩	٤,١	٢,٦	٣,٥
قطـر	٠,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٧	١٥,٧	١٣,٣
الكويـت	١٥,٠	٥,٠	-١,٢	-٣,٢	٩,٩	٥,٥
لبنـان	٤,٩	٨,٤	٨,٦	٨,٣	٨,٦	-٧,٨
اليمن الجنوبي	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٣
اليمن الشمالي	١,٣	٠,٩	١,٩	١,٧	١,٢	١,٣

المصدر : احتسبت من : المصادر نفسها .

وأبرز الحقائق التي تتجلى من واقع جدول رقم (٦) تلك المعدلات الخارقة لنمو الاستخدام في القطاع الثاني بالامارات العربية المتحدة (٦٥ بالمائة) وليبيا (٢٥ بالمائة) وكذلك في العربية السعودية والاردن وتونس (١٩ بالمائة) وعلى صعيد القطاعين الفرعيين ، قطاعي التحويل والتشييد كان الأخير هو الأكثر دينامية في هذا الصدد ، حيث بلغ متوسط معدلات نموه السنوية ما بين ٩٤ بالمائة بالاردن (منطلقاً في ذلك من قاعدة صغيرة جداً) الى حوالى ٢٥ بالمائة في العربية السعودية . وقد تشابه هذا الاتجاه ، وان بدرجات متفاوتة ، مع ما حدث في البحرين ، والكويت ولبنان وسورية ومصر والجمهورية العربية اليمنية ، مشيراً في هذا كله الى أهمية هذا القطاع في المنطقة العربية ككل .

ومن منظور قطاعي ، وبرغم تزايد قدرات القطاع الثاني على توليد فرص الاستخدام بالمنطقة ، يبدو أن ثمة مزيداً من فرص العمالة قد أوجدت أيضاً في مجال النشاطات الثالثة . ويمكن ابراز سيادة التشغيل في القطاع الثالث خلال السبعينات بالنسبة لكل من البحرين والاردن والكويت ولبنان وقطر والامارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبته على صعيد كل منها أكثر من خمسين بالمائة من قوة العمل . لا غرابة اذاً ، في أن الاستخدام بقطاع الخدمات قد نما ، مع استثناءات قليلة ، في المنطقة العربية بمعدل مرتفع عمّا حدث في حجم الاستخدام الكلي ، ولا سيما في تونس (١٧,٧ بالمائة ؛ و ٣,٦ بالمائة) والاردن (١٠,٥ بالمائة ؛ و ٤,٩ بالمائة) والكويت (٩.٩ بالمائة ؛ و ٥,٥ بالمائة) .

ثالثاً : البطالة الحضرية الكاملة وشبه الكاملة

يمكن تلخيص مشكلة البطالة الحضرية ، كاملة وشبه كاملة ، في الوطن العربي ، في أبسط صورها ، الى مسألة اللاتوافق بين النمو السريع لسكان الحضر والقوى العاملة الحضرية ، والنمو الناقص لفرص العمالة في الحضر .

وعلى نحو ما أوضحنا بجلاء في القسم السابق ، فإن الاستخدام في القطاع التحويلي الحديث ، الذي ظل تقليدياً يشكل القاعدة الاقتصادية الداعمة للنمو الحضري في البلدان الصناعية ، قد ظل يتوسع بخطى بطيئة نسبياً في الوطن العربي . وفي حين سجّل الاستخدام في قطاعي الخدمات والتشييد معدلات نمو أعلى فتواصل أيضاً استيعابها للسيل المتدفق للنازحين الجدد الى المناطق الحضرية .

وقد فاقت النسبة المئوية للسكان الحضر القاطنين المدن ، الى درجة ملحوظة ، النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً والعاملين في قطاع الصناعات التحويلية . فمثلاً في مصر والعراق والمغرب وتونس كان عدد سكان الحضر في تلك الاقطار عام ١٩٧٠

كالآتي : ٤٢ ، و٥٨ ، و٣٥ ، و٤٣بالمائة على التوالي (انظر الجدول رقم (٢) عمود٧) ، وكانت القوى العاملة في القطاع التحويلي في تلك الاقطار الاربعة هي ١٣ ، و٦ ، و١٣ ، و١١ على التوالي (انظر الجدول رقم (٦) ، عمود ٣) . من هذا ، ففي حين سبق التصنيع خطى التحول الحضري بالبلدان المتقدمة نجد العكس قد حدث في الاقطار العربية التي شهدت سرعة في التحول الحضري سابقاً بذلك التصنيع والنمو الاقتصادي بدلاً من أن يكون استجابة لهما .

إن ما نحاول التدليل عليه هنا هو انه مع سبق التحضر على التصنيع في المنطقة ، فقد جنح جزء متزايد من القوى العاملة الحضرية الى القطاع الثالث (الذي يشمل التجارة والخدمات الحديثة)، والى القطاع العام، فضلاً عن (القطاع الحضري غير المنظّم) أو ان هذه القوى قد وقعت فريسة البطالة الكاملة أو شبه الكاملة والبطالة المكشوفة في المنطقة ليست منتشرة أو حتى مرتفعة في الوقت الحاضر . وعام ١٩٧٥ راوحت بين ٦ بالمائة من القوى العاملة في مصر والعراق ، و ٢ بالمائة في الكويت . ومن المعتقد أنها تناقصت بشكل كبير منذ أوائل السبعينات في معظم بلدان المنطقة نظراً لزيادة النشاط الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، وما تبع ذلك من نمو في حركة انتقال الايدي العاملة داخل المنطقة .

وقد شكلت الهجرة الى البلدان النفطية الغنية صمام أمان للعاطلين في البلدان التي تملك فائضاً تقليدياً من العمالة . اذ ظلت تلك البلدان تصدر كل أنماط العمل ما بين الكفاءات الفنية العالية والماهرة الى العمالة غير الماهرة واليدوية التي كان أفرادها جديرين بمعاناة البطالة الكاملة أو المنقوصة في بلدانهم الاصلية لولا ظاهرة الحراك العمالي هذه . وتنطوي أهم سمة تتصف بها ظاهرة الاستخدام المنقوص للعمالة في المنطقة على البطالة شبه الكاملة في شتى صورها (قصر ساعات العمل ، العمل الموسمي ، الغياب ، الاعمال المنخفضة الانتاجية ، تضخم العاملين في دوائر الحكومة . . . الخ) . ورغم غياب البيانات الكافية عن درجة هذه البطالة شبه الكاملة في المنطقة ، الا انها تقدر بألا تقل في واقع الأمر عن ثلث من أفيد بأنهم عاملون في القطاع الثالث(٨) .

إن مشكلة البطالة شبه الكاملة أو العمالة المنقوصة آفة تصيب معظم العاملين القطاع الثالث الذي يشمل جانباً من التجارة الحديثة والخدمات ، والقطاع العام والنشاطات الهامشية غير المنظمة التي تمارس التجارة والخدمات ذات الاهمية الضئيلة داخل القطاع الحضري غير المنظّم . هذه النشاطات تمثل في واقع الأمر امتداداً داخل المناطق

---

(٨) ECWA, *Survey of Economic and Social Development in the ECWA Region* (Beirut: ECWA, 1980), p. 122.

الحضرية ناجماً عن اقتصاد الكفاف الريفي التقليدي . كذلك فإن ظاهرة التحضر المفرط التي تتصف بها المنطقة العربية تكمن بدورها في قلب مشاكل البطالة والعمالة المنقوصة بالمراكز الحضرية . فكثيراً ما عمل النزوح الجماعي من الريف على تحويل ضواحي المدن الى نوع من القرى المصطنعة ، اذ ان النازحين من المناطق الريفية يجدون أنه من الصعب ولوج القطاعات الحديثة ، وبدلاً من ذلك يلجأون الى القطاع العام وقطاع الخدمات ، ثم الى حد كبير ، الى القطاع الحضري غير المنظم . ومن الشائع أن تجد جيوباً من العمالة المنقوصة داخل القطاع العام في مختلف الاقطار العربية . ففي مصر مثلاً يغلب أن يؤدي التزام الحكومة بتأمين العمل لجميع خريجي الجامعات غير القادرين على الالتحاق بالقطاعات الحديثة من الاقتصاد ، الى تضخم العمالة بالدوائر الحكومية بما يقدم مثلاً حياً على العمالة المنقوصة في البلاد ولا يتغير الأمر كثيراً في بلاد كالسودان والصومال والعراق واليمن الديمقراطي .

من ناحية أخرى نجد أن مواطني الاقطار النفطية الغنية بالمنطقة يحجمون بشكل عام عن البحث عن عمل في القطاع الحديث من الاقتصاد ويتركزون بدلاً من ذلك في القطاع الثالث . وثمة عوامل ثقافية واجتماعية هي التي ساعدت على تشكيل عملية التحضر في تلك البلدان ، فخلقت هذه العمالة المنقوصة وساهمت في تضخم القطاع الثالث ، فالحياة في مواقع الزراعة بالنسبة للبدوي لا تحفل بنشاط جمّ ولا تعرضه للنظم الفعّالة المرتبطة بالعمل في القطاع الحديث . من هنا فالنازحون من المناطق الريفية يجدون من الصعوبة بمكان تغيير نمط عملهم وحياتهم ولا يلفون في أنفسهم سوى القليل مما يدفعهم الى التقيد بظروف العمل الصارمة التي عادة ما ترتبط بالاستخدام في القطاع الحديث . هؤلاء المهاجرون عادة ما يتحولون الى باعة على الارصفة أو سعاة في المكاتب أو خفراء أو سائقين أو كتبة في دوائر الحكومة ، وقليل منهم من ينتهي به الأمر عاملاً في المصانع أو في مواقع التشييد . وما من شك في أن هذا المستوى المنخفض من استخدام المواطنين في القطاع الثاني ، فضلاً عن سرعة الزيادة في سكان الحضر هو واحد من أهم العوامل التي تفسر ظاهرة العمالة المنقوصة الحضرية في تلك الاقطار .

وفي ختام هذا القسم قد يقول المرء في أن تضخم القطاعات الثالثة في الاقتصادات العربية الذي نجم أساساً عن التضارب الواسع بين معدلات نمو التحضر والتصنيع الذي فاق أولها ثانيهما ، يمكنها الاضرار بعملية التنمية في المنطقة ، ولا يقتصر الأمر على مواجهة القطاعات الثالثة في المنطقة بمشاكل البطالة شبه الكاملة أو نقص استخدام الموارد ، ولكن التضخم المفرط في القطاعات الثالثة يفرض بدوره ضغطاً على الاسعار في قطاعات الانتاج بسبب ما يولده من افراط في الطلب ، هذا الضغط يضيق امكانية الربح وبالتالي فرص الاستثمار المنتج في القطاعين الاول والثاني على السواء . وفضلاً عن ذلك فبسبب ميل جميع

القطاعات الى التمويل الذاتي ، سينجم عن ذلك اتجاه نحو استثمار المدخرات المتولدة عن قطاع الخدمات في داخل هذا القطاع نفسه . .

رابعاً : الارتباط بين التطور الحضري والتنمية الاقتصادية

بعدما درسنا في القسم السابق انماط التحضر والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية ، من المفيد تدارس علاقات الترابط الظاهرة بين الجانبين . ويحق لنا افتراضاً أن الاقطار التي تتعرض لأسرع نمو اقتصادي هي التي تشهد أيضاً أبرز التغيرات في هياكلها السكانية . وقد يشهد على ذلك الانماط البارزة لانتقال السكان من المناطق الريفية الى الحضرية استجابة لتحسن الظروف الاقتصادية ، الأمر الذي قد يكفله أي اقتصاد نامٍ وغالباً ما يكون ذلك متركزاً في المواقع الحضرية .

ولسنا نتوقع وجود ارتباط تام بين مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التحول الحضري . ثمة مجموعة كاملة من العوامل الجغرافية والاجتماعية ـ السياسية والتاريخية تكيف الى حدٍ كبير خطى وشكل عملية التحضر هذه . الا أننا فيما نعرضه لاحقاً سنحاول اختبار الفروض الظاهرة ونحدد درجات الارتباط بين الاداء الاقتصادي وبين النمو السكاني في المناطق الريفية والحضرية .

إن الجدول رقم (٧) يرتب اقطار المنطقة العربية حسب معدلات نمو انماط السكان المختلفة والاداء الاقتصادي . والاعمدة ألف وباء وجيم تورد نسق المرتبة للتغير المئوي للمجموع الكلي من سكان الحضر والريف على التوالي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . أما الاداء الاقتصادي فيقاس بالنسبة المئوية لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ثم بالناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع الاقتصادي العريض ، وكلها محسوبة بالاسعار الثابتة ، على هذا فقد استبعدت انماط التباين التضخمي بين اقطار المنطقة كذلك تورد الاعمدة دال وهاء ثم واو وزين نسق المرتبة للتغير المئوي لمجموع الناتج المحلي الاجمالي للأقطار المختلفة وما يناظره من نسبة التغير المئوي ١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الأول والثاني والثالث على التوالي عن الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وقد تعيّن اختيار هذه الفترة لاجراء التحليل بحكم توافر بيانات الناتج المحلي الاجمالي ورغم توافر بيانات ديمغرافية لفترة اطول، الا انه استحال بالنسبة لجميع الاقطار العربية الحصول على بيانات متسقة عن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وحسب القطاع الاقتصادي العريض فيما يتجاوز عام ١٩٧٥ . كذلك فالتغير السكاني الكلي وعناصره الريفية والحضرية في مقابل التغيرات في

الاداء الاقتصادي (التغيرات المئوية في الناتج المحلي الاجمالي وفي هذا الناتج نفسه حسب القطاع) كل هذه البيانات أخضعت لاختبار سبيرمان المتعلق بقياس الارتباط على أساس الرتب(٩) الذي يقيس درجة الارتباط بين مجموعتين من أنساق أو (نظم الرتب) .

جدول رقم (٧)

التغير المئوي ونظام الرتب للقطاعات المختلفة للسكان والاداء الاقتصادي في الوطن العربي ، للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥(أ)

البلـد	(أ) تغير مجموع السكان		(ب) التغير الريفي		(ج) التغير الحضري		(د) مجموع التغير في الناتج المحلي الاجمالي		(هـ) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام		(و) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثاني		(ز) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثالث	
الاردن	(٦)	١٧,٠	(٧)	٧,٦	(١١)	٢٣,٦	(٧)	٢٥,٩	(١٢)	٩,٠	(٨)	٣٨,٨	(١٣)	٢٦,٩
تونس	(١٦)	٩,٣	(١٢)	٥,٣	(١٦)	١٦,٨	(٤)	٥٧,٩	(٢)	٦١,٧	(٤)	٥٩,٦	(٧)	٥٩,٤
الجزائر	(٧)	١٦,٧	(٦)	٨,٣	(١٢)	٢٣,٤	(٨)	٢٣,٥	(١٠)	١٠,٣	(١٠)	١٦,٠	(٩)	٣٧,٩
الجماهيرية الليبية	(٢)	٣١,٣	(٢)	٢٢,٤	(٣)	٤٤,٥	(١٤)	٩,٣	(٣)	٦١,٣	(١٦)	٢٠,٩	(٣)	٧٥,٠
السعودية	(٨)	١٥,٦	(٤)	١١,٤	(٦)	٣٥,١	(١)	٨٦,٠	(٧)	١٩,٣	(١)	١٠٠,٧	(٦)	٦٨,١
السودان(١)	(١٠)	١٣,٦	(١٠)	٥,٦	(٢)	٧٣,٤	(١٠)	١٤,٣	(٥)	٣١,٥	(١٣)	٨,٠	(١٥)	١١,٢
سورية	(٤)	١٨,٨	(٣)	١٣,٤	(٩)	٢٥,٩	(٢)	٦٧,٢	(٤)	٤١,٩	(٢)	٧٤,١	(٤)	٧٣,٧
الصومال	(٣)	٣٠,٩	(١)	٤٧,٣	(١٠)	٢٥,٨	(١٢)	١١,٩	(١٦)	٣٣,٢	(٧)	٤٠,٦	(١٠)	٣٥,٢
العراق	(٥)	١٧,٨	(١٤)	١,٣	(٧)	٢٩,٨	(٥)	٤٩,٨	(١٥)	١٤,٠	(٣)	٦١,٥	(٢)	٨٦,٣
الكويت	(١)	٣٤,٨	(١١)	٤,٩	(٥)	٤٠,٠	(١٣)	٩,٤	(١١)	٩,١	(١٥)	١٦,٠	(١)	٩٣,٦
لبنان	(١١)	١٣,٣	(١٣)	٢,٢	(١٣)	٢٠,٤	(١٦)	٠,٩	(٨)	١٧,٦	(١٢)	٥,٩	(١٦)	١,٧
مصر	(١٤)	١١,٧	(٨)	٦,٩	(١٥)	١٨,٣	(٩)	١٩,١	(٩)	١٥,٩	(٩)	٢٢,٠	(٥)	٦٨,٣
المغرب	(١٥)	١٠,٤	(٩)	٦,٨	(١٤)	١٩,٩	(٦)	٣٠,٣	(١٣)	١,٢	(٦)	٤٥,٨	(١١)	٣٤,٩
موريتانيا	(٩)	١٣,٨	(١٥)	٨,٣	(١)	٤٧١,٣	(١٥)	٤,٣	(١٤)	١٣,٥	(١١)	٩,٨	(١٢)	٢٨,٣
اليمن الجنوبي	(١٣)	١١,٨	(١٦)	٢٢,٣	(٨)	٢٨,٨	(١١)	١٢,١	(٦)	٢٩,٤	(١٤)	٨,٩	(١٤)	١٦,٩
اليمن الشمالي	(١٢)	١٢,٢	(٥)	٩,٩	(٤)	٤٢,٧	(٣)	٥٨,٣	(١)	٦٨,٣	(٥)	٥٤,٦	(٨)	٤٦,٣

(١) أرقام السودان تتعلق بالفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٧٣) .

ملاحظة عامة: البيانات بغير اقواس تمثل التغير المئوي الفعلي والموضوعي اما البيانات بين اقواس تشير الى المرتبة على صعيد الاقطار الواردة.

المصادر: احتسبت من: - بالنسبة لارقام السكان: جامعة الدول العربية واكوا، المؤشرات الاحصائية للعالم العربي، ١٩٨٠ .

- بالنسبة لارقام الاداء الاقتصادي:

World Bank, *World Tables , 1980,* and ECWA, *Preliminary Estimates of Real GDP by Economic Activity, 1960 - 1977.*

(٩) $$R = 1 - 6 \frac{\sum di^2}{N(N^2 - 1)}$$

N = عدد الوحدات (البلدان) .

di = الفرق في الرتب .

R = درجة علاقة الارتباط .

وعند تحليل النتائج فلنتذكر أن المقادير التي تقترب من واحد صحيح تمثل ارتباطاً عالياً في حين أن المقادير القريبة من الصفر تشير الى عدم وجود أي علاقة بين الطرفين . الا أن قيمة تغير السكان ككل في مقابل التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثالث ، أكبر من ٠,٥ . ويشير مقدار ٠,٥٧٤ بالنسبة لتغير السكان ككل في مقابل التغير في الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الثالث الى وجود ارتباط بين هذين المتغيرين في كل انحاء المنطقة ، أما المكونات الاخرى لمجموع السكان فقد وجد أنها مستقلة عن الاداء الاقتصادي في كل قطر ، وتتماشى هذه النتيجة مع الفرض العام المطروح في هذه الدراسة بأن التحضر في المنطقة يسير بخطى أسرع من خطى التصنيع والنمو الاقتصادي بدلاً من أن يأتي استجابة لهما ، وان هناك جانباً متزايداً من القوى العاملة الحضرية اتجهت صوب القطاع الثالث بسبب القدرة المحدودة للقطاع الصناعي في المنطقة على استيعاب الايدي العاملة .

وقد تم أيضاً فحص العلاقة المحددة بين النمو الاقتصادي والنمو في القطاع الثالث ووضعها في صيغة كمية باستخدام تحليل الانحدار ، حيث خضعت للانحدار التغيرات في مجال العمل بالخدمات والتغيرات في مجال السكان بالنسبة لعينة من ستة عشر بلداً عربياً ، حيث أشارت النتائج الى وجود مرونة متوسطة تزيد عن الوحدة (١,٠٧)[١٠] . وبمعنى آخر فإن قوة العمل المستخدمة في قطاع الخدمات بالاقطار العربية نمت بأسرع مما نما السكان مشيرة في ذلك أيضاً الى أن جانباً متزايداً من قوة العمل الحضرية ما برح يتجه صوب القطاع الثالث[١١] .

خاتمــــة

بيّنا في هذه الدراسة بأن عملية التحضر وتوزيع السكان التي شهدتها المنطقة العربية في العقدين الاخيرين قد ظلت تسبق عملية التصنيع والنمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدلات نمو القطاعات الانتاجية في اقتصادات المنطقة . واذا ما كان لعملية التحضر أن تواصل خطاها في سنوات العقد الحالي ، فإن المنطقة جديرة بأن تشهد اختلالاً أوسع في هيكل قوتها العاملة كما ستزيد حالات البطالة الكاملة أو شبه الكاملة ، فضلاً عن أن

= لمزيد من التفاصيل انظر : H. M. Blalock, *Social Statistics* (New York: McGraw - Hill. 1960).

(١٠) انظر: Caroline Moujaber, *Service Employment Expansion in the Arab Region*, Regional Working paper no. 13 (Beirut: ILO, 1981).

(١١) $Es = 1.10 P \; 1.07$

Es = Percentage Change in Secondary Sector Employment. (التغير المئوي في الاستخدام بالقطاع الثاني)

P = Percentage Change in Polpulation. (التغير المئوي في مجال السكان)

مجموعة من المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية المرتبطة بالتحضر ستبقى مستعصية على الحل .

ولقد كانت زيادة السكان الحضر في المنطقة راجعة أساساً الى كونها محصلة ثلاثة عوامل : المعدل المرتفع نسبياً للزيادة في مجموع السكان ، والتدفق المرتفع للمهاجرين الذين نزحوا من المناطق الريفية الى الحضرية ، ثم المستوى المرتفع للهجرة الدولية من البلدان الفقيرة الى البلدان النفطية الغنية بالمنطقة ، وهي هجرة متجهة في معظمها صوب المناطق الحضرية ، في بلدان المقصد . وبرغم التوسع الكبير في نشاطات القطاع الثاني بمختلف الاقطار العربية ، الا أن هذه القطاعات لم تفلح في استيعاب جميع الاعداد التي أضيفت بالضرورة الى القوى العاملة . ففي واقع الأمر فاقت النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الحضرية ، الى درجة كبيرة ، النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً والعاملين ضمن نشاطات القطاع الثاني . كذلك فقد ظل جانب متزايد من قوة العمل الحضرية يتجه صوب القطاعات الثالثة حتى أضحت هذه القطاعات متضخمة وتبدت عليها علامات البطالة شبه الكاملة وسوء استخدام الموارد . من ناحية أخرى وجد قدر لا بأس به من الداخلين الجدد الى قوة العمل الحضرية ، ملجأهم في القطاع الحضري غير المنظّم ، في محاولة لايجاد فرص عمل لأنفسهم بالانخراط في انتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الانشطة المختلفة المحدودة النطاق .

ثم وُجد ارتباط بين التغير الشامل في السكان وبين التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالقطاع الثالث في كل انحاء المنطقة ، وهذا يشير الى أن ثمة عوامل مستقلة عن الاقتصادات القطرية المعنية تمارس تأثيرها في تحديد النمو السكاني بالمنطقة العربية . ثم أن معدلات نمو القطاع الثالث عبر بلدان المنطقة مقاساً اما على اساس الناتج المحلي الاجمالي أو على أساس مستوى الاستخدام ، كانت أعلى من معدلات نمو السكان ، مشيرة أيضاً الى أن عملية التحول الحضري في المنطقة تهيء السبيل لقيام نمو مفرط في نشاطات القطاعات الثالثة على صعيدها .

الفصل الحادي عشر

العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة(*)

د. عبد الوهاب حميد رشيد

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة أهم عناصر نجاح المشروعات العربية المشتركة ، مقابل التعرف على المشكلات الرئيسية المعرقلة لادائها نتيجة عوامل القصور التي رافقتها في مراحلها المختلفة . وقد تم تنظيم الموضوع في أربع خطوات . تناولت الخطوات الثلاث الاولى الجوانب المفهومية للمشروعات العربية المشتركة وأسس اقامتها ومتطلبات نجاحها في مراحل الاعداد والتنفيذ (التأسيس) والتشغيل . بينما ناقشت الخطوة الاخيرة مشكلاتها الفعلية[1] .

أولاً : مفهوم المشروعات العربية المشتركة

لما كان المشروع هو قاعدة العملية الانتاجية في المجتمع لذلك تنطلق أهمية المشروعات المشتركة من موقعها المركزي في خلق العلاقات الانتاجية والتداخلات الاقتصادية بين الاطراف المساهمة . الا أن طبيعة هذه العلاقات الانتاجية والاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة المشروعات المشتركة من حيث اهدافها ووسائلها والاطراف

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها . وقد نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٧ ، العدد ٦٥ (تموز / يوليو ١٩٨٤) ، ص ١٠٧ - ١٢٧ .

(١) هذه الدراسة هي خلاصة لبحث قدمه الباحث الى : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

المشاركة في اقامتها . وفي هذا الصدد يمكن الاشارة عموماً الى مجموعتين من هذه المشروعات :

الأولى : تلك التي اصطلح على تسميتها بالشركات المتعددة الجنسيات (الدولية ، العابرة للقارات ، ما فوق القطرية) . وهذه الشركات ، رغم تعدد مسمياتها ، هي شركات احتكارية لها سمات متميزة تبرز في امتداد نشاطها خارج الوطن الام وفي طبيعتها الاستغلالية . كما أن جذورها التاريخية ترتبط بطبيعة النظام الرأسمالي واتجاهه نحو التمركز والتدويل . بمعنى أن الشركات الاحتكارية الدولية هذه تشكل امتداداً لظهور الرأسمالية العالمية واحدى أكثر أدواتها فعاليَّة في تحقيق أغراضها ، خاصة ما يتعلق بدورها المباشر في ربط اقتصادات الدول النامية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي في اطار تبعيتها له .

الثانية : تلك التي اصطلح على تسميتها بالمشروعات المشتركة التي هي محل البحث . وهذه المشروعات تهدف عادة الى تحقيق منافع متبادلة للاطراف المساهمة كافة . كما انها ظاهرة حديثة برزت مع اتساع حركة التحرر في العالم كاحدى الوسائل العملية والفعالة التي يمكن ان تلجأ اليها الدول النامية لمواجهة مشكلاتها بالعمل على استغلال امكاناتها ومواردها بصورة مشتركة لتسهيل مهمة انجاز استقلالها الاقتصادي . وتتراوح حدود هذه المشروعات بين التعاون في مجالات معينة وبين اتخاذها ، في صورتها المثلى ، كأداة للتكامل .

أما المشروعات العربية المشتركة ، فرغم ان فكرتها قد ظهرت قبل الخمسينات [٢] ، الا ان محاولة صياغة مفهومها اخذت تستقطب الأبحاث الاقتصادية العربية حديثاً .

وقد عبرت هذه الابحاث عموماً عن اتجاهين : **أولهما** تعدد الجنسية (المشاركة في اقامة المشروع بموارد عربية مشتركة في مقدمتها الموارد المالية) ، **وثانيهما** تعدد النشاط (آثار المشروع بعد اقامته في الاطراف المساهمة) [٣] .

---

(٢) قرر مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده الثالث (١٠ / ٤ / ١٩٤٦) ، اقامة شركة مساهمة لاستغلال وشراء الاراضي في فلسطين تساهم فيها الحكومات العربية ومواطنوها لمواجهة المؤامرة الصهيونية .

(٣) انظر : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي (القاهرة) ، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ (القاهرة : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٦) ؛ «دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة اولية ،» (بالانكليزية)، ورقة قدّمت الى : مركز التنمية الصناعية للدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اجتماع خبراء دليل المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، ٢ ، الكويت ، ٩ ـ ١٩ ايار / مايو ١٩٧٧ ، المذكرة رقم (٣٤٣).

وقد حاول الباحث تحديد مفهوم المشروعات العربية المشتركة ، منطلقاً من اعتبارين (٤) :

أولهما : كمفهوم عام يعتبر مشروعاً عربياً مشتركاً « **كل وحدة اقتصادية مستقلة قامت بمساهمة عربية مشتركة في قطر أو أكثر من الاقطار العربية وسواء كانت سلعية أو خدمية** » .

ثانيهما : كأداة للتنمية العربية يعتبر مشروعاً عربياً مشتركاً « **كل منشأة انتاجية ، أي منتجة للسلع و/ أو الخدمات الوسيطة و/ أو النهائية ، تقام بمساهمة عربية مشتركة بقصد تحقيق التداخل في الامكانات والموارد الاقتصادية و/ أو في العملية الانتاجية قطاعياً وجغرافياً** » .

ويتميز هذا المفهوم باعتباره المشروع العربي المشترك ـ من وجهة نظر التكامل الاقتصادي العربي ـ أداة تجمع بين صفة التعدد في الجنسية (التكامل في الامكانات والموارد الاقتصادية العربية) عند اقامتها وبين صفة التعدد في النشاط (التشابك في العملية الانتاجية) بعد اقامتها . لذلك تزداد أهمية هذه المشروعات مع زيادة عدد الاقطار العربية المساهمة وبمشاركة أكبر كمية ممكنة من الامكانات والموارد العربية مع اتساع آثارها في الوطن العربي .

ووفق هذا المفهوم ، فان الحالات التالية تستبعد من نطاق المشروعات العربية المشتركة :

ـ المشروعات التي تقام بمساهمة عربية ـ أجنبية مشتركة والتي اصطلح على تسميتها بالمشروعات العربية الدولية المشتركة وان اقيمت في الوطن العربي .

ـ المشروعات التي تقام خارج الوطن العربي وان تمت بمساهمة عربية مشتركة . وتبرير ذلك ان المشروعات أعلاه لا تستهدف التكامل الاقتصادي العربي ، بل هي في أفضل الأحوال تدخل في نطاق التعاون العربي الدولي .

---

(٤) انتهى الباحث الى هذا المفهوم عند اعداده لرسالة الدكتوراه التي نوقشت في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، ويلاحظ في هذا الصدد أن ورقة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي التي قدمت الى ندوة المشروعات العربية الصناعية المشتركة في الدوحة (١٩٨٢) قد نقلت هذا المفهوم حرفياً تقريباً دون الاشارة الى مصدره . انظر : عبد الوهاب حميد رشيد ، « دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، »(رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ، ص ٩٠ ـ ٩١ ، وميرفت بدوي ، « تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدمت الى : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٤ ـ ٥ .

ـ مؤسسات وصناديق التمويل والمنظمات العربية ، لكونها أجهزة غرضها خدمة الاقتصاد العربي ، ومنها اقامة المشروعات وليس منشآت انتاجية قائمة بذاتها .

ـ المشروعات التي تقام بقرارات قطرية مستقلة وتكون ملكيتها وادارتها قطرية وان توفرت فيها صفة تعدد النشاط ، لانها تعمل من خلال توجهات قطرية وترتبط بأهداف قطرية قد لا تتطابق مع الاهداف القومية . وتشمل هذه المشروعات جميع المنشآت والمؤسسات القطرية بما في ذلك صناديق التنمية (التمويل) القطرية .

ـ عمليات اعادة تنظيم المشروعات القطرية القائمة من خلال ادارة عربية موحدة مثل مشروعات الاتحادات النوعية ، رغم أهميتها كخطوة مكملة في مجال الانتاج المشترك . بمعنى ان المشروعات العربية المشتركة تقتصر على الوحدات الانتاجية الجديدة .

كما ان الحالات التالية تدخل ضمن المشروعات العربية المشتركة وان لم تتوفر فيها كل الشروط المذكورة :

ـ المشروعات التي يتم توطينها في قطر واحد طالما ان انشاءها يتم بمساهمة عربية مشتركة من خلال عناصر الانتاج اللازمة لها ، لان الملكية والادارة ستكونان في الغالب جماعيتين اضافة الى أنها تحقق شرط التكامل في الموارد الاقتصادية العربية .

ـ المشروعات التي يتم توطينها لمصلحة قطر واحد وتكون ملكيتها وادارتها قطريتين طالما ان قرارات انشائها تتم بصفة جماعية باعتبارها جزءاً من مجموعة مشروعات متكاملة متفق عليها ، وذلك لان هذه المشروعات تعبر عن وحدة صنع القرارات المشتركة ، اضافة الى انها يمكن ان تحقق شرط التداخل في العملية الانتاجية .

ـ الهياكل الاساسية الاجتماعية بما في ذلك المدارس والمعاهد والجامعات ودور النشر والسينما والمستوصفات والمستشفيات التي تقام بمساهمة عربية مشتركة وتدار بصفة مشتركة لمصلحة زيادة القدرة الانتاجية للقوى البشرية . وتزداد أهمية المشروعات العربية المشتركة العلمية والتربوية والثقافية لكونها تستهدف التطوير النوعي للتربية القائمة من تربية قطرية تحمل معها عوامل التجزئة الى تربية قومية باتجاه خلق قاعدة فكرية عربية موحدة .

ثانياً : اسس بناء المشروعات العربية المشتركة

تتعلق هذه الاسس بتوجهات الاطراف المعنية في كيفية اقامة مشروعاتها المشتركة . وهنا ترد أهمية تبني استراتيجية مشتركة ذات أهداف واضحة ووسائل محددة تنطلق من الاستغلال المشترك للامكانات والموارد المتاحة بما يؤدي الى سلامة انشاء هذه المشروعات وتعزيز ادائها لتلعب دورها المرغوب في اعادة هيكلة قواعدها الانتاجية على نحو متشابك

باتجاه تسريع تكاملها وتنميتها المشتركة . وستناقش هذه الدراسة الاسس المعنية من ثلاث زوايا هي :

١ ـ اساليب الانشاء

وتصنف عادة في اسلوبين هما :

أ ـ اسلوب المشروعات المنفردة

ويتمثل في اقتصار جهود الاطراف المعنية على اقامة كل مشروع بمفرده ، حيث تكون قرارات الانشاء والمساهمة (الملكية) والادارة مشتركة .

ب ـ اسلوب مجموعات المشروعات

يقوم على اختيار منظومة من المشروعات التي تمثل في الغالب منشآت مترابطة لصناعة أساسية يتم الاتفاق المشترك على توزيعها فيما بين الاطراف المساهمة . وتكون قرارات الانشاء كذلك مشتركة ، بينما يتحمل كل طرف اقامة المشروعات المخصصة له وادارتها وتحمل مخاطرها (ملكية غير مشتركة) .

وفي حين يتطلب الاسلوب الاخير نمطاً متقدماً من التنسيق بين الخطط القطرية أو الاخذ باسلوب البرامج ، فان الاسلوب الاول لا يحتاج بالضرورة الى التنسيق أو البرمجة لاعتماده على المفاوضات المباشرة للاطراف المشاركة لكل مشروع على حدة . وتشير التجارب الدولية البارزة في هذا المجال الى ان اقامة المشروعات المشتركة قد تراوحت بين الاسلوبين المذكورين . فقد تطورت في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) من مرحلة اقامة هذه المشروعات بصورة منفردة (المشروعات المشتركة) في مجالات أساسية ، الى مرحلة انشاء حزم من المنشآت الصناعية المتكاملة (المشروعات المخصصة) من خلال التنسيق بين الخطط الوطنية للاطراف المشاركة ، لتقوم كل منها بانشاء حصتها من هذه المشروعات في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي الاشتراكي ، وبما يؤدي الى تقليص التفاوت بينها . أما التجربة الاخرى المهمة في هذا المجال فهي تجربة جماعة الانديز التي اخذت بالبرامج القطاعية . حيث يتضمن البرنامج القطاعي عادة مجموعة من الوحدات الانتاجية المتكاملة في صناعة أساسية معينة يتم الاتفاق على توزيعها بين الدول الاعضاء وتقوم كل منها ببناء حصتها من هذه الوحدات . كما تكون قرارات الانشاء مشتركة والملكية والادارة محليتين. وتمنح منتجات هذه المنشآت بعد ظهورها مباشرة مزايا منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ويلاحظ على هذه التجربة ان البرامج القطاعية اسلوب قريب لاسلوب تنسيق الخطط بين دول الكوميكون (المشروعات المخصصة) ، بل وربما تشكل تطويراً له بما يتفق والظروف الموضوعية لدول الجماعة

وصعوبة اختيار عملية التنسيق خاصة لحاجتها الى مراحل متقدمة من التكامل مقابل سهولة الأخذ بالبرامج الاقتصادية الجزئية في مجالات صناعية أساسية [٥] .

وهنا من المفيد الاشارة الى ان المحاولة العربية الجديدة والتي تجسدت في القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي (١٩٨٠) تشكل طفرة نوعية ـ على الصعيد النظري ـ لاقامة المشروعات العربية المشتركة ، وذلك وفق برامج سنوية وعلى أساس أهداف ووسائل محددة . وهذا الاسلوب قريب من البرامج القطاعية لجماعة الانديز . وبصفة عامة تشكل المحاولة العربية الاخيرة ، رغم التحفظات العديدة التي ترد عليها ، خطوة ايجابية في التطور الفكري والتوجه البنائي للتنمية العربية . الا ان تأخر اقرار الخطة (البرنامج) الاولى (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) حتى الوقت الحاضر ، ناهيك عن مهمة تنفيذها ، مقابل سرعة المباشرة بتنفيذ وثيقة عقد التنمية ، كلها دلالات تشير الى استمرار المشكلات ذاتها المعرقلة للتكامل الاقتصادي العربي وفي مقدمتها غياب الارادة السياسية النابعة من المصلحة العربية [٦] .

٢ ـ مجالات الاختيار

ان اعتماد المشروعات المشتركة كأداة رائدة لمعالجة مظاهر التخلف والتبعية يتطلب اعطاء الاولوية في اقامة هذه المشروعات لتلك المجالات التي تسهل معالجة مشكلة قطاع المواد الاولية من جهة وتساهم على نحو أفضل في خلق القيمة المضافة وتعزيز التداخلات الاقتصادية بين الاطراف المساهمة من جهة اخرى . وهذا يتطلب تطبيق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، بمعنى بناء عملية التكامل من منظور تلبية الحاجات الأكثر ضرورة للاغلبية الجماهيرية .

وعلى ذلك فان المشروعات التالية يمكن ان تشكل اكثر المجالات أهمية من وجهة نظر التنمية العربية :

ـ مشروعات التنمية الريفية وفي مقدمتها مشروعات الأمن الغذائي وخاصة الحبوب ، وذلك تحاشياً للوقوع تحت مظلة سيطرة استعمارية جديدة ، والتي بدأت تأخذ بخناق المنطقة العربية عموماً .

---

(٥) لمزيد من التفصيل حول التجارب الدولية للمشروعات المشتركة ، انظر :
Peter Robson, *The Economics of International Integration* (London: Allen and Unwin, 1980).

(٦) فيما يتعلق بمناقشة هذه القدرات والآراء التي وردت بشأنها، انظر: عبد الوهاب حميد رشيد، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة: النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٨٤ ـ ٨٨.

ـ الصناعات التحويلية القائدة وفي مقدمتها البتروكيماويات كخطوة نحو تقليص تبعية القطاع الاستخراجي وبالذات قطاع النفط واعادة بناء الهياكل الانتاجية العربية بصورة متكاملة .

ـ شبكة طرق ومواصلات برية وحديدية لربط الاجزاء العربية وتسهيل مهمة خلق السوق العربية الواحدة .

ـ الموانىء البحرية المشتركة وخاصة في المياه القطرية المشتركة كعامل لازالة الحدود المصطنعة .

ـ المشروعات المشتركة في مناطق الحدود المتداخلة بين الاقطار العربية وبالذات تلك التي هي محل نزاعات بينها ، بهدف تحويل مشكلات الحدود المخجلة من عناصر تجزئة وصراعات الى عوامل تكامل وقوة .

ـ المدن العربية المشتركة ، لاهميتها في المساهمة بمعالجة المستوى المتدني لظروف السكن في الوطن العربي ، وخاصة انها لا تقتصر على الاكواخ والصرائف والخيام ، بل تمتد في بعض الاقطار العربية لتشمل المقابر سكناً (للأحياء) ، ولتشير الى أخطر التناقضات القائمة بين الاوضاع اللاانسانية للملايين من أكثر المواطنين حرماناً وبين المليارات من الدولارات النفطية العربية .

ـ المشروعات العربية المشتركة في مجال تنمية القوى البشرية ـ الصحية والتعليمية والثقافية ـ بهدف تأكيد أهميتها ودورها من خلال نشر الوعي القومي وتأكيد التربية القومية ، مقابل تقليص الآثار السلبية للتربية القطرية التي تقترن عادة بتأكيد عوامل التجزئة في اطار « الدولة القطرية » او « دولة المدينة » .

٣ ـ الاطار المؤسسي

تتطلب اقامة المشروعات المشتركة عادة التحديد المسبق لاطارها المؤسسي بانشاء مجموعة من المؤسسات الاقليمية القادرة على بلوغ الاهداف المشتركة ، وفي مقدمتها المؤسسات التنظيمية اللازمة لتسهيل مهمة اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها . وتعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للتنمية المشتركة لاعتماد مسيرة التكامل على مدى فعاليتها . وتتطلب اقامتها التوفيق بين نوعين منها : الاول ، المؤسسات الاقليمية ما فوق القطرية التي تتضمن الزامية القرارات التي تتخذها . والثاني ، المؤسسات الاقليمية الكونفدرالية التي تكون مقتصرة على اصدار التوصيات غير الملزمة . وتبرز أهمية المؤسسات الأولى مع زيادة عدد الاطراف المشاركة وتضارب مواقفها .

كذلك تعتبر مؤسسات البحث العلمي المشتركة ضرورية للمساعدة في الوصول الى القرارات المشتركة وفق أسس موضوعية تحقق التقاء المصالح المتعددة للاطراف المعنية . يضاف الى ذلك أهمية مؤسسات التنمية (التمويل) المشتركة ، اذ ان اقامة هذه المؤسسات ابتداء وبموارد تتفق مع الاهداف المتوخاة منها وتفويضها بسلطات اتخاذ القرارات في مجالات نشاطها وخاصة ما يتعلق بالمشروعات المشتركة ستؤدي الى تسريع عملية التكامل والتنمية المشتركة . وأخيراً فان اقامة المؤسسات اللازمة لترويج المشروعات المشتركة وعلى نحو متناسق مع المؤسسات الاقليمية الاخرى يمكن ان تسهل كثيراً فكرة قبول المشروع مقابل تحاشي الصعوبات والتكاليف الاضافية .

ثالثاً : متطلبات نجاح المشروعات العربية المشتركة

لا تقتصر مهمة نجاح المشروعات المشتركة على أسس اقامتها ، بل تتطلب كذلك توفر شروط اخرى ضرورية لخلق الظروف التي تسهل اعدادها وتشييدها وتشغيلها . وفيما يلي عرض موجز لاهم هذه المتطلبات :

١ ـ مرحلة الاعداد

تبدأ هذه المرحلة منذ بروز فكرة المشروع ولغاية اقراره ، متضمنة في أهم جوانبها .

أ ـ فكرة المشروع

ان مهمة تثبيت فكرة المشروع وقبولها والمساهمة في دعمها من قبل الاطراف المعنية تتطلب توفر عدد من الشروط في مقدمتها ان يحقق المشروع منفعة اقتصادية ملموسة للاطراف المعنية ، اضافة الى توفر المناخ السياسي الملائم ، وعناصر الانتاج الاساسية وخاصة المواد الاولية والموارد المالية والقوى العاملة الفنية ، مقابل توفر الاسواق بصورة فعلية . وأخيراً وجود مؤسسات متخصصة تأخذ بزمام المبادرة لترويج المشروع وتوليد الاهتمام اللازم بتبني الفكرة من قبل الاطراف المعنية .

ب ـ الشكل القانوني للمشروع

تتخذ المشروعات المشتركة اشكالاً قانونية متعددة تتراوح بين المشروعات التي تخضع للقوانين المحلية وتلك التي تعمل في اطار اتفاقات دولية . ورغم تعدد الاشكال القانونية التي عرفتها تجربة المشروعات العربية المشتركة فهي اما كانت تعمل في ظل قوانين محلية أدت الى خضوعها للقرارات والمواقف القطرية المتباينة أو في ظل اتفاقات دولية كانت عاملاً في

تعقيد اجراءات اقامتها واطالة فترة نضوجها (٧) . لذلك ورد بعض الصيغ المقترحة لهذه المشروعات ، ولعل أهمها صيغة « الشركة القومية » التي تفترض وجود منظمة اقليمية لها القدرة على انشاء المشروعات العربية المشتركة بقرار مباشر منها دون الحاجة الى موافقة الاقطار الاعضاء ، وتدعو الى المشاركة في رأسمالها اطراف من القطاع العام والخاص في هذه الاقطار وتكون خاضعة لرقابتها (٨) .

ولصعوبة تطبيق الشركة المنظمية ، مقابل تخفيف اجراءات انشاء هذه المشروعات ، فان بعض المؤسسات العربية وفي مقدمتها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اخذت بصيغة « الشركة القابضة » في انشاء مشروعاتها . ويمكن ان تكون الصيغة الاخيرة بديلاً ملائماً للشركة المنظمية حالياً طالما انها تمكن مشروعاتها من اقامة منشآتها الانتاجية دون الحاجة الى طلب التمويل والموافقات المسبقة . الا ان نجاح الشركة القابضة يتطلب - ضمن شروط اخرى - سرعة مباشرتها في انشاء وحداتها الانتاجية ، وذلك خشية تحولها نحو المجالات السهلة والاكثر ربحية كما في حالة ايداع اموالها في المصارف أو توظيفها في الاوراق المالية المضمونة الارباح .

ج - معايير الاختيار

ان مهمة تحديد معايير اختيار المشروعات المشتركة تتطلب بناء نظام متكامل لقياس المنافع الاقتصادية والآثار التكاملية لهذه المشروعات . ومع ظهور بعض المحاولات في هذا السياق لاصدار دليل يتضمن قياس هذه المنافع والآثار للمشروعات العربية المشتركة ، الا ان هذه المحاولات لم تنضج بعد (٩) .

---

(٧) فترة نضوج المشروع : هي المدة الزمنية التي تستغرقها مهمة تأسيس المشروع والتي تبدأ منذ صدور القرار النهائي بتنفيذه ولغاية البدء بالانتاج الفعلي .

(٨) انظر لابراهيم شحاتة : المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة : دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي (الكويت : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٦٨) ؛ « الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدّمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي (القاهرة) ، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ -١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ؛ « المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدّمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت وآخرون ، ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ٢٢ - ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٦ ، ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي (الجوانب القانونية والادارية) ، الكويت ، ٢٢ -٢٥ مارس ١٩٧٦ (الكويت : المعهد ، ١٩٧٦) (بالانكليزية) ، و *Joint Ventures among Arab Countries*, UNCTAD, TD/AC. 19/R 5 ([Kuwait: Kuwait Fund for Arab Economic Development], 1975).

(٩) ظهرت ثلاث محاولات منفصلة في هذا السياق ، انظر : « دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة أولية ، » ومصطفى الاروادي ، « المشروعات المشتركة والمنافع الاقليمية ، » التعاون الصناعي في الخليج العربي (الدوحة) ، السنة ٢ ، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨١) .

ونظراً لصعوبة هذه المهمة ، وانطلاقاً من الاهداف الاقتصادية والتكاملية للمشروعات العربية المشتركة ، فان الاسس التالية يمكن ان تشكل مبادىء عامة لاختيار هذه المشروعات :

(١) القيمة المضافة

باعطاء أولوية الاختيار لتلك المشروعات التي تتميز بانتاجية مرتفعة ومساهمة عالية في الدخل القومي بغية المشاركة الفعالة في تنمية الاطراف المساهمة .

(٢) الاستغلال المشترك للامكانات والموارد الاقتصادية

فقد تتوفر امكانات وموارد كبيرة نسبياً لدى الاطراف الاعضاء لا يمكن استغلالها بكفاية اقتصادية من خلال قدراتها الذاتية ، إمّا بسبب سوء توزيعها وإمّا لنقص الهياكل الاساسية أو لوقوعها في مناطق الحدود المشتركة . عليه فان اختيار المشروعات التي تساهم في تجميع هذه العناصر وتحسين مستويات استغلالها بصورة مشتركة تشكل وسيلة مهمة لتقليص ظاهرة سوء الاستغلال التي تعاني منها .

(٣) خلق العلاقات التداخلية

وهذا يتطلب التأكيد على المشروعات المشتركة القادرة على خلق الآثار التشابكية بين الاطراف المساهمة ، لأهميتها في تعزيز وزن العامل الاقتصادي وتحسين المصلحة الاقتصادية المتبادلة بينها .

د ـ مبادىء التوطن

تخضع عملية توطين هذه المشروعات الى نوعين من المعايير : الأول ، المعيار الاجتماعي الذي يتطلب اختيار الموقع الذي يتميّز في كونه الأقل تطوراً نسبياً من المواقع الأخرى . والثاني ، المعيار الاقتصادي المتمثل في تحديد الموقع الذي يحقّق للمنشأة أفضل انتاج كماً ونوعاً .

ونظراً لارتباط مسألة التوطن بالتخطيط الاقليمي لمعالجة مشكلات التفاوت وتحقيق المقاربة في الانتاجية بين الاطراف المساهمة ، فان لمبدأي العدل والكفاية أهمية مركزية في توطين المشروعات المشتركة ، نظراً لعلاقتهما بتوزيع الاعباء والمنافع على مستوى الاطراف المساهمة والآثار التي تولدها في صنع القرارات المشتركة[١٠] . من هنا تتضح العلاقة المباشرة

---

(١٠) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطين الصناعي والتنمية الاقليمية ، منسك ، ١٩٦٨ ، تقرير عن الحلقة الدراسية (القاهرة : المركز ، ١٩٧٢) ، ص ١٢ ـ ٢٠ .

بين عملية التوطن وبين عملية التكامل[11] . وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية الأخذ بأسلوب مجموعات المشروعات وفق برامج متفق عليها بغية تسهيل مهمة التوفيق بين المعايير الاجتماعية وبين المعايير الاقتصادية ، وذلك باعطاء الأولوية لتوطين هذه المشروعات لمصلحة تلك الاطراف الاقل تطوراً ، مقابل التأكيد على المعايير الاقتصادية لتوفير أفضل الظروف الممكنة لتحسين أدائها .

ولمعالجة معضلة التوفيق بين أولوية المعايير الاجتماعية وبين الأهمية المستمرة للمعايير الاقتصادية للمشروعات المشتركة كأداة للتكامل ، فانها تتطلب اللجوء الى تحليل مستويات التنمية للاطراف المساهمة وتحديد اولويات التوزيع لمصلحة الاطراف الاقل تطوراً . ويمكن ان توفر مؤشرات الانتاجية وخاصة الانتاجية الصناعية للاطراف المعنية مقاييس مناسبة لتوزيع هذه المشروعات ، بحيث تتناسب عملية التوزيع (التوطين) على نحومعاكس مع حصة هذه الاطراف من الصناعات القائمة فيها ومستويات انتاجيتها بالمقاييس الحقيقية (الكمية) .

٢ ـ مرحلة التنفيذ (التأسيس)

حيث ان المرحلة السابقة تهتم بجميع الجوانب البحثية والاجرائية المؤدية الى اقرار المشروع وفق خطة تتضمن أهدافه وكيفية تشييده وتشغيله ، لذلك تعتبر مرحلة التشييد التطبيق العملي لخطة المشروع والمحك الذي يعكس مدى واقعيتها والقدرة على تنفيذها . عليه فان سلامة مرحلة الاعداد ، إضافة الى فعالية التنفيذ يشكلان العمود الفقري لوضع اللبنة الاساسية والراسخة لنجاح المشروع في مرحلة التشغيل .

وتتطلب هذه المرحلة الربط بين متابعة التنفيذ وبين خطة المشروع في مرحلة الاعداد ، ومن ثم اجراء التعديلات اللازمة على دراسة الجدوى « اعادة تقويم الجدوى » بما يتفق وواقع التنفيذ . وذلك نظراً لأهمية هذا الربط في معالجة الانحرافات من جهة وتقليص فترة نضوج المشروع من جهة أخرى ، والتي ستؤثر في كلفة الانتاج في المرحلة التالية .

ولعل من أهم الجوانب التي تبرز في هذه المرحلة هي مهمة الاعداد النهائي للتصاميم لهندسية وتنفيذها بكل ما يتضمنها من توريد للمكائن والاجهزة وتحديد لطاقاتها الانتاجية وتركيبها وبنائها ، وهذه المسألة تتطلب العديد من الاجراءات التي تخص كيفية التأسيس

---

(١١) ايهاب عز الدين ، « التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق ، مع تطبيق على الدول العربية ، »(رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤) ، ص ٩٢ ـ ٩٤ .

ومنها تلك المتعلقة بالمناقصات وشروط التنفيذ وتوقيع العقود . وفي هذا السياق فان مهمة مسح الخبرات المحلية ومساهمتها في عملية البناء ، إضافة إلى خلق نظام فعّال للمتابعة ، مقابل تحاشي اسلوب التنفيذ القائم على « المفتاح باليد » تعتبر حجر الزاوية في تكاليف الاستثمارات الثابتة ، اضافة الى آثارها في نفقات التشغيل اللاحقة ، وبالتالي فهي تشكل مسألة مركزية في تحديد متوسط كلفة الانتاج .

والخلاصة فان اسلوب التنفيذ والنظرة الى الخبرة المحلية ، مقابل توفير المتطلبات البشرية والمادية في هذه المرحلة ، اضافة الى مهمة المتابعة والاشراف والاهتمام بفعالية ادارة التشييد ، تشكل متطلبات جوهرية لنجاح المشروع في مرحلتي البناء والتشغيل .

٣ ـ مرحلة التشغيل

تبدأ هذه المرحلة مع مباشرة المشروع بالانتاج الفعلي ، لذلك وبالعلاقة مع ما تم توفيره في المرحلتين السابقتين فهي تحتاج الى توفير شروط عديدة أخرى لتوفير أفضل الظروف التي يمارس المشروع في ظلها فعالياته والتي تساعده على تحقيق أقصى كفاية ممكنة في العملية الانتاجية .

وتشكل مهمة الادارة واختيار الكوادر الملائمة احد عوامل النجاح المهمة للمشروع في هذه المرحلة . وبغرض سلامة اختيار العناصر القيادية والكوادر اللازمة من المهم اعتماد عدد من المعايير وخاصة تلك المتعلقة بالكفاية ارتباطاً بالمباديء القومية وعلى نحو يتحاشى المؤثرات القطرية التي قد تجعل من هذه المشروعات مجالاً لاستيعاب المرتزقة . ومن الشروط المساعدة على ذلك حل المسائل المتعلقة بقواعد العمل والخدمة وفق اسس تؤكد بناء كوادرها بصفة دائمة . كما تعتبر وسيلة اصدار الجنسية العربية الى جانب الجنسية القطرية والحصانات التي يمكن توفيرها لهذه الكوادر من الشروط الضرورية لتوفير الكفايات اللازمة لاداء عملها ، مقابل تقليص الآثار السلبية للمواقف القطرية المتباينة . يضاف الى ذلك أن المبدأ الذي يفترض ان يقوم عليه المشروع العربي المشترك يتطلب ممارسة نشاطه على أوسع نطاق في الوطن العربي . وهذا يعني فتح الاسواق العربية أو اسواق الاطراف المشاركة على الأقل امام هذه المشروعات وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، خاصة في بداية نشاطها ، ويهدف الاسهام في خلق سوق عربية مشتركة .

ويرتبط بما سبق توفير مجموعة من الامتيازات في مجال الحصانات والضمانات والاعفاءات وخاصة ما يتعلق بضمان المشروع ضد مخاطر التأميم والمصادرة والحجز وغيرها من المخاطر غير التجارية ، اضافة الى أهمية تمتع منتجات المشروع ابتداء بمزايا منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ، وذلك بقصد تهيئة أفضل الظروف اللازمة لنجاحه وممارسة نشاطه . وأخيراً تبرز مهمة المتابعة وتقويم الاداء في هذه المرحلة لتمكين المشروع

من النمو والتطور بما يتناسب وتعزيز قدرته على تحقيق اغراضه . وحيث ان دراسات الأداء تحاول قياس نشاط المشروع ، لذلك فهي تتطلب اختيار معايير مناسبة . ورغم ان هذه المعايير لا تخرج عن تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية ، اضافة الى الجوانب الفنية والادارية ، الا ان الاتفاق عليها مسألة صعبة . ولعل مؤشرات الانتاجية تشكل ابرز هذه المعايير [١٢] .

وتزداد صعوبة اختيار هذه المعايير على مستوى المشروعات الصناعية العربية المشتركة لحاجتها الى تحليل حصيلة نشاطها بالعلاقة مع الاطراف المساهمة . لذلك فان الحاجة الى تبسيط هذه المعايير دعت الباحث الى طرح مجموعتين من المؤشرات النسبية لقياس آثار هذه المشروعات [١٣] :

المجموعة الاولى تتعلق بقياس الآثار التكاملية للمشروع في مجال الامكانات والموارد الاقتصادية (الجنسية) وأهمها :

- القوى العاملة : عدد العاملين في المشروع من القطر العضو أي مجمل عدد العاملين في المشروع .

- الموارد المالية : مساهمة القطر العضو في رأسمال المشروع أي مجمل رأس مال المشروع .

- مستلزمات الانتاج : مشتريات المشروع من المستلزمات من القطر العضو أي مجمل مشتريات المشروع من المستلزمات .

المجموعة الثانية تبين الآثار التكاملية للمشروع في مجال العملية الانتاجية (النشاط) وأهمها :

- القيمة المضافة الصافية : حصة القطر من القيمة المضافة للمشروع أي القيمة المضافة الكلية للمشروع .

- مبيعات المشروع : مبيعات المشروع الى القطر العضو أي مجمل مبيعات المشروع .

---

(١٢) انظر : علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة المنتجة للنفط ، سلسلة عالم المعرفة ، ٤٢ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١) ، ص ٧٦ ـ ١٨٨ ، وعبد الوهاب حميد رشيد ، « مراجعة كتاب : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(١٣) رشيد ، « دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، » ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

وتعتبـر مؤشرات المستلزمـات والمبيعات أهم هـذه المؤشرات لارتبـاطها بـالآثار التكاملية للمشروع في مجال المستخدم ـ المنتج . وفي مرحلة متقدمة من تطور المشروعات الصناعية العربية المشتركة وارتباطاً بالمقاييس نفسهـا اعلاه ، يمكن كـذلك اعتمـاد هذه المؤشرات على أساس وزنها النسبي في اقتصادات الاطراف المعنية ووفق نفس المقاييس .

عليه ، كلما ازدادت الأهمية النسبية لهذه المشروعات في اقتصادات الاطراف المعنية مع تناسب التوزيع الجغرافي لآثارها دلت على زيادة مساهمتها في عملية التكامل والتنمية المشتركة .

رابعاً : المشكلات المعرقلة لاداء المشروعات العربية المشتركة

بمتابعة المشكلات التي رافقت المشروعات العربية المشتركة في مراحلها المختلفة ، خاصة تلك التي انشئت في اطار الجهود الحكومية (داخل المنظمات العربية وخارجها) ، يمكن ملاحظة ظاهرة بارزة صاحبت هذه المشروعات في مرحلة الاعداد والتأسيس ، الا وهي طول فترة نضوجها بسبب الاجراءات البطيئة والمعقدة التي واجهتها . واذا كانت هذه الظاهرة بارزة في مشروعات المجلس الاقتصادي العربي ، الا انها لم تختلف كثيراً في بقية المشروعات . والامثلة التالية تلخص عدداً من هذه الحالات :

ـ بدأت محاولات انشاء شركة الملاحة العربية البحرية وشركـة البوتـاس العربيـة المساهمة المحدودة بقراري المجلس الاقتصادي العربي رقم (٥٢٤) عام ١٩٥٣ . وتمت الموافقة على انشائهما بالقـرارين ١١٣/ ١٩٥٩ ، و ٦٩ / ١٩٥٦ . وقد بـدأت الأولى نشاطها في نهاية عام ١٩٧٤ ، فيما كان من المقرر أن تبدأ الشركة الثانية الانتاج في عام ١٩٨٢ .

ـ رغم سـرعة الاجـراءات التي تمت بموجبهـا انشاء مشـروعات مجلس الـوحـدة الاقتصادية العربية مقارنة بـالمجموعـة اعلاه ، لكنهـا في معظمهـا لم تبدأ بعـد نشاطهـا الانتاجي ، خاصة عند الاخذ بالاعتبار انها أقيمت وفق صيغة الشركة القـابضة ، وان نشاطها يتعدى مجرد القيام بالعمليات المصرفية والمالية .

ـ بدأت المحاولة الأولى لانشاء الشركة العـربية البحـرية لنقـل البترول في اطـار المجلس الاقتصادي العربي (القرار ٥٧/ ١٩٥٧) لتستمر قرابة الخمسة عشر عاماً ، قبل أن يتقرر شطبها من محاضر جلسات المجلس (القرار ٥٤٥ / ١٩٧١) ، رغم الموافقة المسبقة عليها (القرار ١٨٢/ ١٩٦٢) . بينما ارتبطت المحاولة الثانية لانشاء الشركة بظهور منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٦٨) ، حيث وافق مجلس وزراء المنظمة على

تأسيسها عام ١٩٧٠ وظهرت الى الوجود عام ١٩٧٣ ، وأخيراً بدأت نشاطها البحري عام ١٩٧٥ .

من الظواهر الاخرى التي رافقت الجهود الحكومية في هذا السياق ـ بالاضافة الى قلة عدد المشروعات العربية المشتركة التي أفرزتها ـ هي ضعف الاهتمام بالمشروعات الاساسية ذات الآثار الواسعة في الاقتصاد العربي او المرتبطة باستغلال المواد الأولية ، بالاضافة الى غياب المشروعات المتعلقة بالتنمية البشرية . من أمثلة ذلك : المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الاساسية (البتروكيماويات والتعدينية والهندسية) ومشروعات الماء والكهرباء والموانىء البحرية والطرق والمواصلات والتجمعات السكنية والمشروعات التعليمية والتدريبية والصحية والثقافية .

ولعل الاسباب التالية تفسر العوامل التي كانت وراء الظواهر المذكورة :

١ ـ طبيعة الانظمة العربية القائمة على التجزئة وتكريس السلطة (أو تكريس القطرية بمعناها الضيق) والتي ولدت حالة من عدم الجدية في مجال العمل العربي المشترك ، والتي برزت بصفة خاصة في التلكؤ باتخاذ القرارات اضافة الى الانفصام بينها وبين عملية التنفيذ .

٢ ـ غياب استراتيجية عربية لاقامة هذه المشروعات ، وبالتالي غياب عملية التنسيق أو البرمجة المشتركة اللازمة للأخذ بأسلوب المشروعات المشتركة وفق المجموعات المتكاملة . لذلك انطلقت هذه الجهود من الاسلوب القائم على أساس المشروعات المنفردة وبعيداً عن الاولويات .

٣ ـ ضعف البنى المؤسسية للمنظمات العربية بحيث لا ترتقي الى أكثر من منظمات استشارية ودون أن تكون لها القدرة على اتخاذ القرارات الملزمة ولو في حدود معينة تمكنها من تسهيل اقامة مشروعاتها وتنفيذها ومتابعة ادائها .

٤ ـ الافتقار الى المؤسسات المتخصصة في ترويج هذه المشروعات ، اضافة الى غياب دراسات الجدوى . وفي حالة اعداد مثل هذه الدراسات فانها كانت تنحصر في النواحي المالية فقط ، فضلاً عن الانفصام بين هذه الدراسات وبين تأسيس المشروع .

أما المشكلات الفعلية التي تواجه نشاط المشروعات العربية المشتركة والتي تحد من نشاطها في مرحلة التشغيل فتتلخص في :[١٤] .

---

(١٤) ظهرت هذه المشكلات ضمن مجموعة من المصادر والتقارير السنوية لعدد من المنظمات والمشروعات العربية المشتركة ، اضافة الى الاتصالات المباشرة التي قام بها الباحث في حينه ، زائداً متابعته لنشاط بعض هذه المشروعات . كما استفاد أيضاً من بحوثه السابقة في هذا المجال . انظر لرشيد : المصدر نفسه ، والتنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية .

١ ـ رأس المال

أ ـ مشكلاته وتناقضاته

تكشف بيانات رأس المال عن مجموعة من التناقضات التي تواجه هذه المشروعات والتي تتضح في :

(١) عدم كفاية الموارد المالية المخصصة مقارنة بالاغراض المحددة لها . والتي تبرز في اتجاهين : الاول ، ضآلة هذه الموارد فعلاً والتي أدت الى ظهور مشروعات صغيرة الحجم نسبياً وضعيفة القدرة على ممارسة نشاطها (مشروعات المجلس الاقتصادي العربي) . الثاني ، المجالات الواسعة وغير المحددة لبعض المشروعات والتي تمتد الى قطاعات كاملة (مشروعات مجلس الوحدة) .

(٢) تخلف الموارد المالية الفعلية لهذه المشروعات مقارنة بالموارد المالية المخصصة لها والتي انعكست في انخفاض نسبة رأسمالها المدفوع الى رأسمالها الاسمي . فقد بلغت هذه النسبة (٣٤,٣ بالمائة) في شركة البوتاس العربية في عام ١٩٧٦ و ١٧ بالمائة في الشركة العربية للصناعات الدوائية في عام ١٩٧٧ و ٥,٤ بالمائة في الشركة العربية للتعدين في عام ١٩٧٧ و ٣٦,٣ بالمائة في الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام ١٩٧٨ و ٢٠ بالمائة في مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية و ١٧,٥ بالمائة في شركة الاتحاد العربي للمقاولات في عام ١٩٧٨ .

(٣) مقابل ذلك فان الحالة القائمة هي ضعف استغلال هذه المشروعات لمواردها المالية المتاحة وبالذات في المجالات التي انشئت من أجلها ، والتي برزت من خلال مؤشرات عديدة منها ارتفاع نسبة ايراداتها المتولدة عن الفوائد وما في حكمها الى مجمل ايراداتها . فقد بلغت هذه النسبة في السنة التي توفرت عنها البيانات (١٩٧٦) على هذا النحو : شركة البوتاس العربية ٩٧,٩بالمائة، الشركة العربية للصناعات الدوائية ١٠٠ بالمائة،الشركة العربية للتعدين ١٠٠بالمائة، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ١٠٠ بالمائة ، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ١٠٠ بالمائة ، بينما كانت هذه النسبة ٩٥,٣ بالمائة في الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

ب ـ امكانات المعالجة

ان معالجة المشكلات تتطلب دراسة امكانية هدد من التناسبات المناظرة لتلك التناقضات وأهمها :

(١) التناسب بين الموارد الاقتصادية للمشروع وبين أغراضه ابتداء . وهذا يدعو الى

الاهتمام بدراسة جدوى المشروع ومتابعة تطبيقها والعمل على تعديلها في مرحلة التنفيذ بما يتفق والحقائق الموضوعية التي تواجه المشروع .

(٢) تقليص الفجوة بين رأس المال الاسمي ورأس المال الفعلي للمشروع . وهذا يتطلب حرص الاطراف المساهمة على احترام التزاماتها تجاه المشروعات التي انشأتها ، ومنها تسديد الاقساط التي تستحق بذمتها في مواعيدها المقررة .

(٣) التناسب بين أغراض المشروع وبين نشاطه باقامة نظام ملائم للمتابعة وتقويم الاداء لمراقبة نشاط المشروعات القائمة وايجاد السبل نحو تحفيزها على سرعة ممارسة نشاطها وقياس انجازاتها وفق معيار مدى نجاحها في توجيه مواردها نحو العمليات المرسومة لها وعلى أسس من الكفاية الانتاجية .

وعلى هدى هذه التناسبات يتطلب العمل على تحقيق الآتي :

ـ مشاركة أكبر عدد من الاقطار العربية في اقامة المشروع العربي المشترك ، وهذه تتطلب ايجاد قنوات تمويلية سهلة للاقطار المساهمة وبالذات تلك الفقيرة مالياً .

ـ الاخذ بمبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الاخرى الى جانب رأس المال ـ مثل الكوادر المؤهلة والقوى العاملة الفنية والمستلزمات وتسهيلات فتح الاسواق ـ وتكمن أهمية هذه الخطوة في تسهيلها مهمة خلق التداخل بين عناصر الانتاج الاساسية والمساعدة للاطراف المساهمة من خلال هذه المشروعات .

ـ مراجعة رأسمال المشروع وفق فترات دورية مناسبة ولتكن خمس سنوات لاقرار مدى الحاجة الى زيادته وذلك على أساس دراسات مسبقة وارتباطاً بمدى تطور نشاطه لمصلحة التوسعات الاستثمارية الجديدة .

ـ قيام صندوق ومؤسسات التمويل القطرية والعربية المعنية باعطاء الاولوية في عملياتها التمويلية الى هذه المشروعات لمواجهة متطلباتها ولو جزئياً بتقديم قروض سهلة اليها أو بالمساهمة الفعلية في رؤوس اموالها .

٢ ـ الملكية وادارة المشروع

تتضمن اتفاقات المشروعات العربية المشتركة عموماً الربط المباشر بين الملكية والادارة . كما ان مجموعة منها تشترط ان تمثل العضوية في مجلس الادارة بقدر محدد من أسهم المشروع مثل مجلس الوحدة . وقد نجم عن هذا النص حرمان عدد كبير نسبياً من المساهمين التمثيل في مجلس ادارة المشروع واخضاع المعيار الاداري الى المعيار المالي .

ومن المعلوم انه لا يشترط ان تجتمع القدرة المالية مع القدرة الادارية ، وهذه المسألة

واضحة في الاقطار العربية . كما ان هذه الحالة ستؤدّي الى سيطرة مجموعة ماليـة قليلة العدد . وقد أدت هذه السيطرة في الغالب إمّا الى توجيه المشروعات المعنيـة نحو تحقيق الربح العاجل ، أو تكليف المؤسسات الاجنبية القيام بمهمة الادارة . لذلك يفضل تحقيق مبدأ الفصل بين ملكية المشروع وادارته كلياً أو جزئياً بالاتفاق على تطبيق واحدة أو أكثر من هذه الوسائل :

أ ـ اعتماد مبدأ تعيين مجلس ادارة المشروعات وفق شروط الكفاية والتخصص من بين مواطني الاقطار العربية بغض النظر عن الجنسية أو المساهمة المالية . بمعنى الاكتفاء بتمثيل المساهمين في الجمعية العمومية فقط لهذه المشروعات .

ب ـ الاخذ باسلوب المساواة في عضوية مجلس الادارة بتطبيق مبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الاساسية والمساعدة بدلاً من الاقتصار على المساهمة المالية .

ج ـ الالتـزام بمبدأ المسـاواة في العضويـة للاطـراف المساهمـة بغض النـظر عن مبلغ مساهمتها . أي ان يكون لكل طرف مساهم ممثل واحد في مجلس ادارة المشروع مهما كانت مساهمته .

د ـ النص على الّا يتجاوز عدد الممثلين في مجلس الادارة العضوين لكل مساهم مهما ارتفعت مساهمته والّا يقل عن عضو واحد مهما انخفضت مساهمته .

٣ ـ العاملون وأجهزة الادارة

لم ترتبط مهمة انشاء هذه المشروعات بتوفير الكفايات المطلوبة . وهذه الحالة أدت الى الاعتماد على الكوادر الاجنبية أو الاعارات الحكومية لخلق الكوادر المؤقتة ، فكانت النتيجة ظهور التوجهات الاجنبية أو القطرية وارتفاع ظاهرة التضخم وبروز حالة عدم الجدية والنظر الى هذه المشروعات كمصدر ارتزاق . ويقترح لمعالجة هذه المشكلة :

أ ـ الزام الخبراء الاجانب ـ كجزء من واجباتهم ـ القيام بمهمة تأهيل العاملين العرب الذين يعملون بمعيتهم خلال فترة عقودهم التي يفضل الا تتجاوز السنتـين في الحالات الاعتيادية ، ومراقبتهم على نحو يستطيع العاملون العرب الحلول محلهم بعد هذه الفترة .

ب ـ الاهتمام بوضع قوانين الخدمة التي تضمن مستقبل العاملين وتيسر خلق الكوادر الدائمة .

ج ـ انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد وتمكينها مالياً وفنياً من اقامة المعاهد ومراكز التدريب والتأهيل في أرجاء الوطن العربي وارتباطاً بالمعاهد العربية القائمة بغرض مواجهة متطلبات هذه المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .

د ـ ضرورة قيام المنظمات والمشروعات العربية ذاتها تقديم العون والتشجيع للمعاهد العربية القائمة لاجراء الدراسات المتعلقة بتطور الكفاية الاقتصادية لهذه المشروعات واقامة الدورات التدريبية بصفة مستمرة للعاملين فيها بقصد رفع كفايتهم وتعزيز قدراتهم ونشر الوعي بأهمية هذه المشروعات على مستوى الوطن العربي .

٤ ـ طبيعة اغراض المشروع

يفترض من حيث المبدأ اقامة المشروعات العربية المشتركة كوحدات اقتصادية واضحة الاغراض ، الا ان ظروفاً معينة فرضت على بعض المنظمات العربية ـ خاصة بعد تجربة المجلس الاقتصادي العربي ـ اقامة هذه المشروعات على مراحل . تبدأ المرحلة الاولى باقامة المشروع وفق صيغة الشركة القابضة ، لتقوم في مرحلة لاحقة بانشاء الوحدات الانتاجية في حدود الاهداف التي وجدت من أجلها . لكن الملاحظ بعد ظهور هذه الشركات ضخامة مجالات نشاطها وعدم محدوديتها . فالشركة العربية للتعدين يفترض ان تمارس جميع العمليات الفنية والتجارية والصناعية في مجال التعدين ، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المشروعات الاخرى . ان هذه الحالة تعني :

أ ـ اتساع حدود أنشطة المشروع الواحد والتداخل بينها من تجارية وانتاجية .

ب ـ التداخل بين نشاطات أكثر من شركة ومنظمة عربية ، مثل العربية للتعدين والاستثمارات الصناعية لمجلس الوحدة والاستثمارات النفطية للاوابك .

ج ـ تحمل الشركة الواحدة أعباء ضخمة ، نظراً لكثرة الوحدات الانتاجية في القطاع الواحد ، بحيث قد لا يوجد مثيل لهذه الشركات حتى بالنسبة لاكثرها قدرة مالية وتكنولوجية في الدول المتقدمة .

د ـ ضعف قدرة الشركة الواحدة على انشاء وحداتها الانتاجية . فقيام عشر شركات قابضة في قطاع الصناعة التحويلية كل في فرع متخصص أكثر سهولة وسرعة في انجاز المشروعات من قيام شركة واحدة على مستوى القطاع ، بافتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

وعليه تتضح أهمية أعادة النظر في اغراض هذه المشروعات وتحديدها لخلق الوضوح اللازم فيما يمكن القيام به من مشروعات . ويكفي القول ان الصناعات المعدنية وحدها تشتمل على مئات الوحدات الانتاجية التي تتضمن انتاج آلاف السلع . اضافة الى أهمية خلق نوع من التنسيق بين المنظمات العربية أو المشروعات المتماثلة ، وخاصة مشروعات الاوابك ومجلس الوحدة في مجالي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية .

٥ ـ اسهم المشروعات

ان المشروعات العربية المشتركة لم تتبنّ مسألة طرح اسهمها للقطاع الخاص بالجدية المطلوبة ، اضافة الى ارتفاع قيمة الاسهم للعديد منها ، مثال ذلك، المشروعات التي انشئت في اطار مجلس الوحدة لتصل قيمة السهم الواحد فيها الى عشرة آلاف دينار كويتي . وهذه الحالة أدت الى خلق عوامل مانعة امام القطاع الخاص افراداً ومؤسسات . واذا كان تبرير ذلك هو قدرة الحكومات المساهمة على تمويل مشروعاتها برؤوس اموال ضخمة ، فقد لوحظ ان رؤوس الاموال المخصصة للعديد منها لا تفي الحد الادنى من المهام الواسعة التي ارتبطت بها هذه المشروعات في مجالات اقتصادية لقطاعات كاملة . أما اذا كان التبرير ينصب على صعوبة تجزئة رأس المال لما يشكل ذلك من تضخيم في عدد الاسهم فبالامكان اصدار أنواع من الاسهم بقيم مختلفة تتحاشى التجزئة والتضخم وتمكن القطاع الخاص من المساهمة في الوقت نفسه .وليس هناك تخوف من سيطرة القطاع الخاص طالما ان القطاع العام ـ ممثلاً في الحكومات ومؤسساتها ـ يستوعب الاسهم ذات القيم العالية ، إضافة الى سهولة النص على امتلاك القطاع العام نسبة لا تقل عن (٥١ بالمائة) من أسهم المشروع .

عليه فان أهمية هذه المسألة تدعو الى افساح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في هذه المشروعات بغرض منع تسرب الأموال العربية نحو المصارف الأجنبية وتجميع المدخرات العربية لمصلحة تطوير العملية الانتاجية العربية المشتركة وتعزيز الترابط بين المواطنين في الاقطار العربية وتيسير انشاء السوق المالية العربية .

٦ ـ الامتيازات

تضمنت اتفاقات هذه المشروعات وبدرجات متباينة عدداً من الامتيازات الممنوحة لها من الاقطار العربية ولكن في التطبيق العملي كثيراً ما واجهت مشكلة الحصول عليها قبل قيامها ، واستكمال انشائها والاستفادة منها . وهذه الحالة تدعو الى :

أ ـ منح المشروعات المعنية قدراً من الامتيازات يتناسب وتسهيل ممارسة نشاطها بعيداً عن المؤثرات القطرية .

ب ـ اقرار مبدأ شمولية وديمومة هذه الامتيازات ، اضافة الى قابليتها على التنفيذ ابتداء .

ج ـ ضرورة الربط الايجابي بين هذه الامتيازات وبين درجة تطور نشاط هذه المشروعات في مجال توليد الآثار الاقتصادية والتكاملية ، مع أهمية الربط بين هذه الامتيازات وبين الزام المشروعات المعنية على :

ـ ان تحصر استثماراتها في المنطقة العربية لخدمة التنمية العربية ، تشجيعاً للاستثمارات العربية من جهة ومواجهة الاستثمارات الاجنبية من جهة أخرى .

ـ ان توجه توظيفاتها ـ عند الحاجة ـ نحو السندات والاوراق المالية الصادرة عن مشروعات اقتصادية في المنطقة العربية ، تسهيلاً لمهمة اقامة وتطوير السوق المالية العربية .

ـ ان تتحاشى (عدا المصارف بينها) توجيه مواردها السائلة نحو العمليات المالية والمصرفية خشية تجميدها وبغرض تشجيعها على القيام بالنشاطات التي انشئت من أجلها .

٧ ـ الارباح والمكافآت

اظهرت الحسابات الختامية للعديد من هذه المشروعات توزيع جزء من أرباحها في صورة مكافآت لاعضاء مجلس الادارة دون العاملين فيها . كما ظهرت حالات أخرى استمر فيها صرف هذه المكافآت ، رغم تعرض المشروع للخسارة. فعلى سبيل المثال لاحظ الباحث ان نظام الشركة العربية البحرية لنقل النفط ينص على توزيع صافي الارباح السنوية بين الاحتياطي القانوني (١٠ بالمائة) والمساهمين (٥ بالمائة) وبين اقتطاع المبلغ اللازم منها لمكافأة أعضاء مجلس الادارة حسبما تقرره الجمعية العمومية للشركة . ومع ظهور الخسارة على مستوى الشركة (المركز والناقلات) منذ عام ١٩٧٧ فقد توقفت نسبة الاحتياطي القانوني بصورة اعتيادية . الا ان الظاهرة الصارخة هي استمرار مكافآت أعضاء مجلس الادارة ـ التي ينص نظام الشركة على صرفها في حالة الربح فقط ـ بل ان هذه المكافآت اتجهت نحو الزيادة مع تصاعد خسارة الشركة . فقد تصاعدت خسارة الشركة من ١٢,١ مليون دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي ٢٣ مليون دولار عام ١٩٨١ . مقابل زيادة مكافآت مجلس ادارة الشركة من حوالي ٨٩,٣ ألف دولار الى ٩٠,٤٤ الف دولار للفترة نفسها، وعموماً فقد سجلت الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ مكافآت لاعضاء مجلس ادارة الشركة (ثمانية افراد) بلغت ٤٥٧٩٧٠ دولار مقابل خسارة الشركة ٩٢٦٢٥٤٩٩ دولار للفترة نفسها.

وهنا ترد هذه الملاحظات :

أ ـ ان المكافآت التي تتقرر لمجلس الادارة عادة ما ينص عليها نظامها الاساسي كجزء من توزيع الارباح . ولكن عندما تكون نتيجة فعاليات الشركة هي الخسارة ، عندئذ تنتفي الخلفية القانونية لمثل هذه المكافآت . عليه فان استمرارها في ظل الخسارة يمكن ان ينجم عنه مخالفة قانونية صريحة ويضع مجلس ادارة المشروع امام مسؤولية تقصيرية واضحة .

ب ـ ان طبيعة الارباح التي تحققت في هذه المشروعات لا تبرر منح المكافآت لأيّ من العاملين فيها لانها في الغالب لم تتحقق من عمليات انتاجية بل من فوائد العمليات المصرفية

والمالية ، وهي عمليات سهلة ممكنة التحقيق في حالة توفر السيولة المالية وبغض النظر عن الجهود المبذولة

ج ـ مع أهمية الاخذ بمبدأ توزيع الارباح لما له من آثار ايجابية على العملية التشغيلية ، الا انه يفضل ربط هذا المبدأ في حالة المشروعات العربية المشتركة بمسألتين هما :

ـ أن تكون هذه الارباح حصيلة العملية الانتاجية الحقيقية .

ـ شمولية هذه الارباح على مستوى العاملين كافة .

٨ ـ اختلاف الاوضاع القانونية للمشروعات العربية وتعدد اشكالها

ان ظاهرة تعدد صيغ المشروعات العربية المشتركة واختلاف أوضاعها القانونية أخذت تخلق الصعوبات امام تحديد هويتها خاصة في المجالات الدولية التي تتعامل معها والتسهيلات التي تحتاجها بسبب عدم وضوح اوضاعها حتى لدى الاجهزة التي تتعامل معها في بلد المقر أحياناً .

وبغرض ازالة هذه الحالة من الغموض والصعوبات وتيسير تعامل المشروعات المعنية مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية من المفيد الاتفاق على جهة عربية لتسجيل هذه المشروعات اضافة الى تكليف احدى مؤسسات التمويل العربية تحمل أعباء التسهيلات اللازمة فيما يتعلق بالضمانات وفتح الاعتمادات المصرفية وغيرها من الالتزامات التي تحتاجها محلياً وعربياً ودولياً . ويرتبط بذلك ضرورة توسيع مجال مناقشة مشروع مجلس الوحدة حول القانون الموحد للمشروعات العربية المشتركة ، بغية انضاجه وسرعة انجازه .

٩ ـ طبيعة النشاط

لا زالت نشاطات هذه المشروعات في معظمها (عدا المصارف) بعيدة عن حدود أغراضها بسبب توجيه مواردها السائلة نحو العمليات المصرفية والاقراضية . لذلك يقترح متابعة فعاليتها والزامها سرعة بناء وحداتها الانتاجية ، حيث أن حداثة المشروع لا تعني التلكؤ في تحمل المسؤولية بل تتطلب قيامها فوراً بالدراسات والاجراءات التي تمكنها من اقامة وحداتها الانتاجية وممارسة نشاطها الفعلي .

١٠ ـ المعلومات والبيانات والاحصاءات

يمكن ملاحظة هذه المشكلة على عدة مستويات منها :

أ ـ رغم أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد يتضمن

أسس اعداد وتحديد المشروعات العربية المشتركة ، ومع ان هذه المحاولات بدأت منذ حوالى منتصف السبعينات في اطار أكثر من مؤسسة عربية ، الا انها اتسمت بالفردية والانعزالية . ولعل المحاولات المنعزلة لكل من الصندوق العربي للانماء ومركز التنمية الصناعية العربية التي اعتمدت على دراسة اليونكتاد تشكل احدى المفارقات الملفتة للانتباه (١٥) . واذا كانت احدى الدعاوى البارزة لاقامة المؤسسات المشتركة هي العمل على تحاشي الازدواجية في الجهود والاستثمارات الموجهة للتنمية من قبل الاطراف المعنية فان الاحرى بهذه المؤسسات الالتزام بهذا التبرير في تعاملها مع بعضها أولا . وعليه تشكل مهمة التنسيق بين المؤسسات العربية المعنية لتنظيم جهودها المشتركة وتحاشي الازدواجية فيما بينها ترجمة عملية لمبررات وجودها اصلاً، اضافة الى صرورتها لتحاشي التبذير في الوقت والجهود والموارد .

ب ـ وعلى المنوال نفسه ظهرت أكثر من محاولة لاصدار دليل للمشروعات العربية المشتركة العاملة فعلاً بهدف وضع اطار عام للمعلومات الاساسية التي يفترض توافرها عن هذه المشروعات ، بغرض تسهيل مهمة دراستها ومتابعة نشاطها (١٦) . الا ان هذه المحاولات ، إضافة الى عدم شموليتها ، كانت منعزلة أولاً وغير مستمرة ثانياً. لذلك فانها لم تعكس بالدقة المطلوبة حقيقة وواقع هذه المشروعات . كما ان التغيرات والتطورات المستمرة لهذه المشروعات سواء من حيث اعدادها أو نشاطاتها أدت الى صعوبة الاستفادة من هذه المحاولات في اعداد البحوث المتعلقة بتحليل نشاطاتها . ولعل قيام احدى المؤسسات العربية ، ولتكن الادارة الاقتصادية في الجامعة العربية ، بانشاء جهاز متخصص فيها لتنسيق هذه الجهود واصدار دليل موحد والاستمرار في متابعة المعلومات والبيانات التي تستجد عن المشروعات المعنية لمصلحة تطوير وتجديد الدليل بصفة مستمرة ، يشكل خطوة عملية مهمة على طريق متابعة نشاطها والعمل على تحسين ادائها .

ج ـ أما على مستوى المشروعات العربية المشتركة ذاتها ، فيمكن ملاحظة جوانب عديدة في هذا المجال لعل أهمها :

ـ التباين في تنظيم واعداد تقاريرها السنوية وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية . وهذه الحالة تخلق صعوبات جدية أمام الباحث للاستفادة من هذه البيانات خاصة في الدراسات التحليلية المقارنة .

---

(١٥) انظر : « دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة أولية ، » .

(١٦) بالاضافة الى دليل مجلس الوحدة (١٩٧٨) والجامعة العربية (١٩٧٩)، فقد ظهرت مؤخراً محاولات اخرى. انظر: سميح مسعود، «عرض عام للمشاريع الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها،» ورقة قدّمت الى: جويك واوابك، ندوة المشروعات العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

ـ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط هذه المشروعات لاسباب عديدة في مقدمتها ظاهرة السرية المصطنعة التي تغلف بها هذه المشروعات نشاطاتها .

عليه يقترح الزام هذه المشروعات من قبل الجامعة العربية وفي اطار جهازها المتخصص والمقترح اعلاه لتزويدها بالمعلومات والبيانات ووفق استمارة موحدة تصمم لهذا الغرض ، اضافة الى نسخ من تقاريرها السنوية وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية ، بغرض تنظيمها واصدارها في نشرة موحدة ، مع الاخذ بالاعتبار ضرورة العمل على توحيد طريقة اعداد هذه الميزانيات والحسابات بعيداً عن صفة السرية المفتعلة التي تدعيها مشروعات عربية عديدة في هذا المجال .

١١ ـ مجالات الاستثمار

رغم ان المنطقة العربية تعاني من ظاهرة التخلف في جميع المجالات ومن ثم تحتاج الى إقامة مختلف المشروعات ، فان مشروعات التمويل العربية تشكو في معظمها من عدم وضوح مجالات الاستثمار في الاقطار العربية ومنها الاقطار المضيفة . ولعل هذه الظاهرة تعود الى عدم قيام جهات قطرية أو عربية بالدراسات اللازمة للمشروعات التي يمكن ان تكون مجالاً للاستثمار . كذلك من المفيد تشجيع اقامة المؤسسات العربية والقطرية المتخصصة بالترويج للمشروعات التي هي مجال للاستثمارات اضافة الى أهمية مساهمة الصناديق والمؤسسات التمويلية القطرية والعربية وكذلك المنظمات المتخصصة للقيام بهذه المهمة والتنسيق فيما بينها وبين مشروعات الاستثمار العربية بغرض توفير قوائم محددة بالوحدات الانتاجية التي يمكن ان تكون مجالاً مناسباً للاستثمار ، مع ضرورة التأكيد على اعطاء الاولوية لهذه الوحدات حسب آثارها الاقتصادية والتكاملية .

١٢ ـ منافسة المشروعات القطرية

لا تقتصر النظرة الحكومية القائمة في الوطن العربي على اعتبار المشروعات العربية المشتركة في المرتبة التالية مقارنة بالمشروعات القطرية ، بل تتعداها الى اعتبارها ظواهر عرضية تفرضها واقع الظروف الموضوعية القائمة . لذلك لم تكتف الاطراف المعنية بما قدمتها من امكانات ضئيلة لهذه المشروعات ، وانما بادرت من ناحيتها الى انشاء مشروعات قطرية مماثلة وربما بأحجام أكبر من المشروعات التي انشأتها بصورة مشتركة ، وكأنها تعمل على خلق عوامل الفشل لهذه المشروعات بنفسها . ولعل دراسة تجربة الشركة العربية البحرية لنقل النفط تقدم العديد من الدلائل في هذا المجال.

واذا كانت هذه الظاهرة ترتبط بطبيعة العلاقات الاقتصادية العربية عموماً ، فانها تستوجب على الاقل ايجاد نوع من التنسيق بين هذه المشروعات (العربية والقطرية)

لتحاشي الاضرار التي تخلقها المنافسة بينها ، خاصة ان نشاطات العديد منها تتعدى الى المجال الدولي .

١٣ ـ ظاهرة انشاء المشروعات العربية الدولية المشتركة

يلاحظ أن هذه الظاهرة بدأت بالانتشار على نحو أسرع من المشروعات العربية المشتركة ذاتها ، وخاصة عند المقارنة مع تلك التي اقيمت في اطار المنظمات العربية . يضاف الى ذلك فقد اتجهت هذه المشروعات نحو التركز في قطاع التمويل والمصارف ، وهذه الحالة يمكن أن تهدد باحتمال ظهور مدخل تبعي جديد معاكس للمشروعات العربية المشتركة ، وما يترتب على ذلك من امتصاص الجهود العربية وتقليل الاستفادة من امكاناتها ومواردها .

وترتبط هذه الظاهرة بمسألتين متلازمتين ، الا انهما تكشفان عن التناقض العميق القائم في الوطن العربي ولمصلحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهما :

ـ اتجاه العديد من الاقطار العربية الغنية مالياً للمساهمة مع أطراف أجنبية لاقامة المشروعات المشتركة خارج الوطن العربي بصفة خاصة بدعاوى مختلفة منها ضمان هذه الاموال ضد المخاطر غير التجارية أو فرص الربح أو عدم وضوح مجالات الاستثمار وغيرها من الدعاوى التي تعني اتجاهاً نحو تسرب رأس المال العربي نحو الخارج في مثل هذه المشروعات حتى وان اقيمت في المنطقة العربية .

ـ قيام الاقطار العربية الفقيرة مالياً بحجة عدم توفر الموارد المالية الكافية لمشروعاتها الى البحث عن الشريك الاجنبي لانشائها ، مما تعني هذه الحالة عودة للاتجاه نحو السماح للاستثمارات الأجنبية ونفوذها بالعودة مرة أخرى الى الساحة العربية .

ان الآثار السلبية للاتجاهين تعني استمرار التنافس بين الاجزاء العربية وخلق المعوقات امام التنمية العربية . لذلك يقترح :

ـ مواجهة الاتجاه التصديري للموارد المالية العربية نحو الخارج لعدم منطقية الدعاوى التي يستند اليها ، فطالما هناك ظاهرة تخلف مقابل ميل رأس المال الاجنبي للاستثمار في المنطقة العربية ، فذلك يعني قطعاً توفر المجالات المطلوبة لاستثمار الاموال العربية في الارض العربية .

ـ تخصيص نسبة من عوائد النفط لاغراض التنمية في الاقطار العربية الفقيرة مالياً ، على ان يرتبط ذلك بالمشروعات العربية المشتركة أو المشروعات القطرية المكملة ، وبشرط ابتعاد هذه الاقطار عن المساهمات الاجنبية .

١٤ ـ الخلافات السياسية

لا زالت الخلافات السياسية بين الانظمة العربيـة تلعب دورها السلبي في مجـال العلاقات الاقتصادية العربية عموماً وبضمنها المشروعات العربية المشتركة . وقد أدت هذه الخلافات في مناسبات عديدة الى الغاء أو تصفية أو تجميد أو عرقلة نشاط العديد من هذه المشروعات . ولعل في تطبيق ميثاق العمل الاقتصادي القومي (مؤتمـر القمة ١٩٨٠) وخاصة ما يتعلق بالفقرة الاولى من الباب الأول ، ما يؤدي الى تقليص الآثار السلبية لهذه الظاهرة .

فهرس عام

(أ)

آسيا: ١٧
ابن ابراهيم، عبدالله: ٦٩
ابن خلدون، عبد الرحمن: ١١٧
ابو المجد، احمد كمال: ٦٩
ابيقور: ١٩٦
اتاتورك، كمال: ٢٠٣
الاتحاد الاشتراكي: ١٩٠
الاتحاد السوفياتي: ٨، ١٥، ١٦، ٤٨، ١٣٧، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٧٦
الاتحاد العربي للتنمية الزراعية: ٣٣٠
اجتماع خبراء دليل المشروعات الصناعية العربية المشتركة (٢ : ١٩٧٧، الكويت): ٣١٦
الاحتياجات الاساسية: ٢٣٢، ٢٣٣
الاحصاءات: ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٦٩
الارادة الاجتماعية: ٨٥ ـ ٨٨، ٩٠، ٩٤، ٩٦ ـ ٩٨
الارادة السياسية: ٨٧
الارجنتين: ١٣٩
ارخميدس: ١٢٠
الاردن: ٢٩٦، ٢٩٨ ـ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٦ ـ ٣٠٨، ٣١٢
ارنولد، ماثيو: ٥٠
الاروادي، مصطفى: ٣٢٣
اسبانيا: ١٣٨ ـ ١٤١، ١٤٨ ـ ١٥٠، ٢١٨
استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك: ٢٢، ٣٧، ١١٢، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٣
الاستعمار: ١٨ ـ ٢٠، ٥٨، ٧٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٢
اسرائيل: ٣٣، ٢٨٧
الاسكان: ٢٤٤، ٢٤٥
الاسلام: ١٠، ١٥١، ٢٠١ ـ ٢٠٣
الاشتراكية: ١٣ ـ ١٦، ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٨
الاصالة: ٧٧، ١٦٧، ٢٥٨
ـ انظر ايضاً التراث
الاعتماد على النفس: ٦٥، ٢٣٢، ٢٥٣، ٢٥٤
الاعلام: ٥٧، ٨٢، ٨٩، ٢٧٨
افريقيا: ١٧، ١٤٣، ١٤٥
افريقيا الاستوائية: ١٤٠، ١٤١
افريقيا الغربية: ١٤٠
الاقتصاد: ١٧٣
ـ الاداء الاقتصادي: ٢٣٢، ٢٦٣
ـ القوانين الموضوعية الاقتصادية: ١٢٠ ـ ١٢٢،

١٢٤، ١٢٥
ـ نظرية الكارثة: ٢١٤
ـ النظرية النيوكلاسيكية: ١٩٩، ٢٠٠
الاقتصاد الحرب: ٢٠٨
الاقـطاع: ١٤١، ١٤٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٢
التوسير: ٤٣
الامارات العربيـة المتحدة: ٢٥، ١٢٦، ٢٩٨ ـ ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٦
الامبريالية: ١٧، ١٣٣ ـ ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٦٧، ..١٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥
الامتيازات الاجنبية: ١٦٤، ١٦٥
امريكا الشمالية: ١٤٠، ١٦٨
امريكا الـلاتينية: ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٨، ٢٠٨، ٢١١
الامم المتحدة: ٤٦، ١٧١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠
الامن الاجتماعي: ٢٣٣، ٢٦٦
الامن العربي: ١١٢
الامن العسكري: ٢٥٤
الامن الغذائي: ٢٥٤
الامن القومي: ١١٥، ٢٥٣، ٢٥٧
امين، جلال احمد: ٣٥، ٤٤، ١٠٤
الامية: ٦٣
انجلز، فردريك: ١١٩
الانصاري، محمد جابر: ٧٨
الانقلابات العسكرية: ١٨٦
انكلترا انظر بريطانيا
اوابك انظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
اوبك انظر منظمة البلدان المصدرة للبترول
اوروبا: ١٥، ١٧، ٤٢، ٥٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩ ـ ١٥١، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٠، ٢٨٧
اوروبا الشرقية: ٤٥، ١٣٧
اوروبا الغربية: ٤٦، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٩
اوروغواي: ٢١١
الاوقاف: ١٢٧
اوين، روجر: ١٤٧، ١٥٠
ايران: ١٣٠، ٢١٤، ٢٨٧
ايسلاندا: ٢٨٠
ايطاليا: ٧٥

(ب)

باران، بول: ١٤٤
بالدوين، دايفيد: ٤٧
باون، هارولد: ١٤٦، ١٤٧
البرازيل: ١٣٩، ١٨١
بحر الشمال: ٢٨٠
البحرين: ١٢٦، ٢٨٢، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٨
بدوي، ميرفت: ٣١٧
براون، وليم: ٢٧٩
البرتغال: ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٠
البرجوازية: ١٤، ١٥، ٢٠، ١٤١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٨
البرجوازية الصغيرة: ١٦٩
البرجوازية العربية: ١٨٦
برنر، روبرت: ١٤١
بريطانيا: ٨، ٤٩، ٧٥، ١٣٩، ١٤٨ ـ ١٥٠، ١٧٧، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٧٦
البطالة: ٣٩، ٩٢، ١٠٥، ١٧١، ٢٧٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣
بلاد الشام: ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣
بلبع، احمد فؤاد: ٢٢٠
بلوك، مارك: ١٦٠
بنتهام، جيريمي: ١٩٦
بنسعيد، سعيد: ٤٣
البنك الدولي: ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٣٦
البنية التحتية: ٩٨، ١٤٦، ١٥٣
البنية الفوقية: ١٥٢، ١٥٣
بودنهيمر، سوزان: ١٣٩
البيئة: ٢٣١، ٢٣٣، ٢٦٧

بيرو، فرانسوا: ٥٢

(ت)

تايوان: ٦٨، ١٨١
التبعية: ٩-١٣، ١٦، ١٧، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٩٨، ١٠٥-١٠٧، ١٢٧، ١٣٣-١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧-١٦٩، ١٧٩-١٨١، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥٢-٢٥٤، ٢٨٣، ٢٨٤
التجارة الدولية: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٩٧، ٢١٨
ـ الصادرات: ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٩٢
ـ الواردات: ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢
التجزئة: ٣٢، ٣٢٩
التجزئة العربية: ٧٩
التحضر: ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٠-٣١٢
التخطيط: ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٥، ٢٧١، ٢٨٨
التخطيط التأشيري: ١٩٩
التخلف: ٩، ١٦، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٥٩، ٨١، ٨٨، ٩٨، ١٣٣-١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١-١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦
التراث: ١٧، ٤٢، ١٧٦، ٢٣١
ـ انظر ايضاً الاصالة
تركيا: ١٦٥، ٢٠٣
تشيبانك: ٢٢١
التضخم: ١٧١، ٢٦٥
التعاون الاقتصادي العربي: ٢٦١
التعاون العربي: ٢٣٢، ٢٥٩
التعريب: ٢٦٢
التعليم: ٦٢، ٩٢، ٢٤٠-٢٤٢
التكامل الاقتصادي العربي: ١١٢، ٢٦٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٧، ٣٢٠
التكنولوجيا: ٥٧، ٦٣-٦٦، ٢٥٧
توفيق، حسن: ٦٩
تونس: ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦-٣٠٨، ٣١٢

(ث)

الثقافة: ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٨
الثقافة الغربية: ٥٦
ثورة اكتوبر: ١٥
الثورة الايرانية: ٢٧٩
الثورة البرجوازية: ١٧٤
الثورة الروسية (١٩١٧): ٢١، ١٩٨
الثورة الصناعية: ١٧٥
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١٧٧
الثورة المصرية (١٩١٩): ١٨٦
الثورة المصرية (١٩٥٢): ١٦٩، ١٨٦
الثورة الفلسطينية: ٣٣

(ج)

الجابري، محمد عابد: ٤٢، ٤٤
جامعة الامم المتحدة: ٩٦، ٢٠٥
جامعة الدول العربية: ٣٤، ٢٧٢، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٧
ـ الامانة العامة: ٢٩٢
ـ ـ الادارة العامة للشؤون الاقتصادية: ١٠٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٦٣
ـ ـ الدائرة الاجتماعية: ١٢٦
جامعة الكويت: ٢٩٥
الجزائر: ٢٥، ١٢٦، ١٨٠، ٢٩٧-٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢
الجزيرة العربية: ١٥٥
الجماعة الاقتصادية الاوروبية: ٢٤٤

جماعة الأندين: ٣١٩، ٣٢٠
الجماهيرية الليبية: ٢٥، ١٢٦، ١٦٩، ٢١١، ٢٩٧ - ٣٠١، ٣٠٣ - ٣٠٨، ٣١٢
الجمعية الاقتصادية الكويتية: ١٣٠
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع: ٢٣٠
جميل، حسين: ٦٩
جوبك انظر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
جيبوتي: ٢١٢، ٢٨٢

(ح)

الحاسبات الالكترونية: ٢١٢، ٢١٦
الحرب العراقية - الايرانية: ٢٧٩
الحرب العربية - الاسرائيلية (١٩٦٧): ١٨٩
حرب اليمن: ١٨٩
الحرية: ١١، ٣٩، ٤٣، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٥
حسن، محمد سلمان: ٤٦، ١١٩
حسين (الشريف): ٢٠
حسين، عادل: ٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٩، ٦٩، ٢٦٠، ٢٦١
الحضارة الاسلامية: ١٤٦
الحضارة العربية الاسلامية: ٣٩، ٤٠، ٤٢
الحضارة الغربية: ٧٥، ٧٧
الحق، محبوب: ٢٢٠
حقوق الانسان: ٨٢ - ٨٤، ٢١٤
الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطين الصناعي والتنمية الاقليمية (١٩٦٨: منسك): ٣٢٤
الحوافز المادية والمعنوية: ٨٩

(خ)

خدوري، مجيد: ٧٨
الخلافة العباسية: ١٦٢
خليف، فتح الله: ٦٩
خواجكية، محمد هشام: ١٠٤

(د)

داروين، تشارلز: ١٩٦
الدجاني، احمد صدقي: ٨٢
الدجاني، برهان: ٢٦٠
الدخل: ١٠٤، ١٠٩، ١٦٩، ١٧٠
- توزيع الدخل: ٢٣١، ٢٤٨، ٢٤٩
الدخل الفردي: ١٠٢، ١٠٣
درفنوفسكي: ٢٢١، ٢٤٤

دوريات
- اخبار جامعة الدول العربية: ٣٤
- التعاون الصناعي في الخليج العربي: ٣٢٣
- السياسة الدولية: ٢٦١
- صوت الخليج: ٨٩
- العربي: ٨٩
- المستقبل العربي: ٧، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٩٩، ١٠٤، ١١٧، ١٣٣، ١٦٧، ١٩٥، ٢٠٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٥٩ - ٢٦١، ٢٧٥، ٢٩٥، ٣١٥، ٣٢٧
- مصر المعاصرة: ٣٦
- ملف المستقبلات العربية: ٨٧
- نشرة عالم النفط: ١٢٩
- النفط والتعاون العربي: ٩٩، ٢٧٨
- النهار: ٢٧٩
دوس سانتوس، ثيوتونيو: ١٥٥، ١٨٠
الدول الاشتراكية: ٢١
الدول الرأسمالية: ١٦
الدول الصناعية: ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٨٠، ٢٨٢
الدول الصناعية الغربية: ١٠٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٣
الدول النامية انظر العالم الثالث
الدول النفطية: ١٠٢، ١١١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤
الدولة العثمانية: ١٦ - ١٩، ١٤٥ - ١٥٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢ - ١٦٤، ١٨١ - ١٨٦، ٢٠٢
دويدار، محمد: ١١٨

الديمقراطية: ١١، ٤٣، ١٠٩، ١٩١، ٢١٤، ٢٤٧، ٢٥٢
الديمقراطية الغربية: ٨٧
الديون الخارجية: ١٧١، ٢٥٥

(ذ)

الذهب والفضة: ١٤٩، ١٥٠، ٢١٨

(ر)

رأس الرجاء الصالح: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
الرأسمالية: ١٢ ـ ١٤، ١٩، ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٥١، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٥٨
الرأسمالية الاوروبية: ١٤٨
رأسمالية الدولة: ١٩، ٢٠
الرأسمالية الغربية: ١٧٣، ١٩١
رشيد، عبد الوهاب حميد: ٢٦، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩
الركود الاقتصادي: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٦
رمسيس، نادية: ١٨، ٢٠، ١٦٧
الرميحي، محمد غانم: ٨٧، ٢٦١
روبنسون، جوان: ٤٩، ٥٠، ٦٠
رودنسون، مكسيم: ١٥١
روزفلت، تيودور: ١٩٧
روستو: ١٧٠، ١٩٩
رويتر: ٢٧٩
رياض، محمد: ٦٩
الريف: ١٠٣
ريكاردو، ديفيد: ١١٨، ١٧٧، ١٩٥، ١٩٦

(ز)

الزراعة: ٦٥، ١٠٣، ١٦٤
زريق، قسطنطين: ٨٢
زكريا، فؤاد: ٦٩
زكي، رمزي: ٣٧

(س)

سامولسون، روبرت: ٢٧٧
ستيلي، يوجين: ٤٦
سعد، احمد صادق: ١٥٣ ـ ١٥٥، ١٥٧ ـ ١٥٩، ١٦٢، ١٨١
سعد الدين، ابراهيم: ٩٤، ٢٠٢، ٢٥٨
السعودية: ٢٥، ١٩٩، ٢٨٠، ٢٩٦ ـ ٢٩٩، ٣٠١ ـ ٣٠٦، ٣١٠
سعيد، جمال الدين محمد: ٤٦
سعيد، محمد السيد: ١٦ ـ ١٩، ١٣١
السكان: ٢٣١، ٢٦٥، ٢٦٦
السلطة السياسية: ٦١
السلفية: ١٣٢
سميث، آدم: ٤٥، ١١٦، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٨
سنغافورة: ٦٦
سنكل، اوسفالدو: ١٣٦
السودان: ١٦٧، ١٨١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٢ ـ ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠
سوريا: ١٢٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ٢٩٤ ـ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢ ـ ٣٠٦، ٣١٠
السياحة: ٢١٣
سيد احمد، محمد: ٦٩
سيرز: ١٩٨

(ش)

شحاتة، ابراهيم: ٣٢٣
الشركات المتعددة الجنسيات: ١٨١، ٢٠٤، ٢٥٥، ٣١٦

شركة الاتحاد العربي للمقاولات: ٣٣٠
شركة البوتاس العربية: ٣٢٨، ٣٣٠
الشركة العربية البحرية لنقل البترول: ٣٢٨، ٣٣٥
الشركة العربية لبناء واصلاح السفن: ٣٣٠
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية: ٣٣٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية: ٣٣٠
الشركة العربية للتعدين: ٣٣٠، ٣٣٣
الشركة العربية للصناعات الدوائية: ٣٣٠
شركة الملاحة العربية البحرية: ٣٢٨
شقير، محمد لبيب: ٣٣، ٣٨، ٤٣
شومبيتر: ٣٨، ٤٥، ٤٦
شيحة، مصطفى رشيد: ١١٨
شيلي: ١٣٩

(ص)

صالح، فرحان: ٤٣
صايغ، يوسف عبدالله: ١٠ ـ ١٢، ٢٤، ٣٨، ٤٧، ٧٢، ٧٤، ٩٩، ١٠١، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥٩، ٢٧٥، ٢٧٨
الصحة: ٢٣٣ ـ ٢٣٧
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ١٩٠، ٢٨٧
الصغير، ابن عمار: ١١٧
الصلح، منح: ٦٩
الصناعة: ٦٥، ٦٦
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: ١٠٦، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٧
صندوق النقد العربي: ١٠٦
الصهيونية: ٥٢، ١١٢، ١٣٤، ١٦٧، ٣١٦
الصومال: ٣٠٤ ـ ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٢
الصين: ١٥، ١٦، ٣١، ٣٢، ٥٨، ١٤٠، ١٤١، ١٩٩

(ض)

الضاهر، عمر: ١٦٣

(ط)

الطاعون: ١٤٧
طاغور: ٤٤
الطاقة: ٢٦٥
الطاقة الانتاجية: ٧٢
الطاقة الذرية: ٢٨٠، ٢٩١
الطاقة الكهربائية: ٢٩١
الطويل، محمد عبد الرحمن: ٩٢

(ع)

العالم الاسلامي: ١٤٦
العالم الثالث: ٢١، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠ ـ ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٥٩ ـ ٦١، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٩، ٨٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨ ـ ١٤٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠ ـ ١٧٢، ١٧٤ ـ ١٧٦، ١٧٨ ـ ١٨١، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤ ـ ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢ ـ ٢٢٥، ٢٢٧ ـ ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٨
عباس، احسان: ٧٧
عبدالله، اسماعيل أحمد: ٦٩
عبدالله، اسماعيل صبري: ٢٠ ـ ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٨٧، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦١
عبد الخالق، جودة: ٢٦٠
عبد الدائم، عبدالله: ٦٩
عبد الرحمن، اسامة: ٧٣، ٨٨
عبد الفضيل، محمود: ٦٩
عبد الملك، انور: ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٢
عبد الناصر، جمال: ١٩، ٢٠، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١
العدالة: ٣٩، ٤٣، ٧٣، ١٠٨، ١١٣، ١١٥
العدالة الاجتماعية الاقتصادية: ١١، ١٢، ١١٠
العراق: ٢٥، ١٤٦ ـ ١٤٨، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣،

١٦٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٦، ٢٩٦، ٢٩٨ ـ ٣٠١، ٣٠٣ ـ ٣١٠، ٣١٢
العروي، عبدالله: ٦٩
عزالدين، ايهاب: ٣٢٥
عزام، هنري: ٢٥، ٢٦، ٢٦٠، ٢٩٥
العطار، حسن: ١٥١
العمالة: ٢٤٨، ٢٥٩ ـ ٢٦٢، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣
عُمان: ٢٩٧ ـ ٣٠٠
العمل الاقتصادي العربي المشترك: ١١٢، ٢٥٤
العمل العربي المشترك: ٢٣٠، ٢٧٠، ٢٧٢
عيساوي، شارل: ٥٧، ١٤٦
العيسوي، ابراهيم: ٢٢، ٢١٩، ٢٦٠

(غ)

الغاز: ٢٨٠
الغاز الطبيعي: ٢٩١
غالتونغ: ١٣٦
غاندي: ٤٨
غب، الكسندر: ١٤٦، ١٤٧
الغذاء والتغذية: ٦٣، ٢٣٧ ـ ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٦٥
غران، بيتر: ١٥١
غواتيمالا: ١٣٩
غودلييه، موريس: ١٥٢

(ف)

فالتو، اينزو: ١٨٠.
فالداس: ١٩٨
الفحم: ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩١
فخرو، علي محمد: ٨٩
فرانك، أ. ج.: ١٣٨
فرجاني، نادر: ٧ ـ ١٠، ٣١، ٣٣، ٦٢، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦١
فرنسا: ٧٥، ١٣٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٩٩، ٢١٢، ٢٨٠
فروم، اريك: ٤٨
فضل الله، فضل الله علي: ٨٩
الفكر الاقتصادي: ١٧٨
الفكر الاقتصادي الغربي: ٤٤، ٤٧، ٦٠
الفكر العربي: ٤٣، ٤٤
الفكر الغربي: ٨، ٤٢، ٥١
الفكر القومي: ١١
الفكر المعاصر: ٤٢
فلسطين: ١٤٥، ١٤٧، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٦
فنلندا: ٢٨٠
فيبر، ماكس: ١٥١
الفيبرية: ١٣٧
فيتنام: ١٥
فيريري، باولو: ٦٧

(ق)

قانون جريشام: ١١٨
قرم، جورج: ٢٨٣
قطر: ٢٨٢، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٧
القطرية: ٣٢٩
القومية العربية: ١٨٦، ٢٣٠، ٢٥٩

(ك)

كاردوسو، فرناندو: ١٣٣، ١٣٤، ١٨٠
كازانوفا، بابلو غونزاليس: ٥٨
كتب
ـ الاتجاهات السياسية في الوطن العربي: ٧٨
ـ استراتيجية التنمية في مصر: أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٦٧: ٢٦٠
ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

منطلقاتها... اهدافها... اولوياتها...
برامجها... آلياتها: ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٦٣
- اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: ٤٩
- اغاثة الامة بكشف الغمة: ١١٨
- الاقتصاد السياسي: ١١٨، ١١٩
- الاقتصاد العربي: انجازات الماضي واحتمالات المستقبل: ٣٨
- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: ٧٣، ٨٨
- تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي: ١٥٦، ١٦١، ١٨٣
- تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٢: ٧٨
- التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده: ٣٣، ٧٩
- التطور الاقتصادي: عرض لبعض النماذج التحليلية: ٤٦
- التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨: ٤٦
- التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير: ٤٦
- التفكير العلمي عند ابن خلدون: ١١٧
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١: ١٠٦، ٢٩٢
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢: ٢٩٢
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣: ٣٤
- تقرير الامين العام السنوي السابع ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م: ١٠٦
- تقرير الامين العام السنوي الثامن، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م: ٢٩١
- تقرير الامين العام السنوي التاسع، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م: ٢٩١، ٢٩٢
- تقرير عن الحلقة الدراسية: ٣٢٤
- التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر: ٢٣٠
- التنمية العربية: ٢٣٠، ٢٣١
- التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة: النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية: ٣٢٠، ٣٢٩
- التنمية المفقودة: دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية: ٢٨٣
- الخطاب العربي المعاصر: دراسات تحليلية نقدية: ٤٢، ٤٤
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي: ٧، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٢
- الدراسات المقدمة الى مؤتمر القمة الحادي عشر، عمان، الاردن، نوفمبر ١٩٨٠: ١٠٧
- دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي: ٢٨٤
- دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل الى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة المنتجة للنفط: ٣٢٧
- رأس المال: ١١٩
- ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث: ٢٢٠
- الصحة: ورقة في السياسة القطاعية: ٢٣٦
- صور المستقبل العربي: ٩٦، ٢٠٤
- القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: ٧٧، ٨٢
- المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة: دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي: ٣٢٣
- المؤشرات الاحصائية للعالم العربي، ١٩٨٠: ٣١٢
- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: ٢٢٠
- ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي (الجوانب القانونية الادارية)، الكويت، ٢٢ - ٢٥ مارس ١٩٧٦: ٣٢٣
- ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ - ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤: ٣١٦
- هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته: ٣٣، ٦٢، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٦١

كندا: ٢٧٦

الكواري، علي خليفة: ٩ ـ ١١، ٢٥، ٤٠، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٣٢٧
الكواري، يوسف خليفة: ٦٩
كوريا الجنوبية: ٦٦، ١٨١
كوزنتس، سيمون: ١٠٤
الكوميكون انظر مجلس العون الاقتصادي المتبادل
الكويت: ١٢٦، ٢٩٧ ـ ٣٠١، ٣٠٤ ـ ٣٠٩، ٣١٢
كيرتين، فيليب: ١٤٢
كينز، جون مينارد: ٤٨، ٦٠، ١٧٧، ١٩٧
الكينزية: ١٧٧، ١٧٨، ١٩٨

(ل)

لانكه، اوسكار: ١٢، ١١٩ ـ ١٢١، ١٢٤
لبنان: ٢٥، ٣٣، ١٣٤، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ٢٩٧ ـ ٣٠١، ٣٠٤ ـ ٣٠٨، ٣١٠
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [الاكوا]: ٣١٢
اللجنة الاقتصادية لافريقيا: ٢٢٤، ٢٣٢
اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية: ١٣٦، ٢٠٩
لويس، آرثر: ٤٦
الليبرالية: ١٣٧، ١٧٣
ليبنشتين: ١٧٠
ليبيا انظر الجماهيرية الليبية
ليلة، علي: ٢٦١

(م)

ماركس، كارل: ١٢، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٥، ١١٩، ١٢٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٦
الماركسية: ١٥، ١٩، ١٣٣، ١٣٧، ١٥٦، ٢٠٩
مالتوس: ١٩٥، ١٩٦
ماوتسي تونغ: ٦٧
المثقفون العرب: ٦٦
المجتمع العربي: ١٠٨
المجلس الاقتصادي العربي: ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٣
مجلس التنمية الخارجية الامريكي: ٢٢١
مجلس العون الاقتصادي المتبادل: ٢٢٤، ٣١٩
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦
محمد علي: ١٩، ٢٠، ١٨٣ ـ ١٨٥، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٢
محمود، زكي نجيب: ٦٩
محمود، محمد: ٦٩
المدن: ١٠٣
المرأة: ٩٢، ١٧٥، ٢٥١
مركز التنمية الصناعية للدول العربية: ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣٧
مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة اكسفورد: ٦٩
مركز دراسات الوحدة العربية: ٧٧، ٨٢
مسعود، مجيد: ١٢، ١٦، ١١٧
المشاركة: ٤٣، ٩٣، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٨٥
المشاركة السياسية: ١١، ١٢، ٨٧، ١٠٠، ٢٩٠
المشاركة الشعبية: ١١، ٣٣، ٣٩، ٦١، ٦٢، ١٠١، ١٠٥، ١٠٩، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥١
المشرق العربي: ٧٨
مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر، ٥ ايار / مايو ١٩٨٢: ٨٧، ٨٩، ٩٢
مشروع المستقبلات العربية البديلة: ٩٦، ٢٠٥
مشروعات الامن الغذائي: ٣٢٠
مشروعات التنمية الريفية: ٣٢٠
المشروعات الصناعية العربية المشتركة: ٣١٥ ـ ٣٤٠
المشروعات العربية الدولية المشتركة: ٣٣٩
المشروعات العربية المشتركة: ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٦٢، ٢٦٩، ٣١٦ ـ ٣١٨، ٣٢٠ ـ ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠
مصر: ٢٠، ٥٨، ٧٥، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٦ ـ ١٤٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٨٦ ـ ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٥٩، ٢٩٨ ـ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤،

٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢
مصطفى، شاكر: ٧٩
مطر، جميل: ٣٤
المعاصرة: ١٦٧
المعلومات: ٢٣٣، ٢٦٨، ٢٦٩
معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: ٢٢١
معهد التخطيط القومي: ٢٠٩، ٣١٦، ٣٢٣
المعهد العربي للتخطيط: ٧٩، ١٠٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٩٥، ٢٩٥، ٣١٦، ٣٢٣
معهد هدسون: ٢٧٩
المغرب: ١٢٦، ٢١٣، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢
المقريزي، تقي الدين احمد بن علي: ١١٨
المكسيك: ١٣٩، ٢٧٦، ٢٨٠
الملكية: ٢٤٩
الملكية التعاونية: ١٢٧، ١٢٨
الملكية الخاصة: ١٢٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠
ملكية الدولة: ١٢٧، ١٢٨
الملكية العامة: ١٦٢
المماليك: ١٧، ١٦٠ ـ ١٦٢، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣
منتدى العالم الثالث: ٩٦، ٢٠٥
المنظمات الدولية والاقليمية: ٢٢٢ ـ ٢٢٤
منظمة الاغذية والزراعة الدولية: ٢٢١، ٢٢٤
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: ٢٤٥، ٢٩١، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٧
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ١٠، ٥١، ٢٢٤
منظمة البلدان المصدرة للبترول: ٢٤، ١٠٦، ٢٧٥ ـ ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩ ـ ٢٩٣
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ٢٢٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ٣١٥، ٣١٧، ٣٣٧
منظمة الصحة العالمية: ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٣٧
منظمة العمل الدولية: ٢٩٥، ٣٠٢
منظمة العمل العربية: ١٢٦
الموارد البشرية: ٩٢
مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٦٧: فان كوفر (كندا)): ٢٩٦
المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الاولية (١٩٧٨): ٢٣٧
المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (٢: ١٩٦٧: القاهرة): ٢٦٠
المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (٤: ١٩٧٩: القاهرة): ٣٩، ٢٣٠
مؤتمر القمة العربي (١١: ١٩٨٠: عمان): ١٠٦، ١١٢، ١٣١، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٣٢٠، ٣٤٠
موريتانيا: ٣٠٤ ـ ٣٠٦، ٣١٢
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي: ٣٨
المؤشرات: ٢٢٥ ـ ٢٢٨، ٢٣٢
ميثاق العمل الاقتصادي القومي: ٣٤٠
ميردال، غونار: ٤٦، ١٧٤

(ن)

الناتج القومي الاجمالي: ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١١٠، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٥٧
الناتج القومي الفردي: ١٠٤
الناتج المحلي الاجمالي: ٣٤، ٢١١، ٢١٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٥
نادي روما: ٢١٨
الناصري، قحطان: ٦٩
الناصرية: ١٩، ١٨٦، ١٩٠
النخب: ١٠، ٦٥
النخب الاجتماعية: ٥٩، ٦٠
ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي (١٩٨١: الكويت): ١٢٦
ندوة توزيع السكان والتنمية في العالم العربي (١٩٨١: الكويت): ٢٩٥
ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط (١٩٧٤: الكويت): ١٣٠

ندوة القومية العربية والاسلام (١٩٨٠: بيروت): ٧٧، ٨٢
ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة (١٩٨٢: الدوحة): ٣١٥، ٣١٧، ٣٣٧
ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٦: الكويت): ٣٢٣
ندوة المشروعات العربية المشتركة (١٩٧٤: القاهرة): ٣١٦، ٣٢٣
النرويج: ٢٧٦
نصر، زكريا: ٤٦
النفط: ٢٣، ٢٤، ٧٣، ١٠٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٧٨، ١٨٠، ٢١١، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ٢٧٩ ـ ٢٨١، ٢٨٤ ـ ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١
ـ الاحتياطيات: ٢٧٦، ٢٨١، ٢٩١
ـ الارصدة: ٢٧٩
ـ الاسعار: ١٩٢، ٢٧٧ ـ ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧
ـ الانتاج: ٣٤، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١
ـ التأميم: ١٢٩
ـ الشركات: ٢٧٨، ٢٨٠
ـ الصادرات: ٢٩٢
ـ الصناعة: ٢٥
ـ الطلب: ٢٧٩
ـ العوائد: ٢٥، ٥٢، ١١١، ١٢٨، ١٢٩، ٢٦٠، ٢٨١ ـ ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٣٩
ـ الفوائض: ١٣٠، ٢٨٢، ٢٨٣
النقل والاتصال: ٢٤٥، ٢٤٦
نمط الانتاج الآسيوي: ١٥٧ ـ ١٥٩، ١٦١
نموذج هارولد ودومار: ٢١٠
نوجنت، جنري: ١٠٤
نيركسه: ١٧٠

(هـ)

هتلر، ادولف: ١٩٧
الهجرة: ٣٠٩
الهجرة الدولية: ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٤
الهند: ٣١، ٣٢، ٢٤٠
هولندا: ١٣٩، ١٤٨
هونغ كونغ: ٦٦
هويدي، امين: ٦٩
هيرست، بايل: ١٥٢
هيغل، فردريش: ٤٥
هيكل، محمد حسنين: ٦٩
هيندس، باري: ١٥٢

(و)

والرستين، ايمانويل: ١٣٨
الوحدة: ١١، ٣٩، ١٠٨، ١١٥
الوحدة العربية: ١١١، ١١٤، ٢٥٩
الوطن العربي
ـ اجمالي تكوين رأس المال الثابت: ٢٩٢
ـ الاستخدام: ٣٠٧
ـ الاستهلاك الخاص والعام: ٢٩٣
ـ البطالة: ٣٠٨
ـ التحضر: ٢٩٥ ـ ٢٩٨، ٣١٤
ـ التطور الاقتصادي الاجتماعي: ١١٧، ١٣١
ـ السكان: ٢٩٦
ـ العمالة: ٣٠٦
ـ المستوردات السلعية والخدمية: ٢٩٣
ـ الناتج القومي الاجمالي: ٢٩٣
ـ الناتج المحلي الاجمالي: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١١ ـ ٣١٤
ـ النمو الاقتصادي: ٢٩٥ ـ ٣١٤
الوقيان، خليفة: ٦٩
وكالة الطاقة الدولية: ٢٨٠
الولايات المتحدة: ٣٣، ٥٠، ١٣٠، ١٤٢، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٧٩
ويليامز، اريك: ١٤٢

(ي)

اليابان: ٨، ١٠٦، ٢٠٢

اليمن: ٢٥، ٢٩٩
اليمن الجنوبي: ١٢٦، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤-٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢
اليمن الشمالي: ١٢٦، ٢٠١، ٢٩٦-٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣-٣٠٨، ٣١٢
يوتوبولوس، بان: ١٠٤
يوغسلافيا: ١٥
اليونسكو انظر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
اليونكتاد: ٣٣٧

Books

— Accumulation on a World Scale ١٧٩
— Agricultural Policies at Different Levels of Development ٢٢١، ٢٢٩
— Approaches to the Development of Health Indicators, the OECD Social Indicators Development Programme: Special Studies ٢٣٤
— The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects ٣٨، ٢٨٣
— Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility ٢٧٨، ٢٨٢
— Arab Thought in the Liberal Age, 1798-1939 ٧٨
— Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations ١٧٥
— The Atlantic Slave Trade: A Census ١٤٢
— Calcul économique et formes de propriété ٢١٧
— Capital : A Critique of Political Economy ١٦١
— Capitalism and Slavery ١٤٢
— Catastrophe Theory ٢١٤
— Compiling Social Indicators on the Situation of Women ٢٥١
— Contabilité national et modèles de politiques économiques ٢١٤
— Demography for Agricultural Planners ٢٣٦
— Dependence and Transformation: The Economic of the Transition to Socialism ٢٥٥
— Dependency and Development in Latin America ١٣٣، ١٧٩
— Dependent Accumulation and Underdevelopment ١٧٩

(A)

Abdel-Fadil, Mahmoud ١٩٠، ٢٧٨
Abdel-Malek, Anouar ١٩٠
Adelman, Irma ٩٥، ١٧٢
Adelman, Morris ٩٥
Agrawala ١٧٠
Akins, James E. ٢٧٨
Almond, Gabriel ١٧١
Amin, Galal A. ١٠٤، ٢٨٣
Amin, Samir ١٧٩
Arnau, Sanchez J. C. ٥٦
Arndt, H. W. ٤٥-٤٧

(B)

Baker, Raymond ١٨٩
Blalock, H. M. ٣١٣
Baldwin, David A. ٤٧
Baldwin, K. D. S. ٢٣٦
Baran, Paul A. ١٤٤
Baster, N. ٢٢٥
Benard, J. ٢١٤
Bentham, Jeremy ١٩٦
Bettelheim, Charles ٢١٧
Black, Cyril ١٧١
Block, Marc ١٦٠
Bodin ٢١٨
Boisguilbert ٢١٨
Bonilla, Frank ١٧٢
Bonné, Alfred ١٨٢
Boody, Elizabeth ٤٥

— The Determinants of Arab Economic Development ٢٨، ٢٣٠
— Development and Economic Policy in the U.A.R. ١٨٩
— Development of Indicators for Monitoring Progress towards Health for all by the Year 2000 ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٣٧
— Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970 ١٨٩
— Développement et sous-développement ٢٠٨
— The Dynamics of Modernization ١٧١
— Economic Backwardness and Economic Growth ١٧٠
— The Economic Decline of the Empires ١٤٩
— Economic Development and American Foreign Policy ٤٧
— Economic Development in Selected Countries: Plans, Programs and Agencies ٤٦
— Economic Development in the Third World ١٧١
— Economic Growth and Social Equity in Developing Countries ٩٥، ١٧٢
— An Economic History of the Middle East and North Africa ٥٧
— The Economic History of the Middle East, 1800-1914 ١٤٦، ١٦٥
— Economic Philosophy ٤٨، ٥٠، ٦٠
— Economic Theory and Under - Developed Regions ٤٦
— The Economics of International Integration ٣٢٠
— The Economics of Underdevelopment ١٧٠
— Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser ١٨٩
— The Egyptian Economy, 1952-1972 ١٨٩
— Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat ١٨٩
— Elites in Latin America ١٧١
— Employment Enadequacy in Egypt ٢٤٨
— Employment Growth and Basic Needs : A One-World Problem ١٧٢
— Energy and the Economy ٢٨١
— Facing the Future , Mastering the Probable and Manging the Unpredictable ٢١٤
— Feudal Society ١٦٠
— From Modernization to Modes of Production ١٥٦، ١٨٥
— Handbook of International Trade and Development Statistics ١٠٦
— History of Economic Analysis ٤٥، ١٧٨
— The History of Egypt: From Muhammad'Ali to Sadat ١٨٤
— In the Human Interest: A Strategy to Stabilize World Population ١٧١
— Imperialism and Underdevelopment: A Reader ١٣٨
— Indicators for Human and Social Development: Report on the State of the Art ٢٢٥
— The Industrialization of Egypt , 1939-1973: Policy and Performance ١٨٩
— Intégration capitaliste transnastionale et désintégration nationale ٢٠٩
— Introduction to the Modern Economic History of the Middle East ١٦٣، ١٨٣
— An Introduction to the Principles of Morals and Legislation ١٩٦
— Islam and Capitalism ١٥١
— Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East ١٤٦
— Joint Ventures among Arab Countries ٣٢٣
— Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond ١٣٩
— The Level of Living Index ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٤
— The Logic of Social Systems ٥٨
— A Management Approach to Project Appraisal and Evaluation ٢٢٥
— Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index ٧٣، ٩٥

— Methodology of Nutritional Surveillance Report of a Joint FAO, UNICEF and WHO Expert Committee ٢٣٨، ٢٤٠
— The Middle East in the World Economy, 1800-1914 ١٤٧، ١٥١، ١٦٢
— The Modern World -System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century ١٣٨
— The Modernization of Poverty: A Study of the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries ١٠٤، ٢٨٣
— Monopoly Capital: An Essay on the Amrican Economic and Social Order ١٤٤
— A New Concept of Development : Basic Tenets ٤٩ - ٥١، ٦٠
— Objectives of the Petroleum Exporting Countries ٢٧٧
— Oil Companies and Governments: An Account of the International Oil Industry in its Political Environment ٢٧٨
— OPEC and Future Enrgy Markets ٢٧٨
— OPEC: Instrument of Change ٢٧٧
- OPEC Oil Report ٢٧٧
— The Ottoman State and its Place in World History ١٤٥
— Papers on the Economics of Oil: A Producer's View ٢٧٨
— The Passing of Traditional Society ١٧١
— Patterns of Urban and Rural Population Growth ٢٩٨، ٣٠١
— Peripheral Capitalism ٢٠٨
— Perspectives on Marxist Anthropology ١٥٢
— The Philosophy of History ٤٥
— The Political Econony of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952 - 1972 ١٨٩
— The Politics of the Developing Areas ١٧١
— Population Bomb : Population Control or Race to Oblivion ١٧١
— Population Geography and the Developing Countries ٣٠٢
— Population, Resources and Environment: Issues in Human Ecology ١٧١
— The Poverty of Development Economics ٤٩، ٦١
— Pre-Capitalist Social Formations ١٥٢
— Preliminary Estimates of Real GDP by Economic Activity, 1960-1977 ٣١٢
— Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries ١٧٠
— Redistribution with Growth ١٧٢
— Reshaping the International Order (RIO) ١٧٩
— Rich and Poor Nations in the World Economy ١٧٩
— Selected World Demographic Indicators by Countries, 1950 - 2000 ٢٩٥
— Sept thèses érronées sur l'Amérique Latine ٢٠٨
— Service Employment Expansion in the Arab Region ٣١٣
— Social Indicators in Developing Countries ٢٢٥
— Social Indicators : Preliminary Guidelines and Illustrative Series ٢٢٣
— Social Statistics ٣١٣
— Sociologie de développement en Amérique Latine ٢٠٨
— The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto ١٧٠
— State and Economics in the Middle East: A Society in Transition ١٨٢
— The Strategy of Economic Development ١٧٠
— The Structure of Dependence ٢٠٩
— Structures of Dependency ١٧٢
— Survey of Economic and Social Development in the ECWA Region ٣٠٩
— To Have or to Be ٤٨
— Towards a Theory of Capitalist under Development ٢٠٨
— The Urban Informal Sector in Developing Countries ٣٠٣

— U.S. Threats of Intervention against Arab Oil, 1973 - 1979 ٢٧٨
— World Development Report, 1982 ١٩٩، ٢١١
— World Economy in Transition : Technology vs. Politics, Laisser faire vs. Planning, Power vs. Welfare ٤٦
— World Tables, 1980 ٣١٢
Bose, A. ٤٤، ٤٨
Bowen, Harold ١٤٦
Brain, Robert ١٥٢
Brenner, Robert ١٤١
Brown, Lester R. ١٧١
Budenheimer, S. ١٣٩
Buheiry, Marwan R. ٢٧٨

(C)

Cantillon ٢١٨
Cardoso, Fernando Henrique ١٣٣، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٨
al-Chalabi, Fadhil J. ٢٧٧
Chenery, Hollis ١٧٢
Chilcote, Roland H. ١٣٩، ١٧٩
Chirman, Michael ١٨٩
Chirman, Susan ١٨٩
Cipolla, C. M. ١٤٩
Clarke, J. ٣٠٢
Cline, William R. ٦٦
Colbert ٢١٨
Coleman ١٧١
Cooper, Mark ١٨٩
Curtin, Philip D. ١٤٢

(D)

Davis, Monte ٢١٤
Dos Santos, Theotonio ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٨
Drewnowski, J. ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤

(E)

Edelstein, Joel C. ١٣٩
Ehrlich, Anne H. ١٧١
Ehrlich, Paul R. ١٧١
Ekeland, I. ٢١٤

(F)

Faletto, Enzo ١٣٣، ١٧٩، ١٨٠
Fishlow, Albert ١٧٩
Flammang, Robert A. ٤٧
Fowkes, Ben ١٦١
Frank, Andre Gunder ١٣٨، ١٧٩، ٢٠٨
Fromm, Eric ٤٨
Furtado, Celso ٢٠٨

(G)

Galtung ١٣٦
Gibb, Hamilton Alexander ١٤٦
Girling, Robert ١٧٢
Godelier, Maurice ١٥٢
Goulet ٥٠، ٥٨

(H)

Hammouda, Ahmad ٢٩٧، ٣٠١
Hansen, Bent ١٨٩
Hartshorn, J.E. ٢٧٧، ٢٧٨
Hegel, George Wilhelm Friedrich ٤٥
Hershlag, Zvi Yehuda ١٦٣، ١٨٣
Hicks, N. ٢٢١
Hindess, Barry ١٥٢
Hirschman, A. O ١٧٠
Hirst, Payl Q. ١٥٢
Hourani, Albert H. ٧٨، ١٦٥
Hume, D. ٢١٨
Hussein, Mahmoud ١٨٩

(I)

Ibrahim, S. ٣٠١
Imboden, N. ٢٢٥
Issawi, Charles ٥٧، ١٤٦، ١٦٥

el-Issawy, I.H. ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٨

(J)

Jazairi , N.T. ٢٣٤
Justi ٢١٨

(K)

Karpat, Kemal H. ١٤٥
Kuhn, Alfred ٥٨
Kuznets, Simon ١٠٤

(L)

Lal, D. ٤٩ ، ٦١
Leibenstein, Harvey ١٧٠
Lerner, Daniel ١٧١
Lesourne ٢١٤
Lewis, B. ١٤٩
Lewis, W. A. ٤٦
Lipset, Seymour Martin ١٧١
Liser, F. B. ٢٢١

(M)

Mabro, Robert ١٨٩
Malthus ٢١٨
Mandel, Ernest ١٦١
Markmann, Charles Lam ١٨٩
Marx, Karl ١٦١
Marzouk, C. A. ١٨٩
Mills, Cadman Atta ٢٢٣ ، ٢٥٥
Morris, Cynthia ١٧٢
Morris, Morris D. ٧٣ ، ٩٥ ، ٢٢١
Moujaber, Caroline ٣١٣
Myrdal, Gunnar ٤٦ ، ١٧٤

(N)

Nugent, Jeffrey B. ١٠٤
Nurkse, Ragnar ١٧٠

(O)

Ortiz, Luiz ٢١٨
Owen, Roger ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٦٢

(P)

Parathasarathi, A. ٦٤
Paukert, Felix ١٧٢
Pearce, Brian ١٥١

Periodicals

— Agenda ٤٦
— American Economic Review ١٧٩
— CEGET ٤٤
— CEPAL Review ٢٠٩
— Development ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٥
— Development and Change ٥١
— Development Dialogue ٦٣ ، ٦٤
— Economic Development and Cultural Change ٤٥ ، ٤٧ ، ١٠٤
— Foreign Affairs ١٣٨
— International Herald Tribune ٢٧٩
— International Journal of Middle East Studies ١٨٩
— International Labour Review ١٧٢
— Journal of Peace Research ١٣٧
— La Recherche ٢١٤
— Latin American Perspectives ١٧٩
— Middle East Economic Survey ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢
— Newsweek ٤٨ ، ٢٧٩
— OPEC Review ٢٧٨
— Overseas Development Council Communique on Development Issues ٢٢١
— Past and Present ١٤١
— Population Bulletin of the United Nations Commission for Western Asia ٢٨٣
— Social and Economic Studies ١٧٩
— Time ٢٧٩
— U.S. News and World Report ٢٧٩

— World Development ٤٨، ٦٦، ١٠٤، ٢٢١، ٢٤٠
Perroux, F. ٤٩ - ٥١، ٦٠
Petty, W. ٢١٨
Porwit, K. ٢٢٥
Prebich, Paul ٢٠٨
Preiswerk, R. ٦٥

(R)

Radwan, Samir ١٨٩
Rao, M.V.S. ٢٢٥
Rao, V.V. Bhanoji ٢٤٠
Reuter ٢٧٩
Rhodes, Robert I. ١٣٨
Roberts, D. ٢٢٥
Robinson, J. ٤٨، ٥٠، ٦٠
Robson, Peter ٣٢٠
Rodinson, Maxime ١٥١
Roemer, Michael ٦٦
Rostow, W. W. ١٧٠

(S)

Sachs ٥١، ٦٥
Sagasti, E. R. ٦٣، ٦٥
Sayigh, Yusif A. ٣٨، ٢٣٠، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٣
Schumpeter, Joseph Alois ٤٥، ١٧٨، ٢١٨
Scott, W. ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤
Sethuraman, S. V. ٣٠٣
Seymour, Ian ٢٧٧
Singh ١٧٠
Solari, Aldo ١٧١
Staley, Eugene ٤٦
Stavenhagen, R. ٢٠٨
Steeten, P. ٢٢١
Stewart, J. ٢١٨
Sunkel, Osvaldo ١٣٨، ١٧٩، ٢٠٩
Sweezy, Paul M. ١٤٤
Szczepanik, E. ٢٢١، ٢٢٩

(T)

Taft, Cynthia ٩٥
Taylor, J. G. ١٥٦، ١٨٥
Thom, René ٢١٤
Thomas, C. Y. ٢٥٥
Tinbergen, Jan ١٧٩
Todaro, Michael P. ١٧١
Turgot ٢١٨

(U)

Urquidi, Marjory Mattingly ١٣٣

(V)

Vatikiotis, Panayiotis J. ١٨٤
Ventura, A. ٤٨
Vittachi, V. T. ٤٨

(W)

Wallerstein, Immanuel ١٣٨
Weber, Max ١٥١
Williams, Eric ١٤٢
Woodcock, Alexander ٢١٤

(Y)

Yotopoulos, Pan A. ١٠٤

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

■ سلسلة التراث القومي:

الاعمال القومية لساطع الحصري

- ■ اراء واحاديث في الوطنية والقومية (١) طبعة ثانية (١٠٨ ص ـ ٢٢ ل ل ٤ $)
- ■ احاديث في التربية والاجتماع (٢) طبعة ثانية (٢٠٨ ص ـ ٦٠ ل.ل ١٠ $)
- ■ صفحات من الماضي القريب (٣) طبعة ثانية (٨٠ ص ـ ١٦ ل.ل./ ٣ $)
- ■ العروبة بين دعاتها ومعارضيها (٤) طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٥ $)
- ■ محاضرات في نشوء الفكرة القومية (٥) طبعة ثانية (١٧٢ ص ـ ٢٨ ل.ل. ٦ $)
- ■ اراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة (٦) طبعة ثانية (١٨٠ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٦ $)
- ■ اراء واحاديث في القومية العربية (٧) ... طبعة ثانية (١٠٤ ص ـ ٢٠ ل.ل./ ٤ $)
- ■ اراء واحاديث في التاريخ والاجتماع (٨) .. طبعة ثانية (١٨٤ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٥ $)
- ■ العروبة اولا (٩) طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل.ل / ٤ $)
- ■ دفاع عن العروبة (١٠) (١٢٤ ص ـ ٢٨ ل.ل. ٤ $)
- ■ في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية (١١) (١٦٠ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٥ $)
- ■ حول الوحدة الثقافية العربية (١٢) (٨٤ ص ـ ١٨ ل.ل ٣ $)
- ■ ما هي القومية؟ (١٣) (٢١٢ ص ـ ٤٦ ل.ل ٨ $)
- ■ حول القومية العربية (١٤) (٢٧٢ ص ـ ٤٥ ل.ل. ١١ $)
- ■ الاقليمية. جذورها وبذورها (١٥) (٢٠٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٨ $)
- ■ ثقافتنا في جامعة الدول العربية (١٦) (١٥٨ ص ـ ٣٤ ل.ل./ ٧ $)
- ■ ابحاث مختارة في القومية العربية (١٧) (٤٦٤ ص ـ ٩٨ ل.ل./ ٢٠ $)

■ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة)
(٨٠٢ ص ـ ٢٠٦ ل.ل. ٢١ $) .... ندوة فكرية

■ الفلسفة في الوطن العربي المعاصر
(٣٣٦ص ـ ٧٨ ل.ل. / ٨$) .... ندوة فكرية

■ السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية
(٢٨٥ص ـ١٢٢ ل.ل. / ١٢$) .... ندوة فكرية

■ صناعة الإنشاءات العربية
(٢٩٢ص ـ ٩٠ ل.ل. / ٩ $) .... انطوان زحلان

■ الاعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي
(١٦٤ ص ـ ٣٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. راسم محمد الجمال

■ صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
(٢٢٠ ص ـ ٣٤ ل.ل./ ٧ $) .... د. سامي مسلّم

■ ازمة الديمقراطية في الوطن العربي
(٩٢٨ ص ـ ١٩٨ ل.ل./ ٢٨ $) .... ندوة فكرية

■ التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦))
(٣٦٠ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ١٠$) .... مجموعة من الباحثين

■ التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي
(٣٣٦ ص ـ ٧٢ ل.ل./ ٩ $) .... د. عبد العزيز الدوري

■ دراسات في القومية العربية والوحدة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص ـ ٨٤ ل.ل./ ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الثروة المعدنية العربية : امكانات التنمية في اطار وحدوي
(١٥٢ ص ـ ٢٤ ل.ل./ ٥ $) .... د. محمد رضا محرم

- **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧))
(٣٦٠ ص ـ ٧٨ ل ل / ١٠ $) ... د. عبدالله عبد المحسن السلطان
- **التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**
المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦))
(٤٩٢ ص ـ ١٠٨ ل.ل./ ١٤ $) ... د. فواد حمدي بسيسو
- **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي** طبعة ثانية
(٥١٦ ص ـ ٩٢ ل ل / ١٤ $) ... د. حليم بركات
- **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي من الصراع**
المحتوم الى التسوية المستحيلة
(٢٥٦ ص ـ ٥٦ ل ل / ٧ $) ... د. حسن نافعة
- **اللغة العربية والوعي القومي**
(٤٨٤ ص ـ ١٠٦ ل.ل./ ١٣ $) ... ندوة فكرية
- **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥))
(٤٨٦ ص ـ ١٠٦ ل.ل./ ١٢ $) ... د. وميض جمال عمر نظمي
- **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))
(٣٤٤ ص ـ ٧٦ ل.ل./ ١٠ $) ... د. هالة ابو بكر سعودي
- **الهجرة الى النفط** .. طبعة ثالثة
(٢٤٠ ص ـ ٥٢ ل.ل./ ٦ $) ... د. نادر فرجاني
- **العرب وافريقيا** (٨٢٤ ص ـ ١٨٠ ل ل./ ٢١ $) ... ندوة فكرية
- **الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد** ... طبعة ثانية
(١٥٦ ص ـ ٣٢ ل.ل / ٤ $) ... د. عدنان مصطفى
- **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
(٣٥٢ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- **الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**
(٢٣٦ ص ـ ٥٢ ل.ل./ ٦ $) ... اعداد مروان بحيري
- **التحليل السياسي الناصري. دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
(٢٩٦ ص ـ ٨٨ ل ل / ٩ $) ... د. محمد السيد سليم
- **العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي**
(٧١٢ ص ـ ١٥٦ ل.ل./ ١٦ $) ... ندوة فكرية
- **انتقال العمالة العربية المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**
(٣١٢ ص ـ ٦٨ ل.ل./ ٧ $) ... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**
(١٠٠٤ ص ـ ٢٢٠ ل.ل./ ٢٣ $) ... ندوة فكرية
- **الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**
(٢٤٨ ص ـ ٥٤ ل.ل./ ٦ $) ... امين حامد هويدي
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
ـ المجلد الاول. المؤلفون ـ القسم الاول. بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
ـ المجلد الاول. المؤلفون ـ القسم الثاني بالانكليزية والافرنسية
(١٠٩٦ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
المجلد الثاني العناوين ـ القسم الاول بالعربية
(٤٠٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني. بالانكليزية والافرنسية
(٣٦٨ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) ... مركز دراسات الوحدة العربية

- **النظام الاقليمي العربي** .. طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة
  (٢٧٢ ص ـ ٦٠ ل ل ٦ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية** .. طبعة ثانية
  (٤٧٢ ص ـ ٨٠ ل ل ١٦ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- **مصر والعروبة وثورة يوليو**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣))
  (٤٠٠ ص ـ ٨٨ ل ل ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** ... طبعة ثانيه
  (٢٤٨ ص ـ ٤٤ ل.ل. ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي**
  (٤٠٤ ص ـ ٨٨ ل ل ٨ $) .... ندوة فكرية
- **السياسة الامريكية والعرب** طبعة ثانية مزيدة ومنقحة
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
  (٢٦٨ ص ـ ٧٤ ل.ل. ١٥ $) .... مجموعة من الباحثين
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**... طبعة ثالثة
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (١))
  (٤٧٦ ص ـ ١٠٤ ل.ل. / ١٦ $) .... مجموعة من الباحثين
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**
  (٥٢٨ ص ـ ١١٨ ل.ل. / ١١ $) .... ندوة فكرية
- **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**
  (٥٥٦ ص ـ ١٢٢ ل.ل. / ١١ $) .... ندوة فكرية
- **الامكانات العربية** (١٣٦ ص ـ ٣٠ل.ل. / ٣ $) .... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي** ... طبعة ثانية
  (٢١٢ ص ـ ٤٦ ل.ل. ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد** . طبعة ثانية
  (٣٠٤ ص ـ ٦٦ ل.ل ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** ... طبعة ثانية
  (٨١٦ ص ـ ١٨٠ ل.ل. ٢٥ $) .... ندوة فكرية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبدالناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** ... طبعة ثالثة
  (سلسلة اطروحات الدكتوراد (٢))
  (٤١٦ ص ـ ٩٢ ل.ل. / ١١ $) .... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** ... طبعة ثالثة
  (١١٦ ص ـ ٢٢ ل.ل. / ٤ $) .... د. انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام** ... طبعة ثانية
  (٧٨٠ ص ـ ١٧٢ ل.ل. / ١٥ $) .... ندوة فكرية
- **التكامل النقدي العربي المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل** ... طبعة ثانية
  (٧٤٠ ص ـ ١٦٢ ل.ل. / ١٥ $) .... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية** ... طبعة ثالثة
  (٤٣٢ ص ـ ٩٢ ل.ل ١٣ $) .... ندوة فكرية
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** ... طبعة رابعة
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١))
  (٦٦٨ ص ـ ١٢٠ ل.ل / ٣٤ $) .... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية** طبعة ثالثة
  (١٤٠ ص ـ ٣٠ ل.ل. ٤ $) .... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي** ... طبعة ثالثة
  (٢٠٠ ص ـ ٤٤ ل.ل. ٦ $) .... السيد يسين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩** ... طبعة ثالثة
  (٧٢٦ ص ـ ٢٠٠ ل.ل ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**
  (١٠٦٤ ص ـ ٢٨٠ ل.ل. / ٤٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

هذا الكتاب

تمثل فصول هذا الكتاب دراسات مختارة غير تقليدية لقضايا التنمية العربية المختلفة، من زاوية نقدية ومن منظور اتجاهات فكرية مختلفة. وتركّز مجموعة من الفصول في القسم الاول من الكتاب على مفاهيم التنمية العربية وعن أزمتها وكيف نشأت وتطورت، وهي تخلص - بدرجة او اخرى - الى تحديد نظرة مستقبلية. وتعالج فصول القسم الثاني من الكتاب قضايا الممارسة في موضوعات التنمية العربية. اما فصول القسم الاخير من الكتاب فتعرض متابعة نقدية لما تحقق على مستوى بعض القطاعات ذات الاهمية الخاصة.

يحتوي هذا الكتاب على احد عشر فصلاً، اعدها عشرة باحثين - سبق ان نشرت في «المستقبل العربي» - وهو الكتاب السادس من «سلسلة كتب المستقبل العربي» التي يصدرها المركز.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن: ٨
او